جامعة باتنة 1

كلية الحقوق والعلوم السياسية **قسم العلوم السياسية**

صُعود القوى العالمية في ظل العولمة والهيمنة الأمريكية

ـ دراسة مقارنة لحالات: اليابان والصين والهند ـ

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية
فرع: العلاقات الدولية

إعداد الطالب: منير مباركية

إشراف الأستاذ: أ. د. صالح زياني

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	الجامعة	الصفة
أ. د. عبد الناصر جندلي	أستاذ التعليم العالي	باتنة1	رئيسا
أ. د. صالح زياني	أستاذ التعليم العالي	باتنة1	مشرفا ومقررا
أ. د. مسعود شنان	أستاذ التعليم العالي	الجزائر3	عضوا مناقشا
د. عبد اللطيف بوروبي	أستاذ محاضر .أ.	قسنطينة 1	عضوا مناقشا
د. وداد غزلاني	أستاذ محاضر .أ.	قالمة	عضوا مناقشا
د. عبد الحق زغدار	أستاذ محاضر .أ.	باتنة1	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 1436-1437 هـ/ 2015-2016 مـ

جامعة باتنة 1

كلية الحقوق والعلوم السياسية **قســـم العلـــوم الســـياسية**

صُعود القوى العالمية في ظل العولمة والهيمنة الأمريكية

ـ دراسة مقارنة لحالات: اليابان والصين والهند ـ

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية
فرع: العلاقات الدولية

إعداد الطالب: منير مباركية

إشراف الأستاذ: أ. د. صالح زياني

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	الجامعة	الصفة
أ. د. عبد الناصر جندلي	أستاذ التعليم العالي	باتنة1	رئيسا
أ. د. صالح زياني	أستاذ التعليم العالي	باتنة1	مشرفا ومقررا
أ. د. مسعود شنان	أستاذ التعليم العالي	الجزائر3	عضوا مناقشا
د. عبد اللطيف بوروبي	أستاذ محاضر .أ.	قسنطينة 1	عضوا مناقشا
د. وداد غزلاني	أستاذ محاضر .أ.	قالمة	عضوا مناقشا
د. عبد الحق زغدار	أستاذ محاضر .أ.	باتنة1	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 1436-1437 هـ/ 2015-2016 مـ

تواريخ مهمة:

إيداع مشروع الأطروحة	سبتمبر 2009
إيداع الأطروحة كاملة	مـــاي 2015
تعيين لجنة المناقشة	ديسمبر 2015
صدور قرار التوزيع	جـانفي 2016
توزيع نسخ الأطروحة	مـارس 2016
إيداع كافة التقارير	جويلية 2016
صدور قرار المناقشة	أكتوبر 2016
مناقشة الأطروحة	نوفمبر 2016

نوقشت هذه الأطروحة يوم 03 نوفمبر 2016 بمقر كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة1، بحضور خمسة أعضاء، وتغيّب الدكتورة "وداد غزلاني" لسفرها خارج البلاد في مهمة علمية. وقد أجيزت هذه الأطروحة بتقدير "**مُشرّف جدا**" مع **التوصية بالنشر**.

جميع الحقوق محفوظة

Tous droits réservés © All rights reserved

الاتصال بالباحث:

البريد الإلكتروني: mermounir@yahoo.fr الفايسبوك: Mounir Mebarkia

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

إلى والدَي...

إلى إخوتي وأخواتي ...

شكر وتقدير

بعد حمدالله عز وجل وشكره على نعمه...

أتقدم بجزيل الشكر للأستاذ الدكتور "صالح زياني" على قبول الإشراف على هذا العمل، وعلى تشجيعه وتوجيهه، وعلى ما أبداه من تفهم

كما أتقدم بالشكر والامتنان لكل من الدكتور " رحيم محياوي" والدكتور "على خليفة الكواري" على تشجيعهما المتواصل.

صُعود القوى العالمية في ظل العولمة والهيمنة الأمريكية

– دراسة مقارنة لحالات: اليابان والصين والهند–

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية

فرع: العلاقات الدولية

إعداد الطالب: منير مباركية **إشراف الأستاذ:** أ.د. صالح زياني

مُلخّص

صعدت القوى الكبرى وتقهقرت أو أفلت على مرّ التاريخ، ولكن صُعودها وسقوطها لم يكن يتكرّر في نفس السّياق. مرّة أخرى، يشهد عالم اليوم صُعود مجموعة من القوى من مناطق مختلفة من العالم، ولكن في بيئة مميّزة وغير مسبوقة تاريخيا، بيئة مطبوعة بظاهرتي "العولمة" و"الهيمنة الأمريكية" العالمية. الوضع المذكور، يبعث على التساؤل: ما إذا كان صُعود نلك القوى سيتم بطريقة مختلفة وغير مسبوقة أيضا من حيث مداه وأبعاده ومساراته وديناميكياته؟

بعد المُراجعة المفهومية والنظرية المتكاملة لظاهرة صُعود القوى الكبرى والعالمية، وكل من ظاهرتي العولمة والهيمنة الأمريكية في الفصلين الأولين، واستكشاف خصائص البيئة الجديدة وتأثيراتها المحتملة على صُعود القوى الكبرى والعالمية، تختبر هذه الأطروحة، في الفصول الثلاثة الأخرى، حصيلتها النظرية وتقوّمها عبر الدّراسة التحليلية–المقارنة لأبرز ثلاث تجارب صُعود سارية لقوى آسيوية هي اليابان والصين والهند.

تُظهر نتائج الدّراسة أن القوى الآسيوية الثلاث اعتمدت أساليب ومسارات مختلفة في الصّعود والتعامل مع كل من العولمة والهيمنة الأمريكية، ومتميّزة عن تجارب صُعودها السّابقة، وحتى عن عديد المقولات والرؤى النظرية "الغربية". كما تُظهر أيضا أن صُعود القوى الدولية، في البيئة المذكورة، بات ألين من ناحية الأساليب والوسائل، وأسرع وأكثر تعقيدا في ديناميكياته، وأكبر من حيث النطاق إذ نتكلم عن صُعود قوى "عالمية"، ولكنه أيضا يتّسم بالهشاشة وعدم اليقين.

الكلمات المفتاحية:

القوى الصّاعدة، القوى العالمية، العولمة، الهيمنة الأمريكية، اليابان، الصين، الهند

L'Emergence des Puissances Mondiales à l'Âge de la Mondialisation

et de l'Hégémonie Américaine

Etude Comparative des Cas: Le Japon, la Chine et l'Inde

Thèse présentée en vue de l'obtention du diplôme de Doctorat en sciences politiques
Option : Relations Internationales

Présentée par: Mounir MEBARKIA **Supervision du:** Pr. Dr. Saleh ZIANI

Résumé

À travers l'histoire, Les grandes puissances ont vécu des moments d'émergence et de chute, mais leur émergence et leur chute ne ce sont pas reproduit dans le même contexte. Actuellement, Le monde connaît l'émergence de plusieurs puissances à travers différentes régions du monde, mais dans un environnement spécifique, et historiquement sans précédent. C'est un environnement qui se caractérise par les phénomènes de la «Mondialisation» et «L'hégémonie Américaine», Ce qui pose la question de savoir si l'émergence de ces puissances va se produire de manière différente et unique dans son genre, en ce qui concerne son ampleur, ses dimensions, ses trajectoires et ses dynamiques.

Après l'étude conceptuelle et théorique du phénomène de l'émergence des grandes puissances, et les phénomènes de la mondialisation et de l'hégémonie américaine dans les deux premiers chapitres, et la mise en lumière des caractéristiques du nouveau environnement et ses influences sur l'émergence des grandes puissances mondiales, Cette thèse, tente de vérifier, dans les trois autres chapitres, certains de ses résultats et Conclusions théoriques à travers l'étude analytique et comparative des trois plus importantes expériences d'émergence des puissances asiatiques: le Japon, la Chine et l'Inde.

Les résultats indiquent que les trois puissances asiatiques -dans leur émergence et surtout dans leurs façons de faire face à la mondialisation et à l'hégémonie américaine - ont adopté des méthodes et des stratégies Différentes les unes des autres, et différentes aussi de leurs expériences historiques d'émergence et des explications qu'en donnent les théories et les perspectives théoriques "occidentales". De même qu'ils indiquent que l'émergence des puissances internationales, dans l'environnement cité, devient plus souple (smart) en termes de méthodes et de moyens, plus rapide et plus complexe dans sa dynamique, et plus important de par l'ampleur (car on parle de l'émergence des puissances «mondiales»). Mais, il devient aussi fragile et incertain.

Mots clés:

Puissances Emergentes, Puissances Mondiales, Mondialisation, Hégémonie Américaine, Le Japon, La Chine, L'inde

خطة الدراسة

مقدمـــــــــة

الفصل الأول: صُعود القوى الكبرى والعالمية: المفهوم والنظريات

المبحث الأول: الصّعود والقوى الصّاعدة في العلاقات الدولية

المطلب الأول: مفهوم "الصّعود" في العلاقات الدولية

المطلب الثاني: مفهوم "القوة الصّاعدة" في العلاقات الدولية

المطلب الثالث: الدول والقوى الصّاعدة: المشهد العالمي

المبحث الثني: صُعود القوى الكبرى في نظرية العلاقات الدولية

المطلب الأول: صُعود القوى الكبرى وفق المنظور الواقعي

المطلب الثاني: صُعود القوى الكبرى وفق المنظور اللّبرالي

المطلب الثالث: صُعود القوى الكبرى وفق المنظور الإنشائي (البنائي)

الفصل الثاني: البيئة الجديدة لصُعود القوى الكبرى

المبحث الأول: العولمة وظاهرة صُعود القوى الكبرى

المطلب الأول: العولمة: دراسة وتحديد المفهوم

المطلب الثاني: العولمة والقوة وصُعود القوى العالمية

المبحث الثاني: الهيمنة الأمريكية وصُعود القوى الكبرى والعالمية

المطلب الأول: مفهوم الهيمنة في العلاقات الدولية

المطلب الثاني: الهيمنة الأمريكية العالمية

المطلب الثالث: الهيمنة الأمريكية وصُعود قوى منافسة

الفصل الثالث: الصّعود المُعاصر للقوى الأسيوية الثلاث (اليابان والصين والهند)

المبحث الأول: صُعود (عودة) القوة اليابانية

المطلب الأول: الصّعود الياباني المعاصر: الانطلاقة، المعاينة والاعتراف

المطلب الثاني: أبعـاد ومسـارات الصّعود الياباني

المطلب الثالث: عوامل وتحديات الصّعود الياباني

المبحث الثاني: صُعود (عودة) القوة الصينية

المطلب الأول: الصّعود الصيني المُعاصر: الانطلاقة، المعاينة والاعتراف

المطلب الثاني: أبعـاد ومسـارات الصّعود الصيني
المطلب الثالث: عوامل وتحديات الصّعود الصيني
المبحث الثاني: صُعود (عودة) القوة الهندية
المطلب الأول: الصّعود الهندي المعاصر: الانطلاقة، المعاينة والاعتراف
المطلب الثاني: أبعـاد ومسـارات الصّعود الهندي
المطلب الثالث: عوامل وتحديات الصّعود الهندي
خلاصة: الصّعود المقارن للقوى الآسيوية الثلاث
الفصل الرابع: صُعود القوى الآسيوية الثلاث والعولمة
المبحث الأول: مقاربات القوى الآسيوية الثلاث للعولمة وموقفها منها
المطلب الأول: المقاربة اليابانية للعولمة وموقفها منها
المطلب الثاني: المقاربة الصينية للعولمة وموقفها منها
المطلب الثالث: المقاربة الهنديـة للعولمة وموقفها منها
المبحث الثاني: أساليب تعامل القوى الآسيوية الثلاث مع العولمة
المطلب الأول: التعامل الياباني مع العولمة
المطلب الثاني: التعامل الصيني مع العولمة
المطلب الثالث: التعامل الهندي مع العولمة
خلاصة مقارنة: نُهُج التعامل المقارن مع العولمة
الفصل الخامس: صُعود القوى الآسيوية الثلاث والهيمنة الأمريكية
المبحث الأول: مقاربات القوى الثلاث للهيمنة الأمريكية وموقفها منها
المطلب الأول: المقاربة اليابانية للهيمنة الأمريكية وموقفها منها
المطلب الثاني: المقاربة الصينية للهيمنة الأمريكية وموقفها منها
المطلب الثالث: المقاربة الهندية للهيمنة الأمريكية وموقفها منها
المبحث الثاني: استراتيجيات القوى الثلاث للتعامل مع الهيمنة الأمريكية
المطلب الأول: تعامل اليابان الصّاعدة مع الهيمنة الأمريكية
المطلب الثاني: تعامل الصين الصّاعدة مع الهيمنة الأمريكية
المطلب الثالث: تعامل الهند الصّاعدة مع الهيمنة الأمريكية
خلاصة مقارنة: نُهُج التعامل المقارن مع الهيمنة الأمريكية
خـــــاتمـــة

مُقدمة

1. تقديم:

بعد عقود من الاهتمام بديناميكيات "التنمية" وتحقيق الأمن والسلم الدوليين، وهو اهتمام برز عقب تجربة الحرب العالمية الثانية المريرة، تُعاود إحدى أهم الديناميكيات الدولية الظهور من جديد، وأخذ مكانها ضمن دائرة الاهتمام، وهي ديناميكية "تحول القوة نحو آسيا" الناجمة أساسا عن صُعود أو عودة مجموعة من القوى الآسيوية ومحاولتها التموضع عالميا ضمن فئة "القوى العالمية الرئيسية".

صُعود تلك القوى الآسيوية، وقوى أخرى من مناطق مختلفة من العالم، يبدو هذه المرّة مختلفا، ويتّسم بعديد جوانب الخصوصية مقارنة بتجارب صُعود القوى الكبرى تاريخيا. جوانب الخصوصية، إن وجدت فعلا، يتطلب تحديدها وفهمها وتفسيرها الإحاطة بخصائص بيئة صُعودها "الجديدة"، وذلك انطلاقا من اعتقاد تعبّر عنه المقولة التي ترى أن «القوى صعدت وأفلت على مر التاريخ، ولكن خصوصية صُعودها وسقوطها لا تُفهم إلا ضمن سياقها التاريخي الخاص».[1]

وباتفاق الكثيرين على أن البيئة الاستراتيجية العالمية التي بدأت في التشكل منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، باتت تتحدد بظاهرتين أساسيتين هما: العولمة والهيمنة الأمريكية، تأتي هذه الأطروحة كمحاولة للاقتراب من كيفية تعامل القوى الأسيوية الصّاعدة، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية (بالتحديد اليابان والصين والهند)، مع ظاهرتي العولمة والهيمنة الأمريكية، واللتان تعتبران أهم التحديات التي تواجه تلك القوى، بعد مشكلاتها وقضاياها التنموية الداخلية الملحّة.

وتميّزا عن دراسات عديدة في هذا المجال، لا تبحث هذه الأطروحة بشكل حصري في آثار وتداعيات صُعود هذه القوى في الوقت الحاضر أو المستقبل، ولكنها تبحث بشكل أدق في حيثيات وجديد استراتيجيات وخبرات الصّعود في ظل البيئة المذكورة.

2. مبررات اختيار الموضوع:

لم يكن اختيار موضوع صُعود القوى الكبرى والعالمية في عصر العولمة والهيمنة الأمريكية، ليكون محل بحث وتقصي في هذه الأطروحة، مجرّد صدفة أو بفرض من جهة معينة، وإنما كانت له أسبابه ومبرراته الموضوعية والذاتية.

[1] - Hanns W. Maull, "The Rise of New Powers: Implications for the Transatlantic World", **in:** Daniel Hamilton and Kurt Volker (ed.), **Transatlantic 2020: A Tale of Four Futures** (Washington, DC: Center for Transatlantic Relations, 2011), p. 71.

أ. **مبررات موضوعية:**

صُعود القوى الكبرى وسقوطها يظل دائما موضوعا متجددا، ومتماشيا مع التطورات في مفهوم القوة وطرق اكتسابها وإدارتها، ومع بيئة وبنية النظام الدولي ومؤسساته، وهذا التجدد يجعله موضوعا جديرا بالدراسة والمتابعة، وبالتالي مواكبة تطور الأطروحات التي تعالج قضاياه.

كما أنه، في ظل مقولات الهيمنة الأمريكية ونهاية التاريخ... يُعتبر صُعود بعض القوى الآسيوية موضوعا جذابا ومثيرا للاهتمام، لأنه سيضع تلك المقولات على المحك أمام التطورات الميدانية لتلك الدول.

أما عن دوافع اختيار القوى الأسيوية الثلاث (اليابان والصين والهند)، من بين عديد القوى الصّاعدة الأخرى، فيرجع إلى الاعتبارات التالية:

- انتماء القوى الثلاث إلى فضاء "جيوبوليتيكي" واحد، يزيد من إمكانية المقارنة، ويجعل نتائجها أكبر دقة؛
- القوى الآسيوية الصّاعدة أكثر شعورا بالهيمنة الأمريكية نظرا لتواجدها المباشر في مناطق نفوذها؛[1]
- القوى الثلاث، من منظور تاريخي وحضاري، هي "قوى عائدة"، ذلك أنها كانت في فترات تاريخية سابقة قوى كبرى (بمعايير ذلك الوقت)، وهو ما يخدم غرض مقارنة سياق الصّعود أو العودة الحالي بالسياق التاريخي السابق، للكشف عن جديد استراتيجيات الصّعود وأساليب التعامل مع التحديات والعقبات؛
- تنوع استراتيجيات وأساليب صُعود تلك القوى بما يسمح باختبار عدة فرضيات متعلقة بهذا السياق، وبالتالي الحصول على نتائج أكثر دقة وشمولية.

ب. مبررات ذاتية:

لموضوع صُعود وسقوط الإمبراطوريات والحضارات والقوى الكبرى وقع خاص على عقول وقلوب الباحثين والمهتمين به، وهو ما عبّرت عنه "إيمي شوا" بالقول: «تعتبر الكتابة في موضوع

[1]- بيير بيارنيس، **القرن الحادي والعشرون لن يكون أمريكيا**، ترجمة: مدني قصري (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2003)، ص197.

نشوء الإمبراطوريات وسقوطها مزيجا من المتعة المترافقة بالإحساس بالمهابة».[1] وقد كان، وسيظل، لهذا الموضوع وقعه الخاص في نفس الطالب الباحث.

وعلاوة على ذلك، يعتبر اختيار هذا الموضوع ليكون محل بحث لأطروحة الدكتوراه مواصلة لمسار بحثي خاص انطلق مع مذكرة الليسانس التي عالجت الدور الأمريكي في توسيع الاتحاد الأوروبي وانعكاسات ذلك على العلاقات بينهما، واستمر في مذكرة الماجستير بدراسة استراتيجيات القوى الكبرى في مواجهة السياسات الاحتوائية الأمريكية مع التركيز على حالتي روسيا والصين، والملاحظ أن كل هذه المواضيع تدرس علاقات القوى الصّاعدة بالقوة المهيمنة.

يضاف إلى ما سبق، الإعجاب الشخصي بالتجارب التنموية الخاصة للدول محل الدراسة، وكيفية تعاملها مع الهيمنة الأمريكية، وصُمودها أمام رياح العولمة وحسن التعامل معها.

3. أهمية الموضوع:

إضافة إلى المبرّرات السابقة، تُعتبر أهمية هذا الموضوع أبرز مبررات اختياره والبحث فيه، وتتجلى هذه الأهمية في:

- متابعة واقع صُعود القوى العالمية الحالية تعتبر مسألة مُهمة جدا لفهم العلاقات الدولية المعاصرة، «فعدد كبير من المؤرخين وعلماء السياسة يتقاسمون رؤية أنه لا يمكن فهم العلاقات الدولية بشكل جيد دون الاهتمام بالدول التي يمكن أن تحدث فرقا»،[2] وذهب بعضهم أبعد من ذلك باعتبار أن العلاقات الدولية "ظلت دائما قصة صُعود وسقوط قوى كبرى، وستظل كذلك"؛[3]
- تساهم هذه الدراسة في الاقتراب من الإجابة على سؤال تجاهد حكومات الدول وخبراؤها من أجل الحصول على إجابة له: كيف نتعامل مع العولمة؟ وذلك من خلال استعراض تجارب وخبرات ثلاث قوى آسيوية "مُلهمة" في هذا المجال؛
- الاستفادة من تجارب هذه القوى، وسر نجاحها في تجاوز الضعف والتخلف بعد التعرّف على أساليبها وأسباب نجاحها في بناء قوتها؛

[1]- إيمي شوا، **عصر الإمبراطورية: كيف تتربع القوى المطلقة على عرش العالم وأسباب سقوطها**، ترجمة: منذر محمود صالح محمد (المملكة العربية السعودية: دار العبيكان، 2011)، ص13.

[2] - Vesna Danilovic, **When the Stakes Are High : Deterrence and Conflict among Major Powers** (University of Michigan Press, 2002), p. 26.

[3] - Andrew Hurrell, "Narratives of emergence: Rising powers and the end of the Third World?", **Brazilian Journal of Political Economy,** Vol. 33, No. 2 (April-June/2013), p. 209.

- إثراء الدراسات السابقة المتعلقة بصُعود وسقوط القوى الكبرى، بمناقشة أعمق للمتغيرات الجديدة المرتبطة بالعولمة والهيمنة الأمريكية في المرحلة التاريخية الراهنة، وبالتركيز على ثلاث قوى آسيوية لم تحضى بالكثير من الدراسات المقارنة (القوى الثلاث مجتمعة) لتجارب صعودها المعاصر.

وفي ضوء جوانب الأهمية المبرزة، فإنه يُتوقع من موضوع ومحتوى هذه الأطروحة أن يقدم **مساهمة علمية ومعرفية** للباحثين والطلبة المهتمين بظاهرة صُعود القوى الكبرى والعالمية وديناميكياتها، ويزود المهتمين والمتابعين العاديين **بمادة ثقافية** تسمح لهم بمواكبة تطورات تلك القوى وتأثيراتها، ومعرفة بعض شروط النهضة والصُعود والأدوار التي قد يؤدونها في سبيل نهضة بلدانهم. كما تزود أيضا القادة وصانعي السياسات والقرارات بعديد **الحيثيات والخبرات والتجارب العملية** التي خاضتها القوى الآسيوية الصّاعدة وهي تتعامل مع أعقد ظواهر العصر، بما قد يسهم في ترشيد قراراتهم المستقبلية بخصوص النهوض ببلدانهم، أو التعامل مع العولمة والهيمنة الأمريكية، أو تسيير علاقات دولهم مع القوى الصّاعدة المعنية (اليابان والصين والهند).

4. أهداف الدراسة:

هذه الدراسة من طبيعة "**استكشافية**"، وتستهدف ما يلي:

- الكشف عن أهم الفرص والتحديات التي تضعها كل من العولمة والهيمنة الأمريكية أمام محاولات الدول زيادة قوتها، أو نشر نموذجها التنموي الخاص، مقارنة بالفرص والتحديات التاريخية السابقة التي عرفتها القوى الأسيوية الثلاث أو قوى كبرى أخرى سابقا؛
- الكشف عن أوجه التشابه والاختلاف بين ديناميكيات ومسارات صُعود (عودة) القوى الآسيوية الثلاث، وتجاربها التاريخية السّابقة، أو تجارب قوى أخرى؛
- الكشف عن أسرار "نجاح" القوى الآسيوية الثلاث في التعامل مع متغيري العولمة والهيمنة الأمريكية، وهما المتغيرين الذين مثلا تحديا كبيرا أمام طموح عدة دول وقوى في البزوغ على الساحة الدولية، بقدر ما منحتا فرصا أمام دول وقوى أخرى.

5. إشكالية الدّراسة:

الموجات الأخيرة للعولمة، والمصحوبة أساسا بابتكارات علمية خارقة على مستوى تكنولوجيا الاتصالات والتنقل والتسلح، والمتزامنة مع تشكّل الهيمنة الأمريكية وتثبيت مقوماتها وركائزها في

مختلف مناطق العالم، أدّت ببعض المتتبعين إلى القول بنهاية التاريخ، وقيام الإمبراطورية العالمية التي تحكمها الولايات المتحدة الأمريكية.

ولكن استمرار صُعود (أو عودة) مجموعة من القوى من مناطق مختلفة من العالم، والتي تطمح في الوصول إلى مكانة القوى العالمية، ولتصبح بذلك منافسا محتملا للولايات المتحدة الأمريكية، ومتحديا لهيمنتها العالمية، وضع حدا لتلك الأفكار، وبعث نقاشا جديدا حول صُعود القوى الكبرى، وديناميكياته وآثاره على التوازنات والأنظمة الدولية القائمة التي حكمت التفاعلات الدولية لعقود.

والأمر الأهم، هو أن صُعود تلك القوى هذه المرّة، يخلق وضعا "غير مسبوق تاريخيا"، متمثلا في "**صُعود عدة قوى في ظل هيمنة قوة وحيدة على عالم مطبوع بعولمة تفاعلاته ومؤسساته وقيمه**"، مما يجعلنا نتساءل عن الأسلوب أو النهج الذي يمكن أن تتبعه القوى الصّاعدة الحالية في التعامل مع هاتين الظاهرتين اللتين تضعان ضغوطا، وفرصا أيضا، أمام صُعودها، وما قد ينجم عن ذلك من اختلاف في مسارات وديناميكيات وآثار صُعودها فيما بينها، وعن تجارب صُعودها –هي وقوى أخرى– في السابق.

وبالتالي، تستهدف هذه الأطروحة البحث عن إجابة للتساؤل المركزي التالي: **إلى أي حد يمكن اعتبار الصّعود المُعاصر للقوى الأسيوية الثلاث (اليابان والصين والهند)، في ظل بيئة صُعودها "غير المسبوقة"، مختلفا عن بعضها البعض، وعن تجارب صُعود القوى الكبرى في السّابق؟**

التعرّف على طبيعة وحجم ونوع الاختلاف في مسارات واستراتيجيات الصّعود المُعاصر للقوى الأسيوية الثلاث المذكورة، يتطلب أولا الحصول على مجموعة من المعلومات والبيانات التي تجيب على التساؤلات الفرعية التالية:

- ما المقصود بالصّعود والقوى الصّاعدة في العلاقات الدولية؟
- ما هي الاستراتيجيات والأساليب التي تتبعها القوى الصّاعدة في ضوء التجارب التاريخية وما توصلت إليه نظريات العلاقات الدولية الغربية بهذا الشأن؟
- ما هي القيود والفرص التي تضعها كل من العولمة والهيمنة الأمريكية أمام القوى الصّاعدة؟ وكيف تتعامل هذه الأخيرة معها؟

- مقارنة بعوامل وظروف صُعود القوى الكبرى سابقا، ما الذي طرأ على تلك الظروف والاستراتيجيات في ظل العولمة والهيمنة الأمريكية؟
- هل يمكن للدول والقوى الصّاعدة اليوم أن تواصل صُعودها خارج الهيمنة الأمريكية، وبأسلوب مغاير لقواعد وأفكار العولمة؟
- ما هي أوجه التشابه والاختلاف بين تجارب الصّعود المُعاصر لكل من اليابان والصين والهند، خاصة من حيث تعاملها مع ظاهرتي العولمة والهيمنة الأمريكية؟

6. فرضيات الدراسة:

انطلاقا من الدراسات الاستطلاعية، ومن خلاصة مراجعة أدبيات صُعود وسقوط القوى الكبرى، والمعارف والأطر النظرية التي تعالج هذا الموضوع، وتبحث في تجارب صُعود القوى الآسيوية الثلاث، تمت صياغة الفرضيتين التاليتين:

- **الفرضية الأولى:** أدخلت كل من العولمة والهيمنة الأمريكية متغيرات جديدة وغير مسبوقة على مسارات وآليات صُعود القوى الكبرى، مما يجعل صُعود القوى الحالية مختلفا، إلى حد بعيد، عن تجارب صُعود القوى الكبرى تاريخيا.
- **الفرضية الثانية:** يختلف نهج التعامل مع العولمة والهيمنة الأمريكية من قوة صاعدة إلى أخرى، ويتحدد بعدة عوامل يمكن تحديدها بعد دراسة وتحليل تجارب الصّعود، مع الإشارة إلى أن الاختلاف يكون عميقا في حالة اليابان.

7. حدود ومجال الدّراسة:

الصّعود مسار مُعقّد يمتد مجاليا وزمنيا ومكانيا، ما يعني أن حدود هذه الدراسة ستكون مرنة إلى حد ما، رغم كل جهود التحديد التي ستبذل في سبيل ضبطها في حدود الإشكالية والأهداف المُسطّرة للدراسة.

- **المجال الزمني:** تشير عبارات القوى العالمية والعولمة والهيمنة الأمريكية إلى أن الامتداد الزمني الخلفي للدراسة سيشمل فترة انتشار وتعمّق ظاهرتي العولمة والهيمنة الأمريكية (نهاية الثمانينات)، ولكن القوى المعنية بالدراسة بدأت مسار صُعودها الفعلي قبل ذلك، ما يعني أننا سنعود للوراء زمنيا لمتابعة مسارها من البداية (بعد الحرب العالمية الثانية) واستمراره حتى الفترة الحالية، وقد تمتد عند الضرورة لأبعد من ذلك، من أجل تحقيق غرض مقارنة الصّعود في ظل الظروف الحالية بصُعود قوى سابقة في الفترة التي سبقت

الحرب العالمية الثانية كصُعود كل من ألمانيا واليابان، وأيضا الصين والهند في فترات تاريخية سابقة؛ وأيضا لأن ظاهرة "الصّعود" ذاتها، عبارة عن مسار ممتد زمنيا، ولا يمكن الحكم على أي تطور مؤقت على أنه صُعود أو سقوط.

- **المجال المكاني:** مثلما تشير عبارتا: القوى العالمية والعولمة، يتضح أن مناقشة مسارات الصّعود واستراتيجياته ستكون على كل مستويات التحليل في العلاقات الدولية: محليا، إقليميا وعالميا، وستكون عملية تتبّع سياسات الهيمنة والاحتواء، وسياسات التصدي لها في كل التجمعات "الجيوبوليتيكية" في آسيا وإفريقيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية.
- **المجال الموضوعي:** تغطي هذه الدراسة كل ما يدخل ضمن استراتيجيات وسياسات القوى الصّاعدة نحو مرتبة القوة العالمية، انطلاقا من سعيها لتحقيق "التنمية" وبناء قواها السياسية والاقتصادية والعسكرية، ونشر ثقافتها عالميا، وصولا إلى مواجهتها وتحديها للعقبات التي تعترضها، خاصة العقبات الصادرة عن القوة المهيمنة؛ ما يعني التطرق إلى المجهودات الأمريكية لاحتواء أو منع صُعود قوى جديدة ودراسة كيفية تصدي هذه الأخيرة لها، مع مراعاة ما تفرضه العولمة من فرص وقيود وكيفية تعامل تلك القوى معها.

ولضبط أفضل للمجال الموضوعي للدراسة يساهم المتغيرين المستقلين، أي العولمة والهيمنة الأمريكية، في تحديد نقاط التركيز في مسار صُعود القوى العالمية؛ أي أن معالجة أبعاد الصّعود واستراتيجياته تكون تابعة للآثار التي تتركها الهيمنة الأمريكية والعولمة على تلك الاستراتيجيات، وما الجديد الذي أضافته مقارنة بتجارب الصّعود السابقة.

8. أدبيات الدّراسة:

حظي موضوع "صُعود وسقوط الحضارات والقوى الكبرى"، والتفاعلات التي تنشأ بين القوة الصّاعدة وبيئتها، خاصة تفاعلها مع القوة القائمة أو المهيمنة، باهتمام كبير منذ القدم من قبل علماء ومؤرخين ومهتمين من مختلف التخصّصات.

وقد برزت أعمال كثيرة باتت تشكل مرجعية لمختلف البحوث والأعمال (النظرية والتطبيقية) المرتبطة بالموضوع. ومن بين أبرز الأعمال التاريخية "المرجعية" نشير هنا إلى ما قدمه كل من: "تيوسيديس" حول "تاريخ الحرب البيلوبونيزية" والذي عالج فيه صُعود أثينا وحربها مع اسبرطا (القوة

القائمة)، والذي أصبح مرجعا للواقعيين المهتمين بصُعود القوى.* وأيضا كتاب "نشوء وسقوط القوى العظمى" للمؤرخ "بول كينيدي" والذي اختبر فيه تأثير التوازن بين القوة والاقتصادية والقوة العسكرية على صُعود وسقوط القوى الكبرى.**

واليوم، تتجاذب موضوع صُعود القوى الدولية عدة اختصاصات ومجالات اهتمام، من دراسات التنمية والتحديث التي تتناول بالدراسة التحليلية والمقارنة أنجح تجارب التنمية الحديثة، إلى الدراسات الاستراتيجية والأمنية التي تهتم بسياقات الصّعود وبناء القوة والتنافس على الريادة والقيادة العالمية...

وفي استعراضنا لأدبيات الدراسة سنقتصر هنا على أكثرها قُربا من إشكالية الأطروحة، ومنهجها وأهدافها ذات الطبيعة المقارنة والاستكشافية، ثم نتبعها باستعراض الاتجاهات العامة التي تطبع أدبيات صُعود القوى الدولية، لنبرز بعدها جوانب الخُصوصية التي تتميز بها هذه الأطروحة.

أ. استعراض الأدبيات الرئيسية:

بالنّسبة للأدبيات التي تُعنى بصُعود القوى الكبرى في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وحتى بداية القرن الحادي والعشرين، نستعرض على سبيل المثال لا الحصر:

- كتاب "جون ميرشايمر" المعنون "**مأساة سياسة القوى العظمى**" والذي نُشر في طبعته الانجليزية الأصلية سنة 2001، ولسمعته وأهميته العلمية، تُرجم إلى العربية وطُبع سنة 2012.***

في إطار محاولته الإجابة على مجموعة من التساؤلات الكبرى المرتبطة بالقوة وأسباب وكيفيات وحدود سعي الدول وراءها، وتأثير ذلك على العلاقات بين الدول والقوى الكبرى، يقدّم "ميرشايمر" تحليلا وتفسيرا لسلوك القوى العظمى، ويحدّد شروط ومواصفات وعوامل صُعودها وأفولها، وذلك استنادا إلى نظرية واقعية يسميها "الواقعية الهجومية"، والتي استعرضها نظريا واختبر مقولاتها عبر دراسة تجارب تاريخية ومقارنة لحظات الصّعود والأفول لقوى كبرى وعظمى عديدة خلال الفترتين الزمنيتين (1792-1990) و(1991-2000).

---

* - أنظر الإصدار المترجم للكتاب:
Thucydides, **The History of the Peloponnesian War**, Tr: Rex Warner (Penguin Books, 1954).

** - أنظر: بول كينيدي، **نشوء وسقوط القوى العظمى**، ترجمة: مالك فاضل البديري، ط1 (عمّان: الأهلية للنشر والتوزيع، 1994).

*** - أنظر الطبعة الأصلية باللغة الانجليزية:
John J. Mearsheimer, **The Tragedy of Great Power Politics** (New York: W. W. Norton, 2001).
أو النسخة المترجمة إلى العربية: جون ميرشايمر، **مأساة سياسة القوى العظمى**، ترجمة: مصطفى محمد قاسم (الرياض: جامعة الملك سعود، 2012).

يخلُص "ميرشايمر" (ويعبِّر عن ذلك بشكل صريح في مؤلفه) إلى أن واقع العولمة و"الهيمنة الأمريكية" لم يؤدي إلى تغيير شامل في البيئة الدولية وبنية النظام الدولي، وبالتالي لم تحدث أية تغييرات كبرى في سلوك القوى العظمى في البيئة المذكورة.[1]

ومن المهم جدا هنا الإشارة إلى أن "ميرشايمر" يُقرُّ بالتفوق العالمي الأمريكي، ولكنه لا يعتبر الولايات المتحدة "قوة مهيمنة عالمية" (ولا يعتبر أنها تسعى إلى ذلك)، وإنما يحصر هيمنتها في نطاق العالم الغربي؛ كما أنه لا يعتبر أن النظام الدولي القائم أحادي القطب بالنظر إلى وجود قوتين عظميين أخريين في النظام الدولي هما الصين وروسيا.

وانطلاقا من المنظور والمنهج المشار إليهما، ومن التصوُّرات المذكورة بخصوص طبيعة الهيمنة الأمريكية والنظام الدولي القائم، من الطبيعي أن تكون البيئة الدولية التي تصعد فيها القوى الآسيوية اليوم بالنسبة لميرشايمر مختلفة إلى حد ما عن البيئة التي تتصورها الأطروحة قيد الانجاز، وقد تكون هي الحال بالنسبة للنتائج التي قد تتوصل إليها.

ومع ذلك، ورغم الانتقادات التي وُجِّهت له، خاصة اعتماده زاوية نظرية واحدة وانتقائيته في اختيار وقراءة التجارب التاريخية... يتضمن هذا الكتاب مادة علمية ومعرفية ثرية يمكن المراكمة عليها والاستئناس بها لمعرفة وتحديد جديد ظاهرة صُعود القوى الكبرى والعالمية وديناميكياتها.

- التقرير الذي أعدّه "**مايكل شيفر**" ويحمل عنوان "**الولايات المتّحدة الأمريكية والقوى الصّاعدة**"، والذي نشرته مؤسسة "ستانلي" في شهر يناير 2009.*

هذا التقرير، البالغ الأهمية، يُعتبر من بين أهم الأدبيات ذات الصلة الكبيرة بموضوع هذه الأطروحة، حيث يسلِّط الضوء على صُعود بعض القوى لتنظم إلى فئة "القوى الرئيسية" وكيفية تفاعل الولايات المتحدة مع هذا الواقع، ويقارب هذا الواقع الآخذ في التطور من خلال التطرق إلى تطور مفهوم القوة، وتحديد قائمة الدول والقوى الصّاعدة في المشهد العالمي الحالي والمستقبلي، والتحديات العالمية التي يواجهها مسار صُعودها وعلاقاتها مع القوة المهيمنة.

موضوعيا، ورغم أن عنوان هذا التقرير يركز على القوة المهيمنة والقوى الصّاعدة، إلا أن محتواه يغطي أيضا سياق التفاعل بينهما وهو "العالم المعلوم"، خاصة بمعالجته لتطور مفهوم القوة

[1] - جون ميرشايمر، **مرجع سابق**، ص 466.

* - Michael Schiffer, **The US and Rising Powers** (The Stanley Foundation, January 2009).

وبروز التحديات العالمية المشتركة. ولكنه من نواحي أخرى، يركز على سلوكات القوة المهيمنة بالدرجة الأولى، ويعتبر اليابان من القوى الرئيسية القائمة...

ورغم أنه تقرير مصغّر ولا يتعمق في التفاعلات والاستراتيجيات التي تتبعها مختلف الأطراف، واكتفى بالإشارة إلى الأفكار العامة. إلا أن أفكاره مهمة جدا، وقد أخذت في الاعتبار أثناء إعداد وبلورة إشكالية هذه الأطروحة.

- أطروحة دكتوراه بعنوان "**الاستراتيجيات الكبرى للقوى الصّاعدة: الطمأنة، الإكراه، والاستجابات الموازنة**" التي أعدها "**مايكل غلوسني**".*

عالجت هذه الأطروحة تساؤلات تستهدف تفسير تنوع واختلاف استجابات القوى الكبرى المهيمنة والقائمة لصُعود قوى جديدة. وبالتحديد تحاول تفسير لماذا غالبا ما يؤدي صُعود قوى جديدة إلى إحداث توترات وتنافس وحروب، وفي أحيان أخرى إلى استجابات أقل تنافسية.

كما أنها أيضا تحلل تأثير الاستراتيجيات الكبرى للقوى الصّاعدة على حدّة استجابات الموازنة من قبل القوى الكبرى. وتُطوّر نظرية للطمأنة تبيّن كيفية الوقاية من ردة الفعل الموازنة من قبل القوى الكبرى الأخرى، أو التقليص من حدّتها.

وقد اختبر الباحث نظريته "للطمأنة" من خلال الدراسة المقارنة لحالتي صُعود ألمانيا (1871-1907) والصّعود الصيني في فترة ما بعد الحرب الباردة، ويعتبر أن دراسته تمثّل واحدة من المشاريع القليلة جدا التي تدرس تجربة الصّعود الصيني دراسة مقارنة حقيقية مع تجربة صُعود قوة أخرى،[1] وتضع نظرية للطمأنة وتختبرها امبريقيا.[2]

ويشير الباحث صراحة إلى أن دراسته «لا تحاول تفسير ما إذا كانت القوى الصّاعدة تصعد بنجاح أم لا»، كما يشير إلى أنه يركز على البيئة الخارجية للقوى الصّاعدة وليس الداخلية.[3]

وتقترب أطروحة "غلوسني" من دراستنا هذه من حيث تسليطها الضوء على استراتيجيات القوى الصّاعدة وليس فقط استراتيجيات القوى القائمة والمهيمنة مثلما تفعل غالبية الأدبيات الغربية، ولكنها مختلفة من حيث أنها تقارن بين صُعود قوة آسيوية (الصين) وقوة أوروبية (ألمانيا) وهما

* - Michael A, Glosny, **The grand strategies of rising powers: reassurance, coercion, and balancing responses**, Thesis (Ph. D.)-Massachusetts Institute of Technology, Dept. of Political Science, (Massachusetts Institute of Technology, 2012).

[1] - Michael A, Glosny, **Op. Cit**, p. 473.

[2] - Ibid, p. 475.

[3] - Ibid, p. 30.

تجربتا صُعود مختلفتين سياقيا، كما أنها لا تستهدف الكشف عن تميز تجارب الصّعود المُعاصرة بقدر محاولتها تفسير تنوع وتعدد أساليب التفاعل بين القوى الصّاعدة والقوى القائمة حاليا.

ب. **الاتجاهات العامة لأدبيات الدّراسة:**

المسح الاستطلاعي السّريع والعام لأدبيات صُعود القوى الكبرى والعالمية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، يشير إلى وجود إلى مجموعة من التوجهات العامة ومواطن الاهتمام، أبرزها:

- البحث عن تقدير آثار وتداعيات صُعود تلك القوى (خاصة الصين) على النظام الدولي الحالي، وبالتحديد على مكانة الولايات المتحدة الأمريكية كقوة مهيمنة،[1] في الوقت الحاضر وفي المستقبل المنظور (ذات توجه استشرافي مستقبلي)؛
- تتجه غالبية الدراسات، خاصة تلك الصادرة عن مراكز أبحاث ومؤسسات أكاديمية أو رسمية غربية، إلى البحث عن سُبل احتواء تلك القوى، أو على الأقل جعل صُعودها محدودا وفي خدمة النظام القائم، ولا يتعارض وتدويم الهيمنة الأمريكية والغربية على القضايا الدولية الرئيسية، وتقترح في سبيل ذلك توصيات على شكل استراتيجيات ونماذج نظرية استراتيجية؛
- تعتمد غالبية تلك الدراسات على نظريات العلاقات الدولية (خاصة المقاربات الواقعية) كإطار نظري وتحليلي رئيس في محاولاتها فهم وتفسير وتوقع تحركات وآثار صُعود القوى الجديدة، وهو ما سيجعل من تفسيراتها وتوقعاتها غير دقيقة خاصة ما تعلق بالقوى الأسيوية كالصين؛
- تعتبر الصين القوة الصّاعدة الرئيسية التي حظيت بالاهتمام والدراسة الكبيرين، إلى درجة أنها حجبت الدراسات المتعلقة بالقوى الصّاعدة الأخرى، بل وجعلت من صُعود تلك القوى حدثا عاديا مقارنة بصُعودها هي، الذي يشار إليه على أنه أبرز وأهم و"أخطر" تحول في القوة تعرفه نهاية القرن العشرين وبداية القرن الجديد.

[1] - Jamie Gaskarth (ed.), **Rising powers, global governance, and global ethics** (UK: Routledge, 2015), p. 05.

ج. خصوصية هذه الأطروحة:

مقارنة بالدراسات المستعرضة، والاتجاهات العامة لأدبيات صُعود القوى الكبرى والعالمية، تتميز هذه الأطروحة بمجموعة من العناصر:

- طرح الموضوع في سياقه "الجديد وغير المسبوق" المتّسم بظاهرة العولمة وما يتبعها من تغير في مفهوم القوة وطرق اكتسابها، ومن أساليب "متميِّزة" في التعامل بين القوى الكبرى؛
- تركِّز هذه الدراسة على جانب "الصّعود" في ديناميكيات تطور الدول والحضارات، وتبحث في جديد دوافعها وأسبابها وأساليبها ومداها الزمني والجغرافي؛
- تعالج ظاهرة صُعود مجموعة من القوى في ظل تفوق وهيمنة "قوة واحدة" على أغلب شؤون العالم، مع فارق كبير في القوة لصالح هذه الأخيرة، وهي تقريبا ظاهرة "غير مسبوقة تاريخيا"؛
- مع الاعتراف بأن القوى الصّاعدة معنية بالتعامل مع ردود فعل القوى الكبرى القائمة كلها، إلا أن هذه الدراسة ستركز بالتحديد على تعاملها مع القوة المهيمنة؛
- تدرج هذه الدراسة اليابان ضمن عملية المقارنة بين القوى الآسيوية الصّاعدة، وهو ما يجعل هذه الدراسة متميزة عن الاتجاه العام لأدبيات الموضوع التي غالبا ما تقارن بين الصين والهند للتشابه الكبير بينهما.*

9. الإطار النظري:

صُعود القوى العالمية ليس ظاهرة بسيطة، إنه مُعقّد إلى الدرجة التي تجعل من دراسته تفرض الاستعانة بإطار نظري متعدد ومتكامل، ويحيط بقديم الظاهرة، وبالمستجدات التي طرأت على مفاهيم القوة والأمن وميكانيزمات تحقيقهما في البيئة الدولية الحالية.

وعليه، يستند هذا العمل أساسا على المجهودات النظرية "الغربية" التي حاولت، وما زالت تحاول، تتبع ودراسة سلوكات الدول (القوى) وهي تحاول بناء قوتها وفرض نفسها على الساحة

* - عن أدبيات المقارنة بين الصعود الصيني والهندي، أنظر على سبيل المثال:
Edward Friedman and Bruce Gilley (eds.), **Asia's Giants: Comparing China and India** (New York: Palgrave Macmillan, 2005); Jairam Ramesh, **Making Sense of Chindia: Reflections on China and India** (New Delhi: India Research Press, 2005); David Smith, **The Dragon and the Elephant: China, India and the New World Order** (London: Profile Books, 2007); Pete Engardio, ed., **Chindia: How China and India are Revolutionizing Global Business** (New York: McGraw Hill, 2007); Robyn Meredith, **The Elephant and the Dragon: The Rise of India and China and What It Means for All of Us** (New York: W.W. Norton & Co., 2008); George J. Gilboy and Eric Heginbotham , **Chinese and Indian Strategic Behavior: Growing Power and Alarm** (New York: Cambridge University Press, 2012)…

العالمية، وما يترتب عن ذلك من أساليب واستراتيجيات لتذليل الصعوبات وإزالة العوائق من ناحية، والاستفادة من المزايا واستغلال الفرص التي تتيحها البيئة الدولية من ناحية ثانية.

مسار الصّعود هو بالأساس بحث عن القوة والمكانة أو عن زيادتها، وهذا يفرض علينا مراجعة الواقعية بشقيها الكلاسيكية والجديدة ومقولاتهما، وما تقدمه من تفسيرات لأسلوب بناء القوة ودوافعه، والتنبؤ بمساراتها وتطوراتها.

بالنسبة لأفكار **الواقعية الكلاسيكية** يمكن أن تفيد في الإحاطة بسلوكات القوى الصّاعدة في التجارب التاريخية السابقة (ما قبل نهاية الحرب العالمية الثانية)، أما **الواقعية الجديدة** فتمتد تفسيراتها إلى المرحلة الحالية، وهذا من شأنه أن يخدم الموضوع إلى درجة كبيرة، في الكشف عن الاختلاف وما يميز استراتيجية الصّعود في ظل المتغيرات الحالية خاصة بنية النظام الدولي القائم.

ولمّا كانت المدرستين السابقتين عاجزتين عن تفسير وتبرير عديد الظواهر والأحداث المرتبطة بصُعود القوى الكبرى (خاصة حالة الصّعود الصيني)، كان لزاما الاستعانة بالأطر النظرية الأخرى التي من شأنها تغطية هذا النقص، **فالنظرية الإنشائية** التي انتقدت معظم مقولات المدرستين السابقتين فيما يتعلق بسلوك القوى الصّاعدة، تضيف عناصر أخرى كمحددات لسلوك تلك القوى، ومن شأنها تفسير تلك السلوكات والتنبؤ بها خصوصا في بيئة دولية تطبعها العولمة.

ومن أجل الإحاطة النظرية بالتفاعل بين القوى الصّاعدة وبيئتها الحالية المطبوعة بالعولمة والهيمنة الأمريكية، فإننا نستعين هنا أيضا بالمادة النظرية الهامة التي تقدمها **نظريات العولمة ونظريات الهيمنة**؛ فالأولى تزودنا بنظرة شاملة عن المقاربات المختلفة للعولمة وأساليب التعامل معها، والثانية تحدد لنا أشكال وممارسات الهيمنة الدولية والقيود التي يفرضها كل نمط على الدول والقوى الصّاعدة بما يؤثر على ردة فعل واستراتيجيات صُعودها.

ومع الاعتراف بأهمية الأطر النظرية الغربية المذكورة، وبما تقدمه من إضاءات لفهم وتفسير وتوقع سلوكات القوى الصّاعدة، فإنها تبقى قاصرة ومحدودة، ما يستوجب منا التفكير والعمل أحيانا خارج "صندوق" نظريات العلاقات الدولية الغربية، خاصة ونحن ندرس صُعود قوى آسيوية ذات بُعد تاريخي وحضاري وثقافي مختلف عما هو عليه في تجارب القوى الغربية القديمة والحالية.*

*- يشير الباحث "مارتن جيكس" (وهو مؤلف كتاب: "عندما تحكم الصين العالم: صُعود المملكة الوسطى ونهاية العالم الغربي") إلى أن النظريات الغربية أثبتت قصورها وعجزها عن تفسير وتوقع عديد التحركات والتحولات التي شهدتها، وتشهدها اليوم، الصين الصُاعدة. ويدعو إلى اعتماد أطر نظرية ومفاهيمية مستمدة من تاريخ وثقافات القوة المدروسة، ويقترح في الحالة الصينية مفاهيم: الدولة الحضارية، نظام الخراج... أنظر: مارتن جيكس، " نمط مختلف للتطور: الصين.. أيّ نوع من القوى العظمى ستكون؟"، **آفاق المستقبل** (مركز الإمارات للدراسات الإستراتيجية، أبو ظبي) العدد 08، نوفمبر/ ديسمبر 2010، ص ص: 44-50.

10. الإطار المنهجي:

تُبنى هذه الدراسة بالاستناد إلى إطار منهجي متكامل، يتشكل من المناهج الأساسية التالية:

- **المنهج المقارن:** وهو من بين المناهج التي يُنصح بها من أجل تحسين الدراسات المتعلقة بالقوى الصّاعدة.[1] والذي يمكّننا (عبر مقارنة صُعود القوى الكبرى في فترات وتجارب تاريخية سابقة، بنظيراتها في عصر العولمة والهيمنة الأمريكية) من استنتاج الجديد الذي أدخله المتغيرين الأخيرين على مسارات الصّعود، ومنهجيات الدول في بناء قوتها وتحسين مكانتها الدولية إقليميا وعالميا، كما تسمح مقارنة مساراتها فيما بينها بتحديد الاستراتيجيات المتاحة إزاء الهيمنة الأمريكية ومبادئ العولمة ومؤسساتها.

ولمّا كان استخدام منهج مقارن "مُتقدم" من شأنه أن يتسبب في بناء خطة بحث غير متوازنة، بالنظر أن بعض متغيرات صُعود القوى، وكذا متغيرات العولمة والهيمنة الأمريكية، أكثر تعقيدا من الأخرى وحجم المادة المطلوب لتغطيتها متفاوت جدا، وكذا العدد الكبير لتلك المتغيرات، فقد فضلنا استخدام منهج المقارنة بأسلوبه البسيط المرتكز على دراسة الحالات "حالة بحالة"، ثم تقديم خلاصة مقارنة لكل جزء من أجزاء الدراسة.

- **منهج دراسة الحالة:** أخذا بالنظر الاعتبارات السابقة، والأسلوب المعتمد في المقارنة، وبما أنه لكل قوة أسلوبها في التعامل مع العولمة والهيمنة والأمريكية ونمطها الخاص في تحقيق التنمية، تسمح دراسة كل حالة منفردة بتحليل ذلك الأسلوب ومعرفة خصائصه، تمهيدا لعملية المقارنة فالاستنتاج. ويستخدم منهج دراسة الحالة هنا لغرضي اختبار الفرضيات المطروحة من ناحية، وتعميم النتائج الجديدة من ناحية ثانية.

11. الإطار المفهومي:

دراسة صُعود القوى العالمية في ظل البيئة الإستراتيجية الموسومة بالعولمة والهيمنة الأمريكية بالاستعانة بالإطارين النظري والمنهجي السابقين، يقتضي استخدام مجموعة من المفاهيم التي تحمل بدورها إشكاليات نظرية وعملية متعددة تحتّم علينا الحسم في مضمونها ودلالاتها وحدودها من أجل توظيف منهجي سليم لها.

[1] - George J. Gilboy and Eric Heginbotham , **Chinese and Indian Strategic Behavior: Growing Power and Alarm** (New York: Cambridge University Press, 2012), p. 268.

ومن ضمن أهم تلك المفاهيم التي تمثل أدوات أساسية لعملية البرهنة نذكر ما يلي: القوة، القوة العالمية، الصّعود، تحول القوة، العولمة، الهيمنة... وكلها مفاهيم في غاية التعقيد وتتطلب دراسات وافية، لذلك خُصّت بدراسة مفهومية متكاملة في مواضع خاصة في متن هذه الأطروحة أين يمكن أن تؤدي وظائفها بشكل أفضل للباحث والقارئ أيضا.

ومع ذلك، يفرض علينا مفهوم "**القوى العالمية**" الوارد في عنوان هذه الأطروحة أن نُسبقه شرحا على بقية المفاهيم على اعتبار أنه من المفاهيم الجديدة، وغير شائعة الاستخدام في أدبيات الدراسة. وقد ظهر هذا المفهوم نتيجة التحول في مواضع القوة، وأيضا نتيجة التغيرات التي طرأت على أشكالها، والناجمة بدورها عن التحولات المعقدة التي رافقت العولمة.[1] كما يعتبرها "زيغنيو بريجنسكي" تطورا تاريخيا جديدا، نجم عن توسّع القوى الغربية وتطور تكنولوجيا الفضاء التي سمحت بتصغير العالم لتمد تلك القوى مصالحها ونفوذها عبر كامل أرجاءه.[2]

تعتمد هذه الأطروحة في تعريفها وتحديدها للقوى العالمية على الخصائص المُعرّفة التي قدّمها "نيك بيزلي" للقوى العالمية Global Powers والتي أوجزها في الخلاصة التعريفية التالية:

> ***«فئة أو صنف جديد من الدول القوية [...] وذات الأهمية العالمية بالنظر إلى الانتشار الجغرافي الواسع لمصالحها الاقتصادية والاستراتيجية، كما تتسم بأنها تمتلك ثقلا دبلوماسيا عالميا وبالتالي تأثير استراتيجي عالمي، ولكنها لا تعتبر "قوى عظمى" على اعتبار أنها لا تلعب دورا تسييريا في النظام الدولي، ولا تقدم "سلعا عامة" ولا ترى أن مصالحها مرتبطة بشكل وثيق بالنظام الدولي ككل، كما أنها ليست مهتمة بممارسة الأدوار المناطة تاريخيا بالقوى العظمى، ولا يمكنها حاليا أن تمارس تلك الأدوار حتى لو رغبت في ذلك».***[3]

وقد اعتبر "نيك" أن الولايات المتحدة تمثل القوة العظمى الوحيدة في النظام الدولي القائم، وأن كل من: الصين والهند واليابان وروسيا وبريطانيا وألمانيا تعتبر "قوى عالمية" بالمفهوم المشار إليه.[4]

---

[1] - Nick Bisley, "Regional and Global Powers in a Changing International Order: Australia's Dealings with the Powerful", **in:** Melissa Conley Tyler and Wilhelm Hofmeister (eds.), **Going Global: Australia, Brazil, Indonesia, Korea and South Africa in International Affairs** (Konrad-Adenauer-Stiftung & Australian Institute of International Affairs, 2011), p. 45.

[2] - زبغنيو بريجنسكي، **رؤية استراتيجية: أمريكا وأزمة السلطة العالمية**، ترجمة: فاضل جتكر (بيروت: دار الكتاب العربي، 2012)، ص ص: 16-25.

[3] - Nick Bisley, **Op. Cit**, p. 45.

[4] - Ibidem.

12. استعراض وتبرير هيكل (بنية) الدّراسة:

تحديد مدى التشابه والاختلاف بين ديناميكيات ومسارات الصّعود التي تعرفها القوى الصّاعدة اليوم، خاصة القوى الأسيوية الثلاث (اليابان والصين والهند) مقارنة ببعضها البعض، وبتجاربها وتجارب قوى كبرى أخرى سابقا، يفرض منهجية خاصة تمرّ بعدة مراحل متسلسلة ومترابطة منطقيا، عنوان ومحتوى كل مرحلة يشكل فصلا من فصول هذه الأطروحة.

– **الفصل الأول:** يُعنى بالدراسة المفهومية لظاهرة صُعود القوى الدولية، ومفهوم القوة الصّاعدة، دراسة مفهومية متكاملة، وعلى أساسها يتتبّع ويمسح مدى تغطية نظريات العلاقات الدولية، باتجاهاتها وتنويعاتها النظرية المختلفة، لظاهرة صُعود القوى الدولية بمتغيراتها المتعددة، وهو ما من شأنه أن يوفّر أرضية معرفية نظرية لصُعود القوى، والمستمدة من التجارب التاريخية وجهود التأريخ والتنظير لها.

– **الفصل الثاني:** يُعنى بتحديد بيئة وسياق صُعود القوى المُعاصرة والتي تطبعها ظاهرتا العولمة والهيمنة الأمريكية، فكلا الظاهرتين باتت تشكل "سياقا بنيويا وفكريا لمقاربة وفهم ما يحدث في عالم اليوم، بما فيها تفاعلات وديناميكيات صُعود وأفول القوى الكبرى وتحولات القوة العالمية". حيث يُفصّل في مفهوم العولمة وتأثيراتها السياقية المختلفة على مفهوم القوة وديناميكياتها، وبالتالي على صُعود القوى الدولية؛ كما يُفصّل أيضا في مفهوم الهيمنة الأمريكية وممارساتها واستراتيجياتها تجاه القوى الصّاعدة والتي تعتبر من بين أبرز محددات استراتيجيات وسياسات صُعود هذه الأخيرة.

– **الفصل الثالث:** يستعرض ويقارن تجارب صُعود القوى الآسيوية الثلاث (اليابان والصين والهند)، مبرزا نُهُج صُعودها العامة، وأبعاد صُعودها المختلفة.

– **الفصل الرابع:** مخصص لاستعراض ومقارنة مواقف القوى الآسيوية الثلاث من العولمة، وكيفية تعامل كل قوة منها مع هذه الظاهرة.

– **الفصل الخامس:** يستعرض ويقارن مواقف القوى الآسيوية الثلاث من الهيمنة الأمريكية بمختلف مستوياتها ومؤسساتها وممارساتها، واستراتيجيات تعامل كل قوة منها مع تلك الظاهرة بمتغيراتها المختلفة.

وتستند بنية هذه الأطروحة المشار إليها على المنطق التالي: إن معرفة جديد ديناميكيات صُعود القوى الكبرى في البيئة الدولية المعاصرة يتطلب أولا التحكم في مفهوم الصّعود ومتغيراته المختلفة، ثم الإحاطة بتجارب صُعود القوى الدولية السابقة، وكيف تم رصد ديناميكياتها والتنظير

لها في مختلف نظريات العلاقات الدولية، وهو ما يسمح ببناء خلفية مفهومية ونظرية للشروع في دراسة تجارب صُعود القوى المعاصرة المختارة، ومقارنتها على هذا الأساس.

13. صُعوبات الدراسة وكيف تم التعامل معها:

علاوة على كون "دراسة القوى الصّاعدة لوقتنا الحالي تشكل تحديا وتتطلب عدة مهارات والتحلي بالحذر الشديد"،[1] فإن هناك صُعوبات أخرى، هي صُعوبات موضوعية بالأساس، ويمكن إيجازها على النحو التالي:

- يجد الباحث في هذا المجال صُعوبة حقيقية في ضبط واستخدام بعض المفاهيم، خاصّة ذات الصلة بمراتب القوة الدولية (قوة كبرى، قوة عظمى، قوة عالمية...)، نظرا لعدم الاتفاق حولها وتضمنها أحكاما قيمية وغير موضوعية في الغالب، وهو ما قد ينعكس على شكل عدم التحكم في المفاهيم والخلط بينها.

وقد تم التعامل مع هذه الصّعوبة والتقليل من آثارها من خلال توخي انتقاء المراجع والمصادر المتخصصة والتي تنطلق من أسس موضوعية مشتركة أو متقاربة في تحديد المفاهيم وتشخيص الظواهر، والوقوف عند المفاهيم الخلافية بالدراسة والضبط أو بالتحفظ باستخدام الأدوات اللّغوية ة البحث والمنهجية المتاحة خاصّة علامات التنصيص ("...") أو بالإحالة والتعليق في الهامش.

- تعقّد الظواهر التي تشكل المتغيرات الأساسية لموضوع الأطروحة خاصة العولمة والهيمنة الأمريكية، وكذا طرق وكيفيات الاستجابة لها من قبل القوى الصّاعدة، يربك جهود التحكم في حجم الدراسة وضبطها في حدود معقولة، ويرهق الباحث ويحول دون توزيع متكافئ للجهد والاهتمام على كل عناصر الدراسة، بل وقد يشعر الباحث بالتقصير والإحباط.

وقد توخى الطالب الباحث أخذ الظواهر والمتغيرات المعنية بما يخدم التعامل مع إشكالية الدراسة لا أكثر، وتجنّب الخوض المُعمّق في النقاشات والجدالات الطويلة بخصوصها منتقيا الأدبيات والمصادر الجامعة، ومستخدما أبسط الأساليب في التحليل والربط بين المتغيرات، كما حرص على توزيع الجهد البحثي على أقسام الدراسة بما يتناسب وأهميتها، وملتزما بالحد الأدنى المطلوب لتناول كل عنصر.

[1] - Stamatis Zachariadis (Supervisor), **Emerging Powers in a Changing World** (Center for Euro-Atlantic Studies, November 2014), p. 05.

الفصل الأول

صُعود القوى الكبرى والعالمية: المفهوم والنظريات

الفصل الأول

صُعود القوى الكبرى والعالمية: المفهوم والنظريات

تعجُّ السياسة الدولية بالفاعلين والديناميكيات التي تترتب عن نشاطهم وتبدُّل أدوارهم. ومن بين مختلف الديناميكيات، تركِّز الاهتمام على ما يحصل للقوى الكبرى والرئيسية، وما يحدث بينها، خاصة تغيُّر مراكزها وما يرافقه من تحولات في الأنظمة والتوازنات الدولية القائمة.

محاولات تقديم تصورات عامة لتلك الديناميكيات والتنظير لها، أدَّت إلى بروز عديد المفاهيم والنظريات التي تؤطرها. وأبرز تلك المفاهيم مفهوما "الصُّعود" و"السُّقوط أو التقهقر" اللَّذان يُعبِّران عن ديناميكيتين متقابلتين عرفتهما القوى الكبرى والدول والحضارات على مر التاريخ.

ولما كانت هذه الدراسة تعنى بالديناميكية الأولى فقط، فإن الفصل الأول منها يركز على دراسة مفهوم "الصُّعود" دراسة مفهومية متكاملة، كما يقدِّم محاولة لتحديد مدى وكيفية تغطية مختلف نظريات العلاقات الدولية "الغربية"، باتجاهاتها النظرية الرئيسية، لظاهرة "صُعود القوى الكبرى والعالمية" بمتغيراتها المختلفة.

المبحث الأول:

الصّعود والقوى الصّاعدة في العلاقات الدولية

تحديد مفهومي "الصّعود" و"القوى الصّاعدة" ليس مهمة سهلة، فهو يستدعي إشكالية أساسية تلازم المحاولات الأكاديمية لتحديد وضبط عديد مفاهيم العلوم السياسية والعلاقات الدولية المستخدمة على نطاق واسع في وقتنا الحالي. يعبّر العقل على هذه الإشكالية بالتساؤل التالي: من أين نبدأ عند محاولة ضبط هذا المفهوم؟ من مفهوم الصّعود أم من مفهوم القوة الصّاعدة؟ وهي نفس الإشكالية التي لازمت الباحثين المهتمين بقضايا "الإرهاب الدولي" مثلا، حيث تساءلوا: من أين نبدأ؟ من تعريف "الإرهاب" أم من تعريف "الجماعة الإرهابية"؟

من وجهة النظر الأكاديمية، يُعتبر الانطلاق من تعريف "الظاهرة"، ثم تحديد أطرافها أو "فاعليها" أفضل من ناحية تحرّي الموضوعية، وإمكانية الضبط الدقيق للمفاهيم وتوحيد الفهم والخطاب المتعلق بالظاهرة... وهو الخيار المنهجي الذي اعتُمد هنا في دراسة وضبط مفهومي "الصّعود" و"القوى الصّاعدة".

المطلب الأول:

مفهوم "الصّعود" في العلاقات الدولية

يستعين علماء العلاقات الدولية من فترة لأخرى بمفاهيم جديدة، أو يقومون بإحياء أخرى قديمة، من أجل فهم أفضل للظواهر والديناميكيات التي تستجد على الساحة الدولية. وهي الحال مع مفهوم "الصّعود" الذي استُحضر لفهم واستشراف ديناميكيات "تحول القوة"، وتزايد نفوذ وأدوار بعض الدول والقوى على الصّعيدين الإقليمي والعالمي.

تمهيدا لتحديد الدول والقوى التي تشهد مثل تلك الديناميكيات، يقدّم هذا الجزء دراسة مفهومية "متكاملة" للصّعود في أدبيات العلاقات الدولية.

أولا. تعريف "الصّعود":

"الصّعود" في اللّغة العربية ضدٌ "الهبوط"، ويعني الارتقاء والزيادة في المنزلة والمكانة، إضافة إلى معاني أخرى عديدة، بحسب حركات أحرف الكلمة. على أن غالب الاستخدام يسير إلى معنى الارتقاء والارتفاع في المكانة أو المكان، وما يستدعيه من جهد ومشقّة.[1]

[1]- أنظر تفاصيل أخرى في: أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم (ابن منظور)، **لسان العرب**، الجزء الثامن، حرف الصاد (بيروت: دار صادر، 2003)، ص ص: 238-241.

وتُستخدم كلمة "الصّعود" كمقابل عربي لكلمتي "إمارجنس" Emergence و"رايزينغ" Rising الانجليزيتين.* في معناها اللّغوي الانجليزي، كلمة "إمارجنس" تعني "الخروج من سطح الماء، أي أنها تشير إلى ارتفاع مفاجئ لشيء ما من مستوى أدنى من سطح الماء، ليصبح بارزا ومرئيا للعيان.**

لفترة طويلة، ارتبط هذا المفهوم بمجال البيولوجيا، أين يشير إلى "ظهور أو حدوث تطور لبنية جديدة"، كما ارتبط أيضا بمجال الفلسفة. و"الصّعود" لم يصبح مفهوما اجتماعيا–اقتصاديا إلا حديثا. ويعود الفضل في ذلك إلى الاقتصادي "أنتوان فان اغتمايل" Antoine Van Agtmaël مبتكر فكرة "الأسواق الصاعدة" سنة 1981.[1]

وبالنسبة لأدبيات ودراسات التنمية، وهي أبرز المجالات التي ساهمت في ابتكار المفهوم وتطويره، مفهوم الصّعود يُضاف إلى مفهوم "الإقلاع" الذي ابتكره الاقتصادي الأمريكي "وولت روستو".[2] و بالتالي فكرة الصّعود هي «تنويع لفظي، مُكيّف مع العولمة السّارية. وهي تشير إلى نقطة تحول حقيقية تنقل دولة فقيرة من توازن قائم على نمو منخفض إلى توازن أفضل لنمو قوي ومستدام».[3] كما استخدمته تلك الأدبيات أيضا للتعبير عن «الاعتراف بمكانة خاصة للدول القومية، والتي ترتبط بصورة الانتظار في الرواق للانضمام إلى "العصبة الرئيسية"، أي نادي الدول الأكثر تقدما التي حققت تنميتها».[4]

وبعد نشر المؤلف الشهير للمؤرخ "بول كينيدي" في الثمانينات والذي ترجم إلى العربية تحت عنوان: "نشوء وأفول القوى الكبرى"، عرف مفهوم "الصّعود" انتشارا واستخداما أوسع في العلوم

---

*- هناك مفردات أخرى باللغة الانجليزية تستخدم في الأدبيات الأنجلوسكسونية لتفيد المعنى ذاته (أي الصّعود)، وأبرزها:
Emergence, Rising, Rise to Power, Ascendancy…
وفي الأدبيات المنشورة باللّغة الفرنسية، تستخدم عادة المفردات التالية:
L'émergence, L'ascendance, la montée en force, la montée en puissance…

**- لمزيد من التفاصيل حول المعاني والدلالات المختلفة لكلمة "إمارجونس" Emergence في اللّغة الفرنسية، وفي مختلف التخصصات، أنظر رابط الكلمة على موقع البوابة المعجمية التابعة للمركز الوطني (الفرنسي) للموارد النصية والمعجمية:
http://www.cnrtl.fr/definition/emergence

[1] - Fiorina Jean-François, "Géopolitique des pays émergents: Des puissances à la conquête du monde?", **Comprendre Les Enjeux Stratégiques - Note hebdomadaire**, No.65 (ESC, Grenoble,. 26 avril 2012), p. 01.

[2] - Laurence Daziano, **Les pays émergents : Approche géo-économique** (Paris : Armand Colin, 2014), p. 09.

[3] - Moubarack LO, "L'émergence Economique Des Nations: Definition Et Mesure", **Conférence** organisée par l'IEIM, le CEIM et le GRAMA, 2 septembre 2008, p. 04.

[4] - Philani Mthembu, "The Rise of Emerging Powers as Sources of Development Cooperation in Africa: The Political Economy of China and India's Development Cooperation Strategies in Africa" , **Paper** presented at the 8th Pan European **Conference** on International Relations, Warsaw, Poland, 18th – 22nd September 2013, p .10.

السياسية. وقد استعانت أدبيات العلاقات الدولية بكلمة "الصّعود" في بداية التسعينات لوصف ما يحدث مع الدول التي تحاول الظهور وأخذ مكانة في النظام الدولي بعد انهيار الاتحاد السوفياتي الذي كان مع الولايات المتحدة يسيطران على المشهد الدولي ويحجبان الدول الأخرى.

وللصّعود اليوم استخدامات عديدة في المجال السياسي وفي العلوم السياسية، إذ يُستخدم للتعبير عن بروز "مُلفت" لظواهر وفاعلين في المشهد السياسي، كالقول: صُعود الفاعلين غير الدوليين، صُعود اليمين المتطرف في دولة ما، أو "صُعود القاعدة في المغرب العربي أو منطقة الساحل"...

وبالتركيز على معاني واستخدامات مفهوم "الصّعود" في علم العلاقات الدولية، فإن الأمر يقتضي الانطلاق من استعراض أهم محاولات التعريف التي قدّمت له.

تُشير "سلفيا ديلانوي" في كتابها "جيوبوليتيك الدول الصّاعدة" إلى أن الصّعود «أصبح المفهوم السهل للإشارة إلى تلك الدول التي تتقوى اليوم على أسس اقتصادية، حتى ولو اعتبرنا أنها صعدت فعلا إذا احتفظنا بالتعريف اللغوي للمفهوم»[1].

كما يُشير مفهوم الصّعود، عند البعض، إلى حقيقة من طبيعة جيوبوليتيكية. إنه يطبع ظاهرة خاصة هي «التحول في العالم الذي يعني نهاية التفوق الغربي على الصعيد الاقتصادي أولا، ثم كل الأصعدة الأخرى فيما بعد».[2]

ويشير تقرير إحدى ورشات العمل التي نظمها معهد "ماساشوساتس" الأمريكي للتكنولوجيا لتقييم وتقدير الصّعود الصيني، إلى أن أدبيات علم السياسة والعلاقات الدولية، تزخر بالتصورات المتنافسة لما يمكن أن تتضمنه فكرة "الصعود". فالرأي "الافتراضي" يطابق بين الصّعود والزيادة (بالمعنى النسبي أو المطلق) في قدرات الدولة، ولكن هناك أيضا وجهات نظر ومقاربات متعددة: [3]

- المقاربة التاريخية: تعتبر الدولة في حالة صعود إذا كانت أقوى مما كانت عليه في الماضي؛
- مقاربة الوضوح: الدولة تصعد إذا كانت تبدو أكثر انخراطا واندماجا في العالم مما كانت عليه في السابق؛

[1] - Fiorina Jean-François, **Op. Cit**, p. 01.
[2] - Ibid, p. 02.
[3] - Joshua Itzkowitz-Shifrinson (Rapporteur), **Workshop on** "Assessing China's Rise: Power and Influence in the 21st Century". at the Massachusetts Institute of Technology, 27-28 February, 2009, pp: 03-04. available at: http://web.mit.edu/ssp/publications/conf_reports/china_rising_workshop_report.pdf

- مقاربة النفوذ: الدولة تصعد إذا كانت تؤثر بشكل متزايد في حياة الأشخاص العاديين؛
- مقاربة "تهديد القوة المهيمنة": تعتبر أن دولة ما في حالة صعود إذا كانت تشكل تهديدا متزايدا لتفوق ومكانة القوة المهيمنة في النظام الدولي القائم؛
- مقاربة "التوقعات البيذاتية": الدولة تصعد إذا كانت الدول الأخرى ترى أنها تؤدي، أو ستؤدي مستقبلا، دورا أوسع في العالم أكثر مما كانت تفعل في السابق.

ويرى "سيباستيان سانتاندر" أن فكرة "الصّعود"، وبالنظر إلى نجاحها الإعلامي، تتميز ببعض الضّبابية وبالمحتوى المطاطي. ويعتبر أن هذا المفهوم يغطي حقيقة خاصة، وهي «انتشار القوة العالمية، مع تسجيل تراجع تدريجي في احتكار القوة من طرف العالم الغربي خلال القرون الخمسة الماضية».[1]

كما يعتبر "إسماعيل رقراقي" أن "الصّعود" من بين المواضيع التي تحضى باهتمام متزايد في العلاقات الدولية، ويُعرفه على أنه: «مسار الارتقاء في التراتبية الدولية؛ الذي يتسم أولا باكتساب علامات القوة الاقتصادية، ثم تحويلها فيما بعد إلى المجالين السياسي والاستراتيجي، إقليميا ثم دوليا».[2]

وقد أتبع تعريفه هذا بالإشارة إلى أن «تصور الصّعود ليس مستقلا عن وجهة نظر من يشكلونه»،[3] لتوضيح أن الصّعود ليس مسارا أو ظاهرة ثابتة، وإنما يمكن تصورها بطرق وأشكال مختلفة من قبل من يصنعون أو يخوضون مسار الصّعود.

وأخذا في الاعتبار محاولات التعريف السابقة، وأن الصّعود نادرا ما يستخدم منفردا، وإنما يستخدم للتعبير عن ديناميكية تعرفها دولة ما أو فاعل ما، فإن هذه الدراسة تعتبر أن الصّعود في العلاقات الدولية يشير إلى: **الديناميكيات والتطورات متعددة الأبعاد التي تشهدها دولة ما (أو مجموعة من الدول منفردة أو متحدة) والتي تجعلها تبدوا أكثر قوة ونفوذا من ذي قبل، ويتوقع لها أن ترتقي إلى أعلى مراتب القوة العالمية في المستقبل المنظور.**

[1] - Sébastian Santander, "les puissances émergentes, l'Europe et le monde", **dans :** Sébastian Santander (et autres), **Puissances émergentes: un défi pour l'Europe?** (Paris : Ellipses, 2012), p. 10.
[2] - Ismaïl Regragui, "Editorial". **Perspectives Internationales**, No. 2 (avril-septembre 2012), p 08.
[3] - Ibidem.

ثانيا. خصائص "الصّعود" في العلاقات الدولية

العلاقات الدولية غنية بأشكال متعددة ومختلفة من التفاعلات والديناميكيات، ويتميز "الصّعود" عن غيره من ديناميكيات العلاقات الدولية بمجموعة من الخصائص، أبرزها:

- الصّعود مسار من العمليات الهادفة: الصّعود ليس مشروع توسع عفوي كما ادعى "جوزيف شوميستر"، أو أن القوى الكبرى والعظمى تظهر في لحظة غفل عنها الزمن مثلما كان يتردد عن بريطانيا وقت أن كانت في أوج قوتها، وإنما مسارات الصّعود عمليات هادفة تواجه عقبات كبرى تسعى للتغلب عليها.[1]
- الصّعود مسار متعدد الأبعاد: نظرا للتطورات التي لحقت بمفهوم القوة، خاصة تعدد أبعادها، فإن الصّعود بدوره أصبح مسارا متعدد الأبعاد، فيمكن الحديث عن صُعود مطلق بلغة القوة الشاملة، أو الحديث عن أحد أبعادها، كالقول الصّعود الاقتصادي، الصّعود العسكري، الصّعود الدبلوماسي...
- الصّعود ديناميكية غير متماثلة: بالنظر إلى تعدد أبعاد القوة، وبالتالي أبعاد الصّعود، فإن الدول والقوى لا تصعد في سلم القوة بشكل متماثل، إذا تتفاوت سرعة الصّعود من بُعد إلى آخر، وهو ما يفسر وجود دول قوية اقتصاديا وتحتل المراتب العالمية الأولى، ولكنها تبدوا ضعيفة جدا سياسيا وعسكريا (حالة اليابان مثلا).
- الصّعود ديناميكية نسبية: فالحكم على صعود دولة أو قوة ما يتم تحديده عن طريق القياس المقارن والتقدير التوقعي لتسارع قدراتها وقوتها مقارنة بقوة الدولة المهيمنة، والقوى الأخرى في النظام الدولي القائم.
- الصّعود ديناميكية طويلة الأمد: على خلاف عديد الديناميكيات الأخرى التي تطبع العلاقات بين الدول وسياساتها، الصّعود "ظل" يحدث على فترة زمنية قد تمتد على عقود أو حتى قرون، وهذا رغم أن التعرف على الصّعود ومعاينته قد يحدث في لحظة ما (تقليديا أزمات أو حروب...).

[1]- إبراهيم عرفات، "الصين وحواجز الصعود"، **في:** هدى ميتكيس وخديجة عرفة محمد (محررتان)، **الصعود الصيني** (القاهرة: مركز الدراسات الأسيوية بجامعة القاهرة، 2006)، ص 172.

ثالثا. تمييز "الصّعود" عن المفاهيم والديناميكيات المشابهة

كثرة الاستخدام السياسي والإعلامي والأكاديمي لمفهوم "الصّعود" لوصف ومتابعة الديناميكيات الدولية، وما نجم عنها من ضبابية وتغير في مساحة دلالة المفهوم، أدّت إلى تداخله دلاليا مع مفاهيم أخرى تستخدم في العلاقات الدولية وحقول التخصصات القريبة منها، وأبرز تلك المفاهيم مفهوما تحوّل القوة والتنمية.

نحاول هنا التمييز بين مفهوم "الصّعود" من جهة، وكل من المفهومين المذكورين من جهة ثانية، من أجل مزيد من الضبط والتحكم في المفاهيم.

1. صُعود القوة وتحوّل القوة:

"تحوّل القوة " واحد من المفاهيم التي غالبا ما يتم الخلط بينها وبين مفهوم صُعود القوة، خاصة عندما تتم الاستعانة بنظرية تحول القوة لفهم وتفسير واستشراف مسارات صُعود القوى الدولية.

وانطلاقا من التعريف "الثابت" الذي قدمته "نظرية تحوّل القوة" للتحول على أنه يشير إلى: «المسار الذي يظهر خلاله المتحدي ويتجاوز الأمة المسيطرة»،[1] تؤكد بعض الدراسات على ضرورة التمييز بين المفهومين، وذلك بالتركيز على الفروق التالية:[2]

- **المدى الزمني:** صُعود القوى هو ظاهرة طويلة المدى، في حين أن تحوّل القوة يتم في فترة زمنية قصيرة، ولا يسمح للقوى الصّاعدة باعتماد استراتيجية كبرى للتأثير في بيئتها؛
- **فترة الحدوث:** في حين يبدأ الصّعود منذ الوهلة الأولى، فإن التحول يحدث فقط في مرحلة متقدمة جدا، أي عندما تصل القوة الصّاعدة إلى مرحلة الندية، وتبدأ في تجاوز القوة المهيمنة.

2. الصّعود والتنمية:

هناك تداخل وتلاقي كبير بين التنمية والصّعود، ينعكس في كون "غالبية" الدول التي توصف على أنها صاعدة هي دول في مرحلة متقدمة من التنمية، وتحقق أداء تنمويا جيدا منذ فترة زمنية. كما أن بداية الاهتمام بظاهرة صُعود القوى الدولية ترافق مع ما يعرف بـ: "عصر التنمية" في النصف الثاني من القرن العشرين.

---

[1] - Michael A. Glosny, **Op. Cit**, p. 29.
[2] - Ibidem.

ومع ذلك، ينبغي إبراز أهم الفروق بين الدولة التي تحقق مستوى جيد من التنمية، والدولة التي تعيش حالة صُعود:

- التنمية (خاصة الاقتصادية) تعتبر شرطا ضروريا مسبقا للصّعود بمختلف أبعاده، وهي الفرضية التي أكدت عليها غالبية أدبيات القوى الصّاعدة، وهذا حتى وإن كانت بعض الدول ترد ضمن قوائم الدول الصّاعدة ولكن أداءها التنموي متواضع في عديد أبعاد التنمية مثل التنمية البشرية، والتنمية البيئية، التنمية الاجتماعية...
- دخول الدول في تجارب تنموية ناجحة لا يعني أنها قد دخلت أو ستدخل حتما في مسار صُعود؛ فقد لا تشكل القوة والمكانة الدولية هدفا أو غاية لها، كما أنها قد لا تمتلك الإمكانيات والشروط الأخرى للتحول إلى دولة أو قوة صاعدة.
- إذا كانت التنمية الوطنية تساهم في تحديد مكانتها من القوة، الدول الصّاعدة معنية بلعب دور جوهري في الدبلوماسية من أجل أخذ مكان على الساحة الدولية.[1]
- التنمية ترتكز وتتوجه أصلا نحو الداخل، في حين أن الصّعود وإن انطلق من الداخل، فهو يتوجه أكثر نحو البعد الدولي والارتقاء في مراتب القوة العالمية.

ومع هذه الفروق الواضحة، تبقى الصلة بين التنمية والصّعود وثيقة، فمسار التنمية السريعة يساهم في تقوية طموح القوة لدى الدول الصّاعدة، ويجعلها مرتاحة في إرادتها العمل من أجل حصة أكثر توازنا من القوة العالمية.[2]

رابعا. المراحل والمحطات الأساسية في مسارات الصّعود

صُعود القوى الدولية باعتباره مسارا، يعني أن الدول، حتى تصعد من مرتبة قوة إلى أخرى، تمرّ بعدة محطات ومراحل هامة، وتتبع مسارات واستراتيجيات مختلفة، وتتفاعل مع عدة أطراف في بيئتها الخارجية... وهي المتغيرات الرئيسية التي غالبا ما تهتم بها دراسات القوى الصّاعدة.

1. بداية أو انطلاقة الصّعود:

لحظة بداية أو انطلاقة صُعود قوة دولية ما من بين المتغيرات الرئيسية للصّعود التي يصعب رصدها وتحديدها بدقة في وقت حدوثها، وهي دائما محل جدل واختلاف، بين المؤرخين والمتابعين للظاهرة.

[1] - Sébastian Santander, **Op. Cit**, p. 12.
[2] - Ibidem.

عادة ما يتم تحديد توقيت بداية الصّعود من خلال **الصدمات** التي تتزامن غالبا مع صُعود القوى الكبرى. فيتم مثلا التأريخ لبداية صُعود ألمانيا البسماركية في 1871، مع صدمة غزوها لفرنسا وإعلانها تأسيس الرايخ الثاني. ومع أنها كانت تعرف نموا اقتصاديا معتبرا على مدى سنوات قبل ذلك، كان فقط تاريخ تلك الصّدمة هو الذي جعل الآخرين يلاحظون مدى قوة ألمانيا ورغبتها في فرض قوتها على أوروبا.[1]

وجدير بالإشارة هنا، أن التأريخ لبدايات صُعود القوى وتحديد عوامل صُعودها تخضع غالبا لاعتبارات سياسية واستراتيجية. فانطلاقات القوى الصّاعدة محل الدراسة غالبا ما يتم ربطها ببداية الانفتاح والإصلاح الاقتصادي والاندماج في الاقتصاد العالمي، وهذا في سياق التسويق للعولمة واللبرالية الغربية كسبيل رئيس، إن لم يكن الوحيد، للتنمية والصّعود في مراتب القوة الدولية.

2. المسار والاستراتيجيات:

باختلاف خصوصيات ومقدرات الدول والقوى الصّاعدة، وكذلك التحديات التي تواجهها خاصة من القوى القائمة والقوة المهيمنة، تختلف مسارات واستراتيجيات صُعودها.

تشير التجارب التاريخية والحالية لصُعود القوى الكبرى إلى أن "غالبية" تلك القوى كانت تنطلق من البعد الاقتصادي، لتؤسس للأبعاد الأخرى للصّعود (العسكري، السياسي، الثقافي...) بما يسمح بزيادة قوتها الشاملة.

وهي متخذة طريقها نحو مرتبة قوة أعلى، تتفاعل القوى الصّاعدة مع بيئتها الإقليمية والعالمية التي تتضمن دولا وقوى من مراتب قوة مختلفة، وكذلك مؤسسات وتكتلات... وهو ما يفرض تبني استراتيجيات للتعامل معها لضمان خلق بيئة ملائمة للصّعود.

وعلى الرغم من أن غالبية الدراسات اهتمت باستراتيجيات القوة المهيمنة في التعامل مع القوى الصّاعدة حفاظا على الوضع القائم، إلا أن استراتيجيات القوى الصّاعدة تجاه القوة المهيمنة بالتحديد حظيت بدورها ببعض الاهتمام من طرف منظري ودارسي العلاقات الدولية، الذين اتفقوا على وجود تنوع في الاستراتيجيات المتبعة والتي تتفاوت في درجة حدتها ونزاعيتها.

[1] - Michael A. Glosny, **Op. Cit**, p. 28.

هناك مجموعة واسعة من الاستراتيجيات التي أشارات إليها أدبيات الموضوع، وقامت بتصنيفها على أسس مختلفة ومتنوعة، وهي الاستراتيجيات التي ستكون محل تفصيل في جزء قادم من هذه الدراسة.

وقد تتناوب الدول والقوى الصّاعدة في استخدام تلك الاستراتيجيات، أو قد تستخدمها في الوقت ذاته، على أن غالبية الأدبيات تشير إلى أنه كلما زادت قوة الدولة مالت إلى استراتيجيات الموازنة فالإكراه مع القوة المهيمنة والقوى القائمة الأخرى.

3. اكتمال الصّعود:

القوى الصّاعدة التي تنجح في تسيير وإدارة مسار صُعودها تحقق انتقالها إلى مرتبة القوة المرجوة. وإن كان بالإمكان التعرّف على حدوث واكتمال الصّعود من خلال مجموعة من المؤشرات، إلا أنّ المسألة ليست دقيقة بالنظر إلى غياب مؤشرات حقيقية ودقيقة لمراتب القوة الدولية.

ومن بين مؤشرات أخرى، يعتبر اعتراف القوى الأخرى بالقوة الجديدة في ناديهم، وإشراكها في المزايا والمسؤوليات أحد أهم مؤشرات نضج واكتمال صُعود القوى الدولية.

خامسا. ظهور مفهوم "صُعود القوى" والاهتمام السياسي والأكاديمي به

الاهتمام الأكاديمي المعاصر بظاهرة صُعود وسقوط الدول والقوى الدولية انطلق من أدبيات واقتصاد التنمية في الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية، وهي الفترة التي انتشرت فيها طروحات ونظريات التنمية وعرفت بعصر التنمية، والتي تزامنت بدورها مع موجة جديدة للعولمة.

السياق المذكور، جعل الاهتمام بظاهرة الصّعود يولّد مجموعة كبيرة من المفاهيم، خاصة تلك التي لا تتمركز حول الدولة، فبرزت مفاهيم: الأسواق الصّاعدة، الاقتصاديات الصّاعدة، العُملات الصّاعدة، الشركات الصّاعدة...

وبعدما انحصرت دراسة "الصّعود" سابقا في مجال الاقتصاد والتنمية، توسعت إلى مجال العلوم السياسية والعلاقات الدولية بشكل تدريجي.[1] ويشير بعض الباحثين إلى أن هناك مجموعة

[1] - Ismaïl Regragui, **Op. Cit**, p. 09.

ظواهر وتطورات رئيسية أدت إلى ظهور وتطور النقاش المعاصر حول "الدول والقوى الصّاعدة" وهي:[1]

- حركة التصنيع السّريعة التي عرفتها بعض الدول النامية والتي جذبت المستثمرين والتمويل وأدت، خلال سبعينات القرن الماضي، إلى الظهور السّريع لمجموعة الدول الأربع المصنعة الجديدة، التي أطلق عليها تسمية "التنانين الآسيوية" (هونغ كونغ، تايوان، كوريا الجنوبية، سنغافورة)، والتي تبعتها موجة أخرى في التسعينات سميت "التنانين الصغيرة" أو "النمور الصغيرة" التي ضمّت: ماليزيا، تايلاند، أندونيسيا، الفلبين، وكذلك مجموعة "الجاغوار" الأمريكية– اللاتينية التي تضم البرازيل والمكسيك؛
- انهيار جدار برلين، ومن بعده الاتحاد السوفياتي، ودخول دول أوروبا الوسطى والشرقية اللعبة الدولية والأوروبية التي كانت مقصاة منها نوعا ما، أعطت بُعدا جديدا لمسار الصّعود، مع الإصلاحات السياسية وإصلاحات السياسة الاقتصادية كمحرك للنمو؛
- قدوم الصين الناتج عن أكثر من عقد من الزمن من النمو الاقتصادي المرتفع، والمرتبط بانفتاحها الاقتصادي والمالي وحركة تصنيعها السريعة وحجمها الكبير... وما نتج، وما هو متوقع، من تأثيرات هذا الصّعود على الصّعيد العالمي؛
- تقارير المؤسسات الدولية البارزة التي ترصد تحوّل مختلف أبعاد القوة، خاصة القوة الاقتصادية ذات الأهمية البالغة في وقتنا الحالي. ويتعلق الأمر خاصة بتقارير مؤسسة "جولدمان ساكس" التي لفتت الانتباه إلى صُعود دول مجموعة "البريك"، والتي أصبحت فيما بعد "البريكس"؛
- الترتيبات الدبلوماسية والتحركات الدولية التي باشرتها دول مجموعة "البريكس" من أجل تشكيل كتلة مقابلة لمجموعة السبعة (G7) حينها.

واليوم، تحتل القوى الصّاعدة، خاصة تلك التي تشكل مجموعة "البريكس"، مكانة مركزية في مختلف النقاشات السياسية والأكاديمية حول القضايا العالمية والإقليمية المختلفة مثل قضايا: الأمن والسّلم الدوليين، النظام المالي والتجاري العالمي، تحولات النظام الدولي، التحديات العالمية

[1] - Gabas Jean-Jacques et Bruno LOSCH, "La fabrique en trompe-l'œil de l'émergence", **dans** : Christian Jaffrelot (ed.), **L'enjeu mondial : Les pays émergents** (Paris: Presses de Science Po, 2008), pp : 29-30.

المشتركة، التهديدات الأمنية التقليدية وغير التقليدية، نظام منع الانتشار النووي...[1] وصولا إلى النقاشات الدائرة في هذه الأيام حول التحضير لأجندة التنمية العالمية ما بعد 2015.

سادسا. عملية متابعة وقياس مسارات "صُعود القوى" وإشكالياتها

تتبُّع مسارات صُعود وسقوط القوى الدولية لم يكن يوما مسألة بسيطة، ولكنه ازداد تعقيدا في الفترة المعاصرة. وهو يفترض بنا معرفة وتحديد الأمور الرئيسية التالية: تحديد قوة كل دولة ومكانتها الدولية مقارنة بالقوى الدولية الأخرى؛ تحديد سرعة ونسبة نمو كل قوة من تلك القوى، ومقارنتها ببعضها البعض؛ الإحاطة بشروط صُعود وتقهقر القوى الدولية، وموقع القوى الدولية محل المتابعة منها.

1. قياس قوة الدولة:

هناك اختلاف وتنوع في المقاربات والمؤشرات المستخدمة في قياس قوة الدول ومتابعة مسارات صعودها وسقوطها، وهو نتيجة طبيعية للاختلاف حول مفهوم القوة وكيفية قياسها في أدبيات العلاقات الدولية؛ فلا توجد هناك معايير قياس تحظى بالإجماع، كما لا توجد هناك استمرارية في منهجية القياس،[2] وهو ما تظهره محاولات قياس ومتابعة قوة عديد الدول في وقتنا الحالي خاصة الصين.

ومع ذاك، فإن عددا كبيرا من الأكاديميين والباحثين، بما فيهم الآسيويين، أصبحوا يعتمدون مفهوم "القوة الوطنية الشاملة" "CNP" التي تتعلق بمختلف العوامل المادية وغير المادية التي تسهم في قوة الدولة.[3]

ومع ذاك، فمفهوم "القوة الوطنية الشاملة" الذي تمت صياغته بعد الحرب الباردة، والذي يقوم على فكرة أن القوة الوطنية هي تركيب لمجموعة من عناصر القوة التي بلورت عبر قرون، ليس حلا مكتملا لتلك الإشكالية، فقد اختلف العلماء أيضا حول عناصر القوة الوطنية الشاملة،[4] وإن

[1] - Qobo Mzukisi, "The Newly Emerging Powers and South Africa's Global Strategy", **Global Summitry Journal**, Vol. 1 (April 2013), pp: 01-02.
[2] - Yan Xuetong, "The Rise of China and its Power Status", **Chinese Journal of International Politics**, Vol. 1 (2006), p. 08.
[3] - Vincent Wei-Cheng Wang, "American Perspectives on the Rise of China and the Rise of India"**, Paper** presented at the 54th Annual **Conference**, American Association for Chinese Studies, Georgia Institute of Technology, Atlanta, 12-14 December 2012, p. 05.
[4] - Yan Xuetong, **Op. Cit**, p. 15.

اتفقوا على تصنيفها إلى "مرنة" و"صلبة": "ألفرد نانير ماهان" اعتقد أن قوة الدولة تتركب من ستّة مكونات؛ "هانس مورقانتو" صنف تسعة مكونات؛ و"راي كلين" قسمها إلى خمسة أنماط...[1]

ورغم أن بعض المؤسسات البحثية حاولت وضع معادلات وصيغ رصينة لقياس ومتابعة تطور قوة الدول، خاصة مؤسسة "راند" الأمريكية التي قدّمت إطارا تحليليا أصبح يشكل مرجعية لعديد الدراسات في هذا المجال،* إلا أن قياس قوة الدول يبقى مسألة معقدة جدا وغير دقيقة بفعل أن القوة اكتسبت أبعادا جديدة غير قابلة للقياس المادي، وتخضع أكثر للتصورات والتقديرات الشخصية التي تعوزها الموضوعية في أحيان كثيرة.

وعلى أساس ما سلف، فإن هذه الأطروحة، في متابعتها لتطور قوة الدول والقوى محل الدراسة، لن تبني قياسات امبريقية خاصة بها، وإنما ستعتمد على نتائج القياس والمتابعة التي قدمتها جهات دولية أخرى مختصة.

2. تحديد المكانة الدولية للدول (القوى الدولية):

لمّا كان الصّعود هو "مسار الانتقال من مرتبة/ مكانة قوة إلى أخرى أعلى"، فإن تحديد مجال الصّعود ونقطتي الانطلاق والوصول، تتطلب الإحاطة بمراتب القوة الدولية، ومحددات وشروط كل مرتبة، ومن ثم تحديد مكانة الدول الصّاعدة محل المتابعة عن طريق إجراء المقارنة بين مستوى وعناصر وبنية قوة الدولة من جهة، ومحددات كل مكانة دولية من جهة ثانية.

وما سبق ذكره، يتطلب من كل باحث في هذا المجال الإجابة أولا على مجموعة التساؤلات التالية: ما المقصود برتبة القوة؟ وكيف يتم ترتيب الدول من حيث قوتها؟ ما المقصود بـ: "المكانة الدولية" للدول والقوى الدولية؟ ما هي مراتب ومكانات القوة الممكنة؟ وما هي محددات وشروط بلوغ كل مكانة منها؟

مصطلح "**مكانة الدولة/ القوة الدولية**' يحتوي على دلالة كل من: 'رتبة أو ترتيب القوة' و'التفاوتات والاختلافات في مكانة القوة' بين الدول:[2]

- "**رتبة/ ترتيب القوة**": تشير إلى ترتيب قوة دولة ما مقارنة بالدول الأخرى على الساحة الدولية،[3] كالقول أن الولايات المتحدة هي القوة الاقتصادية العالمية **الأولى**، والصين هي

[1] - Yan Xuetong, **Op. Cit**, p. 16.
* - Gregory F. Treverton and Seth G. Jones, **Measuring National Power** (Santa Monica: RAND Corporation, 2005).
[2] - Yan Xuetong, **Op. Cit**, p. 11.
[3] - Ibidem.

الثانية واليابان هي **الثالثة** والهند هي **الرابعة**... وقد يكون هذا الترتيب ضمن مرتبة أو مكانة قوة واحدة أو ضمن مراتب قوة مختلفة، وبالتالي ترتيب القوة لا يعكس دائما الطبيعة الحقيقية ودرجة الاختلاف في مكانة القوة.[1]

- **مكانة أو صنف القوة:** بنية القوة على الساحة الدولية لا تضع الدول والقوى في مستوى أو صنف قوة واحد، وإنما هناك سلّم لمراتب القوة، مراتب هذا السلّم وتوزيع الدول والقوى على درجاته ليس محل إجماع بين علماء العلاقات الدولية؛ فهناك من يصنّف الدول (التي تعتبر قوى) ويوزعها على ثلاث مراتب قوة دولية: القوى العظمى، القوى الكبرى أو القوى الرئيسية، القوى المتوسطة. وهناك من يضيف إلى هذا السلّم صنفا آخر هو "القوى الإقليمية" آخذا في الاعتبار الدور الذي أصبحت تلعبه المنظمات والتكتلات الإقليمية في إقليمها.[2]

وفي السنوات الأخيرة، وفي ظل العولمة المتسارعة والكثيفة، بدأت عديد الدراسات تشير إلى وجود صنف جديد من القوى تطلق عليه "القوى العالمية"، وهذا الصنف أو المكانة من القوة الدولية هي التي تسعى القوى الصّاعدة اليوم لبلوغه متجاوزة مراتب القوى الإقليمية والقوى الكبرى بمفهومها التقليدي.

ويستخدم البعض عبارة "القوة العالمية" للإشارة إلى الدول أو المنظمات الدولية التي تتمتع بنفوذ معتبر، منفردة أو مجتمعة، في العلاقات السياسية الدولية والشؤون أو القضايا العالمية. على أن القوة العالمية قد تكون قوة عظمى أو كبرى أو متوسطة.[3]

وأخيرا، ينبغي الإشارة إلى ملاحظة هامة، وهي أن مكانة قوة الدولة تقوم على، ولا تقرر بواسطة، قوتها الوطنية. بكلمات أخرى، الزيادة في قوة الدولة لا تؤدي بالضّرورة إلى رفع مكانتها من القوة. فالصين في نهاية القرن التاسع عشر (أثناء فترة سلالة كينغ) كانت تملك قدرة صناعية كافية لتسليح جيشها، وقوتها الوطنية الشاملة كانت أكبر منها في العهد الأول لسلالة "كينغ" عندما لم تكن تملك صناعة حديثة. في حين أنه، على الصّعيد الدولي، مكانة قوة الصين كانت أقل منها في أوائل عهد السلالة.[4]

---

[1] - Yan Xuetong, **Op. Cit**, p. 11

[2] - Kwang Ho Chun, **The BRICs Superpower Challenge: Foreign and Security Policy Analysis** (U.S: Ashgate, 2013), p. 07.

[3] - Ibidem.

[4] - Yan Xuetong, **Op. Cit**, p. 11.

3. الإحاطة بشروط صُعود وتقهقر القوى الدولية، وموقع القوى الدولية محل المتابعة منها:

ترتيب قوة ومكانة الدول ليست معطى ثابت، وإنما تتغير عبر الزمن، وبأخذ هذا التغير عدة اتجاهات: صُعودا، هبوطا، ثباتا (مؤقتا). ويتحدد الاتجاه الذي تسلكه قوة الدولة تبعا لنتاج المقارنة المزدوجة التالية:

- مقارنة نسبة نمو قوة الدول بعضها ببعض؛
- مقارنة خصائص وعناصر قوة كل دولة مع متطلبات المراتب (المكانات) الدولية المختلفة.

إذا كانت مكانة القوة تتحدد بالمقارنة الكمية للقوة بين الدول، التغيُّر في مكانة قوة دولة ما يعتمد على الاختلاف والتفاوت في نسبة نمو القوة بين دولتين في نفس الفترة.[1] فالدولة ذات نسبة النمو الأسرع في القوة ستصعد، والأبطء ستتراجع وتتقهقر، والوضع لن يتغير إذا كانت نسب النمو متساوية.

إذن، خلال فترة زمنية محددة، التفاوت والاختلاف في نسبة نمو القوة بين دولتين ستنتج عنه الاحتمالات الثلاثة التالية المتعلقة بتغير مكانة القوة: الصّعود، السقوط، الثبات وعدم التغير. والاحتمالات الثلاثة قد تنتج عن ثلاثة عشرة وضعية مختلفة، من ضمنها خمسة للصّعود، خمسة للهبوط، وثلاثة للتغيير.[2]

أسرع تغيير في فجوة القوة بين دولتين يحدث عندما يكون هناك تعارض في نمو قوتيهما، أي عندما تزداد قوة واحدة وتتراجع قوة الأخرى في الوقت ذاته.[3]

وهناك عدة عوامل أخرى قد تؤدي إلى تغيير سريع في اتجاه تحوّل قوة ومكانة الدول والقوى الدولية، وأبرز تلك العوامل وأسرعها تأثيرا هي الأزمات والاضطرابات أو الصّدمات السريعة، خاصة الاقتصادية والسياسية منها:

- **الأزمات الاقتصادية:** الأزمات الاقتصادية لها دور كبير في تحوّل وتغيُّر مكانة قوة الدول؛ فالأزمة المالية الآسيوية لسنة 1997-98، وسّعت فجوة القوة بين الصين ودول جنوب شرق آسيا، وإلى حد ما قللت من فارق القوة الاقتصادية بين الصين واليابان.[4] كما أن

[1] - Yan Xuetong, **Op. Cit**, p 22.
[2] - Ibid, p 23.
[3] - Ibidem.
[4] - Ibid, p. 24.

الأزمة المالية العالمية لسنة 07-2008 زادت من الاعتراف بالاقتصاديات الصاعدة (خاصة الصين) كقوى اقتصادية عالمية.[1]

- **الاضطرابات السياسية:** الاضطرابات السياسية قد تتسبب في تراجع سريع وحاد في القوة الشاملة لدولة ما ومكانتها الدولية بشكل أسرع حتى من التنمية الاقتصادية.[2] لذلك يشكل الاستقرار السياسي عاملا حاسما بالنسبة للقوى الكبرى والقوى الصّاعدة.

وجدير بالإشارة هنا إلى أنه بالنظر إلى تعقد مفهوم القوة ومكاناتها ومؤشراتها، فإنه من الصّعب جدا على الباحث البسيط أو المبتدئ أن يجري متابعة وتقييمها متكاملا لمسار تطور قوة صاعدة ما. وكنتيجة لذلك، يلجأ غالبية الباحثين في هذا المجال إلى الاعتماد على التقارير الرصدية والمسوح التي تجريها مؤسسات بحثية واقتصادية دولية كبرى ذات صلة بأبعاد القوة خاصة الاقتصادية منها.

وهنا نشير إلى مجموعة من أكثر مصادر الرصد والتتبع الخاصة بمسارات الأسواق والدول والقوى الصّاعدة اعتمادا في البحوث والدراسات المتعلقة بالقوى الصّاعدة وهي: أوراق الاقتصاد العالمي التي تصدرها مؤسسة "غولدمان ساكس"، المسوح الاقتصادية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، تقارير الأعمال السنوية التي يصدرها البنك الدولي، مسوح معهد "ماكينزي" العالمي...

المطلب الثاني:

مفهوم "القوة الصّاعدة" في العلاقات الدولية

التعريف السابق لديناميكية "الصّعود" في العلاقات الدولية يساعد على تحديد القوى الصّاعدة وتمييزها عن باقي الدول والقوى التي تعرف ديناميكيات مغايرة أو معاكسة، ولكنه غير كاف. بل قد يكون غير مُجد في بعض الحالات، بالنظر إلى التوظيف السياسي والاستراتيجي لهذا المفهوم والذي قد يُفقده الموضوعية. وبالتالي، نحن بحاجة إلى دراسة مفهومية متكاملة لمفهوم "القوة الصّاعدة" واستخداماته، علاوة على الجهد السابق في دراسة مفهوم الصّعود.

[1] - John Humphrey, "European Development Cooperation in a Changing World: Rising Powers and Global Challenges after the Financial Crisis", **Working Paper**, No. 8 (Bonn: EADI, November 2010), p. 15.
[2] - Yan Xuetong, **Op. Cit**, p. 24.

أولا. تعريف "القوة الصّاعدة"

تعريف "القوة الصّاعدة"،* وتحديد المعنى الدقيق لهذه العبارة بما يسمح بوضع قائمة موحدة تحظى بالإجماع حول من هي القوى الصاعدة في فترة زمنية محددة ليس مسألة سهلة، وفي هذا كتب "توماس رونار": «لتحديد ما هي القوة الصّاعدة، هناك الكثير لتقوم به في ظل الفقر التصوّري لهذه العبارة في حد ذاتها، والخلط العام بين مجموعة من المفاهيم مثل: القوى الصّاعدة، الدول الصّاعدة، الاقتصاديات الصّاعدة، الأسواق الصّاعدة...».[1]

وتشير غالبية الدراسات المتخصصة إلى عدم وجود تعريف مشترك لماهية "القوة الصاعدة"، كما لا يتم عادة إرفاق استخدام هذا المصطلح بشرح كاف وتبرير موضوعي، وتغلب على استخداماته السياسية الاعتبارات الشخصية وغير الموضوعية.

ففي أدبيات التنمية، برزت مؤخرا عبارات "الدول الصّاعدة" و"الاقتصاديات الصّاعدة" في إشارة إلى الدول الأكثر ديناميكية ضمن الدول السائرة في طريق النمو، والأحسن اندماجا في الاقتصاد المُعولم، دون أن تتم بلورة تعريف دقيق لهذه العبارة.[2]

وحتى المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية التي تتوخى عادة التمييز الدقيق بين الدول وتصنيفها من أجل التعامل معها بشكل ملائم، ومع استخدامها لعبارة "الدول الصّاعدة"، فلم تُعرِّف وتحدِّد هذه الأخيرة بدقّة مثلما تفعل مثلا مع الدول ذات الدخل المتوسط (PRI) والدول الأقل تقدما (PMA)،[3] فالدول التي توصف على أنها صاعدة لا تشكل مجموعة منسجمة وموحّدة، إذ نجدها اليوم ضمن مختلف قوائم وأصناف الدول التي تتعامل معها تلك المؤسسات.**

وتتعقد هذه المسألة أكثر في العلاقات الدولية بفعل الاختلاف حول تحديد مراتب القوة، وخاصة خصائص القوة الكبرى والقوة العالمية، وهي المراتب التي ينتهي إليها عادة مسار صُعود القوى. وهذه الملاحظة ستفرض علينا اعتماد منهجية متكاملة لدراسة مفهوم "القوة الصّاعدة"، مستندين إلى الأعمال الأكاديمية والتصريحات والاستخدامات السّياسية ذات الصّلة.

---

*- عبارة القوى الصّاعدة هي المقابل العربي لعبارتي 'rising powers وemerging powers الانجليزيتين، كما تستخدم أيضا بعض الأدبيات الأنجلوسكسونية عبارة Ascending power. وتستخدم الأدبيات الفرنسية عدة مرادفات للقوة الصّاعدة، أكثرها انتشارا:
Puissance Emergante, Puissance Montante, Puissance Renaissante, Puissance en Devenir…

[1] - Thomas Renard, "G20: Towards A New World Order", **Studia Diplomatica**, Vol. 13, No. 2 (2010), p. 08.

[2] - Moubarack Lo, **Op. Cit**, p. 02.

[3] - François Lafargue, "Des économies émergentes aux puissances émergentes", **Questions internationales**, No. 51 (septembre-octobre 2011), p. 101.

**- أنظر تفاصيل في:
Gabas Jean-Jacques et Bruno Losch, **Op. Cit**, p. .27.

في كتابه "لماذا تتحارب الأمم؟..." انطلق "ريتشارد نيد ليبو" من فرضية وجود خمسة أطراف فاعلة في السياسة الدولية هي: القوى العظمى، القوى المهيمنة، **القوى الصّاعدة**، القوى العظمى الآفلة، الدول الضعيفة.[1] وقد عرّف القوى الصّاعدة على أنها «دول عازمة على انتزاع الاعتراف بها بوصفها قوة عظمى، وأن يُقر مُعاصروها بأنها كذلك».[2]

وبعد إشارتهم إلى أن غالبية مؤشرات قياس قوة الدول ترتكز على المؤشرات الاقتصادية والعسكرية والجغرافية والعلمية والتكنولوجية، وتعطبها قيمة أكثر من غيرها من المؤشرات، يشير بعض الباحثين إلى أنّه حتى تعتبر الدولة "قوة صّاعدة" يجب أن «تكون على مسار تصاعدي واضح في مجالات القوة المذكورة».[3]

كما تشير "سوزان غراتيس" إلى أنه عند الحديث عن التراتبية العالمية للدول، هناك عدة مصطلحات تستمر في التواجد، والتي لم تحدد بدقة بعد...[4] ومن بين عدّة مراتب قوى، تشير إلى مرتبة "القوى الصّاعدة" والتي تنسبها إلى دول "البريك"، وتدعو إلى تعريف أوسع وأكثر اكتمالا لهذه العبارة من التعريف الذي قدّمه تقرير مؤسسة "جولدمان ساكس" والمرتكز على البُعد الاقتصادي فقط.[5] وبناء على موقفها هذا، عرّفت "القوة الصّاعدة" على أنها: «الدولة التي تجد نفسها في مسار تحوّل من مكانة دولية إلى أخرى أعلى: من القوة الصغرى إلى المتوسطة، أو من المتوسطة إلى الكبرى، أو من الكبرى إلى العالمية».[6]

وبعد تأكيده على ظاهرة صُعود "قوى جديدة" في فترة ما بعد الحرب الباردة، عرّف "بنار تانك" القوى الصّاعدة على أنها "الدول التي تعرف تنمية اقتصادية سريعة، وزيادة في نفوذها السياسي والثقافي"، حيث كتب أن «تلك الدول تُسمى بالقوى الصّاعدة أو القوى الجديدة بسبب تنميتها الاقتصادية السّريعة، وزيادة نفوذها السياسي والثقافي».[7]

---

[1]- ريتشارد نيد ليبو، **لماذا تتحارب الأمم؟ دوافع الحرب في الماضي والمستقبل**، ترجمة: إيهاب عبد الرحيم علي، سلسلة عالم المعرفة عدد 403 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2013)، ص114.

[2]- المرجع نفسه، ص 118.

[3] - Andrew F. Hart & Bruce D. Jones, "How Do Rising Powers Rise?" **Survival**, Vol. 52, No. 6 (December 2010–January 2011), p. 69.

[4] - Susanne Gratius, "The international arena and emerging powers: stabilizing or destabilizing forces?" **FRIDE Comment** (Madrid: FRIDE, April 2008), p. 02.

[5] - Ibid, p. 04.

[6] - Ibidem.

[7] - Pinar Tank, "The concept of “rising powers”, **NOREF Policy Brief** (Norwegian Peacebuilding Resource Centre, June 2012), p. 01.

وتُعرِّف "أمريتا نارليكار" القوى الصّاعدة على أنها: «تلك الدول التي جعلت من نفسها فواعل تمتلك الفيتو veto–players في النظام الدولي، ولكنها لم تكتسب لحد الآن صفة الدولة التي تضع الأجندة الدولية».[1]

وتُشير صاحبة التعريف إلى أن الحديث عن "الفيتو" هنا لا يعني الفيتو الرسمي في مجلس الأمن والمنظمات الدولية الأخرى، وإنما يُشير إلى «الدول التي من دون موافقتها يصبح أي اتفاق دولي فاقدا للمعنى».[2]

وتستخدم "سلفيا ديلانوي" عبارة "الدول الصّاعدة" وتعرفها على أنها «تبدوا كدول بقوة كامنة كبيرة، ولكن لا تزال هشّة، عُرضة لعدم الاستقرار المالي، وغير قادرة على الاستدراك في فترة وجيزة».[3]

ويعتبر "جين كوسي" أن الدول التي تعرف حالة صُعود، هي «الدول التي تتمتع بثلاث خصائص: الولوج المتأخر إلى التنمية؛ التمتع بنسبة نمو مرتفعة والتي لا تعني أنها التحقت بركب الدول المتقدمة؛ نموها يتحدى ويراجع المكانة الاقتصادية للدول المتقدمة».[4]

وفي سياق دراسته لاستراتيجيات القوى الصّاعدة من أجل الحد من سياسات الموازنة التي تمارسها القوى الكبرى القائمة والقوة المهيمنة ضدها، عرّف "مايكل غلوسني" القوة الصّاعدة على أنها: «دولة تتحرك من مكانة غير مكانة القوة الكبرى، أو من مستوى أقل من مكانة القوة الكبرى، إلى مستوى أعلى في سُلّم القوة».[5] وقد ربط التعرّف على تلك القوى وتحديدها بإدراك عملية صُعودها من قبل القوة المهيمنة والقوى الكبرى الأخرى، إذ أكد على أن تعريفه للقوى الصّاعدة قائم على أساس "التصوّر والمُعاينة"، حيث كتب: «أتصور القوة الصّاعدة على أنها تلك الدولة التي يتم تصوّرها من قبل القوى الكبرى الأخرى، في المنطقة وفي النظام الدولي، على أنها قوة صاعدة».[6]

وبعد استعراض إحدى الدراسات لمحاولات تعريف مختلفة، تقدّم تعريفا للقوى الصّاعدة على النحو التالي: «القوى الصّاعدة هي تلك الاقتصاديات، التي كانت تُعرف كدول نامية، والتي تمتلك مجموعة الخصائص التالية: عدد كبير ومتزايد من السكان؛ قاعدة موارد ضخمة أو مستهلكي طاقة

[1] - Amrita Narlikar, “Negotiating the rise of new powers”, **International Affairs**, Vol. 89, No. 3 (2013), pp: 561–562.
[2] - Ibid, p. 562.
[3] - Fiorina Jean-François, **Op. Cit**, pp : 01-02.
[4] - Jean Coussy, "Les Trajectoires De L’émergence : Un essai de typologie", **dans :** Christian Jaffrelot (ed.), **Op. Cit**, p. 69.
[5] - Michael A. Glosny, **Op. Cit**, p. 26.
[6] - Ibid, p. 27.

أساسيين؛ قوى إقليمية؛ طبقات وسطى تساهم أو من المتوقع أن تساهم في إعادة التوازن للاقتصاد العالمي؛ موارد مالية تعكس حجم احتياطاتها من العملات الأجنبية؛ صناديق سيادية ثرية؛ ارتقاء في هرم القوة العالمية، خاصة الدور المؤثر في المؤسسات المالية الدولية ومجموعة العشرين».[1]

من جهته "أميتاي اتزيوني"، في سياق دراسته لتراجع القوة الأمريكية، يُقدِّم تعريفا عارضا للقوى العالمية الصّاعدة، حيث كتب: «حتى الآن، الدول التي تُعتبر عادة قوى عالمية صاعدة هي الدول التي زادت بشكل رئيسي قوتها الكامنة، وليس الحالية».[2] وهو تعريف يؤكد على مسألة مهمة، وهي أن القوى الصّاعدة تتحدّد على أساس متابعة وقياس قوتها الكامنة، وليس قوتها الفعلية الحالية.

ويُعرِّف باحثون آخرون القوى الصّاعدة على أنها "قوى متوسطة صاعدة"، وهي «دول تمتلك القدرة والرغبة في مواصلة طريقها نحو مكانة القوة الكبرى... وبعابرة أخرى القوى الصّاعدة هي أكثر من "الدول الوسيطة" أو "القوى الإقليمية"، فلديها الرغبة الكامنة في إعادة تشكيل النظام الدولي في المستقبل، وهي تلمّح إلى رغبتها في فعل ذلك بطرق مختلفة».[3]

من جهته، "كريستوفر ألدن" يعتبر أن القوى الصّاعدة هي «عبارة صيغت لوصف مجموعة من الدول التي تمتلك تركيبا من الشجاعة الاقتصادية والفطنة الدبلوماسية والقوة العسكرية، مُسخّرة من أجل التحول من مكانة الدولة النامية نحو تحدي سيطرة القوى التقليدية الغربية».[4]

ومن بين أهم محاولات التعريف التي اعتمدت منهجية قيِّمة، والتي سنعتمد تعريفها للقوة الصّاعدة كتعريف إجرائي في هذه الدراسة، الخُلاصة التعريفية التي قدّمها "توماس رونار"، حيث خلص إلى أن **القوة الصّاعدة** هي: «**دولة –وبشكل أكثر دقة فاعل، من أجل أن يشمل النقاش الدائر حول صُعود الاتحاد الأوروبي كقوة عالمية– تطور موارد وقدرات متزايدة في أغلب أو كل أبعاد القوة، والتي تصبح بشكل متزايد قادرة على تحويل تلك الموارد والقدرات إلى قوة شاملة أو عالمية**».[5]

---

[1] - Mzukisi Qobo, “Emerging Powers and the Changing Global Environment: Leadership, Norms and Institutions”, **Occasional Paper**, No. 91 (South African Institute of International Affairs, September 2011), p. 09.

[2] - Amitai Etzioni, "The Devolution of American Power", **the fletcher forum of world affairs**, Vol.37, No.1 (winter 2013), pp: 16-17.

[3] - Rajesh Rajagopalan and Varun Sahni, “India and the Great Powers: Strategic Imperatives, Normative Necessities”, **South Asian Survey**, vol.15, No.1 (2008), p. 07.

[4] - Christopher Alden, **Resurgent continent?: Africa and the world: emerging powers and Africa**, IDEAS reports (School of Economics and Political Science, London, UK, 2010), p. 12.

[5] - Thomas Renard, **Op. Cit**, p. 10.

وهو تعريف، مثلما يقول صاحبه، يركز على "مُخرجات" القوة لا على عواملها فقط، لأن الدولة التي لا ترغب أو الغير قادرة على استخدام قدراتها دوليا لا يمكن اعتبارها قوة.[1]

أما بخصوص الصِّفة التي تتبع عبارة "القوة الصّاعدة"، أي كونها قوة إقليمية أو عالمية، فتتوقف على مدى هذه القدرات والموارد والرغبة في تحويلها إلى قوة.[2]

ثانيا. الخصائص المُعرِّفة للقوى الصّاعدة

بعد محاولة التعريف النظرية السابقة، ومن أجل التعرُّف على القوى الصّاعدة وتمييزها عن غيرها من القوى الفاعلة في وقتنا الحالي، سنحاول هنا استخلاص أهم الخصائص التي تطبع القوى التي دخلت في مسار الصُّعود نحو مرتبة قوة أعلى مما هي عليه، وذلك من خلال استعراض ومقارنة مختلف محاولات التحديد والضبط التي خضع لها المفهوم، وأيضا من خلال الخصائص والميزات المشتركة للدول التي توصف بتلك الصفة.

هناك اختلافات كثيرة بين الدول التي يطلق عليها اليوم "القوى الصّاعدة" تتمظهر خاصة على مستوى: الأنظمة السياسية، مستويات الدخل الفردي، مقاربات التنمية الاقتصادية، نماذج التجارة... ،[3] وهي اختلافات طبيعية ومتوقعة، بالنظر إلى أن الأقطاب الاقتصادية والعسكرية والسياسية التي تصعد من جديد من زوايا العالم الأربع هي من طبيعة مختلفة ولا تمتلك نفس الخصائص،[4] ومع ذلك، فإنه توجد بعض الصفات المشتركة التي يمكن أن نتخذ منها عناصر مُعرِّفة للقوى الصّاعدة في وقتنا الحالي، وأبرزها:

1. الدولتية: القوى الصّاعدة هي "دول" بالأساس، وهذا رغم حديث البعض عن صُعود كيانات أخرى من غير الدول كالاتحادات والتكتلات الدولية (الاتحاد الأوروبي مثلا)، الجماعات والأشخاص...* فصُعود هذه الفئات الأخيرة هو صُعود "فواعل دولية" وليس قوى دولية؛ فالدولة هي الكيان الأفضل والقادر على تجميع مصادر القوة وتحويلها إلى نفوذ عالمي فعلي لحد الآن، ورغم كل ما ألحقته بها العولمة، لا تزال الدول هي التي تقف وراء قوة أو ضعف بقية الفاعلين.

---

[1] - Thomas Renard, **Op. Cit**, p. 10.
[2] - Ibidem.
[3] - Raymond J. Ahearn, "Rising Economic Powers and U.S. Trade Policy", **CRS Report for Congress** (Congressional Research Service, December 3, 2012), p. 09.
[4] - Sébastian Santander, "Les puissances émergentes, l'Europe et le monde", **Op. Cit**, p. 11.

*- في حديثه عن صُعود "البقية" أشار فريد زكريا إلى ظاهرة صُعود الفاعلين غير الدولتيين، أنظر:
Fareed Zakaria, **The post-American world** (New York, London: W. W. Norton & Company Ltd, 2008), p. 04.

2. الثقل الاقتصادي المتزايد: بناء على الاستخدامات المعاصرة لمفهوم القوى الصّاعدة، «القاسم المشترك الأكثر وضوحا هو الثقل الاقتصادي المتزايد... والتوقع أنها ستساهم في إعادة تشكيل المشهد الاقتصادي العالمي في القرن الحادي والعشرين»،[1] فكل تلك الدول تُرتّب ضمن الاقتصاديات الكبرى والرائدة في العالم، ويتوقع لها أن تتقدم في هذا الترتيب في المستقبل.[2]

ويُعبّر البعض عن أهمية النمو والثقل الاقتصادي بالنسبة للقوى الصّاعدة، بالقول أنه «في السنوات الأخيرة، وعندما يتعلق الأمر بمحاولة تعريف "القوى الصّاعدة"، مفهوم القوة شبه مرادف للقوة الاقتصادية»،[3] كما تشير "كريستيان جافارلو" إلى أن «الدول الصاعدة تتحدّد أولا بإقلاعها الاقتصادي، مثلما يشهد بذلك الوزن الاقتصادي المتزايد لبعضها في الاقتصاد العالمي»،[4] وتضرب مثلا بالإقلاع الاقتصادي السريع والهائل لكل من الصين والهند، حيث أنه في الفترة من 1980 حتى 2008، تضاعف الاقتصاد الصيني بـ: 5,7 مرّة، والاقتصاد الهندي بـ: 2,2 مرّة.[5]

على أن هذا الثقل الاقتصادي الآخذ في التزايد، والذي تؤكد عليه كل الأدبيات الخاصة بالقوى الصّاعدة، ينبغي أن يكون ناجما عن تجربة تنموية يغلب عليها طابع النجاح. ما يعني أن القوى الصّاعدة تكون قد أثبتت جدارتها في خوض غمار التنمية والتعامل مع تحدياتها، سواء اتبعت نموذج التنمية المعولم والقائم على اللبرالية الاقتصادية، أو ابتكرت نموذجا تنمويا خاصا بها.

ومع ما سلف، فإنه من الضروري الإشارة إلى أن «اقتصادا قويا هو شرط مسبق ضروري لتصبح قويا، ولكن اقتصادا صاعدا لا يعني بالضرورة قوة صاعدة».[6]

3. الاعتراف بالمكانة: يعتبر سعي بعض الدول للاعتراف بها من قبل غيرها من الدول، خاصة القوة المهيمنة والقوى الكبرى الأخرى في النظام القائم، باعتبارها قوى صاعدة، أو حصولها عليه، من بين الخصائص المعرّفة الأكثر أهمية، والتي تشترك فيها غالبية القوى الصّاعدة. كما يعتبر الاعتراف بالدولة كقائد إقليمي إحدى اللّبنات الرئيسية للتأسيس لمكانة القوة الصّاعدة.[7]

---

[1] - Andrew F. Hart & Bruce D. Jones, **Op. Cit**, p. 65.
[2] - Raymond J. Ahearn, **Op. Cit**, p. 10.
[3] - Tanguy Struye De Swielande, "Les Etats-Unis face aux puissances émergentes : Quelles stratégies à disposition des protagonistes?", **Note d'Analyse No. 6** (Chaire InBev Baillet-Latour, programme «Union européenne-Chine», Février 2010), p. 09.
[4] - Christian Jaffrelot, "Introduction", **dans** : Christian Jaffrelot (dir.), **Op. Cit**, p. 13.
[5] - Ibid, pp: 13-14.
[6] - Tanguy Struye De Swielande, **Op. Cit**, p. 10.
[7] - Pinar Tank, **Op. Cit**, p. 03.

وهذا الشكل من الاعتراف ليس مجرد "خطاب أجوف"،[1] وإنما يفترض أن يكون انعكاسا لمستوى معين من القوة، وأن يكون «اعترافا تترتب عليه انعكاسات واقعية ملموسة»،[2] كاتخاذ تلك الدول كشريك للقوة المهيمنة و/أو القوى الكبرى الأخرى في الشؤون الدولية، وكذا الشروع في تدابير إدماجها في مؤسسات الحكم العالمي، وزيادة نفوذها داخلها.

ويُعتبر الاعتراف عنصرا تعريفيا مهما للقوى الصّاعدة، خاصة في حالة بعض الدول التي لا تمتلك مستوى قوة كبير يفرض الاعتراف لها بالمكانة الدولية كقوة صاعدة، وتبرز في وقتنا الحالي عديد الحالات التي دخلت قائمة القوى الصّاعدة من باب الاعتراف أكثر منه من باب القوة الفعلية أو الكامنة، ويتعلق الأمر خاصة بكل من الهند، جنوب افريقيا وتركيا...

فدولة جنوب افريقيا مثلا، تم تأهيلها كدولة صاعدة وضمّها إلى مجموعة "البريك" التي تحولت على إثر ذلك إلى "البريكس"، لسبب بسيط وهو أنه «يجب ضم ممثل عن القارة السمراء إلى هذا الصنف الواعد من الدول».[3]

كما أن أهميته تزداد بالنسبة للقوى القائمة في حالات القوى الصّاعدة ذات القوة المعتبرة، وهذا «لضمان أن فترة انتقال القوة ستكون سلسلة وسلمية. فالأحداث التاريخية الكبرى يمكن تحديدها وضبطها عندما تقبل القوى المسيطرة بالجلوس والنقاش حولها».[4]

ولا يتعلق الاعتراف هنا فقط باعتراف القوة المهيمنة والقوى الكبرى القائمة الأخرى، وإنما أيضا القوى الصّاعدة ذاتها يجب أن تعترف لنفسها بتلك الصفة أو المكانة، وفي هذا كتب "مايكل غلوسني" الذي قدم تعريفا تصوريا للقوى الصّاعدة، واعتبر أن هذه المقاربة هي الأفضل لتحديد تلك القوى، كتب: «حسب تعريفي القائم على المعاينة والتصور، حتى يبدأ الصّعود، القوى الكبرى الأخرى في النظام يجب أن تعاين هذا الصّعود. والقوى الصّاعدة ذاتها يجب أن تعاين ذلك أيضا».[5]

ومن المهم جدا هنا الإشارة إلى أن معيار الاعتراف قد لا يكون معيارا "موضوعيا" دائما، خاصة عندما يكون اعترافا تكتيكيا، أو في إطار سياسة احتواء مزدوج تمارسها القوى القائمة ضد

[1] - Michael Schiffer, **Op. Cit**, p. 09.
[2] - Ibidem.
[3] - Christian Jaffrelot, "Introduction", **Op. Cit**, p. 17.
[4] - Michael Schiffer, **Op. Cit**, p. 09.
[5] - Michael A. Glosny, **Op. Cit**, p. 72.

القوى الصّاعدة، لذلك لا يمكن الارتكاز فقط على هذا المعيار لتحديد القوى الصّاعدة وتمييزها عن غيرها.

4. نشر القوة الناعمة: من أجل الحصول على الاعتراف بها بصفتها قوة صاعدة، (وفي الوقت ذاته التقليل من النوايا الاحتوائية تجاهها)، تعمد تلك الدول إلى نشر قوتها الناعمة.[1] وهذه الأخيرة تختلف من حيث طبيعتها ومداها من قوة صاعدة إلى أخرى؛ فبعض الدول تعتمد على تاريخها الديمقراطي، وأخرى على تاريخها الحضاري، وأخرى على تجربتها التنموية الناجحة، وأخرى على احترامها لحقوق الإنسان... وقد تجمع بعض الدول بين عديد مصادر القوة الناعمة في الوقت ذاته.

5. **التعولم (الاندماج في الاقتصاد العالمي):** واحدة من الخصائص المُعرِّفة للقوى الصّاعدة في عصر العولمة، هي تعولمها المتزايد، والمتمظهر بشكل خاص من خلال اندماجها المتزايد في الاقتصاد العالمي بمؤسساته وديناميكياته المختلفة، وهذا الأخير يمكن معاينته من خلال تتبع عدة عناصر أبرزها تزايد صادراتها (السلع والخدمات)، ومن خلال قدرتها على جذب الاستثمارات الأجنبية،[2] أو الاعتماد على المؤشرات المتخصصة في هذا المجال.

6. استقرار سياسي ومؤسساتي نسبي: تلك الدول مزودة بأجهزة ومؤسسات لضبط السوق والحفاظ على أدائها الجيد. وباعتبارها "أبناء للعولمة" عرفت تلك الدول كيف تبني "دولا" تحافظ على استدامة النمو الذي تتمتع به منذ سنوات عدة.[3] وكذلك فعلت مع استقرارها السياسي.

7. تقع خارج النظام الدولي القائم: في سياق تحديده للعناصر التي تؤسس للتشابه والتقارب بين مجموعة من القوى الصّاعدة (الصين والهند وروسيا والبرازيل)، أشار "اندرو هيرال" إلى عديد العناصر والقواسم المشتركة المذكورة هنا، ويضيف أن التمييز يجب أن يقام بين غالبية القوى الصاعدة والقوى الغربية المتوسطة الأخرى. على خلاف كندا واليابان وبعض الدول الأوروبية الأخرى، فالقوى الصّاعدة ليست مندمجة بشكل كامل في نظام ما بعد 1945. وهي باقية خارجا ومؤكدة على مصالحها وتصوراتها الوطنية.[4]

---

[1] - Pinar Tank, **Op. Cit**, p. 03.
[2] - Christian Jaffrelot, "Introduction", **Op. Cit**, p. 14.
[3] - Ibidem.
[4] - Andrew Hurrell, 'Hegemony, Liberalism and Global Order: What Space for Would-be Great Powers?', **International Affairs**, Vol. 82, No. 1 (Winter 2006), pp: 01–19.

8. معارضة الهيمنة الأمريكية: يعتبر البعض أن القوة الصّاعدة، أو حتى تعتبر كذلك، يجب أن تعارض الهيمنة العالمية لقوة واحدة (هنا المقصود الهيمنة الأمريكية)، أو على الأقل معارضة بعض جوانبها، وهذا حتى تبرز فعلا ولا تحجبها تلك الهيمنة.

وهنا ينبغي أن تمتلك القوة الصّاعدة استراتيجية كبرى تتضمن ضمن محاورها كيفية التعامل مع القوة المهيمنة واستراتيجياتها الاحتوائية أو التعاونية، والعمل على مراجعة النظام المكرس لتلك الهيمنة، فالقوى الصّاعدة تمتلك (أو يجب أن تملك) دورا سياسيا معتبرا، وصُعودها يطلق نقاشا حول الحاجة إلى إعادة هندسة الحكم العالمي بشكل عام، وإصلاح المؤسسات متعددة الأطراف بشكل خاص.[1]

وقد يساهم وجود هذه الخاصية في تفسير سبب عدم ورود اليابان اليوم ضمن قوائم وتركيبات القوى الصّاعدة، بالنظر إلى إذعانها الأمريكية.

9. السعي لعضوية المؤسسات الرئيسية: حسب "هارولد ترينكيناس" فإنه يُعترف للدولة بأنها تحاول الصّعود، إذا كانت "تسعى لعضوية مؤسسات القوة الرئيسية". وهذه الأخيرة تتعلق في وقتنا الحالي، وعلى وجه الخصوص، بمجلس الأمن الدولي و/أو نادي القوى النووية.[2]

الخصائص السابقة هي الخصائص التي تتكرر في غالبية الدراسات التي تعنى بالقوى الصّاعدة، ولكنها قد لا تنطبق كليا على بعض الدول التي تصنف اليوم كقوى صاعدة، فاستخراج شهادة "الدولة الصّاعدة" لروسيا مثلا يبدوا أمرا معقدا، فهي على خلاف القوى الصّاعدة الأخرى، تعرف ديموغرافيا معطلة، واقتصادها ريعي يعتمد على الموارد الطاقوية، ولا ترتكز على الاستثمارات المنتجة...[3] ويعتقد البعض أنها أقرب إلى القوة الآفلة منها إلى القوة الصّاعدة.

كما ينبغي هنا التأكيد أيضا على أنه لا يوجد هناك تعريف أو قائمة موحدة للقوى الصّاعدة لأن الخاصية حتى تصبح قوة صاعدة تختلف من قضية لأخرى، على سبيل المثال، في حين أن الصين تعتبر قوة صّاعدة في الحكامة المالية العالمية، فهي قوة عريقة في مجلس الأمن الدولي.[4]

---

[1] - Sander Happaerts. and Hans Bruyninckx, "Rising Powers In Global Climate Governance: Negotiating In The New World Order", **Working Paper**, No. 124 (October 2013), p. 01.
[2] - Harold Trinkunas, **Brazil's Rise: Seeking Influence on Global Governance** (Washington, D.C: The Brookings Institution, April 2014), p. 05.
[3] - Christian Jaffrelot, "Introduction", **Op. Cit**, p. 18.
[4] - Sander Happaerts. and Hans Bruyninckx, **Op. Cit**, p. 01

ثالثا. تمييز مفهوم "القوة الصّاعدة" عن المفاهيم المشابهة

يضم الحقل الدلالي لمفهوم "القوة الصّاعدة" حزمة من المفاهيم والمصطلحات، والتي تقترب من دلالته بشكل كبير إلى درجة الخلط بينها، واستخدامها بشكل متناوب في عديد الدراسات والخطابات. وهذا التقارب في الدلالة ناجم أساسا عن أن «كل تلك المفاهيم تشترك في "المسار"، فكلها تشير إلى دول قادمة أو متحولة من مكانة أو وضعية معينة لتنتقل إلى أخرى أعلى»،[1] ومع ذلك فالتمييز بينها مهم جدا.

1. القوة الصّاعدة والدولة النامية:

القوة الصّاعدة قد تكون دولة متقدمة (مصنّعة) كروسيا واليابان، أو دولة نامية أو سائرة في طريق النمو مثلما هي حال الصين والهند والبرازيل اليوم.

وإذا كانت القوة الصّاعدة ترد في قائمة الدول النامية، فإنها تتميز عن غيرها من هذا الصنف من الدول بكونها قد حافظت على نسبة نمو مرتفعة وسريعة لفترة من الزمن، كما أنها تمتلك مقومات قوة تسمح لها بالاستمرار على النهج مستقبلا.

2. القوة الصّاعدة والدولة الصّاعدة

رغم أن أدبيات العلاقات الدولية غالبا ما تميِّز بين الدول والقوى الدولية، إلا أن أدبيات القوى الصّاعدة تخلط بين الدول الصّاعدة والقوى الصّاعدة وتستخدم العبارتين بالتناوب.

الدول التي تمتلك مقدرات قوة معتبرة وتترجمها على شكل نفوذ وفعل دولي هي التي تسمى قوى دولية سواء كانت إقليمية أو متوسطة أو كبرى أو عظمى أو عالمية. ولما كان عدد القوى الدولية دائما محدودا، فإن عبارة القوى الصّاعدة ستكون أكثر تحديدا وتضم عددا أقل من الدول.

حاليا، استخدام عبارة القوى الصّاعدة يكاد يقتصر على دول مجموعة "البريكس" أي البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب افريقيا. في حين قائمة الدول الصّاعدة تضم عددا أكبر من الدول من بينها: تركيا والمكسيك...

3. القوة الصّاعدة والاقتصاد الصّاعد

بعض الملاحظين أكدوا على الحاجة إلى التمييز بين "الاقتصاديات الصّاعدة" و"القوى الصّاعدة". فالعبارة الأخيرة تصفوية وأكثر تقييدا، ولا تتعلق إلا ببعض الدول المدعوة إلى ممارسة

[1] - Thomas Renard, **Op. Cit**, p. 09.

دور قيادي في الشؤون الدولية، نظرا لوزنها الديمغرافي والاقتصادي وأيضا قدرتها العسكرية ونفوذها الدبلوماسي.[1]

فلن تصبح كل الاقتصاديات الصّاعدة بالضرورة قوى صاعدة، وتعتبر التنانين الأسيوية (هونغ كونغ، سنغافورة، كوريا الجنوبية، تايوان) ومن بعدها النمور الأسيوية (اندونيسيا، ماليزيا، الفلبين، تايلاند) أمثلة شهيرة عن الأسواق الصّاعدة التي لا يمكن حتى الآن، وبعد عقود من تمتعها بتلك الصفة، اعتبارها قوى عالمية أو حتى إقليمية،[2] والسبب واضح، وهو أن "القوة" لا تتعلق فقط بالمال والاقتصاد، فهناك عدة عوامل أخرى يجب أن تؤخذ في الاعتبار.[3]

ومع هذا الفصل والتمييز بين المفهومين، ينبغي الإشارة إلى أن الصّعود الاقتصادي مرتبط بشكل وثيق بصُعود القوة، ويمكن اعتباره شرطا قبليا ضروريا، ولكنه غير كاف، لصُعود القوى الدولية.[4]

4. القوة الصّاعدة والسوق الصّاعدة

يعود استخدام عبارة "السوق الصّاعدة" إلى ثمانينات القرن العشرين، وبالتحديد تنسب إلى الاقتصادي الهولندي في البنك الدولي "أنتوان فان أغتمايل" Antoine Van Agtmael الذي استخدمها بصفة الجمع لوصف «الدول التي تختلف عن كل من الدول المتقدمة والدول السائرة في طريق النمو(بما فيها الدول الأقل نموا) في الوقت ذاته».[5]

وباعتبارها "أسواقا صاعدة"، تتميز تلك الدول بعروضها التي تتضمن "أفضل الضمانات والفرص لاستقبال الاستثمارات والتحويلات" وهذا بفضل: سياسة مالية تفضيلية، حركة تصنيع سريعة، يد عاملة مؤهلة وقليلة التكلفة، استقرار سياسي، التقيد بإجماع واشنطن، ترقية الديمقراطية (ولو نظريا)، وأخيرا التحول الديمغرافي.[6]

---

[1] - François Lafargue, **Op. Cit**, p. 101.
[2] - Thomas Renard, **Op. Cit**, pp: 08-09.
[3] - Ibid, p. 09.
[4] - Thomas Renard, "A Bric In The World: Emerging Powers, Europe, And The Coming Order", **EGMONT Paper**, No 31 (Royal Institute for International Relations, Brussels), October 2009, p. 24.
[5] - Nicolas Teneze, "Grande puissance émergente et dissuasion nucléaire: des concepts complémentaires ou antinomiques? " , **Perspectives Internationales**, No. 2 (avril/septembre 2012), p. 25.
[6] - Ibidem.

وقد أدرجت عديد الدول، الأسيوية خاصة، ضمن قائمة الأسواق الصّاعدة في تلك الفترة، ومن بينها التنانين الأربعة (كوريا الجنوبية، سنغافورة، تايوان، هونغ كونغ)، ومن بعدها النمور (تايلند، ماليزيا، أندونيسيا، الفلبين، فيتنام)، ثم "نمور الجاغوار" (المكسيك، شيلي، كولومبيا).[1]

وعبارة "الأسواق الصّاعدة" هي التسمية الرسمية الوحيدة التي ظل يستخدمها الاقتصاديون، والمؤسسات المالية الدولية (خاصة صندوق النقد الدولي) منذ الثمانينات ولأكثر من عقدين لوصف الدول الصّاعدة.[2]

وعليه، يمكننا التمييز بينهما على أساس أن القوى الصّاعدة هي أكثر من مجرد أسواق صاعدة، بل أكثر من مجرد اقتصاد صاعد، وإنما تمتلك أيضا مقدرات قوة فعلية وأخرى كامنة في مختلف مجالات وأبعاد القوة.

5. القوة الصّاعدة واالقوة العائدة

تطلق عبارة "القوة العائدة" عادة على الدول التي كانت سابقا قوى كبرى (عرفت تجربة أو تجارب صُعود سابقة) أو قوى رئيسية ثم فقدت مكانتها تلك، وهي اليوم في طريقها إلى استعادة تلك المكانة. وعديد القوى الصّاعدة اليوم، خاصة الآسيوية، تنطبق عليها هذه الصفة. فكل من الصين واليابان والهند وروسيا كانت سابقا قوى كبرى وتحتل مكانة بارزة على الساحة الدولية، ثم فقدت مكاناتها تلك لصالح قوى أخرى، وهي اليوم في طريقها إلى استعادة تلك المكانة المفقودة.

6. القوة الصّاعدة والند المنافس الصّاعد:

بالترادف مع مفهوم صُعود القوى الكبرى أو العالمية، تتحدث بعض الدراسات عن صُعود "الند المنافس"، وأبرز تلك الدراسات هي الدراسة التي أعدتها مؤسسة "راند" الأمريكية، بعنوان: "صُعود الند المنافس: إطار للتحليل"، وذلك من أجل إحاطة صانع القرار الأمريكي، بالاستراتيجيات التي تنتهجها القوى الصّاعدة الراغبة والقادرة على تحدي الهيمنة الأمريكية ومكانتها العالمية، والاستراتيجيات التي يمكن للولايات انتهاجها بدورها في هذا السياق.

تُعرّف تلك الدراسة "الند المنافس" على أنه: «دولة أو مجموعة من المتحدين الذين يمتلكون القوة والدوافع لمواجهة الولايات المتحدة على الصّعيد العالمي، وبشكل ثابت وبالمستوى الكافي،

[1] - Nicolas Teneze, **Op. Cit**, p. 25.
[2] - Christian Jaffrelot, "Introduction", **Op. Cit**, p. 13.

حيث تكون نتيجة أي نزاع بينها غير يقينية حتى لو صخّرت الولايات المتحدة كل مواردها بطريقة فعالة وفي الوقت المناسب».[1]

ومن خلال هذا التعريف، نفهم أن صُعود الند المنافس يتعلق بأحد الخيارات أو النهايات التي قد تنتهي إليها بعض القوى الصّاعدة، أي تلك التي تنجح في تقليص فارق القوة بينها وبين القوة المهيمنة إلى أبعد الحدود، وتعمد إلى استخدام قدراتها لتحدي القوة المهيمنة وتغيير قواعد النظام الدولي القائم ليخدم مصالحها بدل اقتصاره على خدمة مصالح القوة المهيمنة.

هذا الاستنتاج قد يجعلنا نتساءل ما إذا كان صُعود الند المنافس يتطابق وصُعود "القوة المراجعة"؟ والإجابة هي ليس كل القوى المراجعة، وإنما فقط القوى المراجعة التي تمتلك القوة والقدرة الكافية لتجسيد نواياها واتجاهاتها المراجعة.

7. القوة الصّاعدة والقوة الإقليمية

لا يزال هناك أيضا خلط متكرر بين القوى الصّاعدة والقوى الإقليمية في الأدبيات الحديثة حول القوى الصّاعدة. ولكن ينبغي التمييز بين هاتين الفئتين من القوى الدولية؛ فالقوى توصف بأنها "صاعدة" بالنظر إلى أنها تتجاوز منطقتها الإقليمية وتتمتع بحضور وتأثير عبر–إقليمي.[2]

وهنا من المفيد الإشارة إلى وجود جدل بين الباحثين حول ما إذا كانت القوة العالمية الصّاعدة ينبغي أولا أن تكون قوة إقليمية؛ فيرى البعض أن الفضاء الإقليمي أصبح بالغ الأهمية في السياسة الدولية وفي تحول القوة، وبالتالي من غير المرغوب التحول إلى فاعل في النظام الدولي بالنسبة لدولة ما دون توثيق وتأمين منطقتها الإقليمية عبر عملية تحول إلى منطقة نمو وسلم وهو ما تحاول فعله الصين وغالبية القوى الصّاعدة اليوم.[3]

وفي المقابل، يرى البعض الآخر أن هذا ليس شرطا ضروريا، فبعض القوى الصّاعدة اليوم ليست قوى إقليمية كالهند مثلا، فقد لا تعمد القوة الصّاعدة إلى التحول إلى قوة إقليمية خاصة عندما تتنافس عليها مع القوة المهيمنة أو قوى صاعدة أخرى.

---

[1] - Szayna, T (et all.), **The Emergence of Peer Competitors: A Framework for Analysis** (Santa Monica, California, Rand Corporation, 2001), pp: 07-08.
[2] - Rajesh Rajagopalan and Varun Sahni, **Op. Cit**, p. 07.
[3] - Ibidem.

8. القوة الصّاعدة والقوة المتوسطة

السّعي لعضوية مؤسسات القوى الرئيسية (خاصة مجلس الأمن الدولي) هو ما يميز بين القوى الصّاعدة والقوى المتوسطة؛ فهذه الأخيرة تضم مجموعة من الدول التي تمتلك قدرات معتبرة، ومع ذلك تتقبل الوضع القائم ولا تبحث عن المشاركة المباشرة في تشكيل النظام الدولي.[1]

المطلب الثالث:

الدول والقوى الصّاعدة: المشهد العالمي

غياب تعريف دقيق وموضوعي ويحظى بالإجماع للقوة الصّاعدة، والاعتماد في الغالب على التعريفات التصورية القائمة على خلفيات سياسية أو علمية معينة، لا يساعد على رسم مشهد واحد واضح ومتكامل للقوى الصّاعدة التي شهدتها الفترة من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى يومنا هذا، وهو ما انعكس فعلا في ظهور عدة مشاهد رسمتها دراسات وتحليلات مختلفة.

أولا. دراسات ومسوح واستطلاعات القوى الصّاعدة

شهدت الفترة الممتدة من نهاية الحرب العالمية الثانية حتى يومنا هذا بروز مجموعة من الدول والأسواق والقوى الصّاعدة، حاولت عدة دراسات وتقارير رصدها وإلقاء الضوء على تطوراتها وآثارها على بقية الدول، وعلى بنية وتوزيع القوة في النظام العالمي.

نستعرض هنا أبرز المحاولات الجادة لرصد ظاهرة صُعود الدول والقوى الكبرى والعالمية خلال الفترة المذكورة، والتي صدرت عن باحثين ومؤرخين ومؤسسات دولية متعددة.

في النصف الأول من عقد الثمانينات، حاول "ديفيد بينتر" رسم مشهد للدول والقوى التي اعتبرها في حالة صُعود، وأشار إلى عدة موجات لصُعود قوى عرفتها تلك الفترة:[2]

- **الموجة الأولى:** انطلقت في الخمسينات عقب الحرب العالمية الثانية وذلك بصُعود غرب أوروبا على وجه التحديد؛
- **الموجة الثانية:** انطلقت في السبعينات بانهيار النظام الدولي النفطي لما بعد الحرب، وظهور عدة دول بترولية في شبه الجزيرة العربية والخليج؛
- **الموجة الثالثة:** انطلقت مع ظهور الدول التجارية التنموية في شرق آسيا، بداية باليابان ومتبوعة بالدول أو الاقتصاديات المصنّعة الجديدة.

---

[1] - Harold Trinkunas, **Op. Cit**, p. 05.

[2] - David Painter, **Oil and the American Century: The Political Economy of US Foreign Oil Policy, 1941–1954** (Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 1986), p. 02.

وفي سنة 1993، بحث "جيفري غارتن" (رئيس غرفة التجارة الأمريكية في إدارة كليينتون) عن إجابة عن تساؤل الإدارة الأمريكية عن مكان ارتباط مصالحها الكبرى في المستقبل؟ وكانت إجابته بأنها سترتبط "بالأسواق الصّاعدة الكبرى"، وطور مخرجات بحثه ونشرها على شكل كتاب يحمل عنوان "العشر الكبار"،* في إشارة إلى: المكسيك وكوريا الجنوبية وجنوب افريقيا والأرجنتين وأندونيسيا والهند والصين وبولندا وتركيا والبرازيل.

ولتحديد هذه القائمة استعان "جيفري" بعدّة مؤشرات، ويتعلق الأمر بحجم السكان وقواعد الموارد والأسواق وتزايد حجم الطبقة الوسطى وسعة الأسواق، وتلك التي يتحسن ترتيبها ومكانتها في سُلّم القوة العالمية.[1]

كما حاولت مؤسسة "غولدمان ساكس" رصد وتتبع المشهد العالمي للأسواق والدول الصّاعدة من خلال سلسلة "الأوراق الاقتصادية العالمية". ففي سنة 2001 عرض "جيم أو نيل"، وهو اقتصادي بالمؤسسة المذكورة، تصوره للدول الصّاعدة التي تمتلك اقتصاديات واعدة، والتي أوجزها في العبارة المختصرة "بريك" BRIC، في إشارة إلى البرازيل وروسيا والهند والصين، وهي الدول التي توقع في دراسته الاستشرافية أن يتجاوز ناتجها المحلي الخام نظيره لكل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بحلول 2050.**

وفي الشهر الأخير من سنة 2005 نشرت نفس المؤسسة ورقة جديدة بعنوان "ما مدى تماسك البريكس؟"، لتضيف إحدى عشر (N-11) دولة أخرى إلى القائمة السابقة معتمدة على معيار القوة الديمغرافية، ويتعلق الأمر بكل من: بنغلاديش، اندونيسيا، مصر، إيران، كوريا، المكسيك، نيجيريا، باكستان، الفلبين، تركيا، فيتنام. واعتبرت أن من بين تلك الدول الإحدى عشر، فقط المكسيك وكوريا يمكن أن تكون لها أهمية عالمية تقترب من دول "البريكس"، وأكدت على تصوّرها هذا في ورقة أخرى نشرتها سنة 2007. [2]

---

* - Jeffrey Garten, **The big ten: The big emerging markets and how they will change our lives** (New York: Basic Books, 1997).

[1] - Mzukisi Qobo, "The New Century of Emerging Powers and South Africa's Response", **in:** Melissa Conley Tyler and Wilhelm Hofmeister (eds.), **Going Global: Australia, Brazil, Indonesia, Korea and South Africa in International Affairs** (Konrad-Adenauer-Stiftung & Australian Institute of International Affairs, 2011), p. 76.

** - Jim O'neill, "Building Better Global Economic BRICs", **Global Economics Paper No. 66** (New York: Goldman Sachs Global Research Center, November 2001); Dominic Wilson and Roopa Purushothaman, "Dreaming With BRICs: The Path to 2050", **Global Economics Paper No. 99** (New York: Goldman Sachs Global Research Center, October 2003).

[2] - Jim O'neill, Dominic Wilson, Roopa Purushothaman and Anna Stupnytska, "How Solid are the BRICs?", **Global Economics Paper 134** (New York: Goldman Sachs Global Research Center, 1st

كما حاولت بعض الأجهزة والمؤسسات المالية الدولية المتخصصة الأخرى أن ترصد وترسم مشهدا لصُعود الأسواق والقوى الاقتصادية والمالية، معتمدة على معايير اقتصادية ومالية بالدرجة الأولى، ولكتها أضافت مؤشرات أخرى مختلفة ومتنوعة، ما جعلها ترسم مشاهد مختلفة وإن تقاطعت في عديد الدول والكيانات.* وقد لخُصت إحدى الدراسات المشاهد التي رسمتها تلك المؤسسات في المخطط التالي:

المخطط رقم:01

تصورات "الدول الصّاعدة" حسب أربع مؤسسات دولية كبرى (2006-2008)

(Boston Consulting Group BCG, FMI, BNP Paribas, Standard & Poor's)

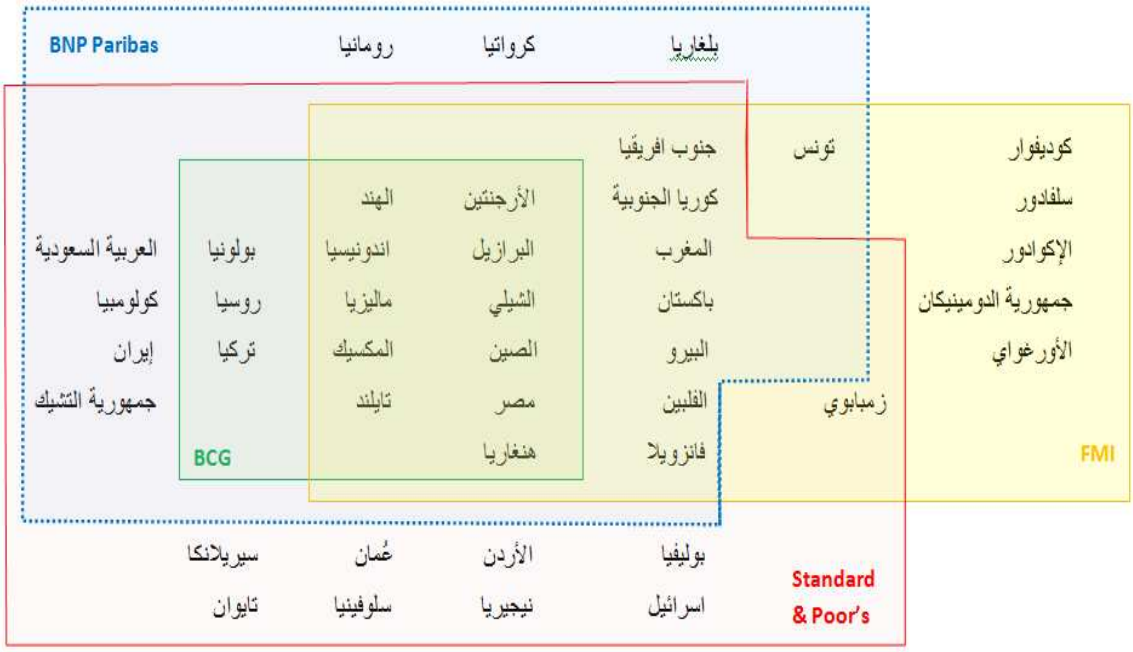

المصدر:

Christian Jaffrelot (ed.), **L'enjeu mondial : Les pays émergents** (Paris: Presses de Science Po, 2008), p. 31.

وفي تقريره الذي حمل عنوان "الولايات المتحدة والقوى الصّاعدة"، وبعد تحليله لتطور مفهوم القوة ومؤشراتها، قدم "مايكل شيفر" تشخيصه لواقع "القوى الرئيسية" و"القوى الصّاعدة" في بداية القرن الحادي والعشرين الذي أقر بأنه يشهد تحولا في مشهده العام.[1]

December 2005); D Wilson & A Stupnytska, "The N11: More than an Acronym", **Global Economics Paper 153** (New York: Goldman Sachs Global Research Center, March 28, 2007).

* - أنظر عرضا للمعايير التي اعتمدتها تلك المؤسسات والمشاهد التي رسمتها في:

Gabas Jean-Jacques et Bruno Losch, **Op. Cit**, pp: 27-32.

وللعودة إلى تلك المؤسسات وتقاريرها الرصدية، أنظر:

Boston Consulting Group, **The 2008 BCG 100 New Global Challengers. How Top Companies from Rapidly Developing Economies Are Changing the World**, BCG Reports, 2007; Standard & Poor's, **Emerging Markets Database** ; BNP Paribas conjoncture, Août 2007; FMI, **Reaping the Benefits of Financial Globalization** (Washington D.C: research Department, 2007).

[1] - Michael Schiffer**, Op. Cit**, p. 10.

وقد اعتبر أن كلا من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان تبقى، وبلا شك، ضمن فئة "القوى الرئيسية"، كما اعتبر أن كلا من الصين والهند قد أتمتا صُعودهما وحوّلتا نفوذهما المتزايد لبلوغ مكانة القوى الرئيسية، ولكنه يعود ليشير إلى أنهما في طريقهما إلى مكانة القوى الكبرى.[1]

وفي الوقت الذي شكك فيه في حالة روسيا التي اعتبر أنها تفتقر لبعض شروط القوة الرئيسية (خاصة العامل الديموغرافي)، فإنه اعتبر أن هناك مجموعة من القوى الصّاعدة التي ما يزال الجدل قائما حول كيفية قياس ومتابعة نفوذها المتزايد وهي: البرازيل وكوريا الجنوبية وتركيا وجنوب افريقيا.[2]

ومؤخرا، وبالتحديد في سنة 2009، ابتكر "روبرت وارد" Robert Ward، وهو اقتصادي بوحدة الاستعلامات في مجلة "الإيكونوميست"، عبارة "سيفاتس" CIVETS للإشارة إلى المجموعة التي تتكون من كولومبيا واندونيسيا وفيتنام ومصر وتركيا وجنوب افريقيا،[3] وهي العبارة التي جعلها "مايكل جيوغيغان" Michael Geoghegan أكثر شهرة وأذاعها للعامة في خطابه أمام غرفة تجارة "هونغ كونغ" سنة 2010.

ومن جهتها، منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية أشارات إلى عشرينات الاقتصاديات الصّاعدة، وهي: جنوب افريقيا، الأرجنتين، البرازيل، الشيلي، كولومبيا، هتغاريا، الهند، اندونيسيا، إيران، ماليزيا، المكسيك، البيرو، الفلبين، بولونيا، جمهورية التشيك، تايلاند، تركيا. والتي من بين خصائصها الأساسية: مساهمة قوية في النمو الاقتصادي العالمي، تحسن في ظروف حياة السكان (الذي يترجم بقياس بنسبة مرتفعة لبعض المؤشرات مثل الناتج الوطني الخام إلى الفرد ومؤشر التنمية البشرية)، مشاركة فعالة في المبادلات الدولية.[4]

وبعد تحديده وتفسيره للاختلافات بين القوة الفعلية وتصوراتها، وبعد وضعه تعريفات لمفهوم القوى العظمى والصّاعدة والآفلة، قدّم "ريتشارد نيد ليبو" قائمة للقوى العظمى والصّاعدة والآفلة التي عرفتها الفترة من 1648 إلى 2000، مثلما هو موضح في الجدول في الصفحة التالية.

[1] - Michael Schiffer, **Op. Cit**, p. 10.
[2] - Ibidem.
[3] - "BRICS and BICIS", **The Economist**, 26 November 2009.
[4] - François Lafargue, **Op. Cit**, p. 101.

الجدول رقم: 01

القوى العظمى والصّاعدة والآفلة: 1648-2000

النمسا-المجر	قوة صاعدة (1648-1714)؛ قوة عظمى (1714-1918)
بوالدنبورغ- بروسيا	قوة صاعدة (1648-1763)؛ قوة عظمى (1763-1871)
الصين	قوة صاعدة (1949-9990)؛ قوة عظمى (1990-...)
إنجلترا/ بريطانيا/ المملكة المتحدة	قوة صاعدة (1648-1688)؛ قوة عظمى (1688)
فرنسا	قوة عظمى (1648-1659)؛ قوة مهيمنة (1659-1815)؛ قوة عظمى (1815-1940، 1945)
ألمانيا	قوة عظمى (1871-1945)؛ قوة صاعدة (1991)
الهند	قوة صاعدة (1974)
إيطاليا	قوة صاعدة (1861-1943)
اليابان	قوة صاعدة (1868-1905)؛ قوة عظمى (1905-1945)؛ قوة صاعدة (1965-1990)
الإمبراطورية العثمانية	قوة عظمى (1648-1683)؛ قوة آفلة (1683-1918)
بولندا	قوة عظمى (1648-1733)؛ قوة آفلة (1733-1795)
روسيا	قوة صاعدة (1654-1721)؛ قوة عظمى (1721-1917، 1991)
سيردينيا- لومباردي	قوة صاعدة (1814-1861)
الاتحاد السوفياتي	قوة صاعدة (1920-1941)؛ قوة عظمى (1942-1991)
إسبانيا	قوة مهيمنة (1648-1658)؛ قوة عظمى (1658-1713)؛ قوة آفلة (1713-1900)
السويد	قوة عظمى (1648-1711)؛ قوة آفلة (1711-1750)
المقاطعات المتحدة	قوة عظمى (1648-1713)؛ قوة آفلة (1713-1792)
الولايات المتحدة	قوة صاعدة (1865-1917)؛ قوة مهيمنة (1917-...)

المصدر:

ريتشارد نيد ليبو، **لماذا تتحارب الأمم؟ دوافع الحرب في الماضي والمستقبل**، ترجمة: إيهاب عبد الرحيم علي، سلسلة عالم المعرفة عدد 403 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2013)، ص 121.

ثانيا. القوى الصّاعدة الرئيسية:

يُظهر الاستعراض السابق للدراسات والمسوح المرتبطة بالقوى الصّاعدة، سيطرة صُعود القوى الآسيوية على المشهد العالمي للصّعود، مما أدى إلى بروز تصورات ومقولات "القرن الآسيوي" في مقابل مقولة "القرن الأمريكي". وضمن القوى الآسيوية الصّاعدة العديدة، شغل ثالوث القوة محل الدراسة (الصين، الهند، اليابان) الاهتمام الأكبر، واعتبرت ضمن "المحركات السبعة" للصّعود أو العودة الآسيوية.[1]

وإذا اعتمدنا على تصورات القوة المهيمنة للقوى الصّاعدة الأكثر أهمية، فيمكن الإشارة إلى خطاب لكاتبة الدولة الأمريكية "كوندوليزا رايس" (2005–2009) أشارت فيه إلى أنه: «في القرن الحادي والعشرين، الأمم الصّاعدة مثل الهند والصين والبرازيل ومصر وأندونيسيا وجنوب افريقيا تعيد تشكيل مسار التاريخ بشكل متزايد».[2]

كما أكدت وثيقة استراتيجية الأمن القومي الأمريكية لسنة 2010، على مجموعة من الدول الصّاعدة، وأشارت لها بطريقة توضح ترتيبها في الأهمية حيث جاء في الوثيقة: «نحن نعمل على بناء شراكة أعمق وأكثر فعالية مع الدول الرئيسية الأخرى ذات النفوذ التي تتضمن الصين والهند وروسيا، وأيضا الأمم ذات النفوذ المتزايد كالبرازيل وجنوب إفريقيا واندونيسيا بما يسمح لنا بالتعاون الثنائي وفي القضايا ذات الاهتمام العالمي...».[3]

واليوم، بالنسبة للأكاديميين والمتتبعين، يكاد المشهد يستقر على الدول التي تشكل مجموعة "البريكس" باعتبارها القوى الصّاعدة من الصف الأول، والتي يُتوقع منها أن تحدث أثرا فعليا على الحكامة العالمية، وعلى بنية النظام الدولي في المستقبل المنظور.*

ومع ذلك، لا ينبغي تفويت الإشارة إلى الجدل الكبير الذي يدور حول حالتي جنوب افريقيا وروسيا. وبالنسبة للحالة الروسية، يعتبرها البعض أقرب إلى القوة الآفلة منها إلى الصّاعدة، ودعا إلى حذف حرف الراء (الذي يشير إلى روسيا) من عبارة "البريك"، وإلى إعادة ترتيب أحرف هذه

---

[1] - Asian Development Bank, **Asia 2050: Realizing the Asian Century** (Manila: Asian Development Bank, 2011), p. 02.

[2] - Michael Schiffer, **Op. Cit**, p. 10.

[3] - **US National Security Strategy** (Washington: White House, May 2010), p. 03.

* - على سبيل المثال نشير هنا إلى "جوليان فيركاي" الذي يعتبر أن "البريكس" هي مجموعة الدول الأبرز من بين الدول الصّاعدة، رغم أن هناك حوالي 50 دولة من قارات العالم الخمس مؤهلة لوصفها بهذه الصفة. أنظر:

Julien Vercueil, **Les pays émergents : Brésil – Russie – Inde – Chine… Mutations économiques et nouveaux défis,** 3e édition (Paris : Bréal, 2010).

العبارة لتعكس ترتيب القوى الصّاعدة الحقيقي، لتصبح "سيب" CIB، مقتصرة بذلك على القوى الصّاعدة الكبرى الثلاث (الصين والهند والبرازيل).* وهذا الرأي مبني أساسا على معايير ومؤشرات القوة الصّاعدة التي اعتمدها "أندرو هيريل"[1] والمتمثلة في: القوة الاقتصادية المتزايدة، درجة عالية من القوة السياسية، الإمكانيات العسكرية، القدرة على لعب دور مؤثر في السياسة العالمية.

كما اعتبرت مجلة "الإيكونوميست" البريطانية، أن اندونيسيا قد تأخذ مكان روسيا "المتباطئة والتي تعاني اللّصوصية، في نادي النجوم الصّاعدة، وبالتالي "البريكس" ستصبح "البيسيز" BICIs.[2]

ومع ذلك، لا ينبغي أن ننكر العودة السياسية والاستراتيجية التي تعرفها روسيا في السنوات الأخيرة، والتي وصلت إلى حد التحدي العلني للقوة المهيمنة، والقوى الغربية الحليفة لها، في عدة ملفات وقضايا دولية عالية الحساسية (في شرق أوروبا والشرق الأوسط).

كما لا ينبغي أيضا أن نفوّت هنا الإشارة إلى أن اليابان لم تعد ترد ضمن غالبية صيغ ومشاهد القوى الصّاعدة، خاصة تلك المشاهد والصيغ التي يقدمها الخطاب السياسي الرسمي. ولكن هذا لا يعني أن نتجاهلها، فهي وإن كانت تعرف بعض الصّعوبات، ولا تشكل جزءا من مشهد القوى الصّاعدة اليوم، إلا أن تاريخها وتجاربها مع الصّعود والعودة السريعة يجعلها دائما حاضرة في دراسات وأدبيات القوى الصّاعدة، ولو بشكل هامشي.

والجدير بالملاحظة والإشارة هنا، أن عصر العولمة أدى إلى صُعود مجموعة من القوى الصّاعدة في وقت واحد، وهو ما يعد غير مسبوق تاريخيا، فكون العلاقات الدولية تعرف دائما قوة صاعدة واحدة، ظل يعتبر من المسلّمات التي سادت في أدبيات القوى الصّاعدة وتحوّل القوة العالمية.[3]

* - Andrew F Cooper & Daniel Flemes, "Foreign Policy Strategies of Emerging Powers in a Multipolar World: an introductory review", **Third World Quarterly**, Vol. 34, No. 6 (2013), p. 945; Alan S. Alexandroff & AF Cooper (eds.), **Rising States, Rising Institutions: Can the World be Governed**? (Washington, DC: Brookings Institution Press, 2010), p. 03.

[1] - Andrew Hurrell,. **Op. Cit**, pp: 01–19.

[2] - "BRICS and BICIS", **Op. Cit**.

[3] - Andrew F Cooper & Daniel Flemes, "Foreign Policy Strategies of Emerging Powers in a Multipolar World: an introductory review", **Op. Cit**, p. 944.

المبحث الثاني:

صُعود القوى الكبرى في نظرية العلاقات الدولية

صُعود القوى الدولية، مثلما رأينا في المبحث السابق، ليس ظاهرة بسيطة، إنه مسار معقد تتداخل فيه أبعاد وحسابات كثيرة. لذلك، ليس من السهل أن نحدد كيف تناولت نظريات العلاقات الدولية جوانبه وأبعاده المختلفة. كما أن محاولة الخوض في هذا الموضوع تطرح أيضا أسئلة مُلحة: من أين نبدأ؟ وأية مقاربة نعتمد؟

مقاربتان تتبادران إلى الذهن هاهنا: الانطلاق من نظريات العلاقات الدولية الرئيسية وكيف تعالج كل نظرية قضية صُعود القوى الدولية، أو الانطلاق من متغيرات الصّعود وكيف نظرت كل نظرية إلى كل متغير من تلك المتغيرات.

وفي محاولة لتغطية الموضوع بشكل دقيق سنعمد هنا إلى دمج المقاربتين، منطلقين من أكثر الاتجاهات النظرية أو النظريات صلة بموضوع صُعود وسقوط القوى الدولية، لنبحث فيها عن المتغيرات الرئيسية لصُعود القوى الكبرى والمتمثلة في: عوامل وظروف الانطلاق، المسار (الأولويات والاستراتيجيات)، التفاعل مع بيئتها (القوة المهيمنة، النظام الدولي، القوى الكبرى والصّاعدة الأخرى)...

في نظريات العلاقات الدولية، غالبية النقاشات حول القوى الصّاعدة وأولويات استراتيجياتها الكبرى، نجدها في أدبيات العلاقات والتفاعلات الاستراتيجية بين القوى المهيمنة والقوى الصّاعدة، وأيضا في الكتابات المتعلقة بحروب الهيمنة التي تشكل جزءا من تلك الأدبيات[1].

ولكن، يبقى أمامنا مشكل آخر؛ فعند التعرّض للأطر النظرية للعلاقات الدولية غالبا ما تطرح صُعوبة تصنيفها بالنظر إلى تعدد وتنوع المقاربات والتصورات داخل كل نظرية كبرى (نموذج)، وسنعتمد هنا على التصنيف الذي يحظى باعتراف أكبر، وعلى أساسه تنتظم مطالب هذا المبحث.

[1] - Cheng Gao, "Market Expansion and Grand Strategy of Rising Powers", **Chinese Journal of International Politics**, Vol. 4, No. 4 (Winter 2011), p. 405.

المطلب الأول:

صُعود القوى الكبرى وفق المنظور الواقعي

يكاد المنظور الواقعي، وطروحاته المتنوعة، أن يكون هو المنظور المُسيطر عند تحليل قضايا القوة وممارساتها في العلاقات الدولية، وينطبق ذلك أيضا على دراسة وتحليل ظاهرة صُعود القوى الكبرى وتأثيراتها المختلفة.

ورغم اشتراك النظريات الواقعية في عدد من المسلّمات خاصة في كون: الدول هي الفاعل الأساسي، العالم فوضوي، الدول تبحث عن البقاء، النظام يحدد بشكل كبير مخرجات وسلوكات السياسة الدولية، الدول هي فواعل عقلانية...[1] إلا أننا نجد داخل هذا المنظور عدة تنوعات في تحليل عوامل ومسارات واستراتيجيات القوى الصّاعدة، وتفاعلها مع بيئتها الدولية.

وأخذا بوجهة النظر التي تعتبر أن الواقعية ليست "نظرية" وإنما "مقاربة عامة" أو "نموذج نظري" أو "موقف فلسفي" يضم مجموعة من "النظريات" المتنافسة: الواقعية الكلاسيكية، الواقعية البنيوية (الواقعية الجديدة)، الواقعية الدفاعية، الواقعية الهجومية...[2] سيتم عرض وتناول هذا المنظور للصّعود وفق التصنيف المذكور لنظرياته وطروحاته.

أولا. الواقعية الكلاسيكية وصُعود القوى الدولية

للنظرية الواقعية الكلاسيكية جذور تاريخية عريقة ومتنوعة تمتد إلى الفلسفة السياسية القديمة لكل من المفكر الهندي القديم "كوتيليا"، والمفكر الإيطالي "نيكولا مكيافيلي" والفيلسوف الانجليزي "توماس هوبز" وغيرهم... والذين كانوا يُجمعون على أهمية القوة في العلاقات الدولية والصراع الغريزي من أجلها.[3] وتبلورت الواقعية على شكل نظرية قابلة للتطبيق على المشكلات السياسية المعاصرة بعد الحرب العالمية الثانية، وارتبطت بأبرز روادها المعاصرين "هانس مورقانتو".[4]

وباعتبارها اتجاها واقعيا، تنطلق "الواقعية الكلاسيكية" من نفس المبادئ العامة للواقعية، ولكن بالتركيز على مستويين أساسيين للتحليل هما: الأفراد (القادة) والوحدات (الدول) في تحليلها وتفسيرها لسلوكات واستراتيجيات الدول والقوى الكبرى؛ وهما مستويان مترابطان على اعتبار أن ما يحرك الدول هم الأشخاص (قادة الدول) متأثرين بغرائزهم وطبيعتهم البشرية.

---

[1] - Wang Yuan-Kang, "Offensive Realism and the Rise of China.", **Issues & Studies**, Vol. 40, No. 1 (2004), pp: 175-176.

[2] - Ibid, p. 175.

[3] - عبد الناصر جندلي، **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية** (الجزائر: دار الخلدونية، 2007)، ص 136.

[4] - المرجع نفسه، ص 140.

وبناء على ما سبق، وانطلاقا من مسلماتها الأساسية المتمثلة في اعتبار أن: "القوة هي المحرك الأساسي لسلوكات الدول تجاه بعضها البعض"، وأن "من طبيعة القوة أن تتمدد وتتوسع"، وأنه "كلما زادت قوة الدولة وزاد ثراؤها طمعت في أن يكون لها تأثير دولي أكبر"... فإن الواقعية الكلاسيكية تعتبر ظاهرة صُعود القوى "مسألة طبيعية".[1]

وفي نظر رواد وأتباع هذه النظرية، خاصة "مارتن وايت"، المسار الذي تنتهجه القوى الصّاعدة بالأساس يطبعه "التوسع" من أجل الحصول على أكبر قدر من القوة وفي أقصر مدة ممكنة، خاصة في حالة عدم وجود عقبات كبيرة تحول دون ذلك.[2]

ولما كانت القوة السياسية والعسكرية تحتاج إلى قاعدة اقتصادية، فإن النجاح الاقتصادي يُعتبر، من وجهة نظر الواقعية الكلاسيكية، شرطا ضروريا لعمليات التوسّع والحرب التي قد تنجم عن صُعود قوة ما.[3]

وترى هذه النظرية أن تعارض مصالح الدول سيقود الدول والقوى الصّاعدة حتما إلى التصادم مع الدول والقوى الأخرى. وبناء على سلوك الدولة/ القوة طيلة مسار صُعودها، وبناء على تصور بيئتها الإقليمية والعالمية لها ولمستقبلها، يؤدي هذا غالبا إلى مواجهات وسياسات احتواء ومواجهة، وبالتالي يُحدث صُعود هذه القوى تحولات وتغييرات عديدة وجذرية أحيانا، إقليميا وعالميا.

والواقعيون التقليديون، من جميع الاتجاهات، يتفقون على أن نظام "توازن القوة" هو جزء لا يتجزأ من السياسة الدولية، وذلك أن محاولات موازنة القوة تتكرر لأن القوى الكبرى تعمل على تعزيز قدراتها في الاستجابة للقدرات المتزايدة للقوة الكبرى الأخرى.[4]

وفيما يتعلق بتفاعل القوة الصّاعدة مع النظام الإقليمي والدولي القائم، فقد اهتمت الواقعية الكلاسيكية بمدى سعي القوى الصّاعدة لمراجعة النظام الدولي القائم أو الحفاظ عليه، ففرق منظروها (خاصة وولفرز) بين قوى صاعدة "مُراجعة" ذات أهداف ثورية، وأخرى "محافظة" ذات أهداف محدودة.[5]

---

[1]- حنان قنديل، "القوة الصينية الصّاعدة: المخاوف والآمال (دراسة في نظريات الصعود الصيني)"، **في**: هدى ميتكيس وخديجة عرفة محمد (محررتان)، **الصّعود الصيني** (القاهرة: مركز الدراسات الأسيوية بجامعة القاهرة، 2006)، ص 04.

[2] - Randall L.Schweller, "Managing the rise of great powers: history and theory", **in:** Alastair Iain Johnston and Robert S.Ross (eds.) **Engaging China: The Management of an Emerging Power** (UK : Routledge, 1999), p. 02.

[3] - Ibidem.

[4] - Robert S. Ross, "Balance of Power Politics and the Rise of China: Accommodation and Balancing in East Asia", **Security Studies**, Vol. 15, No. 3 (July–September 2006), p. 359.

[5]- حنان قنديل، **مرجع سابق**، ص 43.

وعلى اعتبار أن هذه النظرية تفترض أن القوى المهيمنة تعمل غالبا على إنشاء أنظمة إقليمية ودولية تخدم مصالحها الخاصة، فإن ذلك من شأنه أن يحدث "تحريضا خاصا" للقوة الصّاعدة على خدمة مصالحها الخاصة، وهو ما يضعها دائما في موقف عدم رضا تام عن النظام الإقليمي والدولي القائم، لكن درجة عدم الرضا تختلف من قوة صاعدة إلى أخرى، وكذلك الردود الناجمة عنها.

وعلى هذا الأساس، تسعى بعض القوى الصّاعدة لتغيير النظام الدولي القائم الذي تنظر له كنظام هيمنة، وتسعى أخرى أقل رضا إلى الدعوة إلى إصلاحه وتعديله ليتناسب أكثر مع مصالحها ويعكس تزايد قوتها، وتفضل أخرى الانخراط الجزئي فيه، مع العمل على إنشاء مؤسسات ومنظمات تؤسس بشكل تدريجي لنظام عالمي جديد...

وتشير محاولات التقييم المختلفة، إلى مجموعة من النقائص والثغرات في قدرة هذه النظرية على الإحاطة بالمتغيرات المختلفة لصُعود القوى الكبرى، وأبرز تلك الانتقادات:

- أسلوب التوسع لم يعد الأسلوب الرئيسي، والاستراتيجية الحتمية للقوى الصّاعدة، خاصة في ظل العولمة التي تتيح أساليب عديدة وأكثر نجاعة، وأيضا في ظل الهيمنة الأمريكية العالمية وتوازناتها الإقليمية المختلفة.[1]
- على الرغم من سهولة التمييز النظري بين القوى الصّاعدة المُراجعة وتلك المحافظة، تعترض أصحاب هذه النظرية صعوبة التعرف العملي على موقف وسلوك كل قوة صاعدة في هذا الإطار، مثلما حدث سابقا مع الحالة الألمانية،[2] ويُحدث جدلا كبيرا اليوم أيضا حول الحالة الصينية.
- بالنظر إلى إصرار الواقعيين الكلاسيكيين على الفصل بين الأخلاق والسياسة،[3] فإنهم بذلك يتجاهلون ويقللون من دور بعض الأفكار الأخلاقية والقيم الدينية في نهضة وصُعود عديد القوى الكبرى والحضارات، خاصة في الجهة الشرقية من العالم، وبالتالي ستظل هذه النظرية عاجزة عن تفسير عديد السلوكات والاستراتيجيات التي تتبعها بعض القوى الآسيوية الصّاعدة والنابعة من موروثها الحضاري والقيمي والأخلاقي والديني.

[1]- حنان قنديل، **مرجع سابق**، ص 44.
[2]- المرجع نفسه، ص 44.
[3] - عبد الناصر جندلي، **مرجع سابق**، ص 161.

ثانيا. الواقعية الجديدة (الواقعية البنيوية) وصُعود القوى الدولية

الواقعية الجديدة هي اتجاه داخل الواقعية طوره "كينيث وولتز"، وأطلق عليه تسمية: "الواقعية البنيوية" لأنه يعتمد "النظام الدولي" كمستوى رئيسي للتحليل (إلى جانب الدولة)؛ حيث تعطي هذه النظرية تفسيرا نسقيا للسياسات والسلوكات الخارجية للدول، وتفسر تشابه سياساتها وسلوكاتها، رغم اختلاف سياساتها وظروفها الداخلية، بالاستناد إلى التأثير الكبير لبنية النظام الدولي (مثال تشابه سياسات الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في فترة الحرب الباردة).

وباعتبارها نظرية واقعية، فهي بدورها تتبنى مسلماتها خاصة القول بفوضوية السياسة الدولية واعتبار القوة محركا أساسيا لسلوك الدول. أما مكمن الجدّة فيها فهو: الدور الكبير الذي تقوم به بنية النظام الدولي (وفوضويته) في التأثير على السلوك الخارجي للدول (ربما يفوق عامل قوة الدولة)؛[1] فالواقعيون الجدد يعتقدون أن القيود البنيوية (الناجمة عن النظام الدولي) أكثر تأثيرا من استراتيجيات وحوافز الفاعلين (الدول)، وأن سلوك الدول هو نتاج بنية النظام الدولي نفسها وأيضا نتاج الإكراهات والالتزامات الناجمة عن تلك البنية.[2]

وعليه، فإنه وفق الواقعيين الجدد، صُعود القوى الكبرى أو العظمى هو "ظاهرة مدفوعة بنيويا". وعلى وجه التحديد، فإنه ينتج عن تفاعل عاملين هما: معدلات النمو التفاضلي وحالة الفوضى الدولية.

وعلى الرغم من اعتقادها أن صُعود قوة كبرى يتشكل بفعل عوامل هيكلية، ويمكن أن يتسبب بدوره في آثار هيكلية، فإن الواقعية الجديدة تعتقد أيضا أنه ينتج عن الأفعال على مستوى الوحدة (الدولة الصّاعدة)؛ وبعبارة أخرى، ينتج الصّعود عن حلقة "ردود أفعال" على النحو التالي: **أولا.** القيود الهيكلية تضغط الدول المؤهلة لتُصبح قوى كبرى؛ **ثانيا.** هذه الدول تتخذ قرارات على مستواها لمتابعة مكانة الدولة كقوة كبرى في استجابة لهذه القيود الهيكلية؛ **ثالثا.** إذا كان القرار على مستوى الوحدة طلب مكانة القوة الكبرى، ستنتج تحولا في "القطبية" ويكون لها تأثير هيكلي.[3]

ويشير الواقعيون الجدد إلى ثلاثة أشكال (بنيات) رئيسية يمكن أن تأخذها الأنظمة الدولية، وذلك بحسب عدد القوى الكبرى المتواجدة في النظام، وهي: النظام الدولي أحادي القطب، وثنائي

---

[1] - Vesna Danilovic, **Op. Cit**, p. 44.
[2] - Rong Chen, "A Critical Analysis of the U.S. “Pivot” toward the Asia-Pacific: How Realistic is Neo-realism?" **Connections: The Quarterly Journal**, Vol. 12, No. 3 (Summer 2013), p. 44.
[3] - Christopher Layne, "The Unipolar Illusion: Why New Great Powers Will Rise", **International Security**, No. 17, Vol. 4 (spring 1993), p. 09.

القطب ومتعدد الأقطاب. وتخلف الآثار الهيكلية على سلوكات الدول والقوى الكبرى (والصّاعدة أيضا) من نظام إلى آخر.

وباعتبارها أن النظام الدولي القائم على هيمنة قوة واحدة هو شكل النظام الأكثر تقييدا لسلوكات الدول، فإن السلوك الذي يقف على قمة سلوكات القوى الصّاعدة، وفق الواقعية الجديدة، هو سعيها للحيلولة دون هيمنة قوة واحدة بعينها على النظام الدولي حتى لا تكون هذه الهيمنة مدعاة لفرض مزيد من القيود على حرية السعي وراء المصالح المختلفة،[1] ومواصلة مسار الصّعود.

فوفق مُنظّري الواقعية الجديدة (البنيوية)، القوى الصّاعدة في ظل النظام الدولي الحالي الذي تهيمن عليه الولايات المتحدة الأمريكية، ستسعى لمقاومة الهيمنة الأمريكية من خلال مجموعة من الاستراتيجيات والسياسات، أبرزها: إقامة التوازنات الداخلية والخارجية؛ تغيير قواعد النظام الدولي؛ تقليل اعتمادها على القوة الأمريكية المهيمنة حتى لا ترتبط قدرات الأولى بالمنح أو المنع من قبل الثانية؛ إحباط علاقات القوة المهيمنة مع الفاعلين الرئيسيين في النظام الدولي...[2]

أما في حالات صُعود قوى في إطار نظام دولي متعدد الأقطاب، فإن صُعودها لن يكون له تأثير كبير وخطير، والتغيير الذي قد يحدثه سيكون في إطار البنية الدولية القائمة.[3]

وفي المقابل، بلورت الواقعية الجديدة عدة أساليب لتعامل القوة المهيمنة والقوى القائمة مع القوى الصّاعدة استقتها من الخبرة الواقعية للدول في إدارة عمليات صُعود قوى جديدة، وتتضمن تلك الأساليب: الحرب الوقائية، الاحتواء (التضييق عليها وعلى مواردها حتى لا تتوسع وتهدد موازين القوى العالمية)، استراتيجيات الموازنة، أسلوب الارتباط Engagement.[4]

وما يجعل من هذه النظرية غير قادرة على تغطية ظاهرة الصّعود بشكل كامل، هو أن "وولتز"، على غرار الواقعين البنيويين الآخرين، يُركّز على كيفية تأثير بنيات القوة على سلوك الدول وليس العكس،[5] وبالتالي لم تبحث هذه النظرية في الأساليب والاستراتيجيات المناورة التي قد تتبعها بعض الدول والقوى الصاعدة (مثلما تفعل الصين اليوم) للانفلات من قيود النظام الدولي الحالي.

[1]- حنان قنديل، **مرجع سابق**، ص 45.

[2] - Vesna Danilovic, **Op. Cit**, pp : 46. 51.

[3] - Ibid, p. 45.

[4] - Ibid, p. 46.

[5] - Ibid, pp: 75-76.

كما أن الجدل والاختلاف اليوم حول تحديد شكل أو بنية النظام الدولي الحالي يُصعّب مهمة أصحاب هذه النظرية وأتباعها أو الباحثين المعتمدين عليها، لفهم وتحديد وتفسير عديد السلوكات الصادرة عن بعض القوى الصاعدة.

ثالثا. التنويعات النظرية الواقعية وصُعود القوى الدولية

علاوة على الاتجاهين النظريين السابقين، برزت ضمن المنظور الواقعي مجموعة من النظريات الجزئية (الفرعية) أو ما يطلق عليه البعض "التنويعات النظرية"، والتي كان لكل منها بعض الخصوصية في رسم صورة صُعود القوى الدولية وديناميكياته المختلفة.

1. الواقعية الدفاعية وصُعود القوى الدولية

الواقعية الدفاعية إحدى النظريات الجزئية أو الفرعية التي انبثقت عن الواقعية البنيوية، وتُنسب هذه النظرية إلى كل من "ستيفن وولت" و"كينت وولتز" و"ستيفن فان ايفيرا" و"روبرت جيرفيس" و"جاك سنايدر". ويعتقد الواقعيون الدفاعيون هؤلاء أن حالة الفوضى في النظام الدولي ترغم الدول على الاهتمام بأمنها، ولتجاوز هذه المُعضلة الأمنية الحتمية، تحاول الدول الموازنة والحفاظ على مكانتها ضمن النظام الدولي بدل اللّجوء إلى تعظيم قوتها عبر الأساليب الهجومية التي قد تثير ردة فعل موازنة من قبل الدول والقوى الأخرى، وتعقّد الوضع الأمني لتلك الدول وتزيد في حدّة معضلتها الأمنية.[1]

وبناء عليه، فإن مُحرك وغاية الصّعود، الذي يعني هنا "زيادة القوة النسبية للدولة وتحسين مركزها في النظام الدولي"، هي الحفاظ على أمنها وبقائها،[2] وبالتالي لا يشكل الصّعود وفق هذه النظرية نزعة أو غاية في حد ذاته، وإنما هو وسيلة للحفاظ على الأمن والبقاء الذي يبقى يشكل هاجسا لكل الدول والقوى الدولية.

والواقعيون الدفاعيون، مثل "جيرفيس" و"سنايدر"، يرون أن الدول بشكل عام (بما فيها الدول والقوى الصّاعدة) راضية عن الأمر الواقع إذا لم يتعرض أمنها للتحدّي، وعليه فهي تركّز على الحفاظ على توازن القوة القائم.[3]

---

[1] - Rong Chen, **Op. Cit**, p. 45.
[2] - Eric N. Heller, "Power Projections of the People's Republic of China: A Investigative Analysis of Defensive and Offensive Realism in Chinese Foreign Policy", **(ACDIS) Occasional Paper** (Urban-Champaign: University of Illinois, November 2003), p. 21.
[3] - Amitav Acharya, **Op. Cit**, p. 06.

إذن، يرى الواقعيون الدفاعيون أن الصّعود لا يصبح ضرورة إلا إذا تعرّض أمن وبقاء الدول للتحدي والخطر، وحتى في هذه الحالة، لا تستهدف عملية مُراكمة وزيادة القوة الارتقاء إلى مرتبة أعلى أو إلى أعلى مرتبة ممكنة، بقدر ما تستهدف الحصول على القدر المناسب من القوة للحفاظ على توازن يُبقي على الواقع القائم الذي ترى فيه ضمانا لأمنها وبقائها؛ فالواقعية الدفاعية ترى أنّ لمراكمة الكثير من القوة نتائج عكسية، وأن القوى الكبرى (ومن في شاكلتها) تفضل ضمان أمنها من خلال الحفاظ على توازن القوة القائم.

ويعتمد الصّعود وفق هذه النظرية على استراتيجية رئيسية هي "**الموازنة**" لأغراض دفاعية وأمنية، ويتم هذا التوازن وفقها بطريقتين: **توازن داخلي** والذي يعني زيادة القدرات الداخلية عن طريق وزيادة حجم موارد القوة الوطنية مثل النمو الاقتصادي و/ أو الإنفاق العسكري، **والتوازن الخارجي** الذي يحدث عن طريق إنشاء تحالفات "دفاعية" لزيادة القوة مع الدول والتحالفات الأقوى، وترفض هذه النظرية مختلف استراتيجيات وسياسات البحث عن القوة التي تعتبرها مخلة بالأمن والاستقرار، وقد تتسبب في وقوع حرب استباقية.[1]

وبالنظر إلى الأهمية التي تعطيها هذه النظرية لنوايا الدول والقوى الدولية، يشير بعض منظريها إلى ضرورة أن تعلن الدول والقوى الصّاعدة وتوضح نواياها لبقية الدول والقوى القائمة الأخرى، والذي من شأنه أن يساهم في تجاوز المعضلة الأمنية،[2] وهي استراتيجية يطلق عليها البعض "استراتيجية الطمأنة"، وهذا علاوة على ضرورة الانخراط الواسع في المنظمات الإقليمية والدولية ضمانا للتعاون وكسب الثقة.

وعن آثار ونتائج صُعود قوة دولية جديدة، والتفاعلات الناجمة عنه، وردات فعل القوى الكبرى القائمة والمهيمنة إزاءه، فإن هذه النظرية ترى أن الصّعود الذي تنجم عنه حالة لا توازن في القوة الدولية، سيولّد ردة فعل موازنة ضد القوة الصّاعدة، عن طريق تشكيل تحالفات مضادة وزيادة القوة الوطنية للقوى الدولية القائمة.[3]

وبالنسبة للواقعية الدفاعية، يمكن للقوى العظمى القائمة استلهام النوايا الحميدة والخبيثة للقوى الصّاعدة من مجموعة متنوعة من العوامل مثل توازن الدفاع– الهجوم، فضلا عن المؤشرات

[1] - Rong Chen, **Op. Cit**, p. 45.
[2] - Ibid, p. 48.
[3] - Ibid, p. 45.

السلوكية الأخرى. ويمكن لهذه القوى من ثم صياغة سياسات تعاونية أو صراعية على أساس معتقداتهم حول النوايا.

2. الواقعية الهجومية وصُعود القوى الدولية

الواقعية الهجومية مقاربة أخرى ضمن الواقعية الدفاعية. ورغم اشتراكها في عديد الصيغ البنيوية مع الواقعية الدفاعية (خاصة أعمال وولتز)، إلا أنها تختلف معها في البعض الآخر، وتقدم خُلاصات مختلفة حول سلوك الدول (بما فيها الدول والقوى الصّاعدة) ومخرجاتها الدولية.[1]

وفقا لأبرز مؤسّسي ورواد هذه المقاربة النظرية وهو "جون ميرشايمر"، البقاء هو الهدف الأكثر أهمية للدول. وإذا حافظت الدول على بقائها، فإنه يمكنها السّعي وراء أية أهداف أخرى. كما يرى أن هيكل (بنية) النظام الدولي يجعل الدول تتنافس مع بعضها البعض من أجل القوة. وهي بالتالي في سعي دائم لتحقيق "أقصى قدر" من القوة من أجل بلوغ غايتها النهائية وهي الهيمنة.[2]

ومن جهة أخرى، فإن "ميرشايمر" يعتقد أيضا (خلافا لما جاء به الواقعيون الدفاعيون) أن توازن القوة لا يضمن لا الأمن ولا البقاء، مُعتبرا أن الدول تبقى تملك القدرة على الاعتداء ومحاربة بعضها البعض، وأن نواياها غير مضمونة. كما أنه يعتقد أن الدولة الأقوى وذات التفوق الكبير هي الأقل عرضة للاعتداء والأكثر قدرة على التصدي له حال حدوثه.[3]

وانطلاقا من المُسلّمات السّابقة، يرى أصحاب هذه النظرية أن الدول مدفوعة نحو البحث عن زيادة قوتها إلى أقصى حد ممكن، أي أنها مدفوعة نحو الصّعود، بل الصّعود إلى أعلى مراتب القوة الدولية (القوة العظمى العالمية في وقتنا الحالي)، كما أنها مدفوعة أيضا نحو التوسّع والهيمنة الإقليمية.[4]

وعن كيفية الصّعود ومرتكزاته، فإن الواقعيين الهجوميين أمثال "ميرشايمر"، يرون أن الثروة هي الوسيلة الوحيدة لتحقيق الأمن، والهدف الأبعد هو القوة العسكرية التي يعتمد عليها توسيع

---

[1] - Rong Chen, **Op. Cit**, p. 46.
[2] - John J. Mearsheimer, "China's Unpeaceful Rise", **Current History**, Vol. 105, No. 690 (April 2006), p.160.
[3] - John J. Mearsheimer, Tragedy of great power politics, **Op. Cit**, p. 33.
[4] - Amitav Acharya, "Theoretical Perspectives on International Relations in Asia", **Draft Paper** for the Conference on International Relations in Asia: The New Regional System," George Washington University, 27-29 September 2007, p. 06. available at:
http://www.amitavacharya.com/sites/default/files/Theoretical%20Perspectives%20on%20International%20Relations%20in%20Asia.pdf

الأمن.[1] وبالتالي سيرتكز الصّعود أولا على البعد الاقتصادي (تعظيم القوة الاقتصادية) ليكون أساسا لتعظيم القوة العسكرية.

وعن الاستراتيجيات التي تتبعها القوى الصّاعدة، تؤكد هذه النظرية على استراتيجيات وسياسات تعظيم القوة المتعددة، بما فيها التوسّع الإقليمي؛ فهي ترى أنه "لبلوغ الأهداف الأمنية والعسكرية، القوى الصّاعدة غالبا ما تحتاج لأن تكون قوى مهيمنة إقليمية"،[2] وقد طبّق "ميرشايمر" منطق نظريته هذا على الصين، واعتبر أن الصين الصّاعدة من الأرجح أن تُخرج الولايات المتحدة من آسيا، على النحو الذي أخرجت به الولايات المتحدة القوى الأوروبية خارج المجال الغربي. كما يرى أيضا أن الصين ستأتي بنسختها الخاصة من "مذهب مونرو" مثلما فعلت اليابان في ثلاثينات القرن الماضي.[3]

سعي القوى الصّاعدة لتعظيم قوتها وتحقيق الهيمنة الإقليمية، سيؤدي إلى نزاع حتمي بين القوة الصّاعدة والقوة المهيمنة، وهو ما يجعل القوة المسيطرة أو المهيمنة تفعل كل ما تستطيع للحيلولة دون ظهور مهيمن منافس.[4]

وعن تفاعل القوى الصّاعدة مع النظام الإقليمي والدولي، ترى الواقعية الهجومية، أن جميع القوى الكبرى (غير المُهيمنة) والقوى الصّاعدة تتبنى نوايا "مُراجعة" حتى تبلغ الهيمنة. ولكنها تؤكد على أن القدرات، وليس النوايا، هي ما يهم هنا، لأن الدول لا يمكن أن تكون على يقين حول نوايا الآخرين. نوايا من الصّعب للغاية أن تُعرف، وحتى إذا كانت معروفة، ليس هناك ما يضمن أن تظل ثابتة.[5]

وتُنتقد الواقعية الهجومية لميرشايمر بأنها مُستمدة من التجربة التاريخية لصُعود الولايات المتحدة (وهي تجربة يعتبرها الكثيرون فريدة وتتسم بالكثير من الخصوصية). كما أنها نظرية مبنية على المقارنات التاريخية، وبالتالي يرى البعض أنها لا تصلح لفهم وتفسير متكامل للصّعود الصيني (والقوى الآسيوية الأخرى) اليوم،[6] خاصة أن المقاربة القائمة على القياس التاريخي قد تحمل عديد المغالطات، خاصة عندما تكون بيئة الصّعود اليوم مختلفة جدا عن الأمس.

---

[1] - Cheng Gao, **Op. Cit**, p. 408.
[2] - Ibidem.
[3] - John J. Mearsheimer "China's Unpeaceful Rise", **Op. Cit**, p. 162.
[4] - Cheng Gao, **Op. Cit**, p. 408.
[5] - John Mearsheimer, **The Tragedy of Great Power Politics**, Op. Cit, p. 31.
[6] - Qianqian Liu, "China's Rise and Regional Strategy: Power, Interdependence and Identity", **Journal of Cambridge Studies**, Vol. 5, No. 4, p. 79.

كما أن الدول اليوم لها خصائصها المميزة، خاصة الحالة الصينية التي تعتبر سياستها الخارجية مستمدة من تجربتها التاريخية وثقافتها الاستراتيجية الخاصة، ونظرتها "المزدوجة لنفسها" كقوة كبرى ودولة ضعيفة في نفس الوقت مثال على ذلك،[1] علاوة على أن الدوافع الأمنية قد لا تكون هي الدافع الرئيس وراء سعي الدول لتعظيم قوتها، فهناك دوافع اقتصادية واجتماعية ... وأخرى مرتبطة بانتهاز فرص يتيحها عصر العولمة.

وفي حين تطورت اليوم مفاهيم القوة وطرق اكتسابها وتوظيفها، بما فيها الأساليب غير العنيفة (القوة المرنة والقوة الذكية وما قد يترتب عليها من صُعود سلمي ومرن)، بقيت الواقعية الهجومية تركز على الأبعاد المادية للقوة خاصة العسكرية منها مثلما يتضح من إشارات، بل وتأكيد، "ميرشايمر" على هذا البعد من القوة في أعماله المختلفة.

ويُضاف أيضا إلى ما سبق من تقييم لقدرة الواقعية الهجومية على تغطية صُعود بعض القوى الدولية اليوم، تركيزها على البُعد الإقليمي للقوة الصّاعدة (الهيمنة الإقليمية)، وهو ما يترتب عليه إغفال عديد التحركات ومساعي مد النفوذ والهيمنة على أقاليم أخرى من العالم والذي تمارسه عديد القوى الصّاعدة العالمية اليوم.

3. الصّعود في نظرية تحول (انتقال) القوة

ظهرت هذه النظرية في خمسينات القرن العشرين، وتنسب إلى رائدها الأول "أبرامو فيمو كينيث أورغانسكي" الذي قدّم أفكارها الأساسية في كتابه "السياسة الدولية" المنشور سنة 1958.* وهي نظرية حول "أسباب الحروب الكبرى بين الدول"، وتركز على تحول القوة النسبية بين الدول المسيطرة كمحفز أساسي للنزاع.[2]

تعتبر هذه النظرية أن الدول تنتظم دوليا على شكل تراتبي، وتتصوره مجازا على شكل هرم: في قمة الهرم تتربع القوة المهيمنة أو المسيطرة التي تتمتع بتفوق في الموارد المادية والاستقرار السياسي؛ تحتها تتسلق القوى الكبرى، أو الدول التي تمثل منافسين محتملين للقوة المهيمنة ويؤدون دورهم في تشكيل النظام الدولي، وتتوق إلى الوقوف على قمة النظام؛ وتحتها نجد القوى المتوسطة، التي تمتلك بعض القيمة إقليميا، متبوعة بالقوى الصغرى.[3]

---

[1] - Qianqian Liu, **Op. Cit**, p. 79.

[*] - A.F.K. Organski, **World Politics** (New York: Alfred A. Knopf, 1958).

[2] - Vsevolod Gunitskiy, "Power Transition Theory", **in:** George Thomas Kurian (ed.), **The Encyclopedia of Political Science**, Vol. 04 (Washington D.C : CQ Press, cop. 2011), p. 1335.

[3] - Ibidem.

كما تعتبر أن مراتب الدول في هرم القوة غير ثابتة؛ فالدول تصعد وتتراجع، خاصة الدول التي تشغل مرتبة القوة المهيمنة أو المسيطرة، والتي هي محل تركيز هذه النظرية. فنظرية تحول القوة تترجم تاريخ العلاقات الدولية بطريقة مختلفة، على شكل "دوائر من الهيمنة، التحدّي، الحرب الكونية، والميلاد من جديد".[1]

ووفق هذه النظرية، الدول لا تسعى لتحقيق الأمن فقط في عالم فوضوي، ولكن تبحث عن القوة لإنشاء نظام عالمي يعكس مصالحها.[2] ومن أجل تحقيق هذه الغاية يتوجب على الدولة أن ترتقي صُعودا في مراتب القوة حتى تصل مرتبة القوة المهيمنة/ المسيطرة لتتمكن من وضع قواعد نظام جديد يفي بالغرض المشار إليه.

وفي الوقت الذي يصعد فيه متحد (قوة كبرى صاعدة) ويعمل على إعادة النظر في النظام الدولي ليعكس مصالحه وتفضيلاته، فإن حرب هيمنة أكبر حجما من المعتاد للسيطرة على النظام ستكون مُرجِّحة. وعقب هذه الحرب ستبرز قوة جديدة، وهكذا تبدأ الدورة مُجدِّدا.[3]

إذن، الصّعود وفق هذه النظرية ديناميكية تاريخية متكررة في العلاقات الدولية، وتعني الارتقاء من مرتبة قوة إلى أخرى حتى بلوغ مرتبة القوة المسيطرة أو المهيمنة، لتبدأ ديناميكية معاكسة، أي التقهقر. ويتم تحصيل القوة وفق هذه النظرية عن طريق «المزج بين السكان وإنتاجيتهم الاقتصادية، من جهة، وقدرة الحكومة على تحريك ما سبق بطريقة فعالة وكفؤة من جهة ثانية».[4]

ويحدث الصّعود، والتقهقر، بشكل مستمر، حيث تفقد الدول بعض قوتها النسبية لصالح دول صاعدة أخرى. ووفقا لأورغانسكي: هناك ثلاث مراحل لانتقال القوة: مرحلة القوة الكامنة، ومرحلة النمو الانتقالي للقوة، ومرحلة نُضج القوة. وكل مرحلة تعكس مستوى التنمية الداخلية والدرجة النسبية للقوة الشاملة التي تمتلكها الأمة.*

---

[1] - David A. Lake, "Great Power Hierarchies and Strategies in Twenty-First Century World Politics", **in**: W. Carlsnaes, T. Risse, & B. Simmons (Eds.), **Handbook of international relations**. 2nd ed. (London: SAGE Publications, 2013), p. 558.

[2] - Ibidem.

[3] - David A. Lake, **Op. Cit**, p. 558.

[4] - Ronald L. Tammen (et al.), **Power Transitions: Strategies for the 21st Century** (New York: Seven Bridges Press, 2000), p. 08.

* - أنظر تفاصيل أكثر في:

A.F.K. Organski, **Op. Cit**,, pp: 340.

وتولي هذه النظرية اهتماما أكبر للمرحلتين الثانية والثالثة؛ ففي المرحلة الثانية تعرف الدولة الصّاعدة زيادة سريعة في قوتها مقارنة بالدول والقوى الأخرى عن طريق حركة تصنيع عالية وسريعة، في محاولة لتقليص فجوة القوة بينها وبين القوى القائمة والقوة المهيمنة؛ وفي المرحلة الثالثة، الدولة الصّاعدة تصبح مصنّعة بشكل كامل، وتستمر في تطوير وتحديث مستويات عالية من الكفاءة الاقتصادية، في مقابل بداية تراجع قدرات وقوة الدولة المهيمنة مما يؤدي إلى تقليص فجوة القوة بينهما، وقد ينتهي الأمر بوقوع حرب كبرى تؤدي إلى تحول المتحدي الصّاعد المنتصر إلى قوة مهيمنة تعمل على إقامة نظامها الدولي وفق مصالحها.[1]

ويُعتبر اقتراب تحوّل القوة من أبرز الاقترابات المستخدمة لتحليل وتفسير ظاهرة صُعود وسقوط القوى في العلاقات الدولية، إذ يمكنه أن يساعدنا في فهم خيارات وسلوكات القوى الصّاعدة، خاصّة من جانب ما يعتبر انعكاسا لوضع وسلوكات القوة المهيمنة،[2] كما يمكنه أيضا المساعدة في فهم كيفية تفاعل القوى الصّاعدة مع النظام الدولي (بقواعده ومؤسساته) الذي أقامته وتُسيطر عليه القوة المهيمنة وحُلفائها.

ومثلما أشرنا، تُغطّي هذه النظرية المراحل المتقدمة فقط من الصّعود، خاصة المرحلة التي تقترب فيها قوة الدولة الصّاعدة من القوة المهيمنة/ المسيطرة، وتعتبر أن أسلوب التفاعل الطاغي على هذا المستوى هو النزاعات و"الحروب الكبرى" أو "حروب الهيمنة".

وحسب المنطق الأساسي للنظرية، القوى الصّاعدة عموما "غير راضية" عن الوضع القائم أين تضمن القوة المهيمنة لنفسها عديد المزايا، والتنافس والصراع بين القوة المهيمنة والقوى الصّاعدة يزداد كلما ضاقت الفجوة بين القوة النسبية للطرفين؛ فمع تقدم مسار تحول القوة، القوة الصّاعدة غير الراضية تختار استخدام القوة لتغيير توجهات النظام الدولي القديم، وتسريع مسار التحوّل. من أجل إنشاء النظام السياسي والاقتصادي والقانوني الجديد أن يوفر فوائد أكثر انسجاما مع قوتها وهيبتها.[3]

---

[1] - A.F.K. Organski, **Op. Cit**,, pp: 340.

[2]- مصطفى شفيق علام، "تحول القوة في العلاقات الدولية.. دروس للأمة"، في: **التقرير الارتيادي (الاستراتيجي) الثامن** (مجلة البيان، الرياض)، 2011، ص 319.

[3] - Cheng Gao, **Op. Cit**, p. 406.

ومن جهتها، القوة المهيمنة، بدل الانتظار حتى تُحجب قوتها بفعل بروز القوة المتحدِّية، قد تقرِّر القيام بضربة وقائية قبل أن تتجاوز قوة المتحدِّي قوتها.[1] وقرار دخول القوة المهيمنة في حرب مع القوة المتحدية الصّاعدة، حسب "أورغانسكي"، تحدِّده ثلاثة عوامل هي: القوة، التصنيع، الاستجابة؛ فالزيادة السريعة في قوة الدولة المتحدية الصّاعدة حتى تقترب من قوة الدولة المهيمنة، وحركة تصنيعها الواسعة، والاستجابة غير المرنة من القوة المهيمنة كلها تُرجِّح وقوع حرب هيمنة.[2]

ومال أصحاب نظرية تحول القوة إلى اختزال قرار القوة الصّاعدة في خوض الحرب في عامل القوة النسبية بين الدولتين [3]. ومن أجل توسيع القوة التفسيرية لنظريتهم (منظرو تحول القوة) أضافوا متغيِّر "الرضا عن الوضع القائم" مُصنِّفين القوى الصّاعدة إلى دول محافظة ودول مراجعة. ولكن هذا التصنيف عقَّد وعمَّق بعض الصّعوبات النظرية؛ فمن الصعوبة بما كان قياس درجة رضا القوى الصّاعدة موضوعيا، كما أن درجة الرضا أو عدم الرضا تعتمد على عدة عوامل وقضايا خاصة.[4]

وعن تفاعل القوة الصّاعدة مع النظام الدولي القائم، ترى نظرية تحوّل القوة أن الفائدة الأساسية التي ترغب القوة المتحدية الصّاعدة في تحقيقها هي القدرة على إعادة صياغة قواعد النظام الدولي.[5] فهذه النظرية تعتبر أن النظام الدولي القائم هو بالأساس نظام أنشأته القوة المهيمنة، وحلفائها، ليعكس رؤيتها ومصالحها الخاصة، ويمكِّنها من الحصول على عديد المزايا، وبالتالي فإذا لم تكن القوة المتحدية الصّاعدة من المستفيدين من هذا النظام، فإنها لن تكون راضية على وجوده وستعمل على تغييره، ولو بالقوة، بعد التعامل مع القوة المهيمنة التي تحميه.

والمزايا الخاصة التي قد تقود إلى تغيير النظام الدولي عن طريق الحرب غير محددة بدقة. تلك الفوائد قد تتضمن السيطرة على الإقليم، مناطق النفوذ، الوصول إلى الموارد، المكانة ضمن النظام من بين فوائد أخرى.[6]

---

[1] - Vincent Wei-Cheng Wang, "American Perspectives on the Rise of China and the Rise of India"**, Paper** presented at the 54th Annual Conference, American Association for Chinese Studies, Georgia Institute of Technology, Atlanta, 12-14 December 2012, p. 02. available at: http://aacs.ccny.cuny.edu/2012conference/Papers/Wang,%20Vincent.pdf

[2] - Lee Jung-Hoon, "Power Transition Theory and China's Rise: A Short Essay on Interpreting Change in the International System", **the Political Cartel**, June 14, 2011, pp: 05-06.

[3] - Cheng Gao, **Op. Cit**, pp: 406-407.

[4] - Ibid, p. 407.

[5] - Vesna Danilovic, **Op. Cit**, p. 506.

[6] - Ibidem.

وكلما حاولت القوة المسيطرة الحفاظ على الوضع القائم وعدم ترك القيادة للقوة المتحدية، كلما تسبب هذا في رغبة المتحدي في تغيير النظام السائد،[1] فاستيعاب قوة صاعدة نادرا ما يكون أمرا سهلا[2].

أمّا القوى الصّاعدة "الراضية" عن النظام القائم، بمعاييره وقواعده ومؤسساته، فلا يُتوقع منها أن تخوض حربا، حتى ولو بلغت الندية مع القوة المهيمنة، لأنه في هذه الحالة لا يوجد هناك ربح هامشي يمكن تحقيقه عن طريق القتال.[3] وبالتالي فإن استراتيجية تعامل القوة الصّاعدة "الراضية" مع النظام الدولي القائم هي مزيد من الاندماج في هذا النظام، والعمل على تعظيم مكاسبها ضمنه، وحمايته من الزوال أو التغيير في غير صالحها.

وعلى الرغم من الاستخدام الواسع لهذه النظرية في مناقشات صُعود القوى الكبرى والعالمية، خاصة القوى الآسيوية اليوم، إلا أن هذه النظرية تُبرز جوانب قصور وتحديات عديدة عند معالجتها لقضايا صُعود تلك القوى.

أبرز أوجه القصور تلك هي:

- تعتمد هذه النظرية على القياس الكمي للقوة، وهي مسألة جدلية ومعقدة، ولا تعكس الحقيقة في الغالب بفعل صُعوبات القياس وغياب الشفافية (خاصة ما تعلق بالقوى الآسيوية الصّاعدة)، وأيضا تضخيم الأرقام أحيانا من قبل الجهات الغربية المهتمة والمتبعة لهذا الشأن، وكذا وجود القيود السياسية الداخلية التي قد تؤثر على أي ترجمة للقوة الاقتصادية المتنامية إلى قدرات قابلة للاستخدام؛[4]
- فقط قراءة انتقائية للتاريخ والعلاقات الدولية المعاصرة يمكن أن تعطي مصداقية أكبر لتحول القوة كمحرك نظري مركزي لفهم التداعيات الدولية للصّعود الاقتصادي السريع لآسيا؛[5]

[1] - Vincent Wei-Cheng Wang, **Op. Cit**, p. 02.
[2] - Ibid, p. 01.
[3] - Douglas Lemke, "The Continuation of History: Power Transition Theory and the End of the Cold War", **Journal of Peace Research**, Vol. 34, No. 1 (1997), p. 24.
[4] - Miles Kahler, "The Rise of Emerging Asia: Regional Peace and Global Security", **Working Paper**, No.: 13 – 4 (Washington, DC: Peterson Institute for International Economics, May 2013), p. 04.
[5] - Ibid, p. 06.

- مقاربة نظرية تحول القوة تركز غالبا على القوى المتحدِّية والقائمة، في وضعنا الحالي، الصين والولايات المتحدة. أما بقية القوى الاقتصادية الصّاعدة الأخرى فهي خارج التغطية رغم نموها الاقتصادي السّريع والمعتبر؛[1]
- نظرية تحول القوة تخبرنا قليلا عن الديناميكيات الإقليمية؛ عن طريق تضييق الانتباه إلى التنافس العالمي المفترض بين أول وثاني أكبر الاقتصادات في العالم، وأهملت بذلك تأثير الاقتصادات الأكثر والأسرع نموا على البيئة الأمنية الإقليمية في آسيا؛[2]
- لم تصل أي من القوى الأسيوية الثلاث إلى مرحلة الندِّية مع القوة المهيمنة (الولايات المتحدة) حتى يدخل تحول القوة مراحله المتقدمة، وبالتالي لا تزودنا نظرية تحول القوة بالكثير حول استراتيجيات القوى الصّاعدة اليوم؛
- تركز على الدورات المتكررة أو أنماط الهيمنة في النظام العالمي، وبالتالي، استراتيجية القيادة من قبل الدولة المهيمنة في تأمين النظام.[3] وهو ما يعني أنها لم تكن تستهدف الإحاطة بمختلف جوانب ومراحل صُعود القوى الكبرى والعالمية؛
- الفشل في تطوير الاستراتيجيات التي تتبعها الدول في مختلف محطات دورة الهيمنة يعتبر من أوجه القصور الرئيسية لهذه المقاربة.[4]

4. الصّعود في نظرية توازن القوة

فكرة توازن القوة فكرة قديمة، يؤرخ لها علماء السياسة الغرب بفترة الإغريق، وبالتحديد في مقولات "تيوسيديس". وبدأت ملامحها الأساسية ترتسم مع ظهور وتطور الدولة القومية، والفلسفة والأفكار السياسية التي رافقتها، خاصة أفكار وأعمال كل من بنتام وهوبز ومونتسكيو وميكيافيلي. وتشير غالبية الأدبيات إلى أن "فكرة توازن القوة" أصبحت نظرية مركزية في العلاقات الدولية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية مع كتاب "مورقانتو" المعنون "السياسة بين الأمم".*

البحث في تغطية نظرية توازن القوة لظاهرة صُعود القوى الكبرى والعالمية ليس مسألة بسيطة كما يبدو للوهلة الأولى، ذلك أن المفهوم المركزي لهذه النظرية له معاني متعددة ومختلفة، معاني

---

[1] - Miles Kahler, **Op. Cit**, p. 06.
[2] - Ibidem.
[3] - David A. Lake, **Op. Cit**, p. 556.
[4] - Ibid, p. 558.
* - Hans J. Morgenthau, **Politics among Nations: The Struggle for Power and Peace** (New York: Knopf, 1948).

قد تتباعد بشكل كبير في بعض الأحيان، وقد أشار "إنيس. ل. كلود" إلى أن: «المشكل مع توازن القوة ليس أنه ليس له معنى، ولكن أن لديه معاني كثيرة».*

ومن جُملة الاستخدامات المختلفة للمفهوم، انتقى "كوينسي رايت" تعريفين رئيسيين بالتمييز بين شروط التوازن (توازن القوة الثابت) والسياسات التي تتبناها الحكومات للحفاظ على تلك الشروط (التوازن الديناميكي)، وهو ما جعل البعض يخلص إلى أنه «رغم تأويلاتها المختلفة، عبارة "توازن القوة" أينما استخدمت فهي تشير إلى سياسة الموازنة أو شروط التوازن».[1]

وفي هذه الأطروحة، نستخدم المفهوم الأصلي المحايد لتوازن القوة الذي أتى به رائد النظرية "مورقانتو" والذي أشار إلى أنه: «عندما تستخدم هذه العبارة دون صفة، فهي تشير إلى أي وضع قائم تكون فيه القوة موزعة بين عدة أمم بشكل قريب من التساوي».[2]

وأخذا بمنطق نظرية توازن القوة، والمرتكز أساسا على أنها ترى أن الدول لا تسعى إلى تعظيم قوتها مثلما تقول بعض الاتجاهات الواقعية الأخرى، وإنما إلى موازنة قوة الدول الأخرى، والحيلولة دون هيمنة قوة معينة على النظام الدولي، فإنه يُنظر إلى صُعود القوى الدولية على أنه "بحث عن توازن قوة غائب، أو توازن جديد يكون لصالح القوة الصّاعدة أو لصالح الجميع"، وهنا لا يتعلق الصّعود بالانتقال من مكانة قوة إلى أخرى أعلى، بقدر ما يتعلق بالبحث عن شروط توازن محددة من منظور القوة الصّاعدة.

وفق نظرية توازن القوى، موازنة القوة تعتبر جزء لا يتجزأ من السياسة الدولية، وبالتالي سياسات موازنة القوى تتكرر لأن القوى الكبرى تعمل على تعزيز قدراتها في الاستجابة للقدرات المتزايدة للقوة الكبرى الأخرى،[3] خاصة التي تشاركها إقليمها الجيوسياسي، وهو ما يحدث اليوم في آسيا التي تعرف صُعودا متزامنا لمجموعة من القوى.

وتطرّق مُنظرو توازن القوة أيضا إلى تفاعل القوى المتوسطة والثانوية مع القوة الصّاعدة في إقليمها، واختلفت وجهات نظرهم بشأن الاستراتيجيات والسياسات التي تتبعها تلك القوى. وقد لخّص "جاك ليفي" المقاربة المشتركة لهذه الأدبيات، حيث لاحظ أنه "فقط القوى الكبرى هي التي يُتوقع

* - لأخذ فكرة عامة حول هذه المسألة المهمة، خاصة ما تعلق بالمعاني الأربعة لتوازن القوة عند "مورقانتو"، وكذا المعاني المختلفة لتوازن القوة التي حصرها كل من "وايت" و"هاس" أنظر:

Vesna Danilovic, **Op. Cit**, pp: 72-73.

[1] - Ibid, pp: 73-74.

[2] - Hans J. Morgenthau, **Op. Cit**, p. 134.

[3] - Robert S. Ross, "Balance of Power Politics and the Rise of China: Accommodation and Balancing in East Asia", **Security Studies,** Vol. 15, No. 3 (July–September 2006), p. 359.

منها أن توازن، في حين "الدول الأضعف"، عاكسة هشاشتها، توازن أحيانا وتساير أحيانا أخرى بحسب السِّياق".[1]

وعن علاقة القوة الصّاعدة بالقوة المهيمنة، ترى نظرية توازن القوة أن الدول تحاول الوقاية من ظهور "قوة مهيمنة"[2] في إقليمها أو على المستوى العالمي، وذلك عن طريق متابعة تطورات قوة الدول والقوى الأخرى، واتخاذ تدابير الموازنة المطلوبة للحيلولة دون تفوق أية دولة.

أما إذا كان صُعود القوة يتم في سياق وجود مسبق لقوة مهيمنة، مثلما هي حال القوى الصّاعدة اليوم التي تصعد في ظل الهيمنة الأمريكية (غير المسبوقة تاريخيا)، فهنا تعرضت نظرية توازن القوة إلى تحدٍّ كبير، وهو مدى جدواها في شرح إمكانية قيام توازن بين القوة الصّاعدة والقوة المهيمنة التي تفوقها بكثير في القوة.

بعض العلماء (من الذين يفهمون توازن القوة على أنه المساواة في نصيب الدول من القوة) يرون عجز نظرية ميزان القوة عن استيعاب عدم وجود منافس للقوة العسكرية العالمية للولايات المتحدة. ويجادل هؤلاء العلماء بعدم وجود محاولة توازن عسكري ضد أحادية القطب الأمريكي، وأن معارضة الولايات المتحدة تقتصر على سلوك الدبلوماسية التقليدية في المنظمات المتعددة الأطراف والتحالفات الإقليمية لمقاومة استخدام الولايات المتحدة للقوة، وهو ما أطلقوا عليه: "الموازنة المرنة". ويقولون أن المعارضة المعاصرة لاستراتيجية الولايات المتحدة لا تعكس سلوك توازن القوة بمفهومه التقليدي.

وردا على هذه الأدبيات، يجادل علماء آخرون* بأن سياسة توازن القوة هي انعكاس للفوضى الخالدة، ويستمر التوازن بوصفه سلوك القوى الكبرى في القرن الحادي والعشرين، حتى لو لم يكن هناك توزيع متساو للقوة، ويقدمون الحجج التالية:[3]

---

[1] - Jack S. Levy, "Balances and Balancing: Concepts, Propositions, and Research Design," **in:** John A. Vasquez and Colin Elman, **Realism and The Balance of Power: A New Debate** (Upper Saddle River, NJ: Prentice Hall, 2003), pp: 139–140.

[2] - Liu Debin, "Withering Hegemony of US and Evolving De-centered Globalism: A Theoretical account", **Journal of Political Studies**, Vol. 19, No. 2 (2012), p. 148.

*- أنظر على سبيل المثال الأعمال التالية :

Kenneth N. Waltz, "The Emerging Structure of International Politics," **International Security** ,Vol. 18 , No. 2 (fall 1993), pp: 44–79; Christopher Layne, "The Unipolar Illusion: Why New Great Powers Will Rise", **International Security**, Vol. 17, No. 4 (spring 1993), pp: 05-51.

[3] - Robert S. Ross, **Op. Cit**, pp: 360-361.

- الموازنة عملية يتم بموجبها بزوغ توزيع متساو للقوة بمرور الوقت، حيث يعتبر أصحاب هذا الطرح أن الظروف الحالية لتوازن القوة أقل أهمية من الاتجاهات البازغة أو الأخذة في التشكل؛
- غياب التحالفات الرسمية ومراكمة التسلح لموازنة القوة الأمريكية، هذه الأخيرة تشكل الاستثناء وليست معيار سياسات توازن القوة، وهي حال أوروبا قديما وهي الحال التي استخرجت منها توازن القوة؛
- قد لا يكون هناك موازن عالمي يقطع الأحادية الأمريكية، ولكن الموازنة عملية إقليمية وليست عملية عالمية، وبالتالي فسياسة توازن القوة في وقتنا الحالي لا تحتاج بالضرورة إلى صعود قوة عالمية، ولكن قوة إقليمية تتحدى المصالح الأمنية الحيوية لقوة الوضع القائم.

ورغم قوة بعض حججها التي تصدّقها بعض التجارب التاريخية، خاصة تجارب صُعود القوى الأوروبية، إلا أن نظرية توازن القوة في تغطيتها لظاهرة صُعود القوى الكبرى واستراتيجيات تفاعلها المختلفة تعرّضت لعديد الانتقادات كشفت عن بعض صور العجز التفسيري والتنبؤي فيها.

وأبرز تلك الانتقادات بناء مقولاتها وتحليلاتها انطلاقا من التجارب الأوروبية، وبشكل انتقائي متجاهلة وجود تجارب أخرى، في آسيا مثلا، لم تعتمد فيها الدول والقوى الصّاعدة ممارسة الموازنة، وإنما اعتمدت المسايرة والخضوع، أو المواجهة المباشرة أو التوحد ضمن امبراطورية واحدة بدل بقاء عدة قوة متعايشة.[1]

5. الصّعود في نظرية دورة القوة

تُنسب نظرية "دورة القوة" إلى "تشارلز دوران" أحد أبرز روادها، حيث قدّم "دوران" الصياغة الأولى المنشورة للنظرية سنة 1971 في كتابه "سياسات الاستيعاب: الهيمنة وتداعياتها"،* ثم طوّرها بشكل متكامل في أعمال لاحقة.**

[1] - Wei Zongyou, "In the Shadow of Hegemony: Strategic Choices", **Chinese Journal of International Politics**, Vol. 1 (2006), pp: 196-197.

* - Charles F. Doran, **The Politics of Assimilation: Hegemony and Its Aftermath** (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1971).

** - Charles F. Doran, **Systems in Crisis: New Imperatives of High Politics at Century's End** (Cambridge: Cambridge University Press, 1991); Charles F. Doran, "Power Cycle Theory and Global Politics," **International Political Science Review** 24, No. 1 (January 2003).

وكغيرها من النظريات، خضعت هذه النظرية للتطوير والمراجعة من قبل عديد المنظّرين والدارسين الآخرين الذي طبّقوها واختبروا فعاليتها في دراساتهم، وتركزت المراجعات والتعديلات أساسا حول مؤشرات وكيفية قياس القوة، وتحديد الفاعلين في النظام.*

وإن كان الاستخدام الغالب لهذه النظرية يرتبط بالتنبؤ بالنزاعات والحروب الكبرى وتفسيرها،** إلا أنه وبالنظر إلى قدرتها التفسيرية والتنبؤية الواسعة، تعددت استخداماتها لمعالجة مواضيع عدة مثل: تغير أدوار السياسة الخارجية، تغير الأنظمة الدولية، وكذلك صُعود وسقوط القوى الكبرى والعالمية... حيث يشير "دوران" إلى أن «نظرية دورة القوة هي أولا، نظرية للبنية المتغيرة للنظام الدولي، وبشكل خاص للصّعود والتراجع غير الخطي للقوة النسبية للدول الذي يتسبب في تغيير تلك البنية».[1]

تقدّم نظرية "دورة القوة" فهما ديناميكيا للتاريخ، الذي يرتكز ويتحدث حول تفاصيل قوة الدولة وسلوكات سياستها الخارجية كما تتطور لحظة بلحظة عبر فترات طويلة من التاريخ.[2] وتنطلق هذه النظرية من اعتبار أن كل دولة (قوة كبرى) تمرّ "بدورة قوة"، تبدأ هذه الدورة صُعودا لتنتهي نزولا وهكذا، مارّة بعدة نقاط حرجة؛ وتشير إلى أن هناك أربع (04) نقاط حرجة في دورة قوة الدول: نقطة تحول عالية (H)، ونقطة تحول منخفضة (L)، نقطة انعطاف ارتفاعا (I1)، ونقطة انعطاف انخفاظا (I2).

* - Sarah Hülser, "Power Cycle Theory Reconsidered : Is China going to destabilize the Global Order?", **NFG Working Paper**, No. 6, (Freie Universität Berlin) 2013; D Kissane, **Curves, Conflict and Critical Points: Rethinking Power Cycle Theory for the Twenty-First Century**, unpublished, 2005.

** - أنظر على سبيل المثال :

Charles F. Doran and W. **Parsons**, 'War and the Cycle of Relative Power', **American Political Science Review**, vol. 74 (1980), pp: 947-965; A. T Parasiliti, 'The Causes and Timing of Iraq's Wars: A Power Cycle Assessment', **International Political Science Review**, vol. 24, no. 1 (2000), pp: 151-65; B F Tessman and S. Chan, 'Power Cycles, Risk Propensity, and Great-Power Deterrence', **Journal of Conflict Resolution**, vol. 48 (2004), pp: 131-53; S. Kumar, 'Power Cycle Analysis of India, China, and Pakistan in Regional and Global Politics', **International Political Science Review**, Vol. 24, No. 1 (2000), pp: 113-22.

[1] - Charles F. Doran, "Confronting the Principles of the Power Cycle: Changing Systems Structure, Expectations, and Way", **in:** Manus I. Midlarsky (ed.), **Handbook of War Studies II** (Ann Arbor: University of Michigan Press, 2000), p. 340.

[2] - Charles F. Doran, "Power Cycle Theory, the Shifting Tides of History, and Statecraft: Interpreting China's Rise", **The Bologna Center Journal of International Affairs**, Vol. 15 (Spring 2012), p. 11.

إذن، الدول المنفردة تمرٌ بدورة قوة نسبية، والتي تنتقل فيها من الصّعود، إلى النضج، ثم التراجع. وهي الدورة التي تشكل سياق دور السياسة الخارجية للدول. وتغيرات القوة النسبية لمكونات دورات القوة معا ترسم خريطة البنية المتغيرة للنظام الدولي.[1]

وتتطرق نظرية دورة القوة إلى ظاهرة "صُعود القوى الكبرى والعالمية" في سياق متابعتها لمسار قوة الدول، والنقاط الحرجة التي تمرٌ بها، والتي تؤثر على سياساتها الخارجية وعلى تفاعلها مع بيئتها الإقليمية والعالمية، وتأثيرها على بنية النظام الدولي.

ومن خلال قياس ومتابعة مقدرات القوة (المادية والمعنوية) على مدى فترة زمنية طويلة، تُمكننا هذه النظرية من رسم منحنيات صُعود وهبوط القوى الكبرى، وتحديد النقاط الحرجة التي مرّت وتمرٌ بها، واستشراف سياساتها واستراتيجياتها المستقبلية، وكذا استشراف التوزيع النسبي للقوة في النظام الدولي.[2]

والصّعود وفق هذه النظرية، هو المرحلة الأولى التي تمرٌ بها الدول في دورة قوتها، والتي تتسم بالزيادة المطردة والسريعة في مقدرات قوتها النسبية (المادية خاصة)، وما يتبعها من تصوّرات لدور أكبر ومكانة أسمى للدولة الصّاعدة في النظام الدولي (الإقليمي والعالمي).

ومع استمرار مُنحنى قوة الدولة في الصّعود، فإنها تعيد باستمرار تقييم توقعاتها وتصور دورها في السياسة الدولية بما يتناسب ومركزها وقدراتها، وهو الدور الذي قد لا تحصل عليه من قبل النظام الدولي الذي قد يتردد في إستاده إليها، وهو ما يجعل الدولة الصّاعدة "غير راضية".

ولما كانت متابعة صُعود القوى (وفق هذه النظرية) تعتمد على مفهوم القوة النسبية، فإن صُعود دولة يعني تراجع وتقهقر قوة الدول الأخرى في النظام، بما فيها الدول الأقوى (القوة المسيطرة)، وهو التراجع الذي تحاول تلك الدول أن تقاومه،[3] بما ينعكس سلبا على رضاها على التطورات الجارية في توزيع القوة.

عدم الرضا لدى كل من القوى الصّاعدة والقوى الآفلة الناجم عن عدم التناسب بين الأدوار المتصورة وتطورات قدرات القوة، يطلق عليه أصحاب هذه النظرية "فجوة الدور–القوة".

---

[1] - Charles F. Doran , "Confronting the Principles of the Power Cycle : Changing Systems Stvucture, Expectations, and Way", **Op. Cit**, p. 335.

[2] - Dylan Kissane, "2015 and the Rise of China: Power Cycle Analysis and the Implications for Australia", **Security Challenges**, Vol. 1 No. 1 (2005), p. 121.

[3] - David M. Lampton, **The Three Faces of Chinese Power: Might, Money, and Minds** (Berkeley, UC Press, 2008), p. 12.

ومع حالة عدم الرضا التي تتسم بها الدول أثناء "المراحل العادية" من دورة القوة، إلا أن الدول تدير هذه الحالة في إطار التنافس والتعاون على القوة والمكانة. أما عندما تمرّ دورة قوة عدة دول "بالنقاط الحرجة" في الوقت ذاته، فإن العلاقة بين الدول الصّاعدة والآفلة قد تبلغ حد "الحرب الكبرى".

وبالنسبة لهذه النظرية، النظام الدولي الذي يضم قوة مهيمنة آفلة يكون أكثر عرضة لحدوث الحرب بسبب أن صانعي القرار في الدولة المهيمنة يميلون إلى توسيع دور دولتهم بطريقة غير تمثيلية.[1]

7. الصّعود في نظرية الاستقرار عن طريق الهيمنة

تُنسب نظرية الاستقرار عن طريق الهيمنة (HST) إلى رائدها الأول الاقتصادي "تشارلز كيندلبرغر" الذي بنى بعض مُسلّماتها بعد اختبار أسباب الانهيار الاقتصادي الكبير ما بين الحربين العالميتين، واعتبر أن الحفاظ على النظام الاقتصادي اللبرالي الدولي يتطلب قوة مهيمنة تمتلك مختلف أبعاد القوة وتمارس القيادة على المستوى العالمي. وقد خضعت أفكار ومسلمات هذه النظرية للتطوير من قبل مجموعة من علماء السياسة أبرزهم: "روبرت كيوهن " و"روبرت غلبين ".[2]

اكتسبت هذه النظرية تسميتها من فكرتها الجوهرية التي تعتبر أن الاستقرار الدولي ينجم فقط عن حالة الهيمنة (أي وجود قوة مهيمنة تصنع النظام وتحرص على احترامه من قبل الآخرين بلعب دور "شرطي العالم")، وهي فكرة مخالفة تماما للفكرة الأساسية لنظرية توازن القوة.[3]

ورغم تضمنها عديد الأفكار التي تعود إلى منظورات أخرى (اللبرالي خاصة)، ومحاولتها الربط بين المنظورين الواقعي واللبرالي، إلا أنها تعتبر نظرية واقعية، وتقترب إلى حد بعيد من الواقعية الجديدة لأنها ترتبط بنفس العلاقة السببية أين يشكل توزيع القوة المتغير المستقل الرئيس.[4]

ومع أن هذه النظرية تركز على دور القوة المهيمنة والخدمات التي تقدمها للحفاظ على استقرار النظام الدولي السياسي والاقتصادي القائم، إلا أنها بالمقابل لا تعتبر حالة الهيمنة أبدية؛ فوفق منطق هذه النظرية، ونظرية توازن التهديد، بإمكان " القوة المهيمنة الحميدة" أن تحُول دون

[1] - Kevin Slaten, "The Decline of U.S. Hegemony: Regaining International Consent ", **Journal of Politics & International Affairs**, Vol. 3, No. 1 (Winter 2009), p. 22.
[2] - Paul D'Anieri, **International Politics: Power and Purpose in Global Affairs**, Third edition (Boston, U.S: Wadsworth, 2014), p. 73.
[3] - Ibidem.
[4] - Stefano Guzzini, **Realism in International Relations and International Political Economy: The Continuing Story of a Death Foretold** (Routledge, 1998), p. 142.

صُعود قوى كبرى جديدة وعملها على خلق توازن ضدها،[1] وقد تستمر هيمنة قوة لمدة تصل إلى قرن من الزمن (100 سنة)، ولكنها في الأخير ستتراجع وتتعرض للتحدّي من قبل قوة أو قوى صاعدة أخرى ترغب في تكريس هيمنتها الخاصة.

وباعتبارها نظرية واقعية، نظرية الاستقرار عن طريق الهيمنة تعتبر أن ظاهرة صُعود القوى تستمر في الحدوث حتى في ظل الهيمنة نتيجة البحث المستمر للدول عن المصالح والقوة والأمن... وتتسارع بشكل أكبر مع طول فترة الهيمنة وترهل القوة المهيمنة نتيجة أعباء الهيمنة.

إذن، حتى في ظل "التوزيع الهيمني للقوة"، وما ينتج عنه من نظام هيمنة أحادي عالمي، لا تخلو الساحة الدولية من وجود قوى صاعدة من طبيعة مختلفة (محافظة ومراجعة)؛ فنظام الهيمنة قد لا يرضي الجميع، فتبحث بعض الدول عن تعديله أو تغييره ليخدم مصالحها.[2] كما أن ضغوط البنية الدولية العالمية على الدول المؤهلة لزيادة قدرتها والتحول إلى قوى كبرى (القوى الصّاعدة) تكون شديدة، على اعتبار أن تلك القوى تعتقد أنها إن لم تحصل على مزيد من القوة سيتم استغلالها من قبل القوة المهيمنة.[3]

وفي تحليلها لسلوك القوى الصّاعدة، ترى هذه النظرية أن حالة النظام والاستقرار الذي تضمنه القوة المهيمنة، وكذا السلع العامة التي تقدّمها، تفرض ضغوطا كبيرة على القوى الصّاعدة الأخرى التي تسعى نحو الهيمنة، أو تغيير أو تعديل النظام الدولي القائم على الأقل. وهو ما يجعل القوى الصّاعدة تحاول "طمأنة" الآخرين، خاصة القوة المهيمنة، وإظهار أن صُعودها لن يُضرّ باستقرار النظام الدولي (الاقتصادي والأمني خاصة) الذي يستفيد منه الجميع، ولو بدرجات متفاوتة، وبالتالي تعتمد تلك القوى استراتيجيات للطمأنة والصّعود السلمي.

وقد تلجأ القوى الصّاعدة (خاصة غير الراضية منها) إلى انتهاج سياسة "الركوب المجاني" مستفيدة من السلع والخدمات العامة التي تقدمها القوة المهيمنة، ومتخذة منه أسلوبا لإرهاق واستنزاف القوة المهيمنة لصالح تحسين قوتها ومكانتها الدولية... وهو الأسلوب الذي تتهم مجموعة من القوى الصّاعدة اليوم باتباعه خاصة الصين والهند.

---

[1] - Michael E. Brown and Sean M. Lynn-Jones, **Primacy and Its Discontents: American Power and International Stability** (MIT Press, 2009), p. 92.
[2] - Keith Dowding (ed.), **Encyclopedia of Power**, 1st Edition (CA: SAGE Publications, 2011), p. 310.
[3] - Michael E. Brown and Sean M. Lynn-Jones, **Op. Cit**, p. 92.

وفيما يتعلق بتفاعل القوة الصّاعدة مع القوة المهيمنة، فإنه في ظل نظام دولي تهيمن عليه قوة واحدة، وتحظى فيه بشرعية معتبرة كمردود للسلع العامة التي تقدمها، لا تستطيع القوة الصّاعدة المتشكلة أن تدخل في مواجهة مبكرة مع القوة المهيمنة حتى لا تُعتبر (من قبل الجميع) دولة مارقة ومهدّدة للاستقرار، وتُحرم من السلع العامة التي يتيحها النظام الدولي القائم.

ولكن، مع تزايد قوّتها ونفوذها داخل أو خارج إطار مؤسسات النظام الدولي، تبدأ القوة الصّاعدة في تحدي القوة المهيمنة المنهكة والمتآكلة الشرعية، وقد تنشب بينها حروب هيمنة تؤدي إلى عدم استقرار دولي؛ فعلى أساس قوتها الجديدة، ترى نظرية الاستقرار عن طريق الهيمنة أن الدولة الصّاعدة سترغب في تغيير قواعد النظام، فتتخذ القوة المهيمنة تدابير وقائية للحفاظ على الوضع القائم. وتاريخيا، الحرب هي الطريقة الأولى لتحدي القوة المهيمنة، وبالتالي ترى هذه النظرية أن تراجع الهيمنة سيؤدي إلى نشوب حروب،[1] وعلى هذا الأساس، يُترجم أصحاب وأتباع هذه النظرية التاريخ الأوروبي الحديث على أنه مسار "تعاقب هيمنات" مطبوع بحروب هيمنة تعلن سقوط قوة مهيمنة وقيام أخرى.[2]

وقد وجّهت لهذه النظرية انتقادات عديدة، وما يهمنا هنا هو فقط تقييم قدرتها على وصف وتفسير واستشراف سلوك القوى الصّاعدة في عصر العولمة والهيمنة الأمريكية.

تكتسب هذه النظرية أهمية خاصة هنا، حيث أن هذه الأطروحة تعالج مسألة صُعود القوى الكبرى والعالمية في ظل الهيمنة الأمريكية، أي في ظل وجود حالة هيمنة قائمة. وتقدّم هذه النظرية صورة عن السيّاق الذي تصعد فيه بعض القوى اليوم، والذي تتمتع فيه القوة المهيمنة بمكانة وشرعية خاصة باعتبارها صانعة وحامية النظام الدولي القائم، ومانحة السلع العامة الأساسية... وبالتالي تساعدنا هذه النظرية على فهم هذا السياق ومدى مناسبته للصّعود في ظله، حيث يُفهم الصّعود من خلالها على أنه تحدي للنظام القائم ومُخل باستقراره ومهدّد لمزاياه، وقد تدخل القوة الصّاعدة بموجب ذلك في حرب هيمنة مع القوة المهيمنة المتراجعة.

ولكن هذه النظرية تركّز أكثر على دور القوة المهيمنة (الذي تعتبره مركزيا وأساسيا) وعلى استقرار النظام الدولي اللبرالي واستمراره من خلال استمرار الهيمنة الأمريكية، لذلك لم تفصّل كثيرا في سلوكات واستراتيجيات القوى الصّاعدة في مراحل صُعودها الأولى.

[1] - Kevin Slaten, "The Decline of U.S. Hegemony: Regaining International Consent ", **Journal of Politics & International Affairs**, Vol. 3, No. 1 (Winter 2009), p. 21.
[2] - Paul D'Anieri, **Op. Cit**, p. 73.

المطلب الثاني:

صُعود القوى الكبرى وفق المنظور اللّبرالي

اللّبراليون يتشاركون والواقعيين في عديد المُسلّمات النظرية، ولكنهم يخالفونهم في إمكانية التغلب على عوائق التعاون مثل عدم اليقين وعدم الأمن، كما يختلفون معهم في إعطاء أهمية لبعض العوامل مثل الاعتماد المتبادل الاقتصادي والمؤسسات اللبرالية الديمقراطية.

المنظّرون اللبراليون يرون أن التفكير المرتكز على جانب واحد (القوة) يتجاهل قوى معاكسة أخرى في السياسة الدولية التي تميل إلى تعديل سلوك القوى الصّاعدة. تلك القوى تتضمن: المسار الطويل نحو الحكم اللبرالي (إن لم يكن الديمقراطي)، والدور المتنامي للمؤسسات الدولية، والتأثيرات المقيِّدة للاعتماد المتبادل الاقتصادي.[1]

وهي الرؤية التي أدت إلى بلورة ثلاثة اتجاهات نظرية داخل المنظور اللّبرالي، لكل اتجاه منها تغطيته الخاصة لظاهرة صُعود القوى الدولية وديناميكياتها.

أولا. نظرية الاعتماد المتبادل وصُعود القوى الدولية

يعتبر أصحاب هذه النظرية، والمدافعون عنها، أن البيئة التي تصعد وتتفاعل خلالها القوى الكبرى والعالمية منذ النصف الثاني من القرن الماضي (القرن العشرين) مختلفة عما كانت عليه في القرن التاسع عشر؛ حيث باتت الآن أكثر تشابكا وترابطا، والدول فيها أكثر اعتمادا على بعضها البعض في عديد المجالات، خاصة المجال الاقتصادي والتنموي؛ البيئة السابقة كانت مبنية على التجارة والمبادلات، أما الأخيرة فتتجذّر في الإنتاج العابر للقوميات، والذي يعتبر كسره مكلفا، ولديه تأثير عميق ودائم على الاستقلالية السياسية والأمنية الوطنية.[2]

وعن تفاعل القوى الصّاعدة مع البيئة الإقليمية والدولية التي تصعد ضمنها، ترى مقاربة الاعتماد المتبادل (المبنية على أساس الترابط المؤسسي والاقتصادي بين القوى الكبرى في عصر العولمة) أن وضعا مُربحا للجانبين (القوة الصّاعدة والقوى القائمة والمهيمنة) ممكن من خلال إدارة

[1] - Stephan Haggard, "Liberal Pessimism: International Relations Theory and the Emerging Powers", **Asia & the Pacific Policy Studies**, Vol. 1, No. 1 (January 2014), p. 03.
[2] - Amitav Acharya, **Op. Cit**, p. 12.

الصراع وعلاقات القوة المتوترة،[1] وعلى أساس الحجة الرئيسية لهذا الاتجاه وهي أن الرأسمالية بطبعها سلمية، لأن صنع المال يتطلب نظاما دوليا مستقرا.[2]

وعلى هذا الأساس، وعلى سبيل المثال، فإن علماء الاعتماد المتبادل يرون أن ترابط اقتصاديات وأسواق الصين الصّاعدة مع الولايات المتحدة وأوروبا سيجعل من التوترات والنزاعات غير مرغوب فيها في المستقبل المنظور. وبالتالي يمكن تحقيق صُعود سلمي للصين.[3]

وتواجه نظرية الاعتماد المتبادل مجموعة من الانتقادات بخصوص تغطيتها لصُعود القوى الكبرى والعالمية، أبرزها:

- الواقعيون يغلطون الفكرة اللبرالية القائلة أن الاعتماد المتبادل لديه القدرة على تخفيض النزاع، فرغم كونهما (ألمانيا وبريطانيا) معتمدتان اقتصاديا على بعضهما البعض، فقد خاضتا حربا دموية طويلة. وفي الحقيقة، الاعتماد المتبادل أحيانا يضاعف فرص النزاع بخلق سوء الفهم والريبة؛
- يشير البعض إلى أن الاعتماد المتبادل قد يأخذ شكل "الاعتماد المتبادل غير المتماثل"، وذلك حينما تكون هناك دولة أكثر تبعية للأخرى أو العكس، وبالتالي قد لا يؤدي الاعتماد المتبادل هنا وظائفه المذكورة بدفع القوة الصّاعدة أو القوة المهيمنة نحو السلوك السلمي؛
- الاعتماد المتبادل، كما هو الحال مع جوانب أخرى من السياسة الدولية والداخلية، يخلق معنى خاطئ عن المساواة، وحقيقة الأمر أنه مبني على عدم التكافؤ؛ والدول القوية مثل الولايات المتحدة تستخدمه كأيديولوجية لإخفاء المستوى الكبير الذي تتمتع به في كل علاقاتها؛[4]
- لأطروحة الاعتماد المتبادل حدود، ذلك أن بعض الدول لديها مخارج وبدائل وثغرات يمكن أن تستفيد منها للتقليل من آثار الاعتماد المتبادل على صُعودها في حال اتخاذها مواقف مضادة أو سياسات عدائية تجاه القوى القائمة والقوة المهيمنة.[5]

---

[1] - Namrata Goswami, "Power Shifts in East Asia: Balance of Power vs. Liberal Institutionalism", **Perceptions**, Vol. XVIII, No. 1 (Spring 2013), p. 07.
[2] - Stephan Haggard, **Op. Cit**, p. 03.
[3] - Lauren M. Phillips, ''International relations in 2030: The transformative power of large developing countries'', **Discussion Paper** (Bonn: Deutsches Institut für Entwicklungspolitik, 2008), p. 18.
[4] - Namrata Goswami, , **Op. Cit**, p. 09.
[5] - Stephan Haggard, , **Op. Cit**, p. 03.

- الاعتماد المتبادل لم ينجح في تفسير تعقد العلاقات الصينية–اليابانية والعلاقات الصينية الأمريكية بخصوص قضية تايوان.[1]

ثانيا. نظرية السّلم الديمقراطي وصُعود القوى الدولية

بحسب الكثير من الأدبيات، تعود جذور هذه النظرية إلى عمل "إيمانويل كانت" سنة 1795 الذي حمل عنوان "السّلم المؤبد"، حيث رأى "كانت" أن «الدول الجمهورية لا تحارب بعضها البعض»، وأن "منطقة للسلم" ستظهر وتتوسع كلما تزايد عدد الدول الديمقراطية.*

وقد أُعيد اكتشاف أفكار "كانت" من طرف "ميشال دويلي"** الذي أصبح من أكبر المدافعين عن أفكار هذه النظرية، خاصة فكرتها المركزية القائلة أن "الديمقراطيات نادرا –إن لم نقل مطلقا– ما تخوض الحروب ضد بعضها البعض".[2] وهي فكرة مؤسسة على المعطيات الرئيسية التالية:[3]

- على مر التاريخ الإنساني، عدد الحروب بين الديمقراطيات ظل قليلا جدا؛
- الديمقراطيات تميل إلى حل النزاعات التي تقع داخلها أو فيما بينها بالطرق السلمية.

ووفق أدبيات السّلم الديمقراطي، علاقة القوة الصّاعدة بالقوى الكبرى الأخرى، وبالقوة المهيمنة تتحدّد بالطبيعة الديمقراطية لمختلف الأطراف؛ وباعتبار أن القوى القائمة والقوة المهيمنة الحالية هي "قوى ديمقراطية"، فإن الأمر سيرتبط أساسا بطبيعة القوى الصّاعدة.

القوى الصّاعدة ذات الطبيعة الديمقراطية، أو شبه الديمقراطية (مثل الهند والبرازيل) ستخضع علاقاتها مع القوة المهيمنة والقوى الغربية القائمة لقواعد الديمقراطية والتفاوض والتشاور بما يضمن الحفاظ على سلمية العلاقات ما أمكن، بل قد تحصل تلك القوى على مساعدة من القوة الديمقراطية المهيمنة، ما التزمت بالممارسات الديمقراطية وجهود نشرها ودعمها.

أما القوى الصّاعدة غير الديمقراطية (الصين، روسيا،...) فسلوكها تجاه القوة المهيمنة قد يميل أكثر نحو المواجهة، وقد يصل إلى حد النزاع أو الحرب، الأمر الذي يجعلها عرضة للموازنة وحتى الاحتواء من قبل القوة المهيمنة التي قد تعمل على دمقرطة الأنظمة السياسية لتلك القوى أو تسعى لتغييرها بشتى الطرق.

---

[1] - Qianqian Liu, **Op. Cit**, p. 89.

[*] - Immanuel Kant, **Perpetual Peace and Other Essays**, Tr. Ted Humphrey (Hackett, 1983).

[**] - Michael W. Doyle, "Liberalism and World Politics," **American Political Science Review**, Vol. 80, No.4 (December 1986), pp. 1151–1169.

[2] - George J. Gilboy and Eric Heginbotham , **Chinese and Indian Strategic Behavior: Growing Power and Alarm** (New York: Cambridge University Press, 2012), p. 256.

[3] - Stephan Haggard, **Op. Cit**, p. 03.

وفي هذا السياق، يرى أصحاب هذه النظرية أن الولايات المتحدة (القوة الديمقراطية المهيمنة) تواجه تحديات من مجموعة من القوى الصّاعدة ذات الأنظمة الاستبدادية وشبه الاستبدادية التي تتميز بنقص الشبكات، وسياساتها الخارجية تخضع لتقديرات قادتها، وانعدام الشفافية، والتحالفات السياسية المعادية للعولمة، واستراتيجيات شرعيتها مستمدة من التوجهات القومية.[1]

وقد تعرّضت هذه النظرية لانتقادات عديدة خاصة في بنيتها النظرية والتحليلية، ومنهجها الانتقائي، وعدم حيادية وموضوعية مفاهيمها (من هي الدولة الديمقراطية؟...)، وهي انتقادات تعج بها أدبيات النظرية. وما يهمنا هنا هو تقييم قدرتها على تحليل وتفسير وتوقع التفاعلات بين القوى "الأسيوية" الصّاعدة والقوة الأمريكية المهيمنة، والتي تبدو ضعيفة بالنظر إلى أن:

- طُروحات نظرية السّلم الديمقراطي، وجدت قليلا من الاهتمام في العلاقات الدولية لآسيا. وقلة الاهتمام هذه ليست مفاجئة بالنظر إلى أن آسيا تاريخيا لا تمتلك إلا القليل من الديمقراطيات لاختبار مقولات النظرية بشكل ذي معنى؛[2]
- العديد من الدول الآسيوية (الصين مثلا) تتجنب النزاع، لا عن طريق تبني الديمقراطية، وإنما عن طريق التركيز على النمو الاقتصادي وشرعية الأداء والمؤسسات الإقليمية التي تحفظ سيادة الدول. ويطلق البعض على هذه الحالة تسمية "السلم غير اللبرالي" illiberal peace،[3] وبالتالي لا يمكن أن نفهم أو نحلل أو نتنبأ بسلوكها باستخدام مقولات السلم الديمقراطي؛
- الانتقادات العديدة التي وُجّهت لطُروحات "السّلم الديمقراطي" في الغرب، خاصّة أعمال كل من: "جاك سنايدر" و"آدوارد مانسفايلد"،* والتي أشارت إلى أخطار الحرب التي ترافق التحولات الديمقراطية،[4] وهي انتقادات تؤكدها عديد تجارب "التحول نحو الديمقراطية" في عالم اليوم.

---

[1] - Stephan Haggard, **Op. Cit**, p. 03.

[2] - David L. Shambaugh and Michael B. Yahuda, **International Relations of Asia,** Series: Asia in World Politics (Lanham, MD: Rowman & Littlefield Publishers, 2008), p. 67.

[3] - Ibidem.

*- أنظر على سبيل المثال لا الحصر:

Edward D. Mansfield, Jack L. Snyder, "Democratization and War", **Foreign Affairs**, May/June 1995; Edward D. Mansfield and Jack Snyder, "Democratization and the Danger of War", **International Security**, Vol. 20, No. 1 (Summer, 1995), pp: 05-38; Edward D. Mansfield, Jack L. Snyder, "Democratic Transitions, Institutional Strength, and War", **International Organization**, Vol. 56, No. 2 (Spring 2002), pp: 297-337; Edward D. Mansfield, Jack L. Snyder, **Electing to Fight: Why Emerging Democracies Go to War**, Series: Belfer Center Studies in International Security (The MIT Press, 2007).

[4] - David L. Shambaugh and Michael B. Yahuda, **Op. Cit**, p. 67.

- القانون الذي يفترض أن الدول الديمقراطية لا يحارب بعضها بعضاً يبقى بلا جدوى لأن من الواضح جداً أن الدول الديمقراطية تورطت نسبياً في عدد من الحروب يضاهي عدد حروب الدول غير الديمقراطية، كما أن الدول الديمقراطية بدورها تتبع استراتيجيات قومية، وتواجه هيمنة الولايات المتحدة أحيانا؛[1]
- الدول الديمقراطية ليست متناغمة كلياً؛ بل هي منقسمة بين وكالات عدة، بعضها يعمل في السر ويكوّن أنظمة فرعية استبدادية مرتبطة بأعلى هرم الآلية الديمقراطية فقط، وخير مثال على ذلك الأجهزة العسكرية وخصوصاً في أثناء الحروب، والمؤسسات السرية كوكالة الاستخبارات المركزية.[2]

وبشكل عام، لا بد من التأكيد هنا على ما لا حظه بعض المفكرين بخصوص قدرة هذه النظرية على تفسير واستشراف العلاقات والتفاعلات الدولية للقوى الآسيوية الصّاعدة، وهو أن هذه النظرية تعرضت لانتقادات كبيرة في آسيا، ولم تكن عنصرا مهما من النقاش حول العلاقات الدولية لمنطقة آسيا؛[3]

ثالثا. نظرية "الليبرالية المؤسساتية" وصُعود القوى الدولية

روّاد وأتباع هذه النظرية، أي الليبراليون المؤسساتيون، يرون أن الدول (بما فيها الدول والقوى الصّاعدة) مدفوعة بالتفكير القائم على "المصالح المشتركة والمكاسب المطلقة"، التي تدفعهم نحو التعاون. بالإضافة إلى ذلك، يركزون على قوة واستقلالية وشمولية المؤسسات القاعدية للنظام الليبرالي الحالي والطريقة التي تعزز بها تلك المؤسسات تعاون الدول المختلفة.

أفكار هذه النظرية، التي ترافقت مع المأسسة العالية للمجتمع الدولي في ظل الموجات الأخيرة للعولمة، تقدم تصورا لبيئة صُعود القوى الدولية؛ وهي بيئة تتسم بوجود دوافع ومحفزات عديدة تجعل تعاون الدول والقوى هو الخيار الأفضل والعقلاني. ومن بين أهم محفزات التعاون ومبعدات النزاع: القانون الدولي والمؤسسات والقيود العسكرية والمفاوضات والتعاون والاتصال الحر...[4]

[1] - Stephan Haggard, **Op. Cit**, p. 03.
[2] - مارتن غريفيش وتيري أوكالاهان، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية** (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2008)، ص 252.
[3] - David L. Shambaugh and Michael B. Yahuda, **Op. Cit**, p. 67.
[4] - Namrata Goswami, **Op. Cit**, p. 20.

والصّعود السلمي، المعتمد على استراتيجيات التعاون، خيار يتعزّز بوجود مؤسسات دولية "قوية ومستقلة" لتأطيره، فالمؤسسات اللبرالية الدولية (حسب هذه النظرية) يمكن أن تضمن صُعودا وتفاعلا سلميا وتعاونيا للقوى الدولية من خلال مجموعة من التأثيرات التي تحدثها على تصورات وسلوكات تلك الدول:

- المؤسسات والقيم الدولية تلعب دورا جوهريا في تخفيض نوايا وتوجهات الدول نحو الحرب، وهي النوايا والتوجهات التي يتسبب بها مبدأ "عدم اليقين"، وذلك من خلال توفير منصّة لتبادل الآراء و لبناء مستوى معين من الشفافية فيما يتعلق بقدرات الدولة وكذلك نواياها؛[1]
- تساعد على إقامة قواعد سلوك مقبولة لترقية التعاون.[2]

وقد عرفت أفكار وحجج هذه النظرية تطورا، أدى إلى بروز شقين أو اتجاهين لهذه النظرية:

- **اللبرالية المؤسساتية الكلاسيكية** التي عُرفت بواسطة "نظرية الأمن الجماعي"، وإلى حد ما، "نظرية الاندماج الإقليمي" التي اشتقت بشكل كامل من تجربة التكامل الأوروبي الغربي خلال خمسينات وستينات القرن الماضي. ولكن، لا نمط من اللبرالية المؤسسية وجد له تطبيقا إقليميا في آسيا، لا أمن جماعي ولا مؤسسات فوق قومية.
- **اللبرالية المؤسساتية الجديدة**، ضيقت مجال الاهتمام وحصرته في الديناميكيات المؤسساتية (كيف تؤثر المؤسسات على سياسات وسلوك الدولة) بشكل ملحوظ.[3] وتعتبر أن توزيع الأداء (وليس توزع القدرات) هو المهم، فأداء الدولة هو الذي يحدد سلوكها، في الحالات العادية وحتى في حالات التهديد، فهو دائما من يحدد الحصيلة، كما أنه قد يعوض افتقار الدولة للإمكانيات والقدرات.[4]

اللّبرالية تتبنى مقولة "الفوضى" الواقعية، فيما تختلف مع الواقعية حول أهمية المؤسسات كعامل للتعاون والتغيير. ولكنها أعطت وجهة نظر نفعية مبالغ فيها لأداء المؤسسات. المؤسسات قد (ولكن ليس دائما وبالضرورة) تحث على التعاون لأنه باستطاعتها زيادة تدفق المعلومات،

[1] - Namrata Goswami, **Op. Cit**, p. 07.
[2] - Ibid, pp: 17-18.
[3] - Amitav Acharya, **Op. Cit**, p. 13.
[4]- أحمد محمود أبو زيد، "نظرية العلاقات الدولية: عرض تحليلي"، **المجلة العربية للعلوم السياسية** (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت)، العدد 36، خريف 2012، ص 57.

تخفيض تكاليف التنقل والوقاية من الغش. ولكن المؤسسات ليست عامل تحول فعلي، نتاجها سيكون نظاما دوليا وليس جماعة أمنية أين يغيب احتمال الحرب.[1]

وفق هذه المقاربة، سلوك القوى الصّاعدة يتوقف على الطبيعة "الإدماجية" للنظام الدولي وانفتاح ومرونة مؤسساته التي تشرف عليها القوة المهيمنة والقوى القائمة، أحد أبرز رواد اللبرالية المؤسساتية "جون إكمبيري" قدّم نظرة اللبرالية المؤسساتية لتأثير المؤسسات على سلوك القوى الصّاعدة على النحو التالي: «كلما كان النظام الدولي قادرا على توثيق وتعميق الصلة بين الدول الديمقراطية من خلال مؤسسات متجذرة، وكلما كان منفتحا وإجماعيا وقائما على قواعد رصينة، وكلما شملت فوائده الغالبية من الدول، كانت القوى الصّاعدة أكثر ميلا لحماية مصالحها عبر الاندماج والمسايرة بدل الحرب».[2] وبالتالي، القوة الصّاعدة "الراضية" لن تراجع النظام الدولي المُدمج والمرن، والذي يسهل صعودها ولا يعيقه.[3]

وفق اللبرالية المؤسساتية، ستلجأ القوى المهيمنة، وشركاءها، إلى إدماج القوى الصّاعدة في المؤسسات الدولية حتى تصبح بشكل تدريجي عضوا كاملا في النظام اللبرالي، وقد يتزامن ذلك مع لبرلتها (تحريرها) لسياستها الداخلية والخارجية.[4]

ويعتقد أصحاب هذه النظرية بقدرة المؤسسات الدولية متعددة الأطراف على إدارة العلاقات ما بين القوى الكبرى، والوصول إلى توافقات بين القوى القائمة والقوى الصّاعدة بشأن السياسة العالمية وقضاياها المختلفة.[5] وبالتالي ترى أن على القوة المهيمنة أن تنشئ المؤسسات، وأن تعيد هيكلة القائمة منها وتقويمها، من أجل جعل التعاون مع القوى الصّاعدة فعالا. وهو ما أشارت إليه استراتيجية الأمن القومي الأمريكية لسنة 2006، والتي ذهبت إلى حد اعتبار أن «المؤسسات العالمية تفقد صلتها إذا لم تنسجم وتوزيع القوة الحالي».[6]

ومع مساهمتها المهمة، فإن لهذه النظرية أيضا نقائصها:

- هناك حدود للمؤسسات متعددة الأطراف، من بينها مشاكل العمل الجماعي خاصة ما تعلق بإسناد القيادة، صعوبة التنسيق بين الأعداد الكبيرة ومسايرة التفضيلات المختلفة،

[1] - Amitav Acharya, **Op. Cit**, p. 13.
[2] - John Ikenberry ,"The Rise of China and the Future of the West", **Foreign Affairs**, No. 87, No.1 (2008), p. 34.
[3] - Namrata Goswami, **Op. Cit**, p. 16.
[4] - John Ikenberry **Op. Cit**, p. 34.
[5] - Stephan Haggard, **Op. Cit**, p. 03.
[6] -Namrata Goswami, **Op. Cit**, p. 22.

فالمؤسسات والمنتديات الدولية الحالية (مجموعة العشرين مثلا) تبدوا غير متماسكة في معالجتها لعديد القضايا من قبيل التجارة والتغير المناخي؛[1]

- دون مؤسسات دولية تستوعب القوى الجديدة، دور اللبرالية المؤسساتية تقريبا هامشي في السياسة الدولية؛[2]
- كون من بين خصائص القوى الصّاعدة أنها لم تندمج بشكل كامل في النظام الدولي والمؤسسات التي أقامتها القوة المهيمنة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، فإن المقاربة المؤسسية ستكون ضعيفة في تحليل سلوكات تلك القوى والتنبؤ بمستقبلها؛
- قد لا تنجح القوة المهيمنة وشركاءها في إدماج بعض القوى الصّاعدة في مؤسسات النظام الدولي، لرفض القوى الصّاعدة الانخراط، أو لتعنت أحد الأطراف النافذة في المؤسسات (رفض الصين إعطاء مقعد دائم في مجلس الأمن للهند)، أو لعدم رغبة القوى المهيمنة في إدماج بعض القوى التي سيكون وزنها كبيرا في تلك المؤسسات...
- قد لا يؤدي الاندماج في المؤسسات الدولية دائما إلى تحرير كامل لسياسات القوى الصّاعدة، فالصين مثلا حرّرت اقتصادها ولكنها لم تحرر سياستها.

المطلب الثالث:

صُعود القوى الكبرى وفق المنظور الإنشائي (البنائي)

تطوّر هذا المنظور بشكل ملحوظ في نهاية عقد الثمانينات من القرن العشرين، وكان له عدة دعاة أبرزهم: بيتر كارتنشتاين، فريديريك كراتوشويل ونيكولاس أوناف مبتكر مصطلح البنائية. وارتبطت كنظرية بشكل كبير بأعمال "ألكسندر واندت"* الذي لُقّب بأب البنائية في العلاقات الدولية.[3] ويرى البنائيون أنه بإمكان الدول أن تشكل (أو تبني) هويات ومصالح جماعية عبر التفاعل المتكرر فيما بينها، على اعتبار أن العناصر المذكورة ليست محدّدة مسبقا.

وبالإضافة إلى ما ينجم عن التفاعل بين الدول، فإن بروز "المشتركات الأخرى" (وهي القضايا والتهديدات التي لا يمكن أن تواجها دولة منفردة مثل التغير المناخي)، يقلل من استعداد

[1] - Stephan Haggard, **Op. Cit**, p. 03.
[2] - Namrata Goswami, **Op. Cit**, p. 22.
[*] - Alexander Wendt, "Anarchy is what states make of it: the social construction of power politics", **International Organization,** Vol.46, No. 2 (1992), pp: 391–425; Alexander Wendt, "Collective Identity Formation and the International State", **The American Political Science Review,** Vol. 88, No. 2 (1994), pp: 384–396.
[3] - عبد الناصر جندلي، **مرجع سابق**، ص 322.

الدولة للتحرك منفردة ويشجع على التعاون. ومع الزمن، يؤدي هذا إلى درجات أكبر من الهوية المشتركة ويقلل من النزاع. وحدوث العكس ممكن، فإذا كانت التفاعلات المتكررة من طبيعة سلبية فقد تقود إلى صور سلبية وعداوة وعدم ثقة، وممكن النزاع.[1]

وبالنسبة للبنائيين، العلاقات الدولية لا تتشكل فقط بفعل القوى المادية كالقوة والثروة، ولكن أيضا بعوامل شخصية و"**تذاتانية**" تتضمن: الأفكار، المعايير، التاريخ، الثقافة والهوية، فالبنائية تأخذ بالنظرة السوسيولوجية للعلاقات الدولية بدل "التفاعلات الاستراتيجية"، مُعتبرة أن مصالح وهويات الدول ليست محددة مسبقا، أو معطاة، ولكنها تتشكل وتتغير عبر مسار التفاعلات المتبادلة والتنشئة.[2]

تركّز البنائية على الدور التأسيسي للقواعد والهويات والفهم المشترك بين الأفراد والدول، بدلا من التأكيد على أن السياسة الدولية هي عالم يتكرر بنفس الكيفية كما يفعل الواقعيون، ويجادل البنائيون (نيكولاس اونيف مثلا) بأن السياسة الدولية هي "عالم من صُنعنا"؛ وهو ما يعني أن الأفكار والمعتقدات والقيم تشكل الهويات الاجتماعية وتؤثر على سلوك وتصرفات الفاعلين السياسيين أيضا.[3]

انطلاقا من مقولة أبرز روادها، وهو "ويندت" المقولة المتمثلة في أن 'الهويات هي أساس المصالح"، تعتقد البنائية أن هوية الدولة تحدد مصالحها، وأفعالها. وبالتالي البنائية تساعد على فهم كيفية اختيار الدول لمصالحها وأفضلياتها وأولوياتها.[4]

والبنائية تقدم فهما بديلا لعدد من القضايا المركزية في نظرية العلاقات الدولية: معنى الفوضى وتوازن القوة، العلاقة بين هوية ومصلحة الدولة، تكوين القوة، استشراف التغير في السياسة الدولية.[5] وهي كلها قضايا تعني أن البنائية تقدم أيضا فهما مختلفا لظاهرة صُعود القوى وتفاعلاتها وآثارها.

---

[1] - Center for American Progress, "A New Model of Major Power Relations: Pivotal Power Pairs as Bulwarks of the International System", **in:** Rudy deLeon and Yang Jiemian (eds.), **U.S.-China Relations: Toward a New Model of Major Power Relationship** (Washington, D.C: Center for American Progress, February 2014), p. 40.

[2] - Amitav Acharya, **Op. Cit**, p. 14.

[3] - Qianqian Liu, **Op. Cit**, pp: 85-86.

[4] - Ibid, p. 86.

[5] - Ted Hopf, "The Promise of Constructivism in International Relations Theory", **International Security**, Vol. 23, No. 1 (Summer 1998), p. 172.

انطلاقا من تحليلها للظواهر والسلوكات الدولية على أنها "تُبنى اجتماعيا"، البنائية لم تقدِّم أشكالا ونماذج جاهزة لسلوك وتفاعل القوى الصّاعدة مع بيئتها ومع القوة المهيمنة. فمن وجهة نظر البنائية، سلوكات القوة الصّاعدة وكيفية تفاعلها مع بيئتها الإقليمية والعالمية تتحدد بهوية هذه القوة ونظرتها لنفسها، وأيضا بتصورات وأفكار بيئتها حولها.

والنقاش البنائي اليوم حول صُعود الصين مثلا، يُظهر وجود عدة هويات للصين الصّاعدة قد تترتب عليها استراتيجيات وأساليب تفاعل مختلفة. الصين: دولة نامية، دولة مسؤولة في النظام اللّبرالي، قوة صاعدة مُراجعة...

وعن عوامل الصّعود، فإنه يمكن للبنائية أن تساعدنا على فهم نزوع بعض الدول نحو زيادة قوتها والارتقاء في مراتب الهرمية الدولية؛ فالصّعود الاقتصادي في الصين منذ تسعينات القرن الماضي يوفر لها فرصة لاستعادة شعورها بالفخر الوطني وفي الوقت نفسه، لمحو الذل عنها.[1]

أما عن سلوكات القوة الصّاعدة، واستراتيجيات تفاعلها مع بيئتها الإقليمية والعالمية، فإنها لا تتحدّد بحجم ومجال قدرات القوة لديها (مثلما ترى الواقعية)، وإنما يعتمد على تصوراتها لنفسها، وعلى تصورات الدول والقوى الأخرى وكيفية تفسيرها لسلوك ونهج القوة الصّاعدة.

بالنسبة للبنائيين، ما إذا كانت الصين الصّاعدة مثلا تشكل تهديدا لشرق آسيا أم لا، لا يحدّده النمو الكبير للقوة الاقتصادية والعسكرية للصين. بدلا من ذلك، فهو يقع في الخيال. وبعبارة أخرى، فإنه يعتمد على تصورات وكيفية تفسير الدول الأخرى لسلوك الصين.[2]

إذن، وفق البنائية، لا توجد سلوكات واستراتيجيات تفاعل بين القوة الصّاعدة وبيئتها الإقليمية والدولية محدّدة مسبقا، وإنما تختلف تبعا للهوية التي تتخذها كل قوة، وتصورات الدول والقوى الأخرى لتلك الهوية وترجمتهم لسلوكاتها.

كما ترى البنائية أيضا أن للبنى المعيارية السائدة في فترة ما، تأثير على التفاعل بين القوة الصّاعدة والقوة المهيمنة واستراتيجياتهما تجاه بعضهما البعض.

وتعتبر البنائية أن كلا من الواقعية واللبرالية تجاهلت تأثير "خصائص" أو طبائع الدول في تحليلها لسلوكات واستراتيجيات القوى الصّاعدة. وفهم خصائص القوى الصّاعدة وهوياتها يساهم في تقدير درجة التحدي الذي ستفرضه على النظام الدولي ومؤسساته. إذ يعتبر البنائيون أن اعتقاد

[1] - Qianqian Liu, **Op. Cit**, p. 87.
[2] - Ibidem.

الدول الغربية أن الصين "مجرد قوة صاعدة أخرى" يقلل من تقديرها للتحدي الذي ستفرضه الصين على نمط السياسات الدولية الغربية.[1]

والتمايز الهوياتي لبعض القوى الصّاعدة اليوم (خاصة الصين)، والتي ينظر الغرب إلى صُعودها بمنظور "صُعود القوى غير الغربية" يقوّي من فعالية المقاربة البنائية في دراسة صُعود القوى الكبرى.

ومع التأكيد على أن البنائية أضافت البعد الاجتماعي الذي أهملته كل من الواقعية واللّيبرالية، إلا أنها بدورها لها عدة مآخذ:[2]

- تحليلها للصّعود الصيني قائم على المقاربات الغربية، ويهمل الرؤية الصينية. ومعرفة الرؤية الصينية مهمة لتشكيل هويتها ودورها الإقليمي والعالمي؛
- البنائيين ركزوا على بروز قيم مشتركة أو هوية إقليمية في شرق آسيا؛
- لم تفسر البنائية لماذا أعطت قيمة أكبر للعوامل الفكرية على المصالح المادية؛

ومن خلال الاستعراض التحليلي– النقدي السابق لنظريات العلاقات الدولية "الغربية"، وكيفية تغطيتها لصُعود القوى الكبرى والعالمية اليوم، خاصة القوى الآسيوية، يمكن التأكيد على أن تلك النظريات، رغم الكثير الذي تقدمه في هذا المجال، فإنها تعاني من ثغرات ونقائص عديدة خاصة عندما يتعلق الأمر بتوقع سلوكات القوى الآسيوية الصّاعدة.

تطرقنا سابقا إلى نقاط قوة، ونقائص، كل نظرية من تلك النظريات، ونستعرض هنا نقاط الضعف العامة لنظريات العلاقات الدولية "الغربية" في مواجهة تجارب الصّعود الآسيوية، والمتمثلة أساسا في:

- بالنظر إلى أن أغلبية نظريات العلاقات الدولية مشتقة من التجربة الأوروبية للقرون الأربعة الماضية، وهي الفترة التي كانت فيها أوروبا هي مكان ومولد الحرب والابتكار والثروة،[3] فإنه من الضروري الحذر عند محاولة الاستعانة بتلك النظريات لتفسير واستشراف مستقبل القوى الصّاعدة في وقتنا الحالي، وهي في غالبها ليست قوى أوروبية.

[1] - Andreas Bøje Forsby, "The Non-Western Challenger? The Rise Of A Sino-Centric China", **DIIS Report**, No. 16 (2011), p. 16.
[2] - Qianqian Liu, **Op. Cit**, p. 89.
[3] - David C. Kang, "Getting Asia Wrong: The Need for New Analytical Frameworks," **International Security**, Vol 27, No. 4 (Spring 2003), p. 57.

- يقول كينيت والتز: «إن نظرية السياسة الدولية كتبت على أساس القوى الكبرى لحقبة ما... سيكون من السخرية أن نبني نظرية على أساس ماليزيا أو كوستاريكا... فالنظرية العامة للسياسة الدولية تبنى بالضرورة على أساس القوى الكبرى». وبالتالي، فإن صلاحية هذه النظريات تكون أفضل عندما يكون مستوى صُعود القوى من القوة الكبرى نحو القوة العالمية أو القوة المهيمنة، أو إذا كانت القوة المتوسطة أو الإقليمية الصّاعدة تحاكي القوى الكبرى وتقترب منها قوة.[1]
- لا يمكن فهم صُعود القوى الدولية "الآسيوية" بشكل كامل من مقاربة متمركزة حول التاريخ الأوروبي، لأن الازدهار الاقتصادي لتلك القوى الصّاعدة غير مسبوق من وجهة نظر غربية مشتركة.[2]
- نظريات العلاقات الدولية تحدد قيودا واسعة تواجه الدول والقوى الصّاعدة، ولكن تحديد المخرجات الدولية لتلك الدول لا يتطلب مجرد تحديد وضبط تلك القيود والإكراهات، وإنما أيضا كيف تستجيب بعض الدول المحددة لها. والإجابة على هذا السؤال تتطلب دراسة تجربة كل دولة على حده. [3]

والنقائص السابقة ثابتة بحق نظريات العلاقات الدولية الغربية، حيث فشلت تلك النظريات في توقع سلوكات عديد القوى الصّاعدة خاصة اليابان وألمانيا والصين... وهو ما يدعو إلى الحذر عند استخدامها والاستعانة بمقولاتها عند دراسة تجارب صُعود القوى الآسيوية في السياق الدولي الحالي، وهو ما يستوجب منا:

- الاعتماد على أطر نظرية متعددة، حيث أنه بالنظر إلى قصور كل نظرية، يضمّ "جوزيف ناي" رأيه إلى العديدين، ويدعو صناع القرار والباحثين إلى عدم النظر بعدسة نظرية واحدة، مُعتبرا أن السياق الدولي اليوم يتطلب الجمع بين المنظورين اللبرالي والواقعي مُستخدما العبارة التركيبية "اللبرالية–الواقعية" Liberalrealism.[4]

---

[1] - David C. Kang, **Op. Cit**, p. 57.
[2] - Alexander Lenger, Christian Schneickert and Florian Schumacher, "Globalized National Elites", **Transcience Journal**, Vol. 1, No 2 (2010), p. 92.
[3] - Avery Goldstein, "An Emerging China's Emerging Grand Strategy", **in:** G. John Ikenberry and Michael Mastanduno (eds.), **International Relations Theory and the Asia-Pacific** (New York: columbia university press, 2003), p. 60.
[4] - Joseph S. Nye, **The Future of Power** (New York : PublicAffairs, 2011), p. 213.

وعملا بما سبق ذكره، تستكمل هذه الأطروحة المراجعة النظرية لظاهرة صُعود القوى الكبرى والعالمية في الفصول التالية من خلال استعراض بعض "النماذج النظرية" (ليس برادايمات) التي وضعها بعض الباحثين لحصر استراتيجيات التفاعل بين القوة الصّاعدة من جهة، والقوة المهيمنة أو القوى القائمة. من جهة ثانية، وهي نماذج تجميع بين عدة أطر واتجاهات نظرية مختلفة لتقدم تصورا متكاملا لظاهرة صُعود القوى الكبرى والعالمية

- اختبار مختلف المقولات امبريقيا، والاستعانة بالأطر المفهومية والنظرية غير الغربية والتي باتت تستعيد مكانتها في السنوات الأخيرة. وقد كانت هذه الملاحظة وراء الحرص على أن تتضمن هذه الأطروحة دراسات حالة مقارنة لعدة تجارب لقوى آسيوية صاعدة، بدل الاقتصار على الدراسة النظرية أو دراسة حالة منفردة؛ كما تضمنت معالجة هذه الظاهرة الاستناد إلى بعض الطروحات النظرية غير الغربية، الآسيوية بالتحديد، حتى ولو لم تتبلور بشكل كامل على شكل نظرية لحد اليوم.

الفصل الثاني

البيئة الجديدة
لصعود القوى الكبرى

الفصل الثاني

البيئة الجديدة لصُعود القوى الكبرى

ظاهرة صُعود القوى الكبرى وسقوطها، ديناميكية تاريخية متكررة، ولكنها لا تحدث دائما في سياق وبيئة متشابهة. وتكرّر هذه الظاهرة اليوم يأتي في ظل بيئة دولية، ليست مختلفة عن سابقاتها فحسب، وإنما تتميز أيضا بكونها "غير مسبوقة".

أدبيات كثيرة أكّدت على خصوصية بيئة "الصّعود" هذه، وحاولت تحديد معالمها وأوجه خصوصيتها، وغالبيتها تشترك في التركيز على محدّدين رئيسيين لهذه البيئة وهما: العولمة والهيمنة الأمريكية، إذ تصف تلك الأدبيات عالم اليوم بأنه "مُعولم" وخاضع للهيمنة الأمريكية.

يتطرق هذا الفصل إلى بيئة الصّعود الجديدة، مركزا على المحدّدين السّابقين؛ حيث يُعنى المبحث الأول منه بدراسة مفهوم العولمة والظواهر والديناميكيات المرافقة لها، وكيفية تأثيرها على مفهوم القوة وطرق وآليات اكتسابها وممارستها وتحولها... وبالتالي على مفهوم الصّعود ومساراته؛ ويتطرق المبحث الثاني إلى مفهوم وظاهرة "الهيمنة الأمريكية"، مُبرزا خصوصياتها وطبيعتها، وكيفية تأثيرها على محاولات قوى أخرى زيادة قوتها والصّعود إلى مصاف القوى العالمية الرئيسية.

المبحث الأول:

العولمة وظاهرة صُعود القوى الكبرى

النقاش الحالي حول القوى الصّاعدة، وتداعيات صُعودها ومستقبل تطورها، يدور حول مجموعة من القضايا والمتغيرات، وتأتي العولمة ضمن أبرز تلك القضايا. فهذه الظاهرة الفريدة والمعقدة والجديدة على نقاشات ودراسات صُعود وسقوط القوى الكبرى، فرضت نفسها على القوى الكبرى والصّاعدة مثلما فعلت قبلا مع الدول النامية.

بعد الوقوف منهجيا عند تعريف العولمة وضبط مفهومها، يستعرض هذا المبحث الجوانب المختلفة لنقاش "العولمة وصُعود القوى الكبرى"، مُعرِّجا على التغيرات التي طرأت على مفهوم القوة وممارساتها في عصر العولمة، وعلى أهم التحولات التي طرأت على مسارات واستراتيجيات صُعود القوى، والقيود التي تضعها، والفرص التي تتيحها العولمة أمامها.

المطلب الأول:

العولمة: دراسة وتحديد المفهوم

استحدث مفهوم "العولمة" ليضاف إلى قائمة المفاهيم الأخرى التي صيغت على نفس الوزن (من قبيل: التحديث، العصرنة، الأمركة، التغريب...)، وذلك لوصف وتحليل التحولات التي يعرفها العالم منذ النصف الثاني من القرن العشرين، والتي تتسم بدرجة عالية من التعقيد والتشابك.

وعلى شيوع استخدامه، تحديد وضبط مفهوم "العولمة" يتجاوز نطاق الجملة أو الفقرة التعريفية الواحدة، ويتطلب دراسة مفهومية متكاملة، تمرّ بعديد الخطوات والمراحل التعريفية.

أولا: تعريف العولمة:

تعريف العولمة واحدة من أكثر المهمات صعوبة لدى الباحثين،[1] بالنظر إلى غموض المفهوم الناجم عن استخدامه الواسع والمختلف الدلالة.

من حيث الدلالة اللّغوية، "العولمة"* ترجمة عربية شائعة لكلمة "غلوباليزيشن" Globalization الانجليزية، التي ظهرت أول ما ظهرت في الولايات المتحدة، وهي تفيد معنى

[1] - Baldev Raj Nayar, **India's Globalization: evaluating the Economic Consequences**, Policy studies 22 (Washington: Est-West Center, 2006), p. 09.

*- في الأدبيات العربية للعولمة نجد عدة كلمات مرادفة، وتقدم على أنها ترجمة لمعنى العولمة في اللغات الأجنبية، وأبرز تلك الكلمات: الكوكبة، الكونية... ولكن الكلمة الأكثر شيوعا واستخداما هي العولمة.

"تعميم الشئ وتوسيع دائرته ليشمل الكل".[1] وقد دخلت هذه الكلمة أول مرة إلى معجم أكسفورد سنة 1962، وشاع تداولها في الخطاب اليومي في فترة التسعينات من القرن الماضي.[2]

وفي الاتجاه نفسه، اعتبر "محمد عابد الجابري" أن العولمة ترجمة لكلمة "مونديياليزاسيون" Mondialisation الفرنسية، التي تعني: «جعل الشئ على مستوى عالمي، أي نقله من المحدود المراقب إلى اللامحدود الذي ينأى عن كل مراقبة»[3]. وبهذا المعنى، الدعوة إلى العولمة من قبل "بلد" ما تعني تعميم نمط حياته على العالم.[4]

هذه الدلالة اللُّغوية العامة تبقى افتراضية، إذ أن للعولمة عدة معاني تبعا للسِّياق وللشخص الذي يتكلم عنها. ولما كان التعريف الاصطلاحي الدقيق للعولمة غير متاح لحد الآن، ينبغي علينا أولا استعراض محاولات التعريف المختلفة.[5] ولمّا كانت تعريفات العولمة بلا حصر، سنعمد إلى اختيار أشهر تلك التعريفات وأكثرها استخداما في أدبيات العلاقات الدولية، ومن ضمن هذه الأخيرة أكثرها اقترابا وخدمة لموضوع الدراسة، أي ذات الصلة بتحول القوة وتجلياته المعاصرة. وقد وقع اختيارنا هنا على المحاولات التعريفية المرجعية التالية:

– عالم الاجتماع "أنتوني جيدنز"، الذي تعتبر أعماله حول العولمة من بين أبرز محاولات بناء نظرية للعولمة،[6] رأى أنه يمكن تعريف العولمة على أنها «تكثيف الروابط الاجتماعية عبر العالم، والتي تربط الكيانات المحلية المتباعدة بطريقة تجعل من الأحداث المحلية تتشكل وتتأثر بما يحدث عن بعد أميال، والعكس صحيح».[7]

– "دفيد هالد" وآخرون، في واحد من أبرز الأعمال وأشملها حول العولمة، عرّفوا هذه الأخيرة على أنها «توسيع وتعميق وتسريع الترابطية العالمية في مختلف جوانب الحياة الاجتماعية المعاصرة، من البعد الثقافي إلى الجنائي والمالي، إلى الروحي». ثم طوروا بعد ذلك تعريفا أكثر دقة على النحو التالي: «العولمة هي عملية (أو مجموعة من العمليات) التي تتضمن تحولا في التنظيم

---

[1]- عبد الرحمان خليفة وفضل الله محمد إسماعيل، **في الأيديولوجية والحضارة والعولمة** (الإسكندرية: مكتبة بستان المعرفة، 2001)، ص 354.

[2] - Norman Backhaus, "The Globalisation Discourse", **IP6 Working Paper No. 2** (NCCR, SWITZERLAND, 2003), p. 06.

[3]- عبد الرحمان خليفة وفضل الله محمد إسماعيل، **المرجع السابق**، ص 354.

[4]- المرجع نفسه، ص 355.

[5] - Prakash Somalkar, "Impact Of Globalization On Indian Economy", **National Monthly Refereed Journal Of Research In Arts & Education**, Vol.1, No.8, p. 05.

[6] - Ray Kiely, **Empire in the Age of Globalisation: US Hegemony and Neoliberal Disorder** (London: Pluto Press, 2005), p. 08.

[7] - Anthony Giddens, **The Consequences of Modernity** (Cambridge: Polity Press, 1990), p. 64.

الفضائي للعلاقات الاجتماعية والتعاملات... والذي يتولد عنه تدفقات عبر قارية وما بين إقليمية، وشبكات من النشاط والتفاعل وممارسة القوة».[1]

– تعريف "توماس فريدمان": العولمة هي «التكامل الشديد بين الأسواق والدول القومية والتكنولوجيات إلى درجة لم نشهدها من قبل، وبشكل يمكن الأفراد والشركات والدول القومية بالامتداد أو الانتشار عبر العالم بشكل أبعد وأسرع وأعمق وأبخس من ذي قبل، وبالشكل الذي تنجم عنه ردة فعل قوية من أولائك الذين تضرروا بوحشية أو تركوا جانبا من قبل النظام الجديد... العولمة تعني الانتشار الافتراضي لرأسمالية السوق الحر إلى كل دولة من العالم».[2] كما يعرّفها أيضا على أنها « توسيع النموذج الاقتصادي الأمريكي وفسح المجال أمامه ليشمل العالم كله، أي أن العولمة تساوي إلى الأمركة».

– "رونالد روبرتسون" عرّفها على أنها «"ضغط العالم" وتكثيف الوعي بالعالم ككل متكامل».[3]

– ويقترب البعض الآخر أكثر من العولمة من خلال التركيز على مكوناتها الأساسية، حيث صاغ "وود وارد" قائمة موسّعة من المكونات التي تؤدي إلى العولمة، ويعتبر أن العولمة «مسار متعدد الأوجه، والذي ضمنه يصبح الارتباط والاتصال بين الشعوب أسرع وأوثق. العولمة تتميز بـ: حركة الأشخاص والسلع والخدمات والمعلومات عبر العالم، والتي كل منها يتميز بالاتساع والكثافة والسّرعة».[4]

كما رأى أن "انفجار التجارة العالمية" يعتبر مكون رئيسي للعولمة، مع توسع الصادرات والتوظيف والتكنولوجيا والاستثمار، وكذا تخفيض سيادة الدول، والهجرة العالمية والأزمات البيئية التي رفعت تصور الخطر.[5]

– ويعرّف "أنتوني أم سي غراو" العولمة على أنها «مسار تاريخي يتضمن توسّع وتعمّق وتسارع الترابطية العالمية وتأثيراتها».[6] كما يعرّفها أيضا على أنها «مسار تاريخي يتضمن تحولا أساسيا في

[1] - Held, D., T. McGrew, J. Perraton and D. Goldblatt, **Global Transformations** (Cambridge: Polity, 1999), pp: 02.19.
[2] - Thomas Friedman, **The Lexus and the Olive Tree** (New York: Farrar, Straus and Giroux, 1999), pp: 07-08.
[3] - Roland Robertson, **Globalization: Social Theory and Global Culture** (London: Sage, 1992), p. 08.
[4] - Keith Woodward, **Understanding Identity** (London: Arnold, 2002), p. 54.
[5] - Ibidem.
[6] - Anthony McGrew, "Globalization and global politics", **in:** John Baylis, Steve Smith and Patricia Owens (eds.), **The Globalization of World Politics: An Introduction to International Relations**, 4 edition (New York: Oxford University Press; 2008), p. 15.

المدى الفضائي للانتظام البشري والذي يربط الجماعات المتباعدة ويوسع مدى علاقات القوة بين المناطق والقارات».[1]

في ضوء التعريفات السابقة للعولمة، يتّضح أن العولمة يمكن أن ينظر إليها على أنها: حقبة تاريخية؛ تجليات لظواهر اقتصادية؛ هيمنة القيم الأمريكية؛ ثورة تكنولوجية واجتماعية.[2] ويرى "السيد يسين" أن هذه التعريفات تكاد تكون جميعا المكونات الأساسية لتعريف واحد جامع للعولمة، فهي تجمع في جنباتها كونها "تمثل حقبة تاريخية، وهي تجل لظواهر اقتصادية، وهي في الوقت الراهن على الأقل، هيمنة للقيم الأمريكية، وهي أخيرا ثورة تكنولوجية واجتماعية".[3]

ويضيف "غاي براينبانت" Guy Brainbant بُعدا آخر إلى العولمة، حيث رأى أن عملية العولمة لا تتضمن فقط الانفتاح على التجارة العالمية، وتطوير وسائل الاتصال المتقدمة، وتدويل الأسواق المالية وتزايد أهمية الشركات المتعددة الجنسيات وهجرة الأشخاص والحركية المتزايدة للأفراد والسلع ورؤوس الأموال والمعطيات والأفكار، ولكن أيضا "الأوبئة والأمراض والتلوث".[4]

والعولمة في النقاش السياسي تستخدم بشكل افتراضي للدلالة على كل أصناف القوى المدمجة التي تربط المجتمعات الوطنية بالمجتمع العالمي، والتي تتضمن: تدفقات رؤوس الأموال المضاربة، الاستثمارات الأجنبية المباشرة، تحويل التكنولوجيا، التجارة المتزايدة في السلع والخدمات، الحركة الشرعية وغير الشرعية للقوى العاملة، تدفقات الهجرة، وأيضا انتشار الأفكار، المعايير والقيم.[5]

والجدير بالإشارة هنا، هو أنه رغم إقرار الجميع بأن العولمة ظاهرة متعددة الأبعاد، إلا أن مقارباتها والتعامل معها غالبا ما يطغى عليه "البعد الاقتصادي"، وهو أكثر الأبعاد تأثيرا.

وبما أننا نتناول العولمة كمحدد للبيئة الدولية التي تصعد في ظلها القوى الصّاعدة اليوم، فإن الجانب المهم في التعريف الذي يمكن أن نختاره هو مدى توضيحه لآثار العولمة على البيئة الدولية وتفاعلاتها.

المقصود بالعولمة، باعتبارها أبرز مُحدِّدات البيئة الدولية الحالية، "**مجموعة التطوّرات والديناميكيات متعددة الأبعاد التي يشهدها عالم اليوم، والتي تربط وتشبّك مختلف المجتمعات**

[1]- Anthony McGrew, **Op. Cit**, p. 19.

[2]- عبد الرحمان خليفة وفضل الله محمد إسماعيل، **مرجع سابق**، ص 355.

[3]- المرجع نفسه، ص 355.

[4] - Prakash Somalkar, **Op. Cit**, p. 05.

[5] - Charles E. Morrison, "Domestic Adjustments to Globalization", **in:** Japan Center for International Exchange, **Globalization, Governance and Civil Society** (Japan: JCIE, 1998), pp: 72-73.

والدول والكيانات الدولية، وتجعل من أي تحول أو تطور، حتى لو كان محليا، يأخذ طابعا وأثرا عالميا".

على أن الديناميكيات والتطورات المقصودة في هذا التعريف الإجرائي للعولمة، هي تلك التي أشارت إليها مختلف التعريفات، والتي ستتضح أكثر من خلال التطرق إلى أبعاد العولمة المختلفة.

ثانيا. أبعاد العولمة

تُظهر محاولات التعريف السابقة أن العولمة ظاهرة معقدة ومتعددة الأبعاد، وبالتالي يقتضي فهمها وتقدير آثارها على البيئة الدولية، وحتى المحلية، الاقتراب أكثر من مختلف أبعادها. ويعتقد "مانفرد ستيغر" أن للعولمة أربعة أبعاد رئيسية: اقتصادي، سياسي، ثقافي، بيئي. نقدم لها شرحا سريعا في العناصر التالية:

1. البُعد الاقتصادي (العولمة الاقتصادية):

العولمة الاقتصادية تشير إلى تكثيف وتوسيع الروابط الاقتصادية عبر العالم؛ فالتدفقات الضخمة لرؤوس الأموال والتكنولوجيا حثت على التجارة في السلع والخدمات، والأسواق وسّعت وصولها عبر العالم... وهو ما أنشأ روابط جديدة بين الاقتصادات الوطنية.[1]

وكنتيجة لما سبق، ظهرت الشركات الضخمة العابرة للقوميات والمؤسسات الاقتصادية الدولية القوية وأنظمة التجارة الإقليمية الضخمة كتكتلات رئيسية يرتكز عليها النظام الاقتصادي العالمي للقرن الحادي والعشرين،[2] وهي المؤسسات التي تؤطر ظاهرة العولمة الاقتصادية، عن طريق رسم قواعدها وحل خلافاتها وتوزيع منافعها.

2. البُعد السياسي (العولمة السياسية):

العولمة السياسية تشير إلى تكثيف وتوسيع الروابط السياسية عبر العالم. وهذا المسار تنجم عته مجموعة من القضايا ذات الصلة بمبدأ سيادة الدول، وتزايد تأثير المنظمات المابين–حكومية الدولية، والآفاق المستقبلية لتشكل منظومة حكم إقليمية وعالمية.[3]

[1] - Manfred B. Steger, **Globalization: A Very Short Introduction,** Third edition (New York: Oxford University Press, 2013), p. 37.
[2] - Ibidem.
[3] - Ibid, p. 60.

كما تنجم عنه أيضا ظاهرة انتقال، وحتى فرض، القيم والثقافات والممارسات السياسية عبر الدول والمجتمعات (الديمقراطية، الحوكمة...)، وهو ما أدى إلى شبه تنميط لآليات الحكم وتداول السلطة في غالبية دول العالم.

3. البُعد الثقافي (العولمة الثقافية):

الروابط العابرة للحدود وحركة الأشخاص عبر العالم قوى الروابط العالمية على شكل أفكار وقيم وموضة وعناصر الثقافة الأخرى. إذن العولمة الثقافية هي العملية التي تؤدي إلى خلق "ثقافة عالمية"؛ أي أنها تعمل على دعم رؤية عالمية عن التبادل الثقافي، وترقية المجتمع المتعدد الثقافات مع احترام الثقافات المحلية والإقليمية. والفكرة خلف عولمة الثقافة هي خلق قيمة ونمط أكل وعيش مشتركة. ولكن القضية الأساسية بالنسبة للعولمة الثقافية هي أية ثقافة ينبغي أن تنتشر عالميا وأيها لا ينبغي لها ذلك؟.[1]

نظريا، تقوم العولمة الثقافية على قيم "التعددية الثقافية" و"الديمقراطية"، ولكنها عمليا "هيمنية" بطبيعتها. فالمظهر الأكثر أهمية بالنسبة للعولمة الثقافية اليوم هو محاولة دعم الثقافات الغربية (الأوربية–الأمريكية) ونشرها كثقافة عالمية عبر وسائل الإعلام الجماهيرية ووسائل أخرى.[2]

ومع ما سبق، العولمة الثقافية هي اليوم عملية أكثر تعقيدا، وقوتها ترتبط أساسا بأنها غير مرئية ويغلب عليها التخفي. وهي لا تحفِّز ردَّة فعل العامة إلا إذا تم تسييسها، وهو ما يطلق عليه: "تسييس الثقافة" أو "تثقيف السياسة".[3]

4. البُعد البيئي (العولمة البيئية):

تشكِّل هذا البُعد من أبعاد العولمة نتيجة تزايد الوعي والاهتمام العالمي بالقضايا والتحديات البيئية، خاصة تغير المناخ والتلوث العابر للحدود. فالآثار البيئية للعولمة أصبح ينظر لها على أنها واحدة من بين أكبر مهددات الحياة البشرية، وأن التعامل معها لا يمكن إلا من خلال تحالفات عالمية وتضافر جهود مختلف الفاعلين الرسميين والمدنيين.[4]

[1] - Sekh Rahim Mondal, "Interrogating Globalization and Culture in Anthropological Perspective: The Indian Experience", **Journal of Globalization Studies**, Vol. 3 No. 1 (May 2012), p. 153.
[2] - Ibidem.
[3] - Ibid, p. 154.
[4] - Manfred B. Steger, **Op. Cit**, p. 87.

وبشكل عام، يُعني هذا البعد من العولمة بعديد المشكلات والآثار البيئية للنشاطات البشرية والتي ساهمت العولمة في الزيادة من حدتها، وأبرز تلك المشكلات: التغير المناخي، التلوث بأبعاده المختلفة، ندرة الموارد، تراجع التنوع البيولوجي...

ثالثا: تمييز العولمة عن المفاهيم المشابهة:

تتداخل دلالة مفهوم العولمة مع عديد المفاهيم والمصطلحات الأخرى، ومن المفيد هنا إزالة اللبس والتداخل والخلط في استخدامها.

1. العولمة واللّبرلة (التحرير الاقتصادي):

يعتبر البعض أن العولمة مرادفة للتحرير الاقتصادي، وعادة ما يستخدمان بشكل مترادف،[1] ولكنهما في الحقيقة مفهومان متمايزان، وتوجد بينهما اختلافات مهمة. فحتى وإن اعتبرت اللبرالية آلية مهمة لزيادة كثافة العولمة، إلا أنها ليست هي نفسها على الإطلاق.[2]

اللّبرلة الاقتصادية، التي تعني "إزالة مختلف أشكال القيود التي تفرضها الحكومات على النشاطات الاقتصادية"، هي إحدى آليات العولمة الاقتصادية، وهذه الأخيرة هي مجرد بعد من أبعاد العولمة المتعددة والمختلفة الطبيعة.

2. العولمة والاعتماد المتبادل:

الاعتماد المتبادل Interdependence هو الكلمة التي استخدمت للتعبير عن موجة أقدم وأبسط من موجات تطور العولمة، فهذه الأخيرة أعقد بكثير، إذ تتجاوز اعتماد الدول والمجتمعات والاقتصاديات على بعضها البعض، إلى تكاملها واندماجها وخضوعها لنفس القواعد التي تفرضها مؤسسات العولمة المختلفة.

3. العولمة والتدويل:

في حين يشير التدويل Internationalization إلى تزايد الاعتماد المتبادل بين الدول، الفكرة الجوهرية للتدويل تكمن في بقاء وحدات وطنية بحدود واضحة، على خلاف العولمة التي تشير إلى المسار الذي في ضله يختفي التمييز بين الداخل والخارج.[3]

---

[1] - Baldev Raj Nayar, **Op. Cit**, p. 10.
[2] - John Agnew, **Hegemony: the New Shape of Global Power** (Philadelphia: Temple University Press, 2005), p. 03.
[3] - Anthony McGrew, **Op. Cit**, pp: 19-20.

4. العولمة والأقلمة (المناطقية):

العولمة تشير إلى شبكة العلاقات والتأثيرات والتدفقات والترابطات العابرة للقارات والمناطق، في حين أن الأقلمة Régionalisation تشير إلى تكثف نماذج الترابط والاندماج بين الدول التي تتشارك حدودا أو جوارا جغرافيا مثلما حدث مع الاتحاد الأوروبي.[1]

وبناء على ما سبق، فإن التدفقات التجارية والمالية بين الأقطاب الاقتصادية العالمية الكبرى الثلاثة (شمال أمريكا، آسيا الباسيفيك، أوروبا) تشكل العولمة، أما التدفقات التي تحدث ضمن تلك الأقطاب أو الكتل الاقتصادية فتشكل الإقليمية.[2]

5. العولمة والعالمية:

أثار الجدل حول الفرق العولمة والعالمية نقاشا كبيرا، وتراكمت في حقه أدبيات متنوعة ومتعارضة في أحيان كثيرة. وبشكل عام، تشير العالمية إلى أشياء ومواضيع هي بطبيعتها تعني العالم بكله، وتنطبق على جميع الدول والمجتمعات، في حين العولمة هي محاولة جعل الشئ المحلي يكتسي "صبغة وصفة عالمية".

رابعا. تطور ظاهرة العولمة وخصائصها الحالية

دار نقاش كبير في أدبيات العولمة حول ما إذا كانت العولمة ظاهرة جديدة وفريدة خاصة بالفترة الحالية، أم أنها ظاهرة تاريخية مرّت بعدّة تطورات وأعيد تعريفها وتشكيلها عبر مراحل تطورها المختلفة.

بالنسبة لمحللي نظرية "النظام العالم" World system مثل "إيمنويل وولرشتاين"، فقد رأوا أن العولمة قديمة، وتعود التطورات المرافقة لها إلى القرن السادس عشر، وأن كلمة "العولمة" هي مجرد تعبير معاصر عن ظواهر معتادة.[3]

وفي المقابل، يعتقد "شوفر" أن العولمة ظاهرة جديدة، ويشير إلى أن: "العولمة في الحقبة القديمة كانت مترافقة مع التنافس والحرب العالمية، في حين أن العولمة في الحقبة الحالية تترافق مع تعاون أكبر وتراجع لخطر الحرب العالمية. وهذه هي الاختلافات الواضحة والواسعة."[4]

---

[1] - Anthony McGrew, **Op. Cit**, p. 20.
[2] - Ibidem.
[3] - Robert K. Schaeffer, **Understanding Globalization: The Social Consequences of Political, Economic, and Environmental Change** (Lanham. MD: Rowman & Littlefield, 2003), p. 09.
[4] - Ibid, p. 10.

ومن جهته، "أنتوني أم سي غراو"، يعتبر أن العولمة ليست ظاهرة جديدة تماما، وهي عبارة عن مسار تاريخي دوري تمكنت من خلاله الحضارات الإنسانية من الوصول إلى تشكيل نظام عالمي واحد. ويعتقد أن العولمة تشكلت عبر ثلاث موجات:[1]

- الموجة الأولى "عصر الاكتشافات" (1450–1850): العولمة تشكلت في تلك الفترة بواسطة التوسع والغزو الأوروبي؛
- الموجة الثانية (1850–1945): تجلت من خلال التوسع والانتشار الكبير للإمبراطوريات الأوروبية؛
- الموجة الثالثة (1960...): وهي العولمة الحالية، شكلت حقبة جديدة في الشؤون الإنسانية. ومثلما دشنت الثورة الصناعية وتوسع الغرب في القرن التاسع عشر حقبة جديدة في التاريخ البشري، اليوم الشرائح المجهرية والأقمار الصناعية هي أيقونة النظام العالمي المعولم.

وبالتالي، هناك عدة مدارس فكرية حول عمر مفهوم العولمة. وفي حين أن حجج من يرون أن العولمة هي إعادة تسمية لظروف قديمة تفرض نفسها، إلا أن الغالب أن العلماء يميلون إلى رؤية العولمة كظاهرة جديدة.[2]

ومهما يكن أمر الجدل حول جدّة أو قدم العولمة، فإن ما يهمنا هنا هو خصائص العولمة الحالية، وهي الخصائص التي تطبع البيئة الدولية لصعود القوى العالمية، ويمكن إيجاز أهم تلك الخصائص في العناصر التالية:[3]

- العولمة الحالية ظاهرة متعددة الأبعاد؛
- العولمة الحالية تتسم بوجود بنيات اتصال فوري عالمي، وهو الأمر الذي حول العالم إلى "فضاء اجتماعي واحد"؛
- العولمة الحالية غير مسبوقة؛
- العولمة الحالية مسار غير متماثل الأبعاد والآثار؛

[1] - Anthony McGrew, **Op. Cit**, p. 22.
[2] - Masamichi Sasaki, "Globalization and National Identity in Japan", **International Journal of Japanese Sociology**, No. 13 (2004), p. 72.
[3] - Anthony McGrew, **Op. Cit**, p. 23; Ray Kiely, **Op. Cit**, p. 08.

- واحد من مظاهر العولمة الحالية هو صعوبة تحديد مصدر ووجهة تدفقاتها، على خلاف موجات العولمة السابقة التي اتسمت بالتغريب، ومع ذلك يجب الإشارة إلى سيطرة الرأسمالية النيولبرالية على الموجة الأخيرة للعولمة.
- تزايد سرعة وكثافة التدفقات العالمية، فالترابطية العالمية ليست جديدة، ولكن ما هو جديد هو كم مدى وسرعة التدفقات العالمية، والمدى الذي نتفاعل فيه معها.

خصائص العولمة الحالية المذكورة، هي خصائص "العالم المتعولم" الذي تصعد فيه القوى العالمية اليوم، والتي ينبغي عليها أن تعي خصوصية هذه البيئة الدولية، وترسم استراتيجيات صعودها في ضوئها.

خامسا. طرق ومؤشرات قياس ومتابعة العولمة (التعولم)

العولمة المتعددة الأبعاد ظاهرة غير متماثلة المسارات والآثار بالنسبة لكل الدول، فبقدر تعولم الدول والقوى الصّاعدة (انخراطها في مسارات وديناميكيات ومؤسسات العولمة) تتحدد تأثيرات العولمة عليها، خاصة على مسارها التنموي واستراتيجيات صعودها.

وبالتالي فإنه من الضروري، ونحن نعالج مسألة صعود القوى العالمية في ظل العولمة، أن نحدد درجة ومدى تعولم القوى الصاعدة المعنية، وهذا بدوره يتطلب التعرف على طرق ومؤشرات قياس تعولم الدول.

بالنظر إلى الطريقة التي تؤثر بها العولمة علينا، أصبحت هناك حاجة ليس لمعرفة آثارها فقط، وإنما لتسييرها أيضا،[1] وتسيير الظواهر يبدأ بقياس ومتابعة تطوراتها. وبالنظر إلى تعقد مفهوم العولمة، وتعدد وتداخل أبعادها وديناميكياتها، فإن محاولة قياس ومتابعة تعولم الدول لن يكون مهمة سهلة، كما لن تكون منهجية وطرق القياس إجماعية، والأدبيات ذات الصلة تؤكد على أنه "لا توجد معايير موحدة لقياس العولمة وتعولم الدول والمجتمعات"،[2] وهو الأمر الذي يعتبر نتيجة منطقية للاختلاف حول تعريف العولمة.

ظهرت عدة محاولات لوضع مؤشرات لقياس العولمة، فبرزت مؤشرات أحادية (تركز على بعد واحد للعولمة وبالتحديد البعد الاقتصادي)، ومؤشرات تركيبية، أبرزها: مؤشر عولمة السياسة

[1] - Parisa Samimi and Guan Choo Lim, Abdul Aziz Buang, "Globalization Measurement: Notes on Common Globalization Indexes", **Journal of Knowledge Management, Economics and Information Technology**, Vo. 1, No. 7 (December 2011), p. 01.
[2] - Parisa Samimi and Guan Choo Lim, Abdul Aziz Buang, **Op. Cit**, p. 01.

الخارجية (KFP)، مؤشر مركز البحث الاقتصادي السويسري "كوف" (KOF)، مؤشر مركز دراسات العولمة والإقليمية (CSGR)، مؤشر ماستريخت لقياس العولمة (MGI)، المؤشر الجديد للعولمة (NGI)، مؤشر العولمة (G-index)... ولكل مؤشر من هذه المؤشرات ميزات ومواطن قوة وضعف.

وقد قام مجموعة من الباحثين بدراسة شاملة ومقارنة لمختلف المؤشرات من أجل تحديد أفضلها، وتسهيل مهمة اختيار الباحثين للمؤشر المناسب لدراساتهم أو من أجل تطوير مؤشرات جديدة أكثر دقة... وقد اعتبرت نتائج الدراسة أن مؤشر "كوف" (KOF)* هو أفضل مؤشر لقياس العولمة وهذا بناء على خصائصه العدة:[1]

- يقيس مستوى التجارة وجميع أنواع رأس المال الأجنبي وكذلك القيود المفروضة عليها؛
- يقيس البعد الاجتماعي والسياسي للعولمة بشكل أكثر شمولا من المؤشرات الأخرى؛
- يغطي عدد كبير من البلدان وفترة زمنية أطول.

وأخذا بنتائج الدراسة المشار إليها، وتوصياتها، خاصة ما تعلق بأن مؤشر"كوف" ليس بالضرورة مناسبا لجميع دراسات العولمة، وأن الهدف من الدراسة هو أحد العوامل الهامة التي ينبغي أخذها في الاعتبار عند اختيار مؤشرات العولمة،[2] فإن هذه الدراسة ستستخدم هذا المؤشر لقياس ومتابعة تعولم القوى الصاعدة محل الدراسة.

سادسا. مقاربات آثار وتداعيات العولمة على الدول

تشير تجارب الدول مع العولمة، وكذالك الخطاب الأكاديمي والعلمي المرافق لها، إلى أن للعولمة آثار متنوعة ومختلفة من دولة إلى أخرى.

وقد أثارت الموجات الأخيرة للعولمة انتقادات وتحفظات كبيرة من آثارها الحاصلة والمرتقبة على الدول والمجتمعات ومختلف الكيانات السياسية الأخرى، وهو ما أدى إلى ظهور سجال غير منتهي بين مؤدي العولمة ومعارضيها في الأوساط الأكاديمية، والسياسية وحتى لدى العامة.

---

*- مؤشر العولمة "كوف" (KOF) هو مؤشر سنوي يصدر عن معهد الاقتصاد السويسري. ويقيس الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للعولمة. يظهر منذ سبعينات القرن العشرين، وتلقي دفعة خاصة بعد انتهاء الحرب الباردة.

[1] - Parisa Samimi, Guan Choo Lim and Abdul Aziz Buang, **Op. Cit**, p. 13.

[2] - Ibid, p. 13.

1. المقاربات العلمية للعولمة وآثارها

كان للعولمة ونقاشاتها نصيب في مختلف الفروع العلمية في العلوم الاجتماعية والإنسانية، كما كان لها نصيب أيضا في نظرية العلاقات الدولية باتجاهاتها المختلفة. وقد اقتربت نظريات العلاقات الدولية من العولمة من خلال أهم مظاهرها ومكوناتها وديناميكياتها وتأثيرها على الفواعل في العلاقات الدولية وعلاقاتهم فيما بينهم.

نستعرض هنا، بشكل مختصر وسريع، ماء جاءت به النظريات الأساسية للعلاقات الدولية بخصوص العولمة، والسياق العالمي الذي تنتجه لتفاعل القوى الكبرى وديناميكياتها.

أ. **النظريات الواقعية:** ترى أن ظواهر العولمة ومؤسساتها، خاصة القانون الدولي والمنظمات الدولية، تعتبر وسيلة للدفاع عن المصالح وممارسة القوة، ولكنها ليست ضمانا كافيا للأمن. فتلك المؤسسات تعكس التأثير الهيمني للقوى الأساسية في السياسة الدولية،[1] فجوهر العولمة يعكس التوزيع النسبي للقوة، وهي تقف لصالح الفاعلين الدوليين المسيطرين.[2]

كما يميل المنظرون الواقعيون إلى رؤية ظواهر الترابط والجوارية المرافقة للعولمة كمصدر للهشاشة والقابلية للاختراق الذي يقود إلى النزاع،[3] وذلك لأن "الشعوب والدول الأكثر ترابطا وتشابكا هي الأكثر إحساسا باللاأمن" وفق ما جاء في أعمال "وولتز".

ونفهم مما سبق أن مقولات ونقاط الاهتمام الرئيسية للنظرية الواقعية بخصوص البيئة الدولية وتفاعلاتها حافظت على وجودها ومركزيتها حتى في "العالم المُعولم". وهو ما ذهب إليه أيضا كل من "ستيف سميث" و"جون بيليس" اللذان أشارا إلى أن الواقعيين (الذين يعترفون بعديد التغييرات التي أحدثتها العولمة) يعتقدون أن "العولمة لا تغير أهم سمات السياسة الدولية" خاصة بقاء الدول كفاعل رئيس، إلى جانب ظواهر الصراع والبحث عن النفوذ والتهديد بالقوة وتوازن القوى...[4]

---

[1] - Sean Kay, "Globalization, Power, and Security", **Security Dialogue**, Vol. 35, No. 1 (March 2004), pp: 11-12.

[2] - Ibid, p. 13.

[3] - Ibid, p. 12.

[4] - ستيف سميث وجون بيليس، **عولمة السياسة العالمية**، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004)، ص ص: 11-12.

ب. النظريات اللبرالية (النيولبرالية المؤسسية): هذه النظريات تقترب بشكل كبير من العولمة بمقولاتها وديناميكياتها المرافقة، فهي أصلا تفسر العلاقات الدولية على أساس أبرز الظواهر المرافقة للعولمة، وهي "الاعتماد المتبادل المعقد"؛ على أنها تركز فقط على ظروف العولمة التي تعكس تسارع الاعتماد المتبادل وتأثيره على كيفية رؤية الدول لمصالحها.[1]

وفق هذه النظريات، خاصة اللّبرالية المؤسسية، وفي ظروف الاعتماد المتبادل المكثف، الدول تعترف بالرغبة المتبادلة في التعاون وتبادل المصالح والمنافع، وهو ما ينعكس على شكل إنشاء مؤسسات دولية لتسهيل ذلك التعاون، وحل الخلافات في إطارها.[2]

كما أنه وفي ظل العولمة، يعتقد اللّبراليون أن المعايير التقليدية لقياس القوة، مثل القدرات العسكرية، ستكون أقل قيمة بالنسبة للدول التي تفضل المصالح طويلة الأجل للتعاون على المزايا التكتيكية، وأن فاعلين جدد سيظهرون للتأثير على وضع الأجندة الدولية في الوقت الذي تكون فيه القوة أكثر توزيعا.[3]

كما يتفاءل المؤسسيون النيولبراليون بأن الدول ستضع حدا لبحثها عن القوة بفعل المنفعة المتبادلة، وبأنه يمكنها تسيير العولمة ولكن ذلك يتطلب تعاون متعدد الأطراف،.[4]

وبذلك تختلف النظريات اللّبرالية إلى حد كبير عن الواقعية في رؤيتها للعولمة وآثارها، حيث اعتبرت أن العولمة وظواهرها غالطت المقولات الرئيسية للواقعية، وأن نموذج العلاقات الدولية الذي أنتجته العولمة شديد الاختلاف عن النموذج الذي كان سائدا من قبل.[5]

ومن حيث تقييم فرص ومخاطر العولمة، فإنه مع كل المزايا والفرص التي يرى اللّبراليون أن العولمة تقدمها، فإنهم بالمقابل يعترفون بنفس الهشاشة والحساسية الناجمة عن الاعتماد المتبادل التي يقول بها الواقعيون.[6]

جـ. النظرية البنائية: هذه النظرية القائمة على النظرية الاجتماعية للتفاعل الإنساني، تؤكد على أن بنية وجوهر العلاقات الدولية هي نتيجة للتفاعل الاجتماعي. والبيئة الدولية تصبح

---

[1] - Sean Kay, **Op. Cit** , p. 12.
[2] - Ibidem.
[3] - Ibidem.
[4] - Ibid, p. 13.
[5] - ستيف سميث وجون بيليس، **مرجع سابق**، ص 12.
[6]- Ibid, p. 12.

بذلك انعكاسا للعلاقات الاجتماعية ما بين الدول، وفي نفس الوقت قد تنعكس لتؤثر على المكون الداخلي للدول القومية.[1]

ويرى الإنشائيون (البنائيون) أهمية المكاسب المادية والاقتصادية، وأن الهيمنة يكون لها معنى فقط عندما تكون هناك أفكار تعطي لها معنى من قبل الشعوب والمجتمعات، وكنتيجة لذلك، الأفراد والمجتمعات يملكون القوة لإحداث تغيير إيجابي أو سلبي في مستقبل العولمة.[2]

وهذا يعني أن البنائية لا تزودنا بصورة واضحة ومسبقة عن العولمة وآثارها، فهي ترى أن طبيعة وآثار العولمة تتوقف على كيفية رؤية حكومات وشعوب الدول لها وللظواهر المرافقة لها.

2. المقاربات والمواقف السياسية العامة

وفق منطق مشابه للمقاربات الأكاديمية النظرية المذكورة، المقاربات السياسية العامة تعكس ثلاث مقاربات ومواقف من العولمة وآثارها على الدول والمجتمعات:[3]

أ. المؤيدون للعولمة: يقدمونها على أنها تسهيل للمثالية الجديدة والانفتاح الاقتصادي والشفافية السياسية والثقافة العالمية، وأنها تزودنا بفرص للتقدم، والمعايير الدولية المشتركة والمساواة كمعايير وقواعد يؤطر من خلالها العالم. كما يرون أنه عن طريق الجوارية العالمية يتم دعم التعاون وزيادة الأمن.

ب. المعارضون للعولمة: ينظرون إليها كوسيلة للدول ذات الهيمنة الواسعة لممارسة التفوق الاقتصادي دون مراعاة حقوق الإنسان وضوابط العمل أو البيئة. وفي هذا السياق، العولمة تعتبر تهديدا ينبغي أن ننتظم لمواجهته، والدول يجب أن تبحث عن الدفاع عن نفسها ضد تهديد العولمة.

جـ. العولمة كقوة محايدة تنتقل عبرها القوة: يرى هذا الاتجاه أن العولمة قوة محايدة، وأن تعامل الشعوب والدول معها هو ما يحدد آثارها.

[1] - Sean Kay, **Op. Cit** , p. 12.
[2] - Ibidem.
[3] - Ibid, p. 10.

ويخلص غالب الرأي إلى أن العولمة في غالبها لا تعمل لصالح الفقراء والبيئة، ولكنها لا يمكن تجنبها. إنها شر لا بد منه. وعليه، علينا تعلم كيفية تسييرها واستخراج فوائد البيئة الدولية التي نعيش في إطارها.[1]

وعلى أساس مدى نجاعة التعامل معها، العولمة تفرز رابحين وخاسرين، والقوى الصاعدة اليوم توصف بأنها من الرابحين من العولمة، خاصة من المنظور الاقتصادي.

سابعا. أساليب وطرق الاندماج والتكيف مع العولمة

على أساس مقارباتها ومواقفها من العولمة، بنت الدول أساليب وطرق خاصة للتعامل مع العولمة والاستفادة منها أو الاحتماء من أضرارها وتقليلها. وتظهر تجارب الدول المعاصرة وجود عدة طرق رئيسية للاندماج والتعامل مع ديناميكيات العولمة.

1. العولمة الانتقائية:

العولمة الانتقائية أو التعولم الانتقائي Selective Globalization يشير إلى الأسلوب الذي اتبعته عدة دول، خاصة كوريا الجنوبية، حيث كانت الحكومة الكورية أكثر انتقائية في اختيار جوانب العولمة التي تساعد على ازدهار المعرفة المحلية وإثمارها.[2] وهو الأسلوب الذي حاولت عديد الدول الأخرى اعتماده والاستفادة منه.

كوريا الجنوبية اختارت من العولمة ما يخدم تنميتها ورفضت خلاف ذاك؛ أخذت من العولمة: التكنولوجيا الأجنبية ومدخلات الصناعة، واستفادت من عنصر التصدير الذي تتيحه العولمة وصدرت المنسوجات والإلكترونيات الرخيصة الثمن التي وفرت العملة الأجنبية من أجل الاستيراد، ورحبت بالاستثمار الأجنبية في القطاعات التي تتماشى وأولويات تنميتها الوطنية.

وفي الوقت ذاته، تفادت من العولمة ما اعتبرته مدمِّرا ومقيِّدا لتنميتها الوطنية: الواردات من السلع والخدمات التي تنافس الصناعات المحلية الكورية، والاستثمارات الأجنبية في القطاعات غير ذات الأولوية في خطة التنمية الوطنية.[3]

[1] - Pramoda Kumāra Agravāla and Rajiv Kumar Bhatt, **Globalization, India and the World** (New Delhi: Concept, 2011), p. 02.
[2] - Francesca Beausang, **Globalization and the BRICs: Why the BRICs Will Not Rule the World for Long** (New York: Palgrave Macmillan, 2012), p. 23.
[3] - Ibid, p. 25.

وبعد ظهور المنظمة العالمية للتجارة، التي تقتضي عضويتها التقيد بقواعدها، هذا الخيار "لم يعد متاحا" لتتبعه الدول الصّاعدة الأخرى، فالتكيف مع العولمة أصبح يتم على شكل حزمة، والاستثناءات متاحة لبعض الدول النامية بشكل مؤقت فقط.[1]

2. العولمة المُسيّرة:

العولمة المُسيّرة Managed Globalization نموذج تفاعل وتكيف مع العولمة مستقى من التجربة الصينية، وهي إحدى الدول التي عرفت نموا اقتصاديا سريعا جدا عقب إصلاحاتها وانفتاحها على العولمة في بداية الثمانينات. وهو الانفتاح الذي تم بطريقة تدريجية وحذرة وتجريبية.[2]

وفي إطار هذا النموذج، تحكمت الحكومة الصينية في عملية التعولم في أبعادها المختلفة، الجغرافية (الريف، المدن الساحلية ثم المدن الداخلية)، والزمنية (رتم وسرعة عملية الإصلاح والانفتاح)، وموضوعيا أو مجاليا بالانتقال من الزراعة إلى الصناعة والتجارة ثم القطاع المالي.

3. المُعولم المتردد:

المُعولم المتردد Reluctant Globalizer أحد أبرز نماذج التفاعل مع العولمة، وهو نموذج مستقى من تجربة الهند المعاصرة. ويتعلق بوصف حالة الدول التي تعرف تخوفا كبيرا من العولمة وآثارها، الأمر الذي أدى إلى تأخرها في الانخراط في مسار العولمة مقارنة بالدول الأخرى، بل أن انخراطها يكون قد جاء مفروضا بفعل ضغوط وأزمات داخلية أو خارجية.

وفي إطار هذا النموذج من التفاعل، الدول المتعولمة غالبا ما تنفتح على الورق، ولكنها فعليا تضع قيودا كبيرة على ديناميكيات العولمة، وتحمي اقتصادها وسياساتها بشراسة (حالة الهند).[3]

المطلب الثاني:

العولمة والقوة وصُعود القوى العالمية

ألقت العولمة بضلالها على مختلف جوانب وفواعل العلاقات الدولية، بما فيها المفهوم الرئيسي فيها وهو "القوة"، هذه الأخيرة التي وإن حافظت على مركزيتها في العلاقات الدولية، إلا أنها شهدت عدة تغييرات على مستوى الطبيعة والعناصر والديناميكيات، وكذا قنوات ووسائل

[1] - Francesca Beausang, **Op. Cit**, pp. 23-24.
[2] - Ibid, p. 25.
[3] - Ibid, p. 43.

انتقالها وممارستها. وهو ما يعني بالضرورة دخول تغييرات جوهرية على ظاهرة صُعود القوى الدولية واستراتيجياتها.

أولا. تأثير العولمة على مفهوم القوة وديناميكياتها

دفعت العولمة الدول لإعادة صياغة مفهوم القوة،[1] وبذلك أدت إلى ظهور عدة مفاهيم ووسائل وقنوات جديدة للقوة، وأدخلت عدة تغييرات على ديناميكياتها وطرق وسياقات ممارستها.

1. تشتيت مراكز القوة وفاعليها

حسب "جوزيف ناي"، هناك نمطين من تحول القوة يحدثان في القرن الحادي والعشرين: **انتقال القوة** من القوة المهيمنة إلى دول أخرى الذي يعتبر ظاهرة مألوفة، و**انتشار القوة** الذي يُعد عملية جديدة إلى حد ما. وهو انتشار عمودي وأفقي، جعل العديد من الأحداث والتطورات تجري خارج سيطرة الدول، بما فيها الدول الأكثر قوة. [2]

بسبب أن العولمة وفّرت مجموعة متعددة من قنوات التواصل غير تلك التي كانت تسيطر عليها الدولة، طبيعة القوة أصبحت موزعة إلى الحد الذي أصبح بإمكان حتى الفرد أن يغيّر السياسة الدولية. وتُضرب الأمثال هنا بكل من: "جودي ويليامز" (حائز جائزة نوبل 1997)، الذي قام بتنظيم حملة ضد الألغام المضادة للأفراد وتغيير تصورات الدول لمصالحها تجاه هذه الأسلحة، وأيضا "أسامة بن لادن" الذي يُعتقد أنه غيّر السياسة الدولية بتفجيرات 11 سبتمبر 2001.[3]

كما أن موارد ومدخلات القوة المختلفة لم تعد تحت السيطرة التامة والكاملة لحكومات الدول، فباتت تتقاسم الثروة والقوة الاقتصادية (وحتى الأمنية أحيانا) مع الخواص والشركات المتعددة الجنسيات، والنفوذ والقدرة على التعبئة السياسية مع الأحزاب والمجتمع المدني والشخصيات المعارضة، وهي الحال أيضا بالنسبة لموارد القوة المرنة الأخرى...

انتشار القوة المشار إليه تترتب عليه عدة اعتبارات، أهمها:

- يعقّد مفهومنا للدولة ذات السيادة، ويصعّب الحكم على مدى قوة الدول؛[4]
- تسخير وتحويل تلك الموارد إلى قوة ونفوذ فعليين يتوقف على التوافق بين مراكز القوة المشار إليها، وهو توافق معقد ويصعب بناؤه والحفاظ عليه.

---

[1] - Sean Kay, **Op. Cit**, p. 14.
[2] - Joseph Joseph S. Nye, **The Future of Power,** Op. Cit, p. 113.
[3] - Ibidem.
[4] - Ibid, p. 122.

ومن جهته، "بريجنسكي" يشير إلى ظاهرة انتشار القوة، وتوزعها اليوم على عديد من الدول والقوى من مناطق العالم المختلفة (نتيجة الصّعود المتزامن لمجموعة من القوى الدولية)، ويعتبر أن هذا التحول سيكون له تأثير كبير على إمكانية الهيمنة العالمية، وعلى القدرة على التوصل لتوافقات وقرارات حاسمة بشأن التصدي للتحديات العالمية المشتركة.[1]

2. ظهور مفهوم "القوة اللامتماثلة"

محركات التطور والظواهر المرافقة للعولمة، خاصة ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصال والثورة في الشؤون العسكرية، أدّت إلى بروز مفهوم "القوة اللامتماثلة"، والذي على أساسه يمكن لدولة ما، أو أي كيان يمتلك عوامل ووسائل قوة غير تقليدية، أن يتحدى بها قوة أكبر وأكثر تفوقا ويُلحق بها أضرارا كبيرة. وقد زادت الديناميكيات التكنولوجية للعولمة من خطورة "القوة اللامتماثلة"، خاصة عندما تترافق وانتشار أسلحة الدمار الشامل.[2]

ومع انتشار مفهوم "القوة اللامتماثلة" وممارساتها، أصبح للعولمة آثار متناقضة عليها؛ فقد أدت العولمة إلى زيادة الطلب على استخدام الوسائل اللامتماثلة للقوة، ولكنها في الوقت ذاته، توفر أدوات سياسية–اقتصادية لتسريع نزع التسلح.[3]

3. مراجعة عناصر وأبعاد القوة وترتيب أولويتها

أعطت العولمة قيمة أكبر للبعد الاقتصادي للقوة، إلى درجة أنه، في السنوات الأخيرة، وعندما يتعلق الأمر بمحاولة تعريف "القوى الصّاعدة"، مفهوم القوة شبه مرادف للقوة الاقتصادية،[4] وهذا بالنظر إلى أن عناصر مكانة القوة الكبرى يجب أن تكون أيضا مرتبطة بحقائق الحقبة الجديدة والعناصر المحددة لها.

المفاهيم التقليدية، مثل الأهمية "الجيوبوليتيكية" للفضاء والموقع الجغرافي الذي كان يقلق المحللين في القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، أصبح أقل ملاءمة في زمن الصواريخ الباليستية...، ورغم أن مجموعة من عناصر القوة التقليدية لا تزال جوهرية، فإن حقائق العالم المعولم والمرقمن للقرن الواحد والعشرين أتت بأبعاد قوة جديدة والتي سمحت لبعض القوى غير

[1] - زيغنيو بريجنسكي، **رؤية استراتيجية: أمريكا وأزمة السلطة العالمية**، مرجع سابق، ص 34.
[2] - Sean Kay, **Op. Cit**, p. 15.
[3] - Ibid, p. 16.
[4] - Tanguy Struye de Swielande , "Les Etats-Unis face aux puissances émergentes : Quelles stratégies à disposition des protagonistes?", **Note d'Analyse, No. 6** (Chaire InBev Baillet-Latour, programme «Union européenne-Chine», Février 2010), p. 09.

المتوقعة ببلوغ مرتبة القوة العظمى. كما أنه في زمن الاتصالات العالمية الآنية (الفورية)، القوة الناعمة تلعب دورا أكبر أهمية في حقيبة أوراق القوة العظمى.[1]

مظهر آخر من مظاهر النظام العالمي الحالي هو الاهتمام والتركيز على الابتكار وقدرة الدولة على المنافسة في مجال إنتاج المنتوجات العلمية والتكنولوجية، التي تقود إلى القوة الاقتصادية (وغيرها) والتي ستشكل وتؤثر على طريقة حياة الشعوب. وهذا يتجلى في النقاش الدائر حول عدد المهندسين الذين يتخرجون في الصين والهند مقابل تراجع العدد في الولايات المتحدة الأمريكية.[2]

والتركيز على الابتكار فتح الباب أمام فاعلين جدد على الساحة الدولية، بما فيهم أولئك الذين لا يملكون المتطلبات القبلية التقليدية للقوى الكبرى، للبحث عن النفوذ والمكانة (مثال كوريا الجنوبية).[3]

4. التأثير على موارد القوة وقياسها:

عبر القرون، ومع كل موجة من موجات العولمة كان مفهوم القوة وعناصرها ومواردها الأساسية بعرف تغيرا جوهريا، وينجم عته إعادة تغير وتوزيع في القوة بين الأمم. وفي الموجة الأخيرة للعولمة التي ترافقت و"الثورة المعلوماتية"، أصبحت المعرفة وتكنولوجيا المعلومات من بين أهم موارد القوة. يوضح الجدول في الصفحة التالية تطور الموارد الأساسية للقوة خلال القرون الأخيرة.

[1] - Michael Schiffer, **Op. Cit**, p. 10.
[2] - Ibid, p. 11.
[3] - Ibdem.

الجدول رقم: 02

تطور الموارد الأساسية للقوة في القرون الأخيرة

الفترة/ الحقبة الزمنية	المورد الأساسي للقوة	الدول/ القوى الرئيسية المستفيدة
القرن الثامن عشر	الإقليم، السكان، الزراعة	فرنسا
القرن التاسع عشر	القدرة الصناعية	بريطانيا، ألمانيا
منتصف القرن العشرين	العلم والفيزياء النووية	الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي
بداية القرن الحادي والعشرون	تكنولوجيا المعلومات	دول عديدة...

المصدر: مادة الجدول مقتبسة من:

Keohane, Robert J. and Joseph S. Nye, "Power and Independence in the Information Age", **Foreign Affairs**, Vol.77. No.5 (September/ October 1998). p. 87.

5. التمكين للقوة المرنة

لا طالما كان للعوامل غير المادية دور في إبراز الأشخاص والدول والحضارات، ولكن تأثيرها كان محدودا بعوامل الزمان والمكان. أما اليوم، في عصر العولمة والمعلوماتية ومجتمعات المعرفة، أصبح لتلك العوامل دور كبير في تحديد قوة وهيبة الدول ومكانتها على الساحة الدولية، بل العالمية، وأصبحت تشكل بُعدا مهما من أبعاد القوة يطلق عليه "القوة المرنة".

وقد أدى التمكين للقوة الناعمة إلى فسح المجال أمام عديد الدول التي لا تمتلك عديد مقومات القوة المادية أو الصلبة، للدخول في نادي القوى الرئيسية في العالم.

القوى الصّاعدة الأخرى أيضا تستفيد من الأهمية المتزايدة للقوة الناعمة في تشكيل عالم اليوم. وفي الحقيقة، وبأشكال مختلفة، كانت القوة الناعمة هي التي سمحت لهم بالطموح والأمل في مكانة القوة العظمى.[1]

6. مراجعة كيفية توظيف وممارسة القوة

العولمة جعلت توظيف بعض أشكال القوة التقليدية مُكلفا وغير مجدي، بل وله تداعيات عكسية أحيانا، وبالتالي العولمة تجبر الدول على إعادة التفكير في كيفية توظيف كل من قوتها الصلبة والمرنة.[2]

[1] - Michael Schiffer, **Op. Cit**, p. 10.
[2] - Sean Kay, **Op. Cit**, p. 18.

فالقوة المرنة باتت تتطلب من الدول العمل عبر الميكانيزمات الجديدة للعولمة، مثل قواعد وإجراءات المنظمات الدولية، لبناء تحالفات فعالة. واستخدام قوة الردع بدل قوة الهجوم.[1]

وفي زمن العولمة: توازن القوة يستمر في الوجود، ولكنه يأخذ قنوات وأشكال جديدة، الدول قد تستخدم مبادئ ومعايير المنظمات الدولية والقواعد والإجراءات التي تعمل وفقها، لتقييد دول أخرى. فحرب العراق 2003 أظهرت أن الدولة القوية لا يمكن إيقافها بمنظمة دولية، ولكن يمكن تقييدها بشكل واضح.[2]

كما أن العولمة حملت معها فكرة أن القوة (الاقتصادية أو السياسية أو العسكرية أو الثقافية...) آخذة في الانتظام وإمكانية ممارستها عن بعد بشكل متزايد. وفي ظل نظام عالمي معولم، القوة تنظم وتمارس على أسس عابرة للأقاليم والمناطق والقارات.[3]

وفي نفس السياق، يوضح البعض مدى تشتت وتوزع مراكز القوة في عصر العولمة، معتمدا على ما قدمته دروس حرب غزو العراق سنة 2003، والتي جعلت الملاحظين يتساءلون ما إذا كان مركز القوة العالمية في واشنطن أو في الأمم المتحدة (نيويورك) أم في لندن... وليس في العراق أين ينبغي أن تقرر الجماعات المحلية مصيرها.[4]

7. ظهور القوى العالمية

أدّت الموجات الأخيرة للعولمة أيضا إلى ظهور "فئة" أو "مرتبة" جديدة من القوى الدولية، والتي يشار إليها بـ: "القوى العالمية"، وهذا كانعكاس للتغير في أشكال القوة في النظام الدولي والتحولات المعقدة التي رافقت العولمة.

بعد أن ظل الناس، والكيانات السياسية البسيطة التي شكلوها، يعيشون في مناطق ضيّقة ومعزولة وغير واعين بما هو أبعد من جوارهم المباشر، وعلى إثر الهجرات الكبرى وحملات الاستعمار، وصولا إلى تكنولوجيا الفضاء الحالية، أصبحت الدول والشعوب على إطّلاع على صورة العالم ككل، وبادرت بمشاريع شاملة للعالم، فظهرت القوى العالمية والقوى العالمية المهيمنة.[5]

---

[1] - Sean Kay, **Op. Cit**, p. 18.
[2] - Ibidem.
[3] - Anthony McGrew **Op. Cit**, p. 19.
[4] - Ibidem.
[5] - زغنيو بريجنسكي، **رؤية استراتيجية: أمريكا وأزمة السلطة العالمية**، مرجع سابق، ص ص: 16-17.

كما أن حاجات الشعوب، وترابط مصالح الدول اليوم، وتنافسها على الموارد، يدفعها إلى تشكيل ومد نفوذها على مستوى عالمي لم يكن متصورا من قبل.[1]

8. بروز "التحديات العالمية المشتركة" وتأثيرها على القوة

مع سيرورة العولمة، ازداد الاعتراف بالمشكلات العابرة للحدود والتي تتطلب تدابير عالمية، ومن بين أبرز تلك المشكلات: التغير المناخي، انتشار أسلحة الدمار الشامل، ندرة الموارد وعملية استنزافها، تراجع التنوع البيولوجي، الإرهاب الدولي، الجريمة المنظمة، الجريمة الإلكترونية...

إضافة إلى إبراز المشكلات العالمية السابقة، ساهمت العولمة (نتيجة الاعتماد المتبادل وسلاسل الإنتاج والتجارة العالمية) في زيادة شدة ومدى الأثر الذي تحدثه "الكوارث الطبيعية" على مختلف المستويات، الأمر الذي جعل من الوقاية من تلك الكوارث والتصدِّي الفعّال لها رهانا عالميا، ولا يخص فقط الدول والمناطق المنكوبة.

الزلزال المريب الذي ضرب اليابان في 11 مارس 2011، وأدى إلى "تسونامي" جرفت قسما كبيرا من الساحل الباسيفيكي، وسبب خسائر على مستوى مركز نووي وخلف خسائر بشرية ومادية ضخمة. عقب الكارثة، وجد اليابان نفسه يعيد تأهيل حياة سكان المناطق المنكوبة ونشاطاتها الاقتصادية، كما أن عديد المصانع التي تنتج مكونات ضرورية لصناعة السيارات، ومنتجات إلكترونية أخرى عبر العالم، مما أدى إلى خسائر كبيرة لهذه الأخيرة أيضا، فانقطاع سلسلة التزوّد له فعلا أثر كبير على الاقتصاد العالمي.[2] كما أن الفيضانات التي ضربت تايلند في 2011 أحدثت أثرا مشابها.

إذن، فبروز التحديات المشتركة والأخطار الكبرى المشار إليها، أدى إلى ظهور "اتجاه التعاون" من أجل التصدي المشترك لها حتى بين الخصوم والقوى المتنافسة، وهو ما أدى بدوره إلى اللجوء إلى إقامة "شراكات" بين مختلف القوى القائمة والصاعدة في هذا المجال.

ورغم أن إقامة شراكة عالمية من أجل التصدي للتحديات والمشكلات العالمية مثّل هدفا من بين أهداف التنمية للألفية (2000-2015)، إلا أن تفعيل تلك الشراكة وتمديدها إلى الأجندة

[1] - Nick Bisley, "Regional and Global Powers in a Changing International Order: Australia's Dealings with the Powerful", **in:** Melissa Conley Tyler and Wilhelm Hofmeister (eds.), **Going Global: Australia, Brazil, Indonesia, Korea and South Africa in International Affairs** (Konrad-Adenauer-Stiftung & Australian Institute of International Affairs, 2011), p. 45.

[2] - l'Agence Japonaise de Coopération Internationale, **Rapport annuel 2012 de la JICA**, p. 14.

المرتقبة للتنمية المستدامة، في ظل تزايد نفوذ القوى الصاعدة واختلاف مواقفها عن القوة المهيمنة والقوى القائمة، ما يزال يمثل تحديا ورهانا كبيرا في الأشهر الأخيرة لانتهاء الأجندة السابقة.

ثانيا. تأثير العولمة على عملية صُعود القوى الدولية

باعتبار أن الصّعود هو مسار الانتقال من مرتبة قوة إلى أخرى أعلى، وما يقتضيه ذلك من اعتماد استراتيجيات ووسائل لتجميع ومراكمة القوة المطلقة والنسبية، والحصول على اعتراف القوى الأخرى؛ ولما كانت للعولمة تأثيرات عديدة على مفهوم القوة وممارساتها، فلا شك أن تكون للعولمة تأثيرات معتبرة أيضا على مفهوم الصّعود ومتغيراته المختلفة.

بالاعتماد على أدبيات القوى الصّاعدة، وتتبع ودراسة تجارب صُعود القوى الدولية قبل وأثناء الموجة الأخيرة من العولمة، يمكننا أن نرصد ونبين أهم التأثيرات التي أحدثتها وتحدثها العولمة على عملية صُعود القوى الدولية.

1. التأثير على طبيعة الكيان الصّاعد

تزامن الاهتمام بظاهرة صُعود الدول والقوى الدولية مع تزايد تيارات العولمة وآثارها، وهو ما ألقى بظلاله على مفهوم الصّعود في حد ذاته، وجعل الدارسين يطرحون تساؤلا جوهريا: من يصعد؟ وهو السؤال الذي كانت إجاباته مختلفة ومتعددة، وأدت إلى بروز عدة مفاهيم: الأسواق الصّاعدة، الاقتصاديات الصّاعدة، العملات الصّاعدة، الشركات الصّاعدة...[1]

هذا التأثير بدى بارزا في الأدبيات الأولى التي تناولت الصّعود الاقتصادي لعديد الدول في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، ولكن لعب "الدولة" دورا مهما جدا في تسيير العولمة وتسهيل صُعود عديد القوى التي اعتمدت نماذج "الدول الإنمائية"، أعاد التركيز على الدول باعتبارها الكيان الرئيس الذي ما يزال يحكم عملية الصّعود حتى في ظل العولمة، على الأقل في مراحلها الحالية.

2. التعولم: السبيل "الرئيس" للصّعود

في عصر العولمة، تعمل بعض الأوساط، خاصة الأمريكية منها، على الترويج لفكرة مفادها أن "من أراد أن يتقدم .. أن ينهض؛ فما عليه إلا أن يتبع النموذج الأمريكي –الغربي المعولم

[1] - Jean-Jacques Gabas et Bruno Losch, "La fabrique en trompe-l'œil de l'émergence", **dans :** Christian Jaffrelot (dir.), **Op. Cit**, p. 26.

بحذافيره، وإلا فلا نهضة ولا تقدم ولا رقي".[1] والعولمة تُصور– أمريكيًّا وغربيًّا–على أنها السبيل الوحيد للصعود في سُلّم العلاقات الدولية.[2]

واليوم، الدول غير المنفتحة وغير المنخرطة في الاقتصاد العالمي قد تثير جدلا حول ما إذا كان بالإمكان اعتبارها دول أو قوى صاعدة، وأبرز مثال الحالة الروسية، حيث أن البعض لا يعتبر روسيا دولة صاعدة على اعتبار أنها غير منفتحة أمام الشركات المتعددة الجنسيات الغربية.[3]

3. تسيير العولمة كواحد من ركائز الصّعود

الاعتراف بأن التعولم بات السبيل الرئيس للصّعود والارتقاء في مراتب القوة العالمية، لا يعني أن الدول والقوى الراغبة في الصّعود تتقبل العولمة كما هي، وتنخرط فيها دون أية تحفظات. على العكس من ذلك، الصّعود يتطلب تسيير العولمة وإدارة جوانبها المختلفة.

وتشير التجارب الحديثة للعمالقة الديناميكيين (في إشارة إلى دول مجموعة البريكس الصاعدة) إلى أنهم يميلون إلى التصرف بطريقة أكثر مما فعلت الدول الكبرى التقليدية، ويحاولون تشكيل وتوجيه العولمة بدل أن يقبلوها كعملية لا يمكن تجنبها.[4]

4. توحيد/ تنويع مسارات التنمية والصّعود

ساد لفترة الاعتقاد بأن العولمة توحد المسارات والاستراتيجيات والسياسات والثقافات؛ ولكن تجارب صُعود عديد الدول والقوى، خاصة الأسيوية منها، تبيّن أن مسارات الصّعود لا تزال تتسم بالتنوع والاختلاف حتى في ظل العولمة.

وتكفي مقارنة حالة الصين بروسيا، وأوروبا الوسطى بالشرقية، لنتأكد من أن النموذج الشمال أمريكي الذي يقدم كوصفة وحيدة وثابتة للتوفيق بين السوق والديمقراطية، لم يكن النموذج الوحيد...[5] للتنمية والصّعود.

5. تسريع عملية الصّعود وزيادة نطاقها

الثورات المتواصلة في المعلومات والاتصال والجينات والتكنولوجيا وغيرها... أحدثت قفزات سريعة في المراحل التاريخية لم تكن ممكنة في العصور السابقة.[1] ونتيجة لذلك، أصبحت نهضة

[1]- مصطفى شفيق علام، **مرجع سابق**، ص 327.
[2]- المرجع نفسه، الصفحة ذاتها.
[3] - Geoff Barnard (et autres), "La Russie : émergente ou réémergente? ", **dans :** Christian Jaffrelot (dir.), **Op. Cit**, p. 147.
[4] - Harold James, "The Rise of the BRICs and the new logic in international politics", **The International Economy**, (Summer 2008), p. 41.
[5] - Entretien avec Robert Boyer, "Les formes du capitalisme en pays émergents", **dans :** Christian Jaffrelot (dir.), **Op. Cit**, p. 57.

الأمم ومسارات صُعود القوى في مراتب القوة المختلفة أكثر سرعة من ذي قبل، وكذلك إمكانية سقوطها وتقهقرها، وهو ما تؤكده حركة الصّعود أو العودة السريعة لمجموعة من القوى الدولية المتوسطة والكبرى على غرار: ألمانيا، الصين، الهند، روسيا...[2]

وهو ما أكد عليه "فريدمان" في سياق مقاربته للعولمة، أين يشير إلى الأثر الذي تحدثه العولمة اليوم على التنافس والعلاقات الدولية، قائلا: «... في الماضي كان الكبير يأكل الصغير، أما الآن فالسريع يأكل البطئ».[3] وأكدت عليه أيضا عديد الدراسات التي وصفت صُعود آسيا بأنه "ظاهرة غير مسبوقة من ناحية السّرعة والحجم".[4]

الأمم المتحدة بدورها، ومن خلال عدة وثائق، أبرزها تقرير التنمية البشرية لسنة 2013، تشير إلى هذه الظاهرة، حيث جاء في التقرير أن: « نهضة الجنوب هي ظاهرة لا سابق لها من حيث السّرعة ولا من حيث النطاق. فقد سجلت بلدان الجنوب تغيّرًا في الظروف المعيشية والتطلّعات المستقبلية لأعداد كبيرة من السكان لم يشهد التاريخ تغيّرًا بطبيعته ولا بحجمه. ففي بريطانيا في عصر الثورة الصناعية، استغرقت مضاعفة نصيب الفرد من الإنتاج 150 عامًا، وفي الولايات المتحدة الأمريكية التي سارت لاحقًا في ركب التطوير الصناعي، استغرقت مضاعفة نصيب الفرد من الإنتاج 50 عامًا. وكان عدد السكان في البلدين عند بدء الثورة الصناعية أقل من عشرة ملايين. غير أن الوثبة الاقتصادية في الصين والهند، حيث عدد السكان في كل بلد يناهز مليار نسمة، تمكنت من مضاعفة نصيب الفرد من الإنتاج في أقل من 20 عامًا. وهذا تغيّر أتى بالفائدة على أعداد من السكان تفوق بمائة مرّة عدد الذين استفادوا من الثورة الصناعية».[5]

ولتسريع عملية صعود القوة الدولية آثار على عملية الصّعود وتفاعل القوة الصّاعدة مع القوة المهيمنة والقوى القائمة الأخرى، إذ أنه «ستكون قضية سياسية إذا كانت الدولة قادرة على الصّعود إلى مرتبة القوة العظمى خلال عقود قليلة، ولكن فقط قضية تاريخية إذا عدت نحو مرتبة القوة المهيمنة خلال قرون».[6]

---

[1]- مسعود ضاهر، "الممارسة الصينية"، **المجلة العربية للعلوم السياسية** (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت)، العدد 18، ربيع 2008، ص 192.

[2]- منار إبراهيم الشهابي، "نشوء القوى: المشهد الجيوسياسي"، **مجلة الفكر السياسي** (اتحاد الكتاب العرب، دمشق)، العدد 21، 2005، ص 290.

[3]- نقلا عن: مصطفى شفيق علام، **مرجع سابق**، ص 327.

[4] - Ashley J. Tellis, "Strategic Asia : Continuing Succes with Continuing Risks", **in:** Ashley J. Tellis, Andrew Marble and Travis Tanner, **Asia's Rising Power and America's continued purpose** (Seattle and Washington D.C). Strategic Asia 2010-11, p. 06.

[5]- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية 2013: نهضة الجنوب.. تقدم بشري في عالم التنوع**، ص 13.

[6] - Yan Xuetong, **Op. Cit**, p. 23.

وعلاوة على تسريع عملية الصّعود واختزال زمنها، ساهمت العولمة عبر ديناميكياتها المختلفة في توسيع مجال ونطاق تحركات القوى المهيمنة والقوى الصّاعدة لتمتد إلى أبعد نقاط وصول ممكنة في العالم. وهو ما انعكس في وجود قوة مهيمنة "عالمية" بامتداد جغرافي غير مسبوق لنفوذها، وكذلك هي الحال مع القوى الصّاعدة، حيث أصبحنا نتكلم عن صعود "قوى كبرى عالمية" بدل التعبير التقليدي لصعود قوى كبرى.

ويعود الطموح العالمي للقوى الصّاعدة اليوم إلى ثقل احتياجاتها وتنوعها، وكذلك إلى التغير الذي طرأ على القوة، فلما كانت القوة اليوم «أكثر انتشارا، مُجزّءة، مميعة أكثر مما كانت عليه في الماضي»،[1] فإنه «كي تستطيع مواجهة القوة المهيمنة، القوة الصّاعدة يجب أن تكون قادرة على التواجد على كل قطعة الشطرنج العالمية».[2]

6. تراجع القيم الدينية والأخلاقية

في حين كانت الأديان والنظم الأخلاقية تحثّ على الفضائل السلوكية لدى الأفراد والجماعات وتحتل مكانة بارزة في التاريخ العالمي، فإن عصر العولمة يشهد تراجعا مريعا في نظام القيم، ويهدد الانسجام والتوازن بين الناس والبيئة.[3]

تراجع القيم الأخلاقية والدينية لصالح قيم ليبرالية جديدة، تقوم على الربح السريع وتكديس الثروة المادية والفردية والأنانية... انعكس على تجارب صُعود القوى الدولية المعاصرة بشكل سلبي وشوّه صُعودها، وهو الصّعود الذي يحدث على حساب الغالبية الفقيرة (صُعود الأغنياء والطبقات الوسطى)، صُعود هش وقابل للتفكك في كل لحظة...

7. زيادة التماس والاحتكاك بين القوى الدولية

بفعل تطور الاتصالات الدولية وتكنولوجياتها، وبفعل الاعتماد المتبادل المتعدد الأبعاد، أصبح هناك تماس واحتكاك مستمر بين الدول ومصالحها، وهو ترابط "لم يختبر من قبل"،[4] وهو ما أثار التساؤل حول كيفية تأثير هذا الواقع على صُعود القوى الدولية، وكيفية تعاملها معه.

---

[1] - Tanguy Struye de Swielande , **Op. Cit**, pp : 10-11.

[2] - Ibid, p. 11.

[3]- مسعود ضاهر، "الممارسة الصينية"، **مرجع سابق**، ص 192.

[4] - The Royal Institute of International Affairs, "**Globalization and World Order**", Conference Papers (London: The Royal Institute of International Affairs, 2014), p. 02.

أدّت العولمة إلى مزيد من خطوط التماس بين مختلف القوى الصّاعدة فيما بينها، وبينها وبين والقوة المهيمنة، فمنافسة أسعار المنتجات الصناعية الصينية تكبح أسعار الصناعات عالميا، كما سيكون لفشل بكين في الحفاظ على نموها الاقتصادي أثر عالمي[1].

وبفعل الديناميكيات التي جاءت بها العولمة والتي مست الأشخاص والأموال والوظائف... فإن صعود بعض الدول أصبح يؤثر بشكل مباشر على الدول والقوى الأخرى، حيث تشير التجارب المختلفة إلى انتقال وهجرة الأموال والاستثمارات والوظائف والكفاءات من الدول المتقدمة نحو الدول والقوى الصّاعدة.

كما أدت ظاهرة الاعتماد المتبادل إلى جعل مسار صُعود القوى واستراتيجياتها أكثر هشاشة وتأثرا بالبيئة الإقليمية والعالمية، بل وحتى بالتطورات السياسية والاقتصادية التي قد تحدث في دولة من دول العالم التي تربطها علاقات ذات أهمية بالقوة الصّاعدة.[2]

8. ضبط رتم وتسارع عملية الصّعود

كنتيجة للآثار السابقة (تسريع الصّعود، زيادة الاحتكاك والتماس بين القوى، الاعتماد المتبادل العالي)، أدت العولمة إلى إجبار القوى الصّاعدة على ضبط رتم صُعودها بما لا يتسبب في انهيار الاقتصاد العالمي والتأثير الكبير على توازن القوة الإقليمي أو العالمي.

وبات على عملية الصّعود أن تكون وفق سرعة معينة (نسبة النمو الاقتصادي) وإلا كان للصّعود آثار سلبية على بقية العالم، فوصول نسبة النمو الصيني إلى 13 بالمائة في فترة من الفترات أثار مخاوف البعض من خطورة هذا التصاعد السريع وتعالت الدعوات إلى ضرورة إبطائه، وهو ما حدث فعلا بعدها. ليبقى في مستوى مقبول لمختلف الأطراف.[3]

وفي هذا السياق برز مفهوم "الدولة المسؤولة"، ليكرس الطرح السابق، وهو ما شكل ضغطا والتزاما كبيرا على القوى الصّاعدة اليوم، وحتم عليها متابعة التوازن بين متطلبات تنميتها الداخلية والتوازنات الدولية متعددة الأبعاد.

[1]- منار إبراهيم الشهابي، **مرجع سابق**، ص ص: 290-292.

[2] - Lauren M. Phillips, **Op. Cit**, p. 16.

[3]- هدى ميتكيس، "انجازات الصعود الصيني"، **في:** هدى ميتكيس وخديجة عرفة محمد (محررتان)، **مرجع سابق**، ص 145.

9. مأسسة عملية الصّعود

القوى الصّاعدة اليوم تغيّر ديناميكيات القوة في النظام الدولي من خلال السعي للحصول على صوت أكبر في المؤسسات الدولية، وبناء مساندات سياسية من خلال المنظمات الإقليمية،[1] وهو ما انعكس على طبيعة وأسلوب تحول القوة الذي أصبح يحدث عبر المؤسسات وأطلق عليه "تحول القوة الممأسس".[2]

وعلى هذا الأساس، يستبشر البعض بأنه يمكن أن تدار إعادة ترتيب القوة مؤسسيا عبر المفاوضات الدبلوماسية وإصلاحات تمس قواعد وهياكل الحكم على المستوى المتعدد الأطراف. وهذا من شأنه أن يكرس "انتقال القوة الممأسس" كظاهرة قد تكون جديدة في العلاقات الدولية. ولكن جولات مفاوضات الدوحة المتعثرة قد لا تبشر بالخير في هذا المجال.[3]

ومع ذلك، القوى الصّاعدة تبقى تمثل مشكلة كلاسيكية للأنظمة الدولية القائمة لأنها تطمح وتدفع لتحويل القدرات التي اكتسبتها في الآونة الأخيرة إلى زيادة الاعتراف، والهيبة، والسيطرة على القواعد والممارسات والمؤسسات التي تضمن قيادة العالم.

الحصول على مكانة بارزة في المؤسسات الدولية، يعتبر المسعى الرئيس للدول التي تسعى لتحويل تفوقها في مجال القوة الصلبة إلى سيطرة شرعية وواضحة على المدى البعيد، فالصوت والوزن في المؤسسات الدولية أصبح يمثل مقياسا رمزيا وموضوعيا للسياسات الخارجية الناجحة للدول الصّاعدة، خاصة تلك الدول التي ليست لديها طموحات في تهديم النظام الدولي القائم، أو القضاء عليه.[4]

10. الصّعود "الهش" وغير اليقيني

الاعتماد المتبادل للقرن الحادي والعشرون خلق هشاشاته الخاصة؛ فالاعتماد المتبادل بالنسبة للبعض قد يعني التبعية للآخرين، فالقادة اليابانيون أكدوا على التوتر البازغ وغير المنطقي مع الصين بالإشارة إلى الاستثمار المكثف الذي يقيمونه في الصين والنمو في التجارة الثنائية. ومن المقاربة الصينية، اليابان التي تفتقر إلى محركات النمو الداخلية، قد جعلت نفسها تابعة للصين،

---

[1] - Pinar Tank, **Op. Cit**, p. 01.
[2] - Braz Baracuhy, "The Geopolitics of Multilateralism: The WTO Doha Round Deadlock, the BRICs, and the Challenges of Institutionalised Power Transitions", **Working Paper**, No. 4 (Cambridge: Centre for Rising Powers), January 2012, p. 02.
[3] - Ibid, p. 03.
[4] - Sreeram Chaulia, "India and the United Nations", **in**: David Scott (ed.), **Op. Cit**, p. 278.

وعرضة للإكراه الاقتصادي. وفي نفس الإطار الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" يأمل أن التبعية الأوروبية للنفط والغاز الروسي ستعطيه الفرصة لإخضاع أكرانيا.[1]

وإضافة للتبعية الناجمة عن الاعتماد المتبادل، فإنه مع الانخراط المتزايد للدول والقوى الصّاعدة في دبناميكيات ومؤسسات العولمة، واحتضان أفكارها ومفاهيمها (الحرية، الديمقراطية، حقوق الإنسان...)، أصبحت تلك الدول تواجه تحديات داخلية عديدة لم تكن تواجهها القوى الصّاعدة في الأزمنة السابقة للموجات الحديثة للعولمة.

فالقوى الصّاعدة اليوم تعرف اختلالات هيكلية كبيرة، إذ لا تزال دولا فقيرة تعاني من التفاوت واللاتوازنات الداخلية، وتخشى على استقرارها السياسي وعلى شرعية أنظمتها الحاكمة...

وبالنظر إلى الهشاشات العديدة التي ترافق العولمة وتصيب الدول المتعولمة، فإن مسارات صعود القوى بدورها تأثرت بتلك الهشاشات، وأصبح صعود مختلف القوى "هشا" وغير أكيد التطور. وعلى هذا الأساس، نجد عديد الدراسات التي تصف القوة الصينية الصّاعدة بـ: "القوة الهشة"، وهذا رغم إقرارها بامتلاك الصين لمختلف موارد وقدرات القوة؛* وكذلك المثال الياباني يظهر كيف أصبح النقاش حول القوى الصاعدة يتغير بسرعة، محولا نجم اليوم الصّاعد، إلى أكبر خاسر في الغد.[2]

وقد أشار "بريجنسكي" إلى هشاشة وعدم يقينية صُعود القوى الدولية في عصرنا الحالي، مذكرا بأنه في غضون قرن واحد (1910–2010) تغير السلّم التراتبي للقوة العالمية تغييرا لافتا ما لا يقل عن خمس مرات.[3] وأن السياسة باتت أسرع تقلبا، والتفوق أقصر دواما بعدما كان التفوق العالمي لأية دولة ريادية قبل القرن العشرين يدوم قرنا أو نحوه.[4]

وتساهم تلك الهشاشات في وضع قيود على قدرة الدول الصّاعدة (خاصة الصين والهند) على التأثير في النظام الدولي، خاصة من ناحية مدى توفرها على الموارد الكافية، ونواياها القيادية وكذا رغبتها في المخاطرة.[5]

---

[1] - The Royal Institute of International Affairs, **Globalization and World Order**, Op. Cit, p. 03.

* - تفاصيل أكثر عن الهشاشة الداخلية للقوة الصينية الصّاعدة في عصر العولمة، أنظر:

Shirk Susan L., China, **fragile superpower: how China's internal politics could derail its peaceful rise** (Oxford University Press, 2007).

[2] - Linus Hagström and Björn Jerdén, "East Asia's Power Shift: The Flaws and Hazards of the Debate and How to Avoid Them", **Asian Perspective**, No. 38 (2014), p. 338.

[3] - زبيغنيو بريجنسكي، **رؤية استراتيجية: أمريكا وأزمة السلطة العالمية**، مرجع سابق، ص 34.

[4] - المرجع نفسه، ص 36.

[5] - George J. Gilboy and Eric Heginbotham , **Op. Cit**, p. 210.

11. تغيير استراتيجيات وأساليب الصّعود

كنتيجة للتغيرات الجوهرية (المشار إليها سابقا) التي أدخلتها العولمة على مفهوم القوة وممارساتها، تأثرت قائمة الاستراتيجيات والسياسات المتاحة أمام القوى الصّاعدة في وقتنا الحالي، وأصبحت القوى الصّاعدة، وكذلك القوى القائمة والمهيمنة، أكثر توجها واعتمادا على الاستراتيجيات المرنة والتعاونية والأقل نزاعية وعنفا في تعاملها مع بعضها البعض.

في عصر العولمة، حسابات الربح والخسارة تحول دون محاولات التوسع والغزو؛ فالانفتاح على العالم اليوم يمكّن من الحصول على مختلف السلع والاحتياجات بطريقة أكثر فعالية من المصادرة والاستيلاء، فالمصادرة لن تكون ناجحة وفعالة على المدى البعيد.[1]

فقبل العولمة، كانت القوى الكبرى تصل إلى مكانتها عن طريق التوسع الجغرافي والتهام أراضي جديدة سواء بالغزو الصريح (الإمبراطورية العثمانية والقيصرية والولايات المتحدة)، أو بضم أقاليم جديدة عن طريق المصاهرة (الإمبراطورية النمساوية المجرية)، أو لاحقا في إطار الظاهرة الاستعمارية (فرنسا، بريطانيا وإيطاليا).[2]

أما في عصر العولمة، فدخول دائرة الكبار لم يعد دائما ممكنا عن طريق التوسع الجغرافي، بل أصبح يتم عن طريق "التوسع الوظيفي"، وهو ما يجعله عملا أكثر صُعوبة وتعقيدا. فالعولمة، وإن ضيقت المسافات الجغرافية، إلا أنها وسّعت المسافات الوظيفية؛ حيث كشفت قدرات الدول حينما تقاربت وبدأت تقارن فيما بينها، وأظهرت أن بعضا منها يستطيع أن يؤدي وظائفه وينافس أفضل من البعض الآخر.[3]

ومن هنا، فإن الصّعود والهبوط في عصر العولمة لا يتحدد بقدر ما تسيطر عليه الدول من مساحات جغرافية، وإنما بقدر ما تتمتع به من طاقات وظيفية.[4]

ومع هذا، ينبغي الإشارة إلا أن العولمة، لحد الآن على الأقل، لم تؤدي إلى التخلي التام عن الأساليب النزاعية والحروب المصغّرة وبالوكالة، وهو ما تمارسه القوة الأمريكية المهيمنة اليوم، وكذلك القوة الروسية العائدة (ما يحدث في أكرانيا).

---

[1] - Richard Rosecrance, "Power and International Relations: The Rise of China and Its Effects", **International Studies Perspectives**, No. 7 (2006), p. 35.

[2]- إبراهيم عرفات، **مرجع سابق**، ص 172.

[3]- المرجع نفسه، الصفحة ذاتها.

[4]- المرجع نفسه، الصفحة ذاتها.

ولم يتم التحول فقط باتجاه الاستراتيجيات السلمية والمرنة، وإنما أيضا أصبح التعاون والتساند ظاهرة ملفتة في عملية صُعود القوى الكبرى. فكنتيجة للاعتماد الاقتصادي المتبادل اليوم بين دول العالم، لم يعد اليوم بإمكان القوى أن تصعد وفق العمليات المعتمدة على الذات التي طبعت صُعود القوى الكبرى السابقة، ولكن باستغلال الاعتماد المتبادل الذي أنتجه النظام التجاري الدولي.[1]

12. مراكمة مختلف أشكال القوة

مع بروز أشكال وقنوات جديدة لتجميع وممارسة القوة، بات على القوى الصّاعدة أن تتجه باستراتيجياتها إلى تجميع مختلف أشكال القوة، والتنسيق فيما بينها لزيادة رصيدها من "القوة الوطنية الشاملة"، بدل الاعتماد التقليدي على بُعد أو بُعدين فقط (اقتصادي و/أو عسكري).

13. مسارات الصُعود أكثر تأثرا بالأنظمة والأنساق الدولية

يُصنّف استقرار النظام المالي الدولي على أنه واحد من أكثر المخاطر التي تواجه مسار القوة النامية والاقتصاديات الصّاعدة. فالدول التي أنظمتها المالية عالية الاندماج في النظام المالي الدولي هي الأكثر تأثرا بالأزمات المالية الاقتصادية المتتالية التي عرفها الاقتصاد العالمي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وإلى غاية اليوم.[2]

وعلى هذا الأساس ينظر إلى أن أخطار الأزمة المالية الأخيرة أعلى بالنسبة للبرازيل نظرا لاعتمادها الكبير على التمويل الدولي، منها على الصين والهند.[3]

14. الصُعود "المسؤول"

ساهمت العولمة في خلق عديد التحديات والمشكلات العالمية (التحدي البيئي، الإرهاب والجريمة المنظمة...). وفي الوقت ذاته ساهمت في التوعية بآثاراها وضرورة التصدي لها، وهو ما أدى إلى بروز مفهوم "الدولة المسؤولة" والذي من الضروري أن تتبناه القوى الصّاعدة، حتى لا تكون هي ذاتها تهديدا ومصدرا للمشكلات العالمية.

[1] - Ashley J. Tellis, "Balancing without Containment: A U.S. Strategy for Confronting China's Rise", **The Washington Quarterly**, Vol. 36, No. 4 (Fall 2013), pp: 109-110.
[2] - Lauren M. Phillips, **Op. Cit**, p. 17.
[3] - Ibidem.

15. التأثير على علاقة القوة الصّاعدة بالمهيمنة

الحديث عن صُعود قوى كبرى وعالمية في ظل العولمة وهيمنة قوة واحدة على الشؤون الدولية، وبما أننا فصلنا بين العولمة والهيمنة الأمريكية واعتبرناهما ديناميكيتين مختلفتين، فإن تساؤلا جوهريا يطرح نفسه هنا: كيف تؤثر العولمة على العلاقة بين القوى الصّاعدة والقوة المهيمنة؟

في ظل العولمة، يتم الآن تحليل العلاقة بين القوى الكبرى بشكل عام، والعلاقة بين القوى الصّاعدة والقوة المهيمنة بشكل خاص، في إطار ما يطلق عليه "النمط الجديد لعلاقات القوى الكبرى"، وهو النمط الذي وصفه وزير الخارجية الصينيي "يانغ يي" Wang Yi، في سياق حديثه عن العلاقات الصينية الأمريكية، على أنه: «كسر للنموذج التاريخي للنزاع والمواجهة بين القوى الكبرى»، كما وصفته كاتبة الدولة الأمريكية السّابقة "هيلاري كلينتون" عند زيارتها للصين في سبتمبر 2012، على أنه «كتابة جواب جديد لسؤال قديم حول ما الذي يحصل عندما تلتقي قوة قائمة وقوة صاعدة».[1]

تعولم القوى الصّاعدة (انخراطها في الاقتصاد العالمي)، وتشابك علاقاتها مع القوة المهيمنة (الولايات المتحدة)، جعل من استراتيجيات الاحتواء التي مورست بنجاح ضد المنافسين السابقين (الاتحاد السوفياتي) لا يبدو أنها قد تكون ناجعة في الوقت الحالي.[2]

ويعتبر نهج إدارة العلاقة بين الولايات المتحدة كقوة مهيمنة والصين الصّاعدة من بين أبرز الأمثلة حول التحول الذي أحدثته العولمة في علاقات القوى الكبرى؛ حيث نجحت القوتين، في إدارة علاقاتهما والحفاظ على التعاون فيما بينهما رغم التنافس الشديد والخلافات العديدة، وهو ما جعل العديدين يرون أنهما ينتهجان "نمطا جديدا من العلاقات" غير مسبوق تاريخيا.[3]

ثالثا. العولمة: بين دعم وإعاقة صُعود القوى

في ظل النقاش حول الآثار المختلفة للعولمة على دعم وتسهيل الحصول على القوة وصُعود القوى الكبرى والعالمية، يُطرح تساؤل رئيسي مفاده: هل العولمة تدعم وتسهل صُعود القوى الكبرى والعالمية أم تعيقه؟

---

[1] - Johnson Christopher K. (ed.), **Decoding China's Emerging "Great Power" Strategy in Asia** (Washington, D.C: Center for Strategic and International Studies, 2014), p. 19.
[2] - Ashley J. Tellis, "Balancing without Containment: A U.S. Strategy for Confronting China's Rise", **Op. Cit**, p. 110.
[3] - Center for American Progress, **Op. Cit**, pp. 27-28.

1. العولمة كداعم لصُعود القوى

القائلون بأن العولمة تعمل كداعم ومساند لصُعود قوى دولية جديدة، وعودة أخرى تقليدية، أحسنت الانفتاح على ديناميكياتها والتعامل معها، يضربون المثل على وجه الخصوص بالعملاقين الآسيويين (الصين والهند)، ويعتبرونهما "الكفلين المدللين للعولمة". ويعتقدون، ومن غير شك، أن "العولمة كانت، وتستمر في كونها، المحرك القوي وراء الصّعود الاقتصادي المذهل لكل من الصين والهند".[1]

ومن بين الحجج التي ساقها أصحاب هذا الرأي:

- الأوزان النسبية للصين والهند (والقوى الصّاعدة الأخرى) في الاقتصاد العالمي زادت بشكل كبير بعد انفتاحهم الاقتصادي وتسارع مسار تعولمهم؛[2]
- ببروز مفهوم "القوة اللامتماثلة"، العولمة أيضا تزود الدول الصغرى والضعيفة بطرق بديلة لتحدي الدول الأكثر قوة منها، أو ردعها على استغلال نقاط ضعفها الموجودة،[3] وهو ما قد يوفر فرصة للقوى الصّاعدة اليوم، في ظل العولمة والهيمنة الأمريكية، والتي تمتلك قدرات القوة اللامتماثلة، بأن تتجنب على الأقل الحروب الاستباقية التي تستهدف إعاقة مسار صُعودها؛[4]
- العولمة زودت عديد الدول، خاصة الدول والقوى الصّاعدة بالتكنولوجيات الجديدة والتي استفادت منها تلك الدول في زيادة قوتها، فالملاحظ أن القوى الصّاعدة خاصة الأسيوية كلها تعمل وتتخصص في مجالات نشاط تعتمد على التكنولوجيات الجديدة المرافقة للموجة الأخيرة من العولمة؛[5]
- مثلما هي الحال في الدول المتقدمة، العولمة عامل مُضاعف للتطور في الدول النامية، وتعزز كفاءة تخصيص الموارد من خلال تسليط الضوء على الميزة النسبية، وانخفاض التكاليف وزيادة ديناميكية الاقتصاد وأبعاد الحياة الأخرى من خلال نقل التكنولوجيا؛[6]

---

[1] - Shalendra D. Sharma, **China and India in the Age of Globalization** (Cambridge University Press, 2009), p. 04.
[2] - Shalendra D. Sharma, , **Op. Cit**, p. 04.
[3] - Sean Kay, , **Op. Cit**, p. 16.
[4] - Françoise Lemoine, "Un vol d'oies sauvages Intégration régionale et émergence des économies asiatiques" , **dans :** Christian Jaffrelot (ed.), **Op. Cit**, p. 169.
[5] - Françoise Lemoine, **Op. Cit**, pp: 169-170.
[6] - Huwart , Jean-Yves et Loïc Verdier, "La mondialisation favorise-t-elle le développement?" **dans :** OCDE, **La mondialisation économique : Origines et conséquences** (OCDE, 2012) , p. 92.

- تكيُّف الدول مع العولمة الاقتصادية بطريقة لا تؤيد مراكمة رأس المال لصالح القوة العظمى الوحيدة، سيخلق فرصا جديدة لتعددية الأقطاب كلما صعد أو تراجع نفوذ الدول المختلفة؛[1]
- مساهمة العولمة في إعادة بعث الصلة بين حجم سكان الدولة وناتجها الوطني الخام، أدى إلى إحداث تدارك اقتصادي في عديد الدول خاصة الصين والهند،[2] ويفتح آفاقا أمام الدول والقوى الأخرى ذات الحجم السكاني المعتبر؛
- المشكلات والتحديات العالمية التي رافقت العولمة، تدفع نحو تعددية الأطراف من أجل التصدي المشترك لتلك التحديات، وهو ما يعني إتاحة فرصة لصُعود قوى أخرى تتشارك المسؤوليات والأدوار مع القوة المهيمنة.

2. العولمة كمعيق لصُعود القوى

في مقابل الرأي السابق القائل بأن العولمة تقف إلى جانب القوى الصّاعدة وتسهّل وتسرّع عملية صعودها، يرى آخرون أن العولمة تشكل تحديا كبيرا للقوى الصّاعدة رغم إقرارهم بعديد الخدمات التي تقدمها لتلك الدول.

في ما يلي أبرز الحجج التي بُني عليها هذا الرأي:

- الانخراط في الاقتصاد المعلوم قد يشكل ضغطا على الدول التي ترغب في تدعيم قدراتها العسكرية "اللامتماثلة"، في حين لا تتعرض الدول المعزولة (غير المتعولمة)، ككوريا الشمالية، إلى مثل تلك الضغوطات؛[3]
- العولمة تخلق وتوسّع هوة التفاوتات واللامساواة بين الدول المتعولمة وداخلها. والتفاوت يعتبر من بين أهم أوجه الهشاشة التي تعاني منها الدول النامية والقوى الصّاعدة، ويهدد بتعرّضها لهزات اجتماعية وسياسية قد تفشل مسار صُعودها وتدفعها نحو الخلف؛
- الدفع نحو الاهتمام بالجبهة الداخلية: أدت العولمة بمختلف أبعادها إلى زيادة هشاشة الاستقرار الداخلي للدول، خاصة تلك التي تعرف تحولات نحو أنماط تنمية جديدة وطموحة، ولم تستثني حتى الدول الديمقراطية منها (الهند والبرازيل)، وهو ما جعل قادة

[1] - Ronald C. Keith, **China as a Rising World Power and its Response to 'Globalization'** (UK : Routledge, 2005), p. 11.
[2] - The Royal Institute of International Affairs, **Globalization and World Order**, Op. Cit, p. 02.
[3] - Sean Kay, **Op. Cit**, p. 15.

حكومات تلك الدول يتخذون من الحفاظ على السلم والاستقرار والتماسك الاجتماعي الداخلي أولوية قصوى، ووضع القضايا والتحديات الخارجية في الصف الثاني للأولويات؛[1]

- ويتضح ذلك جليا في عدة حالات خاصة الحالتين الصينية والهندية، حيث تعتبر حكومتا الدولتين أن التحديات الداخلية تحضى بالأولوية، وأنها تتحرك دوليا بالقدر الذي يخدم تنميتها واستقرارها الداخليين، وليست بصدد التنافس على القوة والمكانة العالمية مع الدول والقوى الأخرى.[2]

فالهند التي تتخذ، كهدف لسياساتها الخارجية، "السلم والاستقرار والتنمية" (وهو هدف مشابه لهدف السياسة الخارجية الصينية) باتت تتخوف من توسع مجتمعها وزيادة ضغوطاته على السياسات الحكومية، وتعتبر أن القضايا الخارجية هي مجرد طريقة للتعامل مع اهتماماتها الداخلية، والتوتر الناجم عن كونها قوة عالمية وفي الوقت ذاته دولة فقيرة جدا من شأنه أن يحد من نشاطها الخارجي؛[3]

- النمو الذي تتيحه العولمة يضاعف التطلعات السيادية للقوى الضعيفة بدل إدماجها في بنيات الدعم المتبادل مثل تلك التي طورتها دول الاتحاد الأوروبي على مدى نصف القرن الماضي. والقوى الصّاعدة تستمر في إعطاء أولوية لحقوقها السيادية والدفاع عنها. ويتجلى هذا بوضوح من خلال الصّعود الدرامي للنفقات العسكرية في عديد الدول الصّاعدة والنامية.[4]

ويتوقف الحكم على ما إذا كانت العولمة ستدعم أو تعيق صُعود دولة ما على مدى امتلاكها لاستراتيجية واضحة وثابتة للتعامل مع العولمة بأبعادها المختلفة، ومدى امتلاكها للقدرات والإمكانيات المطلوبة لتجسيد تلك الاستراتيجيات، والتقليل من الضغوط التي تمارسها مؤسسات العولمة والقوى الدولية المنافسة.

[1] - Fareed Zakaria, **Op. Cit**, p. 153.
[2] - Ibidem.
[3] - Ibidem.
[4] - The Royal Institute of International Affairs, **Globalization and World Order**, Op. Cit, p. 03.

المبحث الثاني:

الهيمنة الأمريكية وصُعود القوى الكبرى والعالمية

شكّلت الهيمنة الأمريكية على العالم على امتداد أكثر من نصف قرن حالة تاريخية فريدة، أين تسيطر دولة واحدة على العالم (أو أجزاء كبيرة منه) وفي مختلف المجالات، وبفارق قوة كبير بينها وبين القوى والدول التي تليها في المرتبة العالمية، أو تلك التي يحتمل أن تصعد يوما وتنافسها على النفوذ العالمي.

وقد كان، ولا يزال، لهذه الحالة التاريخية الفريدة تأثير كبير على البيئة الدولية، وعلى توزيع وتحول القوة بين الفاعلين الدوليين الرئيسيين، الأمر الذي جعلها من بين أهم المحدِّدات والعوامل الحاسمة في تحديد استراتيجيات القوى الصّاعدة ومساراتها.

يستعرض هذا المبحث مفهوم الهيمنة في العلاقات الدولية، وصيغته وممارسته في زمن الهيمنة الأمريكية، وكيفية ومدى تأثيره على بيئة صُعود واستراتيجيات القوى الصّاعدة.

المطلب الأول:

مفهوم الهيمنة في العلاقات الدولية

الهيمنة واحدة من المفاهيم التي "أحياها" وطوّرها علماء العلاقات الدولية (خاصة منظري الواقعية الجديدة والنظرية النقدية) لتغطية بعض الثغرات المفهومية في دراسة الظواهر والتطورات المعاصرة لتفاعلات وعلاقات القوة على المستوين الإقليمي والعالمي، وللتمييز بين الأشكال المختلفة التي تتخذها الأنظمة الدولية الأحادية.

وكغيرها من مفاهيم العلاقات الدولية، ليس للهيمنة تعريف ثابت وإجماعي، وتتعدد استخداماتها ودلالاتها لتتداخل أحيانا مع مفاهيم أخرى، وبالأخص مفاهيم: التفوق، السيطرة، القيادة، الإمبراطورية... ومن أجل ضمان فهم مشترك هنا سنعمد إلى تحديد مفهوم الهيمنة الذي تتبناه هذه الدراسة، وتمييزه عن المفاهيم المشابهة الأخرى.

أولا. تعريف الهيمنة:

لفظ "هيمنة" ترجمة عربية للكلمة الانجليزية "هيجيموني" hegemony، وهي كلمة ذات أصول يونانية، وكانت تستخدم للإشارة إلى "مكانة التفوق والغلبة التي تمتعت بها أثينا مقارنة ببقية

المدن في اليونان القديمة".[1] وقد تم إحياء تلك الكلمة ومراجعة وتعديل دلالاتها من قبل عدة مفكرين ورجال سياسة، أبرزهم "أنتونيو غرامشي"...

وفي حقلي العلاقات الدولية والدراسات الاستراتيجية، حظي مفهوم "الهيمنة" بمكانة خاصة منذ النصف الثاني من القرن العشرين، واستخدم بكثافة وبشكل لصيق بالولايات المتحدة بعد انهيار الاتحاد السوفياتي. وقد ظهرت عدة محاولات لتعريف وضبط مفهوم الهيمنة، نستعرض هنا أبرزها:

– حسب "روبرت جلبين" الهيمنة تشير إلى بنية النظام الدولي التي "تتحكم وتسيطر فيها دولة واحدة قوية على الدول الأقل قوة في النظام".[2]

– "روبرت كيوهين" و"جوزيف ناي" عرّفا الهيمنة على أنها: «هيكل بنيوي لنظام دولي تكون فيه دولة واحدة قوية بما يكفي للحفاظ على القواعد الرئيسية التي تحكم العلاقات ما بين الدول، وتكون لديها الرغبة في فعل ذلك».[3]

– وحسب "إمانويل وولرشتاين"، أبرز رواد نظرية "النظام–العالم"، الهيمنة هي «الحالة التي يكون فيها التنافس الجاري بين ما يعرف بـ "القوى الكبرى" غير متوازن بشكل كبير، إلى درجة أن قوة واحدة تكون متفوقة بشكل فعلي على نظيراتها، وأن قوة واحدة تستطيع فرض قواعدها ورغباتها بشكل واسع (على الأقل من خلال قوة رفض فعلية) في المجالات الاقتصادية والسياسية والدبلوماسية، وأيضا الثقافية».[4]

– وحسب "وولفورث" الهيمنة تشير إلى «تفوق دولة ما مع الحفاظ على سيادة الدول الأخرى كاملة».[5]

– "بول شرويدر" Paul Schroeder يُعرّف الهيمنة على أنها «القيادة الواضحة والمعترف بها، وكذلك النفوذ المسيطر، لوحدة ما ضمن مجموعة من الوحدات غير الخاضعة لسلطة واحدة».[6]

---

[1] - OED (Oxford English Dictionary). **The Shorter Oxford English Dictionary 1**(Oxford: Oxford University Press, 1983), p. 412.

[2] - Robert Gilpin, **War and Change in Word Politics** (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1981), p. 29.

[3] - Robert Keohane and Josef Nye, **Power and Interdependence** (New York, NY: Jr. Pearson Scott Foresman, 1989), p. 44.

[4]- Immanuel Wallerstein, "The Three Instances of Hegemony in the History of the Capitalist World-Economy", **in:** Immanuel Wallerstein, **The Politics of the World-Economy: The States, the Movements and the Civilizations** (London: Cambridge University Press, 1984), p. 38.

[5] - W. Wohlforth, **The elusive balance: power and perceptions during the Cold War** (Ithaca: Cornell University Press, 1993), p. 12.

[6] - Quoted in : Carsten Rauch and Iris Wurm, "Making the world safe for power transition: Towards a conceptual combination of power transition theory and hegemony theory", **Journal of Global Faultlines**, Vol. 1, No. 1 (2013), p. 58.

والجوهر المشترك بين تلك الاستخدامات ومحاولات التعريف يتمثل في "سيطرة دولة واحدة على نظيراتها"،[1] ضمن النظام الدولي القائم (والذي يكون عادة أحاديا، أو أقرب إلى ذلك)، ففي إطار نظام الهيمنة، لا يمكن أن تتعايش قوتين مهيمنتين في الوقت ذاته، وإنما يتعلق الأمر بوجود قوة مهيمنة وحيدة، لأن وجود أكثر من واحدة سيؤدي على تقسيم المنطقة أو العالم إلى مناطق نفوذ.[2]

كما أن القول بالهيمنة "يجب أن يتضمن القدرة العالية على الإكراه، أو درجة عالية من التأثير والتحكم في بنيات وهياكل النظام العالمي، والسلوك الدولي لوحداته"، وهذا باستثناء حالات العلاقات المباشرة والاحتلال المباشر لحكومات وأقاليم أجنبية[3] (تمييز بين الهيمنة والاستعمار)، على أن "الهيمنة لا تتحدى ولا تتجاوز البنية "الفوضوية" للنظام الدولي".[4]

ومفهوم الهيمنة الذي نتبناه هنا يقترب من المفهوم الواقعي (الواقعية الجديدة) للهيمنة، حيث استخدمت الواقعية الجديدة مفهوم "الهيمنة" لوصف وضع "تسيطر فيه دولة واحدة على النظام الدولي القائم".[5] حيث نشير بالهيمنة في هذه الدراسة إلى "**واقع دولي يتسم بوجود دولة أو فاعل متفوق في مختلف أبعاد القوة، أو في العديد منها، في إطار نظام دولي قائم على قواعد ومؤسسات من نسجه، وتخضع لحمايته وقيادته وتوجيهه الأحادي أو بالشراكة مع حلفائه**".

وهذا الواقع ينطبق على النظام الدولي الحالي الذي تشكّل عقب الحرب العالمية الثانية وتطور على مرور نصف القرن الماضي، والذي تهيمن عليه القوة الأمريكية مستعينة بحلفائها وشركائها من مناطق مختلفة من العالم.

ثانيا: تعريف القوة المهيمنة وخصائصها:

الهيمنة لا يمكن أن توجد دون قوة مهيمنة، فوجود دولة مهيمنة ليس فقط شرطا قبليا لنظام هيمني، فهي تعمل على إعادة إنتاج هذا النظام مرة أخرى عندما يتأسس.[6]

---

[1] - Quoted in: Ian Clark, **Hegemony in International Society** (Oxford: Oxford University Press, 2011), p. 18.
[2] - Carsten Rauch and Iris Wurm, , **Op. Cit**, p. 59.
[3] - Antoniades, Andreas, "From 'Theories of Hegemony' to 'Hegemony Analysis' in International Relations", **Paper** presented at the: 49th Annual Convention of the International Studies Association (ISA) , March 26 - March 30, 2008, San Francisco, USA. (Unpublished), p. 02. available at: http://sro.sussex.ac.uk/2175/1/Hegemony_in_International_Relations_AA_ISA_(2).pdf
[4] - Carsten Rauch and Iris Wurm, **Op. Cit**, p. 59.
[5] - Jill Steans, Lloyd Pettiford, Thomas Diez and Imad El-Anis, **An Introduction to International Relations Theory: Perspectives and Themes**, Third edition (England: Pearson Education Limited, 2010), p. 67.
[6] - Carsten Rauch and Iris Wurm, **Op. Cit**, p. 58.

ويتم تعريف القوة المهيمنة على أنها دولة "قوية بما يكفي للحفاظ على القواعد الأساسية التي تحكم العلاقات بين الدول، وعلى استعداد للقيام بذلك".[1]

التعريفات المقدمة للقوة المهيمنة تتسم ببعض العمومية، ولذلك حاول العديدون الاقتراب أكثر من القوة المهيمنة من خلال حصر مجموعة من الخصائص المعرِّفة لها، والتي يمكننا من خلالها أن نميِّز بسهولة بين القوة المهيمنة وغيرها من القوى الرئيسية في نظام دولي ما.

مرتكزا على حالة الولايات المتحدة، حصر "كريستوفر لاين" خصائص القوة المهيمنة في مجموعة العناصر التالية:[2]

- عسكريا، تمتلك قدرات لا يمكن لقوة أخرى مضاهاتها؛
- تتمتع بتفوق اقتصادي في النظام الدولي؛
- تتصرف وتتحرك بناء على مصالحها الأمنية والاقتصادية والأيديولوجية؛
- هي القوة العظمى الوحيدة في نظام دولي أحادي أو يتجه نحو الأحادية؛
- تريد إرساء نظام محدد والحفاظ عليه؛
- تميل إلى عالم أكثر تراتبية وأقل فوضوية.

ويضيف "مارك شيتز" إلى ذلك، أن القوى المهيمنة لا تضع قواعد النظام فقط، بل إنها أيضا تورد "السلع العالمية العامة" من أجل توفير حافز للدول الأخرى لقبول هذه القواعد. وتشمل تلك السلع على: النظام الاقتصادي والمالي العالمي يعتمد على التجارة الحرة (منظمة التجارة العالمية)، والتدفق الحر لرأس المال (البنك الدولي للإنشاء والتعمير)، وأسعار الصرف المرنة (صندوق النقد الدولي)، نظام سياسي عالمي يقوم على تقرير المصير وحقوق الإنسان (الأمم المتحدة)، ونظام الأمن العالمي القسري من قبل القوة الأمريكية (منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو)).[3]

وبعد تأكيده على عديد الخصائص السابقة، يضيف "ديفيد لاك" David Lake خاصية أخرى وهي القدرة على تقديم المساعدة الضرورية للدول التي تدور في فلكها.[4]

---

[1] - Ian Clark, **Op. Cit**, p. 18.
[2] - Christopher Layne, "The Unipolar Illusion Revisited:. The Coming end of the United States" Unipolar Moment", **International Security**, Vol. 31, No. 2 (Fall 2006), p. 12.
[3] - Mark Sheetz, "US Hegemony and Globalization", **GCSP Policy Briefs**, No 16, (Geneva Centre for Security Policy, 2006), pp: 03-04.
[4] - Quoted in: Sören Scholvin, "Emerging Non-OECD Countries: Global Shifts in Power and Geopolitical Regionalization", **GIGA Working Papers**, No 128 **(**April 2010), p. 05.

كما توجد أيضا مجموعة من التصورات العامة فيما يتعلق بملامح القوة المهيمنة مثل: عملة نقدية فعالة على الساحة الدولية، المكانة العسكرية الكبيرة المدعمة بوجود تحالفات وقواعد في كل أنحاء العالم، وتولي القيادة في الأزمات والصراعات الإقليمية، وحيازة الأسلحة النووية، والقدرة على الإقناع في مواجهة الدول الأخرى، وإضفاء الشرعية على الوضع من خلال نشر معايير الحياة والقيم الثقافية الخاصة في جميع أنحاء العالم.[1]

كما يرى "تسونيو أكاها" أنها «حتى تصبح قوة مهيمنة، الدولة يجب أن تنشئ وتحمي نظاما دوليا عالمي التصور، لا أن يكون نظاما يعكس مصالحها بشكل غير مباشر فقط، ولكن نظاما تجده أغلبية الدول الأخرى متماشيا ومصالحها رغم اختلاف مستوياتها من القوة». كما يؤكد على أنه «في ظل نظام العلاقات هذا، الدولة المهيمنة تتفوق على الآخرين في الكفاءة والحجم والبروز، وفي المهام».[2]

كما يؤكد أيضا على أمر مهم وهو أن «تفوق القوة المسيطرة العالمية لا يجب أن يتمظهر فقط في مؤشرات القوة الملموسة، بل يجب أن ينظر إليها أيضا باعتبارها القوة الأكثر سيطرة، والفاعلين الآخرين في النظام يستجيبون لها باعتبارها كذلك».[3]

ثالثا. الممارسات المختلفة للهيمنة الدولية

الهيمنة توفر العديد من الطرق للدول المسيطرة للتصرف كقوى مهيمنة، ومع استثناء القوة العسكرية والتهديد بالتدخل، ميّزت "ساندرا ديسترادي" بين ثلاثة أشكال للهيمنة:

1. **الهيمنة الصلبة:**

في ظل هذا الشكل من الهيمنة، تستخدم الدولة المهيمنة الضغط لجعل الآخرين يتكيفون مع سياساتها. وهي تتصرف بشكل أكثر مهارة مما كانت تفعل الإمبراطوريات قبلا. فعلى سبيل المثال، تستعين بالعقوبات الاقتصادية والمالية بدلا من القوة العسكرية. ومع ذلك، فإن السبب الوحيد لامتثال الدول الأخرى هو "حساب السلوك العقلاني"، الذي يقول لهم أن تكاليف عدم الامتثال أعلى من تلك المترتبة عن قبول مطالب القوة المهيمنة. وبالتالي، في هذه الحالة، فإن القوة المهيمنة

[1] - Sait Yilmaz, "State, Power, and Hegemony", **International Journal of Business and Social Science**, (Centre for Promoting Ideas, USA), Vol. 1, No. 3 (December 2010), p. 195.
[2] - Tsuneo Akaha, "Japan's Security Policy after US Hegemony", **Millennium - Journal of International Studies**, Vol. 18, No. 3 (December 1989), p. 435.
[3] - Ibidem.

تمتلك فقط "شبه شرعية" pseudo legitimacy لأن القيم المشتركة لا وجود لها، وكما في حالة الإمبراطورية، الدول التابعة تستمر لغاية سقوط القوة المهيمنة.[1]

2. **الهيمنة الوسطية:**

في مقابل الصيغة السابقة للهيمنة، يقوم هذا الشكل من الهيمنة على توفير منافع مادية ومكافآت (اقترحتها نظرية الاستقرار الهيمني) من أجل إسكات المرؤوسين أو الدول الخاضعة. وفي الوقت الذي تحرص فيه القوة المهيمنة على تحقيق مصالحها وأهدافها الخاصة، فإنها أيضا تؤكد هنا على القيم والمصالح المشتركة وعدم استخدام العقوبات في وجه الدول المشمولة بالهيمنة. [2]

والهيمنة الوسطية تتطابق وسلوك ما دعاه "كلاوس كنور" بـ: "القوة المكافئة" reward power، حيث تمتثل بقية الدول لكي تحصل على مكافأة بدلا من أن تعاقب على عدم الامتثال. وبالتالي، الدول الأخرى هي أكثر استعدادا لقبول الهيمنة، التي تمتلك "شرعية جزئية".[3]

3. **الهيمنة الناعمة:**

تُبني هذه الهيمنة على جهود القوة المهيمنة الساعية لتغيير معايير وقيم الدول التابعة بما يجعلها تمتثل طواعية. وبالتالي، الهيمنة الناعمة لـ: "دستارادي" تتطابق و"الهيمنة التعاونية" لـ: "بيدرسن"، أين يتم استبدال العقوبات والحوافز المادية بالتنشئة الاجتماعية والأيديولوجية وإقناع نخب الدول التابعة أو الخاضعة للهيمنة، وهذا يشبه أيضا مفهوم "القوة الناعمة" لـ: "جوزيف ناي".[4]

وفقا لما سبق، الهيمنة الناعمة توفر "شرعية كاملة" للقوة المهيمنة، لأن المرؤوسين استوعبوا توزيع القوة والدور الخاص للقوة المهيمنة، كما أنهم يفهمون الوضع الراهن على أنه متوافق مع مصالحهم، وبالنظر لتشارك القيم والمعايير بين القوة المهيمنة والقوى التابعة.[5]

رابعا. تمييز الهيمنة عن المفاهيم المشابهة:

تتعدد طرق وأساليب ممارسة الهيمنة الدولية إلى درجة أنها قد تتداخل أحيانا مع أساليب تفاعل دولية تقترب منها دلاليا، ولتجنب الخلط بينها، نقدم هنا تمييزا سريعا بين الهيمنة وأشكال التفاعل الدولي المشابهة الأخرى.

[1] - Destradi, Sandra. "Empire, Hegemony, and Leadership. Developing a Research Framework for the Study of Regional Powers", **GIGA Working Paper**, No. 79 (GIGA, 2008), pp: 15-16.
[2] - Ibid, p. 16.
[3] - Ibid, p. 17.
[4] - Ibidem..
[5] - Ibid, p. 18

1. الهيمنة والسيطرة:

كمفهوم، الهيمنة هي لفظ تنويعي أو أحد أشكال السيطرة domination ولكن الهيمنة تميل إلى التمظهر بالسلاسة النسبية مقارنة بالسيطرة التي تغلب عليها القوة والإكراه. وبالتالي الهيمنة أكثر قبولا من السيطرة.[1] ومن ناحية أخرى، السيطرة تبدو كوضعية موضوعية، في حين أن الهيمنة تبدو كسياسة أو اتجاه.[2]

2. الهيمنة والقيادة:

مفهوم القيادة من بين أهم المفاهيم التي تتداخل ومفهوم الهيمنة، وتحديد الفرق بين المفهومين هنا يأخذ أهمية قصوى بالنظر إلى أن قادة الولايات المتحدة يميلون إلى وصف هيمنتهم على العالم بالقيادة الأمريكية العالمية.

الفرق بين الهيمنة والقيادة يتسم بالغموض، وكأنه مصطنع؛ الهيمنة هي القيادة منظور إليها من طرف من يمتلكون مقاربة سلبية، والقيادة، على العكس، هي الهيمنة منظور إليها من قبل من يدعمونها.[3]

ومن بين الفروق الأساسية بين الهيمنة والقيادة هي أن، هذه الأخيرة، يمكن أن تتخذ شكلا جماعيا، مثل القيادة الجماعية من قبل الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن، ودور الثنائي الفرنسي– الألماني في مراحل البناء الأوروبي، أما القوة المهيمنة فتميل إلى الحفاظ على أحادية أو فردية قوية، ولا تريد الحصول على شركاء، وإنما على مدينين وعملاء، يخضعون لقاعدة مشتركة.[4]

وفي الوقت الذي تعمل فيه القيادة على التجميع والتوحيد، الهيمنة تبحث على التقسيم والفصل، وهو ما يتطلب، ويفترض وجود حد أدنى من القوة. فالقيادة تفترض قوة تضامنية، في حين الهيمنة تتضمن قوة منفردة.[5]

ووفق عديد المقاربات والتعريفات المقدمة للهيمنة، تعتبر القيادة (أو الرغبة في ممارسة دور القائد) شرطا ضروريا لبروز قوة مهيمنة وتكوين الهيمنة، ذلك أن «الهيمنة تبرز عندما تكون القوة المهيمنة قوية بما يكفي وترغب في القيام بدور القيادة في النظام».[6]

---

[1] - Serge Sur, "L'hégémonie américaine en question", **Annuaire français des relations internationales**, vol. 3 (2002), p. 12.
[2] - Ibid, p. 27.
[3] - Ibid, p. 13.
[4] - Ibid, p. 12.
[5] - Ibid, p. 13.
[6] - Carsten Rauch and Iris Wurm, **Op. Cit**, p. 58.

3. الهيمنة والتفوق:

في عديد الكتابات، يتم الخلط بين مفهومي الهيمنة والتفوق Premacy، خاصة عند توصيف مكانة وصفة الولايات المتحدة في العالم؛ فالعديد من الملاحظين يشيرون إلى الحالة التي تتفوق فيها دولة ما على الآخرين في الموارد باسم "الهيمنة".[1]

وقد يرجع هذا الخلط إلى الترابط الشديد بين المفهومين؛ فالتفوق شرط ضروري للهيمنة،[2] كما أنه عامل مهم في تدويمها،[3] الأمر الذي يجعل القوى الصاعدة تبحث عن التفوق في مختلف جوانب القوة، في حين تسعى القوة المهيمنة للحفاظ على تفوقها.

ولكن، ينبغي هنا الإشارة إلى الفرق الرئيس بين الهيمنة والتفوق، وهو أن التفوق يرتكز على التقدير المادي،[4] في حين أن الهيمنة ترتكز على التقدير المادي والمعنوي معا، وعلى تحويل هذا التفوق إلى نفوذ ومكانة أو هيبة.

4. الهيمنة والإمبراطورية:

الإمبراطورية من الكلمات التي استعان بها الخطاب السياسي والأكاديمي لوصف حالة النفوذ الأمريكي في العالم بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، ومن المفيد جدا هنا التمييز بينها وبين الهيمنة الأمريكية العالمية.

كلمة امبراطورية تتضمن درجة عالية من التنظيم الإقليمي، سلطة مركزية فعّالة... وهي غير متوفرة في علاقة الحكومة الأمريكية ببقية العالم. وبالتالي اعتماد مفهوم الإمبراطورية لفهم الوضعية الحالية للنفوذ الأمريكي في السياسة الدولية سيوقعنا في مغالطة.[5]

ويتم التمييز بين حالة الهيمنة وحالة الإمبراطورية من خلال الحجج التالية:

- الهيمنة تعتبر مرحلة وسيطة بين "الفوضى" والإمبراطورية.[6]
- الإمبراطوريات ترتكز وتقوم على الإكراه المادي، في حين أن الهيمنة "علائقية" وتقوم على اعتبارات شخصية تتشاركها أطراف العلاقة.[7]

---

[1] - Joseph S. Nye, **The Future of Power**, Op. Cit, p. 153.
[2] - Serge Sur, **Op. Cit**, p. 12.
[3] - Szayna, T (et al.), **Op. Cit**, p. 65.
[4] - Ian Clark, **Op. Cit**, p. 24.
[5] - John Agnew, **Op. Cit**, p. VIII.
[6] - Kevin Slaten, "The Decline of U.S. Hegemony: Regaining International Consent ", **Journal of Politics & International Affairs**, Vol. 3, No. 1 (Winter 2009), p. 09.
[7] - Ibidem.

5. الهيمنة والإمبريالية:

في حين تقوم الإمبريالية على التوسّع وفرض السلطة المباشرة على أقاليم الدول الأخرى، الهيمنة تقوم أصلا على افتراض أن التحكم والسيطرة الإقليمية والسياسية المباشرة غير قابلة للتطبيق وغير مفيدة وعالية التكلفة، ومضادة لأهدافها وقيمها.[1]

وللتمييز أكثر بين الهيمنة الأمريكية من جهة، وكل من الإمبريالية والإمبراطورية من جهة ثانية، يقول "جون أنيو": «الهيمنة الأمريكية، حتى ولو كانت لها سمات إكراهية واضحة في السنوات الأخيرة، فهي بشكل جذري ليست امبريالية في أهدافها، ولا إقليمية في تنظيمها».[2]

6. الهيمنة والأحادية القطبية:

القطبية متعلقة بعناصر القوة وكيفية توزيعها بين الدول، والهيمنة متعلقة بوجود مشروع للتحكم بالعالم. وبالتالي كون النظام الدولي القائم أحادي القطبية، لا يعني أنه بالضرورة مطبوع بالهيمنة، فقد لا يكون للقوة الرئيسية مشروع هيمني عالمي.

ومع هذا، نؤكد على أن الهيمنة عادة ما ترتبط بالنظم الدولية الأحادية، أو تلك التي تتجه نحو الأحادية القطبية.

7. الهيمنة والسلوك/ النهج الأحادي:

الأحادية Unilatéralisme سلوك أو خيار من خيارات السياسة الخارجية الذي قد تتبعه الدولة أو القوة المهيمنة، وبالتالي يختلف عن الهيمنة التي تعتبر أحد أشكال السيطرة الدولية.

كما أن البعض يعتبر أن السلوك أو النهج الأحادي هو أحد أسباب، وأيضا مظهر من مظاهر، تراجع الدولة المهيمنة.

---

[1] - Serge Sur, **Op. Cit**, p. 11.
[2] - John Agnew, **Op. Cit**, p. 02.

المطلب الثاني:

الهيمنة الأمريكية العالمية

ليس من الصّعب، بعد العرض السابق لمفهوم الهيمنة الدولية وحيثياته، أن نستنتج أن النظام الدولي الذي تصعد في ظله عديد القوى اليوم هو نظام هيمني، تهيمن عليه الولايات المتحدة الأمريكية (القوة المهيمنة العالمية) وحلفائها.

وبالنظر إلى وجود عدة أشكال وممارسات للهيمنة الدولية، وإلى اختلاف السياق الذي تمارس فيه الهيمنة اليوم، فإنه من الضروري الاقتراب أكثر من واقع وطبيعة الهيمنة الأمريكية العالمية.

أولا. خصوصية الهيمنة الأمريكية:

عرف العالم عبر تاريخه عدة قوى مهيمنة، ولكن الهيمنة الأمريكية في النصف الثاني من القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرون، تبدو متميزة، وتتسم بمجموعة من الخصوصيات، جعلت البعض يعتبرها ظاهرة "غير مسبوقة"، وأبرز تلك الخصوصيات:

1. هيمنة واسعة النطاق (عالمية):

تلازم الهيمنة الأمريكية والموجات الأخيرة للعولمة التي تتسم بالتقدم التكنولوجي العالي الذي ضيق المسافات، جعل الهيمنة الأمريكية الحالية واسعة النطاق، وإلى حد وصفها بالهيمنة العالمية. وهي هيمنة لم تكن متاحة للقوى والإمبراطوريات التاريخية المعروفة، بما فيها الإمبراطورية البريطانية التي كانت تعرف بالامبراطورية التي "لا تغيب عنها الشمس".

ومثلما لاحظ المؤرخ بول كينيدي فإن: "مثل هذا التباين في القوة لم يوجد قي أي وقت مضى... كانت إمبراطورية شارلمان في نطاق أوروبا الغربية، والإمبراطورية الرومانية تمتد أبعد من ذلك، وكان هناك إمبراطورية عظيمة أخرى في بلاد فارس، وواحدة أوسع في الصين ".[1]

إذن، تاريخيا، العلاقات الدولية ظلت دائما تسيطر عليها صورة "الازدواجية" أو المواجهة بين مجموعات، قوى، مبادئ، مصالح، دول متعارضة (أثينا واسبرطا، روما وقرطاج، الملك والإمبراطور، فرنسا وانجلترا، انجلترا وروسيا، فرنسا وألمانيا، الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي...)، وفقط الولايات المتحدة حققت تفوقا عالميا.[2]

[1] - Mark Sheetz, "US Hegemony and Globalization", **GCSP Policy Briefs**, No 16 (Geneva Centre for Security Policy, 2006), p. 03.
[2] - Serge Sur, **Op. Cit**, p. 07.

2. هيمنة مبنية على تفوق ساحق:

تتميز الهيمنة الأمريكية أيضا بكونها هيمنة مبنية على "تفوق ساحق". وهو ما يعني أن الفارق بين قوة الولايات المتحدة والقوة التي تليها في سلم القوة الدولي شاسع جدا، ولا يمكن رأبه بسهولة وسرعة.

التفوق ورجحان القوة الكبير لصالح القوة الأمريكية المهيمنة، يعمل على تدويم الهيمنة ويعطي القوة المهيمنة هامش أمان كبير، وفي المقابل، يضع قيودا كبيرة على استراتيجيات القوى الصاعدة، حيث يبطئ مسار صعودها بما يمنح القوة المهيمنة الوقت لرسم استراتيجية احتواء وإضعاف ملائمة،[1] كما يحرم القوى الصاعدة من أفضل استراتيجيات الصعود وهي استراتيجية "التحالف" ويفرض عليها استراتيجيات لا تثير انتباه واحتراز القوة المهيمنة،[2] وتوفير هذه الأخيرة بات في غاية الصعوبة في عصر العولمة التي باتت فيها القوى على انكشاف شبه تام لبعضها البعض.

ومع ذلك، فالتفوق الأمريكي الساحق لا يغلق الباب تماما أمام القوى الصاعدة، فقد تسئ القوة المهيمنة التقديرات، أو تستخدم استراتيجيات غير ملائمة تستغلها تلك القوى، أو تظهر أزمات وصدمات حادة تقلص فجوة القوة، كما أن القوى الصاعدة قد تجد أقاليم غير مشمولة بهيمنة مطلقة يسهل مد النفوذ فيها، خاصة تلك الأقاليم الرافضة أو المتمردة على الهيمنة الأمريكية، وهو ما وجدته الصين مثلا في إفريقيا وأمريكا الجنوبية.

3. هيمنة متعددة ومتكاملة الأبعاد:

من الأمور الملفتة أيضا وغير المسبوقة في تاريخ التجارب والقوى الهيمنية، والتي تضفي خصوصية على الهيمنة الأمريكية، هي كونها هيمنة متعددة الأبعاد والمجالات؛ فالولايات المتحدة ظلت لعقود تهيمن على الاقتصاد العالمي (صناعة وتجارة ومالية)، وعلى السياسة العالمية، وعلى القوة العسكرية والتسلح العالمي، وعلى الثقافة العالمية (اللغة والسينما الأمريكية...).

وهذه الهيمنة المتعددة الأبعاد، قد لا تترك للقوى الصاعدة مجالا تقليديا لترتكز عليه في صعودها، وتستثمر فيه ميزتها النسبية دون الدخول في منافسة أو خلافات مع الهيمنة الأمريكية في ذلك المجال.

---

[1] - Szayna, T (et al.). **Op. Cit**, p. 66.
[2] - Ibid, p. 110.

4. هيمنة عالية المأسسة:

وإن كانت جميع القوى الدولية المهيمنة تعمد إلى إقامة مؤسسات ونظم دولية (إقليمية وعالمية) تعكس مصالحها، إلا أن الهيمنة الأمريكية تتميز بأنها هيمنة عالية المأسسة؛ أي أنها قائمة على ترسانة كبيرة ومعقدة من المؤسسات الدولية والتحالفات وأشكال وأطر العلاقات المختلفة، ومع مختلف الفاعلين، وفي مختلف المجالات.

المأسسة العالية للهيمنة الأمريكية، تجبر القوى الصّاعدة اليوم على اللعب وفق قواعد اللعبة الدولية التي رسمتها وتتحكم فيها القوة المهيمنة والقوى القائمة الحليفة والشريكة، وإلا تصنف كقوى مراجعة ومارقة وخارجة عن "الشرعية الدولية"، الأمر الذي يفقدها عدة مزايا، ويبطئ مسار صعودها أو ينسفه.

5. هيمنة مترددة ومنفتحة:

بحسب البعض، خاصة "جون اكمبري"، تتسم الهيمنة الأمريكية بأنها "مترددة ومنفتحة وعالية المأسسة"؛ فالولايات المتحدة، ورغم تفوقها الساحق، لا تميل إلى النهج الإمبريالي والسيطرة المباشرة على الدول الضعيفة، مفضلة التأثيرات على أنظمة تلك الدول ومسارات تطورها عن بعد. كما أنها هيمنة منفتحة إذ تمنح الفرص للدول الأخرى المنخرطة في نظام الهيمنة ومؤسساته بأن تعبّر عن مواقفها وأن تؤثر على طريقة ممارسة القوة المهيمنة وسياساتها.*

هذه الميزة تظل محل جدل، إذ يرى البعض أنها مجرد دعاية للهيمنة الأمريكية، وأن حقيقة هذه الأخيرة مخالفة تماما، فهي هيمنة قائمة على الاستغلال والسيطرة.**

ولخصوصيات القوة الأمريكية المهيمنة المذكورة، وبالنظر لخصائصها الحيوسياسية (الموقع الجغرافي)، تأثير خاص على الاستراتيجيات التي قد تتبعها القوى الصاعدة. فاستراتيجية الموازنة التي كانت شائعة أثناء صعود القوى الكبرى التقليدية، لم تعد ممكنة اليوم بالشكل والوسائل التي كانت عليها سابقا.

---

*- أنظر تفاصيل في أبرز أعمال "اكيمبري" بهذا الخصوص:

G. John Ikenberry, “Institutions, Strategic Restraint, and the Persistence of the American postwar Order”, **International Security,** International Secuirity, Vol. 23, No. 3 (Winter 1998/99), pp. 43-78; G. John Ikenberry, **After Victory: Institutions, Strategic Restraint, and the Rebuilding of Order after Major War** (Princeton: Princeton University Press, 2001).

**- أنظر مثلا:

Johnson Chalmers, **Blowback: The Costs and Consequences of American Empire** (New York: Metropolitan Books, 2000).

ولتفسير ذلك، قدم "وليام وولفرث" مجموعة من التفسيرات: [1]

- الموقع الجغرافي النائي للولايات المتحدة، وهي متفوقة بشكل كبير على باقي الدول في مختلف أبعاد القوة مما يصعّب من عملية إقامة تحالفات مضادة، إن لم يجعلها مستحيلة؛
- لا توجد دولة تريد التعرض للعداء المباشر للولايات المتحدة؛
- الميول هي أكثر نحو استراتيجيات الركوب المجاني وإبعاد الخطر؛
- الدولة التي تلجأ إلى بناء قواتها المسلحة قد تثير موازنة مضادة من قبل الدول المجاورة التي قد ترى في الولايات المتحدة البعيدة كأفضل شريك للتحالف؛
- موازنة التفوق الأمريكي سيكون صعبا وعالي التكلفة.

ثانيا. تطورات الهيمنة الأمريكية العالمية

الاختلاف حول مفهوم الهيمنة، والتباين في تقدير قوة الدول، أدى إلى بروز عدة تصورات لتطور الهيمنة الأمريكية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى السنوات الأخيرة.

وقد بدأت القوة الأمريكية في البروز كقوة عظمى مع بداية القرن العشرين، وبدأ معها استشراف مستقبلها كقوة عالمية مهيمنة، حيث كان المؤلف البريطاني "ويليام توماس ستيد" قد ألّف كتابا أطلق عليه: "أمركة العالم" نشره عام 1902،[2] وظهرت بعده محاولات كثيرة لرصد تطور تلك الهيمنة.

وقد لخّص "إيون كلارك" أهم وجهات النظر، والتشخيصات التي قدمها باحثون متخصصون حول تطور الهيمنة الأمريكية منذ سنة 1945، وصنفها على شكل ثلاث مشاهد شائعة:[3]

– **المشهد الأول: استمرارية الهيمنة الأمريكية:** وفقا لأصحاب هذا المشهد، الهيمنة الأمريكية بدأت "فعليا" سنة 1945، وما زالت مستمرة ليومنا هذا دون انقطاع. ويعتقدون أن الولايات المتحدة قد برزت كقوة مهيمنة في الانتظار في العقود الأولى من القرن العشرين، ثم احتضنت تماما هذا الدور بعد عام 1945، واستمرت في لعبه منذ ذلك الحين، إلى درجة أن النخب السياسية الأمريكية أصبحت تعتبر الهيمنة "وسيلة للحياة". ومن هذا المنظور، الولايات المتحدة ما تزال مهيمنة، حاليا وستظل في المستقبل المنظور.

---

[1] - Quoted in: Yuan-Kang Wang, **Op. Cit**, pp: 12-13.

[2] - جوزيف س ناي، **القوة الناعمة: وسيلة النجاح في السياسة الدولية**، الطبعة العربية الأولى، ترجمة: محمد توفيق البجيرمي، (السعودية: دار العبيكان، 2007)، ص 70.

[3] - Ian Clark, **Op. Cit**, pp: 24-25.

– **المشهد الثاني: الانقطاع الهيكلي للهيمنة الأمريكية:** هذا المشهد يتناقض بشكل حاد، في بعض النواحي الأساسية مع مشهد الاستمرارية، ويقول بحدوث انقطاع للهيمنة الأمريكية في سنوات السبعينات، حيث لم تعد حينها الولايات المتحدة مهيمنة تماما على الشؤون الدولية، لأن بنية النظام الدولي كانت ثنائية، والولايات المتحدة تقاسمت النفوذ العالمي مع الاتحاد السوفياتي. ومع نهاية الحرب الباردة، وزوال الاتحاد السوفياتي، برزت فرصة جديدة استعادت معها الولايات المتحدة هيمنتها على العالم، ثم عمقت ووسعت تلك الهيمنة بعد سنة 2001.

– **المشهد الثالث: الانقطاع العاملي:** يبتعد أصحاب هذا المشهد عن النظر إلى الهيمنة باعتبارها نتيجة لهيكل أو بنية النظام الدولي، ويعتبر أن الهيمنة الأمريكية عرفت انقطاعا بعد سنة 2000. فقد بدأت هيمنة الولايات المتحدة في التراجع مع توجهها الأحادي الذي تلى أحداث 11 سبتمبر 2001 التي اعتبرها البعض بداية تراجع الهيمنة الأمريكية.[1] فمع التوجه الأحادي الذي طبع إدارة "جورج بوش الإبن" بدأت الولايات المتحدة تفقد "الإجماع والتوافق الدولي" حول سياساتها، وتلقى معارضة من قبل الدول والقوى الأخرى بما فيها الحليفة، على مختلف المنابر وفي مختلف القضايا.[2]

ويرى البعض الآخر أن الأزمة المالية العالمية الأخيرة، تعتبر عاملا حاسما آخر في إحداث وتسريع الانحسار والتراجع الأمريكي، وفي هذا كتب "مارتن جاك" أن: «تأمل ما جرى في الماضي يفيد بأن الأزمة المالية الغربية كانت مؤشرا على انحسار الهيمنة الأمريكية وبداية عصر الصين. وقد جرى التهوين على نحو خطير من درجة ضعف الولايات المتحدة بعد الأزمة».[3]

ولا يشهد العالم اليوم تراجع قوة الدولة المهيمنة فقط، وإنما تراجع نظام الهيمنة الأمريكية ككل بمختلف مؤسساته، خاصة مؤسسته المركزية الأمم المتحدة. وبدأ تراجع هذا النظام ومصداقيته بفعل الممارسات الأحادية للقوة المهيمنة والتي غالبا ما تخالف قواعد هذا النظام وتكون خارج معاييره ومؤسساته. وهو ما أعطى ذريعة للقوى الصاعدة للمطالبة بتعديله أو تغييره، بل وجعل بعضها بعمل على خلق مؤسسات بديلة له.

---

[1] - Kevin Slaten, **Op. Cit**, p. 01.
[2] - Ibidem.
[3] - مارتن جاك، **مرجع سابق**، ص 50.

ثالثا. الواقع الحالي للهيمنة الأمريكية

الواضح من استعراض مشاهد تطور الهيمنة الأمريكية السابقة، أن المشهد الأخذ في السيطرة هو مشهد انقطاع وتراجع الهيمنة الأمريكية. ولكن، هذا التراجع ليس مطلقا وشاملا وسريعا، وبالتالي من المهم جدا الوقوف عند الحالة الدقيقة للهيمنة الأمريكية ومدى قدرتها على التصدي لصعود قوى منافسة.

لتشخيص واقع الهيمنة الأمريكية، ميِّز "جوزيف ناي" بين ثلاث مجالات لتحولات القوة: في المجال العسكري يعتبر أن الولايات المتحدة لا تزال القوة المهيمنة بلا منازع؛ وفي المجال الاقتصادي الولايات المتحدة أصبحت فاعلا من بين عدة فواعل رئيسية أخرى، وفقدت هيمنتها المطلقة على القضايا الاقتصادية العالمية التي يتم التعامل معها بآليات متعددة الأطراف؛ وفي المجال الثالث الذي يتضمن قضايا تتراوح من المشاكل البيئية العالمية إلى الأسباب الاجتماعية للإرهاب إلى انتشار الأوبئة... الولايات المتحدة هي مجرد فاعل من بين العديدين ولا تملك دورا مميزا و خاصا بالقوة المهيمنة.[1]

وعلى خلاف "ناي"، رأى "صمويل هنتنغتون" أن الولايات المتحدة تمتلك تفوقا في مختلف مجالات القوة، وهو ما يجعل النظام الدولي أحادي القطب، ولكنها لا تستطيع العمل بمفردها عالميا. على سبيل المثال تحتاج للقوى الكبرى الأخرى لجعل العقوبات الاقتصادية فعالة، أو للحصول على قرار من مجلس الأمن الدولي لشرعنة التحرك العسكري. وهذا ما يجعل النظام الدولي متعدد الأقطاب.[2]

وبحسب "فريد زكريا"، على المستوى السياسي–العسكري، نبقى في عالم قوة عظمى وحيدة، ولكن في كل بعد من الأبعاد الأخرى – الصناعي، المالي، التربوي، الاجتماعي، الثقافي– تحول القوة يتحرك بعيدا عن السيطرة الأمريكية.... وهذا يعني أننا ندخل عالم ما بعد أمريكا.[3]

ببساطة، معضلة تراجع الهيمنة الأمريكية حادة، ولا استراتيجيات حميدة ولا وقائية ستمنع ظهور منافسين وما يترتب عليه من نهاية غلبة القوة المهيمنة في النظام الدولي.[4] وهو ما يعني أن

[1] - Quoted in: Sören Scholvin, **Op. Cit**, p. 08.
[2] - Ibid, pp: 08-09.
[3] - Fareed Zakaria, **Op. Cit**, pp: 04-05.

على القوى الصاعدة اليوم أن تتحضّر أيضا للتعامل مع نظام دولي متعدد الأقطاب آخذ في التشكل.

المطلب الثالث:

الهيمنة الأمريكية وصُعود قوى منافسة

لخصوصيات الهيمنة الأمريكية وتطوراتها تأثير ملموس على بيئة صُعود القوى العالمية الأخرى، ولكن لموقف القوة المهيمنة من صُعود قوى أخرى وسياساتها تجاهها تأثير مباشر وأكثر حدة على استجابات واستراتيجيات تلك القوى.

وبالتالي، من الضروري التعرف على موقف القوة الأمريكية المهيمنة من صُعود قوى أخرى منافسة، وكذلك استراتيجياتها وسياساتها المحتملة تجاهها، حتى نرسم صورة أكثر وضوحا لبيئة صُعود تلك القوى.

أولا. موقف الولايات المتحدة (القوة المهيمنة) من صُعود قوى منافسة

لا تنسجم الهيمنة العالمية أصلا ولا تقوم بوجود أكثر من قوة مهيمنة رئيسية واحدة، وهو ما يعني أن الموقف الافتراضي لأية قوة مهيمنة (قائمة أو قيد التشكل) من صُعود قوى منافسة سيكون الرفض والتصدي باستخدام مختلف الوسائل والأساليب.

وباعتبارها القوة المهيمنة منذ عقود، الولايات المتحدة بقيت حريصة، وعينها على ظهور أية قوة مهيمنة محتملة، وأوضحت مرارا وتكرارا وبشكل صريح، أن توازن القوى الآسيوي لا ينبغي أن يختل؛ فالولايات المتحدة تعتقد أن مصالحها الأمنية يتم تحقيقها بشكل أفضل بعدم السماح لأية قوة أخرى بالسيطرة على آسيا أو أوروبا.[1]

ومع ذلك، فهذا الموقف ليس هو الغالب دائما، ولا ثابتا تجاه كل القوى الصّاعدة. فقد تتخذ القوة المهيمنة مواقف أخرى تبعا لمجموعة من المحددات.

1. مُحدّدات موقف القوة المهيمنة من صُعود قوى منافسة:

تحت ظل هيمنتها، وعلى نطاق إقليمي أو محدود، قد تسمح القوة المهيمنة لبعض القوى الإقليمية أو المتوسطة بالبروز، نوجز هنا أهم محددات القرار الأمريكي بهذا الخصوص، والمواقف التي قد تترتب عنها.

[1] - Yuan-Kang Wang, **Op. Cit**, p. 10.

أ. حالة الهيمنة وطبيعتها:

هنا ينبغي الوقوف عند حالة الهيمنة في مختلف مراحل التطور التي تمر بها القوة المهيمنة، فلتلك الحالات تأثير بارز على مواقف وتحركات القوة المهيمنة تجاه القوى الصاعدة الأخرى:

- **قوة مهيمنة قيد التشكل:** في هذه الحالة، سترفض القوة الساعية للهيمنة العالمية صعود أية قوة أخرى منافسة، حتى ولو لم تعبِّر عن ذلك بشكل صريح وعلني، ولكنها قد تسمح بصعود محدود لقوة أخرى إذا كان صعود تلك القوة يدعم مشروعها الهيمني.
- **قوة مهيمنة قائمة:** إذا كانت هناك قوة مهيمنة متفوقة قائمة ضمن نظام هيمني متين ومستقر، في هذه الحالة القوة المهيمنة سترفض صُعود أية قوة أخرى، وستزداد حدة الرفض كلما زادت درجة تأثير قوة دولة ما على التوازنات (الإقليمية والعالمية) التي يقوم عليها نظام الهيمنة. وستكون التوازنات هي محدد المزايا والمكاسب التي قد تسمح بها القوة المهيمنة لصالح أية قوة أخرى داخل النظام.
- **قوة مهيمنة آفلة:** إذا كانت القوة المهيمنة في حالة تراجع وأفول، وتجد نفسها أمام صُعود حتمي لقوة أو مجموعة من الدول الساعية للهيمنة، هنا ستدخل مجموعة من المحددات الضمنية لموقف القوة المهيمنة، وسنكون أمام عدة خيارات:

– التزام الصمت والحياد: هذا الموقف سيؤكد حالة الضعف والأفول التي تمر بها القوة المهيمنة؛

– رفض صُعود تلك القوى، وهذا سيكون موقفا خاسرا وانتحاريا، ويساهم في تسريع أفولها وصُعود القوى الأخرى؛

– دعم صُعود القوى الصديقة والمحايدة ورفض صُعود القوة المعادية.

ب. علاقة القوة المهيمنة بالقوة أو القوى الصّاعدة:

علاقة القوة المهيمنة بالقوة الصّاعدة من المحددات الهامة لموقفها من صُعودها؛ فكلما ازداد العداء (التاريخي، الحالي أو الكامن) بين القوة المهيمنة والقوة أو القوى الصّاعدة كلما كانت القوة المهيمنة أكثر رفضا وتصديا لصُعود تلك القوى، وكلما اتجهت تلك العلاقة نحو التحسن، كلما قل ضغط القوة المهيمنة وخفت حدة موقفها من القوة الصّاعدة.

ج. طبيعة ونوايا القوى الصّاعدة:

القوى الصّاعدة المراجعة غالبا ما تتصادم ورفض قوي لصُعودها من قبل القوة المهيمنة، في حين أن القوى الصّاعدة المحافظة تقابل برفض أقل قوّة وحدّة، وقد يُسمح لها بصُعود محدود وغير مكتمل ضمن نظام الهيمنة.

2. تبلور وتطور موقف القوة الأمريكية المهيمنة من القوى الصّاعدة

وبعد هذا العرض النظري (الافتراضي) العام، يبقى أن نستند إليه في تحديد وتتبع مواقف القوة الأمريكية المهيمنة من القوى الصّاعدة ومحاولات الصّعود التي عرفها النصف الثاني من القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين.

بحسب "جون ميرشايمر" فإن الهدف المركزي للسياسة الخارجية الأمريكية ظل تقليديا السيطرة على الجهة الغربية من الكرة الأرضية، في الوقت الذي لا تسمح فيه لأية قوة أخرى بالسيطرة على أوروبا أو شمال شرق آسيا. وبشكل عام، ودون استثناء، الولايات المتحدة لا تريد "ندا منافسا".[1]

ولكن التاريخ يظهر أنه ليس بإمكان أية قوة أن تحافظ على هيمنتها المطلقة وللأبد، فظهور وصعود قوى أخرى منافسة مسألة حتمية ومرهونة بالوقت.

وعلى هذا الأساس، فقد عرف الموقف "الرسمي" المعلن للولايات المتحدة من صُعود قوى كبرى وعالمية جديدة عدة تطورات تبعا لتغير البيئة الدولية، وواقع هيمنتها على الشؤون العالمية، ويمكن رصد تلك المواقف وفق الحقب التاريخية الثلاث لتطور الهيمنة الأمريكية العالمية:

أ. الولايات المتحدة كقوة مهيمنة قيد التشكل:

بنهاية الحرب العالمية الثانية، لم تخرج الولايات المتحدة الأمريكية كدولة منتصرة فقط، ولكن كقوة كبرى تتجه نحو الهيمنة العالمية. وفي هذه المرحلة رفضت الولايات المتحدة، وبشكل صريح وحازم، صعود أية قوة أخرى منافسة.

فقد رفضت الولايات المتحدة (القوة العالمية قيد التشكل حينها) تزايد النفوذ العالمي للاتحاد السوفياتي (القوة المنافسة) بعد نهاية الحرب العالمية الثانية ودخلت معه في حرب باردة امتدت لعقود وانتهت بتفكيكه (تفككه) وإفشال مسعى صُعوده كقوة عالمية مهيمنة.

[1] - John J. Mearsheimer, "The Future of the American Pacifier", **Foreign Affairs**, September/October 2001, p.46.

ولكنها، وهي قيد التشكل، سمحت القوة الأمريكية المهيمنة لقوى ودول أخرى بالصّعود "المحدود والمحسوب"، والذي كان يخدم مشروع هيمنتها أكثر مما ينافسه، ويتعلق الأمر خاصة بالمجموعة الأوروبية (الاتحاد الأوروبي فيما بعد) واليابان.

ب. تثبيت الهيمنة الأمريكية (بعد نهاية الحرب الباردة):

بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، بقيت الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى باقية وحيدة، وشرعت في تكريس ومد هيمنتها إلى أكبر قدر ممكن من العالم.

ورغم التفوق الرهيب الذي تمتعت به، إلا أن هاجس ظهور قوة منافسة أخرى لم يغادر أذهان القيادات الأمريكية المتعاقبة حينها، وهو ما جعلها تطلق تحذيرات وتهديدات لكل دولة يمكن أن تفكر في الحيلولة محل الاتحاد السوفياتي لمنافسة الولايات المتحدة ومنازعتها الهيمنة العالمية.

ففي وثيقة صادرة سنة 1992 عن البنتاغون، جاء: «هدفنا الأول منع عودة منافس جديد مرة أخرى... الذي يمكن أن يطرح تهديدا على شاكلة ذلك الذي طرحه الاتحاد السوفياتي... استراتيجيتنا اليوم يجب أن تعيد التركيز على الحيلولة دون صُعود أي منافس عالمي محتمل في المستقبل».[1]

كما أن وثائق مشروع "القرن الأمريكي الجديد" تنص بدورها على أن الولايات المتحدة يجب أن تمنع أية قوة (أو مجموعة قوى) أو تحالف فيما بينها (الصين وروسيا) من التحدي الفعلي للقوة الأمريكية.

جـ. بداية تآكل الهيمنة الأمريكية:

بعد عقد من الهيمنة الأمريكية "شبه المطلقة" والتي أطلق عليها البعض "اللحظة الأحادية"، تعرضت الولايات المتحدة لعدة أحداث وأزمات تنبئ ببداية تآكل هيبتها وهيمنتها العالمية، خاصة مع تزامنها مع الحديث عن بروز مجموعة من القوى الصّاعدة (الصين والهند خاصة) وعودة أخرى تقليدية (روسيا).

ورغم تكابر الولايات المتحدة عن هذا التحول في القوة، إلا أن مواقفها من صعود قوى أخرى بدأت تبدوا أقل حدة وأقرب إلى تقديم تنازلات وقبول بالأمر الواقع، لكن مع محاولة لتسيير هذا التحول من أجل إبطاءه إلى أقصى حد ممكن.

[1] - John J. Mearsheimer, “The Future of the American Pacifier”, **Op. Cit**, p. 46.

في استراتيجيتها للأمن القومي لسنة 2010، أشارت الولايات المتحدة إلى تعاظم قوة ودور بعض القوى الصّاعدة، وأكدت على ضرورة تعميق "الشراكة" معها من أجل بلوغ نظام "عادل ومستدام، وترقية الأمن المشترك والرفاهية"، وكذا تشجيع تلك القوى على لعب دور أكبر من أجل "تقوية المعايير الدولية والمصالح المشتركة".[1]

ثانيا. استراتيجياتها وسياساتها تجاه القوى الصّاعدة

المواقف مهمة جدا ولها تأثير على سلوكات ومسار صُعود القوى الكبرى الأخرى، ولكن الأكثر أهمية وتأثيرا على بيئة وسلوكات صُعود تلك القوى هي استراتيجيات وسياسات القوة المهيمنة تجاهها. فالاستراتيجيات والسياسات التي اتبعتها أو قد تتبعها الولايات المتحدة كقوة عالمية مهيمنة تجاه القوى الصّاعدة هي التي تشكل (إلى جانب عوامل أخرى) البيئة الفعلية للصّعود.

اهتم علماء العلاقات الدولية الغرب، وخاصة الأمريكيين منهم، بتلبية رغبة القادة في الحفاظ على ريادة وهيمنة القوى القائمة الغربية، خاصة الولايات المتحدة، على العالم، وما يقتضيه ذلك من توفر أطر نظرية وعملية للحفاظ على تلك الهيمنة، وتأطير وتوجيه محاولات صُعود قوى منافسة وكبحها أو إحباطها...

هذا الاهتمام ترجم على شكل مجموعة من النظريات والاتجاهات النظرية (تمت معالجتها في الفصل الأول من هذه الأطروحة)، وكذلك من خلال مجموعة من النماذج النظرية التي تقترح جملة من الاستراتيجيات والسياسات للتعامل مع صُعود قوى دولية جديدة أو عودة أخرى سابقة لمنافسة الهيمنة الأمريكية.

نستعرض هنا أهم محاولات حصر ونمذجة تلك الاستراتيجيات والسياسات، ثم نناقش إمكانيات وواقع توظيف كل استراتيجية منها من قبل القوة الأمريكية المهيمنة في مواجهة صُعود القوى الآسيوية الثلاث (اليابان والصين والهند)، وما قد يترتب على ذلك من تشكيل بيئة ضغط على القوى الصّاعدة المذكورة.

1. استراتيجيات القوة المهيمنة: استعراض عام لمحاولات التصنيف والنمذجة

في إطار السعي لضبط الاستراتيجيات المتاحة أمام القوة المهيمنة والقوى القائمة للتعامل مع القوة الصّاعدة وتسيير مسار صُعودها وآثاره، برزت عدة محاولات نستعرض هنا أهمها وأكثرها اقترابا من معالجة إشكالية هذه الدراسة.

[1] - United States, **National Security Strategy** (May 2010).

أ. محاولتا كل من: "راندل شاولر" و"دالي كوبيلاند"

من بين أبرز المحاولات "السبّاقة" إلى تحديد حزمة الاستراتيجيات المتاحة أمام القوة المهيمنة المتراجعة التي تواجه دولة صاعدة، نجد محاولتي كل من: "راندل شاولر" و"دالي كوبيلاند"، وهما محاولتان تندرجان ضمن المنظور الواقعي.[1]

يشير "شاولر" إلى أنه أمام القوة المهيمنة مجموعة من الاستراتيجيات والسياسات للتعامل مع صعود قوى دولية منافسة، ويحدد عدد تلك الاستراتيجيات بست (06 استراتيجيات)، والتي يمكن للدولة المهيمنة أن تختار منها ما يتناسب وهدفها. الجدول التالي يلخّص تلك الاستراتيجيات ويصنفها حسب هدف القوة القائمة أو المهيمنة.

الجدول رقم:03

استراتيجيات القوة المُهيمنة حسب "راندل شاولر"

هدف القوة القائمة/ المهيمنة	الاستراتيجية المناسبة
القضاء على القوة الصّاعدة	الحرب الوقائية
احتواء القوة الصّاعدة	الموازنة (خلق توازن قوة)
الاستفادة من صُعودها	الانقياد bandwagoning
تقييدها وربطها	الربط أو التقييد binding
تحويلها (من قوة مراجعة إلى محافظة)	الإشراك أو الإلزام engagement
تجاهلها	الابتعاد أو النأي distancing/buckpassing

المصدر: معلومات الجدول مقتبسة من المصدر التالي:

Randall L.Schweller, "Managing the rise of great powers: history and theory", **in:** Alastair Iain Johnston and Robert S.Ross (eds.), **Engaging China: The Management of an Emerging Power** (UK : Routledge, 1999), p. 07.

ومن جهته "كوبيلاند" وضع قائمة بخمسة خيارات تتدرج من الأقل مواجهة إلى أعلاها، وتتضمن تلك القائمة: الطمأنة، عدم فعل أي شيئ، الردع/ الاحتواء، خلق أزمة، الحرب الوقائية.[2]

[1] - Shiping Tang, **A Theory of Security Strategy for Our Time: Defensive Realism** (New York: Palgrave Macmillan, 2010), p. 100.
[2] - Dale Copeland, **The Origins of Major War** (Ithaca: Cornell University Press, 2000), pp: 38-41.

وإضافة إلى كون هاتين المحاولتين غير كاملتين، فكل منهما تعاني من قصور مفهومي من حيث ضبط المفاهيم والاستراتيجيات.[1]

ب. نموذج "الند المنافس" لمؤسسة "راند"

من أجل مساعدة صانع القرار الأمريكي على رسم وتجسيد الاستراتيجيات المناسبة للحد من ظهور، أو التعامل مع المنافسين والمتحدين للهيمنة الأمريكية، وضع مجموعة من الباحثين المنتمين لمؤسسة "راند" الأمريكية إطارا تحليليا يحصر ويوضح تلك الاستراتيجيات.

وينطلق هذا الإطار التحليلي من أنه لما كان المشكل الرئيس للقوة المهيمنة هو كيف تبقى وحيدة لأطول مدة ممكنة وبتكلفة مقبولة، فهي تمتلك عددا محدودا من الاستراتيجيات لتتبعها في سبيل ذلك. وهي أربع استراتيجيات مبنية أساسا على مدى التهديد المحتمل الذي تقدره القوة المهيمنة، والفرق بينها قائم أساسا على مدى العقوبات التي توقعها القوة المهيمنة للحد من نمو الند المحتمل (القوة الصّاعدة).[2]

- **الاستراتيجية الأولى** هي استراتيجية الاستمالة أو الاسترضاء، التي تعني السماح بصُعود سريع لقوى أخرى، ولكن مع خلق مصالح مشتركة وخلق الانطباع العام باحترام القواعد التي وضعتها القوة المهيمنة، من أجل الحيلولة دون تحدي القوة الصّاعدة لقواعد نظام الهيمنة. وتتضمن هذه الاستراتيجية فدرا قليلا من الفرض والنزاعية، وتستهدف تقليل الخلافات مع القوة الصّاعدة. وتستخدم هذه الاستراتيجية مع القوى الصّاعدة غير المراجعة والتي تمثل تهديدا منخفضا للقوة المهيمنة ومصالحها. وهي الاستراتيجية التي استخدمتها بريطانيا مع القوة الأمريكية الصّاعدة في منتصف 1890، وتستخدمها الآن القوة الأمريكية المهيمنة مع الاتحاد الأوروبي، واليابان أيضا.[3]
- **الاستراتيجية الثانية** هي استرايجية الضم أو الدمج، وهي استراتيجية تحوّط مؤقتة تتبعها القوة المهيمنة من أجل ضمان أن لا تتحول القوة الصاعدة إلى متحد لهيمنتها، وهي تتضمن جرعة خفيفة من العناصر النزاعية، ولا تتوانى القوة المهيمنة هنا في الدخول في خلافات مع القوة الصّاعدة.

[1] - Shiping Tang, **Op. Cit**, p. 100.
[2] - Szayna, T (et all.)., **Op. Cit**, p. 04.
[3] - Ibid, pp: 54-57.

تسمح هذه الاستراتيجية بصُعود قوة ندية، ولكن بشكل تدريجي. وغاية القوة المهيمنة من هذه الاستراتيجية هي أن لا تصبح النوايا المراجعة للند الصّاعد جذرية، وأن تتجه نوايا تدريجيا نحو تبني قواعد نظام الهيمنة القائم والاندماج فيه.

وتستخدم الولايات المتحدة هذه الاستراتيجية اليوم مع الصين، حيث تعمل على زيادة منافع الصين من النظام الدولي وقواعده، وفي الوقت ذاته تضع قيودا وخطوطا حمراء على أي استخدام للقوة من قبل الصين.[1]

- **الاستراتيجية الثالثة** هي الكبح أو التقييد، وتلجأ هنا القوة المهيمنة إلى معاقبة القوة الصّاعدة على أي خرق لقواعد النظام الدولي، وقد يؤدي ذلك إلى مستوى عال من الخلافات مع القوة الصّاعدة بسبب عمل القوة المهيمنة على إبطاء مسار صُعودها والتأثير على تطلعاتها وتوجهاتها.[2]

ويرى أصحاب هذا النموذج أن لهذه الاستراتيجية استخدامات تاريخية (استخدمتها بريطانيا تجاه روسيا في 1890)، ولكنها لا تستخدم اليوم، على أن احتمال لجوء القوة الأمريكية المهيمنة إلى استخدامها ضد الصين وارد.[3]

- **الاستراتيجية الرابعة** هي "المنافسة"، وتستهدف تخفيض قوة الند الصّاعد صاحب التوجهات المراجعة والتهديد العالي للمكانة الدولية للقوة المهيمنة عن طريق فرض بعض النزاعات. وهذه الاستراتيجية عالية النزاعية وهدفها الحيلولة دون زيادة قوة الند الصاعد.

تستخدم القوة المهيمنة هذه الاستراتيجية مع القوى التي تعتبرها منافسة وترغب في الحيلولة دون تحولها إلى ند فعلي. وقد استخدمتها الولايات المتحدة ضد الاتحاد السوفياتي في أربعينات وثمانينات القرن الماضي، وقد تلجأ إليها اليوم ضد الصين وروسيا...[4]

[1] - Szayna, T (et all.)., **Op. Cit**, pp: 57-60.
[2] - Ibid, p. 60.
[3] - Ibid, pp: 62-63.
[4] - Ibid, pp: 63-65.

المخطط رقم:02

استراتيجيات القوة المُهيمنة في مواجهة "الند المنافس" الصّاعد

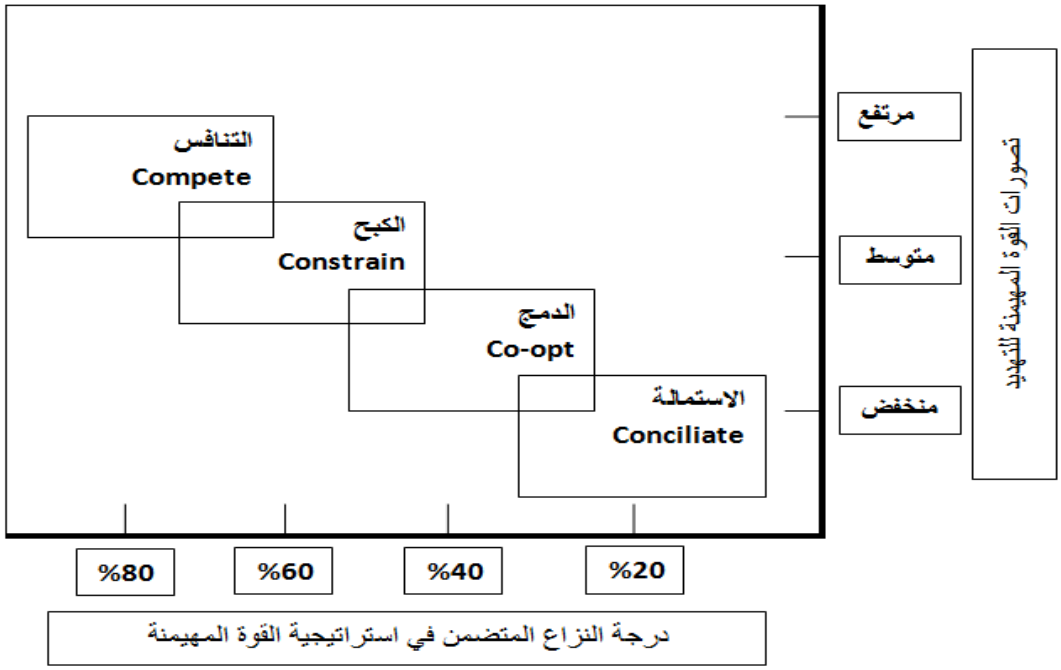

المصدر:

Szayna, T.(et all.), **The Emergence of Peer Competitors: A Framework for Analysis** (Santa Monica, California: Rand Corporation, 2001), p. 54.

ج. المحاولة الثالثة: محاولة "شيبينغ تانغ"

انطلاقا من تقييم المساهمتين السابقتين لكل من "راندل شاولر" و"كوبيلاند"، وتوضيح عديد الجوانب، خاصة الخلط بين "الاستراتيجيات الكبرى" و"التحركات الاستراتيجية" التي تدخل ضمنها، يقترح "شيبينغ تانغ" حزمة من الاستراتيجيات الكبرى، تتدرج من الأقل نزاعية نحو الأكثر النزاعية، وهي سبع استراتيجيات أو تحركات إستراتيجية: الاسترضاء، عدم التحرك، التعاون الأمني الموسع، الارتباط، الاحتواء السلبي، الاحتواء الإيجابي، الوقائية.[1] وقد أوضحها من خلال الرسم التخطيطي في الصفحة التالية.

[1] - Shiping Tang, **Op. Cit**, p. 103.

المخطط رقم:03

حزمة الاستراتيجيات الواقعية للقوة المُهيمنة حسب "شيبينغ"

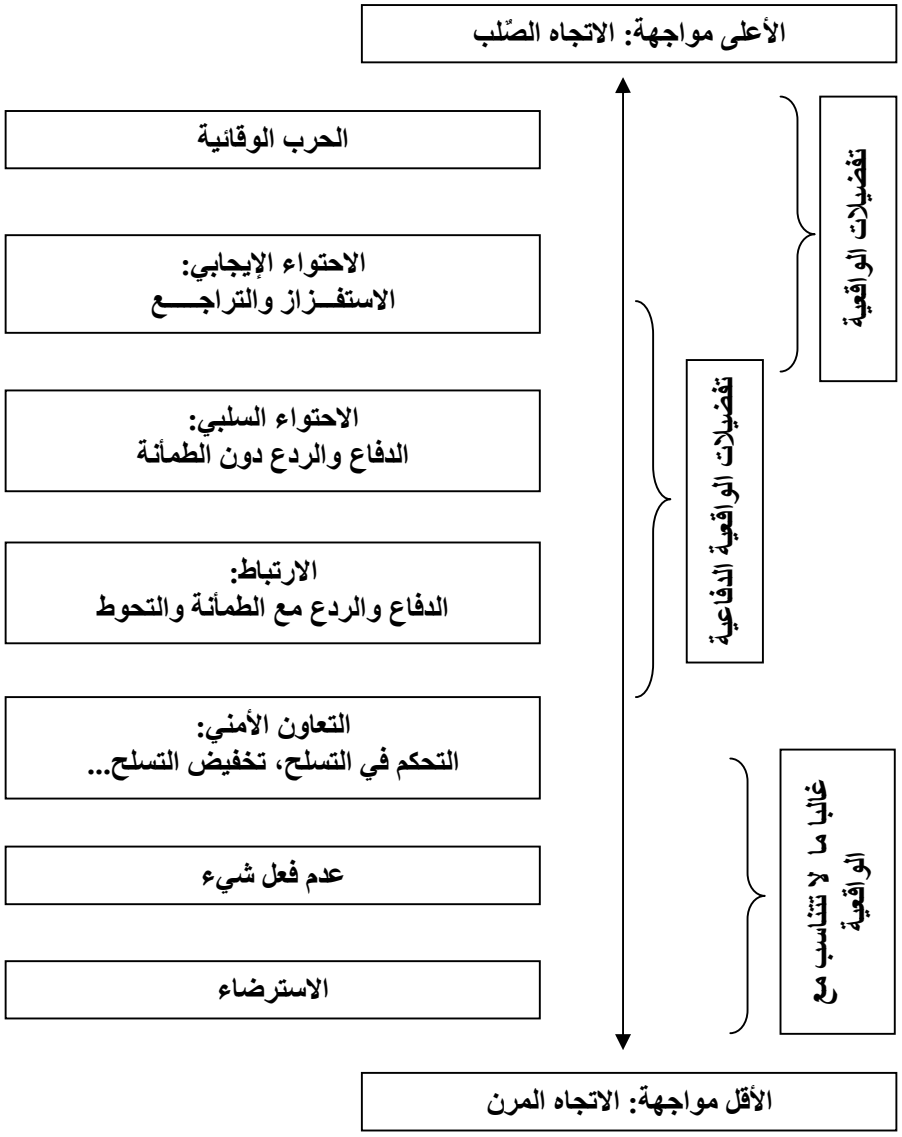

المصدر:

Shiping Tang, **A Theory of Security Strategy for Our Time: Defensive Realism** (New York: Palgrave Macmillan, 2010), p. 104.

2. استراتيجيات القوة المُهيمنة وتأثيرها على بيئة صُعود القوى الدولية

بعد أن استعرضنا أهم محاولات حصر ونمذجة الاستراتيجيات المتاحة أمام القوة المهيمنة للتعامل مع صُعود قوى جديدة منافسة، نحاول هنا الاقتراب أكثر من كل استراتيجية من تلك الاستراتيجيات والأثر الذي تحدثه اليوم على بيئة صُعود القوى بالاعتماد أساسا على مجموعة الاستراتيجيات التي اقترحها "شاولر".

أ. الحرب الوقائية:

قد تلجأ القوى القائمة، بما فيها القوة المهيمنة، إلى خوض حرب استباقية ضد القوة أو القوى الصّاعدة، مدفوعة بعدة عوامل لخصها "ألفرد فاغتس" Alfred Vagts في ثلاث عوامل مجتمعة وهي: اعتبار وقوع حرب لا يمكن تجنبه، وكون التهديد الذي تشكله القوة الصّاعدة بعيد المدى، وكون أن المحاربة اليوم أفضل من الغد. كما أن رجال الدولة قد يختارون (عقلانيا) الحرب الوقائية، حتى لو لم يكن هناك أمل في النصر، إذا كانت النتائج المتوقعة للسلم أقل من تلك المتوقعة من الحرب، ويستشهد هنا بقرار اليابان خوض الحرب ضد أمريكا سنة 1941.[1]

ويرى "جلبين" أن الحرب الوقائية تعتبر الاستجابة المفضلة للقوة المسيطرة المتراجعة أو المتقهقرة في مواجهة القوة الصّاعدة، وجاء في هذا أنه «عندما يكون الخيار أن تتقهقر أو تقاتل، القادة غالبا ما يختارون القتال».[2]

وفي ذات الاتجاه، كتب "جاك ليفي" Jack Levy: «رجال الدولة غالبا ما يقنعون أنفسهم بان الحرب ستقلب أو تؤخر القوة العسكرية الصّاعدة للعدو... والتاريخ يظهر القليل من الأمثلة عن الدول التي تقبل التقهقر بشكل سلمي».[3]

وهذا الخيار يتعرض لانتقادات عديدة من قبيل: [4]

- القوى المهيمنة المتراجعة لم تلجأ إلى هذا الخيار إلا في حالات قليلة أبرزها: مبادرة اسبرطا بالحروب البيلوبينيزية، حرب أثينا ضد فيليب سيركا 349 قبل الميلاد...
- قادة القوى الصّاعدة غير الراضية هم في الغالب من دخل في حرب استباقية يائسة مع القوة المهيمنة أو القوى القائمة، مثلما فعل كل من: فيليب الثاني، لويس الرابع عشر، فريديريك الأعظم، نابليونن القيصر، هتلر.
- الحرب الوقائية هي "حرب توقع" ومن الصعب تبريرها وحشد الدعم لها.

ورغم الانتقادات التي توجه لهذا الخيار، خاصة في عصر العولمة التي باتت فيها الحرب مكلفة للجميع بحكم الاعتماد المتبادل بين القوة المهيمنة والقوى الصّاعدة، إلا أن الحرب الوقائية تدخل ضمن الخيارات الأمريكية، وهي تلوح بها من فترة إلى أخرى.

---

[1] - Randall L.Schweller, **Op. Cit**, p. 08.
[2] - Ibidem.
[3] - Ibidem.
[4] - Ibidem.

هذه الاستراتيجية ليست مطروحة في وجه اليابان والهند، ولكنها تخلق بيئة صُعود صعبة بالنسبة للصين، حيث أن الولايات المتحدة لوّحت لأكثر من مرة بإمكانية اللّجوء إلى الحرب في حال أرادت الصين ضم جزيرة تايوان بالقوة، كما أن الصين تواصل استعدادها لحرب محتملة مع القوة الأمريكية، في الوقت الذي تحاول فيه طمأنة هذه الأخيرة بنهجها السلمي والتعاوني.

ب. الموازنة/ الاحتواء:

استراتيجية الاحتواء لا تسعى للقضاء على القوة الصّاعدة ولكن للحيلولة دون توسعها أكثر. وهي استراتيجية موجهة للحفاظ على التوازن وليس إعادة تشكيله.[1]

وقد استخدمت الولايات المتحدة هذه الاستراتيجية في السابق لاحتواء الاتحاد السوفياتي، وهي اليوم توظفها ضد الصين وروسيا وبعض القوى الصّاعدة الأخرى، وبدرجة أقل مع الهند واليابان.

وجود قوة مهيمنة مثل الولايات المتحدة، تمتلك الإمكانيات والحلفاء والانتشار الاستراتيجي لتجسيد استراتيجية الاحتواء ضد أية قوة صاعدة أخرى من العالم، يشكل بيئة دولية ضاغطة على الصين الطامحة في التحول إلى قوة عالمية، حيث تتعرض هذه الأخيرة للاحتواء الأمريكي المستعين بقوى ودول آسيوية عدوة أو منافسة للصين.

كما أنها لا تستثني الهند أيضا التي يتم احتواؤها عن طريق الدعم الأمريكي لغريمتها باكستان. وحتى اليابان حليفة القوة المهيمنة، لم تستثنى أيضا، من ذلك.

جـ. الانقياد:

كلمة "باندوايغونينغ" bandwagoning كوصف لسلوك "التحالف" الدولي، ظهرت أولا في دراسة "كوينسي رايت" حول الحرب، وفيما بعد في نظرية السياسة الدولية لكينيث وولتز. وكل من وابت وولتز استخدم المفهوم كمقابل للموازنة، فالانقياد يشير إلى الانضمام إلى تحالف الأقوى، والموازنة تعني التحالف مع الطرف الأضعف.[2]

في تناقض صارخ مع نظرية توازن القوة، القوة الصّاعدة الأقوى والأكثر ثورية تاريخيا هي الأكثر جذبا للدول "المنقادة". أخذا في الاعتبار استجابات القوى الكبرى لفرنسا الثورية وألمانيا هتلر. في فترات مختلفة بين 1795 و1814، بروسيا وروسيا واسبانيا واستراليا كلها "انحازت" مع

[1] - Randall L.Schweller, **Op. Cit**, p. 09.
[2] - Ibid, p. 10.

فرنسا الإمبريالية؛ بالموازاة إيطاليا واليابان وروسيا في 1939، وإلى حد ما فرنسا في 1940، "انحازت" مع ألمانيا النازية.[1]

ومع أن هذه الاستراتيجية هي من بين الاستراتيجيات "المستبعدة" في عصر الهيمنة الأمريكية الحالية، إلا أنها أيضا غير مستحيلة. فالانفتاح الأمريكي على الصين وتقدم العلاقات الثنائية بينهما، أثار مخاوف لدى القيادات اليابانية من أن أمريكا قد تنحاز إلى الصين (القوة الصّاعدة الأقوى). وهو ما أدى إلى ضغط كبير على القيادات اليابانية خاصة من قبل المدافعين عن الاستقلالية الاستراتيجية لليابان وتطبيع الدولة وعسكرتها.

د. الربط أو التقييد:

أشار المؤرخ "بول شرويدر" إلى أنه "في بعض الأحيان، وظيفة التحالفات ليست زيادة القدرة، ولكن بدلا من ذلك، التقييد والسيطرة على أفعال الشركاء في التحالف". فالدولة المهيمنة قد تسعى إلى "ربط" آمال المنافس الذي بمثل مصدرا للتهديد، بالتحالف معه، الأمر الذي قد يمكن من السيطرة على سياساته. والتحالف يحقق ذلك من خلال زيادة تأثير الدولة على حليفها، وكذا زيادة عدد الفرص التي تمكنه من التعبير على تطلعاته.[2]

وعندما تكون متاحة، الترتيبات والتحالفات متعددة الأطراف، مثل أنظمة الأمن الجماعي والمنظمات الدولية الأخرى، غالبا ما تستخدم كمكمل أو بديل لاستراتيجيات الربط الثنائي.

وهناك العديد من الأهداف التي يمكن للقوة المهيمنة أن تحققها من خلال تيني سياسة الربط المتعدد الأطراف تجاه القوة الصّاعدة:[3]

أولا: بإدماج القوة الصّاعدة في الترتيبات المؤسسية القائمة، وإعطائها "مكانا على الطاولة" للتكلم، القوى القائمة تبحث عن إرضاء مطالب "المكانة" للقوة الصّاعدة؛

ثانيا: عبر عضويتها في المؤسسات العالمية، الدولة الصّاعدة تتمتع بفرصة أكبر للتعبير عن تطلعاتها، ولتبني، مع القوى الكبرى الأخرى، نظاما دوليا جديدا يعكس بشكل أفضل قوتها ومصالحها المتزايدة؛ والقوى القائمة من جهتها تأمل أن هذه المقاربة التعاونية للتغيير

[1] - Randall L. Schweller, **Op. Cit**, p. 10.
[2] - Ibid, p. 13.
[3] - Ibid, pp. 13-14.

الدولي المبنية على الإجماع قد تضفي معنى متجدد للشرعية في النظام الدولي بين القوى الكبرى، بما فيها القوى الصّاعدة؛

أخيرا: القوى القائمة تستخدم الترتيبات المتعددة الأطراف من أجل "تشريك" القوة الصّاعدة في شبكة من السياسات التي تجعل من استخدامها لقوتها مكلفا جدا. وهذا يعني أن الفائدة التي تحصل عليها القوة الصّاعدة من العضوية في المؤسسات القائمة جوهرية، وأن "الانضمام يوفر مزايا إضافية قد يُحرم منها الطرف الخارجي".

توظف القوة الأمريكية المهيمنة هذه الاستراتيجية مع عدة قوى صاعدة، وتبرز أكثر في الحالة اليابانية؛ حيث أن يابان ما بعد الحرب العالمية الثانية تم ربطها عن طريق تحالف ثنائي مع الولايات المتحدة الأمريكية وأصبح هذا التحالف هو الذي يؤطر الاستراتيجيات والسياسات اليابانية، وفرض قيودا كبيرة على حرية الحركة اليابانية، وجعل البعض يصف اليابان "بالماعز المربوط إلى الوتد الأمريكي".

أما مع الحالتين الصينية والهندية، فلهذه الاستراتيجية، خاصة الربط الثنائي، وقع أقل، بالنظر إلى أن القوتين تصران على الاستقلالية الاستراتيجية، وتجنب التحالفات الملزمة والدائمة مع أي طرف، خاصة إذا كانت ستكون هي الطرف الأضعف في التحالف. ومع ذلك، فالولايات المتحدة تحاول ربط تلك الدول عن طريق الارتباط متعدد الأطراف في إطار المؤسسات والمنظمات الدولية.

إذن، هذه الاستراتيجية كانت أكثر تقييدا للصّعود الياباني، في حين تترك بعض هوامش المناورة للقوتين الآسيويتين الصاعدتين الأخرتين (الصين والهند).

هـ. استراتيجية الارتباط:

استراتيجية الارتباط Engagement، في تعارض مع الاحتواء، لا تبحث عن الحد من، أو تقييد أو تأجيل زيادة قوة الدولة الهدف، ولا تسعى إلى منع تطور النفوذ المرتبط بتزايد قوتها. بدلا من ذلك، تسعى لإدماج القوة الصّاعدة عن طريق تشجيع رضاها عن النظام الدولي أو الإقليمي الآخذ في التشكل. على أن هذا التعريف للارتباط يستبعد السياسات الإكراهية.[1]

[1] - Alastair Iain Johnston and Robert S.Ross (eds.), **Engaging China: The Management of an Emerging Power** (UK : Routledge, 1999), p. xv.

الشكل الشائع للارتباط هو سياسة "الاسترضاء"، التي تحاول حل النزاعات والخلافات الدولية من خلال الاعتراف ورفع الضيم عبر المفاوضات العقلانية والتسوية، وتجنب اللجوء إلى النزاع الذي سيكون مكلفا ودمويا وخطرا جدا.

هذه العملية تتطلب تعديلا في الأقاليم ومناطق النفوذ وإعادة توزيع المسؤوليات العالمية ومصادر الهيبة الأخرى التي تتناسب وتزايد قوة الدولة الصّاعدة.

واستراتيجية الارتباط أكثر من مجرد الاسترضاء، فهي تتضمن تحفيز القوة غير الراضية من أجل قبول النظام القائم. في الممارسة، الارتباط يمكن تمييزه عن السياسات الأخرى ليس بالأهداف فقط، وإنما أيضا بالوسائل: فهي ترتبط بالوعد بالمكافآت بدل التهديد بالعقاب من أجل التأثير على سلوك الدول المستهدفة.

الهدف الرئيس لهذه السياسة هو تقليص احتمالات النزاع وتجنب الحرب دون تعريض وحدة النظام القائم للشبهة. في الجوهر، القوى القائمة تسعى لاستعادة توازن النظام بتعديل التراتيبة الدولية للهيبة وتوزيع الأقاليم تبعا لتوازن القوة العالمي الجديد، وفي الوقت نفسه الحفاظ على الترتيبات المؤسساتية القائمة، والقواعد غير الرسمية للنظام والتي تشكل بنياته التنظيمية. وهذه السياسة تنجح عندما تتحول القوة المراجعة والثورية إلى قوة راضية تسعى للحفاظ على استقرار النظام.[1]

استراتيجية الارتباط أيضا تخدم ثلاثة أهداف مهمة أخرى:[2]

أولا: تمكن قوى النظام القائم من الحصول على صورة واضحة للنوايا والطموحات الحقيقية للقوة الصاعدة غير الراضية؛

ثانيا: سياسة مفيدة لربح الوقت وإعادة التسلح والحصول على حلفاء في حالة الفشل في إرضاء القوة الصّاعدة وأصبحت الحرب ضرورية؛

ثالثا: تساعد على كسر تكتلات وأحلاف للقوى الصّاعدة المعادية والوقاية من تشكلها المستقبلي، وبهذا الشكل تعتبر هذه السياسة بديلا لتشكيل أحلاف موازنة مضادة والتي قد تدخل القوة الصّاعدة في تنافس على التحالفات.

[1] - Randall L.Schweller, **Op. Cit**, p. 14.
[2] - Ibidem.

في الحقيقة، سياسة الارتباط التي اعتمدها "تشيمبرلاين" تجاه ألمانيا توجهت نحو تحقيق غالبية الأهداف المرتبطة بالارتباط، وبالتحديد: إرضاء ألمانيا دون اللجوء إلى الحرب ودون تدمير النظام الموجود؛ كشف النوايا الحقيقية لهتلر؛ ربح الوقت لإعادة التسلح؛ الحيلولة دون قيام تحالف ألماني–إيطالي.[1]

والارتباط عندما ينجح يكون الحل الأكثر فعالية وحساسية لصُعود قوة غير راضية، ولكن نجاحه يتطلب مجموعة من الشروط:[2]

- إنها سياسة دقيقة وأحيانا خطيرة، فمن أجل أن تنجح السياسة، القوة الصّاعدة ينبغي أن تكون لها نوايا مراجعة محدودة، وأن لا يكون هناك تعارض نزاعي في المصالح الحيوية لتلك القوى.
- نجاح استراتيجية الارتباط يكون عندما تكون القوى القائمة قوية بما يكفي لمزج التنازلات والتهديدات الجادة، لاستخدام العصا وأيضا الجزرة، في محاولتها لإرضاء القوة الصّاعدة.

ولكن التنازلات قد تكون مؤشرا على الضعف ما يدفع المعتدي ليطلب أكثر، لهذا السبب الارتباط لا يجب أن يعتبر بديلا عن الموازنة، ولكن كمكمل لها.

مشكل آخر مع هذه الاستراتيجية، وهو أن توقعات الطرفين غالبا ما تكون متباعدة بناء على دوافع التفاوض لدى كل منهما: قوة الوضع القائم ترغب في تغيير سلوك القوة المراجعة في حين هذه الأخيرة ترغب في تغيير النظام القائم.[3]

وكنتيجة لذلك، بالنسبة لقوة الوضع القائم، الارتباط يتضمن استخدام المكافئات والتهديدات للتأثير على القوة المراجعة وجعلها تتصرف وفق قواعد النظام القائم. القوة غير الراضية، على خلاف ذاك، ترى في الارتباط كوسيلة للتغيير السلمي للنظام القائم.[4]

استجابات صانعي القرار متنوعة، ولكن الخيار السياسي المسيطر لأغلب الدول هو شيئ يطلق عليه "الارتباط". الارتباط الناجح مع القوة الصّاعدة هو النتيجة السياسية المفضلة. على خلاف الاحتواء، والتوتر وخطر الحرب التي ترافقه، الارتباط الناجح يمكن القوى الكبرى القائمة من الحفاظ على مصالحها الحيوية بدون تكلفة عالية وعدم استقرار واحتمال حرب هيمنة.

---

[1] - Randall L.Schweller, **Op. Cit**, p. 14.
[2] - Ibid, p. 15.
[3] - Ibidem.
[4] - Ibidem.

مع ذلك، الارتباط الناجح نادرا ما يتم، لأن صانعي القرار في الماضي اختاروا الاحتواء، عن حكمة أم لا، أو لأنهم اتبعوا استراتيجيات ارتباط مع قوى لا يمكن استرضاؤها، أو بسبب أنهم تبنوا سياسات ارتباط عرجاء أو جوفاء.

في حال تطبيق الولايات المتحدة لهذه الاستراتيجية مع القوى الصاعدة اليوم، وهو ما تصرح به، فإن القوى الصّاعدة ستجد بيئة مناسبة وسهلة للصّعود، ولكنه لن يكون صعودا سريعا وسلسان وإنما سيكون بطيئا، ومحدودا ومحفوفا بالعقبات.

و. استراتيجية الابتعاد والنأي:

النأي بالنفس يحدث عندما تحاول دولة (بما فيها القوى القائمة والمهيمنة) الركوب مجانا على جهود الموازنة التي تقوم بها الدول والقوى الأخرى. وفي وضعية النأي بالنفس، الموازنة الفعالة ضد المعتدي (القوة الصّاعدة) ستفيد كل أهداف العدوان سواء انخرطت في المعركة أو تضررت جوهريا من العدوان. وبالتالي من فائدة كل دولة أن لا تتكبد تكاليف الموازنة (معظلة الراكب المجاني) بتوجيه التهديد إلى مكان آخر والبقاء في الظل.[1]

بعبارات أخرى، النائي (القوة المهيمنة النائية بنفسها) يرى أنه قد يكون آمنا بالخلود إلى وضع الراحة، في الوقت الذي تمتص فيه الدولة المدافعة أو التحالف الصدمة الأولى للمهاجم، ويعمل على إضعافه أو تدميره.[2]

سياسة النأي أو الاختباء ترتبط بتحويل المسؤولية إلى دولة أو قوة أخرى تواجه تهديد قوة صاعدة غير راضية، وكثيرا ما حاولت الدول الإختفاء بدلا من مواجهة هذا التحدي عن طريق مواءمة مع دول أخرى مهددة، وخصوصا عندما تكون قوتهم مجتمعين غير كافية لردع أو هزيمة المعتدي.[3]

في هذه الحالات، الدول الأقل عرضة للتهديد تنأى بنفسها عن الدول المهددة مباشرة عن طريق رفض التنسيق الدبلوماسي والعسكري معها. كما أن الابتعاد عادة ما يرتبط مع استراتيجية إيجابية لمحاولة الارتباط مع العدو.[4]

---

[1] - Randall L.Schweller, **Op. Cit**, p. 16.
[2] - Ibidem.
[3] - Ibidem.
[4] - Ibidem.

وهي في ذروة هيمنتها العالمية، تدخلت الولايات المتحدة بشكل مباشر أو بالتعاون والتنسيق مع حلفائها في مختلف المناطق التي ظهرت فيها قوى صاعدة ذات نفوذ متزايد، ونجحت في كبح واحتواء تلك القوى، ولكن مع تراجع هيمنتها بدأت القوة الأمريكية تتأي بنفسها وتبتعد تدريجيا.

ومع أنها لم تنأى بنفسها كليا، ولم تترك فراغات كبيرة في المناطق المحيطة بالقوى الصّاعدة اليوم، إلا أن هذا التحول ترك هامش حركة لبعض القوى (الصين وروسيا) وبات بقلق قوى أخرى كاليابان والهند وأوروبا.

ي. الاستراتيجيات المختلطة:

الأدبيات نادرا ما تناولت هذه الاستراتيجيات (الاستراتيجيات المختلطة) بطريقة جيدة كما لو كانت تلك الاستراتيجيات منفصلة تماما عن بعضها البعض. فهي ترى، على سبيل المثال، أن الدول يمكن أن توازن، تتقاد، تناوئ بنفسها، ولكنها لا تستطيع أن تفعل الثلاثة في وقت واحد. في حين أنه من السهل التوضيح أن السلوكات الثلاثة وأهدافها الأساسية يمكن بلوغها عبر تحرك استراتيجي واحد.[1]

على سبيل المثال، استجابة "ستالين" لصُعود القوة النازية الألمانية (اتفاق عدم الاعتداء النازي–السوفياتي) من وجهة النظر السوفياتية كانت انقيادا بسبب أن السوفيات انضموا إلى الطرف الأقوى والطرف الأكثر تهديدا لتجنب الهجوم الألماني ولربح الاستنزاف غير المجدي في أوروبا الوسطى، وكانت إبعادا للمسؤولية بسبب أن الهجوم الألماني تمت إعادة توجيهه نحو الغرب، حيث اعتقد ستالين أن الطرفين سيستنزفان بعضهما لصالح الاتحاد السوفياتي.[2]

كما أن الاتفاق كان مثالا واضحا على "الركوب المجاني" من خلال تسهيل الحرب مع الدول الغربية الرأسمالية، الاتحاد السوفياتي قد يستفيد من ألمانيا المتضررة وتهديد العالم الرأسمالي دون تكاليف القتال والمواجهة.[3]

وأخيرا، كان **موازنة** بسبب أنه بتجنب الهجوم الألماني، فالسوفيات يربحون الوقت ويتجنبون استنزاف قواتهم المسلحة وربح أقاليم وموارد جديدة للدفاع عن أنفسهم ضد ألمانيا عندما تتجه نحو الشرق.[4]

[1] - Randall L.Schweller, **Op. Cit**, p. 17.
[2] - Ibidem.
[3] - Ibidem.
[4] - Ibidem.

والسبب وراء أن تلك الاستراتيجيات يمكن اتباعها بشكل متزامن هو أنه مثلما أشار "وولتز"، الموازنة يمكن أن تكملها بوسائل داخلية وخارجية. الدول المتعرضة للتهديد، يمكن أن تنحاز للقوى أو الطرف الأكثر خطورة من أجل إعادة توجيه التهديد لمناطق أخرى (ترك الموازنة للآخرين) و/أو ربح الوقت والفضاء والموارد من أجل التحضير للحرب (الموازنة الداخلية).[1]

فيما يتعلق بتسيير صُعود القوى غير الراضية، هناك أمثلة تاريخية قليلة لنجاح سياسة "الارتباط" التي ليست جزء من سياسة أكبر لموازنة التهديد الأكثر خطورة.[2]

واستخدام استراتيجيات مختلطة من قبل القوة المهيمنة يخفف على القوى الصّاعدة، ولكنه في ذات الوقت يخلق لها بيئة في غاية التعقيد، ويربك خياراتها الاستراتيجية. وهو ما يحصل فعلا مع القوى الصاعدة اليوم حيث تستخدم القوة الأمريكية المهيمنة مزيجا من الاستراتيجيات في مواجهتها.

وخلاصة هذا المبحث، هي أن الهيمنة الأمريكية، وإن ألقت بضلالها على كافة الدول والقوى الصّاعدة، إلا أنها لم تشكل بيئة واحدة وبضغوطات متشابهة على مختلف تلك القوى، وإنما تتغير طبيعة تلك البيئة وضغوطاتها وقيودها على القوى الصّاعدة تبعا لموقف القوة الأمريكية المهيمنة من صُعود كل قوة، والاستراتيجيات التي تتبعها في التعامل معها.

بالنسبة لليابان، فقد شكلت الهيمنة الأمريكية بوتقة وإطارا لاستراتيجيات وسياسات الصّعود الياباني بفعل استراتيجية الربط الثنائية والمتعددة الأطراف التي مارستها عليها القوة المهيمنة بإحكام، فالصّعود الياباني المسموح به أمريكيا رهين أطر واستراتيجية تدويم التفوق والهيمنة الأمريكية، ومعتمد على الامتيازات والتسهيلات التي تقدمها لها القوة المهيمنة، بما فيها احتواء وكبح منافسيها الإقليميين. وبالتالي تكون الهيمنة الأمريكية قد وفّرت بيئة مناسبة "للصّعود"، ولكن ليس صُعودا مكتمل العناصر والمعالم، وإنما محدود ومتحكم فيه من قبل القوة المهيمنة.

وبالنسبة للقوة الصينية الصّاعدة، تشكل الهيمنة الأمريكية هاجسا كبيرا بفعل استراتيجيات الاحتواء والربط والارتباط، وحتى التلويح بالحرب الاستباقية، التي تمارسها ضدها. وبالتالي تجد الصين الطموحة بيئة دولية تعج بالعوائق والمثبطات والاستراتيجيات المختلطة التي تعقد عليها وضع استراتيجية صُعود رصينة، وتتطلب منها حذرا ومراجعة دائمة لتحركاتها الدولية.

[1] - Randall L.Schweller, **Op. Cit**, p. 17.
[2] - Ibid, p. 16.

أما الهند، فقد خلقت لها الهيمنة الأمريكية بيئة من عدم اليقين، لا تسمح لها باتخاذ قرارات صعود حاسمة، فتارة تحاول الولايات المتحدة ربطها وإدماجها في نظام هيمنتها، وتارة تعمل على احتوائها بدعم الصين وباكستان، كما أن الاعتراف الأمريكي بها الذي أضفى عليها صفة القوة الصّاعدة ليس إلا سياسة لاحتواء الصين وموازنتها.

وعليه، فإنه في ظل وجود القوة الأمريكية المهيمنة، ورغبتها في تدويم هيمنتها وانفرادها العالمي، فإنها تخلق بيئة صعود جديدة عالية التعقيد، تتطلب من القوى الصّاعدة اعتماد استراتيجيات وسياسات محكمة لضمان صُعود آمن ومستدام.

الفصل الثالث

الصُعود المعاصر للقوى الآسيوية الثلاث
(اليابان والصين والهند)

الفصل الثالث

الصُعود المعاصر للقوى الآسيوية الثلاث (اليابان والصين والهند)

من أجل اختبار صدق التحليلات والاستنتاجات النظرية (التي استعرضناها في الفصلين السابقين) حول ظاهرة صُعود القوى الدولية، ومدى تأثُّرها بالسياق الحالي المطبوع بمتغيري العولمة والهيمنة الأمريكية، يستعرض هذا الفصل التجارب المعاصرة لصُعود (عودة) القوى الآسيوية الثلاث محل الدِّراسة (اليابان والصين والهند).

ومن أجل ضمان تحقيق الهدف المشار إليه، يعتمد هذا الفصل منهجا متكاملا في استعراض تجربة صُعود كل دولة؛ حيث خصَّص مبحثا مستقلا لدراسة تجربة صُعود كل دولة على حده، منطلقا من محاولة تحديد بدايات الصُّعود وكيف عاينته واعترفت به القوى الأخرى القائمة والمهيمنة، ومُعرِّجا على الأبعاد الرئيسية للصُّعود (البعد الاقتصادي، السياسي والدبلوماسي، العسكري والأمني، القوة المرنة)، والعوامل والتحديات التي تواجهه، ومآل مسار صُعود الدولة (مكانتها الحالية من القوة العالمية).

وباعتماد أسلوب مقارن، ينتهي هذا الفصل إلى استخلاص خصوصية ومستجدات الصُّعود المعاصر للقوى المعنية، ودلالاته بالنسبة لصُعود القوى الدولية بشكل عام.

المبحث الأول:

صُعود (عودة) القوة اليابانية

اليابان أولى الدول الآسيوية التي صنعت مشهد صُعود (عودة) القوى الآسيوية في الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية. فبعد عدة صدمات شديدة (خسارة الحرب والسيادة والقنبلة الذريّة)، أدهشت اليابان العالم بحركية تنموية سريعة وفائقة، أعادتها إلى مصاف الفاعلين العالميين الرئيسيين، خاصة في المجال الاقتصادي.

وعلى الرغم من أن مسار الصّعود الياباني لم يكتمل بعد، وانتهى إلى دخول اليابان في أزمة مزمنة ما تزال تعاني منها حتى اليوم، فإن صُعودها في ظل البيئة التي تطبعها العولمة والهيمنة الأمريكية، يجعل منها تجربة حاضرة في الأذهان حتى الآن.

نستعرض هنا تجربة الصّعود الياباني في النصف الثاني من القرن العشرين، وتطوراتها حتى العقد الأول من القرن الحالي، مركزين على أهم محطاتها وأبعادها، وأوجه خصوصيتها وتحدياتها.

المطلب الأول:

الصّعود الياباني المعاصر: الانطلاقة، المُعاينة والاعتراف

الصّعود الياباني المذهل والسريع قلّص من الهامش الزمني بين انطلاقة جهود الإصلاح والتنمية والتدارك الاقتصادي من جهة، ومعاينة العالم لملامح تشكل قوة عالمية من جهة ثانية. نحاول هنا تحديد حيثيات انطلاقة الصّعود الياباني المعاصر ومساره العام، وكيف تمت معاينته من قبل دول العالم الأخرى، خاصة القوة المهيمنة والقوى الرئيسية الأخرى.

أولا. الانطلاقة والمسار العام

بعد انهزام اليابان في الحرب العالمية الثانية، وتعرضها لحملة تدمير شديدة، توقع الشعب الياباني واستعد للتعرض للإذلال والخضوع للاستعمار،[1] ولكنه تفاجأ برؤية مختلفة للقوة الأمريكية المنتصرة التي احتلت اليابان لفترة قصيرة فقط استغلتها لإدخال جملة من "الإصلاحات" ساهمت في انفتاح المجتمع الياباني، وبداية نهضته الاقتصادية والتكنولوجية المعاصرة.[2]

هذا الواقع الجديد، أعاد الأمل للقادة والشعب الياباني في إمكانية النهوض مجدّدا، واستعادة المكانة "الطبيعية" لليابان، ولكن ليس على النهج الدرامي السابق. وفي هذا السياق، وضع الوزير الأول الياباني حينها "يوشيدا شيجيرو" (تحت الإشراف الأمريكي طبعا) استراتيجية أو خطة للنهوض والعودة اليابانية واللحاق بالغرب، عرفت بـ: "مذهب يوشيدا".

---

[1] - James I. Mat ray, **Japan's Emergence as a Global Power** (London: Greenwood Press, 2001), p. 05.
[2] - Ibidem.

هذا المذهب، الذي هيمن على توجّهات السياسة الخارجية ليابان ما بعد الحرب العالمية الثانية، يعطي الأولوية القصوى للتدارك الاقتصادي، في الوقت الذي يحرص على السلوك الهادئ والصامت في السياسة الدولية.[1]

ولم تمرّ مدة ربع قرن على جهود إعادة البناء والبعث الاقتصادي، وبالتحديد في منتصف الستينات، حتى برزت اليابان كقوة اقتصادية عالمية رائدة، وترجم ذلك في عضويتها في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) سنة 1964، بعد أن بلغ نموها الاقتصادي خلال ذلك العقد أكثر من 10 بالمائة.

ثانيا: المُعاينة والاعتراف

مع نجاحها في تجاوز أزمات البترول في السبعينات، وإغراق الأسواق العالمية بمنتوجاتها، كوّنت اليابان قوة اقتصادية عالمية، ومع أواخر الثمانينات، اعترف العالم باليابان كقوة اقتصادية رئيسية، وتوقع أنها سوف تلعب (وسترغب في لعب) دور أكثر تأثيرا في الشؤون الدولية. وقد بدت اليابان في تلك الفترة أقوى من أية دولة أوروبية منفردة في الحجم الاقتصادي، وهو ما جلب مزيدا من الاعتراف والاحترام والتقدير لليابان من قبل الدول الصناعية الأخرى، وبدأت بعض الدول النامية في تقليد مسار التنمية الياباني "الناجح".[2]

والأداء الاقتصادي الياباني، خلال تلك الفترة، لم يكن ليبقى محجوبا على أحد، حيث عاين العالم كله ملامح صُعود (عودة) القوة اليابانية، على الأقل في بعدها الاقتصادي، وتُرجم ذلك من خلال عدة أعمال أكاديمية وتصريحات تصف اليابان بـ: الرقم واحد في العالم،* والمعجزة الاقتصادية... ووصل الحد في نهاية الثمانينات إلى اعتبار اليابان بمثابة تحد للمكانة العالمية الأمريكية، كما توقع عالم المستقبليات "هيرمان كاهن" أن اليابان ستصبح قوة عظمى نووية، وأنها ستستعيد دورها العالمي مثلما فعلت روسيا في أوروبا سنوات 1870...[3]

وفي السنوات الأخيرة، خفت الحديث عن صُعود القوة اليابانية كثيرا، بل بدأ الحديث عن تراجعها وأفولها بفعل حالة الركود والأزمات المتكررة التي تعرفها اليابان، وبفعل ظهور دول وقوى صاعدة أخرى حجبت الحالة اليابانية، خاصة مجموعة "البريكس". وهو ما جعل اليابان قوة مثيرة

[1] - Shiguenoli Miyamoto and Paulo Daniel Watanabe, "Towards an uncertain future? The strengthening of Japan's autonomy in Asia-Pacific", **Revista Brasileira de Política Internacional**, Vol. 57, No. 1 (2014), p. 100.

[2] - Edward J. Lincoln, "Japan: Using Power Narrowly", **in:** Lennon, T. J. Alexander and Amanda Kozlowski, **Global Powers in the 21st Century: Strategies and Relations** (Center for Strategic and International Studies and the Massachusetts Institute of Technology, 2008), p. 371.

* - E. F. Vogel, **Japan as number one: Lessons for America** (Cambridge, MA, Harvard University Press, 1979).

[3] - Joseph S. Nye, **The Future of Power**, Op. Cit, p. 164.

للجدل، ومصدرا للمفارقات والمتناقضات، وصعٌب مهمة تحديد منتهى مسار صُعودها ومكانتها الحالية والمستقبلية ضمن القوى الدولية حتى على الخبراء والمتخصصين.

بحسب العديد من المراقبين والمحللين الدوليين المرموقين، كعالم المستقبليات "هيرمان كاهن" في كتابه "الأشياء المقبلة"، وجاك أتالي في كتابه "خطوط الأفق"، وغيرهما... كان من المفترض أن تصبح اليابان اليوم منافسا اقتصاديا وعسكريا قويا للولايات المتحدة الأميركية، وغيرها من القوى العالمية الكبرى، على سيادة رقعة الشطرنج الدولية،[1] ولكن المشهد يبدو مختلفا إلى حد ما.

اليوم، في حين يعتبر البعض أن مسيرة الصّعود الياباني اكتملت، وأن اليابان أصبحت من القوى الكبرى القائمة (القوى الرئيسية)، ويتجاوز غياب البعد العسكري للقوة باعتبارها "قوة مدنية" أو حضارية؛ يرى البعض الآخر أن اليابان لم تكمل صُعودها بفعل عديد العوائق، وأنها اليوم بمثابة "قوة كبرى غير مكتملة".[2]

الجدل حول قوة ومكانة اليابان اليوم انعكس حتى على تقدير قدرتها على الفعل والتأثير الدوليين؛ فعلى الرغم من أن اليابان لم تساهم كفاية في إعادة تشكيل الأجندة العالمية، هي على الأقل مارست قدرتها على تعديل بيئتها الخارجية ومناورتها من أجل دفع مصالحها الوطنية، وأنها إن لم تتمكن من تغيير المؤسسات الدولية أو التأثير فيها بشكل فعّال، فإنها حافظت على وصولها إلى المواد الأولية وترك الأسواق الأجنبية مفتوحة أمام سلعها واستثماراتها، وحافظت أيضا على علاقات سلمية مع العالم مع إبقاء الولايات المتحدة إلى جانبها في حالة حصول نزاع.[3]

ومثلما تثير مكانتها الدولية الحالية جدلا كبيرا، كذلك تفعل اتجاهات تطورها المستقبلية، ويبرز هنا سيناريوهان أساسيان:

- **الأفول والتراجع:** يستند هذا الاتجاه إلى التحديات والمشكلات البنيوية والمستعصية التي تعرفها اليابان في العقود الأخيرة (النمو الاقتصادي الضعيف والسلبي أحيانا، المستويات المرتفعة للدين العام، التضخم المزمن، مشكلات الديموغرافيا والحكامة...)، وإلى ديناميكية الصّعود السريعة التي تعرفها قوى أخرى (خاصة الصين والهند)، والتي أدت إلى تراجع مكانة اليابان الاقتصادية من المرتبة الثانية إلى الثالثة ثم الرابعة عالميا.
- **التدارك ومواصلة الصّعود:** يعتقد أصحاب هذا الاتجاه أنه رغم أن اليابان فقدت في السنوات الأخيرة الكثير من ميزاتها التي تفوقت بها على كل من أوروبا والولايات المتحدة،

[1] - محمد بن سعيد الفطيسي، "التقييم الاستراتيجي لمستقبل اليابان والهند الجيوسياسي بعد العام 2014م"، **شبكة النبأ المعلوماتية**، 24 ديسمبر 2014، (تصفح بتاريخ: 03 ماي 2015)، متاح على الرابط: http://annabaa.org/news314

[2] - Shiguenoli Miyamoto and Paulo Daniel Watanabe, **Op. Cit**, p. 100.

[3] - Edward J. Lincoln, "Japan: Using Power Narrowly", **in:** Lennon, T. J. Alexander and Amanda Kozlowski, **Op. Cit**, p. 371.

لكن القول إنها آيلة للاختفاء فأمر فيه الكثير من الشطط، [1] فنحن في النهاية أمام مريض لا يشكو سوى من وعكة صحية.[2]

ورغم أن الصّعود الصيني والهندي حجب القوة اليابانية، وهو ما تصفه بعض الدراسات بـ: "الكسوف الافتراضي" لعملاق آسيوي،[3] إلا أن اليابان لا تزال لها مكانتها العالمية خاصة على الصّعيد الاقتصادي، ولا ينبغي إغفالها ونحن نعالج مسألة القوى الصّاعدة اليوم.

المطلب الثاني:

أبعاد ومسارات الصّعود الياباني:

علاوة على أن مسارات الصّعود، بشكل عام، من النادر جدا أن تكون متماثلة الأبعاد أو ذات مسار خطي واحد، فإن صعود أو عودة اليابان في النصف الثاني من القرن العشرين، يعد من بين أكثر التجارب الملفتة من حيث لا تماثلية أبعاده ومساراته، وهو ما سيتم توضيحه في هذا العنصر الذي يستعرض أبعاد ومسارات الصّعود الياباني.

أولا. الصّعود الاقتصادي الياباني

التدارك الاقتصادي كان أولوية اليابان الأولى بعد هزيمتها النكراء في الحرب العالمية الثانية، فلم تمضي أيام على انتهاء الحرب حتى باشر اليابانيون، تحت الإشراف الأمريكي، الدراسة والتخطيط لكيفية النهوض بالصناعة والاقتصاد الياباني، وانتهوا إلى خطة بعث اقتصادي باشروا تجسيدها دون انتظار، ولكن بشكل تدريجي يراعي القيود الأمريكية المفروضة حينها.

وبدأت بوادر الازدهار الاقتصادي الياباني سنة 1948 حين وجدت أعوص المشكلات اليابانية وأكثرها إلحاحا في الفترة التي تلت الحرب طريقها إلى الحل، وذلك بتحسن الموقف الغذائي والتصنيعي، وبداية تحول سياسات الولايات المتحدة تجاه اليابان لصالح إعادة بناء هذه الأخيرة وتقويتها بدل إضعافها وتدميرها.[4]

وقد استفادت اليابان من المساعدات الأمريكية، ومن الحرب الكورية التي زادت من الطلب على السلع اليابانية والإمدادات للجهد الحربي لقوات الأمم المتحدة التي تحارب على الجبهة الكورية، كما استفادت من تحسن الأسواق العالمية،[5] ومن ميل الشعب الياباني نحو العمل الشاق والتقشف في ذات الوقت.

ومع نهاية الستينات، حدث نمو اقتصادي سريع جدا حمل اليابان إلى مرتبة القوة الاقتصادية الثانية عالميا. ولما تجاوز ناتجها الوطني الخام نظيره الألماني، جعلها دخلها الفردي ضمن نادي

---

[1]- بيير بيارنيس، **مرجع سابق**، ص 191.

[2]- المرجع نفسه، ص 192.

[3] - Karoline Postel-Vinay, "Une puissance régionale Paradoxale", **Questions internationales**, No. 30 (mars-avril 2008), pp : 62-70.

[4]- فوزي درويش، **اليابان: الدولة الحديثة والدور الأمريكي**، ط3 (مصر: مطابع غباشي، 1994)، ص ص: 212-213.

[5]- المرجع نفسه، ص ص: 216-217.

الدول الغنية.[1] وخلال الثمانينات والسنوات الأولى من التسعينات لعبت اليابان فعليا دور القوة الاقتصادية العالمية العظمى، ووصف صُعودها الاقتصادي بـ: "المعجزة الاقتصادية".

لكن، مع بداية التسعينات، وبسبب المضاربة والفساد ومختلف أعراض النظام اللبرالي الغربي والعولمة وغياب القيادة السياسية وحدوث أزمات أسواق المال والديون... عرفت اليابان ركودا اقتصاديا مزمنا لم تنجح لليوم في التغلب عليه واستعادة عافيتها الاقتصادية.

وحتى الآن، مر على اليابان أكثر من عقدين ضائعين من النمو الاقتصادي الضعيف (معدل 01 بالمائة) والسلبي أحيانا، ولكنها فترة تخللتها فترات يتدارك فيها الاقتصاد، مما سمح بمحافظة اليابان على مركزها الدولي المتقدم الذي تراجع إلى المرتبة الثالثة ثم الرابعة عالميا.[2]

ثانيا. الصّعود السياسي والدبلوماسي

خلافا للصّعود الاقتصادي الهائل والسريع الذي وصف بالمعجزة الاقتصادية، بقي البعد السياسي للصّعود الياباني متواضعا للغاية، حتى وصفت اليابان بعدة صفات تهكمية أبرزها: "العملاق الاقتصادي والقزم السياسي"، و"النمر الورقي".

ويُعزى الصّعود المتثاقل، والمتعثر في بعض الأحيان، للسياسة والدبلوماسية اليابانية على المستوى العالمي إلى عدة أسباب أهمها:

- عملا بالمبادئ الأساسية للسياسة الخارجية اليابانية لفترة ما بعد الحرب التي تضمنها "مذهب يوشيدا"، والتي تقوم على التركيز على البعد الاقتصادي والإنفاق الأدنى على الدفاع في محاولة لتعويض ما خسرته اليابان بالحرب عن طريق الدبلوماسية، نأت الدبلوماسية اليابانية بنفسها عن التورط في القضايا السياسية والاستراتيجية وركزت على القضايا الاقتصادية؛[3]
- تاريخ اليابان وبيئتها الإقليمية جعلت من تطوير السياسة والدبلوماسية اليابانية أداة دفاعية أكثر منها هجومية؛ فدبلوماسية يابان ما بعد الحرب العالمية الثانية قائمة أساسا على الاعتذارات والتأسف والخجل من الماضي، ومتجهة أكثر نحو استعادة وضع الدولة الطبيعية، أكثر منه توجها نحو بناء قوة إقليمية أو عالمية؛[4]

---

[1] - Françoise Lemoine, "Un vol d'oies sauvages Intégration régionale et émergence des économies asiatiques", **in:** Christian Jaffrelot (ed.). **Op. Cit**, p. 163.

[2] - Kenichi Ohno, **The Economic Development Of Japan: The Path Traveled by Japan as a Developing Country** (Tokyo: GRIPS Development Forum, 2006), pp: 206-207.

[3]- نجم الثاقب خان، **دروس من اليابان للشرق الأوسط**، ترجمة: مركز الأهرام للترجمة والنشر (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1993)، ص 106.

[4] - Toshio Nishi, "Japan's Last Stand in the 21st Century", **in**: "The People vs. Koizumi? Japan-U.S. Relations and Japan's Struggle for National Identity", **Asia Program Special Report**, no. 119 (The Woodrow Wilson International Center For Scholars, February 2004), p. 19.

- الافتقار إلى الوضوح والتأثير في الدبلوماسية اليابانية والذي يُعزى إلى أسلوب اليابان وطريقتها في الخطاب التي تركز على الإيجاز والسلاسة والتواضع، واتّباع الخطى التي تسير عليها الدول الأخرى؛[1]
- عدم تمكن النخبة السياسية اليابانية، حتى بعد نهاية الحرب الباردة، من الانتقال من دبلوماسية رد الفعل إلى دبلوماسية الأخذ بزمام المبادرة، الأمر الذي يضعف مركزها السياسي والدبلوماسي الدولي؛
- الدبلوماسية اليابانية لم تكن موجهة بالأساس لزيادة الاستقلالية والقوة السياسية لليابان، فقد كانت أولويات الدبلوماسية اليابانية تتمحور حول الركائز الثلاث التالية: دعم وترقية التحالف الياباني–الأمريكي، تعميق علاقات التعاون مع الأمم المجاورة، تقوية الدبلوماسية الاقتصادية كوسيلة لترقية وإحياء الاقتصاد؛[2]
- رغم مساهمات اليابان الضخمة في عديد المؤسسات والمنظمات الدولية، والتي تفوق حتى مساهمات بعض القوى الكبرى، إلا أنها لا تتمتع بوزن سياسي مقابل فيها، وكأنها "تدفع ضرائب دون تمثيل"؛ فاليابان هي المساهم الثاني في الأمم المتحدة بعد أمريكا، إذ تساهم بنسبة 20 بالمائة من ميزانية الأمم المتحدة، بما يفوق مساهمة الدول الأربع الأخرى الدائمة العضوية وصاحبة حق الفيتو (فرنسا، انجلترا، روسيا والصين) مجتمعة. كما أن اليابان تساهم أيضا بما نسبته 32 بالمائة من الميزانية السنوية لليونسكو، وتتفوق على الولايات المتحدة التي تساهم بنسبة 22 بالمائة.[3]

ومع ذلك، ورغم القيود، والحصار السياسي والدبلوماسي الذي مازالت تخضع له اليابان من قبل القوى والدول المجاورة، فإنه عقب نهاية الحرب الباردة، بدأت الدبلوماسية اليابانية تتحرك بشكل ملفت، ويعود ذلك لمجموعة من العوامل:[4]

- نمو المشاعر القومية الجديدة ذات الطابع الراديكالي، والطموحات الإقليمية الحديثة، التي قررت التخلي عن سياسة "الانقياد الدبلوماسي" المتبعة خلال نصف القرن الماضي؛
- على غرار الألمان، يريد اليابانيون أن يعودوا بلدا (طبيعيا) عاديا، خاصة في المجالين الدبلوماسي والعسكري.

[1]- نجم الثاقب خان، **مرجع سابق**، ص 109.
[2] - Ministry of Foreign Affairs, Japan**, Diplomatic Bluebook 2013: Summary**, p. 06.
[3] - Toshio Nishi, **Op. Cit**, p. 19.
[4]- بيير بيارنيس، **القرن الحادي والعشرون لن يكون أمريكيا**، ترجمة: مدني قصري (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2003)، ص 192.

واحدة من أبرز وأجرأ محاولات الصّعود السياسي الياباني هي سعيها للحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن الدولي، وهي جهود اعترضتها عديد العقبات، ولا يبدو أنها ممكنة في المستقبل المنظور، حتى وإن كان وصولا منقوصا (مقعد دائم دون حق الفيتو).

كما بادرت اليابان أيضا بنشر قوات الدفاع الذاتي (SDF) في الخارج...وكانت العملية العسكرية الأولى لليابان تمثلت في نشر سفينة كانسة ألغام إلى خليج فارس بعد حرب الخليج في 1991. ومنذ ذلك الحين شاركت اليابان في عدد من عمليات حفظ السلم، وإعادة الأعمار والمهام الإنسانية التابعة للأمم المتحدة.[1]

ولكن، هذه التعديلات لم يقابلها تغير في "البرادايم". ولا حكومة يابانية من حكومات ما بعد الحرب الباردة وضعت بشكل ناجح مذهب متماسك لسياستها الخارجية. فسلوكات السياسة الخارجية اليابانية منذ بداية تسعينات القرن الماضي تميزت بـ: "الاستمرارية المعدلة"، إذا استعرنا العبارة التي استخدمت لوصف تطور سلوك السياسة الخارجية الألمانية.[2]

ففي حين أن القادة السياسيين اليابانيين دافعوا مرارا عن استقلالية أكثر لسياستهم الخارجية، فإنهم في الواقع قاوموا فعل أي شيء يمكن أن ينظر إليه على أنه يهدد العلاقات الثنائية مع الولايات المتحدة.[3]

وبالتالي، السياسة الخارجية اليابانية لم تصل إلى النقطة التي تجعل من اليابان مستعدا ليصبح ركنا في النظام الدولي. فعلى عكس خطاب القادة السياسيين والرسميين اليابانيين، اليابان يستمر في لعب دور الشريك التابع للتحالف مع الولايات المتحدة، وفاعلا صغيرا نسبيا في الدبلوماسية العالمية والقضايا الأمنية، وغير قادر على التعامل الفعال مع الأزمات السياسية والأمنية التي تحدث في فنائها الخلفي. وهذه الوضعية مرشحة لعدم التغير الجذري لفترة طويلة.[4]

فالضعف العسكري والدبلوماسي الياباني، لم يحل فقط دون صعودها إلى مصاف القوى الكبرى المكتملة فقط، ولكنه أيضا جعلها عرضة للتحدي والاستفزاز من قبل جيرانها العمالقة (الصين وروسيا خاصة).[5]

وعموما، لا يزال الصّعود السياسي والأمني الياباني يعرف تحديات كبرى وهي:[6]

- تبعيتها الأمنية الساحقة للولايات المتحدة حالت دون أن تطوّر اليابان سياسة خارجية أكثر استقلالية، ومن أخذ دور أكبر في القضايا الأمنية والاستراتيجية الإقليمية.

---

[1] - Kazuki Iwanaga, "Japan's Paradigm Lost?", **in:** Bert Edström (ed.**), Japan's Foreign Policy in Transition: The Way Forward for Japan as an International Actor In a World in Flux** (Sweden: Institute for Security and Development Policy, 2011), p. 58.
[2] - Kazuki Iwanaga, **Op. Cit**, p. 59.
[3] - Ibid, p.60.
[4] - Ibidem.
[5] - Ibid, p.61.
[6] - Ibid, pp: 68-69.

- لا توجد هناك علامة "بارزة" على أن القادة السياسيين اليابانيين يحضرون للقيام بشئ من أجل استقلالهم الاستراتيجي والعسكري عن الشريك/ الحليف الأمريكي.
- لا تزال اليابان تعتمد على تحالفها الاستراتيجي مع الولايات المتحدة في تسيير علاقتها مع القوى الكبرى الأخرى خاصة الصين، ويتضح ذلك جليا من خلال الزيارات المسبقة للولايات المتحدة من قبل المسؤولين اليابانيين قبل أي خطوة تخص علاقتهم مع القوى الكبرى الأخرى، أو الدول ذات الأهمية لكل من اليابان والولايات المتحدة.

ثالثا. الصّعود الأمني والعسكري الياباني

عند الحديث عن البعدين الأمني والعسكري للصّعود الياباني، فنحن أقرب إلى الحديث عن مسار للعودة إلى الوضع الطبيعي لدولة عادية، أكثر منه بكثير حديث عن صُعود أمني وعسكري لقوة دولية؛ فيابان ما بعد الحرب العالمية الثانية لم تعد "دولة طبيعية" ومكتملة المقومات، فرغم أنها استعادت سيادتها القانونية، إلا أنها جُرِّدت من قوتها العسكرية، وأخضعت لقيود صارمة في هذا البعد الحساس من أبعاد القوة، إلى درجة أنه أصبح بيد الولايات المتحدة لا بيد الحكومة اليابانية.

كما أن النزعة السلمية التي طبعت الشعب والقيادة اليابانية بعد الحرب العالمية الثانية، جعلت اليابان تبني قوتها في إطار السلام وبعيدا عن التفكير في الحروب والاستعداد لها. إذ أن اليابان ذاتها ناورت من أجل عدم بناء كيان عسكري قوي يثير مخاوف جيرانها، ويعكر البيئة السلمية التي تخدم التنمية الاقتصادية اليابانية.

وكانت نتيجة ذلك أن شكلت اليابان حالة استثنائية (نوعا ما مع ألمانيا) لصعود قوة دولية لا تتمتع بقوة عسكرية كافية لضمان أمنها والدفاع على مصالحها، وهو تطور دافعت عنه كل من اليابان وألمانيا وروجت له تحت مسمى صُعود "القوى السلمية أو الحضارية".

هذا الخيار قد لا يكون متاحا للجميع، فوجود ضمانات أمنية وغطاء دفاعي لا غنى عنه لأية دولة صغيرة، فما بالك بالقوى الكبرى والعالمية؛ وهو ما وفرته الولايات المتحدة في هذه الحالة لليابان تحت غطاء التحالف الأمني والعسكري الثنائي القائم ليومنا هذا.

وقد أطّرت اليابان هذا التوجه في دستورها (وبالتحديد في مادته التاسعة)، واحتفظت فقط بالحق في إنشاء قوات الدفاع الذاتي، الشبيهة في عملها بالشرطة لا الجيش، والتي تتولى حفظ النظام والأمن في اليابان.

ولكن، ومع مرور الوقت وتغير البيئة الأمنية والاستراتيجية المحيطة باليابان (خاصة الصّعود الصيني)، وبداية تآكل الهيمنة العسكرية الأمريكية في المنطقة وانسحابها التدريجي منها، وإحساس القادة اليابانيين بأن البحث عن المكانة الدولية وحماية المصالح لا يمكن ضمانه دون قوة عسكرية مستقلة وفعلية... أدى إلى التوجه نحو اهتمام أكثر باستعادة الوضع الطبيعي وزيادة القوة الدفاعية والعسكرية لليابان (وهو ما عرف بنوايا إعادة عسكرة اليابان) ولكن بحذر شديد.

هذا التوجه الحذر لتحويل اليابان إلى دولة طبيعية، ترجم على شكل عدة تحركات، والتي لاقت عقبات كثيرة وكبيرة حالت دون نجاحها، واكتمال مساعيها:

- محاولات تغيير طبيعة وتركيبة وتدريب وتسليح قوات الدفاع الذاتي اليابانية، وتوسيع نطاق وصلاحيات عملها وتدخلها حتى خارج حدود اليابان. ومع ذلك فإن هامش تحرك وانتشار القوات اليابانية خارج أراضيها كان محدودا جدا ومقيدا باتفاقية تعاونها العسكري وتحالفها مع الولايات المتحدة، حيث كانت إمكانية الانتشار الياباني تقتصر على الأراضي اليابانية نفسها وتايوان وكوريا وشمال الفلبين، ومن المحتمل مع المراجعة أن توسع إلى منطقة آسيا الباسيفيك؛
- ضمن إطار علاقتها الأمنية مع الولايات المتحدة، اتخذت اليابان عدة تدابير لأداء دور أكبر على الساحة الدولية. ووسّعت دورها من خلال مراجعة المبادئ الموجهة لعلاقات الدفاع مع الولايات المتحدة سنة 1997، وقانون تدابير الطوارئ في المناطق المحيطة في 1999. ومرّر "الدايت" أيضا قانون الإجراءات الخاصة ضد الإرهاب سنة 2001 للسماح بنشر قوات الدفاع الذاتي خارج المنطقة، وقد استخدم هذا القانون لتمكينها من الانتشار والسماح لها بتزويد القوات الأمريكية، وقوات الدول الأخرى العاملة في المحيط الهندي بالوقود.[1] وهي عمليات محدودة للغاية، ومع ذلك، فقد استخدمت لإعطاء اليابان هامشا للعب دور "عسكري" في السياسة الدولية؛[2]
- محاولات تعديل، أو إعادة تأويل، المادة التاسعة من الدستور الياباني للسماح لليابان بتطوير قدراتها العسكرية، وتشكيل جيش نظامي. وهي خطوة متعثرة ليومنا هذا مقارنة بما حققته ألمانيا الشبيهة باليابان من هذه الناحية؛ ففي حين أن ألمانيا، وعلى خلفية النزاعات في البلقان وأزمة كوسوفو، خلال التسعينات تجاوزت امتناعها عن استخدام القوة العسكرية وأصبحت "دولة عادية"؛ اليابان لم تتجاوز بعد القيود الدستورية والسياسية على استخدام القوة في الساحة الدولية. كما أن ألمانيا اتخذت خطوات أكثر جدية وتقدما من اليابان في اتجاه إقحام قواتها المسلحة في المهام القتالية؛[3]
- تكثيف مساهمات اليابان ضمن عمليات حفظ الأمن والسلم التي تتم تحت رعاية الأمم المتحدة، وكذلك ضمن التحالف الثنائي مع الولايات المتحدة.

[1] - Kazuki Iwanaga, **Op. Cit**, pp: 58-59.
[2] - Ibid, p. 59.
[3] - Ibidem.

ومع تعثر عديد المساعي السابقة، يبقى الصّعود الأمني الياباني يعاني من انتقادات شديدة، يمكن تلخيصها في العناصر التالية:[1]

- بتحولها عن استخدام دبلوماسية الشيكات (مثلما حدث في حرب الخليج) من خلال المشاركة في المهام غير القتالية في آسيا ومناطق أخرى، هي أبعد ما تكون عن تطبيع اليابان. فهي لم تحل بعد العلاقة بين القوة والدبلوماسية، والطريق ما تزال طويلة أمام اليابان لتتبع مسار صعود طبيعي؛
- قوات الدفاع الذاتي اليابانية لم تكتسب بعد القدرة العسكرية الكافية للدفاع منفردة عن الإقليم الوطني ضد الاعتداءات الخارجية. واليابان، كقوة غير نووية، ما تزال عالية التبعية للولايات المتحدة في المجال الأمني؛
- مع اتّباعها لسياسات أمنية مبنية على أساس علاقة التحالف مع الولايات المتحدة لمدة تزيد عن ستين سنة، تكون اليابان قد طوّرت "ثقافة تبعية أمنية". وبالتالي، فأفق سياسة أمنية أكثر استقلالية يبدوا غير أكيد.

وفي مقابل تلك الانتقادات، يرى آخرون أن اليابان حققت بعض النجاحات في المجال الأمني، ما زاد في وزنها ومكانتها الأمنية الدولية:

- تعكف اليابان في السنوات الأخيرة على إدخال إصلاحات جوهرية على سياساتها ومنظوماتها الأمنية، من خلال البحث عن "قراءة جديدة" لدستورها السلمي بعد فشل محاولات مراجعة مواده المقيدة للقدرات العسكرية والأمنية اليابانية، وكذا إعادة هيكلة مؤسساتها الأمنية (إنشاء مجلس وطني للأمن) لمركزة التخطيط والقرارات الأمنية، وكذا تسهيل نشر القوات اليابانية داخل وخارج البلاد؛
- المساهمات الأمنية والعسكرية اليابانية في عدة أزمات، وفي عمليات حفظ السلم وفي الحرب على الإرهاب... أعطت اليابان وزنا أمنيا وعسكريا أكبر، وتؤشر على رغبة وقدرة اليابان على لعب دور أمني أكبر في آسيا وفي العالم ككل؛
- ينظر البعض إلى خطوة إرسال قوات الدفاع الذاتي إلى العراق في 2003 كخطوة أساسية في مسار المصالحة بين الطبقة السياسية والقوات المسلحة، وكتقدم في البعد العسكري للقوة اليابانية الجديدة؛[2]

[1] - Kazuki Iwanaga, **Op. Cit**, p. 59.68.69.

[2] - Marianne Péron-Doise, "Le Japon, nouvel acteur de la sécurité en Asie et dans le monde", **AGIR**, No.17, mars 2004, p. 06.

- رغم أن التحالف الأمريكي الياباني أوثق من أي وقت سابق، اليابان تزيل الحواجز بشكل تدريجي أمام نشر قوات الدفاع الذاتي خارجيا، والاستثمار في الأسلحة المتطورة؛[1]
- وعلى الصعيد العسكري، اليوم، ورغم القيود العسكرية على اليابان، ورغم أنها لا تمتلك "جيشا" فعليا، إلا أن اليابان، في نظر البعض، تمتلك واحدا من بين أقوى الجيوش في العالم، بالنظر إلى التدريبات العالية، والتجهيزات المتطورة التي تمتلكها قوات دفاعها الذاتي، وبحريتها وقواتها الجوية عالية المستوى، ووسائلها الباليستية وأقمارها الصناعية، وأيضا قدرتها على التسلح النووي إذا دعت الحاجة.[2]

ومع ذلك، فإن حجم سكان اليابان، وديناميكيتها الديمغرافية، يحول دون امتلاكها قوة عسكرية بحجم قوة جيرانها من القوى الكبرى (الصين وروسيا).

رابعا. صُعود القوة الناعمة اليابانية

باتت القوة الناعمة بُعدا مهما من أبعاد القوة في عصر العولمة، ولكنها في حالة اليابان، تعد البعد الأكثر أهمية بعد الاقتصاد والتنمية؛ إذ تأثرت سمعة وصورة اليابان بشكل كبير بتاريخها الاستعماري والتوسعي، وهو ما لا يخدم عودتها إلى الساحة الدولية كقوة حضارية سلمية إذا لم تحسّن تلك الصورة، وتزيد من جاذبيتها.

وباعتبارها إحدى الحضارات العريقة، تمتلك اليابان أصلا عديد مقومات القوة الناعمة، إضافة إلى أخرى طوّرتها مع نهضتها وعودتها الجديدة، وأبرز تلك المقومات: الأدب (أدب المانغا)، الفنون القتالية، الفنون، السينما، طريقة التأثيث، الملبس وتغيير إطار الحياة والتسلية، الجيدو، الإكيبانا والكاراوكي، والننتندو والتاماغوتشي... والتي انتقلت واخترقت عديد الدول مع انتشار السلع والماركات اليابانية العالمية،[3] وهذا علاوة على نموذجيها الديمقراطي والتنموي.

أدب «المانجا» الشهير (وهو نوع متميز من الكتابة الكاريكاتورية، سواء للروايات أو القصص أو حتى للوقائع التاريخية، وتضمنت لاحقاً أدباً موجهاً للأطفال) حقق شهرة ذائعة الصيت في العالم بسرعة غير مسبوقة. وفي هذا السياق، تبنت الدولة في اليابان إرسال أدباء وكتّاب «المانجا» لعقد ندوات في دول كثيرة من مختلف القارات بغرض تأكيد المنشأ الياباني لهذا الأدب، وشرح دوافعه بهدف كسب فهم وتعاطف واسع وعالمي معه.[4]

ولما كان للمانغا سوق عالمية واسعة، ومع مضمونها الواسع الذي يتضمن الثقافة الشعبية وإعادة انتاج التأثيرات التقليدية، المانغا قادرة على بلوغ جمهور كبير ومساعدته على فهم اليابان

[1] - David C. Kang, **China rising: peace, power, and order in East Asia** (New York: Columbia University Press, 2007), p. 153.

[2]- بيير بيارنيس، **مرجع سابق**، ص ص: 197-198.

[3]- المرجع نفسه،، ص 187.

[4]- وليد محمود عبد الناصر، **مصدر سابق**.

أفضل. فالمنابر الإعلامية الشعبية مثل المانغا والأنيم anime تعمل على تقديم الثقافة اليابانية للفئات الشابة، وغالبا ما تقود إلى دراسة اللغة والثقافة اليابانية. فهي تعمل كنقطة تعريف وتقديم لثقافة البوب اليابانية، وتزيد قوتها المرنة.[1]

ومن جهتها، الدراما اليابانية انتشرت بشكل كبير في آسيا، وأصبح ينظر إليها على أنها أقرب إلى المجتمعات الآسيوية، وأكثر واقعية من الأوروبية، وهو ما جعل شعوب آسيا ومناطق أخرى عديدة تتعاطف معها، مما سهّل الطريق أمام المنتوجات اليابانية لدخول أسواق تلك الدول وتحسين مبيعاتها، كما ساهم في تحسين صورة اليابان دوليا.[2]

وأيضا رياضة «السومو» اليابانية التقليدية، والتي كادت في مرحلة ما تقترب من نقطة الانزواء وربما بدأت مسار الزوال، ولكن الدولة اليابانية تدخلت سريعاً للحفاظ على هذه الرياضة ودعمها والترويج لها ولقيمتها، ليس فقط الرياضية، بل والأخلاقية والمعنوية أيضاً، بل وأصبح هناك تشجيع خاص للاعبين الأجانب في سياق هذه الرياضة وتقديم للحوافز لهم، بالإضافة إلى دعم إنشاء اتحادات لهذه الرياضة في البلدان الأخرى، سواء كاتحادات مستقلة أو كجزء من اتحادات رياضة «الجودو» في هذه البلدان، واستضافة معسكرات تدريب لفرق ومنتخبات الدول الأخرى داخل اليابان.[3]

ويرى البعض أن امتلاك مجتمع مدني ديمقراطي هو الجانب الأكثر أهمية في القوة المرنة اليابانية، ويمكن ملاحظته بشكل جيد من خلال الارتباط المتزايد مع الشركاء الأجانب.[4]

كما أن اليابان استفادت من جاذبية نموذجها التنموي، ومن نجاح تجربتها التنموية، وحاولت تصديرها عبر المؤسسات المالية الدولية، ولكنها لم تنجح في ذلك إلا في السنوات الأخيرة، وبالتحديد في تقرير التنمية البشرية لسنة 2013 الذي أعقب الأزمة العالمية الأخيرة.

ومن أجل الاستفادة من المقومات السابقة، ودعم قوتها الناعمة، أقامت اليابان «مؤسسة اليابان» التي هي بمثابة الذراع الثقافية للسياسة الخارجية اليابانية، والتي لديها علاقة عضوية بقطاع العلاقات الثقافية والدبلوماسية العامة بوزارة الخارجية اليابانية. كما أن هذه المؤسسة لديها علاقات تعاون مؤسسية متواصلة مع الجهات الحكومية المعنية من جهة أخرى مثل وزارة التعليم والثقافة والرياضة، كما أنها في حالة شراكة وتوعية وتفعيل مع مؤسسات القطاع الخاص والمجتمع المدني اليابانية المعنية بتعزيز الدور الثقافي الياباني إقليمياً ودولياً، وذلك في إطار منظومة

---

[1] - Ren Zhe, "Confucius Institutes: China's Soft Power?", **Policy Commentary** (Sigur Center For Asian Studies, Washington, DC) June 2010, pp: 02-03.

[2] - Tamotsu Aoki, "Aspects of Globalization in Contemporary Japan", **in:** Peter Berger and Samuel Huntington (eds.), **Many Globalizations: Cultural Diversity in the Contemporary World** (Oxford: Oxford University Press, 2002), p. 76.

[3] - وليد محمود عبد الناصر، **مصدر سابق**.

[4] - Hanscom Smith, **Op. Cit**, p. 117.

متناغمة وذات أهداف متجانسة ورؤية موحدة، وهو التعاون الذي يساعد أيضاً على توفير التمويل اللازم لهذا الترويج والتوظيف المُمنهج لمصادر القوة الناعمة اليابانية في الخارج بما يجذب التعاطف والاهتمام، ومعه مكاسب اقتصادية مثل جذب تدفقات السياحة الخارجية إلى دولة لا تزال تنظر إلى نفسها على أنها تحقق أقل كثيراً من المستهدف في مجال جذب السياحة الأجنبية.[1]

ويواجه صعود القوة المرنة اليابانية مجموعة من التحديات:

- **اللغة اليابانية:** تقف اللغة بين اليابانيين وبين بقية شعوب العالم حاجزا أكبر كثيرا من أي حاجز يفصل بين هذه الشعوب وأي دولة صناعية أخرى. ولا شك أن حاجز اللغة هذا هو أكبر الحواجز القائمة بين اليابان والبلدان النامية حيث لا يوجد في اليابان سوى نخبة قليلة من المثقفين الذين اضطروا لإجادة اللغات الأجنبية. وقد عُرف عن اليابانيين أنهم شعب يشارك صامتا في المؤتمرات الدولية، حيث لا يسهم أعضاء وفوده في هذه المؤتمرات إلا بالابتسامات نظرا لعجزهم عن التعبير عن رأيهم مع أقرانهم الأجانب.[2]
- **عدم الاستقرار السياسي** في السنوات الأخيرة، أدى إلى ارتباك السياسة الداخلية والخارجية اليابانية، وأثر على صورتها في إقليمها وفي العالم.

حاليا، القوة المرنة اليابانية معتبرة، فهي ترتب ضمن الدول الثلاث الأكثر احتراما في العالم،[3] والأولى فيما يتعلق بمؤشر العلامات التجارية (العلامات المعنوية أو ماركة الأمة) الوطنية لسنة 2014.[4] ومع ذلك، وإذا قارنا قوتها المرنة مع نظيرتها الأوروبية ألمانيا، لا تعتبر اليابان قد حققت الكثير، فألمانيا نجحت فعلا في "التحول من بلد مكروه عن جدارة، إلى بلد محترم عن جدارة" وفق عبارات "سيمون انهولت" مخترع "ماركة الأمة".[5]

ومن خلال العرض السابق لمختلف أبعاد الصّعود الياباني المعاصر، يمكن التأكيد على لا تماثلية مسارات هذا الصّعود. كما يمكننا ملاحظة أن الصّعود الياباني ارتكز أساسا على القوة الاقتصادية، وبدرجة أقل القوة المرنة، في حين تزداد القوة السياسية والعسكرية يرتم بطئ ومتحفظ.

---

[1]- وليد محمود عبد الناصر، **مصدر سابق**.

[2]- أدوين رايشاور، **اليابانيون**، ترجمة: ليلى الجبالي، سلسلة عالم المعرفة، عدد 136 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1989)، ص 368.

[3] - Richard L. Armitage and Joseph S. Nye, **The U.S.-Japan Alliance: Anchoring Stability in Asia** (Washington, DC: Center for Strategic and International Studies, 2012), pp: 01-02.

[4] - Future Brand, **Country Brand Index 2014-15,** p. 11.

[5] - سيمون انهولت، "لقد تم بناء أمة في غاية النجاح"، **مجلة دوتشلاند**، العدد 02، 2015، ص 55.

المطلب الثالث:

عوامل وتحديات الصّعود الياباني المعاصر:

تُحيل دراسة الصّعود الياباني المعاصر مباشرة المهتم إلى التساؤل عن العوامل التي دفعت وساعدت اليابان إلى النهوض والتدارك السريع بعد ما آل إليه بعد الحرب العالمية الثانية، وسنقتصر هنا على العرض السريع لأهم تلك العوامل.

أولا: عوامل ومحفزات الصّعود الياباني:

كان وراء العودة السريعة والمذهلة لليابان عدة عوامل، بعضها متأصل في المجتمع الياباني، والبعض الآخر كان نتاج بيئة الصّعود الجديدة.

1. **الاستقرار الحكومي والسياسي:** بقاء نفس الحزب على سدة الحكم لمدة عقود وعودته في كل مرة عن طريق "الانتخابات الديمقراطية"، والتحالفات الصلبة التي أقامها هذا الحزب مع رجال الأعمال والبيروقراطية سمح باستمرار نفس النهج والتغلب على المشكلات التي اعترضت اليابان.[1]
2. **الثورة التكنولوجية:** كان استيعاب اليابان للتكنولوجيا الغربية، وتحكمه فيها عاملا في غاية الأهمية في نهضتها الأولى (في عصر الميجي)، وأيضا في عودتها فيما بعد الحرب العالمية الثانية. وقد تحول التحكم في التكنولوجيا إلى "ثورة تكنولوجية"، هذه الثورة أخذت طريقها بكل قوة ابتداء من عام 1955،[2] وأدت إلى تفوق السلع اليابانية عالية التكنولوجيا في عدة مجالات، وغزوها لأسواق العالم... مما حوّل اليابان بشكل سريع إلى قوة اقتصادية عالمية.
3. **التسهيلات والمساعدات الأمريكية:** بعد تغيير الولايات المتحدة، القوة المنتصرة في الحرب العالمية الثانية وقائدة القوات الغازية لليابان، لموقفها من اليابان، بالتحول من الاحتلال والإذلال إلى البناء والبعث المحدود من جديد، حصلت اليابان على تسهيلات وتنازلات ومساعدات مالية ومادية وفنية كبيرة من الولايات المتحدة، علاوة على التكفل الأمريكية بالجانب الدفاعي والأمني، وبالمظلة النووية، ما سمح لليابان بالتفرغ للتنمية والصعود الاقتصادي.

الدور والمساهمة الأمريكية في صعود اليابان ظلت محل جدل كبير، خاصة من جانب من المستفيد الحقيقي من العلاقة الثنائية بين البلدين؟ وسيكون محل تفصيل في الأجزاء

[1] - Joseph S. Nye and David M. Rowe, **Harness the Rising Sun: An American Strategy for Managing Japan's Rise as a Global Power** (Lanham, Md.: University Press Of America, 1993), p. 23.

[2] - فوزي درويش، **مرجع سابق**، ص 220.

القادمة من هذه الأطروحة، إلا أن الدور الأمريكي في صعود اليابان في العقود الأولى لا يمكن تجاهله.

4. **خصائص الشعب الياباني (الشخصية اليابانية):** يمتاز الشعب الياباني بمجموعة من الخصائص التي تؤهله للنهوض والنهوض من جديد، عقب مختلف المحن والكوارث التي عرفتها اليابان. وهي خصائص معروفة ويحسد عليها المجتمع الياباني أبرزها: مستوى التعليم العالي، القدرة الاستيعابية العالية، الابتكار والتجديد، الانضباط والإخلاص في العمل، احترام الوقت، روح المبادرة، روح الفريق (العمل الجماعي)، التحدي...

5. **النظام التعليمي:** ترجع الكثير من انجازات اليابان، وحتى عوامل صُعودها، إلى منظومة التعليم اليابانية المميزة. وكان الدكتور "أحمد زويل"، الذي كان يزور اليابان، قد قال: "إذا كان من حكمة واحدة يمكن أن نُرجع إليها كل ما رأيت في اليابان.. فهي التعليم".[1]

وقد حظيت منظومة التعليم اليابانية بالدراسة الكافية، ونكتفي هنا بالإشارة إلى أبرز خصائصها التي جعلتها عاملا مركزيا في النهضة اليابانية: مركزية المعلم واحترامه والتكفل التام به، منظومة مبنية على التقاليد والثقافية المحلية، الإدارة التربوية والتخطيط التربوي الجيد، شعبية المستويات المتوسطة وارستقراطية (الارستقراطية العلمية) المستويات العليا، دعم الإبداع وباللغة الأم...[2]

6. **الإدارة اليابانية:** من أبرز عوامل النهضة اليابانية بعد انهيار الاقتصاد الياباني عقب هزيمة اليابان في الحرب العالمية الثانية ما عُرف «بالإدارة اليابانية»، بمعنى تطبيق مبادئ إدارية حديثة من بينها إدارة الجودة الكاملة، والعمل ضمن فريق عمل «روح الفريق»، وإتقان العمل الإداري وتحويله إلى قيمة اجتماعية مرتبطة بالثقافة اليابانية، والابتكار والتطوير، إلى غير ذلك من المبادئ والمفاهيم الإدارية الفعالة.[3]

7. **الصّعود الصيني:** جاء الصّعود الصيني متأخرا عن الصعود الياباني، ولكن ما حققته الصين خلال العقود الأخيرة، يثير حفيظة وهواجس اليابان، ويدفعها نحو زيادة قوتها واستقلاليتها في مواجهة التحركات الصينية، التي تعتبرها مستفزة في بعض الأحيان.

---

[1] - أحمد المسلماني، " اليابان.. من التكنولوجيا إلي الأيديولوجيا!"، **الأهرام**، العدد 43403، السنة 130، الخميس 3 من رمضان 1426 هـ الموافق 6 اكتوبر2005. (تصفح بتاريخ: 22 مارس 2014)، متاح على الرابط:
http://www.ahram.org.eg/Archive/2005/10/6/REPO4.HTM

[2] - حسن الباتع عبدالعاطي، "التجربة اليابانية.. نموذج الترقي بعد التردي"، **المعرفة**، 25 جويلية/ يوليو 2009 (تصفح بتاريخ: 22 مارس 2014)، متاح على الرابط:
http://almarefh.net/show_content_sub.php?CUV=360&Model=M&SubModel=157&ID=400&ShowAll=On

[3] - المصدر نفسه.

8. **التهديد النووي الكوري الشمالي:** التهديد المتواصل الذي تتعرض له اليابان من قبل كوريا الشمالية، والذي وصل إلى حد الحديث عن "إغراقها في اللهيب النووي"، يعتبر بدوره أحد العوامل التي تدفع اليابان نحو مزيد من الاستعداد العسكري، وزيادة القوة العسكرية تحت مبرر الدفاع عن النفس والتحوّط من التهديد الكورية الشمالية.

وحتى مع الوعود الأمريكية المتكررة بتوفير مضلة عسكرية ونووية لليابان في مواجهة التهديد النووي الكوري الشمالي، فإن اليابان ما تزال تميل، بل إن ميلها يزداد، نحو دعم قدرتها على الدفاع عن نفسها بنفسها، وهو ما يعني المزيد من العسكرة ومن موارد القوة المختلفة، حتى ولو تحدى ذلك القيود الدستورية والدولية في هذا المجال.

ثانيا: تحديات الصّعود الياباني المعاصر

لم تكن عملية بناء اليابان، في أي وقت من الأوقات، سهلة بأي شكل من الأشكال. فوعورة الأرض وقلة الأراضي الزراعية وندرة الموارد الطبيعية... لم تمنح الشعب الياباني فرصة سهلة للبناء.[1] وعلاوة على هذه التحديات التقليدية واللصيقة بالحالة اليابانية، واجهت اليابان، وتواجه، في صُعودها المعاصر مجموعة من التحديات "البازغة" أبرزها:

1. **الكوارث الطبيعية:** بحكم موقعها وطبيعتها الجيولوجية، تتعرّض اليابان من فترة لأخرى إلى كوارث طبيعية مدمرة خاصة الزلازل وموجات التسونامي... والتي غالبا ما تحدث آثارا مدمرة على الاقتصاد والبنية التحتية في اليابان، وتؤثر بالتالي على مقومات صُعودها، وتدخلها في مرحلة تدارك متعدد الأبعاد.

ورغم أن الشعب الياباني اختبر الأزمات والكوارث والمحن على مر تاريخه وبشكل متواتر، وأثبت قدرة على التفاعل والصّمود والتعامل معها بشكل فعال، إلا أن تلك الأزمات ما تزال لها آثار سلبية كثيرة لا يمكن تجاهلها، ولا تزال تشكل تحديا للصّعود الياباني.

ومن بين عدة حوادث عرفتها اليابان أثناء تجربة صُعودها المعاصر، اعتبر الزلزال المدمر الذي ضربها في 11 آذار/مارس 2011، والبالغ 9.1 درجة على "سلّم رختر"، والمتبوع بتسونامي تسببت بدورها في كارثة نووية... أخطر كارثة تتعرض لها اليابان بعد القصف النووي الأمريكي في الحرب العالمية الثانية.[2]

وقد كانت لتلك الفاجعة آثار رهيبة على الاقتصاد الياباني، ومعنويات شعبها، وموقفه من بعض سياسات الحكومة، خاصة تجاه الطاقة النووية. وكتقدير مؤقت، وغير كامل، قدرت الخسائر المالية الناجمة عنه بأكثر من 400 مليار دولار، وأدخلت اليابان في فترة تدارك

[1] - غانم علوان جواد الجميلي، **جذور نهضة اليابان** (الرياض: مكتبة العبيكان، 2014)، ص 224.
[2] - المرجع نفسه، ص ص: 224-225.

وتعافي غير معروفة الأمد،[1] حيث أدت إلى خروج مناطق واسعة من اليابان من دائرة الإنتاج والعمل، بسبب الإشعاعات النووية، والركود الاقتصادي، وارتفاع قيمة الين، والأزمات الداخلية المتنوعة[2].

2. **التغيرات السكانية:** تراجع نسب الخصوبة، وزيادة الشيخوخة ظاهرة منتشرة في الدول المتقدمة وستشكل تحديا جديا في المستقبل القريب، ولكنها في اليابان أكثر حدة ومعالمها وآثارها بدأت تبرز منذ فترة، وباتت تبرز كتحدي رئيسي أمام صُعود (عودة) اليابان.

نسبة نمو سكان اليابان تقدر بـ: 0.1 بالمائة وعدد سكانها الحالي المقدر بـ: 127 مليون نسمة، من المتوقع أن يتراجع إلى 95 مليون بحلول منتصف القرن.[3] كما تسجل اليابان أعلى وأسرع معدلات الشيخوخة في العالم، فقرابة نصف سكان اليابان تفوق أعمارهم 45 سنة في سنة 2010.[4]

جدول رقم: 04

ترتيب القوى الصاعدة + اليابان+ الولايات المتحدة

(حسب نسبة السكان التي تساوي أو تفوق 60 سنة من العمر)

الدولة/ القوة الصّاعدة	نسبة السكان بعمر 60 سنة فما فوق	الترتيب العالمي
اليابان	32.0	01
الولايات المتحدة	19.5	39
روسيا	18.8	44
الصين	13.8	67
البرازيل	11.0	79
جنوب افريقيا	8.4	101
الهند	8.2	105

المصدر :

United Nations Department of Economic and Social Affairs, Population Division, **World Population Ageing 2013** (New York: United Nations, December 2013), pp: 94-95.

[1] - غانم علوان جواد الجميلي، **مرجع سابق**، ص 225.

[2]- مسعود ضاهر، "سياسة اليابان الخارجية في المرحلة الراهنة"، **مجلة البيان**، التاريخ: 09 يناير 2013 (11 جوان 2014)، متاح على الرابط:

http://www.albayan.ae/opinions/articles/2013-01-09-1.1799679

[3] - Emma Chanlett-Avery (et al.)l, **Japan-U.S. Relations: Issues for Congress** (Congressional Research Service, February 20, 2014), p. 35.

[4] - United Nations Department of Economic and Social Affairs, Population Division, **World Population Ageing 2013** (New York: United Nations, December 2013), p. 21.

شيخوخة المجتمع الياباني ستكون لها تداعيات جادة على الاقتصاد الياباني وقدراته العسكرية. كما أن تراجعا سكانيا بهذا الحجم قد تنجم عنه تداعيات ثقافية أيضا.[1]

ويضاف إلى التغيرات السابقة، أحد "أمراض العصر" وهو مرض "**الإكتئاب**"، والذي تراكم في اليابان منذ القصف النووي الأمريكي لها في نهاية الحرب العالمية الثانية،[2] وازدادت حدته بفعل تأثيرات تكنولوجيا المعلومات والاتصال الحديثة، وعدم إحساس اليابانيين بإنجازاتهم على عظمتها، والذي ترتب عن حرمانهم من "الشعور القومي"، علاوة على الإذلال الأمريكي المتكرر لهم...

ومن شأن انتشار وازدياد حدة هذا المرض أن يكبح القدرة على الإبداع وإرادة الانجاز لدى الأجيال اليابانية الجديدة، وهو ما قد تكون له آثار كارثية على مستقبل اليابان كقوة صاعدة أو ترغب في الصعود والعودة لوضعها الطبيعي.

3. **الفساد من أعلى المسؤولين:** على الرغم من الانضباط والصرامة المعهودتين في المجتمع الياباني، إلا أن ذلك لم يحل دون بروز بعض مظاهر الفساد في الوسط السياسي بشكل خاص. وإن كانت أحداث الفساد السياسي التي تشهدها اليابان لا تعتبر شيئا (من حيث الطبيعة والحجم) مقارنة بما يحدث في قوى صاعدة، وحتى القوى القائمة الأخرى، وترتيب اليابان وأداؤها جيد في مؤشر مدركات الفساد (الخامسة عشر عالميا سنة 2014)[3]... الجدول المرفق في الصفحة التالية، يوضح كيف أن القوى الصّاعدة الثلاث تواجه تحدي الفساد، ولكن بشكل أكبر كثيرا من اليابان، ومع ذلك سيشكل الفساد تحديا للعودة اليابانية، بالنظر إلى أن صدى الفساد فيها دائما يكون أكثر بسبب الانضباط والإخلاص المعهودين في هذا المجتمع.

ورغم أن اليابان ظلت تتصدى بقوة وتلحق العقوبات اللازمة بالمتورطين في قضايا الفساد، إلا أن استمرار وتوسع قضايا الفساد، واستغلال ذلك من قبل المعارضة، من شأنه أن يسئ إلى المنظومة السياسية في الدولة، وقد يؤدي غلى إسقاط توازنات وتحالفات كانت وراء الاستقرار السياسي الذي ساعد على النهوض في العقود الذهبية للعودة اليابانية المعاصرة.

[1] - David C. Kang, **China rising: peace, power, and order in East Asia** (New York: Columbia University Press, 2007), p. 161.

[2] - بيير بيارنيس، **مرجع سابق**، ص 190.

[3] - Transparency International, **Corruption Perceptions Index 2014**.

الجدول رقم: 05

القوة المهيمنة والقوى الصّاعدة في مؤشر مدركات الفساد 2014

الدول	قيمة المؤشر	الترتيب
الولايات المتحدة الأمريكية	74	17
اليابان	76	15
الصين	36	100
الهند	38	85

المصدر: Corruption Perceptions Index 2014

4. **الصّعود الصيني:** يشكّل الصّعود الصيني تحديا كبيرا بالنسبة لليابان التي لديها خلافات كثيرة مع الصين، حيث من الممكن أن يضيف هذا الصّعود مواضيع خلاف وتنافس جديدة على مناطق نفوذ وأسواق، ويحيي ثأرا ومطالب تاريخية قائمة بين البلدين.

وتزداد حدة هذا التحدي مع الصّعود السريع والكبير للصين في مختلف المجالات، في مقابل التعثر الياباني من جهة، والقيود المفروضة عليه أمريكيا من جهة ثانية. وبصبح المشهد أكثر قتامة عندما تفكر اليابان في إمكانية أن تتخلى عنها الولايات المتحدة وتسحب مظلتها الأمنية والسياسية بشكل مفاجئ، مما يجعلها منكشفة وهشة تماما أمام الصين الطامحة.

5. **الهيمنة الأمريكية المباشرة عليها:** مثلما كان للولايات المتحدة دور في الصّعود الياباني، فقد شكلت أيضا تحديا مزمنا للصّعود الياباني المستقل. فعلى الرغم من أن اليابان تمكنت من الرقي إلى مصاف القوى الاقتصادية العالمية، وشهدت تحسنا كبيرا على صعيد قوتها الناعمة ، إلا أن الهيمنة الأمريكية المباشرة عليها من خلال التحالف الثنائي والتواجد العسكري على إقليمها، والاتفاقيات العسكرية والسياسية المتعددة بينهما... تحول دون اكتمال الصعود الياباني واستقلاليتها عن استراتيجية تدويم الهيمنة الأمريكية الإقليمية والعالمية.

ويبقى التخلص من الهيمنة الأمريكية المباشرة، دون زيادة العداء مع القوة الأمريكية المهيمنة والدول والقوى الغريمة الأخرى، أبرز التحديات التي تواجهها اليابان على الإطلاق، وقد تظل كذلك لسنوات أو عقود، ما لم تحدث تغيرات جذرية على القوة المهيمنة أو على القيادة والتوجهات الشعبية اليابانية التي قد تنزع أكثر نحو القومية والتعصب.

ولا ينبغي أن تفوتنا هنا الإشارة إلى أن "التحديات التي تعاني منها اليابان اليوم، ستواجهها الدول والقوى الصاعدة الأخرى يوما ما (تراجع الخصوبة، شيخوخة السكان، موارد الطاقة وقضاياها)، وإذا كانت اليابان قادرة على أن تصبح رائدة في حل تلك التحديات، فهي فرصة ستقدم نفسها لليابان لتكون قائدا عالميا في قطاعات النمو الجديدة.[1]

[1] - Prime Minister Secretariat, National Policy Unite, **Comprehensive Strategy for the Rebirth of Japan: Exploring the frontiers and building a "Country of Co-creation"** (Tokyo, July 31, 2012), p. 01.

المبحث الثاني:

صُعود (عودة) القوة الصينية

الصين هي الدولة التي غالبا ما يشار إليها على أنها تشق طريقها نحو مرتبة القوة العالمية، وقد ظلت لعقود تتصدر، أو على الأقل تدرج ضمن، القوائم والمشاهد التي توضع للقوى الصّاعدة. كما أن التعرّف على تجربة صُعودها وآثارها على الدول والشعوب وحتى الأفراد ومصالحهم فرض نفسه على الأطراف المعنية والمهتمة، وحجب وقلل الاهتمام ببقية تجارب الصّعود السبّاقة والمُزامنة.

نحاول في هذا المبحث رسم صورة عامة للصّعود الصيني المعاصر، من خلال الوقوف على انطلاقته، وأبعاده ومتغيراته المختلفة.

المطلب الأول:

الصّعود الصيني المعاصر: الانطلاقة، المُعاينة والاعتراف

رغم فترة الخمول الطويلة التي عاشتها الصين، إلا أن لحظة استيقاظها وعودتها إلى ساحة تنافس القوى العالمية ظلت ماثلة في الأذهان حتى حلت في سبعينات القرن الماضي، وعينها العالم بأشره مع نهاية القرن الفائت وبداية القرن الجديد.

أولا. الانطلاقة والمسار العام

يصف البعض الصّعود الصيني المعاصر بـ: "عودة المملكة الوسطى"،[1] في تأكيد على أن الصين تحاول (أو في طريقها إلى) استرجاع مكانة مركزية كانت تحتلها في فترة تاريخية سابقة في آسيا.

وقد أثار الصّعود الصيني المعاصر اهتماما كبيرا، وحاولت دراسات كثيرة تحديد تاريخ وحيثيات الانطلاقة الفعلية للصّعود الصيني، ولكن ذلك لم يؤدي إلى الاتفاق على نتيجة واحدة، فهناك تعدد أراء واختلاف كبير بهذا الشأن.

فعلى الرغم من أن غالبية الأدبيات المتعلقة بالصّعود الصيني وتجربتها التنموية تعتبر نهاية سبعينات القرن العشرين، وبالتحديد سنة 1978، هي المنطلق، إلا أن آخرين يعتقدون خلاف ذلك؛ فالبعض يعتقد أن البداية الحقيقية لتجربة التنمية والصّعود الصيني كانت في السنوات القليلة التي تلت استقلالها، إذ مثّل الاقتصاد الصيني في الحقبة "الماوية" نموذجا للتنمية يحتذى به، ولكن النموذج لم يعد فيما بعد قادرا على تحقيق تطلعات الشعب الصيني وطموحاته...[2]واستدعى

[1] - David Shambaugh, "Return to the Middle Kingdom? China and Asia in the Early Twenty-First Century", **in:** David Shambaugh (ed.), **Power Shift: China and Asia's New Dynamics** (London: University of California Press, 2005), p. 23.

[2]- أحمد جمال عبد العظيم، "استراتيجية الصعود الصيني"، **في:** هدى ميتكيس وخديجة عرفة محمد (محررتان)، **مرجع سابق**، ص83.

إصلاحه وتعديله. والبعض الآخر يرى أن الصّعود الصيني بدأ بعد "العدوان" الصيني في بحر جنوب الصين وأزمة إقليم تايوان سنتي 1995-1996.[1]

ثانيا: المعاينة والاعتراف

بدأت المعاينة الفعلية للصّعود الصيني متعدد الأبعاد (اقتصادي وسياسي وعسكري) بعد تسريع الانفتاح الاقتصادي من قبل "دانغ" وجولته الجنوبية سنة 1992، وبدأ الأثر الفعلي للصّعود من النصف الثاني لعشرية التسعينات.[2]

وفي الوقت الذي كانت فيه مختلف القوى الأخرى في آسيا تعاني من مشكلات اقتصادية، عرفت الصين تحسنا اقتصاديا، وبدأت تحسّن من منظومة تسلحها وتطالب بدور أكبر في السياسة الدولية. ورغم تلك التطورات التي كانت تظهر أن الصين تزداد قوة في الوقت الذي تتقهقر فيه القوى الأخرى، الصدمة الأكثر أهمية التي أدت إلى تصور أقوى للصين كقوة اقتصادية صاعدة هو قرار صندوق النقد الدولي والبنك الدولي تبني معامل القدرة الشرائية (PPP) كوحدة لقياس القوة الاقتصادية للدول،[3] والذي أدى إلى أن الناتج الوطني الخام الصيني ارتفع فجأة بـ: 400 بالمائة.[4]

كما أن تقرير استراتيجية شرق آسيا (EASR) بين بوضوح أنه في بداية التسعينات، الصين لم يكن ينظر إليها كدولة ذات أهمية كبرى (ففي تقارير سنتي 1990 و1992 الصين كان ينظر إليها كدولة مضطربة تواجه تحديات كبرى)، ولكن في تقرير سنة 1995 كان هناك تحول كبير في الاهتمام والتركيز، يظهر أن الصين أصبح ينظر إليها كقوة صاعدة.[5] وفي نفس الاتجاه يرى "مابكل غلوسني" أن المقالات والنقاشات حول الصّعود الصيني بدأت تظهر في 1992، وأصبحت أكثر انتشارا في 1993 و1994.[6]

ويعتبر التدارك الصيني السريع إثر الأزمة المالية العالمية الأخيرة لسنة 2008، محطة جديدة للاعتراف بارتفاع مكانة الصين العالمية، حيث أعقب ذلك ظهور فكرة "مجموعة الـ2"، وإطلاق الولايات المتحدة حوارا استراتيجيا واقتصاديا جديدا مع الصين.[7]

وعند محاولة تحديد مكانة الصين اليوم، ومركزها من توزيع القوة ومراتبها على المستوى العالمي نصادف خلافا وتعددا في التقديرات. فعلماء العلاقات الدولية ولأكثر من عقد من الزمن لم يصلوا بعد إلى تقدير مكانة قوة الصين بشكل دقيق.

---

[1] - Michael A. Glosny, **Op. Cit**, p. 260.
[2] - Togo Kazuhiko, "Japanese Politics, the Korean Peninsula, and China", **Joint U.S.-Korea Academic Studies**, Vol. 23 (2012), p. 36.
[3] - Michael A. Glosny, **Op. Cit**, p. 262.
[4] - Ibid, p. 263.
[5] - Ibid, p. 265.
[6] - Ibid, p. 270.
[7] - Kim Heungkyu, "Rising China and Its Implications for South Korea's Foreign Policy", **in:** Melissa Conley Tyler and Wilhelm Hofmeister (eds.), **Op. Cit**, p. 58.

هناك عدة أسباب تقف وراء التقدير غير الدقيق لمكانة القوة الصينية، وهي أسباب من طبيعة سياسية وأخرى من طبيعة تقنية: ثقافة التواضع التقليدية للصين تساهم في عدم تقدير قوتها بدقة من قبل المختصين،[1] طرق القياس المستخدمة في تقدير مكانة قوة الصين أصبحت أكثر تعقيدا، لا توجد هناك معايير متفق عليها، كما لا توجد استمرارية في منهجية القياس.[2]

التقييم الأكاديمي لمكانة الصين الدولية يظهر بعض الاختلاف؛* إذ يرى بعض الباحثين (ميشيل ماك فول وكاثنيم ستونر ويس) أن الصين أكملت مسار صُعودها وهي اليوم "قوة عالمية بلا منازع".[3] وبعض الأكاديميين يتبنون رأي أن القوة الشاملة للصين قد تجاوزت اليابان سنة 1998، وأنها اليوم الثانية عالميا، ولكنها لم تصل بعد مكانة القوة العظمى. وكتقدير ثالث، وبالاعتماد على عدد من المسوغات، يضع "بريجنسكي" الصين في المرتبة الثانية عالميا بعد الولايات المتحدة الأمريكية التي تبقى القوة الأولى عالميا،[4] دون أن يحدد بدقة مكانة القوة الصينية.

سياسيا، ورغم أن الصين ما تزال تعتبر نفسها ضعيفة، ودولة نامية (وهو ما يعتبره البعض مراوغة سياسية)، بقية العالم تنظر إليها كقوة صاعدة، والصين تعترف بتغير الطريقة التي ينظر بها بقية العالم إلى مكانتها من القوة.[5]

كما أن الصين اليوم ينظر إليها من قبل الولايات المتحدة على أنها «أمة قادرة على التأثير في اتجاه الأحداث العالمية».[6]

وبناء على المعرفة العامة، يمكننا الحكم على أن مكانة قوة الصين لم تبلغ بعد مكانة القوة العظمى. وحكمنا العام على النظام الدولي، بعد الحرب الباردة، المكون من قوة عظمى ومجموعة من القوى الكبرى الأقل منها، يساعدنا على فهم أن الصين هي واحدة من بين القوى الرئيسية، ومكانتها هي في نفس الدرجة مع اليابان وروسيا وبريطانيا وفرنسا وألمانيا والهند.[7]

والخلاصة أنه، حتى وإن اختلف حول مكانة القوة الصينية وموضعها ضمن سلم القوى العالمية (قوة كبرى أو قوة عظمى أو قوة عالمية)، فغالب الرأي أن الصين صعدت كفاعل دولي رئيسي خلال العقود الثلاثة الماضية، ومن خلال عدة مؤشرات، هي اليوم إحدى القوتين العالميتين الرائدتين مع الولايات المتحدة الأمريكية.[8] وهي القوة الثانية عالميا بعد الولايات المتحدة، وهي في

---

[1]- زبغميو بريجنسكي، **مرجع سابق**، ص 33.

[2] - Yan Xuetong, **Op. Cit**, p. 08.

*- لتفاصيل عامة عن أهم محاولات تصنيف القوة الصينية من قبل مؤسسات بحثية وأكاديمية صينية، أنظر:
Yan Xuetong, " **Op. Cit**, pp: 08-09.

[3] - Amitai Etzioni, "The Devolution of American Power", **the fletcher forum of world affairs**, Vol.37, No.1, winter 2013, p. 17.

[4]- زبغميو بريجنسكي، **مرجع سابق**، ص 33.

[5] - Glosny, Michael A, **Op. Cit**, pp: 259-260.

[6] - National Institute for Defense Studies. **East Asian Strategic Review 2010**, p. 103.

[7] - Yan Xuetong, **Op. Cit**, p. 30.

[8] - David Shambaugh, **China as a Global Power: Understanding Beijing's Competing Identities** (Washington, DC: Sigur Center for Asian Studies, January 2013), p. 01.

مسار صُعود نحو أعلى مراتب القوة (القوة العالمية) وقد تتجاوز الولايات المتحدة فيما لو تغلبت على تحدياتها وواصلت القوة الأمريكية تراجعها.

المطلب الثاني:

مسارات وأبعاد الصّعود الصيني

حاولت عديد الدراسات تتبع المسار الدقيق لصُعود الصين ومحطاته المختلفة، ولكن غالبها كانت تعتمد بُعدا أُحاديا في دراسة الصّعود وهو البعد الاقتصادي، أو البعد العسكري في بعض الأحيان. ومن الدراسات القلائل التي جمعت بين بُعدين أو أكثر من أبعاد الصّعود، ونجحت في رسم مسار الصّعود الصيني، هي دراسة لـ: "يان جسيتونغ" بعنوان "صُعود الصين ومكانة قوتها".[1]

وفق الدراسة المشار إليها، منذ تأسيس جمهورية الصين الشعبية سنة 1949، مكانة قوة الصين عرفت عدة فترات من الصّعود والهبوط:[2]

- **الفترة من 1950 إلى 1958:** مكانة قوة الصين عرفت صُعودا، وهذا رغم أنه أثناء هذه الفترة، الحرب الكورية خفضت كلا من القوة العسكرية الصينية، وقدراتها المحلية والدولية على التجنيد السياسي، فبين سنتي 1952 و1958 الناتج الوطني الخام للصين ازداد بمقدار 1.9 مرّة؛
- **الفترة من 1959 إلى 1963:** القوة الصينية الشاملة تقهقرت بشكل حاد، فالحركة المضادة لجناح اليمين أدت بالحكومة الصينية إلى تبني سياسات "القفزة الكرى" و"الكمونات الشعبية"، والتي نجمت عنها أزمة اقتصادية شاملة استمرت حتى سنة 1964 حين استرجع الاقتصاد الصيني نفس مستوى 1960. كما شهدت هذه الفترة (بالتحديد في سنة 1959) تراجع العلاقات الصينية السوفياتية، وكانت الصين تواجه ضغوطا مزدوجة من طرف كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي؛
- **الفترة من 1963 إلى 1965:** القوة الصينية عرفت فترة صُعود قصيرة؛
- **الفترة من 1966إلى 1976:** تراجعت القوة الشاملة الصينية مرة أخرى، ففي ماي 1966 حصلت الثورة الثقافية التي أدت إلى اضطراب وفوضى لمّا فقدت الحكومة قدرتها على الحفاظ على النظام بشكل حاد، فركدت النشاطات الاقتصادية الصينية وضعفت قوتها العسكرية. في حين أنه في نفس الفترة عديد الدول الأسيوية مثل اليابان وكوريا الجنوبية وسنغافورة كانت قد صنعت اقتصادياتها، ومكانتها في القوة بدأت تصعد بشكل سريع نسبيا؛

[1] - Yan Xuetong, **Op. Cit**, pp: 05–33.
[2] - Ibid, pp:25-26.

- **الفترة من 1978 إلى 1988:** في هذه الفترة استرجعت الصين نظامها الاجتماعي وقدرتها على التعبئة المحلية، وطبّعت علاقتها مع الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، وكنتيجة لذلك، الصين دعّمت من جديد قدراتها السياسية الدولية، واقتصادها حافظ على معدل نمو سنوي أعلى من 10.2 بالمائة؛
- **الفترة 1989 إلى 1993:** الأحداث السياسية لتلك الفترة أبطأت النمو الاقتصادي الصيني وخفضت بشكل درامي القدرات الصينية الدولية على التعبئة السياسية، ونتج عن ذلك تراجع مكانة القوة الصينية مع تراجع قوتها السياسية بهذا الشكل الدرامي؛
- **الفترة من 1993 إلى 2004:** كانت الحقبة الثالثة التي ترتفع فيها مكانة قوة الصين؛ فخلال هذه الفترة الصين بدأت تبرز بشكل تدريجي من عزلتها الدولية التي بدأت مع 1989، وقدرتها على التعبئة والتجنيد المحلي والدولي عادت لتتحسن مرة أخرى. وفي نفس الفترة، الاقتصاد الصيني حافظ على نسبة نمو سنوي تقدر ب 9.2 بالمائة، وقد سرّعت الأزمة المالية الآسيوية لسنة 1997 من صُعود مكانة القوة الاقتصادية الصينية.

وبناء على ملاحظتها أنه منذ تأسيس الصين فترات التقهقر كان سببها الأزمات السياسية وليست الحروب والصّعوبات الاقتصادية، ترى هذه الدراسة أنه "ما لم تحصل أزمات سياسية في المستقبل، ستظل الصين محافظة على مسار صُعودها وقادرة على تجنب التراجع في مكانة قوتها".[1]

بنية القوة الشاملة الصينية تظهر أنها قوة متعددة الأبعاد، ولكن مسار الصّعود المشار إليه آنفا يبين أن أبعاد القوة الصينية متفاوتة في درجة نموها ومتباينة في ديناميكياتها. وهو ما يمكن الاقتراب منه أكثر من خلال استعراض تطور مختلف أبعاد القوة الصينية خلال العقود الأخيرة.

أولا. الصّعود الاقتصادي الصيني

الصّعود الاقتصادي الصيني كان البعد الأكثر بروزا وحسما ضمن أبعاد القوة الصينية، فتزايد القوة والنفوذ الاقتصاديين للصين شكل المفاتيح والمحركات الأساسية لصُعود القوة الصينية الشاملة. وهو صُعود مثير ومميز، بل وفريد من نوعه أيضا.

السنوات الأولى التي أعقبت إصلاحات سنة 1979، اعتبرت فترة "استدراك": استعادة مستوى الزراعة والصناعة والتنمية الحضرية، وتحديث نظام التعليم والتجهيزات الاجتماعية. وقد انشغلت الصين بالعودة إلى العالم، وزيادة عدد أصدقائها، وتطوير مبادلاتها التجارية والعلمية.[2]

[1] - Yan Xuetong, **Op. Cit**, p.26.
[2] - Jean-Luc Domenach, "Peut-on parler d'émergence chinoise ?", **dans** : Christian Jaffrelot (ed.), **Op. Cit**, pp. 82-83.

وبعد أكثر من ثلاثة عقود من النمو، الصين هي اليوم ثاني أكبر اقتصاد في العالم، ومركز التصنيع الأكثر أهمية. ولديها أكبر فائض في الحساب الجاري واحتياطيات النقد الأجنبي – في أكثر من 3.000 مليار دولار، ما يقرب من ثلث المجموع العالمي. وهي أكبر مستهلك في العالم للسلع مثل الألومنيوم والحديد الخام والنحاس،[1] وفي سنة 2013 أصبحت القوة التجارية العالمية الأولى.

وقد أظهرت الأزمة المالية العالمية الأخيرة (2008...) أيضا أن الصين وصلت كلاعب رئيسي في الاقتصاد العالمي،[2] فالصين، بلا شكل محرك للنمو الاقتصادي إقليميا وعالميا،[3] ولا توجد دولة (بعد الولايات المتحدة) تؤثر في الاقتصاد العالمي كما تفعل الصين.[4]

وإن غلب الرأي على أن تطور اقتصاد الصين سيظل في مركز الشؤون الدولية للجيل القادم، بغض النظر عن التحولات والانعطافات في سياستها الداخلية أو دبلوماسيتها،[5] فإن توقع موعد تحول الصين إلى القوة الاقتصادية العالمية الأولى، متجاوزة الولايات المتحدة، يبقى محل خلاف (مركز بحوث الاقتصاد والتجارة توقع سنة 2028، مجلس الاستخباراتي القومي الأمريكي توقع سنة 2030 على أقصى تقدير، صحيفة الاقتصادي توقعت 2019...).

ثانيا. الصّعود السياسي والدبلوماسي الصيني

على خلاف الصّعود الاقتصادي السريع والملفت، ورغم امتلاك الصين لعديد مقومات القوة السياسية والدبلوماسية مقارنة باليابان والهند، جاء الصّعود السياسي الصيني متأخرا ويسير بطيئا، كما عرف عدة محطات للصّعود والتراجع.

وقد حاولت إحدى الدراسات رصد وتتبع مسار صُعود القوة السياسية والدبلوماسية الصينية منذ استقلالها وحتى السنوات الأولى التي أعقبت انتهاء الحرب الباردة، وحقّبته وفق المحطات الرئيسية التالية:[6]

- **أثناء السنوات الأولى للحرب الباردة:** الصين كانت فاعلا سياسيا دوليا رئيسيا؛ حيث واجهت قوات الولايات المتحدة في كوريا، ودخلت في خلافات مع الاتحاد السوفياتي، وحصلت على السلاح النووي، واستعادت مقعدها الدائم في مجلس الأمن الدولي؛

[1] - Guy de Jonquières, "What Power Shift to China?", **in:** Nicholas Kitchen (ed.)**, China's Geoeconomic Strategy**, IDEAS Reports, (London: LSE IDEAS, June 2012), p. 48.
[2] - Odd Arne Westad, "China's International Future", **in:** Nicholas Kitchen (ed.)**, Op. Cit**, p. 10.
[3] - National Institute for Defense Studies. **East Asian Strategic Review 2010**, p. 102.
[4]- إيمي شوا، **مرجع سابق**، ص 401.
[5] - Odd Arne Westad, "China's International Future", **in:** Nicholas Kitchen (ed.)**, Op. Cit**, p. 09.
[6] - Michael A. Glosny, **Op. Cit**, p. 260.

- **في النصف الثاني للحرب الباردة:** الصين كانت عاملا مفتاحيا في توازن القوة؛ فكل من القوتين العظمتين لعبت على الورقة الصينية في عدة محطات من الحرب الباردة، فداخل ذلك المثلث الاستراتيجي، الدعم الصيني كان هو من يحدد أي القطبين أكثر قوة؛
- **انتهاء الحرب الباردة:** أهمية الصين السياسية والجيواستراتيجية تراجعت بشكل درامي، فلم يعد هناك مثلث استراتيجي، وبالتالي لم تعد لها أهمية في السياسة الدولية؛ فالتعاون الوثيق بين الصين والولايات المتحدة في فترة السبعينات والثمانينات كان قائما على التهديد السوفياتي، وباختفاء هذا الأخير، تراجعت الصين من الفاعل الجيوبوليتيكي الحيوي إلى الفاعل الضعيف الخلفي. كما أن أحداث "تيان أن مين" أدت إلى تراجع وتقييد العلاقات الصينية مع الولايات المتحدة واليابان والدول الأسيوية الأخرى، وأدت إلى تراجع صورة وأهمية الصين الدولية. وعندما كان العالم يهتم بالصين "فمن باب النقد باختراق حقوق الإنسان"؛[1]
- **سنوات بعد الحرب الباردة (1992...):** وبعد فترة وجيزة من التراجع الصيني، حدث تحول من جديد للقوة السياسية والدبلوماسية الصينية نحو الصّعود؛ فبحلول سنتي 1992-1993، الولايات المتحدة ودول آسيا الأخرى بدأت تتكلم عن الصين كقوة صاعدة وتبحث في تأثيرات صعودها. ويرجع ذلك إلى مجموعة من العوامل بعضها دولي والبعض الأخر محلي: انهيار الاتحاد السوفياتي وترك فراغ قوة في آسيا، دخول اليابان في حالة ركود اقتصادي لفترة معتبرة، تحين المكانة الاقتصادية العالمية للصين، تخفيض الولايات المتحدة لوجودها في آسيا، كما أنه بحلول 1992 كل القوى الرئيسية الأخرى في شرق آسيا خفّضت وجودها وقوتها في شرق آسيا بشكل درامي.[2]

وخلال السنوات الأخيرة، وبفعل العوامل السابقة وأخرى مستجدة، تشكلت بيئة جديدة جعلت الصين تحوّل خياراتها الاستراتيجية نحو تعزيز صورتها كقوة عظمى، وتحمّل المزيد من المسؤولية،[3] فقد ظهرت رغبة لدى الصينيين في أن يراهم العالم عضوا "مساهما مسؤولا" في العلاقات الدولية، كما أن ثمة هدف آخر يسعى نحوه الصينيون، بشكل خاص منذ عام 2000، يتمثل في تعزيز علاقات متنوعة في كل أنحاء الكرة الأرضية، أي سياسة خارجية متعددة الاتجاهات تهدف إلى تسهيل العلاقات الاقتصادية العالمية، وتخفيف تأثير صعود الصين في أية

[1]- تيم سامرز، "لا تضحية بمصالحها الوطنية الجوهرية: عن منهج الصين في العلاقات الدولية"، **آفاق المستقبل**، العدد 1، أبريل/مايو/يونيو 2013، ص51.

[2] - Michael A. Glosny, **Op. Cit**, pp.261-262.

[3] - Frédéric Pupatti, "Perceptions et interprétations de l'émergence chinoise depuis la Guerre Froide : vers une approche chinoise des relations internationales?", **Perspectives Internationales**, No. 2 (avril-septembre 2012), p. 55.

منطقة بعينها، وقد ساهمت الأزمة المالية والاقتصادية لسنة 2008 في زيادة الثقة في نهج صنع السياسة الخارجية الصينية. [1]

وفي سبيل زيادة قوتها السياسية والدبلوماسية، تكون الصين قد استفادت من، ووظفت، عدة عوامل أبرزها:

- مكانتها الرائدة ضمن دول الجنوب، باعتبارها أكبر دولة نامية، وواحدة من أعرق الحضارات؛
- تزايد العداء العالمي للولايات المتحدة بسبب سياساتها الهيمنية الأحادية وما تركته من ثغرات استغلتها القوى الصاعدة: فالمكانة المهيمنة تؤدي بالولايات المتحدة إلى مواصلة سياساتها الخارجية الأحادية، في حين تواصل الصين دبلوماسيتها متعددة الأطراف من أجل علاقات أكثر انسجاما مع جيرانها ومع الاتحاد الأوروبي، وهو ما قد يخفض من فارق القوة السياسية مع الولايات المتحدة خلال العشرية القادمة؛[2]
- ما تقدمه بعض الفعاليات ذات الطبيعة العالمية (الألعاب الأولمبية) من فرص لدعم صورة الدول المنظمة على الصعيد العالمي؛[3]
- الصّمود في وجه الأزمات الأخيرة شجّع بكين على التعامل بحزم أكبر مع بقية العالم، سواء في المحافل الثنائية أو المتعددة الأطراف، من محادثات تغير المناخ إلى مجموعة العشرين وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية... ومع ذلك، الصين تبقى متحفظة بشكل لافت عن المساهمة بشكل جوهري في تحديد جدول الأعمال العالمي، وهذا الحذر هو تمشيا مع أمر "دنغ شياو بينغ" بضرورة "الوقوف بحزم، إخفاء قدراتنا، نعيش في عصرنا، لا تحاول أخذ زمام المبادرة '؛[4]
- المبادئ "المثالية" التي اعتمدتها وثبتت عليها السياسة الخارجية الصينية، بما فيها مبدأ "الحوار" في التعامل مع المشكلات الدولية جعل الصين تنجح في الحفاظ على مصالحها وعلاقاتها مع مختلف الأطراف وفي مختلف الظروف.[5]

وحتى الآن، وعلى الرغم من التكهنات، على نطاق واسع، بأنها ستصبح قوة مهيمنة؛ الصين لم تترجم قوتها الاقتصادية والعسكرية إلى نفوذ سياسي أو دبلوماسي مقابل، ناهيك عن لعب دور

[1]- تيم سامرز، **مرجع سابق**، ص51.

[2] - Yan Xuetong, **Op. Cit**, p. 27.

[3] - Amrita Narlikar, "Negotiating the rise of new powers", **International Affairs**, Vol. 89, No. 3 (2013), p. 562.

[4] - Guy de Jonquières, "What Power Shift to China?", **in:** Nicholas Kitchen (ed.)**, China's Geoeconomic Strategy**, IDEAS Reports, (London: LSE IDEAS, June 2012), p. 49.

[5] - Fred C. Bergsten (et al.), **China's rise: challenges and opportunities** (Washington, DC: Peter G. Peterson Institute for International Economics and the Center for Strategic and International Studies, 2008), p. 213.

القيادة، ما جعل البعض يصفها بـ: "التنين الأعرج يزيد طول قدمه الاقتصادية عن طول قدمه السياسية".[1]

ويرجع التطور البطئ للنفوذ السياسي الصيني لعدة عوامل أبرزها:

- أعمال واستراتيجيات الاحتواء والعزل السياسي التي تعرضت لها الصين مرارا وتكرارا من عدة أطراف: خلال سنوات استقلالها الأولى (الخمسينات)، كانت الصين معزولة دوليا بسبب مواجهاتها مع الولايات المتحدة في الحرب الكورية؛ وفي الستينات، وبعد خلافها الإيديولوجي ونزاعها مع الاتحاد السوفياتي، أصبحت مستهجنة أيضا من طرف المعسكر الشرقي، الأمر الذي زاد في عزلتها السياسية والدبلوماسية الدولية؛ كما تعرضت الصين لجولة عزل أخرى بعد تصديها لمظاهرات الميدان السماوي سنة 1989؛
- التردد والتهرب الصيني من المسؤولية العالمية: الصين لم ترسم رؤية واسعة كقوة عالمية صاعدة، وهو ما يجعلها تبدو مترددة في تحمل مسؤوليات دولية أكبر،* وهي ما تزال تبحث عن مركزها المناسب في القرن الحادي والعشرون،[2] فالسياسة الخارجية الصيني ما تزال في مرحلة انتقالية من القوة الصّاعدة المترددة إلى القوة الكبرى الفعلية.[3] وهذا ليس جديدا في تجارب صُعود الصين، فمنذ قرنين من الزمان، عندما كانت الصين أكبر اقتصاد في العالم، مع ناتج محلي إجمالي أكبر من كل أوروبا الغربية، كانت فقد ظلت منغلقة إلى حد كبير عن العالم؛[4]
- نهج الصّعود السياسي الصيني المرتكز على "السعي لتحقيق النمو الاقتصادي السريع والتنمية في الداخل"، جعلها تركز على الحفاظ على علاقات خارجية مستقرة، قبل كل شيء مع الولايات المتحدة، وفي الوقت نفسه تجنب تشتيت انتباههم من خلال التشابكات الأجنبية وترك الآخرين لتحمل أعباء القيادة العالمية.[5] والنهج المذكور هو تجسيد لتوجه القيادة الصينية المتعاقبة، ولرأي عديد الخبراء الصينيين الذين يرون أن على الصين أن تستمر في التركيز على السياسة الخارجية التي تدعم الأجندة الداخلية بدل محاولة التدخل

[1]- إبراهيم عرفات، **مرجع سابق**، ص 176.

*- عن التردد الصيني في أخذ دور قيادي ومسؤولية عالمية أنظر:
Orville Schell, "China Reluctant to Lead", **YaleGlobal**, 11 March 2009; Minxin Pei, "Why China Won't Rule the World", **Newsweek**, 7 December 2009.

[2] - Suisheng Zhao, "Chinese Foreign Policy as a Rising Power to find its Rightful Place", **Perceptions**, Spring 2013, Vol. XVIII, No. 1, p. 103.

[3] - Ibid, p. 122.

[4] - Guy de Jonquières, **Op. Cit**, p. 48.

[5] - Ibid, p.52.

في النظام العالمي ككل،[1] وقد خدم هذا النهج الصين جيدا، وسمح لها بالتركيز على أولويات ملحة وعلى التحديات الداخلية؛[2]

- دبلوماسيتها متواضعة وقائمة في أغلب الأحيان على التحفظ، حتى ولو لاحظنا بعض الاتجاه نحو التأكيد والحزم فيما يتعلق بمصالحها الوطنية، وأيضا دعما متزايدا لنشاطها ضمن المنظمات الدولية الكبرى التي هي عضو فيها؛[3]
- القوة الوطنية المقيدة والموقع الجغرافي الاستراتيجي لم يسمح لها ببذل ما يكفي من النفوذ؛
- اتباع الصين لسياسات مبنية على توصيات القائد الصيني "دنغ شياو بينغ" التي تتضمن، على وجه الخصوص: إخفاء القدرات مع التركيز على بناء القوة الوطنية، خفض الرأس وتتجنب المواجهة مع الولايات المتحدة والقوى الكبرى الأخرى.[4]

وإذا حاولنا أن نضع صورة عامة للقوة السياسية والدبلوماسية الصينية اليوم، يمكننا أن نصفها على صعيدين:

- على صعيد السياسة الداخلية، رغم أن النظام السياسي الصيني ليس نظاما "ديمقراطيا" على الشاكلة الغربية، إلا أن قياداته نجحت حتى الآن على الأقل في الحفاظ على تماسك المجتمع الصيني والتفافه حول السياسات التنموية للدولة. وهو ما يعطي الانطباع بوجود جبهة سياسية داخلية قوية ومتماسكة.
- على صعيد السياسة الخارجية، وعلى خلاف الحالة اليابانية التي حالت الهيمنة الأمريكية والقيود الكبيرة على سياستها الخارجية والأمنية دون أن ينعكس صُعودها الاقتصادي إلى صُعود سياسي ودبلوماسي فعلي، شهدت السياسة الخارجية والدبلوماسية الصينية نشاطا متزايدا على الساحة الدولية للدفاع عن المصالح الصينية وترقيتها، وكذا البحث عن دور سياسي عالمي أكبر للقوة الصينية الصّاعدة.

والصين اليوم تتعامل بحزم سياسي مع عديد القضايا الدولية، وتواجه وتتحدى القوة المهيمنة أحيانا، خاصة عندما يتعلق الأمر بالمساس بأمنها أو مصالحها الاستراتيجية.

ثالثا. الصّعود العسكري والأمني

كانت استراتيجية "التحديثات الأربعة" التي وضعها رائد النهضة الصينية المعاصرة "دانغ سياو بينغ" قد وضعت التحديث العسكري في أسفل الأولويات الإصلاحية، ما تسبب في تأخر

[1] - Kwang Ho Chun, **Op. Cit**, p. 174.
[2] - Guy de Jonquières, **Op. Cit**, p. 52.
[3] - "La Chine dans la mondialisation", **Questions internationales**, No. 32 (Centre Thucydide – analyse et recherche en relations internationales), juillet-août 2008 (Consulté le : 12 Avril 2013), disponible à : http://www.afri-ct.org/La-Chine-dans-la-mondialisation
[4] - Kwang Ho Chun, **Op. Cit**, p. 174.

التحديث العسكري مقارنة بما تحقق على الصعيدين الاقتصادي والسياسي، كما جعل الصّعود العسكري الصيني ينطلق من قاعدة ضعيفة.[1]

ولكنها، محفزة بالتهديدات العديدة التي تتعرض لها، وباحتمالات خوض حروب ونزاعات للحفاظ على تماسك وسيادة إقليمها وثبات مصالحها، وأيضا بانجازات صعودها الاقتصادي، أطلقت الصين عدة برامج وخطط لتحديث ودعم قدراتها العسكرية الدفاعية والهجومية، وتحسين وضعها ومركزها الأمني.

اعتمد الجيش الصيني مقاربة شاملة للتحديث تقوم على ثلاث ركائز للإصلاح والتحديث:[2]

- الركيزة الأولى: التنمية والتدبير والاكتساب (في مجال أنظمة التسلح الجديدة، والتكنولوجيات وقدرات المعركة)؛
- الركيزة الثانية: الإصلاح المؤسسي والتنظيمي؛
- الركيزة الثالثة: تطوير مذاهب جديدة للقتال والحرب.

وقد حققت مساعي التحديث العسكري الصيني عدة انجازات وقفزات نوعية وكمية على مستوى الركائز الثلاث، جعلت القوة العسكرية الصينية ومسار تطورها محل معاينة، ورصد ومتابعة.

فعلى مستوى الركيزة الأولى، شهدت الصين زيادة مطردة في حجم ميزانيتها العسكرية (حوالي 14,5 بالمائة سنويا).[3] وإذا أخذنا في الاعتبار الاعتقاد السائد بأن الحجم الحقيقي للنفقات العسكرية الصينية يصل إلى الضعفين أو الثلاثة أضعاف من الرقم الرسمي المعلن، فإن الصين تعتبر في المرتبة الثالثة عالميا (بعد الولايات المتحدة وروسيا) من حيث الإنفاق العسكري.[4]

ويضم الجيش الصيني اليوم فرقا عسكرية متعددة التخصصات وعالية التدريب والتأهيل، وقادرة على التحرك بسرعة وعلى نطاق واسع.

كما اكتسب الجيش الصيني كما هائلا من التكنولوجيات والقدرات التي تؤهله ليكون نظيرا لجيوش القوى الكبرى؛ فهو يمتلك القنبلة النووية، ويمتلك الصواريخ القادرة على بلوغ أمريكا الشمالية أو تدمير قمر صناعي (تجربة صاروخ في 2007)، ويمتلك القدرة على نقل الجنود والعتاد بسرعة عبر الحدود الصينية وهي قدرة تم اختبارها عبر جملة من المناورات (مناورات 2007 مع روسيا)،

---

[1] - Fred C. Bergsten (et al.), **Op. Cit**, p. 197.
[2] - Ibid, pp. 194-197.
[3] - David Shambaugh, "China's Military Modernization: Making Steady and Surprising Progress," **in:** Ashley J. Tellis and Michael Wills (ed.), **Strategic Asia 2005-2006: Military Modernization in an Era of Uncertainty** (Seattle, WA: The National Bureau of Asian Research, 2005), p. 80.
[4] - Office of the Secretary of Defense, **Annual Report to Congress: The Military Power of the People's Republic of China, 2005**, pp: 21-22.

كما تمكن الجيش الصيني من جذب وتجنيد عدد كبير من أبرز الكفاءات والمتفوقين من الجامعات الصينية البارزة والتي ستضيف له ميزات وقدرات مستقبلية مهمة.

وعقب عقود من التحديث العسكري، حققت خلالها الصين انجازات عسكرية وأمنية في غاية الأهمية، لا تزال التطورات العسكرية تشير إلى أن الجيش الصيني، سنة بعد سنة، يحقق قفزات في دعم قدراته العملياتية، ويزيد في قدراته المؤسساتية،[1] خاصة لما أصبح القادة الصينيون يولون أهمية متساوية للاقتصاد والقضايا الاجتماعية والدفاع الوطني.[2]

ومع تطور وتوسع القدرات العسكرية الصينية غيرت هذه الأخيرة **استراتيجياتها العسكرية** إلى أخرى تتضمن الدفاع عن المياه الزرقاء واستخدام الفضاء.[3]

كما استفاد الجيش الصيني من دروس حرب الخليج 1991، وتبنى مذهب "حرب محلية تحت ظروف عالية التكنولوجيا"، وهو مذهب دعمته حملة كوسوفو 1999، والثورة الجديدة في الشؤون العسكرية. فالورقة البيضاء الصينية حول الدفاع لسنة 2004 اعترفت بأن "الفجوة التكنولوجية الناجمة عن الثورة في الشؤون العسكرية" سيكون لها تأثير كبير على أمن الصين، وعدلت الصين مذهب جيشها على أساس "حرب محلية تحت ظروف عالية التكنولوجيا".[4]

ومن أجل سد الفجوة، الجيش الصيني ركز على استراتيجية "الوثب إلى الأمام"، مستخدما تكنولوجيا المعلومات كمكثف لقوة الجيش الصيني. وحسب الجنرال "ونغ باوكون" Wang Baocun، من أكاديمية العلوم العسكرية، المفتاح لتقليص الفجرة بين الجيش الصيني والقوات المسلحة للدول المتقدمة يكمن في تطوير تكنولوجيا المعلومات، فالجيش الصيني يجب أن يستفيد من تطور تكنولوجيا الاتصال المدنية من أجل بناء قوات مسلحة مسنودة بتكنولوجيا المعلومات. والهدف هو اللّحاق بالجيوش المتقدمة في فترة وجيزة، وإلا فإن الصين ستكون في وضع سلبي في النزاعات المسلحة في المستقبل.[5]

كما أن الصين تعمل على البحث عن "استراتيجية لا تماثلية" من أجل استغلال هشاشات القوات المسلحة الأكثر تقدما، وهذا غالبا عبر وسائل غير عسكرية مثل حرب الانترنت واستهداف المؤسسات المالية...[6] وهدف الاستراتيجية اللاتماثلية ليس تحدي التفوق والسيطرة الأمريكية العالمية أو تدمير الولايات المتحدة، وإنما، مثلما أشار "توماس كريستنسون" Thomas

[1] - Fred C. Bergsten (et al.), **Op. Cit**, p. 191.
[2] - Ibid, p. 192.
[3] - National Institute for Defense Studies. **East Asian Strategic Review 2010**, Op. Cit, p. 101.
[4] - Yuan-Kang Wang, **Op. Cit**, p. 21.
[5] - Ibid, p. 21.
[6] - Ibid, p. 22.

Christensen، "تطوير قدرات سياسية مفيدة لمعاقبة القوات الأمريكية إذا تدخلت في نزاع عالي الأهمية بالنسبة للصين".[1]

ومع كل ما تحقق، ما يزال الصّعود العسكري الصيني يعاني من عدة نقائص ويتعرض لانتقادات عديدة، أبرزها:

- جهود الصين لتحديث جيشها ودعم قدراته أنتجت نتائج مختلطة؛ فالجيش الصيني حقق تقدما في مجال الابتكار ولكن محاولاته تحقيق إنتاج محلي للتجهيزات العسكرية لم يبلغ نتائج معتبرة، باستثناء تكنولوجيا الصواريخ ونوعا ما الغواصات. كما أن القدرات التقليدية للجيش الصيني ما تزال متخلفة بأكثر من عقدين، والهوة بينها وبين الجيش الأمريكي واسعة جدا؛
- قامت بتحديث قواتها البحرية والجوية وبعض فرق النخبة، من بينها فرق الدفاع والهجوم الإلكتروني، ولكن جيشها يبقى متأثرا بماضيه السياسي والفلاحي والبيروقراطي. ولا يمكن لأحد تخيل كيف يكون سلوكه في المعارك؛[2]

ورغم تقدم قدراته التكنولوجية، ما يزال الجيش الصيني بعيدا عن نظيره الأمريكي، ومع ذلك، يبقى من بين أقوى جيوش العالم. ومن الناحية الأمنية، فقد أصبحت الصين اليوم فاعلا نشطا في عديد القضايا الأمنية العالمية: كوريا الشمالية وإيران، السودان، الإحترار العالمي، الإيدز والأمن الطاقوي.

رابعا. صُعود القوة الناعمة الصينية

بعد عقود من التركيز على أبعاد القوة الصلبة، أولت الصين اهتماما متزايدا للأبعاد المرنة من القوة. فالقوة الناعمة وفق المفهوم الذي أتى به "جوزيف ناي"، تعتبر مجالا ذا أهمية استراتيجية وتكتيكية خاصة بالنسبة للصين المعاصرة.

ورغم أن الصين أولت اهتماما معتبرا لمفهوم القوة الناعمة منذ بداية تسعينات القرن العشرين، إلا أن العلماء والمسؤولين الصينيين ناقشوا المعنى الدقيق للقوة الناعمة، بالموازاة مع استراتيجية بازغة فقط منذ أن دعّم "هو جين تاو" رسميا فكرة القوة الناعمة في سنة 2007.[3]

ومن بين أبرز عوامل ودوافع الاهتمام الصيني بالقوة الناعمة والسعي لتطويرها:[4]

---

[1] - Yuan-Kang Wang, **Op. Cit**, p. 22.
[2] - Jean-Luc Domenach, "Peut-on parler d'émergence chinoise ?", **in :** Christian Jaffrelot (ed.). **Op. Cit**, p. 85.
[3] - Alexander Brand, (et al.),. "BRICs and U.S. Hegemony: Theoretical Reflections on Shifting Power Patterns and Empirical Evidence from Latin America", **Mainz Papers on International and European Politics**, No.04 (Mainz: Chair of International Relations, Johannes Gutenberg University, 2012), p. 17.
[4] - Fred C. Bergsten (et al.), **Op. Cit**, p. 214.

- تماشيا مع رغبتها في تحسين صورتها الدولية، وطمأنة الأمم الأخرى بطبيعة صُعودها "الحميدة"، ومواجهة نظريات "التهديد الصيني"، عن طريق تنمية وتعميق الفهم الصيني وتقريب الصين أكثر من بيئتها الإقليمية والعالمية المتخوفة من صُعودها؛
- محاولة الصين تشكيل ونشر نظرة ومقاربة جديدة للعلاقات الدولية تكون مختلفة عن النمط الغربي السائد منذ فترة طويلة؛ وهو ما يتضح جليا من خلال اعتمادها لمفاهيم: التنمية السلمية، الانسجام أو التناغم (في المجتمعين المحلي والدولي)، علاقات الربح المتبادل، الشراكات الاستراتيجية...

وفي السنوات الأخيرة، خاصة بعد أن أصبح مستخدما في الخطابات العامة، وأعطيت أهمية خاصة للحصول على القوة الناعمة وتطويرها عبر التحركات والسياسات،[1] أصبحت الصين تعترف بأهمية التحرك على قدمين: الصلبة (العسكرية) والمرنة (الاقتصادية والثقافية) في سعيها لتطوير قوتها الوطنية الشاملة.[2]

مستغلة عديد جوانب ونقاط القوة في هذا المجال، أقدمت الصين على عدة تحركات لزيادة جاذبيتها وقدرتها على التأثير في الآخرين عبر القوة الناعمة. فالصين لم تقدم فقط المساعدات المالية والبنية التحتية للدول الأخرى، ولكن أيضا أرسلت الأطباء والمدرسين إلى الخارج، وأتاحت فرص تعليمية في الصين للأجانب، وشجعت نشر الطب التقليدي الصيني، وساهمت في ترقية تدريس ودراسة اللغة الصينية في الخارج[3] من خلال معاهد كنفوشيوس (أكثر من 500 معهد تنتشر في حوالي 87 دولة عبر العالم).[4]

وقد ساهمت عدة عوامل في دعم الجهود الصينية لزيادة قوتها الناعمة، ونذكر هنا:

- الربط الصيني بين الخطاب المثالي والفعل البناء في الواقع: وهو ما طمأن وأغوى في بعض الأحيان أمم جنوب شرق آسيا وافريقيا، وفي مناطق أخرى، وقوى أسس تطوير القوة الناعمة للصين مع الوقت. وهذا صحيح خاصة في العالم النامي، أين تركز الصين اهتمامها لزرع قوتها الناعمة؛
- أزمات النموذج اللبرالي الغربي: شكلت أزمة عام 2008 تحديا لنماذج الحوكمة الاقتصادية الواردة في إجماع واشنطن، التي طرحتها العديد من الدول الغربية، وكانت شائعة منذ نهاية الحرب الباردة، وأوجد هذا التحدي مساهمة للنشر الرسمي وشبه الرسمي للبدائل تحت اسم

[1] - Fred C. Bergsten (et al.), **Op. Cit**, p. 214.
[2] - Ibidem.
[3] - Ibid, pp: 214-215.
[4] - Ren Zhe, "Confucius Institutes: China's Soft Power?", **Policy Commentary** (Sigur Center For Asian Studies, Washington, DC), June 2010, p. 01.

"نموذج الصين"، مع أن القيادة الصينية العليا كانت مترددة بعض الشيء في تحريك هذه الفكرة.[1]

ومع الصّمود الصيني ونجاحها في تجاوز الأزمة، بل ومساهمتها في إعادة التوازن للاقتصاد العالمي، جعل النموذج الصيني يطرح كبديل مقنع، للعديدين، للنموذج الغربي، ويتجلى ذلك في أبرز صوره من خلال طرح فكرة "إجماع بيجين" كبديل عن "إجماع واشنطن"، وهي فكرة باتت تلقى جاذبية متزايدة داخل الصين، وفي مناطق متعددة من العالم خاصة في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية.[2]

ومن ناحية أخرى، فقد واجهت جهود الصين لترقية وزيادة قوتها الناعمة مجموعة من العوائق والتحديات، أبرزها:[3]

- اللغة والبعد الجغرافي من بين أكبر عوائق القوة المرنة الصينية، خاصة في شقها المتعلق بالدبلوماسية العامة؛
- مواقف جيران الصين، والقوى المتقدمة الأخرى من تزايد التحديات الاقتصادية التي يفرضها الصّعود الصيني وتزايد قوتها العسكرية يعيق صُعود القوة الناعمة الصينية؛
- عدم تقيد بعض الشركات الصينية بالتوجيهات الرسمية النابعة من استراتيجية القوة الناعمة الصينية، خاصة ما تعلق منها باحترام مسؤولياتها والتزاماتها، احترام العادات والتقاليد المحلية، احترام معايير السلامة والعمل... (التوافق بين نشر الشركات الصينية والاستراتيجية الصينية محل نقاش اليوم في الصين)؛
- الإدانة الدولية لسجل الصين في مجال حقوق الإنسان، وحكم القانون، والحرية السياسية، الفساد وأمن المنتوجات المُصدّرة...

ولما كانت القوة الناعمة هي "القدرة على جعل الآخرين يفعلون أشياء في صالحنا عبر جاذبيتنا وليست فقط دالة الشهرة أو الشعبية". فإن هناك في الحقيقة عدد قليل من الأمثلة التي أظهرت فيها الصين قدرتها على فعل ذلك. وبالتالي، الصين تبقى في مرحلة النشوء في مجال تطوير قوتها الناعمة، مع التأكيد على أن "بيجين" تبذل بالفعل جهودا جادة ومتنوعة وواعية لفعل ذلك، مع بعض الصبر لبلوغ أهدافها في السنوات القادمة.[4]

ومن خلال العرض السابق لأبعاد الصّعود الصيني، يتضح أن صُعودها متعدد الأبعاد، حتى وإن كان الصّعود الاقتصادي هو القاطرة، وهو ما يجعل الصّعود الصيني أكثر توازنا وتأثيرا من الصّعود الياباني، ويعطي الصين وزنا ومكانة دولية أكبر.

[1]- تيم سامرز، **مرجع سابق**، ص 51.

[2] - Suisheng Zhao, **Op. Cit**, p. 108.

[3] - Fred C. Bergsten (et al.), **Op. Cit**, p. 215.

[4] - Ibid, p. 216.

المطلب الثالث:

عوامل وتحديات الصّعود الصيني:

تتجاذب مسيرة الصّعود (العودة) الصيني اليوم مجموعة من العوامل، يدفع بعضها في اتجاه مواصلة الصّعود إلى مرتبة القوة العالمية، في حين يعمل البعض الآخر على تأخير أو تثبيط هذا المسار، بل ويهدد سيرورته أحيانا.

نستعرض هنا، بشكل سريع وموجز، أبرز عوامل وتحديات الصّعود الصيني المعاصر، ومقارنتها مع عوامل الصّعود التقليدية للصين القديمة والقوى الكبرى التقليدية الأخرى، من أجل تحديد جديد ديناميكية صعود القوى الكبرى بهذا الخصوص.

أولا. عوامل ومقومات الصّعود الصيني:

استند الصّعود الصيني المعاصر وتدعّم بفعل عدة عوامل، بعضها "طبيعي"، والبعض الأخر طورته القيادة والشعب الصيني على مر حضارتها العريقة، وفي ضوء تجاربها السياسية. وأهم تلك العوامل والمقومات:

1. **تحدي الحاجات المجتمعية الضخمة:** بحكم حجم سكانها الهائل، واجهت السلطات الصينية تحديا كبيرا يتمثل في تلبية الحاجات الهائلة والمتزايدة للشعب الصيني، ووفق نظريات "التحدي والاستجابة"، يكون هذا التحدي هو الذي فرض على الصين استجابة مناسبة، من خلال إيقاض العقول وشخذ الهمم والسواعد وبناء اقتصاد منتج وقوي، والانفتاح على العالم من أجل ضمان التعامل الفعال مع هذا التحدي.
2. **الاستفادة من الدروس التاريخية:** يحسن الصينيون الاستماع والتعلم واختيار الممارسات الأفضل، وكذا تحديد اتجاهات الزمن. وقد درس المسؤولون والعلماء الصينيون كيف نجحت، وأيضا كيف فشلت، الأمم الأخرى عبر التاريخ، وحاولوا بشكل جاد تجنب أخطائهم وتعلم دروسهم لتطبيقها محليا.[1] فقد تجنبت الصين الإصلاح عن طريق "الصدمة" الذي أدى إلى تفكك الاتحاد السوفياتي وانتهجت إصلاحا محسوبا ومتدرجا؛ وتجنبت التوسع والعدوان الذي أحبط الصّعود الياباني والألماني في بدايات القرن العشرين وتبنّت نهج صُعود سلمي تعاوني.
3. **حسن التكيف مع البيئات الجديدة:** القيادة الصينية صارمة في تقييم البيئة الإقليمية والعالمية التي تواجهها، وتكيّف سياساتها تبعا لذلك؛ تكيفا يتيح لها اختيار الوسائل لبلوغ أهدافها مع الإبقاء على أهدافها الاستراتيجية وغايتها ثابتة.[2]

[1] - Fred C. Bergsten (et al.), **Op. Cit**, p. 214.
[2] - Ibidem.

وكان حسن تكيفها وإدارتها للعولمة متعددة الأبعاد واحدا من العوامل الرئيسية التي ساهمت في دعم صعودها الاقتصادي السريع، وزيادة انتشارها ونفوذها عالميا.

4. **توفر "المنطق العملي"**، أي القدرة على تحويل الأفكار والمعارف والعلوم، المحلية والأجنبية، إلى مشاريع وإنجازات ملموسة تلبي حاجات المجتمع وتخدم تطلعاته. وهذا المنطق متوفر لدى مختلف فواعل التنمية في الصين، الأمر الذي بعث فيها روح الانجاز، وحتى الابتكار والتجديد، وعجّل نهضتها الاقتصادية.
5. **الطفرة الاقتصادية:** تعتبر الطفرة الاقتصادية الهائلة التي عرفتها الصين عقب إصلاحاتها وانفتاحها الاقتصادي على العالم الثمرة الأولى للنهوض، والمقوم والعامل المساند الأساسي لاستمرار الصّعود وامتداد نطاقه. فالصين باتت تمتلك ثاني اقتصاد في العالم من حيث الحجم، إضافة إلى كونه من بين الاقتصاديات العالمية الأسرع والأعلى نموا.

اتساع السوق الصينية، ومكانتها الاقتصادية العالمية وعمق تأثيرها على الاقتصاد العالمي، الطبيعة التكاملية للاقتصاد الصيني*... عوامل أكسبتها قدرة تفاوضية كبيرة سمحت لها بإدارة علاقاتها مع القوى الكبرى الأخرى خاصة القوة الأمريكية المهيمنة، وكذالك علاقاتها مع المؤسسات الدولية التي حصلت منها على امتيازات ومعاملات خاصة مكنتها من الصّعود السريع.

6. **الاستقرار السياسي "النسبي":** بالرغم من أن الصين لا تمتلك نظاما سياسيا "ديمقراطيا" على الشاكلة الغربية، إلا أنها استطاعت ضمان استقرار واستمرار النظام السياسي الصيني عبر عدة آليات خاصة، تضمن انتقالا سلسا للسلطة داخل الحزب الشيوعي الصيني، وهو ما تعتبره "ديمقراطية بخصائص صينية"، ويعتبره البعض الآخر "استقرارا سلطويا". هذا الاستقرار السلطوي يمثل عنصرًا جوهريًا لاستمرار النمو الاقتصادي، لأنه يمنح المستثمر المحلي والأجنبي ثقةً في المستقبل.
7. **الدور الفاعل لمختلف أطراف العملية التنموية في الصين،** خاصة الدور الذي لعبه كل من الدولة (قيادات الحزب الشيوعي الصيني)، النخب والمثقفين والطلبة، الدياسبورا الصينية في الخارج... فقد تناغمت أدوار مختلف هؤلاء الفاعلين واجتمعت لصالح نهضة الصين وصُعودها العالمي.

* - تعمل القدرة التكاملية للاقتصاد الصيني، الناجمة عن اتساع سوقها وتنوع نشاطاتها الإنتاجية والاقتصادية، كضمان ضد الكساد الاقتصادي الصيني، وكمتنفس في حالات الأزمات الاقتصادية العالمية... وهي خاصية اعتبرها مالك بن نبي في غاية الأهمية، وغير متاحة سوى لعدد قليل من الدول هي الصين والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي سابقا. أنظر:
مالك بن نبي، **المسلم في عالم الاقتصاد**. سلسلة مشكلات الحضارة. إعادة الطبعة الثالثة 1987(دمشق: دار الفكر، 2002)، ص 99.

ثانيا. تحديات الصّعود الصيني:

رغم أن الصّعود الصيني مستمر وبشكل لا ينكره أحد، إلا أنه يواجه مجموعة من التحديات، بعضها لم تعهده القوى الصّاعدة سابقا، تجعل منه صعودا هشا، ولا ينعكس على شكل مكانة قوة حقيقية بالنسبة للصين والعالم. نستعرض هنا بعض أهم التحديات، خاصة ما كان منها خاصا وغير معهودا:

1. **التفاوت والنمو غير المتكافئ:** يرتكز الصّعود الصيني على نمو اقتصادي مرتفع وسريع، ولكن هذا النمو "غير المتكافئ" أصبح ينظر له كأكبر مشكلة داخلية في البلاد، حيث خلّف وراءه مناطق واسعة وأدى إلى عدم وجود نظام للرعاية الاجتماعية المناسبة وحماية العمال من الاستغلال، وإلى مستوى عال جدا من عدم المساواة.[1]

التفاوت المذكور أدى إلى تقسيم تصوري للصين إلى منطقتين: الصين الصفراء: الشمال والوسط والغرب، والصين الزرقاء: الصين الجنوبية والبحرية. وهذا التفاوت مثار جدل وقد يعرّض "امبراطورية الوسط" لانفجار على غرار الانفجارات التي عرفتها من قبل عبر تاريخها الطويل.[2]

ورغم أن الحكومة الصينية تدافع عن نفسها من خلال الاستمرار في تقديم الحجة بأن "المد الصاعد يرفع جميع القوارب"،[3] إلا أنها باتت أكثر إدراكا وحذرا من حجم هذه المشكلة، التي تشكل في وقتنا قضية ملحة من قضايا التنمية على المستوى العالمي.

2. **المشكلات العرقية والإثنية:** تعاني الصين أيضا من مشكلات إثنية مستعصية على الحل، وانتفاضات "الإيغور" توضح أن مشكل الأقليات العرقية لن يتم حله بسهولة، خاصة مع "فشل" بيكين في غرس فكرة "الأمة الصينية" في ذهنيات تلك الأقليات.[4]
3. **تحدي الحصول على الموارد الكافية:** النمو الاقتصادي الصيني السريع تحوّل إلى مصدر غير مسبوق للهشاشة. ففي سنة 2003 تجاوزت الصين اليابان كثاني أكبر مستهلك للنفط بعد الولايات المتحدة، وفي 2004 تجاوزت الولايات المتحدة كأكبر مستهلك للحبوب واللحم والفحم والحديد... والصين بذلك يجب أن تبحث عن الموارد للحفاظ على صُعودها.[5]

وإن نجحت الصين لليوم في الحصول على تلك الموارد، فإنها قد لا تتمكن من ذلك قريبا بالنظر إلى نضوب تلك الموارد، وإلى المنافسة عليها من قبل الدول والقوى القائمة والصاعدة الأخرى النهمة بدورها إلى تلك الموارد.

---

[1] - Odd Arne Westad, **Op. Cit**, p. 10.

[2] - بيير بيارنيس، **مرجع سابق**، ص 134.

[3] - Odd Arne Westad, **Op. Cit**, p. 10.

[4] - National Institute for Defense Studies. **East Asian Strategic Review 2010**, Op. Cit, p. 101.

[5] - Suisheng Zhao, **Op. Cit**, p. 110.

4. **تآكل شرعية القيادة والنظام الحاكم:** مع أن النظام السياسي الصيني الذي يوصف بالتسلطي أعطى الدولة قوة كبيرة لتوجيه السياسة الخارجية، الصين لم تعد تحكم بقيادات كاريزمية مثل "ماو" و"دانغ" الذين كانت لهما السلطة لحل الخلافات في القيادة وصياغة الخطاب الرسمي للدولة بشكل شخصي. فالقادة الحاليون يجب أن يجتهدوا للحصول على الدعم، وسلطة الحكومة الصينية تصبح شيئا فشيئا مشروطة بالقدرة على الدفاع عن المصلحة الوطنية.[1]
5. **التحدي البيئي:** تعاني الصين من مشكلات بيئية ملحة باتت تؤثر على مختلف جوانب التنمية فيها، وتسيء إلى نهج الصّعود السلمي والمسؤول الذي تعتمده الصين، كما تضع الصين أمام معظلة صعود: الوقوف للتعامل مع تلك المشكلات سيؤثر على النمو المرتفع والسريع المطلوب لضمان الاستقرار ومواصلة مسار الصّعود، وتجاهل تلك المشكلات سيعتبر انتحارا بيئيا.*
6. **تحدي الهيمنة الأمريكية والغربية العالمية:** ألقت الهيمنة الأمريكية بضلالها حتى على الصّعود الصيني، حيث توجب على الصين أن تدير علاقاتها بالقوة الأمريكية المهيمنة وحلفائها، وأن تحسن التعامل مع نظام وسياسات الهيمنة العالمية التي تضع عوائق كبيرة أمام الصّعود الصيني وتعمل على احتوائه.

والجدير بالإشارة هنا، وبالنظر إلى أن غالبية التحديات المشار إليها هي بالأساس تحديات داخلية، فإن البعض خلص إلى أن "مكانة الصين الدولية في القرن 21 سيتم تحديدها إلى حد كبير على ما يحدث داخل الصين لا ما يحدث خارج حدودها".

هذه الخلاصة صحيحة إلى حد بعيد، ولكن لا ينبغي أن نقلل من تأثير العوامل الخارجية خاصة "الهيمنة الأمريكية وسياساتها"، والتي تقف وراء، وتغذي، غالبية التحديات الداخلية المشار إليها، وتكبح يد الحكومات الصينية على التعامل معها بجدية.

[1] - Suisheng Zhao, **Op. Cit**, pp: 113-114.

*- عن تأثير التحدي البيئي اليوم على القوى الصّاعدة بشكل عام، وعلى الحالة الصينية بشكل خاص أنظر: منير مباركية، "القوى الصّاعدة والتحدي البيئي: حالة الصين"، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، العدد السابع، جويلية 2014، ص ص: 48-67.

المبحث الثالث:

صُعود (عودة) القوة الهندية

شكّل "الصّعود" المعاصر للهند –من وجهة نظر عديد الملاحظين– واحدة من أكثر القصص الرائعة والهامة في العقدين الماضيين، ويرمز، جنبا إلى جنب مع صُعود الصين، إلى ظاهرة "تحول القوة نحو آسيا".[1]

ومع ذلك، ورغم أن صعود الهند سيكون له أثر كبير على إعادة تشكيل العلاقات بين القوى الكبرى (والنظام العالمي بشكل عام) إذا استمرت ديناميكيته الحالية حتى سنة 2030، إلا أنه لم يحظى باهتمام كاف في أدبيات العلاقات الدولية، على خلاف ما حدث مع صُعود كل من اليابان والصين. ويرجع ذلك لسببين على الأقل:[2]

- باعتبارها دولة "ديمقراطية"، علماء العلاقات الدولية الغرب ينظرون إلى الهند على أنها أقل تهديدا من الصين، كون نظامها "الديمقراطي" سيجعلها أكثر انسجاما مع الغرب من النظام الصيني "التسلطي"؛
- الصّعود الهندي لا يثير مشكلات في منطقتها (جنوب آسيا) على خلاف الصّعود الصيني في شرق آسيا، أين يتوقع الخبراء إمكانية نشوب مواجهات بين الصين والقوى الكبرى الإقليمية هناك، خاصة اليابان، وبدرجة أقل كوريا.

ورغم تأثرها بالتجارب التنموية لسابقاتها من القوى الآسيوية الصّاعدة، خاصة اليابان والصين، إلا أن الهند (المتأثرة برائد تجربتها التنموية "جواهر لال نهرو") اتبعت نهجا خاصا للتنمية والصّعود في مراتب القوة الدولية، نستعرض في هذا المبحث انطلاقته وأهم ملامحه وأبعاده. إضافة إلى فرصه وتحدياته.

المطلب الأول:

الصّعود الهندي المعاصر: الانطلاقة، المُعاينة والاعتراف

الصّعود الهندي المعاصر لم يكن على نفس الدرجة من الحسم والوضوح مثلما كان عليه صُعود اليابان والصين، ومع ذلك لم تهمل أدبيات القوى الصّاعدة الحالة الهندية، ورصدت انطلاقها، وتتبع مسارها وعينت صُعودها بتطوراته المختلفة.

أولا. الانطلاقة والمسار العام

الهند ليست اسما جديدا يضاف للمرة الأولى إلى قائمة القوى الدولية ذات الأهمية، وإنما هي "قوة عائدة"؛ فمع بداية القرن الثامن عشر (1700 ميلادي) كانت الهند في "طليعة البلدان

[1] - Oliver Stuenkel, "India's National Interests and Diplomatic Activism: Towards Global Leadership?", in**: India: The Next Superpower?**, IDEAS Reports, (London: LSE IDEAS, March 2012), p. 34.
[2] - Lauren M. Phillips, **Op. Cit**, p. 17.

الحضارية الكبرى"، ولكنها عانت بعدها من الركود الاقتصادي والانحطاط الحضاري على مدار قرن ونصف، لتعود للنهوض من جديد مع نهاية القرن العشرين.

بداية الصّعود الهندي المعاصر، المرتكز أساسا على البعد الاقتصادي، غالبا ما تنسب إلى سنة 1991، وهي سنة بداية التحول الهندي نحو الانفتاح والاندماج في الاقتصادي العالمي، إلا أن هناك من يجادل في هذه المسألة ويرجع انطلاقة الصعود الهندي إلى تاريخ أسبق (خاصة سنة 1975)،* على اعتبار أن الفترة السابقة لسنة 1991، سمحت بإقامة مؤسسات للديمقراطية، والقانون وحرية الصحافة وبيروقراطية ساهمت في تجنب الهند الأزمات التي عرفتها الدول النامية الأخرى.[1]

في نهاية أربعينات القرن العشرين كانت الهند تعيش فترة حالكة، إلى درجة أن العالم كان يتساءل: هل يمكن للهند أن تحافظ على بقائها؟ ويعد عقود تساءل هل ستصبح الهند قوة عظمى؟[2] واليوم يحاول التعرف على آفاق تحولها إلى قوة عالمية رئيسية.

التساؤلات السابقة، تعكس كيف أن الهند عرفت فعلا مسار صُعود، وكيف تابع العالم وعاين ذلك المسار، ولكنها لا تقترب بنا بشكل أكثر دقة من متغيراته ومحطاته الأساسية، التي تتطلب متابعة أكثر تركيزا وعمقا.

لم يكن مسار الصّعود الهندي سلسا وخطيا، ذلك أن الهند خاضت عدة حروب ونزاعات بعد استقلالها مباشرة؛ حروب مع جارتها باكستان سنوات 1947-48 وفي 1965، ومع الصين سنة 1962. والإصلاح الاقتصادي الجدي بدأ فعليا سنة 1991 بعد انهيار الاقتصاد الكلي والمالية الذي أجبر الهند على التقرب من صندوق النقد والبنك الدوليين.

وفي الهند، وعلى خلاف ما حدث في الصين، مسار الإصلاح لم يكن تدريجيا وتجريبيا؛ كان مفروضا إلى درجة كبيرة من طرف المؤسسات الدولية عبر الحكومة المركزية وفق مقاربة من الأعلى نحو الأسفل.[3]

ثانيا: المعاينة والاعتراف

حتى وإن ألقى الصّعود الصيني ظلاله عليه، الصّعود الهندي نحو مرتبة القوة الكبرى على مدى العقدين الماضيين، مثّل واحدة من أكثر التطورات الدرامية في النظام الدولي.[4] فمع تحقيق

*- لتفاصيل أكثر عن الجدل حول بداية الإصلاح والصّعود الاقتصادي الهندي، انظر:
Baldev Raj Nayar, **India's Globalization : evaluating the Economic Consequences**, Policy studies 22 (Washington: Est-West Center, 2006), pp. 10-23.

[1] - Jean Coussy, "Les Trajectoires De L'émergence : Un essai de typologie", **dans** : Christian Jaffrelot (ed.), **Op. Cit**, p. 72.

[2] - Ramachandra Guha, "Will India Become a Superpower?", **in:** Nicholas Kitchen, (ed.)**, India: The Next Superpower?**, Op. Cit, p. 06.

[3] - Francesca Beausang, **Op. Cit**, p. 42.

[4] - John D. Ciorciari , "India's Approach to Great-Power Status", **the fletcher forum of world affairs**, vol.35, No. 1 (winter 2011), p. 61.

الهند لنسب نمو اقتصادي مرتفعة ومستمرة وصلت إلى 9 بالمائة، خاصة في الفترة الممتدة من 2005 إلى 2008، أصبحت عديد الدول الغربية تنظر إلى الهند كقوة صاعدة، وأصبحت تقارنها بالصين الصّاعدة، وتنظر لهما كدولتين رائدتين، ويتم الربط بينهما تحت مسمى "تشينديا" Chindia.[1]

وعن معاينة الهند لقوتها ومسار صُعودها، فإن قادة الهند ظلوا يعتقدون أن الهند منذ استقلالها تشكل واحدة من القوى الرئيسية التي يجب أن تساهم في تشكيل السياسة الدولية لما بعد الحرب العالمية الثانية، وظلت تعتبر نفسها "قوة أخلاقية" بالرغم من ضعفها الاقتصادي والعسكري حينها، ومع اعتراف الدول الغربية بها في العقود الأخيرة كقوة عالمية صاعدة، ازدادت ثقة الهند بنفسها، وكذلك طموحها لتكون قوة عالمية رئيسية في المستقبل.

اليوم، الهند التي لم يكن من المتوقع لها البقاء كدولة ديمقراطية ولا كأمة واحدة، فعلت ذلك، وحققت هذه النجاحات الواضحة، ضد الصعاب وضد منطق التاريخ البشري، وقد لاقت الإعجاب في جميع أنحاء العالم. والهنود لم يعودوا يخافون على وجودهم كأمة ذات سيادة أو كدولة ديمقراطية فاعلة.[2]

في هذا الصدد، يشير "موهان" إلى حدوث أربعة تحولات رئيسية في التصور الذاتي للهند: من بلد نامي ضعيف إلى دولة صاعدة؛ من الحكم الذاتي إلى المسؤولية على الساحة الدولية؛ من التوجه العالم–ثالثي إلى الديمقراطية؛ من عدم التدخل إلى الاستعداد لاستخدام القوة في الخارج. وهذه التحولات من شأنها أن تؤثر بشكل عميق على سلوك الهند في المستقبل.[3]

ولكن الموقف الداخلي من قوة الهند ليس إجماعيا، فبالنسبة لعديد "الهنود"، الهند لا تملك ما يؤهلها لتصنف كقوة عظمى، ولا تستحق حتى أن يعترف بها كقوة صاعدة، وبدلا من ذلك يرون أنها تتخبط في حالة ما بين "الفوضى المسيرّة وغير المسيِّرة" بعبارة عالم الاجتماع "أشيس ناندي" Ashis Nandy.[4]

وعلى صعيد الاعتراف الدولي، فقد اعترفت أطراف عديدة للهند بصفة القوة الصّاعدة، وهي عضو رسمي في المجموعات المختلفة للقوى الصّاعدة كمجموعتي "البريكس" و"إبسا"، ويجري الآن الحديث عن الهند التي يجب أن تصبح عضوا دائما في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.[5] كما

[1] - Prem Mahadevan , "Rising India: Challenges And Constraints", **CSS Analysis in Security Policy No. 73** (Center for Security Studies (CSS), ETH Zurich, May 2010), p. 01.
[2] - Ramachandra Guha, **Op. Cit**, p. 07.
[3] - Erin Robinson, "Rising India's Great Power Burden", **Asia Report**, Issue No. 7 (Washington, D.C.: Sigur Center for Asian Studies, JANUARY, 2010), p. 02.
[4] - Daniel Drache, "India: The most fragile of democracies", **Canada Watch**, (Winter 2012), p. 01.
[5] - Ramachandra Guha, **Op. Cit**, p. 06.

أنه اليوم، لا تحد عالمي – سواء كان ذلك تغير المناخ، والانتشار النووي أو الحد من الفقر – يمكن معالجتها بنجاح دون مساهمة الهند النشيطة والمشاركة.[1]

وكان اعتراف الولايات المتحدة بالهند كقوة نووية، وهي الخطوة التي خاطرت بإضعاف معاهدة حظر الانتشار النووي (NPT)، لم يسبق لها مثيل، وأظهرت مدى أهمية الهند في نظر صناع السياسة الخارجية في واشنطن.[2]

ورغم أن الهند اليوم تتصور نفسها، وينظر إليها من طرف البعض، على أنها قوة عالمية صاعدة، إلا أن مكانتها وقوتها لا تزال محل جدل، فهي بلد المتناقضات: فرغم أنها من أسرع الاقتصاديات نموا في العالم، الهند هي لليوم موطن أكبر عدد من الفقراء في العالم، وبما يفوق فقراء إفريقيا جنوب الصحراء.[3]

ومثل الصين واليابان، الهند تكتسب تدريجيا القدرة على التأثير على التطورات التي تحدث في آسيا وبعض المناطق الأخرى في العالم. ولكنها ليست قوة عسكرية واقتصادية مسيطرة، وهذا رغم أن قدراتها في هذه المجالات في تصاعد.[4]

ومثلما هو حال مستقبل صُعود القوى الدولية الأخرى في ظل العولمة، يتسم مستقبل القوة الهندية بعدم اليقين، ولكن غالب الرأي أن الهند ستظل في المستقبل المنظور قوة صاعدة، ولو بتزايد محدود لنفوذها.[5]

المطلب الثاني:

أبعاد ومسارات الصّعود الهندي:

اعتمد الصّعود الهندي أساسا على البعدين الاقتصادي (المرتكز على قطاع الخدمات) والسياسي (الديمقراطية وسيادة الدول النامية)، ومع ذلك فقد بدأ مسار الصّعود ينتشر أفقيا إلى بقية الأبعاد. نستعرض هنا أهم أبعاد الصّعود الهندي وخصوصيتها مقارنة بأبعاد الصّعود الياباني والصيني.

أولا. الصّعود الاقتصادي الهندي

في ظل بيئة سياسية وأمنية هشّة، أنشأ "بنديت جواهر لال نهرو" (رائد التجربة التنموي الهندية والذي كان متأثرا بالتجربة اليابانية ولكنه لم يطبقها) نظاما اقتصاديا مزدوجا قامت محاوره

[1] - Oliver Stuenkel, "India's National Interests and Diplomatic Activism: Towards Global Leadership?", **in:** Nicholas Kitchen (ed.)**, Op. Cit**, p. 34.
[2] - Ibidem.
[3] - Harish Wankhede, "Globalisation, Society and Inequalities", in**:** Nicholas Kitchen (ed.)**, India: The Next Superpower?**, IDEAS Reports, (London: LSE IDEAS, March 2012), p. 39.
[4] - Stephen P. Cohen, **India: emerging power** (Washington, D.C: The Brookings Institution, 2001), p. 02.
[5] - Prem Mahadevan , **Op. Cit**, p. 03.

الأساسية على التخطيط وهيمنة القطاع العام وأولوية الصناعة الثقيلة والبنيات التحتية ومراقبة مجموع الإنتاج والحماية الصارمة.[1]

في حين نجحت الهند في إقامة نظام صناعي متنوع عبر هذه الاستراتيجية،[2] ورغم تحقيق بعض النتائج المهمة الأخرى، حيث: أصبحت الهند بلدا مكتفيا ذاتيا غذائيا بفعل الثورة الخضراء في الستينات، وارتفع عمر الفرد إلى الضعف، وانخفضت الأمية إلى النصف... [3] فإنها بعد فترة وقعت في ركود اقتصادي على شكل نسبة نمو سنوي ضعيفة تقدر ب،: 3.5 بالمائة وأصبحت تعرف "بنسبة النمو الهندي". كما أصبحت مهمشة في الاقتصاد العالمي نتيجة تراجع تبادلها التجاري.

وفي عقد الثمانينات، شرعت الهند في التقليص من وطأة الإجراءات البيروقراطية التي وضعت من أجل ضمان التخصيص الأمثل للموارد (النهج النهروي)، خاصة "رخصة الراج" Licence Raj (وهي مؤسسة بيروقراطية يتوجب على الشركات أن تحصل على ترخيص منها حتى تنوع أو توسع نشاطاتها) وهو الأمر الذي سمح بتسارع النمو الاقتصادي للهند.[4] ولكن مستوى النمو ونوعيته لم تكن تواكب حاجات المجتمع الهندي الضخمة المتزايدة، ما جعل الهند على حافة الإفلاس في بداية التسعينات ولم تكن تملك إلا ما معدله ثلاثة أسابيع من الاستيراد بالعملة الأجنبية.[5]

وفي سنة 1991 ألغت الهند نهائيا تلك الرخصة، وباشرت مسار تحرير اقتصادي وانفتاح عالمي، ما سمح بإنعاش الاقتصاد الهندي نظرا لأن الهند كانت تحوي أرضية مقاولاتية ثرية.

وتقسم إحدى الدراسات التاريخ الاقتصادي المعاصر للهند إلى المراحل الثلاث الرئيسية التالية:[6]

- فترة ما قبل اللبرالية: من 56-1957 إلى 74-1975. وتتميز بالاكتفاء الذاتي والسيطرة والتحكم الاقتصادي؛
- فترة تقدم نحو اللبرالية ولكن بشكل متقطع: 75-1976 إلى 09-1991؛
- فترة ما بعد تحول النموذج نحو السياسة الاقتصادية المتوجهة للخارج في 1991.

وقد اعتمد الصّعود الاقتصادي الهندي على نموذج تنموي مختلف جدا عن كل من اليابان والصين ودول شرق آسيا التي قامت نماذجها على الصناعة. في الهند قطاع الخدمات هو الذي

[1]- بيير بيارنيس، **مرجع سابق**، ص204.

[2] - Baldev Raj Nayar, **Op. Cit**, p. 09.

[3]- بيير بيارنيس، **مرجع سابق** ، ص204.

[4] - Christophe Jaffrelot, "L'Inde, puissance émergente, jusqu'où ?", **in:** Christophe Jaffrelot (dir.), **Op. Cit**, p. 93.

[5] - Ibid, p. 92.

[6] - Baldev Raj Nayar, **Op. Cit.**

بعث النمو الاقتصادي والصادرات، بالنظر إلى أن القطاع الصناعي الهندي لم يكن جاهزا للعب ذلك الدور بسبب التدابير الداخلية، وعجز البنية التحتية للنقل وقلة الكهرباء...[1]

الهند اليوم صاحبة ثاني أسرع اقتصاد نموا في العالم بعد الصين، الأمر الذي مكنها من أن تقفز من عاشر أكبر اقتصاد في العالم سنة 2005، إلى ثالث اقتصاد في العالم بعد الصين والولايات المتحدة سنة 2011 وهذا بمعيار القدرة الشرائية (PPP)...

وما يزال الصعود الاقتصادي الهندي يعرف عدة نقائص، أبرزها:

- مع كل ما وصل إليه الاقتصاد الهندي، فإن حجمه يعبر عن قوة كامنة أكثر منه عن قوة حقيقية حالية.[2]
- لا تزال حصة الهند من الاقتصاد العالمي صغيرة جدا، ومعدل النمو الهندي، رغم أهميته، لم يساهم في دفع مستوى المعيشة في الهند إلى مصاف الدول المتقدمة، إذ أن 80 بالمائة من الهنود يعيشون على أقل من دولارين في اليوم، ومرتبة الهند في التنمية البشرية 137 من ضمن 177 دولة،[3] لذلك، الصعود الاقتصادي الهندي يوصف بأنه "نمو بلا تنمية".[4]

ورغم وجود عديد العقبات (داخلية أساسا) أمام الصّعود الاقتصادي الهندي، إلا أنه في المقابل هناك عديد المؤشرات المستقبلية التي تدفع على التفاؤل باستمرار الصّعود الهندي، وتدرجها في هرم القوة الاقتصادية العالمية، خاصة ما تعلق بتنامي قوة العمل الماهرة (1.3 بالمائة خلال العقود الثلاثة القادمة)، والعودة المتوقعة للكفاءات المهاجرة، وتزايد حجم الطبقة الوسطى (من 10 بالمائة ليصل إلى غاية 90 بالمائة بحلول 2039).[5]

ثانيا. الصّعود السياسي والدبلوماسي

تمتعت الهند المستقلة بعديد المزايا السياسية التي مكنتها من الحفاظ على استقرارها وتماسكها السياسي الداخلي، والبحث عن دور في السياسة الدولية؛ فالاستعمار البريطاني للهند خلّف بها مؤسسات "ديمقراطية" تتميز بالاستقرار النسبي، والديمقراطية ودولة القانون المتجذرة في المجتمع الهندي، والنظام الفدرالي الفعال الموجه لاحتواء القوى الانفصالية... كلها عوامل سياسية مكنت الهند من استقرار سياسي استثنائي في آسيا.

ورغم الاستقرار السياسي، ومع نمو قوتها الاقتصادية، إلا أن القوة السياسية والدبلوماسية للهند لم تكن تنمو بوتيرة مناسبة لتصنع من الهند قوة عالمية فعلية. وعموما، بقيت النظرة السائدة

[1] - Françoise Lemoine, "Un vol d'oies sauvages Intégration régionale et émergence des économies asiatiques", **in:** Christophe Jaffrelot (dir.), **Op. Cit**, p. 168.
[2] - Amitai Etzioni, **Op. Cit**, p. 24.
[3] - إيمي شوا، **مرجع سابق**، ص ص: 434-435.
[4] - Christophe Jaffrelot, "L'Inde, puissance émergente, jusqu'où ?", **Op. Cit**, pp : 101-102.
[5] - Kant K. Bhargava and Pawan K. Chankotra, "Separatist movements and regional conflicts: The battle for sustainable growth", **Canada Watch**, (Winter 2012), p. 41.

إلى الهند حتى وقت قريب نسبيا نظرة إلى بلاد ذات آراء أخلاقية حول شؤون العالم، ولكن من دون نفوذ مؤهل لمواكبة تلك الآراء.[1] ويرجع ذلك إلى:[2]

- انتشار قوة الهند، ومساهمتها في تحمل المسؤوليات العالمية ما تزال محدودة؛
- مساهماتها في المساعدة والاستثمار فيما وراء البحار، خاصة في إفريقيا، صغيرة مقارنة بالصين واليابان وروسيا؛ كما أن الهند تبقى مستفيدة من المساعدة العامة أكثر منها منتجة لها، خاصة عندما يتعلق الأمر بالأمن؛
- فشلها في الحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن، هو أيضا مظهر لضعف قوتها العالمية؛
- سياستها الخارجية شديدة الحذر، وذات تركيز إقليمي ودفاعي؛ فقد تركزت تقليديا على الهيمنة الإقليمية في جنوب آسيا والمحيط الهندي، والتي تحتوي على باكستان؛
- في الوقت الذي تمنح فيه الطبيعة "الديمقراطية" مكانة دولية خاصة، فإن الظواهر السلبية المرافقة لها محليا، وانحراف ممارساتها امتصت غالبية جهد الحكومات الهندية ولم تترك لها هامشا كبيرا للتخطيط الجيواستراتيجي لسياساتها الخارجية، وحالت دون تشكيل رؤية موحدة واضحة لدور الهند العالمي وتجسيد ممارساتها[3]

وكان لانهيار الاتحاد السوفياتي أثر كبير على الاقتصاد والسياسة الخارجية للهند، خاصة من حيث أنه أظهر أهمية الاتصال بالأجزاء الأخرى من العالم، وأدى إلى تحرير سياستها الخارجية كلازمة للإصلاحات الاقتصادية التي حصلت.[4]

وقد باشرت الهند منذ سنوات تحركات عديدة لنشر وزيادة قوتها السياسية والدبلوماسية، وأبرز تلك التحركات: [5]

- من خلال سياسة "التوجه نحو الشرق" أعادت الهند بعث علاقاتها مع دول شرق وجنوب شرق آسيا التي تم إهمالها قبلا، وما نتج عنها من نمو سريع في التجارة مع تلك المناطق؛
- تحليل نقدي للسياسة الخارجية الهندية يظهر أن الهند معنية بدعم نفوذها وقوتها عن طريق توطيد علاقاتها مع القوة المهيمنة والقوى الكبرى الأخرى؛ فقد عمّقت الهند علاقاتها مع

[1]- زبغمبو بريجنسكي، **مرجع سابق** ، ص 29.

[2] - Amitai Etzioni, "The Devolution of American Power", **the fletcher forum of world affairs**, vol.37, No.1 (winter 2013), p.26; Hanns W. Maull, "The Rise of New Powers: Implications for the Transatlantic World**", in:** Daniel Hamilton and Kurt Volker (Editors), **Transatlantic 2020: A Tale of Four Futures** (Washington, DC: Center for Transatlantic Relations, 2011), p. 84.

[3] - Poorvi Chitalkar and David M. Malone, "Democracy and politics in India: The foreign policy wildcard", **Canada Watch**, (Winter 2012), p. 18.

[4] - N.S. Sisodia, "Strategic Challenges and Risks in a Globalising World: An Indian Perspective", **in:** Krishnappa Venkatshamy, Princy George (eds.), **Grand Strategy for India: 2020 and Beyond** (New Delhi: Institute for Defense Studies and Analyses, 2012), p. 37.

[5] - Ibid, p.37; National Institute for Defense Studies. **East Asian Strategic Review 2013**, Op. Cit, p. 27.

القوى الكبرى عبر الشراكات الإستراتيجية مع الولايات المتحدة والصين واليابان وروسيا والاتحاد الأوروبي، ومددت أيضا علاقاتها إلى دول ومناطق أخرى من العالم؛

- الهند تسعى اليوم لمشاركة أكبر في عمليات صنع القرار داخل الأمم المتحدة، مستعينة برصيدها في مجال عمليات حفظ السلم كمورد دبلوماسي جديد.

واعتمد قادة الهند مجموعة متنوعة من الطرق والوسائل لزيادة القوة والنفوذ، والارتقاء في مراتب القوة الدولية، نذكر منها: تزعّم الدول النامية؛ بناء قدرات بلادهم عبر التوسع الاقتصادي والعسكري؛ كما اتبعت الهند أيضا استراتيجية طويلة الأمد لاستخدام المؤسسات المتعددة الأطراف والتوافقات بين الدول لإعطاء صوت سياسي بصوت أعلى لأن قدرات الهند من شأنها أن تسمح خلاف ذلك؛ سعى المسؤولين الهنود في كثير من الأحيان إلى وضع دولتهم بين القوى الكبرى القائمة على التماس النفوذ على هذه الشاكلة، أي مثلث قوى، والتأثير الذي يأتي من كونها أقرب إلى اثنين من منافسيها يجعلها أقوى مما هي عليه وهي لوحدها؛[1] كما استعانوا أيضا بالشتات الهندي المنتشر في العالم، والذي كان له دور بارز في التقارب الهندي الأمريكي وفي الثورة التكنولوجية الهندية.[2]

ثالثا. الصّعود الأمني والعسكري

بالنظر إلى بيئتها الأمنية الإقليمية المعقدة والعدائية، خاضت الهند المستقلة عدة حروب مع جيرانها، وربحت البعض (ولو بشكل غير حاسم) وخسرت البعض الآخر، وكانت خسارتها للحرب الحدودية مع الصين سنة 1962 حدثا كافيا لتبنيها مقاربة واقعية للاستعداد الدفاعي،[3] والشروع في مسار تحديث قدراتها العسكرية والأمنية.

طورت الهند علاقات دفاعية مع عديد الدول، وباشرت مسار الفهم والتعاون العسكري المتبادل معها. كما قامت بتعديل سياساتها الدفاعية لتسهيل تنويع أكبر في الموارد ومصادر التزود. كما قامت بمبادرات سياسية خاصة لتأسيس روابط أقوى مع كل جيرانها، وكذا إجراءات بناء الثقة مع كل من باكستان والصين.[4]

بروز الأسلحة النووية كأحد أهم ركائز القوة بالنسبة للقوى الكبرى، وحياد الهند خلال الحرب الباردة الذي جعلها تفتقد إلى المضلة النووية، دفعا الهند إلى تطوير سلاحها النووي بنفسها لتوفير

[1] - John D. Ciorciari ,**Op. Cit**, pp: 68-69.
[2] - Nicolas Blarel, "India's Soft Power: From Potential to Reality?", **in:** Nicholas Kitchen (ed.)**, Op. Cit**, p. 30.
[3] - N.S. Sisodia, **Op. Cit**, p. 37.
[4] - Ibidem.

الحد الأدنى من الردع.[1] وقد انضمت الهند سنة 1998 إلى النادي النووي بعد قيامها بخمس تجارب نووية تسببت بفرض الولايات المتحدة (في عهد كلينتون) حضرا اقتصاديا عليها.[2]

كما أن تحسن القوة الاقتصادية الهندية أكسبها القدرة على تفعيل وتنفيذ أدوات وأهداف سياستها الخارجية، ودفع بعديد الدول إلى تحسين علاقاتها معها،[3] ووفر لها هامشا أمنيا، كما ساعدها أيضا على تمويل نفقاتها وميزانيتها العسكرية المتزايدة من أجل التجنيد والتسلح.

وبعيدا عن الأحادية أو السير خلف سياسات الهيمنة الأمريكية، اختارت الهند مهام حفظ الأمن في إطار الأمم المتحدة كوسيلة لتكريس وإظهار قوتها العسكرية وتحكمها الأمني؛ ويتجلى ذلك من خلال مساهمة الجيش الهندي في تلك المهام والبعثات كما وكيفا.

ففي ديسمبر 2012 عدد الهنود الذي يعملون ضمن بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلم كان 7839، جاعلا من الهند ثالث مساهم عالمي بعد باكستان وبنغلادش. وحسب التقرير السنوي لوزارة الدفاع الهندية، فإن الهند تكون قد ساهمت بحوالي 115 ألف عنصر في 42 عملية حفظ سلم.[4]

ومن ناحية المساهمة الأمنية النوعية، فإن عددا من الضباط الهنود (تشير بعض التقديرات إلى عدد 12 فردا) كانوا قد تولوا مناصب القيادة في عدة بعثات، وأيضا بعضهم تولى منصب المستشار العسكري للأمين العام للأمم المتحدة.[5]

اليوم، ومن حيث الموارد الكمية الهائلة، الهند هي قوة عسكرية كبرى. ومع أكثر من 1.3 مليون من الرجال والنساء في الزي الرسمي، إضافة إلى مليون من الاحتياط، تشكل القوات المسلحة الهندية ثالث أكبر قوة متطوعة لخوض الحروب في العالم.[6]

إذن، بجيش يتكون من أكثر من مليوني نظامي وشبه نظامي تعد الهند واحدة من أقوى الجيوش في العالم. ولكن قوتها العسكرية وقدراتها الأمنية ما تزال محل انتقاد لوجود عديد النقائص والثغرات:

- رغم أنها تحتفظ بجيش كبير من حيث حجم الفرق، إلا أن تجهيزاتها العسكرية تجاوزها الزمن رغم جهود التحديث المعاصرة؛ [7]
- مع كل ما أحرزته الهند على صعيد دعم قوتها العسكرية والأمنية، إلا أن أمن الهند وأمن حدودها لا يزال يعتمد على الدعم الغربي في هذا الإطار؛

---

[1] - N.S. Sisodia, **Op. Cit**, p.38.

[2] - إيمي شوا، **مرجع سابق**، ص 433.

[3] - Kwang Ho Chun, **Op. Cit**, p. 166.

[4] - National Institute for Defense Studies. **East Asian Strategic Review 2013**, Op. Cit, p. 43.

[5] - Ibid, p. 44.

[6] - Iskander Rehman, "The Military Dimensions of India's Rise", **in:** Nicholas Kitchen (ed.)**, India: The Next Superpower?**, **Op. Cit**, p. 23.

[7] - Amitai Etzioni **Op. Cit**, p. 26.

- الجيش الهندي لا يزال لديه قدرة محدودة لنشر القوة، ونفقات الدفاع في البلاد (حوالي 36 مليار دولار أمريكي سنويا) هي مماثلة لإيطاليا والمملكة العربية السعودية.[1]

رابعا. صُعود القوة المرنة الهندية

لا يقتصر خطاب وتصورات الصّعود الهندي على الجوانب المادية للقوة، وإنما يرتبط أيضا بالقوة المرنة، وفي هذا بقول أحد الدبلوماسيين الهنود وهو "ساشي ثارور" Sashi Tharoor أنه: «إذا ما نظر للهند الآن كقوة عظمى، فإن ذلك ليس فقط من خلال التجارة والسياسة، ولكن أيضا من خلال قدرتها على تبادل ثقافتها مع العالم من خلال الطعام والموسيقى والتكنولوجيا وبوليوود».[2]

وإضافة إلى صُعوبة القياس والمتابعة التي تعتري مفهوم القوة الناعمة بشكل عام، فإنه من الصّعب تحديد مصادر القوة الناعمة الفعلية للهند، أو تحديد أي من هذه الموارد قد ساعدت فعلا على تعزيز مكانة الهند العالمية، ومع ذلك تشير الأدبيات، والملاحظات الواقعية، إلى تطوير الهند لموارد القوة الناعمة التالية: الأفلام وبوليوود، اليوغا، الأيورفيدا، الكريكيت، التعددية السياسية والتنوع الديني والانفتاح على التأثيرات العالمية.[3]

فبعد عقود من الاهتمام بالبعد المادي للقوة على حساب البعد المعنوي والثقافي، أعادت الهند تقييم العلاقة بين الأبعاد المختلفة للقوة. وبعد أن أدركت أهمية القوة الناعمة لشرعية القوى العالمية، قررت تثمين ثقافتها وموارد قوتها الناعمة الأخرى وتطويرها لترافق صُعودها الاقتصادي والسياسي.

وتجسيدا لذلك التوجه، أنشأت الهند قسم الدبلوماسية العامة في وزارة الشؤون الخارجية في عام 2006، وكان الهدف الرئيسي لهذه المؤسسة الجديدة هو تكثيف الحوار بشأن قضايا السياسة الخارجية مع جميع شرائح المجتمع في الداخل والخارج؛ كما أدرجت الحكومة الهندية صراحة عنصر 'الثقافة' في سياستها الخارجية، وأنشأ المجلس الهندي للعلاقات الثقافية (ICCR) 22 مركزا ثقافيا في 19 بلدا، للقيام بعديد الأنشطة التي تتراوح بين المهرجانات السينمائية ومعارض الكتب والمعارض الفنية... وتهدف من خلال ذلك إلى تقديم صورة عن الهند كمجتمع متعدد الثقافات. كما شجعت الحكومة الهندية أيضا استخدام اللغة الهندية في الخارج.[4]

النموذج السياسي "الديمقراطي"، والنظام الاتحادي والعلمانية في الهند (وإن لم تبلغ الكمال) يتم اعتبارها النموذج المؤسسي والترتيبات التيسيرية المعقولة لحقوق الأقليات، والتكيف المرن مع المطالب العرقية واللغوية المختلفة.[5] وبسبب التجربة الديمقراطية في الهند، يُنظر إلى صعودها

[1] - John D. Ciorciari , **Op. Cit**, p. 62.
[2] - Nicolas Blarel, "India's Soft Power: From Potential to Reality?", **Op. Cit**, p. 28.
[3] - Ibid, pp: 28-29.
[4] - Nicolas Blarel, **Op. Cit**, p. 31.
[5] - Ibid, p. 30.

(على عكس الصين) باعتباره مكملا بدلا من متحدي للأنظمة الآسيوية والدولية القائمة.[1] كما يعتقد البعض أنه بفضل طبيعتها الديمقراطية، سمح لها بالنووي ولم يسمح لإيران.[2]

ومن أجل إعطاء صورة الفاعل الديمقراطي أو القوة الديمقراطية، ومنذ عام 2000، وسّعت الهند أنشطتها لتنمية الديمقراطية في الخارج بالتنسيق مع المجتمع الدولي؛ وفي عام 2005، انضمت إلى صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية، وساهمت فيه بـ: 25 مليون دولار، مما يجعلها ثاني أكبر المانحين بعد الولايات المتحدة (38 مليون دولار). وتشمل الأنشطة الهندية في هذا المجال، بشكل أساسي: المساعدة وبرامج لتعزيز سيادة القانون ومحاربة الفساد الانتخابي. وعلى الصعيد الإقليمي، فقد قررت الهند أيضا ربط مساعداتها الإنمائية مع مشاريع تعزيز الديمقراطية كما هو الحال في أفغانستان.[3]

كما استغلت الهند أيضا نموذج مجتمعها التعددي لتعزيز صورتها الدولية، وأخذت موقفا مبدئيا قويا ضد الاستعمار والفصل العنصري مما ساعدها فيما بعد على إقامة شراكات في أفريقيا[4] ومناطق "العالم الثالث" الأخرى.

وقد ساعدت جهود الحكومة الهندية على مدى العقد الماضي على نشر صورة جديدة وحديثة عن الهند في الخارج. ومع ذلك، بما أن الهند لم يكن لديها أي برنامج هادف للدبلوماسية العامة حتى وقت قريب، لا ينظر إليها حتى الآن على أنها النموذج السياسي والمجتمعي في بلدان أخرى.[5]

وبدوره، نموذج التنمية الاقتصادية الهندية أصبح موردا هاما للقوة المرنة، نتيجة أن نجاحاته أصبحت جذابة للآخرين، خاصة تلك التي حققها في مجال تكنولوجيا المعلومات والخدمات، وسمعة الشركات والعلامات التجارية الهندية الجيدة عبر العالم، والتي غيرت صورة الهند المتخلفة.

كما أن صناعة السينما في الهند، التي يطلق عليها المتعارف عليها شعبيا باسم: 'بوليوود' Bollywood، هي اليوم أكبر صناعة للسينما في العالم، متجاوزة "هوليوود" الأمريكية، ويبلغ حجم إنتاجها السنوي أكثر من 1000 فلم. وقد أدركت الحكومة الهندية أهميتها في نشر الثقافة الهندية والتعريف بالتحولات التي لحقت بالمجتمع الهندي، وهي تعمل على الاستمرار في تدعيمها.

واليوغا، تمارس الآن في جميع أنحاء العالم، والمأكولات الهندية، مع الاستخدام المميز للتوابل، أصبحت ذات شعبية عالمية. كما ثبت أيضا أن لعبة الكريكيت تشكل موردا قويا للقوة

[1] - Nicolas Blarel, **Op. Cit**, p. 32.
[2] - Christophe Jaffrelot, "L'Inde, puissance émergente, jusqu'où ?", **in:** Christophe Jaffrelot,(dir.), **Op. Cit**, p. 99.
[3] - Nicolas Blarel, **Op. Cit**, p. 31.
[4] - Ibid, p. 32.
[5] - Ibidem.

الناعمة للهند، فـ: "دبلوماسية الكريكيت" كان لها آثار إيجابية لاسيما في تخفيف حدة التوتر بين الهند وباكستان.[1]

ومثلما أحسنت الهند بعد الإصلاح والانفتاح استغلال شتاتها المنتشر عبر العالم في تنميتها الاقتصادية والتكنولوجية، فقد استفادت منه أيضا في دعم قوتها الناعمة؛ وقد أدت جهود الحكومة الهندية إلى الاستفادة من "الدياسبورا" الهندية في بناء القوة الهندية وتحسين علاقاتها ومكانتها الدولية؛ فقد لعب الشتات الهندي في أمريكا دورا حاسما في تحسين صورة الهند في عقول الأمريكيين ما أدى بدوره إلى التقارب بين الهند والولايات المتحدة، كما كان له دورا أيضا في الصفقة النووية محل الجدل الكبير بين الهند والولايات المتحدة، كما كان لنفس الشتات الفضل في تطوير قطاع تكنولوجيا المعلومات قاطرة الاقتصاد الهندي.[2]

ومع كل الانجازات السالفة، وفي الممارسة العملية، لا تزال قوة الهند الناعمة ضعيفة لسببين أساسيين. **الأول** يتمثل في أن الدبلوماسية الهندية أهملت القوة الناعمة باعتبارها أداة هامة من فن الحكم ولقد أدركت مؤخرا فقط على أهمية "الدبلوماسية الثقافية"، والسبب الثاني، هو أن القوة الناعمة لا يمكن أن توجد حقا دون بعض الإنجازات الأولية للقوة الصلبة.[3]

ومع كل ما سلف، وحتى تتحول القوة المرنة الهندية إلى عامل تأثير حقيقي يساهم في الارتقاء بالهند إلى مصاف القوى العالمية، فإن ذلك بتطلب المزيد من الوقت وجهدا أكبر للتغلب على عديد الصعاب، خاصة ما تعلق بحسم النقاش الداخلي حول كيفية تحقيق التوازن بين المصالح الوطنية والقيم السياسية والأعراف، أي الحصول على المزيج الصحيح بين القوة الناعمة والقوة الصلبة، وكذا حل مشكل افتقارها إلى المساواة الاجتماعية والاقتصادية التي تسيئ إلى صورتها.

استعراض أبعاد الصّعود الهندي، تظهر أن الاعتراف بالهند كقوة صاعدة جاء أسرع وأكبر من الحجم الحقيقي للقوة الهندية، التي وإن تعددت أبعادها، فهي تزداد بشكل متثاقل، يعتبره البعض رصينا ومفيدا لمستقبل الهند كقوة عالمية.

المطلب الثالث:

عوامل وتحديات الصّعود الهندي:

تجربة الصّعود أو العودة الهندية المعاصرة تثير رغبة ملحة في البحث في العوامل التي كانت وراء هذا الصّعود، وكذا الصّعوبات والعوائق التي حالت، وما تزال تحول، دون اكتماله، والرقي بالمكانة الدولية للهند.

[1] - Nicolas Blarel, **Op. Cit**, pp. 29-30.
[2] - Ibid, p. 32.
[3] - Ibid, p. 31.

أولا. دوافع وعوامل الصّعود:

بالنسبة **للدوافع** التي وقفت وراء طموح الهند إلى الصّعود في مراتب القوة العالمية، بعد أن كانت غايتها الرئيسية الحفاظ على تماسكها الداخلي، وتلبية حاجات شعبها، يمكن الإشارة إلى العوامل التالية:

1. **تزايد القوة الاقتصادية الهندية:** التحول إلى قوة كبرى لم يكن دائما هدفا أساسيا وواضحا للسياسة الخارجية الهندية، والسعي نحو دور عالمي أقوى كان متعارضا مع الحاجات المحلية الضخمة للمجتمع والدولة. ومع ذلك، فإن الصّعود الاقتصادي الهندي في السنوات الأخيرة جعل النخب الهندية، في القيادة والمعارضة، تتبنى فكرة البحث عن مكانة القوة الكبرى لبلدهم.[1]
2. **تحقيق أهدافها ومصالحها:** بالنسبة للهند، والقوى الصّاعدة الأخرى، القوة المادية والنفوذ السياسي ليست غايات في حد ذاتها، ولكنها الوسائل التي بواسطتها تتابع مصالحها وأهداف سياساتها الخارجية. فرغم التحولات التكتيكية، هناك أربعة أهداف ظلت لعقود تحفز الصّعود الهندي نحو القوة الكبرى: زيادة الاستقلالية السياسية، تأمين الدولة من التهديدات الداخلية والخارجية، رفع مستوى المعيشة لشعبها الكبير، الحصول على الاعتراف الدبلوماسي بكونها واحدة من الأمم العالمية القائدة.[2] وهذه الأهداف الأربعة مجتمعة تعطي دفعا لمسألة صعود الهند، وتحافظ على خصوصيتها.

في خطاب ألقاه عام 2004 بشأن السعي وراء مكانة القوة الكبرى في الهند، وزير الشؤون الخارجية حينها "ياشوانت سينها" Yashwant Sinha بين على وجه التحديد ثلاثة من الأهداف الأربعة المذكورة أعلاه، واعترف بجهود بلاده لبناء "القوة الصلبة"عسكرية واقتصادية، وكذلك السياسية والفكرية "القوة الناعمة"، لكنه شدد على أن «سعي الهند للحصول على مركز القوة الكبرى ليس غاية في حد ذاته، نوعا ما "، قدرات القوة في الهند هي ضمانة للحرية والأمن لشعبها ... وسيلة لتقدم رفاهية شعبنا وأداة لصون وتعزيز استقلالية السياسة الخارجية والداخلية لدينا».[3]

في اليوم نفسه، أشار رئيس الوزراء الهندي "اتال بيهاري فاجبايي" Atal Bihari Vajpayee إلى الهدف الرابع بالقول أن الهند «تسعى إلى ضمان "دور ذي مغزى في

[1] - John D. Ciorciari , **Op. Cit,** p. 61.
[2] - Ibid, p. 63.
[3] - Ibid, pp: 63-64.

الشؤون العالمية،" جزئيا من خلال تعزيز "النظام التعاوني متعدد الأقطاب " الذي من شأنه كبح جماح القوى القائمة، ومنح الهند صوت أعلى».[1]

3. **الصّعود الصيني:** يعتبر الصّعود الصيني من بين أهم العوامل التي دفعت بالهند إلى أن تخوض مسار صعود عن طريق مراكمة مختلف أبعاد وعناصر القوة، وهذا حتى لا يزداد ضعفها أمام جارتها وغريمتها التقليدية.

أما العوامل التي ساعدت على الصّعود الهندي وتساهم في استمراريته، فهي عوامل متعددة، نذكر هنا أبرزها:

1. **الحركية الديمغرافية:** كان ينظر إلى النمو السكاني في الهند كعائق، خاصة عندما يرتبط بالنسب العالية من البطالة. ولكن فئة الشباب بات تتشكل عاما مهما في الصّعود الهندي، خاصة من حيث نسب القادرين على العمل، ومن حيث تقليل تكلفة العمل وإكساب الهند ميزة نسبية في هذا المجال حتى مقارنة بالصين، وهو ما ساهم في جذب الاستثمارات الأجنبية، وزيادة نسبة النمو بقدر معتبر في عدة قطاعات أساسية خاصة قطاعي الصناعة والخدمات.[2]
2. **التعليم النخبوي:** يوفر التعليم في الهند معارف، وكفاءات وجيدة في مختلف المجالات الأدبية والعلمية، بل ويتسم بالريادة في بعض التخصصات خاصة الرياضيات والمحاسبة والإعلام الآلي والصيدلة... وهي المجالات التي حظيت بالتفضيل والدعم من قبل الحكومات الهندية المتعاقبة منذ خمسينات القرن الماضي من خلال سياسة التعليم العالي "النخبوية".[3]
3. **الكفاءات المهاجرة:** ظلت الهند تنظر إلى هجرة الكفاءات على أنها خسارة خالصة، ولكنها ما لبثت أن تحولت إلى استثمار بعيد المدى.[4] حيث تحولت تلك الكفاءات غلى وسيلة لنقل التكنولوجيا (خاصة تكنولوجيا المعلومات القطاع الرائد في الهند) وجذب الاستثمارات إلى الهند، وكذا تحسين علاقاتها مع القوة المهيمنة (الولايات المتحدة)، وكان وراء الصفقة النووية بين البلدين.

---

[1] - Atal Bihari Vajpayee, "India Tomorrow: Building an Indian Century," Address to the India Today Conclave 2004, December 3, 2004 (accessed in: 02 April 2014), available at: <http://pib.nic.in/release/release.asp?relid=1305&kwd=>

[2] - Christophe Jaffrelot, "L'Inde, puissance émergente, jusqu'où ?", **Op. Cit**, p. 94.

[3] - Ibidem.

[4] - Ibid, p. 95.

ولا يقتصر الأمر على الكفاءات الهندية فقط، وإنما أيضا العمالة الهندية المهاجرة، فبفضل هذه الأخيرة تحصل الهند على عوائد مالية مهمة من العملة الأجنبية، ومنذ 1994 الهند أصبحت أكبر دولة في العالم من حيث العائدات المالية لمهاجريها.[1]

4. **التقارب القيمي مع الغرب وقيم العولمة:** تتابع الهند أجندتها (أجندة التنمية والصّعود) عبر نماذج سياسية واقتصادية مختلفة عن الصين، وميزتها الرئيسية على الصين تكمن في قربها من الدول الغربية وفي مكانتها كأكبر ديمقراطية غير غربية. هذا أعطى الهند إمكانية أن تكون مثالا لجيرانها،[2] ومكنها من التعاطف والمساعدة الغربية خاصة الأمريكية.
5. **الاستمرارية السياسية:** على الرغم من اختلاف الأحزاب السياسية التي شغلت السلطة في الهند، ظل التوافق في الآراء بشأن وضع القوة الكبرى دون تغيير، مما يشير إلى استدامة المعتقد والمنهج الخاص باكتساب مكانة القوة الكبرى.[3]
6. **الطبقة الوسطى والمخزون المقاولاتي:** تزخر الهند بموروث مقاولاتي غني جدا. فعلى خلاف الصين التي تخلصت من برجوازيتها بعد الثورة، عملت الهند على تأطير "باترونا" ورثتها عن تاريخها الرأسمالي الطويل. فبعض العائلات التي سيطرت على مجال الأعمال في ثمانينات القرن العشرين في الهند (تاتا، بيرلا، باجاج...) كانت قد أسّست شركاتها في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين. وقد مثلت الطبقة الوسطى حقيقة قديمة، ومرتبطة بتدخل الدولة في الاقتصاد.[4]

ثانيا. تحديات الصّعود الهندي:

الحديث عن صُعود الهند، وتطلعاتها نحو القوة العالمية، يصطدم بمجموعة من الصعوبات الهائلة التي تواجهها سواء في الداخل أو خارج حدودها، ومن بين أهم تلك التحديات:

1. **العجز عن الدور القيادي (الاقليمي والعالمي):** أكبر نقطة ضعف في الهند هو عدم قدرتها على ممارسة القيادة الإقليمية، وبعيدا عن بلورة رؤية واضحة وجذابة للمنطقة، لا تزال الهند قوة "رد فعل"، والفاعل الذي يفتقر إلى المبادرة باقتراح مشاريع جريئة...[5]

وهنا يطرح سؤال مهم عند التطرق إلى الصّعود الهندي كقوة عالمية: هل يمكن للهند أن تصبح قوة عالمية دون أن تكون قوة إقليمية؟... وبغض النظر عن الجدل بهذا الخصوص، فهناك إجماع متزايد على أن الهند ببساطة لا يمكنها تخطي المشاكل في المناطق المجاورة لها، للّعب على الساحة العالمية.

---

[1] - Christophe Jaffrelot, "L'Inde, puissance émergente, jusqu'où ?", **Op. Cit**, p. 95.
[2] - Kwang Ho Chun, **Op. Cit**, p. 98.
[3] - Chris Ogden, "International 'aspirations' of a rising power", in: David Scott (ed.), **Handbook of India's International Relations** (UK : Routledge, 2011), p. 10.
[4] - Christophe Jaffrelot, "L'Inde, puissance émergente, jusqu'où ?", **Op. Cit**, p. 93.
[5] - Oliver Stuenkel, **Op. Cit**, p. 35.

2. **التحدي البيئي:** على غرار الصين، يعتبر التحدي البيئي من بين أبرز التحديات التي تواجه مسار ومستقبل صعود الهند نحو مرتبة القوة العالمية، بل ويهدد كيانها وبقائها كأرض قابلة للعيش البشري، وهذا رغم الجهود الحثيثة التي بذلتها الحكومات الهندية المتعاقبة في هذا المجال؛ فبيئة العيش تضررت كثيرا وباتت أكثر تأثيرا على حياة الناس، فالهواء في الهند لم يعد صحيا بسبب التلوث، وفي بعض الأحيان يقترب من عتبة سلامة الإنسان. وقد رتب مؤشر الأداء البيئي لسنة 2012 الهند في المرتبة 125 من بين 132 دولة.[1]

كما أصبح أيضا للوضع البيئي تكاليف اقتصادية كبيرة في الهند، ففي عام 2004، واستنادا إلى قياسات في 50 مدينة، قدر البنك الدولي أن التكلفة الاقتصادية السنوية من الضرر على الصحة العامة في الهند من جراء زيادة تلوث الهواء وحدها بـ: 3 مليار دولار.[2] وهو ما يؤثر سلبا على الصعود الاقتصادي الهندي.

وما لم تصبح الهند قادرة على 'إدارة بيئتها بشكل فعال، بكل معنى الكلمة، فإن أية آمال في أنها قد تتمكن من بلوغ القوة العظمى في المستقبل ستظل مجرد حلم عقيم.[3]

3. **تزايد التفاوت والفجوات الاجتماعية:** التحرير والانفتاح الاقتصادي الهندي لم يطلق العنان لكافة الفئات الاجتماعية في الهند، فقد استفاد منه المتعلمون وأصحاب رؤوس الأموال والطبقة الوسطى وتحسنت أوضاعهم، في حين ركدت أو تراجعت أوضاع الفقراء الذي يشكلون الغالبية في الهند (70 بالمائة)،[4] كما أن المناطق التي استفادت من النهضة الاقتصادية هي المناطق الأكثر تحضرا، فانقسمت الهند تنمويا.

التفاوت المتزايد والفجوات الاجتماعية الآخذة في الاتساع تؤثر حاليا على صورة الهند وقوتها السياسية والمرنة، وتهدد مستقبل صعودها بتوترات اجتماعية... والتعامل مع التحديات التي يخلقها هذا الواقع ليس مهمة سهلة على الإطلاق وما يزال يؤرق قادة الهند.

4. **ثقل "البيروقراطية"**: الهند التي تفخر بكونها "أكبر ديمقراطية" في العالم، أصبحت "أكبر بيروقراطية في العالم"، وأصبح هذا الوضع يهددها بالموت اختناقا.[5] فالقيود البيروقراطية أصبحت تقيد المبادرات الخاصة والأجنبية وتتسبب في تأخر الانجاز والرشوة...[6]

---

[1] - Sandeep Sengupta, "Managing the Environment: a Growing Problem for a Growing Power", **in:** Nicholas Kitchen (ed.)**, India: The Next Superpower?**, Op. Cit, p. 54.
[2] - Sandeep Sengupta, **Op. Cit**, p. 55.
[3] - Ibid, p. 58.
[4] - Christophe Jaffrelot, "L'Inde, puissance émergente, jusqu'où ?", **Op. Cit**, p. 101.
[5] - Lauren M. Phillips, **Op. Cit**, p. 205.
[6] - Ibid, p. 209.

5. **آثار "الديمقراطية الهندية"**: وصف الهند بأنها "أكبر ديمقراطية في العالم"، لا ينبغي أن يخفي جوانب الضعف العديدة في الديمقراطية الهندية، والتي بات لها تأثير كبير على مسار الصعود الهندي نحو القوة العالمية. فالديمقراطية البرلمانية "المزعومة"، تتسبب في عدم استقرار سياسي أثر كثيرا في النمو الاقتصادي الهندي.[1]
6. **البيئة الإقليمية العدائية:** لا تزال الهند إلى اليوم "عملاقا معزولا".[2] فمنذ حصولها على استقلالها، وجدت الهند نفسها في مواجهة محيط إقليمي عدائي تُصارع فيه عدوين رئيسيين: باكستان والصين.[3]
7. **الديناميكية السكانية:** على خلاف الصين التي يشيخ سكانها، الهند تواجه فرصا وتحديات لأن عدد سكانها يواصل في الزيادة بسرعة مطردة، وستبقى شابة لفترة من الزمن. وبالتالي، خلق فرص العمل الكافية سيبقى تحديا من أجل الحفاظ على دعم الشعب الهندي لسياسات التنمية الاقتصادية التي تعتمدها الحكومات الديمقراطية المتعاقبة.[4]
8. **هشاشة وتخلف البنية التحتية:** يعتبر قدم وهشاشة البنية التحتية واحدة من أكبر نقاط ضعف الهند، وإحدى التحديات الكبرى التي تواجه مسار صُعودها كقوة عالمية. ففي الوقت الذي يتطلب فيه النهوض بمختلف القطاعات بنية تحتية عصرية وذات جودة عالية، تعرف البنية الهندية تقادما واهتراء كبيرا، والهند تتذيل التصنيفات والترتيبات العالمية في مجال البنية التحتية، وهو ما يؤثر على تنافسيتها العالمية، ويحول عنها الاستثمارات الأجنبية، ويعيق بعث المشاريع والاستثمار المحلي...
9. **ندرة الموارد الطاقوية:** من أصعب التحديات التي ينبغي على الهند الصاعدة تجاوزها في السنوات المقبلة هي ندرة الموارد الطاقوية التي تخضع لتنافس عالمي شديد عليها خاصة من قبل القوى القائمة والصّاعدة.

التحديات التي تواجهها الهند فعلية، وإمكانيات الهند للتعامل معها بشكل حازم ضعيفة، وهو ما يعني أن مسار صُعود الهند سيظل بطيئا، وعرضة للهشاشة، خاصة فيما يتعلق بالانفتاح والتعامل مع العولمة وديناميكياتها، والتي من شانها أن تزيد من حدة تلك التحديات إذا لم تعتمد الهند استراتيجية رصينة للتعولم.

[1]- بيير بيارنيس، **مرجع سابق**، ص 212.
[2]- المرجع نفسه، الصفحة ذاتها.
[3]- المرجع نفسه، ص213.
[4] - Lauren M. Phillips, '**Op. Cit**, p. 16.

خلاصة: الصّعود المقارن للقوى الآسيوية الثلاث

بعد أن تم تقديم لمحة عامة عن تجارب الصّعود المعاصر للقوى الآسيوية الثلاث، من الضروري، خدمة لأغراض هذه الدراسة، تقديم خلاصة مقارنة لتلك التجارب معتمدين عناصر ومحطات ديناميكية الصّعود كمتغيرات للمقارنة.

1. **بداية أو انطلاقة الصّعود:**

كما يشير الإطار النظري لانطلاقة مسارات الصّعود، ليس بالإمكان تحديد التاريخ الدقيق لبداية صعود كل قوة من القوى الثلاث، ولكن الأدبيات الغربية تربطها بانفتاحها على العالم وعلى النظام الاقتصادي والتجاري العالمي لما بعد الحرب العالمية الثانية، وهو ما لم يتم بشكل متزامن على مستوى القوى الثلاث، وكانت اليابان السباقة إلى ذلك، تلتها الصين ثم الهند.

والملاحظ أنه قد فصلت بين انطلاقة صُعود كل قوة وأخرى عشرية من الزمن، وهي فترة زمنية قصيرة، وهو ما أدى إلى صُعود ثلاث قوى آسيوية في وقت واحد، وهي ظاهرة غير مسبوقة تاريخية في آسيا وفي العالم.

2. **مرتكزات وأولويات الصّعود:**

ارتكز صُعود القوى الآسيوية الثلاث على القوة الاقتصادية، باعتبارها المصدر الرئيس للقوة في عصر العولمة، ولكن المكون واللبنة الأساسية للصّعود الاقتصادي اختلفت من قوة إلى أخرى تبعا لميزاتها النسبية.

الصّعود الاقتصادي الياباني ارتكز على الصناعة عالية التقنية وفي مجالات محددة أبرزها: الأجهزة الكهرومنزلية، السيارات...، والقوة الاقتصادية الصينية قامت على صناعة المنتوجات البخسة الثمن في مجالات الألبسة...، أما القوة الاقتصادية الهندية فارتكزت على قطاعي الخدمات وتكنولوجيا المعلومات والاتصال.

وإن اتفقت كل تلك القوى على إعطاء الأولوية والأهمية الكبرى لبناء القوة الاقتصادية، وهو خيار فرضته الحاجات المجتمعية لتلك الدول وكذا البيئة الدولية المطبوعة بالعولمة، فإنها اختلفت حول أولوية موارد وأبعاد القوة الأخرى.

الجدول المقارن التالي يوضح تنوع أولويات أبعاد وموارد القوة بالنسبة للقوى الثلاث، وهو اختلاف فرضته الظروف الخاصة بكل دولة.

الجدول رقم: 06

أولويات أبعاد القوة بالنسبة للقوى الآسيوية الثلاث

القوى الصّاعدة	أبعاد وموارد القوة الشاملة			
	القوة الاقتصادية	القوة السياسية	القوة العسكرية	القوة المرنة
اليابان	أولى	ثالثة	"رابعة"	ثانية
الصين	أولى	ثانية	ثالثة	رابعة
الهند	أولى	ثالثة	ثانية	رابعة

المصدر: إعداد الباحث

3. **سرعة أو رتم الصّعود:**

بشكل عام، جاء صعود القوى الثلاث سريعا أو سريعا جدا مقارنة بتجارب الصّعود التقليدية، ولكن يمكن ملاحظة بعض التفاوت والاختلاف في رتم الصّعود من قوة إلى أخرى.

4. **أبعاد الصّعود:**

القوى الثلاث لم تعرف صُعودا متماثل الأبعاد، وهي مسألة طبيعية. كما عرفت أبعاد القوة لكل دولة لا تماثلا خاصا بها. على **الصّعيد الاقتصادي**، شهدت القوى الثلاث صُعودا اقتصاديا متفاوت السّرعة، أدى بها إلى التحول إلى قوى اقتصادية عالمية رئيسية، ولو على فترات متباعدة إلى حد ما.

وعلى **الصّعيد السياسي**، وخلال فترة الصّعود المنقضية، ازداد النفوذ السياسي للقوى الثلاث، ولكن بشكل متفاوت ومتذبذب. وكانت الصين هي صاحبة الانجاز الأكبر باستعادتها لمقعدها الدائم (وبالتالي حق الفيتو) في مجلس الأمن الدولي، وبمد علاقاتها الدبلوماسية عبر العالم. في حين، كان الصّعود السياسي الياباني والهندي أكثر تثاقلا ووهنا، خاصة مع فشلهما في الحصول على مقعد دام في مجلس الأمن الدولي.

ورغم أن كلا من الهند واليابان تملكان فرصا لأن تصبحا عضوين دائمين في مجلس الأمن الدولي، إلا أنه لديهما حظ أقل في الحصول على قوة الفيتو. مما يعني أن عضويتهما المستقبلية في مجلس الأمن (إن حصلت) قد لا تزيد قوتهما السياسية.[1]

كما ينبغي أن نشير إلى أن الصين تملك فرصا كثيرة لتنمية قوتها السياسية وزيادة نفوذها في الشؤون الدولية مستقبلا، في مقابل ضعف هذه الفرص بالنسبة لليابان والهند في مناطقهما.[2]

على **الصّعيد الأمني والعسكري**، ورغم اهتمام الهند المسبق بالجانب العسكري إلا أن الصين هي التي أحرزت تقدما كبيرا في هذا المجال، لتصبح الأقوى عسكريا من بين القوى الآسيوية

[1] - Yan Xuetong, **Op. Cit**, p. 30.
[2] - Ibid, p. 29.

الثلاث، تليها الهند، ليبقى الصّعود العسكري الياباني مقيدا ومحدودا، ومع ذلك فاليابان بدورها قوة عسكرية ضمن القوى العشر الأولى عالميا وفق التصنيف السنوي الذي يعده موقع "غلوبال فاير باور".

الجدول رقم: 07

القوة المهيمنة والقوى الآسيوية الثلاث

في ترتيب القوى العسكرية العالمية لسنة 2015

الدولة	مؤشر القوة العسكرية	الترتيب العالمي
الولايات المتحدة الأمريكية	0.1661	01
الصين	0.2315	03
الهند	0.2695	04
اليابان	0.3838	09

المصدر: موقع "غلوبال فاير باور"

http://www.globalfirepower.com/countries-listing.asp

وعلى **صعيد القوة المرنة**، تمتلك القوى الثلاث موارد معتبرة للقوة المرنة، لكنها في البداية لم تنتبه لأهمية هذا البعد من القوة، لهذا جاء صُعود قوتها المرنة متأخرا ومتداركا، وهو التدارك الذي واجه صُعوبات وقيودا اختلفت من قوة لأخرى، فتأثرت القوة المرنة اليابانية بتاريخها الإمبريالي ولغتها الفريدة، وتأثرت القوة الصينية بلغتها وبعدها الجغرافي وطبيعتها السياسية، وتأثرت الهند بهشاشتها التنموية وصورة الفقر والتهميش النمطية اللصيقة بها.

وعلى أساس ما سبق، عرفت القوة المرنة للدول الآسيوية الثلاث تزايدا معتبرا في العقدين الأخيرين، مما أضاف بعدا آخر لصُعودها الاقتصادي، ولكنها ما تزال قاصرة على توظيف هذا البعد من القوة في تحقيق أهداف سياساتها الخارجية وغاياتها الاستراتيجية مثلما تفعل عديد القوى الغربية.

5. مآلات الصّعود:

ما تزال مسارات صُعود تلك القوى قائمة حتى الآن، ولم يكتمل مسار صعود أية قوة منها. على أنه من الجدير بالإشارة إلى أن كلا من الصين والهند تستمر في الصّعود ومؤشراتها إيجابية في هذا الاتجاه، في حين خفت الحديث عن الصّعود الياباني بفعل استمرار أزماتها، وعدم تمكنها حتى الآن من استعادة نموها الاقتصادي وتوازناتها العامة.

وانطلاقا من اعتقاد بعض المحللين (من بينهم مسعود ضاهر) بأن اليابان تعاني من "أمراض العولمة"، يذهبون إلى أنه ما لم تتبع كل من الصين والهند استراتيجيات رصينة في التعامل مع العولمة، وما لم تستفيدا من تجارب المتعولمين السابقين، فسيكون مآلهما مشابها للحالة

اليابانية، أي الدخول في حالة ركود وعدم يقين مزمنة، وإمكانية التراجع لصالح دول أخرى تركب الموجات العاتية للعولمة الاقتصادية.

6. **المكانة الدولية الحالية:**

علاوة على عدم الاتفاق حول الخصائص التي تشكل المراتب والفئات المختلفة للقوى الدولية، تشكل القوى الآسيوية الثلاث حالات خاصة تجعل من الصّعوبة تحديد مكانتها الدولية الحالية بشكل دقيق، حتى أن البعض رأى أنها تشكل "فئات خاصة" ومتميزة في حد ذاتها، كما أن مكانة تلك القوى تختلف من بعد قوة إلى آخر.

عموما، القوى الثلاث باتت تعتبر "قوى عالمية"، ولكنها متفاوتة من حيث مراتب قوتها، إذا أن الغالب أن الصين تأتي في الصف الثاني بعد القوة الأمريكية المهيمنة التي ما تزال على رأس هرم القوة العالمية، لتأتي اليابان والهند (اللتان لا تملكان مقعدا دائما في مجلس الأمن الدولي) في الصف الثالث الذي يضم بالأساس بعض القوى المتوسطة والإقليمية.

7. **عوامل الصّعود:**

لكل قوة من القوى الآسيوية الثلاث ظروفها الخاصة التي زودتها بمجموعة من العوامل الدافعة والمساعدة على النهوض من جديد. وكانت الرغبة في تلبية حاجات المجتمع الضخمة وغير المنتهية دافعا رئيسيا لها جميعا، كما كان العامل البشري والتحكم في التكنولوجيا الحديثة، إضافة إلى القيادة التي تملك رؤية واضحة لمستقبل الدولة، عوامل حاسمة في هذا المجال.

ومن بين الأمور الملفتة في هذا الإطار أن "الدولة" التي جعلتها العولمة محل شك، وتجادل الخبراء حول مستقبلها وقدرتها على إدارة المجتمعات وبلورة وزيادة قوتها، كانت من بين أهم محركات وعوامل صُعود القوى الآسيوية الثلاث التي قامت نماذجها التنموية الخاصة على ما يسمى بنموذج "الدولة الإنمائية".

8. **تحديات الصّعود:**

كل القوى الآسيوية الصّاعدة الثلاث تعرف مجموعة من التحديات الجدية التي تهدد مستقبل صُعودها، بل بعضها يهدد حتى بقائها، وبعضها تحديات لم تشهدها القوى الصّاعدة التاريخية، ولا حتى القوى محل الدراسة ذاتها في تجارب صُعودها وأفولها السابقة. ويتعلق الأمر بما يعرف اليوم بـ: القضايا أو التحديات العالمية المشتركة والمتمثلة في: التفاوتات الاجتماعية، المشكلات البيئية، ندرة الموارد الطبيعية (خاصة الطاقوية)، الأمن السيبراني، الإرهاب الدولي...

ومن المهم جدا بعد العرض المقارن السابق لتجارب الصّعود المعاصر للقوى الآسيوية الثلاث، وبالاستعانة بمقارنات تاريخية، استنتاج أبرز أوجه الخصوصية بالنسبة لكل قوة:

1. خصوصية الصّعود الياباني الأخير:

مقارنة بتجربة صعودها السابقة، وبتجارب صُعود دول وقوى أخرى تاريخية وحالية، صُعود اليابان في النصف الثاني من القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين، يتسم ببعض الخصوصية والمتغيرات الجديدة وغير المسبوقة والناجمة أساسا عن متغيري العولمة والهيمنة الأمريكية التي طبعت سياق وبيئة صُعودها الحالي. نستعرض هنا أبرز عناصر خصوصية الصّعود الياباني:

- الصّعود الياباني كان سريعا جدا ومذهلا، ومع أن سرعة التدارك والصّعود ليست أمرا جديدا بالنسبة إلى اليابان التي سبق لها وأن صعدت بشكل مذهل في محطات تاريخية سابقة، إلا أنه لا توجد أمة حولت نفسها إلى قوة اقتصادية عالمية بسرعة تضاهي يابان ما بعد الحرب العالمية الثانية (يابان عصر العولمة).
- جاء الصّعود الياباني في ظروف خاصة ومتميزة تماما عن الحالتين الصينية والهندية، فقد صعدت اليابان في ظل الوصاية والهيمنة والدعم الأمريكي. كما جاء الصّعود الياباني في ظل انخراطها في النظام الدولي المهيمن عليه أمريكيا، في مقابل التحفظ والانخراط التدريجي لكل من الصين والهند.
- لا توجد أمة من قبل تضاهي قدرة يابان [عصر العولمة والهيمنة الأمريكية] على ممارسة نفوذ حاسم على الشؤون الدولية دون خيار امتلاك القوة العسكرية وتوظيف عقوباتها.[1] وهذا يخالف تماما ما انتهى إليه صُعودها الأول في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين من حروب غزو وتوسع.

2. خصوصية ومستجدات الصّعود الصيني:

أدبيات الصّعود الصيني تشير، بل وتؤكد، على أّن هذا الصّعود غير معهود ولديه عديد الميزات الخاصة الناجمة عن بيئة الصعود الحالية. واعتمادا على تلك الأدبيات، وعلى العرض السابق لمتغيرات الصّعود الصيني، يمكننا حوصلة أهم خصوصيات ومستجدات الصّعود الصيني المعاصر:

- ثمة سمتان متحدتان ميزتا القوى المهيمنة في العالم (من بريطانيا إلى الولايات المتحدة) منذ انطلاق الحقبة الصناعية الحديثة، وهما أن كل من تلك القوى كانت تملك أقوى اقتصاد في العالم وأعلى دخل، أو من بين الدول الأعلى دخلا للفرد، لكن وصول الصين إلى صدارة المسرح الدولي يكشف عن أوضاع غير مألوفة من قبل؛ فهي تجمع، وستظل،

[1] - James I. Mat ray, **Op. Cit**, p. 03.

بين سمات الدولة النامية والدولة المتقدمة معا. ويشعر الكثيرون بالذهول إزاء القدرة المتناقضة للصين، أي الجمع بين القوة والضعف.[1]

- نظرا إلى طبيعة التحول التاريخي الذي تمثله هذه العملية (صُعود الصين)، إلى جانب حجم الدولة الضخم، فإنه ستؤدي إلى تغييرات عميقة بشكل غير مسبوق على الساحة العالمية، وستكون أكبر جدا من التغييرات الناجمة عن صُعود الولايات المتحدة الأمريكية.[2]
- السّرعة الكبيرة التي يحدث بها الصّعود الصيني، إلى درجة أن تطوره سبق حتى التوقعات التي وضعتها له عدة جهات مهتمة ومتتبعة.[3] وتعود هذه السرعة إلى تأثيرات العولمة والهيمنة الأمريكية، وما نجم عنها من تبني الصين لنهج "العمل بالتوازي وليس بالتوالي" الذي اعتبر السمة المميزة للطريقة الصينية في الصّعود.[4]
- مشكلات وتحديات الصين تجعل منها قوة دفاعية لا قوة هجومية، بمعنى أنها تستطيع منع الآخرين من إرباك استراتجياتها في الصّعود، ولكنها لا تستطيع منعهم من الاستراتيجيات الخاصة بهم.[5]
- .بالطبع لن تخلُ رحلة الصّعود من اصطدام هنا أو هناك بحجر أو بآخر، ولكن بكين أثبتت كثيرا أنها دائما ما تحاول فرز الأحجار وتصنيفها، فتحدد تلك الثقيلة التي لا يجب أن ترتطم بها، بينما لا تتوانى عن التعامل مع تلك اللينة نسبيا.[6]

وبالنظر إلى جوانب الخصوصية المذكورة، يرى " مارتن جاك " أن الصين صاعدة لتصبح القوة الأولى في العالم، ولكن ذلك يحدث بطريقة غير معهودة.[7]

3. خصوصية الصّعود الهندي المعاصر:

مقارنة بتجربتي صُعود اليابان والصين، وبتجربة الهند وتجارب الدول الأخرى السابقة، يمكن إبراز أهم جوانب الخصوصية في الصّعود أو العودة الهندية المعاصرة في النقاط التالية:

- مقارنة بأسبقية وسرعة الصّعود الياباني ثم الصيني، صُعود العملاق الهندي يوصف بأنه «يتحرك مثل الفيل بطيئا، ولكن قويا».[8]

[1]- مارتن جاك، **مرجع سابق**، ص 45.
[2]- المرجع نفسه، ص 50.
[3] - Fred C. Bergsten (et al.), **Op. Cit**, p. 210.
[4]- إبراهيم عرفات، **مرجع سابق**، ص 173.
[5] - المرجع نفسه، الصفحة ذاتها.
[6] - المرجع نفسه، ص 193.
[7] - مارتن جاك، **مرجع سابق**، ص 45,
[8]- بيير بيارنيس، **مرجع سابق**، ص203.

- غالبية التجارب الآسيوية الناجحة كانت مقادة من طرف إجراءات وتدابير حكومية أجبرت الشعب على الادخار وإنتاج النمو عبر مراكمة رأس المال والسياسات الصديقة للسوق، في الهند المستهلك هو الملك.[1]
- الهند مختلفة، ليست فقط بسبب ماضيها، ولكن أيضا عن طرق الدول الآسيوية الأخرى. فهي ليست دولة منعزلة ومراقبة أو تسلطية انفتحت بشكل تدريجي وحسب خطة، إنها ديمقراطية نشطة قوّت أخيرا شعبها اقتصاديا.[2]
- وما هو ملفت في مسار الصّعود الهندي أنه مسار "بلا نهاية واضحة"، فالمتتبع لتجربة الصّعود الهندي يتساءل ما إذا كانت الهند ستبقى دائما تعتبر قوة "صاعدة"، وتبقى ضمن الصف الثاني في السياسة الدولية؟[3]

[1] - Fareed Zakaria, **Op. Cit**, pp: 135-136.
[2] - Ibid, p. 138.
[3] - Stephen P. Cohen, **Op. Cit**, p. 02.

الفصل الرابع

صُعود القوى الآسيوية الثلاث والعولمـــة

الفصل الرابع

صُعود القوى الآسيوية الثلاث والعولمة

قدّم الفصل الثاني من هذه الأطروحة (في مبحثه الأول) فكرة عامة عن بيئة الصّعود الجديدة التي طبعتها العولمة. لكنه مع ذلك، أكّد على أن تأثيرات العولمة تختلف من دولة إلى أخرى، تبعا لظروف كل دولة، وكيفية تعاملها مع أبعادها وظواهرها المختلفة.

وقد شكلت كيفية التعامل مع العولمة مجالا واسعا للنقاش داخل الدول والقوى الآسيوية الصّاعدة، وارتبطت التساؤلات حولها أساسا بماهيتها؟ ومدى تداخلها مع مشروع الهيمنة الأمريكية والغربية؟ وما إذا كان ينبغي الاندماج في العولمة كليا أو انتقائيا؟ وما إمكانية ذلك؟...

واستئناسا بالمادة التي قدمتها الفصول السابقة، واختبارا لها، يُعنى هذا الفصل بتحديد مقاربات القوى الآسيوية الثلاث (اليابان والصين والهند) للعولمة وموقفهم منها، ثم كيفية تعامل كل قوة من تلك القوى مع أبعاد ومؤسسات وظواهر العولمة المختلفة بما يخدم صُعودها.

المبحث الأول:

مقاربات القوى الآسيوية الثلاث للعولمة وموقفها منها

التعقيد الذي يطبع ظاهرة "العولمة"، وغياب مفهوم واحد إجماعي لها، والاختلاف بشأن آثارها على الدول والمجتمعات التي تجتاحها، حتّم على كل الدول (التي ترغب في الخروج بنتائج إيجابية من تفاعلها مع العولمة وديناميكياتها متعددة الأبعاد) أن تقف بداية عند بناء مقاربة دقيقة لظاهرة العولمة، وتحديد موقف دقيق منها، ليتم على أساسه بناء استراتيجيات وسياسات للتعامل.

ما سبق، ينطبق أيضا على القوى الصّاعدة محل الدراسة، والتي انطلقت في التخطيط لنهضتها ومسار صعودها الحالي من تحليل وتقييم البيئة المحلية والدولية، وبناء مقاربة خاصة، وموقف محدد من العولمة بمختلف أبعادها وديناميكيات.

المطلب الأول:

المقاربة اليابانية للعولمة وموقفها منها

على مر تاريخها، ظلت اليابان منغلقة على العالم الخارجي بشكل طوعي، تطبيقا لرؤية أن "الانسجام داخلي، والفوضى خارجية"،[1] ولأن لغتهم عزلتهم وشعورهم العميق بالتفرد الحضاري، وكذا جغرافيتهم جعلتهم لا يبصرون شئ غير بلدهم، ولم يستجيبوا لأي تأثير خارجي،[2] وأيضا لأن الشعب الياباني، بشكل خاص، ظل منذ العصور القديمة متخوفا من امتصاص أمّته للأفكار والسلع الأجنبية.[3]

ولكن، الانغلاق والتحفظ الياباني لم يستمر إلى الأبد، فقد بدأت اليابان في التفاعل مع البيئة الخارجية وإقامة علاقات مع الدول الأخرى في سنة 1868 في بداية عصر "الميجي"، الذي دشّن نهضتها، وتجربة صُعودها السابقة.[4]

وأثناء صُعودها أو عودتها الحالية، تُصادف اليابان تغيرات وديناميكيات عالمية كبيرة عرفت بالعولمة. ولو أن العولمة، أو ما قابلها من اعتماد متبادل، استخدمت في اليابان بشكل مبكّر، إلا أن التغيرات الكبيرة التي عرفتها اليابان في سبعينات القرن العشرين، هي التي أدّت إلى اعتماد اليابان لكلمة "العولمة"، والشروع في مقاربتها والتعامل معها بجدية أكبر،[5] مراعية عمقها وتعقيدها وتعدد أبعادها.

---

[1] - Camille Stanque, "Point De Vue : La Non – Politique Étrangère Du Japon", **Pouvoirs**, No. 71 (1994), p. 131.

[2] - بول كينيدي، **مرجع سابق**، ص 317.

[3] - Ross Mouer, "Globalization and Japan after the Bubble", **in**: Gloria Davies and Chris Nyland (eds.), **Globalization in the Asian Region: Impacts and Consequences** (UK: Edward Elgar, 2004), p. 166.

[4] - Camille Stanque, **Op. Cit**, p. 131.

[5] - Tamotsu Aoki, "Globalization, Cultural Diversity and Japanese Culture: For the Development of a Multicultural World", **in:** Proceedings of the International Symposium "**Cultural Diversity and Globalization The Arab-Japanese Experience: a Cross-Regional Dialogue**", 6-7 May 2004 (UNESCO, Paris), p. 92.

أولا. المقاربة اليابانية للعولمة الاقتصادية وموقفها منها

تشير أدبيات التنمية الاقتصادية اليابانية المعاصرة إلى أن مهندسي التجربة اليابانية، لما بعد الحرب العالمية الثانية، كانوا يولون أهمية بالغة للمتغيِّر الاقتصادي الخارجي وتأثيره على إمكانيات النهوض بالاقتصاد الياباني، واعتبروا أن "العولمة الاقتصادية تعتبر محركا رئيسيا للاقتصاد الياباني، وينبغي الحرص على الاندماج فيها، بل والمساهمة في دعمها وتشكيل بعض جوانبها".

وقد كان، ولا يزال، للموقف الياباني المُتبني للعولمة الاقتصادية مجموعة من العوامل والمُحددات، يمكن توضيحها في النقاط التالية:

- تجربة الانفتاح التاريخي الياباني في عهد "الميجي"، والتي كان لها بالغ الأثر على الصُعود الياباني السابق، والتي شجّعت مجددا اليابان على الانفتاح من جديد واستغلال ما توفره العولمة الاقتصادية؛
- نظرة المسؤولون اليابانيون إلى دمج الاقتصاد الياباني في العولمة على أنه الحل السحري لمعظلة التضخم، والمشكلات الاقتصادية الأخرى التي كانت تعاني منها اليابان في نهاية أربعينات القرن الماضي، خاصة مشكلات: فقدان نصف الأراضي وقدر كبير من الثروة في الحرب، وتزايد السكان في ذلك الوقت بشكل رهيب...[1]
- طبقا لرأي المسؤولين اليابانيين حينها، فإن أي خطوات تتخذ لتطوير الاقتصاد الياباني بمعزل عن الاتجاهات العالمية، سوف لا يكون لها سوى تأثير محدود جدا، لذلك كان على اليابان أن تعود إلى مكانها الصحيح ضمن المجتمع الاقتصادي الدولي في أسرع وقت مستطاع؛ وأنه لا يمكن للاقتصاد الياباني أن يستعيد قوته إلا "بتعريضه" للمناخ العالمي، وتمكين الصناعات اليابانية من منافسة تجارة وصناعات الأمم الأخرى وبنفس شروطهم.[2] وهو الرأي الذي لاقى دعما كبيرا وواسعا من الاقتصاديين اليابانيين ومن أعضاء الحزب اللبرالي الحاكم حينها، وتضافرت الهمم لوضعه حيز التنفيذ؛
- صغر المساحة وقلة الموارد: فالدول الصغرى من حيث مساحتها وعدد سكانها تفتقر أكثر إلى إمكانية مواجهة حاجاتها الاقتصادية المحلية، وبالتالي يرتفع معدل تجارتها الخارجية،[3] وتكون أكثر اعتمادا على العالم الخارجي، وليس هناك دولة كبيرة تعتمد على التجارة الكونية أكثر من اعتماد اليابان عليها.[4] فاليابان تعتمد على الدول الأخرى بحوالي 96 بالمائة من الموارد الطبيعية والطاقوية، وبحوالي 60 بالمائة من حاجاته الغذائية، والشركات اليابانية لا تصدِّر فقط المنتوجات الصناعية، ولكنها أيضا تبعث باستثمارات مباشرة إلى

[1]- فوزي درويش، **مرجع سابق**، ص 214.
[2]- المصدر نفسه، ص ص: 214- 215 .
[3]- أدوين رايشاور، **مرجع سابق** ، ص 356.
[4]- المصدر نفسه ، ص 357.

الخارج من أجل تشجيع وتحفيز إنتاجها في الخارج... هذه الحاجات جعلت العولمة الاقتصادية بالنسبة لليابان تعتبر "نعمة حقيقية".[1]

ولا يتعلق الأمر بشح الموارد المادية فقط، فتراجع عدد سكان اليابان وشيخوخة المجتمع، تجعل اليابان في حاجة إلى دفع إنتاجية اقتصادها للحفاظ على الرفاهية، وهو ما يتطلب يدا عاملة توفرها الاستثمارات اليابانية في الخارج، وكذلك الهجرة الدولية... وهو ما جعل البعض يعتقد بأنه "لا توجد دولة في حاجة إلى العولمة، والظواهر المرافقة لها، مثل حاجة اليابان"؛[2]

- توسع القاعدة الصناعية: التدارك الصناعي السريع أدى إلى توسع القاعدة الصناعية، وحتّم على اليابان البحث عن أسواق خارجية لتصدير فائض الإنتاج الصناعي؛
- الضغوط الأجنبية خاصة الأمريكية: تعرضت اليابان لضغوط كبيرة من طرف الولايات المتحدة، والدول الغربية الأخرى، من أجل ركوب موجة العولمة الاقتصادية، لتكون سوقا وأيضا محركا للنمو الاقتصادي في الدول المجاورة من أجل احتواء المد الشيوعي حينها.

وما سبق، لا يعني أن اليابان نظرت إلى العولمة الاقتصادية على أنها "خير خالص"، وأن هناك إجماع داخل اليابان على ذلك، وإنما هناك أيضا عديد الاختلافات والتحفظات ونقاط الظل في موقف اليابان من العولمة الاقتصادية وتعاملها معها.

ولحد الآن، تُقرّ الدبلوماسية اليابانية بأنها استفادت، بل تمتعت بالعولمة، وأنها بلغت مستوى تنميتها مستفيدة من نظام اقتصادي عالمي منفتح. ولكنها تُقرّ أيضا بأنها باتت اليوم تواجه وتختبر تحدياتها.[3] وفي نفس السياق تشير استراتيجية الأمن القومي اليابانية بشكل واضح إلى العولمة وتؤكد على أثارها الإيجابية والسلبية على العالم وعلى اليابان.[*]

والحوصلة، اليابان، بشكل عام، تتبنى التوجه نحو العولمة الاقتصادية، ولكن يبقى الجدل والتقييم متواصلا داخلها حول المدى الذي ينبغي أن تنخرط فيه في تلك العولمة.

ثانيا. المقاربة اليابانية للعولمة السياسية وموقفها منها

حافظت اليابان لفترة طويلة على تقاليدها السياسية الإمبراطورية، والتي تجعل من الإمبراطور عصب الحياة السياسية، وكذلك على تقاليدها العسكرية، والتحالف الصلب بين رجال الأعمال أو كبار التجار والقيادة السياسية.

---

[1] - Agence Japonaise de Coopération Internationale. **Rapport annuel 2012** (JICA, 2012), p. 10.

[2] - "Japan's globalization", **Mr Globalization**, Thursday, 30 June 2011, (accessed in: 30 June 2014), available at: http://www.mrglobalization.com/globalisation-winners/337-japans-globalization

[3] - Ministry of Foreign Affairs, Japan, **Diplomatic Bluebook 2013: Summary**, pp: 02-04.

[*] - Prime Minister's Office, **Japan National Security Strategy**, December 17, 2013, available at: http://www.kantei.go.jp/foreign/96_abe/documents/2013/__icsFiles/afieldfile/2013/12/18/NSS.pdf

غير أن انفتاحها في عصر "الميجي" جعلها تتعرف على الثقافة السياسية الغربية، وتشكل نظاما سياسيا يتّسم ببعض الممارسات الديمقراطية. ولكن، النظام الذي اعتمدته فسح المجال أمام عودة العسكر للسيطرة على السياسة اليابانية، وحوّلها إلى دولة عسكرية توسعية، دخلت في حروب مدمرة مع عديد الدول في آسيا، وصولا إلى المواجهة مع الغرب في الحرب العالمية الثانية.

وبعد أن تم تدمير واحتلال اليابان في السنوات الأخيرة للحرب العالمية الثانية من قبل الولايات المتحدة (الراعية للديمقراطية وأفكار وقيم العولمة السياسية الأخرى)، لم يكن من خيار عقلاني أمام اليابان إلا أن تتبنى البرنامج السياسي والإصلاحي الذي قدّمته (فرضته) القوات الأمريكية المُحتلة، التي اتّخذت من التخلص من عسكرة اليابان والعمل على دمقرطته هدفين رئيسين لها.

ومن أجل تثبيت القيم السياسية الغربية في اليابان، عملت الولايات المتحدة على اجتثاث الشخصيات والأطراف والمؤسسات المعادية لقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان وحرية التعبير، وشجعت على إقامة مؤسسات الديمقراطية المختلفة...[1]

ما سلف، أدى إلى خلق نخبة سياسية متعولمة في اليابان، وجعل من يابان ما بعد الحرب حاضنة، وفيما بعد داعمة، للقيم السياسية الغربية المُعولمة في الداخل وفي الجوار الإقليمي.

كان ذلك على مستوى النخبة السياسية، أما على مستوى العامة (الشعب الياباني) فالأمر لم يكن بالسهولة ذاتها، وذلك بالنظر إلى التقاليد اليابانية التي لا تعتبر قاعدة ملائمة للديمقراطية والقيم السياسية الغربية، كونها تقوم على روح الجماعة وتقديس الإمبراطور والأسرة...[2]

ورغم الجهود التي بذلتها الولايات المتحدة والنخبة اليابانية الموالية لها، عبر تغيير المناهج التعليمية، وتدعيم وتمكين حقوق النساء والأطفال، ونشر قيم الفردية والحرية...[3] لم تتغير كثيرا اتجاهات ومواقف الشعب الياباني من الأفكار والقيم السياسية الغربية، وما تزال عديد التحفظات بشأنها حتى اليوم.

ثالثا. المقاربة اليابانية للعولمة الثقافية وموقفها منها

لليابان تاريخ طويل من القومية الثقافية والسياسية. وخلال بعض الفترات من التاريخ الحديث لليابان، شكلت هاتين القوتين مقاومة شديدة للتأثير الخارجي للتغريب والتحديث.[4]

ولكنه، ومثلما فُرضت على اليابان القيم السياسية المُتعولمة، كذلك هي الحال مع القيم الثقافية الأمريكية والأوروبية؛ فقد عرفت اليابان عملية فرض ثقافي سميت تاريخيا بـ: "التغريب

[1] - David Wurfel, "Prospects for Democracy in Japan" , **University of Missouri Business and Government Review**, VII: 2 (March-April 1966). available at: http://davidwurfel.ca/japan/prospects-for-democracy-in-japan
[2] - Ibid.
[3] - Ibid.
[4] - Roy Starrs, **Op. Cit**, pp: 03-04.

والاستعمار" التي شهدها اليابان في منتصف القرن التاسع عشر، والتي شملت أهم مجالات الحياة اليومية، خاصة اللغة والدين،[1] وما فرض تلك القيم حينها كان الغزو والقوة الغربية من جهة، والضعف والتخلف الياباني الذي جعلها تنبهر بالتطور الغربي من جهة ثانية.

كما شهد اليابان عملية فرض قيمي وثقافي أخرى في القرن العشرين في إطار ما عرف بـ: "التحديث" من أجل بناء مجتمع ودولة تضاهي الدول الغربية.[2] حيث أنه خلال الفترة من عشرينات إلى ثلاثينات القرن العشرين اختبر اليابانيون الحضريون الموضة والأفلام والموسيقى الأمريكية.

كما عاود اليابانيون التفاعل مع أشكال أخرى من الثقافة الأمريكية والغربية بعد الحرب العالمية الثانية.[3]

وبالنظر إلى أن الثقافة اليابانية في حد ذاتها هي "ثقافة هجينة" نتجت عن مسار طويل من التأثر بالثقافات الأخرى (الآسيوية والغربية)،[4] فإن هذا يعكس أن اليابان المعتزة بثقافتها وتقاليدها، تعي أنها لا يمكن أن تقف في وجه تدفقات الثقافات والقيم الأجنبية، خاصة في عصر العولمة الثقافية والإعلامية الحالية، ولذلك اتخذت اليابان موقفا بالانفتاح على تلك الثقافات، واستقبال المفيد منها وتكييفه مع ثقافتها الأصلية.

ويتحدد الموقف الرسمي الياباني المنفتح تجاه العولمة الثقافية بمجموعة من العوامل التي تراهن عليها القيادة الوطنية للحفاظ على الثقافة اليابانية حتى في ظل العولمة الثقافية، ويتعلق الأمر بـ: أكثر من 10 آلاف سنة من الاستمرارية الثقافية؛ القدرة على تكييف الثقافة والتكنولوجيا المستوردة مع الثقافة التقليدية اليابانية؛[5] كون اليابان أكثر دول العالم انسجاما سكانيا (95 بالمائة من السكان يابانيين أصليين)؛ إضافة إلى الحاجز اللغوي (صعوبة اللغة اليابانية وعدم تحكم اليابانيين من اللغات الأجنبية)؛ كما أن الدين، الذي يقاوم عادة الثقافات والأفكار الأجنبية، لا يشكل قوة في اليابان.[6]

ومن جهة أخرى، أبدت اليابان تقبلا، وتحمسا، تجاه العولمة الثقافية الخارجية، من أجل نشر الثقافة اليابانية، وتحسين صورة اليابان في الخارج، والترويج لمنتوجاتها والحفاظ على نصيبها من السوق العالمية.

---

[1] - Tamotsu Aoki, **Op. Cit**, p. 89.
[2] - Ibidem.
[3] - Fred E. Jandt, **An Introduction to Intercultural Communication: Identities in a Global Community**, Sixth Edition (SAGE Publications, Inc, 2009), p. 164.
[4] - Tamotsu Aoki, **Op. Cit**, p. 91.
[5] - Fred E. Jandt, **Op. Cit**, p. 164.
[6] - Ibid, p. 165.

المطلب الثاني:

المقاربة الصينية للعولمة وموقفها منها

الصين هي الدولة النامية الأولى التي قد تصبح قوة عالمية، وكقوة عالمية "جديدة"، الصين لدبها مقاربة خاصة للعولمة وتأثيرها على سيادة الدولة. ولهذا، ولغيره، اعتبر موضوع مقاربة الصين للعولمة وموقفها منها، من أهم الموضوعات التي شغلت المهتمين بالشؤون الصينية خاصة في العقد الأخير من القرن العشرين.[1]

ويدعم الأهمية المذكورة كون أن تيارات العولمة وديناميكياتها "تصطدم" بواحدة من أكبر وأعرق الحضارات في العالم، ونتائج هذا "التصادم" ستحدد ما إذا كانت العولمة ستمضي في نفس اتجاهها الحالي، أم أنها ستغير وجهتها حاملة مضمونا جديدا، ورافعة دولا وقوى جديدة.

تميُّزا عن القوة الصينية التاريخية، الصين المعاصرة، تبدو أكثر انفتاحا على العالم، وتعتمد نهجا "براجماتيا" مبتعدة تدريجيا عن الانغلاق الأيديولوجي، وهو ما سينعكس على موقفها من العولمة بشكل عام، وعلى تعاملها مع أبعادها المختلفة.

أولا. المقاربة الصينية للعولمة الاقتصادية وموقفها منها

عديد الصينيين، سياسيين وأكاديميين، لا يعترفون بالأبعاد المتعددة والمختلفة للعولمة، والغالبية يتكلمون ويكتبون عن العولمة وكأنها "العولمة الاقتصادية"، ويناقشونها حصريا بمصطلحات اقتصادية.[2]

في كلمة للرئيس الصيني الأسبق "جيانغ زيمينغ" بتاريخ 9 مارس 1998 قال: «ينبغي علينا أن نعترف وأن نتعامل بعناية مع مسألة العولمة الاقتصادية. العولمة الاقتصادية اتجاه موضوعي للتنمية الاقتصادية، لا يمكن لأحد أن يتجنبه، والذي ينبغي على كل واحد أن يشارك فيه. المسألة الرئيسية هي أن نرى اتجاه العولمة بطريقة جدلية. النظر إلى جانبيها الإيجابي والسلبي مسألة مهمة جدا للدول النامية».[3]

وكذلك هي الحال بالنسبة لغالبية الأكاديميين الصينيين، الذين اعتبروا العولمة الاقتصادية جانبا لا يمكن تجنبه من التنمية الاقتصادية العالمية، ذلك أنه عندما تنفتح دولة على السوق الاقتصادي العالمي، ستصبح جزءا من عملية العولمة الاقتصادية، والصين ليست استثناء.[4]

هؤلاء الأكاديميون يعتقدون بدورهم أن على الصين أن تشارك بفعالية في مسار العولمة الاقتصادية، بدل أن تُجبر على ذلك. كما يعتقد بعضهم أن مشاركة الصين في العولمة ليست

[1]- حنان قنديل، **مرجع سابق**، ص247.

[2] - Yu Keping, "From the Discourse of 'Sino-West' to 'Globalization': Chinese Perspectives on Globalization", **GHC Working Papers 04/1** (Institute On Globalization And The Human Condition, March 2004), p. 04.

[3] - Ibid, p. 01.

[4] - Ibid, p. 05.

حقيقة حتمية فقط، وإنما ضرورة من أجل بلوغ التحديث الاقتصادي.[1] ومن وجهة نظرهم، النتيجة الأفضل للعولمة الاقتصادية هي التوزيع الأمثل لموارد العالم، وأنها تقدم للدول النامية فرصة لتدارك الدول المتقدمة اقتصاديا.[2]

ثانيا. المقاربة الصينية للعولمة السياسية وموقفها منها

المقاربة والموقف الصيني "البراغماتيين" من العولمة، جعلها تركز أساسا على العولمة الاقتصادية، وكأن العولمة اتجاه أحادي البعد. فغالبية الأكاديميين الصينيين يرفضون استخدام تصور عام للعولمة، خاصة تصورات العولمة السياسية والثقافية. ومن وجهة نظرهم، استدعاء العولمة السياسية والثقافية يعني التنازل عن القيم السياسية الصينية الأساسية ونظامها السياسي.[3]

ولكن، التأثيرات "غير الاقتصادية للعولمة" جعلت السياسيين والأكاديميين الصينيين يلتفتون إلى الأبعاد الأخرى للعولمة، فقد بدأ بعضهم يفكر في العولمة غير الاقتصادية مثل السياسية والقانونية والثقافية.[4]

وبالنسبة لبعض الكتاب الصينيين، العولمة السياسية تشير إلى "تزايد التشابه في القيم والمؤسسات السياسية بين الدول القومية". وهذا يتمظهر فوق كل شئ في التقارب حول القيم الديمقراطية المبنية على الحرية السياسية والمساواة، وعالمية المؤسسات الديمقراطية التي تضمن مثل تلك القيم مثل الحرية والمساواة وحقوق الإنسان.[5]

ويذهب بعضهم أبعد من ذلك بالقول أن العولمة السياسية في مرادف "للدمقرطة العالمية"، وأن الموجة الحالية من العولمة السياسية بدأت مع انهيار جدار برلين في 1989، ونهاية الحرب الباردة واختفاء الجدار الحديدي.[6]

وبعض علماء السياسة الصينيين الآخرين ناقشوا بشكل أكثر خصوصية نمط الاتجاهات السياسية الصاعدة على الصعيد العالمي. خاصة ما بات يعرف بـ: "الحكم الراشد".[7]

ومع ذلك، ومع أن بعض مصطلحات الخطاب السياسي الغربي دخلت قاموس الخطاب الإعلامي والسياسي الصيني، إلا أن القيادة الصينية ما تزال ترفض عولمة القيم السياسية الغربية خاصة الديمقراطية وحقوق الإنسان، وتعتبر أن السياسة هي "شأن صيني خاص".

---

[1] - Yu Keping, **Op. Cit**, p. 05.
[2] - Ibidem.
[3] - Ibid, p. 04.
[4] - Ibid, p. 05.
[5] - Ibidem.
[6] - Ibidem.
[7] - Ibid, p. 06.

ولكن، هذا الموقف أخذ يلين تدريجيا، إذ اعتمدت الصين عديد المصطلحات والقيم والممارسات السياسية المتعولمة (رغم مرجعيتها وخلفيتها الغربية)، غير أنها حاولت "تصيينها" وجعلها تتناسب والايدولوجيا الماركسية، وقيم النظام السياسي الصيني ومقتضيات شرعيته.

ثالثا. المقاربة الصينية للعولمة الثقافية وموقفها منها

بدأ النقاش حول العولمة الثقافية في الصين في عشرية الثمانينات من القرن الماضي، وقد أبدت الصين انفتاحها وتسامحها مع عديد مكونات الثقافة الغربية المتعولمة، خاصة ما تعتبره "ثقافة عالمية" يمكن للجميع التمتع بها؛ في حين رفضت وتصدت لعديد المكونات الثقافية الأخرى، وبالتحديد تلك التي تتعلق بالسياسة أو لها تأثيرات سياسية معتبرة كالإخلال بالاستقرار الاجتماعي والسياسي، وتلك التي يمكن أن تؤدي إلى تكريس الهيمنة الأمريكية والغربية على آسيا والصين.

وقد انعكس هذا الموقف في تصريح شهير للقائد الصيني البارز "دانغ سياو بينغ" بقوله أنه: «عندما تفتح النافذة يدخل الذباب والناموس»، وبقصد هنا بالذباب والناموس التدفقات الحتمية للأفكار والقيم الثقافية الغربية التي ترافق الاستثمارات الأجنبية والتكنولوجيا ومهارات التسيير... والتي قد تطرح تحديات جدية على النظام الاشتراكي عبر "التطورات السلمية".[1]

وقضية العولمة الثقافية، هي قضية متنازع حولها بشكل كبير في الصين؛ ففي تاريخ الصين الحديثة، هناك وجهتي نظر سائدتين في هذا الشأن: نظرة "التغريب" ونظرة "الثقافة الصينية الخالصة". هذه الأخيرة (نظرة "الثقافة الصينية الخالصة") فقدت قدرتها الدفاعية تدريجيا مع دخول ثقافة الموسيقى الشعبية والموضى والكتب والمجلات وأنماط الحياة الأجنبية... إلى الصين واحدة تلوى الأخرى، عقب الإصلاح والانفتاح الاقتصادي الذي فتح الصين على التأثيرات الخارجية.[2]

والعولمة الثقافية شكلت حقيقة ملموسة حيث برزت هوية ثقافية أو هوية قيمية، إلى جانب الهوية الثقافية الوطنية الأصلية، يشير إليها بعض الأكاديميين بعبارة "الثقافة العالمية" ولديها عديد المدافعين داخل الصين. [3]

وتأثرا بما اعتبر "ثقافة عالمية"، تسللت إلى الصين عديد المكونات الثقافية التي دفعت بها محركات العولمة الثقافية (طبقة الأعمال، الثقافة الشعبية، النوادي العلمية والجامعات، الحركات الاجتماعية)، وهو ما أدركته الدولة الصينية واعتبرته من قبيل عناصر العولمة التي لا يمكن تجنبها نهائيا، ولكنها لم تُزل تحفظها حول عمق تأثيراتها، وتعمل على تسييرها ومحاولة احتواءها، خاصة أن العديد منها دخل في تنازع وتصادم مع مكونات الثقافية الصينية المحلية.

[1] - Yan Yunxiang, **Op. Cit**, p. 39.
[2] - Yu Keping, **Op. Cit**, p. 06.
[3] - Ibidem.

ومن خلال العرض السابق، يمكن استنتاج أن كل الأطراف المعنية بالجانب الثقافي داخل الصين، أبدت انفتاحها وتقبلها للثقافات الأجنبية المتعولمة، لكن مع التأكيد على توطينها وتحويلها لصالح الثقافة والتنمية الصينية، وبما يخدم مسار صعودها كقوة عالمية.

ويمكن تفسير هذا الموقف بما يلي:

- المراهنة على تجربة وخبرة المجتمع الصيني في توطين وتحويل الثقافات الأجنبية ومقاربتها من زاوية أهلية محلية؛
- اعتبار أن عديد الثقافات والمنتجات الثقافية (المادية والمعنوية) التي بنظر إليها على أنها "غربية" أو أوروبية أو أمريكية، إنما هي عالمية ساهمت مختلف الحضارات والشعوب على مر التاريخ، وكان للشعب والحضارة الصينية نصيبها الوافر فيها؛[1]
- المقاربة البراغماتية والتوجه التنموي الذي اعتمدته القيادة الصينية شكّلت عاملا مهما في تغيير مقاربة الصين للثقافات الأجنبية وتحول موقفها منها؛ إذ أصبحت الصين تقارب تلك الثقافات من زاوية مدى خدمتها للتنمية وتحسينها لظروف حياة الصينيين بما يدعم شرعية النظام.[2]

وفي إطار هذه الفكرة، يقول أحد الكتاب أنه إذا كانت الثقافة تستطيع أن تساهم في تحسين التنمية الاقتصادية ومستويات الحياة للدول الأخرى، هذه الثقافة يجب أن يتم تشاركها من طرف كل المجتمعات البشرية، ويمكن وصفها بأنها: "ثقافة مشتركة للجنس البشري". ولم تعد هناك حاجة إلى التساؤل ما إذا كانت هذه العناصر من الثقافة المشتركة للبشر تعود إلى الاشتراكية أو الرأسمالية، إلى الغرب أو الشرق.[3]

[1] - Yan Yunxiang, **Op. Cit**, p. 34.
[2] - Ibidem.
[3] - Ibid, pp: 34-35.

المطلب الثالث:

المقاربة الهندية للعولمة وموقفها منها

الهند المستقلة، التي حملت لواء "عدم الانحياز" وقادت دول "العالم الثالث" في مسار مختلف عن القوتين الساعيتين للهيمنة (الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي حينها)، لم تستطع أن تنأى بنفسها عن، أو أن تتجاهل، الديناميكيات الدولية عالية التشابك وفائقة السرعة التي رافقت الموجات الأخيرة للعولمة، إذ كان عليها أن تحاول فهم واستيعاب هذه الظاهرة وتحديد موقفها منها، بما يسمح لها برسم الاستراتيجيات والسياسات المناسبة تجاهها.

أولا. المقاربة الهندية للعولمة الاقتصادية وموقفها منها

الخطاب العام حول العولمة في الهند بدأ مع بداية الإصلاحات الاقتصادية وانتهاج سياسة اقتصادية جديدة في بداية التسعينات، وانتشر الخطاب في مختلف المنابر ووسائل الإعلام الهندية.[1] ولكن في الهند، العولمة لم تكن قضية واضحة ومحسومة، وظلت عالية الجدل.[2]

ولمناقشة قضية العولمة في السياق الهندي، يقترح الدكتور "بمال جالان" Bimal Jalan (محافظ بنك الاحتياط الهندي) اعتماد المعنى العاملي والوصفي الذي يُعطى لكلمة عولمة، أي التغيرات التكنولوجية، والتغيرات السياسية المرافقة، التي جعلت اقتصاديات العالم متقاربة، وأكثر اندماجا مع بعضها البعض.[3]

وكما في غيرها من الدول، كان للعولمة في الهند مناصرون ومعارضون. وحتى إذا كان المدافعون عن العولمة ومعارضوها من الهنود يرون أن العولمة فُرضت على الهند من الخارج، فإنهم يختلفون حول أثارها ونتائجها:

1. **المدافعون عن العولمة:** المدافعون عنها، تصوروا العولمة كقوة قادرة على بعث القوة الكامنة للهند (النمر الموضوع في قفص)، والتي تم تقييدها بفعل "نموذج نهرو" للتنمية الذي فرض رخصة "الراج" على المستثمرين ورجال الأعمال. وحجتهم أنه إذا تمت إزالة تلك القيود يمكن للاقتصاد الهندي أن ينافس عالميا وأن يحقق قفزة إلى الأمام.[4]

ولما تمت إزالة عديد القيود لم تستفد كل الشركات من التغيير، خاصة تلك التي كانت مستفيدة من رخصة الراج لاحتكار بعض مجالات الإنتاج، الأمر الذي جعلها تقول أن الشركات الأجنبية تمتلك مزايا على نظيراتها المحلية، وكانت نتيجة هذا أن ظهرت عبارة "العولمة الخاضعة للتفاوض" negotiated globalisation ضمن مجموعة المدافعين

[1] - Norman Backhaus, **Op. Cit**, p. 27.
[2] - Baldev Raj Nayar, **Op. Cit**, p. 02.
[3] - Francesca Beausang, **Op. Cit**, p. 02.
[4] - Norman Backhaus, **Op. Cit**, p. 27.

على العولمة، والتي تعني أن الدول القومية يجب أن تُبقي على بعض السلطات والرقابة على التنمية ولا تفتح الاقتصاد بشكل كلي على الرأسمالية غير المضبوطة.[1]

2. **معارضو العولمة:** تقريبا مثلما في غالبية الدول فإن هناك الكثيرين المنتقدين للعولمة، معتبرينها سبب تضرر الاقتصاد الوطني وغالبية السكان. ويقارب معارضو العولمة في الهند هذه الظاهرة وفق ما جاء في نظرية التبعية، ويعتبرونها أداة للدول الغربية والمؤسسات العالمية لإبقاء الدول النامية في تخلفها.[2] ويُعتبر عميد الاقتصاديين الماركسيين في الهند "بروبعات بانايك" مثالا على الاتجاه المعارض، حيث يعتبر العولمة مرادفة للإمبريالية.[3]

وفي حين أن الهند استعدت وتجهزت للعولمة بشكل غير قابل للشك منذ العقد الأخير من القرن العشرين، إن لم يكن قبل ذلك، القوى السياسية والفكرية القوية تعارض بشدة وتقاوم العولمة بسبب نتائجها العكسية، الحالية والكامنة، على الاقتصاد الوطني والمجالات الأخرى.

3. **المواقف المعتدلة أو الوسطية:** لم يتخذ كل الأفراد والمجموعات مواقف واضحة وصريحة مع أو ضد العولمة، هناك أيضا مواقف معتدلة أو وسطية تريد أن تستخدم مزايا هذا المسار دون الأخذ به كله، وتدافع عما تُسمّيه: "العولمة المضبوطة أو المعدلة" adjusted globalisation.[4] والحائز على جائزة نوبل "أمارتيا سن" هو من أكثر المدافعين عن هذا الموقف. وهو يعتقد أن العولمة هي أساسا قوة جيدة، وإذا كانت مدعومة بشكل جيد بسياسات وطنية (الاستثمار في الصحة والتعليم وإصلاح الأراضي) ستكون مفيدة للهند.[5]

وبناء على هذا الموقف، السياسة (الدولة) لا ينبغي أن تنسحب وتترك كل شيء لقوى السوق، ولكن لا ينبغي أن نرفض كل شيء مرتبط بالعولمة واللبرالية.[6]

ثانيا. المقاربة الهندية للعولمة السياسية وموقفها منها

التجربة الهندية مع الاستعمار البريطاني، ونظالها ضده باستخدام وسائل وأساليب العمل السياسي والتفاوضي في إطار "المؤسسات الديمقراطية"، جعل الهند توطن الموروث الديمقراطي، وتعتمده كأسلوب لتنظيم المجتمع وإدارة تنوعه وتناقضاته.

---

[1] - Norman Backhaus, **Op. Cit**, pp: 27-28.
[2] - Ibid, p. 29.
[3] - Baldev Raj Nayar, **Op. Cit**, p.02.
[4] - Norman Backhaus, **Op. Cit**, p. 31.
[5] - Ibidem.
[6] - Ibidem.

وبالتالي، اعتمدت الهند المستقلة موقفا إيجابيا ومنفتحا تجاه عولمة مجموعة من القيم السياسية الغربية، خاصة قيم وممارسات الديمقراطية والحرية والتعددية، وبدرجة أقل حقوق الإنسان... وهو ما جعلها تحصل على لقب عالمي كونها "أكبر ديمقراطية في العالم".

ولكن تطورات الواقع الديمقراطي في الهند تظهر أن الموقف الفعلي والحقيقي من القيم السياسية المعولمة ليس هو الموقف العلني، إذ يتم الالتفاف على جوهر الممارسة والديمقراطية، وتسخّر للتغطية على ممارسات الفساد والوصولية والزبائنية...

ثالثا. المقاربة الهندية للعولمة الثقافية وموقفها منها

تتميز الهند عالميا بتنوعها الثقافي والبشري الكبير، إذ تنتشر على مساحتها الجغرافية الواسعة مجموعات متنوعة من البشر من خلفيات عرقية ولغوية ومناطقية ودينية وثقافية مختلفة.[1] وتمتلك الهند حضارة "فريدة" ولا نظير لها في العالم، وهي نتاج الاندماج والتعايش المتبادل بين عديد التقاليد العظيمة والصغيرة والمحلية والجهوية والوطنية والغربية، وأيضا العالمية.[2]

وفي الهند، غالبا ما كان يحصل تركيب وتوليف بين إثنتين أو أكثر من التقاليد الثقافية بدل التعارض والنزاع بينها. وقد لعبت المؤسسات الهندية التقليدية مثل الزواج والعائلة والنسب والطائفة دورا كبيرا في التوليف والتوفيق بين النظام التقليدي المحلي من جهة، والقوى العالمية الوافدة من جهة أخرى.[3]

تجربة الهند الطويلة مع التعامل والتفاعل مع مختلف الثقافات، وامتزاجها مع الثقافات المحلية دون حدوث تصادم، جعلتها أكثر انفتاحا على الثقافات الأجنبية، التي يمكن أن تشكل إثراء للفسيفساء الثقافية الهندية. كما أنهم يراهنون على قدرة الهند على الاستفادة من العولمة الثقافية بالنظر إلى القيمة التصديرية العالية للثقافة الهندية بعد صادراتها من البرمجيات وخبرات المحاسبة.[4]

ولكن، وإن كان ما سبق هو رأي الغالبية في الهند، فهو ليس رأي الجميع. وفي هذا يقول عالم الانثربولوجيا "تولاسي سرينيفاس" أن: «الهنود معتادون على الثقافة الغربية وتأثيراتها، لذلك استجابتهم للعولمة الثقافية تأخذ عدة أشكال، متدرجة من التقبل الهجين إلى الرفض الكامل».[5]

[1] - Sekh Rahim Mondal **Op. Cit**, p. 154.
[2] - Ibid, p. 155.
[3] - Ibidem.
[4] - Pramoda Kumāra Agravāla and Rajiv Kumar Bhatt, **Op. Cit**, p. 07.
[5] - Tulasi Srinivas, **Op. Cit**, p. 91.

المبحث الثاني:

أساليب تعامل القوى الآسيوية الثلاث مع العولمة

أظهر النقاش الأكاديمي والسياسي حول العولمة، أن لهذه الظاهرة آثارا مختلفة على الدول والشعوب، وأن آثارها تجمع بين البعد الإيجابي والبُعد السلبي، وأن تغليب أحد البُعدين يتوقف على أسلوب إدارة كل دولة لتفاعلها وانخراطها في ديناميكيات العولمة.

ولم تكن القوى الآسيوية الصّاعدة الثلاث بمنأى عن العولمة وتأثيراتها، وكان عليها أن تبني استراتيجيات للتعامل معها. نستعرض هنا أسلوب كل قوة على حده، ثم نقارنها لنخلص إلى أبرز ملامح التشابه والاختلاف، ومدى نجاعة كل أسلوب من تلك الأساليب حتى الآن على الأقل، وتأثير ذلك على الوصفة التي اقترحها الغرب للدول النامية للانفتاح والاندماج "الناجح" في العولمة تحت مسمى "إجماع واشنطن".

المطلب الأول:

التعامل الياباني مع العولمة

لعبت اليابان دوراً فريداً في تاريخ العالم. فقد كانت أول دولة آسيوية تواجه قوى العولمة فتنجح – إلى حد ما– في السيطرة عليها وتوجيهها نحو خدمة مصالحها الخاصة.[1] نستعرض هنا الأسلوب الياباني في التكيف مع العولمة، ونناقش مدى نجاحها في جعل العولمة تخدم مسار عودتها كقوة عالمية فعلية.

أولا. التعامل الياباني مع العولمة الاقتصادية

حصافة ودقة اليابانيين في التعامل مع الأشياء والظواهر طبعت أيضا أسلوبهم في التعامل مع العولمة الاقتصادية ذات الأبعاد والتفاصيل التقنية المتعددة، فلم تأخذ اليابان العولمة الاقتصادية جملة واحدة، وإنما كان لها أسلوبها وتكتيكها المميز في التعامل مع كل مكون من مكوناتها.

1. التعامل مع العولمة المالية:

في تعاملها مع **العولمة المالية**، ظلت البيروقراطية اليابانية تراقب وتمارس الضبط على المؤسسات المالية والبنوك اليابانية التي انخرطت وانفتحت على المعاملات المالية المحلية والدولية، وكانت النتيجة الأولية لذلك أن أصبحت البنوك اليابانية تدرج ضمن أكبر البنوك وتُصنّف في المراتب الأولى إقليميا وعالميا.[2]

ولكن ذلك لم يحمي المنظومة المالية اليابانية من الأزمات المالية الإقليمية والعالمية المتكررة، ولم يعظّم استفادة اليابان من مزايا العولمة المالية، وهو ما جعل اليابان تجري مجموعة

[1]- جوزيف ناي، "صعود اليابان الليبرالية"، **بروجكت سانديكايت**، 11 جوان 2007. (تصفح بتاريخ: 20 جوان 2013)، متاحة على الرابط: http://www.project-syndicate.org/commentary/the-rise-of-liberal-japan/arabic

[2]- السيد صدقي عابدين، "اليابان والعولمة"، **في:** محمد السيد سليم والسيد صدقي عابدين (محرران)، **آسيا والعولمة** (القاهرة: مركز الدراسات الأسيوية، 2003)، ص196.

من الإصلاحات المالية الداخلية، مانحة مزيدا من الانفتاح والمرونة والاستقلالية لمؤسساتها المالية، وهو ما لم يؤدي إلى تحسن كبير في قوة اليابان المالية.

وبالنظر لعدم رضاها عن النظام المالي العالمي، وفي محاولة لخلق عولمة مالية موازية تخدم المصالح اليابانية، تقدمت اليابان بفكرة إنشاء صندوق نقد آسيوي، يكسبها ورقة مالية هامة في ظل العولمة، وهو المشروع الذي قوبل بمعارضة شديدة من قبل القوة الأمريكية والدول الغربية الأخرى.[1] وكذلك محاولتها تدويل عملة "الين" وجعلها عملة تسوية لتفاعلات الصرف الأجنبي، وجزءا من احتياطات الصرف للدول والشركات الآسيوية ثم الدولية، بهدف دعم الاندماج الاقتصادي لشرق وجنوب شرق آسيان وأيضا كأداة لعزل الاقتصاد الياباني عن الصدمات المالية وصدمات أسعار الصرف.[2]

فشل محاولة إنشاء مؤسسات مالية بديلة وتدويل عملتها، دفع اليابان إلى الاستجابة لمعايير العولمة المالية القائمة، ولكنها حافظت على عديد سياساتها التدخلية في هذا المجال، وطالبت، وما تزال تطالب، بإصلاحات للمؤسسات المالية الدولية، خاصة صندوق النقد الدولي، وذلك حتى يمكنه الاستمرار في لعب الدور المركزي في تدعيم الاستقرار وتدعيم النظام المالي الدولي. ومن هذه الإصلاحات: زيادة شفافية الصندوق وتحسين إجراءات اتخاذ القرار فيه؛ الحد من انغماس الصندوق في سياسات هيكلية مرتبطة مباشرة بحل الأزمات؛ إعطاء اهتمام كبير لتحركات رأس المال الدولي المفاجئ والكبير الحجم عندما يشرع الصندوق في مراقبة وصياغة برامج إقراض؛ مراجعة توزيع الحصص داخل الصندوق وتشكيل مجلس مدرائه طبقا لواقع الاقتصاد الدولي حتى يمكن تحسين إدارته والقيام بمهامه على خير وجه.[3]

غالبية هذه الإصلاحات لم يتم اعتمادها حتى اليوم، وما تزال اليابان تتعامل مع العولمة المالية على حالها مقدمة عديد التنازلات في مقابل مكاسب ضئيلة تعتبرها أفضل من لا شيئ.

2. التعامل مع العولمة التجارية:

تفاعلت اليابان بشكل إيجابي مع **العولمة التجارية**؛ فهي لم تنخرط فحسب في التجارة العالمية، وإنما ساهمت أيضا في تأطيرها وتعميقها. فباعتبارها بلدا مصنعا ومنتجا للتكنولوجيا عالية التقدم، تحولت اليابان إلى قوة تجارية هامة، تصدر عديد المنتوجات ذات الطلب العالي (المنسوجات والملابس، السيارات والدراجات، الأدوات الكهرومنزلية...)، وتستورد المواد الخام ومواد

[1]- السيد صدقي عابدين، **مرجع سابق**، ص ص: 199-200.

[2] - Ulrike Schaede and William W. Grimes, "Introduction: The Emergence of Permeable Insulation", **in:** Ulrike Schaede and William Grimes (eds.). **Japan's Managed Globalization: Adapting to the Twenty-First Century** (Armonk: M.E. Sharpe, 2003), p.10.

[3]- السيد صدقي عابدين، **المرجع السابق**، ص199.

الطاقة، وباتت لها حصة كبيرة في التجارة العالمية وتتمتع بفائض تجاري كبير مع عديد الدول الأمر الذي جعلها تتحول إلى قوة تجارية عالمية في فترة وجيزة.

ومن خلال المنابر والمنتديات التجارية المختلفة (المنظمة العالمية للتجارة، منتدى التعاون والتنمية لآسيا الباسيفيك،...) دافعت اليابان على سياسات فتح الأسواق، وشاركت في وضع قواعد وضوابط التجارة العالمية بما يخدم مصالحها ويقلل عنها الضغوط.[1]

والنجاح الياباني في ركوب موجة العولمة التجارية يُعزى إلى عدة عوامل واستراتيجيات أبرزها:[2]

- المرافقة والمساندة من طرف الحكومة والإدارة التي رسمت الخطط وحددت الأولويات للشركات الوطنية وقدمت لها النصائح والإرشادات لزيادة تنافسيتها في الأسواق العالمية؛
- جودة السلع والعلامات التجارية اليابانية وسمعتها العالمية التي مكنتها من اختراق الأسواق العالمية بما فيها أكثرها انغلاقا وتقييدا؛
- التحالفات التي أقامتها الشركات اليابانية مع الشركات الكبرى الأجنبية (تحالف شركة "تويوتا" مع جنرال موتورز الأمريكية...)؛
- عدم إقبال اليابانيين على المنتجات الأجنبية حتى وإن كان ثمنها أقل من المنتجات اليابانية، وهو ما ساهم في حماية المنتوج الياباني حتى مع انفتاح بعض أسواقها تحت الضغط الأجنبي خاصة الأمريكي.

ولكن، ما تم ذكره لم يحل دون تأثرها بالأزمات المالية والتدفقات التجارية وتقلبات أسعار المواد الأولية (خاصة الطاقوية منها)، والضغوط الأجنبية لفتح أسواقها أمام السلع الأجنبية.

3. التعامل مع الاستثمارات الأجنبية المباشرة:

برغم سياساتها التي قامت أساسا على دعم التصدير والاحتماء من الواردات، فقد دعمت الدولة اليابانية الاستثمارات الأجنبية المباشرة الموجهة نحو الخارج وقدّمت لها قروضا مالية ضخمة وميسّرة، وأثار ذلك تساؤلات. ولكن إجابته كانت بسيطة، فقد كان ذلك خدمة لسياساتها الصناعية: ضمان تزودها بالمواد الخام، وإعادة هيكلتها وموضعتها للاستفادة من المزايا النسبية الموجودة في مناطق العالم المختلفة. وبهذه الطريقة تكون الحكومة اليابانية قد استهدفت تحسين وتعديل الآثار السلبية لأحد أشكال العولمة –زيادة التنافس مع المنتجين الأجانب– بشكل آخر للعولمة وهو جعل الصناعات غير التنافسية متعددة الجنسيات.[3]

---

[1]- السيد صدقي عابدين، **مرجع سابق**، ص204.

[2]- المرجع نفسه، ص ص: 198-205.

[3] - Mireya Sol£s, "Adjustment Through Globalization: The Role of State FDI Finance", **in:** Ulrike Schaede and William Grimes (eds.), **Op. Cit**, p. 101.

وفي المقابل، تلكأت الحكومات اليابانية المتعاقبة في تحسين بيئة الاستثمار وجذب ومساندة الاستثمارات الأجنبية القادمة نحو اليابان، والتي كانت تواجه عقبات وحواجز كبيرة، أغلبها غير رسمية وتتعلق أساسا بثقافة وسلوك المجتمع الياباني وخصائص سوقه الداخلية التي تبقى لصالح الشركات والمنتجات اليابانية حتى لو تفوقت عليها نظيرتها الأجنبية في التقنية والتكلفة. وبالتالي تجد الشركات الأجنبية نفسها مجبرة على التكيف مع السوق اليابانية وليس العكس.[1]

الوضع المذكور جعل اليابان صاحبة أقل نسبة استثمارات أجنبية ضمن دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، حيث قدر نصيبها من تلك الاستثمارات حتى سنة 2012 بـ: 3,4 بالمائة من ناتجها المحلي الخام في مقال متوسط لنصيب دول المنظمة مقدر بـ: 30,6 بالمائة.[2] وقد كان لهذا الوضع بعض النتائج الإيجابية على الاقتصاد والصناعية واليابانيين، ولكنه أيضا حرمها من عديد المزايا التي ترافق هذا النوع من الاستثمارات.

ولأسباب موضوعية عديدة، بدأت اليابان تحاول تغيير ذلك الواقع؛ ففي عهد حكومة رئيس الوزراء الأسبق "كويوزومي" توعدت اليابان بمضاعفة نصيبها من الاستثمارات الأجنبية الواردة بحلول 2008، وقد فشلت في ذلك وحققت نتائج ضئيلة.[3] وكذلك تفعل حكومة "أبي"، التي أعلنت رسميا أنها تريد مضاعفة رصيدها من الاستثمارات الأجنبية الداخلة إلى 35 ترليون "ين" بحلول 2020. وانفتحت رسميا ورحبت بالاستثمارات الأجنبية وتقدم مؤسساتها الرسمية المختصة المساعدة والمساهمة الممكنة لجذب ومرافقة الاستثمارات الأجنبية القادمة نحو اليابان. بل واعتبرت الاستثمارات الأجنبية هدفا هاما ضمن "استراتيجية النمو" التي اعتمدها، وأنشأت سنة 2014 "مجلسا لترقية الاستثمارات الأجنبية".[4]

وتمتلك اليابان عديد العوامل المساعدة على جلب الاستثمارات الأجنبية، وأيضا عديد العوامل الطاردة، والسنوات القادمة هي التي ستحدد جدوى السياسة اليابانية الجديدة تجاه الاستثمارات الأجنبية.

4. التعامل مع البُعد التكنولوجي للعولمة الاقتصادية:

بالرغم من أن اليابان تعتبر قوة تكنولوجية، وتتمتع بريادة في مجالات تكنولوجية عديدة، إلا أنها تعاني من منافسة شديدة عليها، ومن ضعف في مجالات أخرى (البيوتكنولوجي...)، الأمر الذي تطلب من الحكومات اليابانية إعطاء أهمية لهذا الجانب، خاصة ما تعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصال وما توفره من فرص للنمو في ظل اقتصاد المعرفة. وقد وضعت اليابان

[1] - Ralf Bebenroth, **International Business Mergers and Acquisitions in Japan** (Tokyo: Springer, 2015), p. 12.
[2] - U.S. Department of State, **2014 Investment Climate Statement** (June 2014), p. 02.
[3] - Ralf Bebenroth, **Op. Cit**, p. 07.
[4] - U.S. Department of State, **Op. Cit**, p. 02.

استراتيجيات لإتاحة وإدماج تكنولوجيا المعلومات في التعليم بمختلف أطواره، وتعميم تعليم الكمبيوتر واستخدامه، كما وضعت برنامج للانتقال للحكومة الإلكترونية.[1]

وتشير مختلف المؤشرات الدولية ذات الصلة بالتمكين لتكنولوجيا المعلومات والاتصال إلى أن اليابان متقدمة في هذا المجال، كما أنها تتمتع بجاهزية كبيرة في مجال الأمن السيبراني ما يجعل من المزايا المختلفة لهذه التكنولوجيا في خدمة مسار تعولم اليابان، ويمكنها من تسيير تيارات العولمة لصالحها.

ولكن، وبالمقابل، كان لإتاحة تكنولوجيات المعلومات والاتصال بشكل واسع في اليابان آثار سلبية على الأجيال الشابة، التي باتت تعيش "حياة افتراضية وكآبة واقعية"، وتأثرت قدرتها على الإبداع والتفاعل الاجتماعي بشكل كبير.

ومن المفيد هنا الإشارة إلى أن هذا القطاع وإن تم فتحه جزئيا أمام الخواص والاستثمارات الأجنبية إلا أن بعض صناعاته، وكذا البحث والتطوير على مستوى هذا القطاع ما يزال تحت سيطرة الدولة اليابانية.

5. التعامل مع مؤسسات العولمة الاقتصادية:

انخرطت اليابان في مؤسسات العولمة الاقتصادية المختلفة، واستطاعت تحسين مركزها وقوتها التصويتية داخل تلك المؤسسات من أجل الدفاع عن مصالحها العالمية وتوسيعها، ولكنها في الوقت ذاته ظلت تحافظ على عديد جوانب الخصوصية في "سياساتها العملية التكميلية والتعويضية" والتي تتعارض في عديد الأحيان مع قواعد والتزامات تلك المؤسسات. أي أن اليابان ظلت تلتزم على الورق في حين تكرس سياسات وإجراءات مقاومة فعلية.[2]

وقد تسبب هذا السلوك في عديد الخلافات والمنازعات بين اليابان وشركائها الدوليين، ولكن اليابان ظلت مصرّة على جعل العولمة فرصة أكثر منها تحد في عديد المجالات خاصة في المجال التجاري، وكانت تجربتها مع "الغات" GATT ثم منظمة التجارة العالمية خير مثال.

استغلت اليابان بذكاء قواعد اتفاقية "الغات"، ومن بعدها منظمة التجارة العالمية، من أجل فتح الأسواق الأجنبية أمام منتوجاتها وشركاتها، ولكنها في الوقت ذاته نجحت في ابتكار تدابير خاصة بسياستها الصناعية تسمح لها بالتصرف خارج تلك القواعد والالتزامات الدولية والبقاء بمنأى عن آليات حل الخلافات التجارية الدولية. وسمح لها ذلك بالاستمرار في اعتماد سياساتها الحمائية دون أن تنتهك القواعد الدولية بشكل مباشر.*

[1]- السيد صدقي عابدين، **مرجع سابق**، ص ص: 206-207.

[2] - Ulrike Schaede and William W. Grimes, **Op. Cit**, p. 10.

*- لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع أنظر:

Saadia M. Pekkanen, "Sword and Shield: The WTO Dispute Settlement System and Japan", **in:** Ulrike Schaede and William Grimes (eds.). **Op. Cit**, pp: 77-100.

وعلاوة على السياسات والاستراتيجيات الداخلية المشار إليها التي اعتمدتها اليابان لتسيير العولمة الاقتصادية، فإنه على الصعيد الدولي أيضا، اعتمدت اليابان استراتيجية للتعامل مع العولمة الاقتصادية (بأبعادها المذكورة) ترتكز على تنشيط الدبلوماسية الاقتصادية (الثنائية والمتعددة الأطراف)، وكذا الحرص على التحول إلى فاعل اقتصادي عالمي، فقد جاء في استراتيجية الأمن القومي اليابانية لسنة 2013: «في عالم حيث تستمر العولمة، يتعين على اليابان أن تلعب دورا أكثر نشاطا كلاعب عالمي رئيسي في المجتمع الدولي».[1]

ورغم جهود اليابان في مجال الاندماج في العولمة الاقتصادية، إلا أن مؤشرات العولمة الاقتصادية، والتقارير الاقتصادية الدولية، تعتبر جهود اليابان متواضعة، ولا تعتبرها من الدول عالية التعولم اقتصاديا؛ فقد جاءت اليابان في المرتبة 126 عالميا في المؤشر الفرعي للعولمة الاقتصادية وفق ما جاء في مؤشر "كوف" للعولمة لسنة 2015.

وبشكل عام، كانت فوائد اليابان من العولمة الاقتصادية أكثر من التحديات التي تطرحها على الاقتصاد الياباني، والجانب الأضعف الذي تأثر بشكل سلبي بالعولمة الاقتصادية كان الخدمات المالية اليابانية، والتي ما تزال تعاني من مشاكل كثيرة.[2]

ورغم تراجع اليابان اليوم من المرتبة الثانية إلى المرتبة الثالثة عالميا، إلا أنها ما تزال قوة اقتصادية عالمية، وما تزال أمامها فرص التعافي واستعادة مركزها الدولي، إذا ما وضعت الخيارات الملائمة لتعظيم فرص العولمة والتغلب على تحدياتها.

ثانيا. التعامل الياباني مع العولمة السياسية

في تجربة صُعودها الحالية، وجدت البيروقراطية والحكومات اليابانية نفسها أمام ظهور مبادئ الحوكمة الجديدة، وتعدد صانعي القرار السياسي والاقتصادي، وبدأت ضرورة تقوية وإشراك المجتمع المدني تفرض نفسها. وهو ما أثار نقاشا وجدلا كبيرا داخل اليابان، خاصة ما تعلق بالخوف من أن تؤدي العولمة ومبادئ الحوكمة الجديدة إلى إضعاف سلطة ودور الدولة والبيروقراطية التي كانت العامل الأكبر في الصُعود الاقتصادي الياباني.[3]

وعلى الرغم من أن هذا الجدل لم ينتهي بعد، إلا أن الاتجاه العام في اليابان سار نحو التكيف وتغيير دور الدولة (وليس التخلص منه نهائيا)، وتبني الديمقراطية، واعتماد قانون للمنظمات غير الحكومية والتمكين لها عمليا، والتحول نحو نمط الحكم القائم على المشاركة والمسؤولية المشتركة.[4]

---

[1] - Prime Minister's Office, **Japan National Security Strategy**, Op. Cit, p. 01.

[2]- نقلا عن: السيد صدقي عابدين، " **مرجع سابق**، ص207.

[3]- المرجع نفسه، ص ص: 208-210.

[4]- المرجع نفسه، ص210.

وبتفاعلها "الإيجابي" مع عناصر العولمة السياسية، أصبحت اليابان اليوم أقرب سياسيا إلى النماذج السياسية الغربية،[1] على الأقل من الناحية الشكلية التي تقتضيها الممارسات الديمقراطية. وقد صنف مؤشر "كوف" لسنة 2015 اليابان في المرتبة 28 عالميا فيما يتعلق بالمؤشر الفرعي للعولمة السياسية، فيما صنف الولايات المتحدة في المرتبة 16، مما يعني أن اليابان متقدمة إلى حد ما في هذا المجال.

وينبغي الإشارة هنا إلى مسألة مهمة جدا، وهي أن النخبة الحاكمة في اليابان، ومن أجل الالتفاف على الجدل الكبير والمعارضة وعدم الاستقرار الحكومي والسياسي الذي يرافق الديمقراطية، حافظت على "**تحالف**" صلب مع البيروقراطية ونخبة رجال الأعمال (بدعم وتغطية أمريكية) وهو ما عرف بـ: "بنية المثلث الحديدي".[2]

هذا التحالف حافظ على استمرارية وبقاء الحزب الحاكم في اليابان لمدة طويلة، وليّن العلاقات بين الأطراف الثلاثة المذكورة، وأطّر منظومة الحكم ليابان ما بعد الحرب، ما ضمن استمرار النهج التنموي المتوازن والشامل،[3] وكذا استمرارية العلاقات الاستراتيجية مع القوة المهيمنة التي تدعم "الصّعود المحدود" لليابان.

ومع ذلك، هذه "الآلية" التي مكنت اليابان من إدارة العولمة السياسية لسياساتها الداخلية، بدأت تهتز وتحدث أثرا عكسيا بفعل عدة عوامل، أبرزها انفجار "الفقاعة الاقتصادية"، الضغوط الأجنبية من التحرير ورفع القيود، تكثف المنافسة العالمية وتآكل شرعية الحزب اللبرالي الديمقراطي...[4] وهو ما يعني أن اليابان بحاجة اليوم إلى البحث عن آليات جديدة لضبط العولمة السياسية حتى لا تدخل في فوضى سياسية مدمرة.

ثالثا. التعامل الياباني مع العولمة الثقافية

مثّلت الثقافة اليابانية في الفترة التي سبقت الموجة الأخيرة من العولمة هجينا من التغريب واليابانية والبعد عن الأسيوية. ولكن التغريب الياباني كان نخبويا ولم تطغى الثقافة الغربية على نظيرتها اليابانية، واستمر الاعتزاز والثقة بالثقافة اليابانية.[5] ولكن، خسارة الحرب العالمية الثانية هزت الثقة بالثقافة اليابانية، وفسحت المجال أمام الثقافات الدولية الأجنبية (خاصة الأمريكية)، التي بات تأثيرها واضحا على جوانب الحياة اليومية اليابانية.

---

[1]- السيد صدقي عابدين، " **مرجع سابق**، ص209.

[2] - Shugo Minagawa, "The Impact of Globalization on Japanese Politics under the Koizumi Government: Leadership in the Process of Institutionalization", 愛知淑徳大学文化創造学部, Vol. 07, No. 03 (2007), p. 123. Available at: http://aska-r.aasa.ac.jp/dspace/bitstream/10638/930/1/0028-007-200703-123-137.pdf

[3] - Ibid, p. 124.

[4] - Ibidem.

[5]- السيد صدقي عابدين، " **المرجع السابق**، ص210.

إلا أن الصّعود الاقتصادي الياباني ما لبث أن أعاد نوع من الثقة للثقافة اليابانية،[1] ودعّم الاتجاهات المحافظة التي تنادي بالحفاظ على الثقافة اليابانية وإعادة اكتشافها، وغيرها من الثقافات الآسيوية، وبناء ثقافة يابانية جديدة مستقلة عن تلك الغربية.[2]

ومستغلة التوجه العالمي نحو حماية "التنوع والتعدد الثقافي"، عملت اليابان على إحياء وبعث تراثها الثقافي، حيث استطاعت اليابان أن تحمي نصوصها المسرحية وأن تخلق شبكة محلية لتحويل إرثها الثقافي إلى الأجيال المستقبلية، وفي الوقت ذاته لعبت أيضا دورا رائدا في تبني الاتفاقية الدولية لحماية التراث الثقافي المحمي في 17 أكتوبر 2003، في الدورة الثانية والثلاثون للمؤتمر العالم لليونسكو.[3]

كما حوّلت اليابان فكرة الانسجام والثقافة الواحدة والديانة الواحدة إلى ثقافة ومعتقد، بل وكرسته في مؤسساتها التعليمية والثقافية المختلفة (في المدارس اللباس واحد والبرامج واحدة والتلاميذ يشاركون في نشاط مؤسساتهم)،[4] وهو ما سهل على مجتمعها الصّمود في وجه العولمة الثقافية. ففي اليابان، العولمة لم تؤدي إلى "المجانسة"، ولكن أدت إلى بروز "موضة ديناميكية" وإلى ظهور تنوع كبير وتعددية قطبية ثقافية.[5]

وامتلاك اليابان لثقافة مميزة وعريقة ومتجذّرة، ولتكنولوجيات المعلومات والاتصال التي تعتبر القناة الرئيسية لنقل الأفكار والثقافات في عصر العولمة، مكنها من أن تحافظ على تنافسية أفكارها وثقافاتها محليا جنبا إلى جنب مع الثقافات الغربية الدخيلة (95 بالمائة من البرامج التلفزيونية اليابانية يتم انتاجها محليا)،[6] كما مكنها من نشر الثقافة اليابانية في آسيا عبر سياسة "السماوات المفتوحة" التي بثت من خلالها قنواتها وأفلامها للدول الآسيوية الأخرى، وانتشرت موسيقاها فيها، وكذلك المنتوجات الثقافية المشتركة مع عديد الدول.[7]

وعلى الرغم من التعولم الاقتصادي الياباني، وما يفترض أن يرافقه من إشعاع ثقافي، إلا أن التأثير الثقافي الياباني على العالم ما يزال محدودا للغاية (أنظر صُعود القوة المرنة اليابانية)، وذلك يُعزى إلى هيمنة الثقافة الغربية والتاريخ الاستعماري لليابان وعزوفها عن نشر ثقافتها في الخارج...[8]

---

[1]- السيد صدقي عابدين، **مرجع سابق**، ص212.
[2]- المرجع نفسه، ص213.
[3] - UNESCO, **Report of International Conference on: " Globalization and Intangible Cultural Heritage "**, 26 - 27 August 2004, Tokyo, Japan (Paris: UNESCO, 2005), p. 27.
[4] - Ibid, pp: 167-168.
[5] - Fred E. Jandt, **Op. Cit**, p. 88.
[6]- السيد صدقي عابدين، **المرجع السابق**، ص2013.
[7]- المرجع نفسه، ص ص: 213-214.
[8]- المرجع نفسه، ص ص: 210-211.

وفي تعاملها مع القيود الثقافية التي تفرضها صعوبة وعزلة اللغة اليابانية، استعانت اليابان بأحد أسلحة العولمة، وهي اللغة الانجليزية، لتكون وسيلة لنقل الثقافة اليابانية، وأصبح تدريس اللغة الانجليزية، بالاستعانة بمدرسين أجانب، انشغالا وطنيا هاما، وقد أدى انتشار اللغة الانجليزية ومرفقاتها الثقافية إلى تغييرات "سوسيو–لغوية" في اللغة اليابانية، وأصبحت استعارة الكلمات الانجليزية من طرف اليابانيين شائعة ... ومنتشرة على نطاق واسع.[1] ووصل الحد إلى اقتراح البعض اعتماد اللغة الانجليزية كلغة رسمية ثانية في اليابان، وهو ما أثار تحفظ المدافعين عن أحد أهم مكونات الثقافة اليابانية وهي لغتها.[2]

والمشهد الثقافي الياباني اليوم، يؤكد على أن الانفتاح الثقافي الياباني ومراهنتها على صلابة ثقافتها وتمسك شعبها بتقاليدها، لم يكن خيارا ثقافيا سليما. فقد تعرض المجتمع الياباني لغزو ثقافي كبير، خاصة من قبل الثقافة الأمريكية؛ فبين عشية وضحاها تغيرت مكونات الثقافة اليابانية بشكل كبير، فتغيرت طرق الكلام (اللُّغة) والأكل واللباس والعيش والعمل وبناء الأسرة وتماسكها... والثقافة الشعبية الأمريكية تصل إلى اليابان أسرع مما تصل إلى أجزاء من أمريكا، وفقدت الثقافة في اليابان تماسكها النموذجي الذي يميزها كثقافة "يابانية"، وأصبح اليابانيون هائمون على أنفسهم دون هوية ثقافية، وأصيبت فئة الشباب بالإحباط وفقدان الأمل في المستقبل.[3]

وأخذا في الاعتبار مختلف أبعاد العولمة، يمكننا أن نخلص إلى أن اليابان تمارس عولمة غير مكتملة، فقد صنفها مؤشر "كوف" للعولمة في المرتبة 54 عالميا. كما أنها بحسب الكثيرين، تعتبر "عولمة في اتجاه واحد"، أي من الداخل إلى الخارج؛ فاليابان: تُصدِّر أكثر بكثير مما تستورد، وتستثمر بشكل واسع في الخارج وتعيق الاستثمارات القادمة نحو الداخل فهي تضم أقل عدد من فروع الشركات الأجنبية في الداخل من بين دول منظمة التعاون والتنمية، كما أن نسبة الهجرة الداخلة إليها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية تقدر بصفر.[4]

ولكن العولمة ذات الاتجاه الواحد التي تمارسها اليابان، بحسب البعض، ليست "لعبة ذكية"، لا بالنسبة لليابان ولا لدول شرق آسيا الأخرى. فدول شرق آسيا تلقت ضربة قاسية من الأزمات المالية المتعاقبة، والطريقة الجيدة لإعطاء دفع لاقتصاد اليابان والمنطقة هي أن تقوم اليابان بتشجيع الطلب من خلال [الإصلاح الهيكلي] وإزالة بعض الحواجز...[5]

---

[1] - Carin Holroyd and Ken Coates (eds.), **Japan in the Age of Globalization** (London: Routledge, 2011), p. 07.

[2]- السيد صدقي عابدين، " **مرجع سابق**، ص215.

[3] - Tamotsu Aoki, **Op. Cit**, p. 93.

[4] - "No country is an island: Japan is reluctantly embracing globalization", **The Economist**, Nov 29th 2007 (accessed in: June 3rd 2014), available at: http://www.economist.com/node/10169924

[5] - "Japan's globalization", **Op. Cit**.

هذا التحول في أسلوب التعامل الياباني مع العولمة بدأ يحدث فعلا مع الإصلاحات الهيكلية المتتابعة التي باشرتها الحكومات اليابانية في السنوات الأخيرة، والتي قد تنقل اليابان نحو العولمة ذات الاتجاهين، ولكن "المُسيِّرة" والمتحكم فيها دائما.

وقد أصبحت اليابان تحاول تسيير آثار العولمة من خلال حزمة من السياسات الاستباقية والهجومية في بعض الأحيان، والتي كانت نتيجتها على شكل "عزلة نفوذة أو قابلة للاختراق"، والتي تسمح لبعض القطاعات والمؤسسات بالعمل والتحرك بحرية واستقلالية في حالة الضرورة.[1]

فسياسة "العزلة النفوذة" Permeable Insulation هي محاولة من اليابان لتسيير قوى العولمة (في بُعدها الاقتصادي على وجه الخصوص) عن طريق التأثير في كل من السرعة والمدى الذين تستطيع من خلالهما القواعد والأسواق العالمية التأثير في الفاعلين المحليين. وهي حصيلة عديد السياسات والتدابير التي تتخذها كل من الحكومة والشركات اليابانية من أجل التصدي لتحديات القرن الحادي والعشرين.[2]

وبشكل أكثر دقة، هذه السياسة هي عبارة عن مقاربة ذات مسارين تسمح بالاختلاف بين السياسات القطاعية، وتعتمد على التقييم حالة بحالة لتوجهات ومخرجات مختلف السياسات. وبالتالي هي محاولة لتسيير مسار العولمة من خلال تنويع وتمييز سرعة ونطاق العولمة حسب القضية السياسية وحسب القطاع الاقتصادي.[3]

هذه الاستراتيجية اعتمدت بدورها على قوة الدولة وسلطتها في وضع وسحب السياسات الحمائية في الوقت المناسب وفي مختلف القطاعات بالتعاون مع الشركات، وقد بدأت تتعرض للتحدي بفعل ضعف سلطة الدولة، وزيادة انخراط اليابان في منظمات العولمة والالتزامات المترتبة عليها، وهو ما جعل هذه الاستراتيجية محل نقاش ودعوة للإصلاح مع بدايات القرن الحادي والعشرين، ومع ذلك تظل هي الطريقة التي تدير بها اليابان العولمة حتى الآن.[4]

---

[1] - Ulrike Schaede and William Grimes (eds.). **Op. Cit**, p. xi.
[2] - Ibidem.
[3] - Ulrike Schaede and William W. Grimes, "Introduction: The Emergence of Permeable Insulation", **in:** Ulrike Schaede and William Grimes (eds.). **Op. Cit**, p. 04.
[4] - Ulrike Schaede and William W. Grimes, "Permeable Insulation and Japan's Managed Globalization", **in:** Ulrike Schaede and William Grimes (eds.). **Op. Cit**, pp: 243-254.

المطلب الثاني:

التعامل الصيني مع العولمة

مثلما رأينا في المبحث السابق، تظهر المقاربة الصينية لمفهوم الاعتماد المتبادل، ومن بعده مفهوم العولمة، إدراكا وإلماما بمختلف عناصرها وأبعادها، ويبرز أيضا موقفها "المتحفظ" منها،على اعتبار أنها ""سيف ذو حدين"، أي أن لها آثارها السلبية والإيجابية في مختلف أبعادها، من جهة، واعتقادها بأنه بالإمكان "تسييرها" وضبطها من جهة ثانية. وهو ما جعلها ترسم استراتيجيات وتبعث سياسات للإفادة من إيجابياتها وفرصها، وتلافي محاذيرها ومخاطرها.

أولا. التعامل الصيني مع العولمة الاقتصادية

رغم أن القيادة الصينية تعترف بأن العولمة الاقتصادية "سلاح ذو حدين"، إلا أنها انخرطت في الاقتصاد العالمي وديناميكياته بحماسة كبيرة منذ اعتمادها سياسة الإصلاح والانفتاح في 1978،[1] ولكن ذلك لم يكن عشوائيا وكليا، وإنما وفق استراتيجيات وتدابير محسوبة ومتدرجة.

ومن أجل الإفادة من الفرص الكبيرة التي تمنحها العولمة الاقتصادية، خاصة من جانب التكنولوجيا والتطور العلمي والاستثمارات الأجنبية المباشرة، اعتمدت الصين الصّاعدة مجموعة من الاستراتيجيات، وترجمتها على شكل سياسات واقعية، نستعرض أبرز ملامحها في العناصر التالية:

- **الإصلاح والانفتاح:** تمهيدا لسياسة الانفتاح على مؤسسات وديناميكيات العولمة الاقتصادية، وحرصا على الاستعداد الجيد لها، باشرت الصين جملة من الإصلاحات الاقتصادية في نهاية سبعينات القرن الماضي، والتي كان أبرزها:

- خصخصة النشاط الاقتصادي: وقد مارست الصين سياسات خصخصة متدرجة وجزئية بالاعتماد على نظام الأسهم، والذي تحولت معه الدولة إلى مساهم إلى جانب المديرين والعمال، وليس مالكا كاملا للمشاريع الصناعية الكبرى كما كانت قبل الإصلاحات.
- التحرير التجريبي والتدريجي (المناطق الاقتصادية الخاصة): تجسيدا لتوجهها نحو تحرير اقتصادها وفتح أسواقها، وجذب الاستثمارات ورؤوس الأموال الأجنبية، ومن أجل بعث نشاط التصنيع من أجل التصدير، وكذلك اختبار تداعيات هذه السياسة على اقتصادها المحلي ومكانتها الاقتصادية الدولية، اعتمدت الصين نهجا خاصا قائما على التدرج والتجريب، وعلى أساسه أنشأت ما عرف بـ: المناطق الاقتصادية الخارجية، المناطق الساحلية المنفتحة، المناطق المنفتحة المطلة على نهر "اليانغ تسي" والمدن الحدودية المنفتحة ومناطق التجارة الحرة... وهي مناطق محررة اقتصاديا وتتمتع بميزات خاصة، وقد كان لهذا النهج أثاره الإيجابية البالغة على حركة التصنيع الصينية، وعلى تحولها إلى

[1] - Yong Deng and Thomas G. Moore, "China Views Globalization: Toward a New Great-Power Politics?", **in:** Alexander T. J. Lennon and Amanda Kozlowski, **Op. Cit**, p. 113.

وجهة استثمارية عالمية، خاصة لما ترافق إنشاء تلك المناطق مع تدابير تشجيعية وتحفيزية عديدة.[1]

• **طمأنة المتعاملين مع الصين:** يتطلب جذب عديد مزايا العولمة الاقتصادية، خاصة التكنولوجيا والاستثمارات الأجنبية، تحسين صورة الصين وطمأنة الدول الأخرى بأن هذه الأخيرة لن تستخدم عائدات التكنولوجيا والاستثمارات إلا لأغراض التنمية المشتركة، وان التعامل مع الصين سيكون على أساس المساواة والمنفعة المتبادلة والتي تمثل مبادئ ثابتة في السياسة الخارجية الصينية، بما فيها بعدها الاقتصادي.

أما عن التعامل مع العناصر الرئيسية للعولمة الاقتصادية، فقد كان للصين أسلوبها الخاص والمتميز في التعامل مع كل عنصر من تلك العناصر، وهو ما سنستعرضه في العناصر التالية:

1. التعامل مع العولمة المالية:

سياسة سعر الصرف الصينية برزت كقضية خلافية ومحل تنازع في العلاقات الأمريكية الصينية. فبيجين تتدخل بثقل كبير في أسواق العملة من أجل حماية عملتها "اليوان"، في وجه الدولار الأمريكي. وهذا يجعل الصادرات الصينية أرخص في الأسواق الأجنبية (الواردات أكثر غلاء للمستهلك الصيني) أكثر مما كان ينبغي لو كانت قيمة اليوان تحددها قوى السوق.[2]

وإلى حد ما، أثبتت الأزمة المالية العالمية الأخيرة، أن تدخل الدولة الصينية في أسواق المال وضبطها وتسييرها للعولمة المالية جنّبها التداعيات الكارثية لتلك الأزمة، وهو ما أكد عليه عديد الخبراء والملاحظين الصينيين،[3] وحتى الأجانب.

2. التعامل مع العولمة التجارية:

بالنظر إلى مزاياها النسبية العديدة في مجال الإنتاج والتصنيع، اعتمدت الصين سياسات تكرس نموذجها التنموي المتجه نحو التصدير للخارج. حيث اعتمدت الصين نموذجا خاصا للتجارة الدولية يقوم على تشجيع الاستثمار والتصدير، ويركز على السلع والمنتوجات كثيفة رأس المال وكثيفة العمالة، والتنافسية من ناحية الثمن. وتنتج الصين سلعا منخفضة القيمة بعضها ينتج محليا، والبعض الأخر يتم تركيب أجزاءه المستوردة في الصين ليعاد تصديره كمنتج نهائي.

وبفضل هذه السياسة، تحولت الصين إلى فاعل كبير في التجارة الدولية. وبنهاية سنة 2009، الصين أصبحت أكبر مصدِّر للسلع في العالم، وفي ذات الوقت ثاني أكبر مستورد.

[1]- حنان قنديل، **مرجع سابق**، ص ص: 262-264.

[2] - George J. Gilboy and Eric Heginbotham , **Op. Cit**, p. 324.

[3] - Wang Jisi, "Changing Global Order: China's Perspective", **in:** Ashley J. Tellis and Sean Mirski (eds), **Crux of Asia: China, India, and the Emerging Global Order** (Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace, 2013), p.48.

ووزنها التجاري الكبير أعطاها القدرة والإمكانية على التأثير في القرارات التجارية الدولية، والدفاع عن مصالحها في المنابر والمنتديات التجارية المختلفة.

3. التعامل مع الاستثمارات الأجنبية المباشرة:

وإن بدت الصين، مقارنة باليابان، منفتحة بشكل ملحوظ على الاستثمارات الأجنبية المباشرة والشركات المتعددة الجنسيات، وهو ما أدى بالدول الأخرى إلى المراهنة على التنمية الصينية المستمرة.[1] إلا أن الدولة الصينية في الواقع اعتمدت سياسة "متأنية ومدروسة" لجذب الاستثمارات الأجنبية، ساهمت تلك السياسة في بروز نموذج التجارة المشار إليه.

وقد ارتكزت السياسة الصينية في مجال الاستثمارات الأجنبية على عدة تدابير، أبرزها:

- الاستثمار الأجنبي المباشر الذي دخل الصين، قدم أساسا من شرق آسيا، وفي الحقيقة من الدياسبورا الصينية.[2]
- العديد من الاستثمارات الأجنبية التي سمح بها كان الهدف منها توطين العمليات الصناعية في الصين كقاعدة للتصدير للأسواق الأخرى.
- تضمنت تلك السياسة بعض القيود والحواجز غير التعريفية على بعض القطاعات ذات الأهمية والمرتكزة على الابتكار والتكنولوجيا ذات القيمة المضافة، وتلك ذات الصلة بقطاع الزراعة وبعض الصناعات المحلية من أجل حمايتها وتطويرها ذاتيا.... وهو ما جعل الصين بدورها، على غرار اليابان، تتهم باتباع سياسات حمائية وانتقائية تجاه الاستثمارات الأجنبية.

4. التكنولوجيا واقتصاد المعرفة:

بعد نجاح الصين في إقامة اقتصاد صناعي منتج ومصدِّر، اتجهت أكثر نحو تحديث اقتصادها ومواكبة التطورات الاقتصادية العالمية، وذلك بالتحضير للانتقال نحو اقتصاد المعرفة، الذي يلعب فيه قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والابتكار والتجديد الدور الرئيس.

وفي هذا الإطار، أولت القيادة الصينية اهتماما كبيرا للاستخدامات الاقتصادية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال، خاصة برمجيات الكمبيوتر والانترنت والهواتف الخلوية، وهذا على الرغم من تحفظاتها وقيودها على استخداماتها السياسية.

وقد وضعت الحكومات الصينية خططا لتعميم استخدام الانترنت وتطوير بنيتها التحتية لصالح مختلف المؤسسات الاقتصادية.[3]

---

[1] - David C. Kang, **China rising: peace, power, and order in East Asia** (New York: Columbia University Press, 2007), p. 156.

[2] - Ibid, p. 159.

[3] - حنان قنديل، **مرجع سابق**، ص 264.

5. التعامل مع مؤسسات العولمة الاقتصادية:

في إطار استراتيجية الانفتاح، وإدراكا من القيادة الصينية للفرص الضائعة نتيجة عدم مشاركتها في عديد المنظمات الاقتصادية الدولية، خاصة ما تعلق منها بالمساعدات المالية والفنية، والإقراض المالي وبرامج التعاون الاقتصادي... أقدمت الصين على الانخراط في عديد تلك المؤسسات. ولم تكتفي بمجرد الانخراط، وإنما بحثت عن مواقع قيادية فيها.

وقد شرعت الصين في الانخراط في المؤسسات والمنظمات الدولية وبرامجها ذات الصلة بالتنمية الاقتصادية، بطريقة محسوبة وانتقائية ومتدرجة. وكانت الانطلاقة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سنة 1978، وقد استفادت الصين استفادة كبيرة من هذا البرنامج من جوانب التخطيط للتنمية والتمويل والحصول على الدعم الفني والتكنولوجي، وقد خص الصين بواحد من بين أكبر برامج التنمية في العالم.[1]

كما دفعت الرغبة في التحول للعمل بآليات السوق، والتغلب على عديد المشكلات الاقتصادية، دفعت الصين إلى الالتحاق بالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، حيث استفادت من الخبرة والأموال التي تتيحها هاتين المؤسستين، بما سهل عملية الانفتاح الصيني، وساهم في التخفيف من حدة عديد المشكلات الاقتصادية، وأكثر من ذلك شكلت عضوية الصين في صندوق النقد الدولي عاملا من عوامل نجاحها في دعم مكانتها كدولة تجارية رئيسية وكقوة كبيرة صاعدة.[2]

وهي الحال أيضا مع انضمام الصين إلى عدة منظمات أخرى على غرار: البنك الدولي للإنشاء والتعمير ومنظمة التنمية الدولية وهيئة التمويل الدولي ووكالة الضمان الاستثماري المتعددة الأطراف، وكذلك مع بعض المنظمات الإقليمية مثل: منظمة التعاون الاقتصادي في آسيا والمحيط الهادي (آبيك) وبنك التنمية الآسيوي... ولم تكن كذلك مع الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (فيما بعد المنظمة العالمية للتجارة)، حيث واجهت الصين عدة ضغوطات وشروط اعتبرتها "مجحفة" وأطال مسيرة انضمام الصين إلى المنظمة العالمية للتجارة التي لم تتحقق إلا سنة 2001.[3]

ثانيا. التعامل الصيني مع العولمة السياسية

حتى مع رفض الصين للعولمة السياسية وللكثير من أفكارها وآلياتها، فإن ذلك لا يعني أنها ستكون في منأى عن آثارها وتداعياتها، الإيجابية منها والسلبية، وهو ما حذى بها إلى وضع استراتيجيات وسياسات للتعامل معها:

[1]- حنان قنديل، **مرجع سابق**، ص257.
[2]- المرجع نفسه ، ص258.
[3]- المرجع نفسه ، ص ص: 260-261.

1. الحفاظ على استقرار نظامها السياسي:

قاومت الصين في فترات صُعودها الأولى عملية الإصلاح السياسي على أسس العولمة السياسية، ولكن ومع انتشار أفكار وممارسات التحول الديمقراطي، والتمكين التكنولوجي للأفكار والممارسات السياسية، خاصة عبر تكنولوجيات الإعلام والاتصال، بات لزاما على الصين إدخال بعض الإصلاحات السياسية.

ومن أجل الحفاظ على استقرار نظامها السياسي أمام موجات العولمة السياسية، أدخلت بعض الإصلاحات السياسية التي تتيح "التداول على السلطة" بين أجيال القادة في الحزب الشيوعي ومؤسسات الدولة الأخرى، كما أسست لعدة "شرعيات" وأفكار تدعم البنية السياسية للدولة الصينية، من قبيل حاجة الوحدة القومية إلى نظام سياسي مركزي وقوي ومستقر، وما يقتضيه ذلك من ضرورة اعتماد "ديمقراطية سلطوية مقيدة" أو ديمقراطية دستورية محاطة بأسلوب الضبط الرقابي على الديمقراطية وآليات السوق.[1]

2. استقلالية سياستها الخارجية القائمة على المبادئ الخمسة للتعايش السلمي

حتى مع انتشار عديد الأفكار والمبادئ السياسية "الغربية" التي باتت تؤطر الحياة السياسية الوطنية في عديد الدول، وأيضا توجه وتحدد مواقفها وسياساتها الخارجية تجاه عديد القضايا والدول الأخرى، فإن الصين ظلت تصر على أن سياساتها ومواقفها الخارجية تظل مستقلة، ولا تخضع إلا للمبادئ الخمسة للتعايش السلمي.

ورغم أن أسلوب التعامل الصيني مع العولمة السياسية جعلها محل اتهام من قبل الغرب بأنها تتملص من التزاماتها السياسية المتعلقة بتجسيد ونشر قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان، وأساء إلى سمعة الصين الدولية وأثر سلبا على مسيرتها الاقتصادية، إلا أن الصين تدافع عن نهجها هذا بأنها «لا تفعل شيئا سوى ما تفعله كل دول العالم من تمسك بحق السيادة والدفاع عن الذات ضد ما تعتقد أنه يشكل خطرا يهددها».[2]

3. تصيين المفاهيم السياسية ذات الصبغة الدولية:

مع انتشار عديد المفاهيم السياسية في ظل العولمة (خاصة مفاهيم الاشتراكية، الرأسمالية، الديمقراطية...)، وحتى لا يبدوا الخطاب السياسي الصيني غريبا ومعزولا، فإن الصين المعاصرة، وبعد فشل محاولاتها تجاهل تلك المفاهيم، عملت على "تصيين" عديد تلك المفاهيم، وبناء مفهومها الخاص لها.

[1]- إبراهيم الأخرس، **أسرار تقدم الصين: دراسة في ملامح القوة وأسباب الصعود** (القاهرة: إيتراك للنشر والتوزيع، 2008)، ص ص: 222-223.

[2]- حنان قنديل، **مرجع سابق**، ص255.

وتتجلى هذه الاستراتيجية في اعتماد الصين لمفهوم "الاشتراكية ذات الخصائص الصينية" وذلك حتى تميزها عن الاشتراكية السوفياتية حينها، وكذا تبنيها لمفهوم "الديمقراطية الاشتراكية" التي «تسيِّر بقيادة الحزب الشيوعي الصيني بالاشتراك مع الشعب الصيني».[1]

4. التأكيد على مبدأي السيادة والوحدة الترابية:

بالنظر إلى التحدي الذي تطرحه العولمة على الصعيد السياسي، والمتمثل في اتجاه مشكلات وقضايا الدول الداخلية إلى الانكشاف والظهور العلني بحيث تصبح عرضة لصور مختلفة من التأثيرات العالمية، فإن عددا كبيرا من القضايا التي ظلت تعتبر شأنا داخليا أصبحت اليوم تدخل ضمن نطاق الاهتمام العالمي.[2]

لا تزال الصين ترفض عديد مقولات العولمة السياسية خاصة ما تعلق بتراجع سيادة الدولة ودورها في الحياة الداخلية والخارجية بمختلف أبعادها، بل وتقدم طرحا مضادا أيضا. وتصر على التعامل مع قضايا ومشاكلها بشكل أحادي وترفض تدويلها، خاصة عندما يتعلق الأمر بقضية تايوان وحقوق الإنسان، والقضايا التي تعتبرها الحكومة الصينية شأنا داخليا.

وتدافع الصين عن طرحها وسلوكها هذا، عن طريق الترويج لفرضية إحياء وتزايد أهمية ودور الدولة، وكذلك بمقارنة سلوكها بما تفعله عديد الدول المتقدمة الأخرى تحت غطاء المصلحة الوطنية والأمن القومي، كما تبرره أيضا باعتباره إجراءا وقائيا في عالم مُعولم لم تستقر تفاعلاته على ممارسات محددة ومضبوطة تسري على الجميع.[3]

أما ما تعلق بعولمة حقوق الإنسان، خاصة السياسية منها، فإن الصين، التي صادقت على عدة معاهدات واتفاقية بهذا الشأن، تصرّ على أنها قضية تتعدد الرؤى بشأنها، وأن حماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية تتساوى والحقوق السياسية بل قد تسموا عليها، كما ترفض التعامل مع "منتهكيها" باستخدام العقوبات الاقتصادية التي قد تزيد الأمر سوءا.[4] وقد حققت الصين حتى الآن نجاحا كبيرا في تحييد هاتين القضيتين، بفضل قوتها الاقتصادية ونسيج علاقاتها العالمية.

وكانت الصين صارمة أيضا عندما يتعلق الأمر بعولمة مبادئ وأنظمة الديمقراطية، ومطالبة الأجانب لها بتغيير نظامها السياسي تكيفا مع ذلك ولتثمين إصلاحاتها الاقتصادية، فالصين تعتبر أن النقاش حول النظام السياسي مسألة محسومة في الصين وغير مطروحة للجدل، وأن النظام القائم بقيادة الحزب الشيوعي الصيني هو الذي سيقود عملية التحديث والتنمية والصعود الصيني.

وحتى لا تتسرب الأفكار المعارضة إلى الشعب الصيني، تدافع القيادة الصينية عن نظامها السياسي باستخدام أسلوبين رئيسيين وهما: إجراء القيادات الصينية لنقاشات مفتوحة أمام الجماهير

---

[1]- حنان قنديل، **مرجع سابق**، ص266.
[2]- المرجع نفسه، ص268.
[3]- المرجع نفسه ، ص ص: 268-269.
[4]- المرجع نفسه، ص270.

حول موضوع معين، والحملات الجماهيرية للتوعية بقيم وأفكار النخبة، وبأصالة وفعالية نموذجها التنموي.[1]

وفي حملاتها، ترتكز القيادات الصينية في الدفاع عن نظامها السياسي على جملة من الحجج أبرزها:

- عدم توفر الظروف الموضوعية لاحتضان مثل هذا التطور السياسي؛
- احتاجت قلاع الديمقراطية واللبرالية في الغرب قرونا حتى تستقر دعائمها وأسسها؛
- إحكام الدولة والحزب قبضتهما على مقاليد الأمور في الصين منذ فترة طويلة وليس من السهل التحول عن ذلك في فترة قصيرة؛
- بعض الشعوب والحكومات في الدول الغربية باتت اليوم تنادي بمنح الدولة دورا أكبر في إدارة النشاط الاقتصادي والسياسي.[2]

5. إذكاء الروح القومية:

شكّلت القومية ملجأ أخر للقيادة الصينية للحفاظ على التفاف شعبها حولها في ظل العولمة السياسية ومحاولة القوى الغربية التدخل في مجريات الحياة السياسية الصينية.

في هذا الإطار، نظمت الصين حملة تعليم وطني كان جمهورها تلاميذ المدارس الابتدائية والإعدادية، وقد ركّزت هذه الحملة على تدريس تاريخ الحزب الشيوعي الصيني، والاهتمام بإبراز الخصائص القومية الصينية وأبطال الصين والتعريف بإنجازات الحزب الشيوعي خاصة دوره في عملية التحديث الاقتصادي، والتحذير من أطروحات وسياسات الدول المعادية للصين...[3] وهي مشاعر يحسن النظام الصيني توظيفها، وأيضا كبحها عند الحاجة وإبقائها عند حدود يرسمها هو.

والمسألة التي لم تحلها بعد الحكومات الصينية هي ما إذا كان التواصل والترابط المتزايد بين الأفراد عبر "الواب" ووسائل الإعلام والاجتماعية، وكذلك "الصّحوة السياسية العالمية" ستعمل كمسرّع أو ناشر للشعور القومي في القرن الحادي والعشرين؟[4] لذلك ما تزال الصين تتحفظ بشكل كبير على الاستخدام السياسي لمواقع التواصل الاجتماعي وتمارس عليها رقيبة شديدة، تصل إلى حد الحجب أحيانا.

وكنتيجة لتحفظات الصين على العولمة السياسية وعديد أفكارها وآلياتها، وبسبب الإجراءات التي اعتمدتها في التعامل معها، فإن التعولم السياسي للصين بقي الأضعف من بين القوى الآسيوية الثلاث، حيث حلت الصين في المرتبة 43 عالميا بقيمة مؤشر مقدرة بـ: 85.32 بالمائة، وذلك في المؤشر الفرعي للعولمة السياسية وذلك وفق مؤشر "كوف" للعولمة لسنة 2015.

---

[1]- حنان قنديل، **مرجع سابق**، ص273.
[2]- المرجع نفسه، ص275.
[3]- المرجع نفسه، ص276.
[4] - "Globalization and World Order", **Op. Cit**, p. 04.

ثالثا. التعامل الصيني مع العولمة الثقافية

مثلما أدركت الصين هشاشات العولمة الاقتصادية، وانخرطت فيها وعملت على تسييرها لصالحها، كذلك فعلت مع العولمة الثقافية. فرغم أن قيادات الحزب الشيوعي الصيني تتخوف من الأفكار والقيم الثقافية الغربية ومحاولاتها المتكررة تجنبها، إلا أنها حافظت على سياسة الباب المفتوح، وانسحب الحزب تدريجيا من عديد جوانب الحياة الاجتماعية، وهو ما أدى إلى تزايد تأثير الثقافات الأجنبية في الصين في العقود الأخيرة.[1]

وقد اعتمدت القيادات الصينية مقاربات واستراتيجيات مختلفة ومتنوعة تجاه مكونات ومحركات العولمة الثقافية المختلفة؛ فلم تبدي الصين تخوفا من نخبة الأعمال وثقافتها التي اعتبرتها أقل تهديدا، وتقدم خدمة كبيرة لاستراتيجية التنمية الصينية، وتطوير قطاع الأعمال فيها من خلال توطين ثقافة إقامة الأعمال والمقاولاتية. والثقافة الشعبية أيضا تسامحت معها القيادات الصينية وتركتها لحالها، حيث نظرت إليها على أنه يمكن الاستفادة منها في الاستماع والإطلاع على التوترات الاجتماعية، وأخذ صورة عن رفاهية وسعادة المجتمع.[2]

وبالمقابل، تُبقي الدولة الصينية عينها مفتوحة ورقابتها مشددة، على تطور الفكر والحركات الاجتماعية بالنظر إلى أن لهما تأثير كبير ومباشر على الايديولوجيا الاشتراكية، وقد تترجم بعدها إلى فعل جماعي واسع المدى ضد شرعية الحزب والنظام القائم.[3]

ولما كان الإلمام باستراتيجيات تعامل الصين مع العولمة الثقافية موضوعا واسعا، ويتطلب دراسات شاملة ومتكاملة، سنكتفي هنا بالإشارة السريعة إلى أبرز تلك الاستراتيجيات:[4]

1. **الحملات الإيديولوجية:** تعتبر الحملات الإيديولوجية السلاح الرئيس والفتاك الذي تستخدمه الدولة الصينية من فترة لأخرى ضد تقوي نفوذ الثقافات الغربية، خاصة في أوساط النخب الثقافية الصينية. وأبرز الحملات في هذا المجال حملة التطهير الروحي في عقد الثمانينات، وحملة "التحرير البرجوازي" في بدايات التسعينات.
2. **السيطرة على الصناعة والسوق الثقافية:** أبقت الدولة الصينية على سيطرتها ورقابتها على المؤسسات الإعلامية والثقافية، والتحكم في سوق المنتوجات الثقافية، والتي من خلالها ترفض الحكومة الصينية الترخيص لوسائل الإعلام والمنتوجات الثقافية التي تتوجس منها، وهناك أمثلة عديدة على منتوجات الصناعة الثقافية التي يتم منعها كل سنة لأسباب إيديولوجية وثقافية.

---

[1] - Yan Yunxiang, **Op. Cit**, p. 39.
[2] - Ibid, p. 40.
[3] - Ibid, p. 41.
[4] - Ibid, pp: 40-43.

3. **محك مصالح الدولة–الحزب:** تخضع المنتجات الثقافية الأجنبية، وحتى المحلية، لمحك مدى مسايرتها وخدمتها لمصالح الحزب والدولة، قبل أن يتم الترخيص والسماح لها بالتداول في سوق الثقافة الصينية.
4. **حماية ودعم المؤسسات والصناعة الثقافية الوطنية:** تحضى المؤسسات والصناعات الثقافية الصينية باهتمام كبير من قبل الدولة، وتحضى بتمويل كبير من أجل الحفاظ على تنافسيتها وسيطرتها على المنتوج الثقافي المتداول وطنيا.
5. **إحياء الثقافة الصينية وتكييفها:** يجهد الصينيون في إعادة اكتشاف تراثهم الثقافي الخاص بهم واستنباط طرائق للإصلاح والتحديث تنسجم مع تقاليد الصين وتراثها التقليدي، وليس صدفة أن تستعاد مقولات حكماء الصين القدامى وتنشر على نطاق واسع.[1]
6. **فرض قيود على انتقال بعض الأفكار والممارسات:** رغم انفتاحها الثقافي، ما تزال السلطات الصينية تفرض قيودا صارمة على عديد المنتجات الثقافية والأفكار الغربية التي تعتبرها معادية ومضرة بالاستقرار.
7. **تبنيي بعض صور الثقافة العالمية:** يؤدي كل من الدولة الصينية والمثقفين الصينيين دورا كبيرا في الدفع نحو تبني القيم والثقافات العالمية، مع حرصهم على جعلها في خدمة التنمية الصينية ومسار صعودها.[2]
8. **تصيين وتوطين عديد الثقافات المستوردة:** نظرة سطحية على المشهد الثقافي العام في الصين قد توحي بأن الصين تعرضت لغزو ثقافي غربي جامح، ولكن نظرة أكثر قربا وعمقا، قد تغير الصورة إلى حد ما وتقلل من قتامتها؛ إذ أن الثقافات المستوردة أو الداخلة إلى الصين، عادة ما يتم تحويلها وإعطائها طابعا محليا مثلما فُعل مع "الماكدونالدز" في بيجين.[3]

والخلاصة هناّ أن الحالة الصينية تظهر وجود نمط جديد من "العولمة الثقافية" أو "التعولم الثقافي"، هذا التعولم عبارة عن مسار مُسيِّر تلعب فيه الدولة دورا رائدا، وكذلك النخبة والجماهير تعمل معا بشكل فعال من أجل اكتساب وتوطين ثقافة عالمية بازغة.[4]

ومن خلال العرض السابق لأسلوب واستراتيجيات تعامل الصين مع مختلف أبعاد العولمة، يتضح أن الصين بدورها حاولت تسيير قوى العولمة بما يقتضيه الحال في مجال أو قطاع من قطاعات التنمية المختلفة، وهو النهج الذي بات يعرف بـ: "**العولمة المُسيِّرة**" أو المتأنية.

[1]- مسعود ضاهر، "الممارسة الصينية"، **مرجع سابق**، ص 191.
[2] - Yan Yunxiang, **Op. Cit**, p. 36.
[3] - Ibid, p. 33.
[4] - Ibid, p. 44.

وكنتيجة لهذا النهج، بدى التعولم الصيني رصينا ومتأنيا، حيث أنه وفق مؤشر "كوف" للعولمة لسنة 2015، تعتبر الصين من الدول متوسطة التعولم، إذ تحل في المرتبة 75 عالميا وبقيمة مؤشر تعولم مقدرة بـ: 60.15 بالمائة.

وعن نجاح النهج الصيني العام في التعامل مع العولمة، يتم الإشارة إلى نجاح الصين في تجنب الأزمات الاقتصادية العالمية المتتالية حتى الآن، بل ومساهمة تلك الأزمات في وزيادة الثقة في القوة الاقتصادية الصينية ومكانة الصين العالمية ودورها في الشؤون الدولية.

ولكن الصين من ناحية أخرى تعاني بدورها اليوم من أعراض العولمة المعروفة، خاصة: تفاوت التنمية بين المناطق الساحلية والداخلية، اللامساواة داخل المجتمع، الفساد المستشري، تدهور البيئة، الوضعيات المالية المأزومة للبنوك، زيادة البطالة، تراجع مكانة الأقليات... والقيادة الصينية واعية جدا بتلك المشاكل وقلقة حول الاستقرار السياسي.

المطلب الثالث:

التعامل الهندي مع العولمة

انضمت الهند إلى مسار العولمة متأخرة نسبيا مقارنة بكل من اليابان والصين، واستفادة من تجارب المتعولمين السايقين. وتتضمن تجربة الصعود الهندي المعاصر نموذجا آخر لتعامل القوى الصاعدة مع العولمة المتعددة الأبعاد، وهو نموذج متميز عن سابقيه (الياباني والصيني) وإن اشترك معهما في عديد الجوانب.

أولا. التعامل الهندي مع العولمة الاقتصادية

اتبعت الهند سياسات اقتصادية مغلقة منذ استقلالها، ولكنها بدأت في التحول نحو العولمة بعد سنة 1985، تلك المحاولات كانت تبدوا فاترة ومرتبطة ومتناقضة ذاتيا، ولكنها في فترة التسعينات كانت أوسع وأعمق.[1]

وقد كان اندماج الهند في العولمة الاقتصادية لدوافع سياسية أكثر منها اقتصادية، وهذا تجسيدا لحكمة الزعيم الصيني "دانغ سياوبنغ" بأن "مسار القوى الكبرى يلعب أولا على الصعيد الاقتصادي". أو أن النخب الهندية كانت تفكر أكثر فأكثر بأن الهند ستكون القوة الاقتصادية الثالثة عالميا بعد الولايات المتحدة والصين.[2]

ومع خوضها غمار العولمة الاقتصادية، أقدمت الهند على خطوة كان لها تأثير كبير على صعودها الاقتصادي، وتمثلت تلك الخطورة في "**إعادة تكييف دور الدولة**"، فبعد أربعة عقود من إحكام الدولة الهندية لقبضتها على الاقتصاد، وأدائها لأدوار عدة فيه، كان على الهند التي قررت

[1] - Rudra P. Pradhan, "Globalization in India: With special reference to 1990s", **Journal of Economics and International Finance**, Vol. 2, No. 5 (May 2010), p. 76.

[2] - Jean-Joseph Boillot, "L'Inde dans la mondialisation économique", **Cosmopolitiques**, No 11 (janvier 2006), p. 14.

إدخال إصلاحات على اقتصادها من أجل الخوض في ديناميكيات العولمة الاقتصادية أن تعيد النظر في دور الدولة من أجل تسيير فرص ومخاطر العولمة الاقتصادية على الهند.

ومثلما هو واضح هنا، فإن الأمر يتعلق بإعادة تكييف دور الدولة وليس التخلي عنه نهائيا، ذلك أن الدولة تمثل بالنسبة للهند، ولكل من اليابان والصين، أداة فعالة لتسيير آثار العولمة الاقتصادية لصالح صُعودها الاقتصادي، على أن الدور المسند للدولة يتفاوت من تجربة لأخرى.[1]

وقد لعبت الدولة الهندية دورا كبيرا في تسيير أبعاد العولمة الاقتصادية المختلفة، وهو ما سيتم توضيحه في العناصر التالية:

1. التعامل مع العولمة المالية:

سياسة سعر الصرف الهندية تمتلك نقاطا مشتركة مع نظيرتها الصينية. نظريا، قيمة الروبية الهندية تحدد عن طريق أسواق العملة، ولكن في الواقع بنك الاحتياط الهندي ينخرط أيضا، وبشكل جوهري، في تجارة الدولار الأمريكي من أجل تخفيض ارتفاع سعر الصرف والحفاظ على الصادرات الهندية.[2]

ومن سنوات الثمانينات، وحتى بداية التسعينات، اتبعت الهند سياسة خفض قيمة الروبية لترقية الصادرات الهندية. وبعد ذلك سمح بنك الاحتياط الهندي للروبية بأن تقيم وفق "التعويم المُسيِّر" مقابل الدولار الأمريكي، وهذا التعويم المسيِّر للروبية مفيد للاستقرار المالي الهندي، وفي نفس الوقت ليس مسألة نزاعية كبيرة مع الولايات المتحدة والدول الأخرى.[3]

وفي حين أن عددا من الاقتصاديين الرسميين من الهند لا يزالون يرون حاجة إلى التحكم في رأس المال وتسيير العملة من أجل الحفاظ على سعر صرف تنافسي في السنوات القادمة، فإن هذه السياسات قد تصبح أكثر تعارضا مع نمو الاقتصاد والتجارة الدولية الهندية، أو إذا عرفت الهند تدفقات كبيرة داخلية أو نحو الخارج للاستثمارات الأجنبية.[4]

2. التعامل مع العولمة التجارية:

في شقها **التجاري**، ورغم الجدل الذي دار في الهند حول حرية التجارة وانضمام الهند إلى اتفاقية الجات، إلا أن الحكومة الهندية حينها، التي كانت تفضل دائما اتفاقيات التبادل الجر المتعددة الأطراف على الاتفاقيات الإقليمية والثنائية،[5] حسمت الموقف لصالح حرية التجارة ووقعت على اتفاقية الجات، وواجهت بثبات المعارضة والاحتجاجات الشديدة بهذا الشأن. وهو ما جعل الهند عضوا في منظمة التجارة عند إنشائها فيما بعد، وأعطاها مكانة خاصة داخل المنظمة

[1] - عبد الرحمان عبد العال، "الهند والعولمة"، **في:** محمد السيد سليم والسيد صدقي عابدين (محرران)، **مرجع سابق**، ص ص: 350-353.

[2] - George J. Gilboy and Eric Heginbotham , **Op. Cit**, p.225.

[3] - Ibid, pp: 225-226.

[4] - Ibid, p. 226.

[5] - Jean-Joseph Boillot, **Op. Cit**, p. 15.

باعتبارها قائدة لدول الجنوب (إلى جانب البرازيل) وتتمتع بعضوية مجموعة الأطراف الخمسة المهمة في المنظمة (FIP).[1]

ولكن الهند وفي ذات الوقت، أكدت على الحفاظ على اقتصادها الوطني تحت شعار "الهند أولا" أو "القومية الاقتصادية" التي شكلت عنوان "الأجندة الاقتصادية غير المعلنة" للحكومات الهندية المتعاقبة على اعتبار أن الصناعة الهندية ما تزال غير تنافسية.

وعلى خلاف الصادرات الصينية التي تمثل خليطا من المنتوجات كثيفة العمالة ورأس المال، الصادرات الهندية تهيمن عليها السلع كثيفة رأس المال وكثيفة المهارة مثل منتوجات الحديد والصلب والحلي، مع بعض المنتوجات كثيفة العمالة كمصابيح الإضاءة.[2]

كما قادت الهند حملة للدول النامية من أجل دفع البلدان المتقدمة لتقديم تنازلات لصالح الدول النامية خلال مفاوضات تحرير التجارة، وتسوية قضايا التجارة بين الدول من خلال المفاوضات بعيدا عن أسس الهيمنة والاستفادة من جانب واحد... وقد نجحت في الحصول على بعض التنازلات من خلال بعض المزايا المكفولة للدول النامية في المنظمة العالمية للتجارة،[3] مثل المعاملة الخاصة والمميزة للدول النامية التي تسمح لهم بانفتاح لا متماثل على مستوى أسواقهم الزراعية.[4]

ومن خلال تنشيط دبلوماسيتها التجارية، ضاعفت الهند من اتفاقيات التبادل الحر من أجل توسيع نطاق فضائها التجاري التفضيلي، خاصة في آسيا أين يعتبر حضورها هامشيا،[5] وفي غضون عشرية واحدة، كان وزن الهند في التجارة الدولية قد تضاعف، حيث انتقل من 0.5 بالمائة إلى 1 بالمائة.[6]

وقد ساعد تخصص الهند في مجال تصدير الخدمات في فسح المجال أمامها عالميا، وإعطائها وزنا تجاريا كبيرا، فالهند "مُصدِّر متوسط الحجم للسلع، ونسبيا هي مُصدِّر كبير الحجم في الخدمات".

3. التعامل مع الاستثمارات الأجنبية المباشرة:

كان هناك إجماع وطني ضد الاستثمارات الأجنبية في الهند، وهذا نظرا لما تؤشر إليه دلالة: "مرض شركة الهند الشرقية" عقب الغزو البريطاني للهند.[1] وبالتالي الهند كانت أكثر ترددا في إزالة الحوافز أمام الاستثمار الأجنبي المباشر.[2]

---

[1] - Jean-Joseph Boillot, **Op. Cit**, p.15.
[2] - George J. Gilboy and Eric Heginbotham , **Op. Cit**, p. 315.
[3]- عبد الرحمان عبد العال، **مرجع سابق**، ص ص: 358-359.
[4] - Jean-Joseph Boillot **Op. Cit**, p.15.
[5] - Ibidem.
[6] - Ibid, p. 13.
[1] - Baldev Raj Nayar, **Op. Cit**, p.41.
[2] - Ibid, p.35.

وللسبب المذكور، انفتحت الهند على الاستثمارات الأجنبية المباشرة بشكل متأخر وبطئ منذ بداية انفتاحها الاقتصادي، وهذا رغم تبني الحكومة الهندية "استراتيجية هجومية" مستلهمة من النهج الصيني، استراتيجية تقوم على مضاعفة الاتفاقيات الإقليمية والثنائية مع الدول التي تعتبر مصدرا كامنا للاستثمارات الأجنبية.[1]

فبين 1995 و2005، دخل الهند 4 بليون دولار من الاستثمارات، وتزايدت الاستثمارات الأجنبية بسرعة وبلغت حوالي 34 بليون دولار في سنة 2009.[2] مع ملاحظة أن نسبة كبيرة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي دخلت إلى الهند كانت في قطاع تكنولوجيا المعلومات والخدمات الموجهة للشركات.

ومع ذلك يتأثر هذا القطاع في الهند بعديد العوامل:

- أداء الهند في عديد أنظمة الحكم العالمي ليس أفضل من نظيره الصيني من منظور أمريكي.[3] والمسوح التي أجريت من طرف البنك الدولي ومؤسسات أخرى تظهر أن رواد الأعمال الدوليين يصنفون الصين أفضل من الهند فيما يخص الوصول إلى السوق ويسر الاستثمار. والشركات أيضا ترتب النظام القانوني الصيني أفضل من الهندي خاصة عندما يتعلق الأمر بدعم العقود.[4] ففي حين استدعى نظام التجارة والاستثمار الهندي لما بعد 1991 الاستثمارات والتجارة الخارجية على الورق، الحقيقة أن الهند محرر متردد، وواحدة من الاقتصاديات الأكثر حمائية في العالم النامي.[5]
- نظريا، ديمقراطية السياسة الهندية والنظام القانوني المتطور يفترض أن يكون مفيدا في جذب الاستثمار والتجارة. في حين، في الممارسة الحالية، الشركات الأجنبية تجد بيروقراطية متضخمة، قيود تنظيمية، تطبيق بطئ وغير فعال للقانون، الفساد في الهند قد يكون أكبر من الصين، فالفساد مشكل للدولتين لكنه أكثر حدة في الهند. في التقرير الرصدي للفساد في العالم لسنة 2007 الصادر عن شفافية دولية يرتب الصين في المرتبة 73 والهند في المرتبة 75 من ضمن 180 دولة.[6]
- لم تنجح الهند في جذب قدر كاف من الاستثمارات الأجنبية بسبب رداءة وهشاشة بنيتها التحتية.

[1] - Baldev Raj Nayar, **Op. Cit**, p .13.
[2] - George J. Gilboy and Eric Heginbotham , **Op. Cit**, p. 318.
[3] - Ibid, p. 321.
[4] - Ibid, p. 327.
[5] - Francesca Beausang, **Op. Cit**, p. 43.
[6] - Ibid, p. 328.

4. التعامل مع التكنولوجيا واقتصاد المعرفة:

واحدة من بين أهم مزايا العولمة، والتي استثمرتها الهند بنجاح، وكانت قاطرة لصعودها الاقتصادي المعاصر، هي تكنولوجيا المعلومات والخدمات المرتبطة بها، وهو القطاع الأكثر تعولما واستفادة من العولمة.

ويعتبر تخصص الهند في قطاع الخدمات، خاصة تلك المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات، ظاهرة جديدة، حيث عرف هذا القطاع نموا منفرد النظير في الهند خلال عقد صعودها الأول، حيث حقق نسبة نمو سنوي قدرت بـ 17 بالمائة في مقابل المتوسط العالمي حينها المقدر بـ 5.6 بالمائة.[1] وتحولت الهند فيما بعد إلى الرقم واحد عالميا في خدمات الإعلام الآلي، وبحصة 7 بالمائة من الصادرات العالمية.[2]

والحوصلة أنه حتى ولو أن انفتاح الهند وتوجهها نحو العولمة الاقتصادية جاء سريعا وعلى إثر أزمة اقتصادية ومالية خانقة، إلا أن تدابير "الإصلاح الاقتصادي" الخاصة التي اتخذنها أدت إلى عديد الآثار الاقتصادية الإيجابية على الاقتصاد والمكانة الاقتصادية الهندية على الصعيد العالمي:

- أدّت الإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها الهند في جويلية 1991، أدت إلى: التماسك المالي، التحكم في التضخم إلى حد ما، ارتفاع الاحتياطي الأجنبي وزيادة الاستثمارات الأجنبية والتكنولوجيا نحو الهند. هذا ساعد الاقتصاد الهندي على النمو بوتيرة أسرع، فحاليا أكثر من 100 من ال 500 شركة عملاقة لديها حضور في الهند مقابل 33 في الصين.[3]
- تحسن المكانة الاقتصادية العالمية للهند: تحسنت مكانة الهند في الاقتصاد العالمي من المرتبة الثامنة عالميا سنة 1991 إلى المرتبة الرابعة سنة 2001، وما تزال تشغل هذه المكانة لليوم، ويتوقع، مع تراجع النمو الاقتصادي الياباني، أن تصبح الهند ثالث قوة اقتصادية عالميا بعد الولايات المتحدة والصين.

ومع ما سبق، ينبغي هنا الإشارة إلى أن النتائج المحققة اقتصاديا لم تساهم في تغيير نسبة الفقر ومظاهر التخلف التي تعاني منها فئة كبيرة جدا من المجتمع الهندي، وأن الهند مطالبة اليوم بمزيد من الاندماج في العولمة الاقتصادية وهو ما سيخلق لها تحديا كبيرا في السنوات القادمة، فالهند حتى اليوم تعتبر ضعيفة من حيث مستوى التعولم الاقتصادي، فقد حلت في المرتبة 135

[1] - Jean-Joseph Boillot, **Op. Cit**, pp: 18-19.
[2] - Ibid, p. 19.
[3] - Prakash Somalkar, **Op. Cit**, p. 09.

عالميا في المؤشر الفرعي للعولمة الاقتصادية الذي حصلت فيه على قيمة 42.84 بالمائة، وذلك وفق مؤشر "كوف" للعولمة لسنة 2015.

ثانيا. التعامل الهندي مع العولمة السياسية

ساعد الإرث "الديمقراطي" الهند على التفاعل إيجابيا مع عديد جوانب العولمة السياسية، وبالتحديد في جانبها المتعلق بنشر القيم والممارسات الديمقراطية. فالطبيعة الديمقراطية للنظام السياسي الهندي، والصفة التي حصلت عليها الهند باعتبارها "أكبر ديمقراطية في العالم"، سهّل عليها مهمة التفاعل مع العالم الغربي الذي اعتبرها الدولة الأسيوية الأقرب إلى قيمه المُعولمة، وهو ما استفادت منه الهند في دعم تنميتها ومسار صُعودها دون أن ينظر إليها على أنها مصدر تهديد.

ومع ذلك، فإن الديمقراطية الهندية ما تزال تعاني من عديد الأمراض والنقائص والتي تؤثر على سمعتها ومكانتها السياسية، وفي مقدمتها "الفساد الانتخابي" الذي دفع البعض إلى وصف الديمقراطية الهندية بأنها "كبيرة بحجمها وليس بأدائها"،[1] وأيضا العنف السياسي والشعبوية غير المسؤولة وغيرهما من الظواهر السيئة والخطيرة المرافقة للاستحقاقات السياسية، وهو ما جعل من تكريس ممارسة ديمقراطية فعلية ما تزال تشكّل تحديا بالنسبة للهند.[2]

وفي المقابل، تجد الهند صعوبة كبيرة في التعامل مع عولمة حقوق الإنسان، التي تتعرض بسبب انتهاكاتها لها لانتقادات وضغوطات كبيرة. ولتسيير تلك الضغوطات، تدافع الهند عن نفسها باختلاف الأولويات التي تحدد أي الحقوق أولى بالاحترام في مختلف الظروف، وبأنها تخوض حربا ضد الإرهاب والحركات الانفصالية فيها... وتطالب في هذا الصدد بتحديد مقاييس موضوعية ودقيقة توفق بين الدفاع عن الكرامة الوطنية واحترام حقوق الإنسان.[3]

ومع ذلك، فإنها مقارنة بكل من اليابان والصين، تعتبر الهند دولة متعولمة سياسيا، فقد جاءت في المرتبة 20 عالميا في المؤشر الفرعي للعولمة السياسية وبقيمة مؤشر مقدرة بـ: 91.74 بالمائة، وذلك وفق مؤشر العولمة "كوف" لسنة 2015.

ثالثا. التعامل الهندي مع العولمة الثقافية:

إلى جانب الأسباب الاقتصادية، يقحم معارضو العولمة في الهند أيضا الجوانب الثقافية التي يعتبرونها مثيرة للجدل، خاصة ما تعلق بتنميط الثقافة وتأثيرها على التقاليد الهندية. وضمن هذا الخطاب هناك خطان دينيان–سياسيان جديران بتوضيحهما:[1]

---

[1]- عبد الرحمان عبد العال، **مرجع سابق**، ص360.

[2] - Poorvi Chitalkar and David M. Malone, "Democracy and politics in India: The foreign policy wildcard", **Canada Watch**, (WINTER 2012), p. 18.

[3]- نقلا عن: عبد الرحمان عبد العال، **مرجع سابق**، ص359.

[1] - Quoted in: Norman Backhaus, **Op. Cit**, p. 30.

- **حركة القوميين الهندوس:** يتخوف القوميون الهندوس من التقهقر الثقافي بسبب المنظور اللبرالي للسلوك الجنسي والعلاقات بين الجنسين التي أتت إلى الهند عبر البث التلفزيوني الغربي، والتي ترى أنها خطيرة على التقاليد الهندوسية وكذلك الإسلام.
- **حركة الداليت Dalit:** يريدون تحريرا خارجيا، ولكن فقط تحريرا انتقائيا داخليا. والسبب وراء رفض التحرير الداخلي الكامل هو تخوفهم من أن كوطة الداليت في النظام التعليمي والحكومة ستزول وأنهم سيتعرضون للتمييز أكثر من ذي قبل.

ورغم الجدل، فإن التعدد الثقافي المتأصل في الهند، بجعل العديد من الثقافات الأجنبية تبدوا إضافة إلى ترسانة الثقافات الهندية، وغير ذات وزن كبير في وجه الثقافات الأخرى، أي أن الثقافة الهندية عالية الاستيعاب. ومع ذلك فقوة بعض عناصر الثقافة البريطانية والأمريكية والغربية بشكل عام، استطاعت أن تحدث تغييرات كبيرة في الثقافة الهندية.

وبفضل موروثها من اللغة الانجليزية استطاعت الهند أن تستفيد كثيرا من العولمة بأبعادها المختلفة؛ فبفضل الانجليزية، المسيِّرون والمقاولون الهنود أكثر تأقلما وارتباطا بالاتجاهات التجارية وعالم الأعمال الغربي، دون حاجة إلى مترجمين وأدلاء ثقافة، كما أنهم يقرؤون حول الكمبيوتر ونظرية التسيير، واستراتيجية التسويق وآخر الابتكارات في مجال العلم والتكنولوجيا... إنهم يتكلمون إلى العولمة بسلاسة.[1]

الاستعراض السابق لتعامل الهند مع مختلف أبعاد العولمة، ومن خلال المؤشرات المختلفة التي تقيم مدى انخراط وأداء الهند على مستوى تلك الأبعاد، وبالنظر إلى تأخر الهند في الانخراط في العولمة مقارنة بالمتعولمين السابقين، يوصف أسلوب الهند في التعامل مع العولمة بأنه أسلوب متردد، ويطلق على الهند وصف "**المتعولم المتردد**".

هذا التردد تؤكده المؤشرات الدولية المتخصصة، فقد حلت الهند في المرتبة 109 عالميا وفق مؤشر العولمة "كوف" لسنة 2015، وذلك بقيمة مؤشر مقدرة بـ: 50.77 بالمائة. وهذا التردد جنب الهند بعض الآثار المدمرة للعولمة، ولكنه في ذات الوقت يحرمها من عديد الفرص لتحسين واقعها التنموي والارتقاء بمكانتها الدولية.

[1] - Fareed Zakaria, **Op. Cit**, p. 135.

خلاصة مقارنة: نُهُج التعامل المقارن مع العولمة

بعد دراسات الحالات التفصيلية لمقاربات ومواقف وأساليب تعامل القوى الآسيوية الثلاث مع العولمة بأبعادها وظواهرها المرافقة المختلفة، نكون قد رسمنا صورة شاملة لكل حالة تسمح لنا بإجراء مقارنة أكثر دقة ورصانة بين الحالات الثلاث، واستخلاص جوانب التشابه، وعناصر خصوصية كل قوة صاعدة من تلك القوى.

أولا: من حيث مقاربة العولمة والموقف منها

مثلما هي الحال في غالبية دول العالم، دار جدل كبير بين مؤيدي ومعارضي العولمة داخل الدول الثلاث منذ توجه حكوماتها نحو الانخراط في مسار العولمة. ولكن القرار السياسي كان قد مضى في اتجاه الانخراط في العولمة مع الأخذ في الاعتبار محصلة الجدل والنقاش السياسي والأكاديمي حولها.

القوى الصّاعدة الثلاث تعتبر أن العولمة أصبحت واقعا فعليا لا يمكن التنكر له وتجاهله، وإنما ينبغي أن يتم التعامل معه، والصعود ضمنه. كما أن عمالقة الديمغرافية الأسيويين وجدوا في العولمة مُسرِّعا جيدا لنموهم.[1]

ونبرز هنا أهم الملامح العامة المشتركة لمقاربة العولمة من طرف الدول الآسيوية الثلاث:

- اعتبرت القيادات السياسية والنخب الأكاديمية والإعلامية في الدول الثلاث العولمة على أنها "تيار كاسح لا يمكن تجنبه"، وأنها "تحمل معها فرصا وقيودا معا"، وبالتالي لا بد من التعامل معها بحكمة من أجل تعظيم فرصها والتقليل من سلبياتها خدمة لمسار صعودها المتعدد الأبعاد؛
- في الحالات الثلاث، مع بعض التفاوت والاختلافات الدقيقة، غلب البعد الاقتصادي على فهمها ومقاربتها للعولمة، حتى أن إحداها (الصين) لم تكن في البداية تعترف بالأبعاد الأخرى للعولمة.

أما من حيث التفاصيل، ومقاربة كل بعد من أبعاد العولمة وتحديد الموقف منه، فقد برزت عدة اختلافات، أو بالأحرى، تفاوتات في التقدير تختلف من بعد إلى آخر، وداخل كل بعد من أبعاد العولمة من قضية أو مكون إلى آخر.

ثانيا: من حيث كيفية التعامل مع العولمة

بالنظر إلى موقفها السابق من العولمة، لم تنخرط القوى الآسيوية الثلاث بشكل مباشر وأعمى في العولمة بمختلف أبعادها، وهي حتى الآن لم تتعولم بشكل كلي. مع ذلك، وبمختلف مؤشرات العولمة، هناك تفاوت ملحوظ بينها في هذا الشأن. فاليابان هي الأكثر تعولما من بين

[1] - Françoise Lemoine, **Op. Cit**, p. 163.

القوى الثلاث، تليها الصين ثم الهند التي كانت المتعولم الأكثر ترددا، مع مستوى منخفض للتعرض للعولمة. وسياستها الاقتصادية بنيت على هدف الإنعاش الذاتي (الاعتماد على الذات). وكانت لها يد طولى في كيفية ومدى الانفتاح.[1] (أنظر الجدولين التاليين).

الجدول رقم: 08

تعولم القوة المهيمنة والقوى الأسيوية الثلاث وفق مؤشر "ارنست اند يونغ" لسنة 2012

الدولة	المؤشرات الفرعية					المؤشر العام	الترتيب
	التجارة	رأس المال	العمالة	التكنولوجيا	الثقافة		
الولايات المتحدة	5.32	4.57	4.16	3.62	3.79	4.33	25
اليابان	5.15	3.72	2.94	3.59	1.87	3.54	43
الصين	5.30	3.41	3.44	2.66	2.53	3.53	44
الهند	4.56	3.20	4.08	1.36	2.52	3.17	54

المصدر:

Ernst & Young, **Looking beyond the obvious: globalization and new opportunities for growth** (EYGM Limited, 2013), pp: 32-33.

الجدول رقم: 09

تعولم القوة المهيمنة والقوى الأسيوية الثلاث وفق مؤشر "كوف" (KOF) لسنة 2015

القوى المتعولمة	مؤشر التعولم ومؤشراته الفرعية							
	العولمة الاقتصادية		العولمة الاجتماعية		العولمة السياسية		المؤشر العام	
	المؤشر	الترتيب	المؤشر	الترتيب	المؤشر	الترتيب	المؤشر	الترتيب
الولايات المتحدة	58.77	90	77.95	28	92.41	16	74.81	34
اليابان	47.57	126	66.58	54	90.10	28	65.87	54
الصين	49.80	120	52.61	90	85.32	43	60.15	75
الهند	42.84	135	29.98	153	91.74	20	50.77	109

المصدر: مؤشر "كوف" للعولمة لسنة 2015. 2015 KOF Index of Globalization

وقد كان التكيف والإصلاح المستمر سمة رئيسية لتجارب القوى الثلاث في التعامل مع العولمة وتطوراتها، فقد باشرت القوى الأسيوية الثلاث عدة إصلاحات واستعدادات اجتماعية واقتصادية، لما اختارت أن تنخرط في النظام اللبرالي التجاري والاستثماري والمالي، وقد تفاوتت

[1] - Francesca Beausang, **Globalization and the BRICs: Why the BRICs Will Not Rule the World For Long** (UK: Palgrave Macmillan, 2012), p. 19.

النطاقات الزمنية لتلك الإصلاحات، وكذا فعاليتها من دولة إلى أخرى، ولكنها في الغالب سمحت بتعولم ناجح إلى حد ما، جعل منها قوى صاعدة.

اشتراك القوى الآسيوية الثلاث (مع عديد الدول الآسيوية الأخرى أيضا) في جوانب عديدة في مقاربتها للعولمة والتعامل معها، وهو ما أدى بالبعض إلى الحديث عن "النهج الآسيوي في التعامل مع العولمة"، خاصة في بعدها الاقتصادي، وهو نهج متميز عن الدول والمناطق الأخرى في هذا المجال.

في هذا الصدد، قارنت إحدى الدراسات بين "النهج الآسيوي" و"النهج اللاتيني" في التعامل مع العولمة الاقتصادية (أنظر الجدول المقارن)، وخلصت إلى أن الدول الآسيوية بنت اقتصاديات مع نسب ادخار محلي عالية، وانفتاح محسوب على الاستثمارات الأجنبية في مجالات ذات أولوية، وقدرة معتبرة على تصدير السلع المصنعة، مع استدانة خارجية محدودة... وهذه الاتجاهات الاقتصادية برزت بفعل نشاطات مخططة لدول قومية فعالة ونمو اقتصادي مسنود... وهي نفس العناصر المشتركة التي خلصنا إليها من خلال دراسة الحالات الثلاث لليابان والصين والهند.

الجدول رقم: 10

النهجين الآسيوي واللاتيني في التعامل مع العولمة الاقتصادية

النهج الآسيوي	النهج اللاتيني
نسب ادخار محلي عالية	نسب ادخار محلي ضعيفة
وانفتاح محسوب على الاستثمارات الأجنبية في مجالات ذات أولوية	تبعية كبيرة لرأس المال الأجنبي
وقدرة معتبرة على تصدير السلع المصنعة	صادرات مرتكزة على بضائع ذات قيمة مضاعفة ضعيفة
استدانة خارجية محدودة	مستويات عالية نسبيا من الدين الخارجي
نشاطات مخططة لدول قومية فعالة ونمو اقتصادي مسنود	خيارات سياسية لأنماط مختلفة من الدول الأمريكية اللاتينية الأقل فعالية مع هوة بين النخب والعامة وبعض الصلات العالمية المشبوهة.

المصدر: محتوى هذا الجدل مقتبس من المصدر التالي:

Atul Kohli, “Coping with globalization: Asian versus Latin American strategies of development (1980–2010)”, **Brazilian Journal of Political Economy**, Vol. 32, No. 4 (October–December 2012), p. 536.

وهذه الاستراتيجيات والتكتيكات المشتركة في التعامل مع العولمة الاقتصادية، كان وراءها عامل مهم وهو "**الدولة**"، ففي الحالات الثلاث، كانت "الدولة" هي مفتاح التعامل مع العولمة بمختلف أبعادها وظواهرها، ولكل تجربة من تلك التجارب خصوصية وأوجه تميز في الدور المعطى للدولة لضبط عملية التعولم وتسيير ظاهرة العولمة وآثارها.

ومع ما سبق، فإن تدقيقا أكبر في أساليب القوى الثلاث، ومن منظور شامل، يبرز أن لكل قوة أسلوبها الخاص في التعولم:

- اعتمدت اليابان استراتيجية "استباقية وهجومية" تجاه العولمة، وحاولت أن تكون أحد محركاتها من خلال انفتاحها السريع وإغراقها للأسواق الدولية بمنتوجاتها عالية الجودة والقيمة المضافة، وفي الوقت ذاته وضعت عديد القيود على وصول بعض المنتوجات الأجنبية لأسواقها الداخلية... وهو ما وصف على أنه "عولمة في اتجاه واحد"، وعلى أنه "عولمة انتقائية" أو بأنه "انعزالية نفوذة" أو "عولمة مُسيِّرة".
- الدولة الصينية لعبت دورا مهما في تشكيل توافق وطني وتسهيل مشاركة الصين في مسار العولمة، والتحكم في اتجاه الاندماج الاقتصادي والموازنة بين مؤيدي ومعارضي العولمة... وهو دور معقد يشبه في عديد جوانبه "المسيِّر الحازم"، وهو ما يجعل البعض يطلق على التعامل الصيني مع العولمة بـ: "العولمة المُسيِّرة".[1]
- تحولت الهند فجأة نحو العولمة ومؤسساتها بسبب أزمة اقتصادية حادة، ولكنها ظلت تفاوض وتتريث قبل أن تنخرط في أية ديناميكية للعولمة، وهو ما أطلق عليه البعض تسمية: "العولمة المتفاوض بشأنها"، أو "التعولم المتردِّد".

ثالثا: من حيث حصيلة التعامل مع العولمة

أتاحت العولمة أمام القوى التي رسمت استراتيجيات ملائمة، فرصة الحصول على نمو اقتصادي مرتفع وسريع، وعلى نفوذ سياسي أكبر بما يحدث نقلة نوعية سريعة في مكانتها في الاقتصاد والسياسة الدولية، وهو ما حدث مع القوى الآسيوية الثلاث التي تحولت إلى قوى اقتصادية "عالمية" رائدة، كما زادت أبعاد قوتها الأخرى بشكل معتبر.

وقد تمكنت القوى الثلاث من تسيير تعولمها، والتملص من عديد الإلتزامات ذات التأثير السلبي عليها (حتى الآن على الأقل)، ويرجع ذلك بالأساس إلى امتلاكها عديد الأوراق الرابحة التي سمحت بالتفاوض من مركز قوة مع مؤسسات العولمة والقوى الغربية المتحكمة فيها. ويتعلق الأمر أساسا بالتقدم التكنولوجي والموقع الجيواستراتيجي الياباني، وبالسوق الكبيرة للصين وآفاق

[1] - Yan Yunxiang, "Managed Globalization: state power and cultural transition in China", **in:** Peter Berger and Samuel Huntington (eds.), **Many Globalizations: Cultural Diversity in the Contemporary World** (Oxford: Oxford University Press, 2002), p. 20.

الاستثمار الواعدة فيها، وبسوق الهند وعلاقاتها مع القوى الغربية المتحكمة في مؤسسات العولمة من جهة، ومع دول الجنوب المتضامنة معها دوليا من جهة ثانية.

ولكن، ومع كل الاستراتيجيات والجهود المبذولة، ما تلبث تلك القوى أن تبدأ في فقدان تلك الوتيرة والتراجع في مكانتها الدولية، وهو ما حدث مع اليابان، ويحدث حاليا مع الصين ولو بسرعة أقل، وسيكون مصير الهند أيضا. وهو ما قد يحذو بنا إلى القول أن التعولم لا يتيح فعلا سوى صعود سريع ومؤقت، وهذا تأكيدا لما جاء في الفصل الثاني من هذه الأطروحة حول حقيقة الصعود في ظل العولمة.

بشكل عام، ورغم كل نقاط التشابه، تظهر تجارب القوى الثلاث مع العولمة، أنه لا يوجد نهج محدد ومشترك للتعامل معها، وإنما لكل قوة أسلوبها الخاص المبني على أساس عدة اعتبارات أكثرها أهمية:

- مقاربة كل قوة للعولمة، وللآثار التي يمكن أن تحدثها على مستوى بيئتها الداخلية والخارجية؛
- مدى قدرتها على التملص من بعض التزامات العولمة، وتسييرها لجوانب أخرى منها، وهذا يتطلب امتلاك عديد الخصائص والامتيازات وعلاقات وثيقة مع الدول والقوى الرئيسية المتحكمة في العولمة؛
- التعامل الجيد يتطلب توافق النخبة على مقاربة للعولمة، والاستمرارية في نهج التعامل وهو ما توفر لدى القوى الآسيوية الثلاث على اختلاف نظنهم السياسية. وفي حال الاختلاف، وعدم الإجماع على نهج ثابت للتعامل مع العولمة، يجب أن يتم تبني سياسات ترضي مختلف الأطراف.

الفصل الخامس

صُعود القوى الآسيوية الثلاث والهيمنة الأمريكية

الفصل الخامس

صُعود القوى الآسيوية الثلاث والهيمنة الأمريكية

وهي تُباشر مسار صُعودها وعودتها إلى ساحة النفوذ الدولية، وجدت القوى الآسيوية الثلاث (اليابان والصين والهند) نفسها أمام واقع دولي "غير مسبوق"؛ واقع تهيمن عليه قوة واحدة، استطاعت بفضل تفوقها الساحق، وبالاستعانة بحلفائها من مناطق وقارات العالم المختلفة، أن تشكل نظام هيمنة عالمي مُحكم وعالي المأسسة يضمن لها استدامة هيمنتها لوقت طويل، ويضع قيودا عديدة أمام القوى الصّاعدة، وتلك الطامحة في الصّعود.

يستعرض هذا الفصل مقاربات ومواقف القوى الأسيوية الثلاث من الهيمنة الأمريكية العالمية وسياساتها، وأهم الاستراتيجيات التي اتبعتها تلك القوى للتعامل معها، ويقارنها من أجل الإحاطة بعوامل وطرق التعامل مع واقع الهيمنة الأمريكية وتطوراتها وسياساتها تجاه صُعود قوى أخرى منافسة، ليخلص في النهاية إلى إبراز ملامح وخصوصيات نهج كل قوة في التعامل مع الهيمنة الأمريكية العالمية.

المبحث الأول:

مقاربات القوى الآسيوية الثلاث للهيمنة الأمريكية وموقفها منها

من بين مُحددات أخرى عديدة، يعتبر موقف القوة الصّاعدة من القوة المهيمنة وسياساتها وأنظمة الهيمنة الإقليمية والعالمية التي أقامتها، محددا بالغ الأهمية لاستراتيجيات وسياسات صُعودها، وما يتطلبه ذلك من تعامل فعال مع واقع الهيمنة الدولية.

نستكشف ونستعرض في هذا المبحث تطور مواقف القوى الآسيوية الثلاث من الهيمنة الأمريكية العالمية، وأنظمة هيمنتها الإقليمية والدولية، مع التركيز على الفترة التي تكرّست فيها الهيمنة الأمريكية بشكل مطلق، وبداية الحديث عن تراجعها في السنوات الأخيرة.

المطلب الأول:

المقاربة اليابانية للهيمنة الأمريكية وموقفها منها

يابان ما بعد الحرب العالمية الثانية لم تعد اليابان القوية، وصاحية الإرادة والطموح الجامح، وبالتالي تغير موقفها من الهيمنة الأجنبية بشكل جذري. فكيف قاربت اليابان الهيمنة الأمريكية عليها، وعلى آسيا والعالم ككل؟ وإلى أي حد تقبّلتها وخضعت لها؟

أولا. الموقف الياباني من الهيمنة الأمريكية "الخاصة" عليها

مع نهاية الحرب العالمية الثانية، وجدت اليابان نفسها ضعيفة ومحطمة ومقيدة، بل وتحت الاحتلال المباشر لأول مرة في تاريخها، إضافة إلى أنها كانت محاطة بجيران أقوى منها ويُكنّون لها عداء تاريخيا... الأمر الذي سلبها حرية الاختيار ما بين الرضوخ للهيمنة الأمريكية من عدمها.

وانطلاقا من الواقعية التي تميّز تفكير اليابانيين، اختار القادة اليابانيون الهيمنة الأمريكية على "هيمنات" أخرى (الصين والاتحاد السوفياتي حينها). ولكن مدى الخضوع لهذه الهيمنة يظل محل جدل؛ ففي حين يذهب البعض إلى أن اليابان خضع إلى الهيمنة الأمريكية المتعددة الأبعاد إلى درجة وصفهم المجتمع الياباني بأنه "المجتمع الأكثر أمركة في العالم"،[1] ويصفون تاريخ اليابان لما بعد الحرب العالمية الثانية بأنه مسار ثابت للأمركة؛[2] يقلل البعض الآخر من الخضوع الياباني التام للهيمنة الأمريكية، ويعتبر أن الموقف منها ظل وما يزال محل جدل حتى داخل "الحزب اللبرالي الديمقراطي" المعروف بموالاته للهيمنة الأمريكية.

[1] - Youchi Shimemura, "Globalization Vs. Americanization: Is The World Being Americanized By The Dominance Of American Culture?", **Comparative Civilizations Review**, No. 47 (Fall 2002), p. 81.
[2] - Ibid, p. 82.

منذ الحرب العالمية الثانية، ظلت علاقة اليابان مع الولايات المتحدة في صلب سياستها الخارجية. وقد ساد رأيان أساسيان داخل الحزب الحاكم في اليابان (الحزب اللبرالي الديمقراطي): اتبع الولايات المتحدة أو كن مستقلا عنها.[1]

الخطان تناوبا على السيطرة على السياسة الخارجية اليابانية مع التغييرات المتعاقبة للوزير الأول وديوانه، إلا أن اتجاه "اتبع أمريكا" هو الذي سيطر لغالبية فترة الحكم الياباني ممثلا في السياسيين والوزراء الأوائل الموالين لأمريكا مثل: شيجيرو يوشيدا، جينيشيرو كويوزومي، إيزاكو ساتو، مقارنة بالمدافعين عن النهج المستقل مثل: إيشيباشي تانزان، يوكيو هاتاياما، كاكوي تاناكا.[2]

وبذلك، ظلت اليابان تتأرجح بين مذهب "يوشيدا"، الداعي إلى الانحياز للتحالف مع الولايات المتحدة والتركيز على التنمية الاقتصادية،* ومذهب "ناكازوني" Nakasone الذي يعمل على تطوير قدرات الدفاع، بمعنى العودة إلى الوضع السياسي والعسكري الطبيعي للأرخبيل.[3]

أما في الممارسة الفعلية، وعلى مدى العقود الماضية، فقد اختلف مدى الخضوع الياباني للهيمنة الأمريكية تبعا لعدة مُحدِّدات أبرزها:

- **حالة الهيمنة الأمريكية وطبيعتها:** في الأوقات التي كانت فيها الهيمنة الأمريكية في أوج قوتها، وتتسم بطابعها الحميد تجاه اليابان، ظلت هذه الأخيرة تتقبل تلك الهيمنة وتسايِّرها من خلال سياساتها الداخلية والخارجية، وفي الأوقات التي كانت تخرج فيها عن طابعها الحميد وتتجه أكثر نحو السيطرة والأحادية، كانت اليابان تقاوم هذه الهيمنة بطرق مختلفة. وفي الأوقات التي أحسّت فيها اليابان بتراجع الهيمنة الأمريكية، أو تراجع التزامات هذه الأخيرة نحو الأمن الياباني، كانت اليابان تتخذ زمام المبادرة وتتحرك لخدمة أهدافها الخاصة.

---

[1] - Liu Jiangyong, “A Change in Japan’s US Policy”, **China-US Focus Digest**, March 11, 2013, (accessed in: 26-08-2014), available at:
http://www.chinausfocus.com/foreign-policy/a-change-in-japans-foreign-policy-towards-us/

[2] - Ibid.

*- جدير بالإشارة إلى أن الوزير الأول الياباني "يوشيدا" اتهم بالانحياز للولايات المتحدة ونزوعها الهيمنية على اليابان عندما أصرَّ على بقاء القواعد العسكرية الأمريكية في اليابان ورفض إعادة التسلح، ولكن البعض الآخر يعتبره وطنيا من الطراز الأول، و يعتبر أن قراراته كانت عقلانية، إذ سمحت لليابان بالتفرغ للتنمية والتدارك الاقتصادي، كما جنبت الجيش الياباني من أن يكون أداة لتنفيذ السياسات الأمريكية في المنطقة بدل خدمته لأمن اليابان. انظر:
Peter Duus, **The Rise of Modem Japan** (Boston: Houghton Mifflin Company, 1976), p. 252.

[3] - Marianne Péron-Doise, “Le Japon, nouvel acteur de la sécurité en Asie et dans le monde”, **AGIR**, No.17 (mars 2004), p. 02.

- **قوة اليابان:** كلما مرّت اليابان بحالة ضعف، أو أحسّت بخطر تفوق جيرانها، تساهلت تجاه الهيمنة الأمريكية عليها مقابل ضمان أمنها، ولكنها في الحالات العكسية تكون أقرب إلى نبذ الهيمنة الأمريكية والشعور بالتحسّر منها، فكلما اشتد عود الاقتصاد الياباني وأصبح اليابانيون أكثر ثقة بأنفسهم أصبحوا أقل تسامحا بالنسبة لتبعيتهم للسياسة الخارجية الأمريكية ضد إرادتهم الحرة، وأكثر جرحا في كرامتهم من وجود القوات الأمريكية على أراضيهم.[1]

ومع ذلك، فإنه دون أن تستكمل اليابان قوتها المتعددة الأبعاد بما يضاهي أو ينافس القوى الآسيوية الأخرى خاصة الصين، فإن اليابان لن تخرج عن دائرة الهيمنة الأمريكية إلا إذا تخلت عنها هذه الأخيرة.

وبشكل عام، إذا وضعنا قضايا السيادة جانبا، اليابان لديها نصيب في دعم الهيمنة الأمريكية المستمرة. فالمسألة بالنسبة لليابان هي: كيف تدعم الهيمنة الأمريكية وفي الوقت نفسه تفرض نفسها بشكل مستقل.[2]

ثانيا. الموقف الياباني من الهيمنة الأمريكية على آسيا

كانت اليابان قد خاضت الحرب العالمية الثانية تحت ذريعة "تحرير آسيا من الهيمنة الغربية"،[3] إذ كان "الحلم في وجود آسيا كبرى محررة من كل وجود امبريالي غربي «أبيض»" يراود العسكريين اليابانيين منذ زمن.[4]

وما سبق، يعني أن اليابان "القوية" والطموحة لم تكن ترفض الهيمنة الأمريكية فقط، بل كانت ترفض الهيمنة الغربية بشكل عام، بل وتطمح هي في الهيمنة على آسيا، وعلى العالم، بدل القوى الغربية.

ولكن، بعد الوضع الذي آلت إليه بعد الحرب العالمية الثانية، رفضت اليابان أدوارا قيادية في آسيا كانت قد أتيحت لها بفضل ديناميكيتها الاقتصادية في السبعينات والثمانينات، فاسحة بذلك المجال أمام استمرار الوجود والهيمنة الأمريكية هناك؛ فقد تحولت اليابان إلى قوة اقتصادية ومالية في شرق آسيا خلال الثمانينات، حيث أصبحت بنوكها هي الرائدة، وهيمنت شركاتها على تجارة

[1]- فوزي درويش، **مرجع سابق**، ص 225.
[2] - Kevin J. Cooney, **Japan's Foreign Policy Since 1945** (Armonk, NY: M E Sharpe Inc, 2007), p. 130.
[3]- زبغمبو بريجنسكي، **مرجع سابق**، ص 26.
[4]- فوزي درويش، **مرجع سابق**، ص 153.

السلع، وتوسعت مساعداتها التنموية، والين الياباني كان العملة الاحتياطية الرئيسية لدول المنطقة... ولكنها رفضت أن تشغل منصب القيادة في الشؤون الاقتصادية في المنطقة.[1] ورغم تحولها في نهاية السبعينات إلى القوة الاقتصادية العالمية الثانية إلا أنها لم تتحدى الهيمنة الأمريكية في آسيا.[2]

ثالثا. الموقف الياباني من الهيمنة الأمريكية العالمية

تاريخيا، ظلت اليابان تميل وتنحاز مع من تراها القوة المسيطرة والمهيمنة عالميا. وتماشيا مع نهجها التاريخي المذكور، وبعد تداركها لهزيمتها في الحرب العالمية الثانية، لم تتحدى اليابان القوة الأمريكية المهيمنة، لا إقليميا ولا عالميا، بل على العكس، أقامت ورشة عمل مشتركة معها.[3]

كما لم تعارض اليابان، ولم تقف في وجه، مختلف السياسات والممارسات الهيمنية الأمريكية في مناطق ودول العالم المختلفة، بل وشاركت في دعم تلك السياسات بشكل مباشر وغير مباشر، وعن طريق المال أو المشاركة الميدانية.

اليوم، وبشكل عام، اليابان تصنف ضمن فئة الدول التي تدعم التفوق الأمريكي مثل بريطانيا وحلفاء أمريكيا الأوروبيين الآخرين، فلا اليابان ولا اليابانيين ضد القيادة الأمريكية العالمية.[4] وباعتبارها القوة الاقتصادية الثانية عالميا، اليابان تستفيد بشكل مماثل، إن لم تكن أكبر من الولايات المتحدة، من السلم الأمريكي الذي يتمتع به العالم اليوم، فالأمن والسلم جيدين لليابان والمصالح التجارية اليابانية.[5]

[1] - David C. Kang, **Op. Cit**, p.157.
[2] - Ibid, p. 155.
[3] - Ibidem.
[4] - Jitsuo Tsuchiyama Aoyama, "Japan's Resistance Strategy in the U.S.-Japan Alliance", **Working Paper**; No. 10 (Ridgway Center for International Security Studies, 2005), p. 16.
[5] - Kevin J. Cooney, **Op. Cit**, p. 130.

المطلب الثاني:

المقاربة الصينية للهيمنة الأمريكية وموقفها منها

على خلاف الحالة اليابانية، الصين لم تكن عرضة للهيمنة الأمريكية المباشرة، وبالتالي كان عليها أن تحدد موقفها من الهيمنة الأمريكية على آسيا وعلى العالم، ومن السياسات التي تستهدف المصالح الصينية بشكل مباشر أو غير مباشر.

أولا: الموقف الصيني من الهيمنة العالمية الأمريكية وسياساتها

بالنظر إلى تجربتها التاريخية مع القوى التوسعية والإمبريالية (خاصة القوى الأوروبية واليابان)، انتشر بين الصينيين (سياسيين وأكاديميين) نقاش مستمر ومتجدد حول الصراع ضد التوجهات والنوايا الهيمنية للقوى الأخرى على الصين وآسيا والعالم، خاصة في الفترة التي سيطرت فيها الأيديولوجيا على السياسات الداخلية والخارجية للصين.

وقد تجند الساسة والأكاديميون الصينيون لرصد وانتقاد مختلف التحركات والسلوكات الأمريكية في آسيا وفي مناطق مختلفة من العالم، واصفين إياها بالهيمنة والإمبريالية، ومُسلِّطين الضوء على خلفياتها ودوافعها التي تخدم المصالح الأمريكية على حساب مصالح الدول الضعيفة الأخرى.[1]

ولكن حدة الخطاب المضاد للهيمنة الأمريكية بشكل مطلق بدأت تخفت في عقد الثمانينات بالنظر إلى عدة تطورات: [2]

- الانفتاح الاقتصادي للصين وتبنيها نهجا براغماتيا؛
- تأثر الخطاب السياسي والأكاديمي الصيني بمفاهيم وأطر جديدة لوصف وتحليل السلوك الأمريكي، كظهور مفاهيم القيادة والهيمنة المؤسساتية... فقد بدأ التركيز على بعض الجوانب الإيجابية للهيمنة الأمريكية التي نُظر إليها كممارسة للقيادة في الشؤون الدولية وما يترتب عليها من تقديم خدمات عامة والحفاظ على نظام تجاري مفتوح...

[1] - Wang Yong and Louis Pauly, "Chinese IPE Debates On (American) Hegemony", **Review of International Political Economy**, Vol. 20, No. 6 (March 2013), p. 04.
[2] - Ibid, pp: 05-08.

- الخلاف الصيني –السوفياتي، والذي تطور إلى حد اعتبار الاتحاد السوفياتي أخطر تهديد للأمن الوطني الصيني حينها، وهو ما جعل بدوره الصين تنظر إلى القوة الأمريكية كحاجز احتياطي ضد الامبريالية السوفياتية؛
- تقدير الاستراتيجيين الصينيين أن الولايات المتحدة أصبحت في وضع دفاع استراتيجي بعد نهاية حرب فيتنام.

وعقب انتهاء الحرب الباردة، مكانة الولايات المتحدة المتسمة بتفوقها النسبي في الشؤون الدولية، والذي يشير إليه الصينيون بكلمة "الهيمنة"، بقي محل اهتمام وعدم رضا مستمر من طرف صانعي السياسة الصينيين.

رد فعل الصين على تفوق أميركا في ما بعد الحرب الباردة كان عدائيا؛ حيث "تفاعل المحللون الصينيون بانتباه شديد مع إعلان الرئيس "جورج بوش" إقامة 'النظام العالمي الجديد'، وأكدوا أن ذلك كان حيلة لمد الهيمنة الأمريكية في جميع أنحاء العالم.[1]

كما أن الهيمنة الأمريكية أصبحت تثير عديد الانشغالات المتفاوتة الدرجة لدى الساسة الصينيين، وأهم تلك الانشغالات:

- الولايات المتحدة، وبإجماع الملاحظين الصينيين، أصبح ينظر إليها صينيا على أنها أكبر تهديد أمني للصين بسبب سياساتها الهيمنية والأحادية.[2]
- الخوف من أن الولايات المتحدة تسعى لإعاقة التنمية الصينية في مختلف أبعادها؛[3]
- تواصل الصين ارتيابها من النوايا الأمريكية تجاهها وتشك أن الولايات المتحدة لن ترحب – وفي الحقيقة قد تبحث عن منع– صُعود الصين كند منافس في المستقبل.[4]
- الصين تنظر إلى نفسها على أنها، جزئيا، قوة غير راضية وتتخذ موقفا انتقاديا تجاه الولايات المتحدة.[5]

[1] - Christopher Layne, **Op. Cit**. p. 36.
[2] - Yuan-Kang Wang, **Op. Cit**, p. 11.
[3] - Evan S. Medeiros, **China's International Behavior: Activism, Opportunism, and Diversification** (Santa Monica: RAND Corporation, 2009), p. 30.
[4] - Fred C. Bergsten (et al.), **Op. Cit**, p. 217.
[5] - Hanns W. Maull, "The Rise of New Powers: Implications for the Transatlantic World", **in:** Daniel Hamilton and Kurt Volker (Editors), **Transatlantic 2020: A Tale of Four Futures** (Washington, DC: Center for Transatlantic Relations, 2011), p. 82.

- الصين تهتم كثيراً باستقرار وتطوير العلاقات الصينية –الأمريكية، لكنها لا تعترف أبداً بما يسمى "بالدول القائدة" و"الدول التابعة"، كما أنها تعارض مبدأ فرض الهيمنة الأمريكية لما له من آثار سلبية على العلاقات بين البلدين والعلاقات الدولية عموما.[1]
- الصين ترى أن العالم متعدد الأقطاب هو اتجاه تاريخي لا يمكن مقاومته، وأن تنمية هذا النظام المتعدد يؤدي إلى السلام العالمي المبني على التوازن السياسي في المنظومة الدولية. وتنادي الصين بأنه على كل دول العالم أن تبذل جهوداً مشتركة لإقامة نظام سياسي واقتصادي دولي جديد يقوم على مبادئ التعايش السلمي، مؤكدة في ذلك على رفضها مبدأ الهيمنة من قبل الولايات المتحدة، ورفض التبعية في السياسة الخارجية، وهو المبدأ الذي تتبناه القيادة الصينية ذاتها في سياستها الخارجية.[2]

ولكن موقف الصين من الهيمنة الأمريكية كان يلين أحيانا، خاصة في الفترات التي تخوض فيها الصين مفاوضات للانضمام إلى بعض المنظمات الدولية التي تهيمن عليها الولايات المتحدة (المنظمة العالمية للتجارة)، وفي تلك الفترات كانت الصين تنظر إلى الهيمنة الأمريكية على أنها هيمنة حميدة ولها دورها في حفظ الاستقرار ودعم نظام مفيد للجميع حتى وإن كان يفيدها هي أكثر.[3]

ومع التطورات السابقة لموقف الصين من الهيمنة العالمية الأمريكية، وحتى وإن ركنت الصين إلى واقع وجود قوة مهيمنة غيرها، فإنها ظلت تعارض سياساتها الهيمنية التي ترى أنها تستهدفها بشكل مباشر أو غير مباشر. فبعض الاستراتيجيين الصينيين يرون أن الصين يمكنها قبول "قوة مهيمنة" في الوقت الذي تعارض فيه "السلوك المهيمن". بعبارة أخرى، الصين يمكنها أن تعيش في عالم بقوة قطبية واحدة على أن لا يقوض ذلك المصالح الصينية.[4]

على هذا الأساس، تعارض الصين بشدة عديد السياسات الأمريكية في مناطق مختلفة من العالم، وتعتبر أن تلك السياسات انعكاس وتكريس للهيمنة الأمريكية على العالم. ومن بين أهم السياسات الأمريكية التي تعارضها الصين:

---

[1]- خالد رحموني، **الصين والصعود إلى القمة: تأملات في نموذج تنموي فريد**. سلسلة دراسات، مركز نماء للدراسات والبحوث، نوفمبر 2012 (تُصفح بتاريخ: 20 ماي 2014)، مُتاح على الرابط التالي:
http://nama-center.com/ActivitieDatials.aspx?Id=157

[2]- خالد رحموني، **مرجع سابق.**

[3] - Wang Yong and Louis Pauly, **Op. Cit**, p. 10.

[4] - Evan S. Medeiros, **Op. Cit**, pp: 35-36.

- السياسات التدخلية: تعارض الصين بشدة النهج التدخُّلي الغربي والأمريكي في الشؤون الداخلية للدول النامية، وخاصة في الشأن الداخلي الصيني، وتعتبر تلك السياسات انتهاكا لمبدأ السيادة الذي تعتبره محوريا في العلاقات الدولية المعاصرة. ويكون الموقف الصيني المعارض صارما وحازما عندما يتعلق بالتدخل فيما تعتبره شأنا داخليا، خاصة قضايا تايوان، والتبت،...
- السياسات والتحركات الأحادية: ترفض الصين أيضا السياسات والنهج الأحادي الأمريكي في التعامل مع عديد القضايا والمشكلات الدولية، وتعتبر تلك السلوكات إضعافا لشرعية ومكانة الأمم المتحدة المركزية في النظام الدولي القائم.
- أمركة الدول والمجتمعات: المحللون الصينيون يرون أن الهيمنة الأمريكية ليست ولن تكون حميدة. فالإمبراطورية الأمريكية، التي يتخوف منها الصينيون، لن تسعى فقط إلى احتواء السياسات الخارجية الصينية، ولكنها ستسعى أيضا إلى خلق مجتمع وسياسة صينية على صورتها الخاصة. بحسب عديد الصينيين، وهذا لن يكون جيدا.[1]
- تسييس مبادئ حقوق الإنسان: بإثارة قضايا مثل حقوق الإنسان والديمقراطية، الولايات المتحدة ينظر إليها على أنها تتدخل في الشؤون الداخلية الصينية والتأثير على الاستقرار الداخلي للدولة.[2]
- سياسات احتواء الصين ومحاصرتها: اليوم، تشير نقاشات تصورات الصين للتهديد، إلى أن [سياسات] الولايات المتحدة تبقى التهديد الرئيسي للصين. فبعد ما كانت تدعم اندماج الصين في النظام العالمي في فترة التسعينات، أصبح ينظر إلى الولايات المتحدة على أنها العقبة الأساسية أمام الصعود المستمر للصين في السياسة العالمية.[3] وهذا ليس فقط بسبب تهديد الولايات المتحدة للمصالح الجوهرية الصينية خاصة وحدتها الإقليمية بموقفها المعارض لإعادة إدماج تايوان بالقوة، ولكن أيضا بسبب أن الولايات المتحدة تعمل على تقليص هامش المناورة الاستراتيجية للصين.[4]

[1] - See : Peter Hays Gries, "China Eyes the Hegemon", **Orbis: A Journal Of World Affairs** (Summer 2005), pp: 401-412.
[2] - Rukmani Gupta, **Op. Cit**, p. 73.
[3] - Ibid, p. 72.
[4] - Ibidem.

كما تنظر أيضا الصين إلى الولايات المتحدة كمُسهِّل ومحفز لتحركات احتواء الصين في آسيا؛ فالعلاقات الأمريكية مع اليابان وكوريا الجنوبية، وارتباطها العسكري مع جنوب شرق آسيا وتنامي علاقتها مع الهند... كلها تنظر إليها الصين على أنها جزء من استراتيجية أوسع لتقليص الفضاء الاستراتيجي الصيني.[1]

ثانيا. موقف الصين من الهيمنة الأمريكية على آسيا

تنظر الصين إلى دعم الولايات المتحدة لروابطها السياسية والعسكرية في الجوار الصيني، وإقامة أنظمة مصغرة متعددة الأطراف (ثالوث اليابان والهند والولايات المتحدة) على أنه ترقية لفكرة "التهديد الصيني".[2] وهي أطروحة (التهديد الصيني) تعتبرها الصين من بنات أفكار الغرب، خاصة الولايات المتحدة.

ومع كل اعتراضاتها وتحفظاتها على محاولة الهيمنة الأمريكية على مناطق الجوار الصيني، إلا أن هذه الأخيرة لا تريد أن تبعد الولايات المتحدة نهائيا وبشكل كامل من تلك المناطق، وآسيا الباسيفيك تحديدا، لأن ذلك من شأنه أن يبعث على تسلح اليابان وتحوله إلى دولة نووية، وهو ما لا تريده الصين.[3]

ثالثا. موقف الصين من النظام الدولي المهيمن عليه أمريكيا ومؤسساته

تصورات الصين حول النظام "السياسي" الدولي عرفت تغيرات معتبرة منذ تأسيس الجمهورية في سنة 1949. فخلال عقدي الخمسينات والستينات اتخذت الصين موقفا "ثوريا" من النظام الدولي القائم حينها، وذلك تأثرا بنهجها الثوري العام وبتوجهها "البروليتاري الدولي". ثم أخذ موقفها يتسم ببعض المرونة في فترة السبعينات حين تحسنت علاقاتها مع الغرب واستعادت مقعدها في مجلس الأمن الدولي، وأصبحت تطالب بإقامة نظام دولي سياسي واقتصادي جديد قائم على الإصلاح والانفتاح. وقد ناضلت الصين من أجل نظام جديد في إطار العالم الثالث.[4]

---

[1] - Rukmani Gupta, **Op. Cit**, pp: 72-73.
[2] - Ibid, p. 73.
[3] - Xia Liping, "Asian Security: china's Perspective", **in:** Ashley J. Tellis and Sean Mirski (eds.), **Op. Cit**, p. 113.
[4] - Wang Jisi, "Changing Global Order: China's Perspective", **in:** Ashley J. Tellis and Sean Mirski (eds.), **Op. Cit**, p. 45.

ومع نهاية الحرب الباردة، برزت في الصين فكرة إقامة نظام عالمي سياسي واقتصادي جديد لمواجهة العالم الغربي بشكل عام، والولايات المتحدة بشكل خاص.[1] النظام المتصور يقوم على المبادئ الخمسة للتعايش السلمي، ومعارضة هيمنة القوة العظمى، وسياسات القوة، وتيسير تشكل عالم متعدد الأقطاب يتراجع فيه نفوذ القوى الغربية ويزداد نفوذ الدول النامية.[2]

ومع ذلك، فالصين لا تتبنى رفضا جذريا للنظام السياسي العالمي الحالي، وهذا بالنظر إلى أنه قدّم خدمات كبيرة لمسيرة صعودها المعاصرة، فقد سمح بالحصول على عديد مصالحها الوطنية، ووفر لها بيئة دولية آمنة ملائكة لنجاح إصلاحاتها.[3] كما ترى الصين أن بنية هذا النظام تسير في الاتجاه الصحيح نحو التعددية القطبية، أين تتراجع القوى الغربية خاصة بعد الأزمة المالية العالمية الأخيرة، وتتحول دول منطقة الباسيفيك إلى مراكز قوة.[4]

أما بالنسبة للنظام الاقتصادي، وبالنظر إلى موقف الصين الرسمي من العولمة الاقتصادية التي اعتبرتها اتجاها حتميا في عالم اليوم، وبالنظر أيضا إلى إقرار الصين باستفادتها الكبيرة من انفتاحها الاقتصادي على العالم، وبالتالي فالصين تتقبل إلى حد ما النظام الاقتصادي الدولي وتتبنى عديد المبادئ اللبرالية التي يقوم عليها، خاصة مبادئ: اقتصاد السوق (تسمي نظامها اقتصاد السوق الاشتراكي)، التدخل المحدود للدولة في السوق، والملكية الفكرية.[5] ومع ذلك ما تزال الصين تعتقد أنه غير عادل بالنسبة للدول النامية.[6]

والخلاصة أنه مع بداية القرن الحادي والعشرين، الصين أصبحت تنظر إلى النظام السياسي والاقتصادي الدولي القائم على أنه يفتقر إلى المساواة والإنصاف، وأن سيطرة القوى الغربية عليه تجعله يعيق مصالحها ولكنه يمكن إصلاحه وتكييفه مع تطلعات الدول النامية والقوى الصاعدة. هذا التحول في الموقف جعل الصين تتبنى مقاربة إصلاحية بدل المطالبة بنظام جديد كليا، وبالتالي الصين قد تتعايش مع النظام الحالي، ولكنها تفضل أن يتم إصلاحه وتعديله.[7]

ومن جهة أخرى، عرف الموقف الصيني من مؤسسات النظام الدولي المهيمن عليه أمريكيا عدة تطورات، فقبل منتصف التسعينات، الصين كانت تنظر بريبة إلى المؤسسات المتعددة

[1] - Wang Jisi, "Changing Global Order: China's Perspective", **Op. Cit**, p. 45.
[2] - Ibid, p.46.
[3] - Ibidem.
[4] - Ibidem.
[5] - Ibidem.
[6] - Ibid, p.49.
[7] - Ibid, p.46.

الأطراف، بسبب خوفها من أن تلك المؤسسات قد تستخدم من قبل دول أخرى للاتحاد ضد الصين الأضعف. وبدلا منها، فضلت الصين العلاقات الثنائية التي تتمتع فيها بمكانة أكبر.[1]

وبحلول سنة 1996، عرف الموقف الصيني من تلك المؤسسات تحولا كبيرا، وتجلى هذا التحول بوضوح في تقرير "جيانغ زيمينغ" إلى المؤتمر الـ15 للحزب الشيوعي الصيني سنة 1997، والذي جاء فيه: «يجب أن نشارك بفعالية في الدبلوماسية متعددة الأطراف».[2]

ويرجع هذا التحول في الموقف لعدة عوامل وحسابات، أبرزها:[3]

- الدبلوماسية متعددة الأطراف قد تساعد على تحسين الانطباعات من صعود الصين؛
- وفق حسابات بيجين، عضوية الصين في المنظمات الدولية تعطيها الحق في إعادة تشكيلها لتتلاءم مع مصالحها، على أنها رأت أنها تخدم المصالح الغربية؛
- كلما زادت ثقة الصين في قوتها رأت في المؤسسات متعددة الأطراف أدوات للحكم العالمي؛
- الأكثر أهمية، أن تلك المؤسسات تزود الصين بإطار مساعد للموازنة المرنة للقوة الأمريكية.

ما سبق جعل البعض يرى أن الصين تتعامل مع مؤسسات النظام الدولي من منطق واقعي كأدوات، ولم يكن تحولا مطلقا في موقفها نحو القبول بتلك المؤسسات كقواعد وقيم فوق–دولية.[4]

ومع ذلك التحول، فقد تبنت الحكومة الصينية مقاربات مختلفة من المؤسسات الدولية القائمة، فهي تتقبل وتعترف بشكل كبير بالمنظمات ذات الطبيعة الفنية والعلمية والتكنولوجية والتربوية، والاقتصادية... وتشارك فيها بفعالية، والشرط المسبق الوحيد للاعتراف والمشاركة هو عدم وجود مشاركة تايوانية تحت تسمية جمهورية الصين أو أية تسمية أخرى تحمل دلالة دولة.[5]

وبالنسبة للمؤسسات الدولية الرئيسية خاصة الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي، فإن الصين راضية ومتقبلة إلى حد بعيد للوضع القائم الذي تحتل فيه مكانة بارزة بفضل مقعدها الدائم في مجلس الأمن. مع ملاحظة أن موقفها من مطالب ومساعي توسيع عضوية هذا الأخير تبقى غامضة ومتقلبة رغم اعترافها بنقص تمثيليته للدول النامية، ودعوتها إلى اعتماد مبادئ التوازن

[1] - Yuan-Kang Wang, **China's Grand Strategy and U.S. Primacy: Is China Balancing American Power?** (Washington, DC: The Brookings Institution, 2006), p. 23.
[2] - Ibidem.
[3] - Ibid, p. 23.
[4] - Ibidem.
[5] - Wang Jisi, **Op. Cit**, p. 48.

الجغرافي وتمثيل مختلف الثقافات والحضارات عند توسيعه،[1] كما تعارض منح عضويته لليابان وألمانيا وحتى الهند (بشكل غير معلن).

وفيما يتعلق بالمنظمات الدولية الاقتصادية، فإن الصين منخرطة فيها وتعمل فيها بشكل نشط، وبدأت مكانتها ومركزها يزداد ويتحسن داخل تلك المنظمات خاصة المنظمة العالمية للتجارة وصندوق النقد والبنك الدوليين.

ورغم كل ما سبق، ما تزال الصين تعتقد أنها غير ممثلة بشكل جيد في المؤسسات السياسية والاقتصادية والمالية الدولية التي تبقى خاضعة لسيطرة القوى الغربية، خاصة الولايات المتحدة والدول الرئيسية في الاتحاد الأوروبي.

وبالنسبة للنظام القضائي الدولي ومؤسساته، فإن الصين، لأسباب مفهومة، لديها تحفظ قوي حول أدوار محكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية في حل الخلافات الدولية. ولكن، لا يوجد دليل على أن الصين ترفض بشكل نظامي مؤسسات النظام القضائي الدولي، أو أنه يجب تعديل أو تغيير تلك المؤسسات لتحسين أدائها، ومقاومة الصين لتلك المؤسسات تبدوا مبنية على قرارات آنية أو تجاهل.[2]

كما تتحفظ الصين أيضا من المنظمات غير الحكومية، التي تعتبر أنها غير مستقلة تماما عن الدول التي تقف خلفها، ورغم بعض التسامح تجاهها في السنوات الأخيرة، إلا أنها ما زالت تخضع لإجراءات بيروقراطية ورقابة صارمة من الدولة الصينية.[3]

اليوم، وبشكل عام، الصين مرتاحة للمؤسسات "الرئيسية" للنظام الدولي خاصة الأمم المتحدة والمنظمة العالمية للتجارة. كما تعبِّر عن التزامها بالقانون الدولي وتساوي الدول وديمقراطية الشؤون الدولية، وتميل إلى طمأنة العالم حول مسؤوليتها وصعودها السلمي... كما ترى الصين أن هذه المؤسسات تساعدها على ترقية أهدافها ومبادئها الاستراتيجية.

ولكن الصين تبقى أقل ارتياحا لبعض الجوانب الأخرى من النظام الدولي، خاصة كونه خاضعا للسيطرة الأمريكية والغربية، ولهذا ستتعامل مع تلك المؤسسات بحذر.

[1] - Wang Jisi, **Op. Cit**, p. 48.
[2] - Ibid, pp: 49-50.
[3] - Ibid, p. 51.

المطلب الثالث:

المقاربة الهندية للهيمنة الأمريكية وموقفها منها

يأتي الصّعود الهندي المعاصر في نفس البيئة العالمية المطبوعة بالهيمنة الأمريكية، وكان على الهند بدورها أن تحدد موقفها من الهيمنة الأمريكية المتعددة المستويات، من أجل بلورة الاستراتيجيات والسياسات المناسبة للتعامل معها. وسنحاول هنا الاقتراب من ذلك الموقف الذي يبدوا من الوهلة الأولى أنه متميز عن مواقف كل من اليابان والصين، وأكثر غموضا منهما.

أولا. الموقف الهندي من الهيمنة الأمريكية العالمية وسياساتها

من الطبيعي أن تتخذ الهند موقفا مناهضا للإمبريالية والهيمنة التي تمارسها القوى الكبرى بشكل عام، وهذا بعد أن كانت قد خاضت نضالا طويلا ضد حكم الاستعمار البريطاني. ولم بتعلق الأمر برفض محاولات الهيمنة عليها فقط، وإنما رفضت محاولات الهيمنة واستمرار السيطرة الاستعمارية الغربية على عديد الدول النامية من مناطق العالم المختلفة.[1]

وأثناء الحرب الباردة، وبسبب انحياز الولايات المتحدة وأوروبا لأعداء الهند الإقليميين، ازداد عداء الهند ورفضها للاستعمار والهيمنة، وأصبحت مناهضة الغرب من أولوياتها السياسية.[2]

وحتى اليوم، ورغم أن عدة مسوح واستطلاعات رأي أظهرت أن لمواطني الهند انطباع جيِّد حول الولايات المتحدة، إلا أن عديد "الهنود" (مواطني الهند) يعتقدون أنه ما دامت الولايات المتحدة هي "موزع أوراق اللعب" في النظام الدولي، فإنها من الممكن أن تلعب "كورقة برية" wild card. وقد تجلى ذلك حين اقترحت الولايات المتحدة على الصين تشكيل مجموعة الإثنان "G2"، مهمشة بقية القوى الرئيسية بما فيها الهند.[3]

ولم تتخذ الهند موقفا صارما ونهائيا من الهيمنة الأمريكية حتى اليوم، وفضلت المناورة بحسب المواقف والتطورات والسياسات الإقليمية والدولية.

بالنسبة للسياسات التدخلية الأمريكية، فإنه على خلاف الصين التي تعارض السياسات التدخلية الأمريكية في الشؤون الداخلية للدول النامية بشكل عام ومطلق، فإن الهند تبدي نوعا من المرونة، باستثناء التدخلات تحت عذر "التدخل الإنساني"، وذلك مخافة أن تكون هي عرضة لتلك

[1] - Raja C. Mohan, **Op. Cit**, p. 53.
[2] - Ibid, pp: 53-54.
[3] - Srikanth Kondapalli, **Op. Cit**, p. 122.

التدخلات. ومع ذلك فهي أحيانا تضع الاعتبارات الإنسانية فوق السيادة، ولكن لاعتبارات براغماتية أكثر منها أيديولوجية.[1]

كما أن الهند غير مرتاحة لتزايد التوجه نحو دعم التغيرات المجتمعية عبر التدخلات الدولية الأحادية والجماعية،[2] خاصة التي تقودها القوة الأمريكية المهيمنة.

ثانيا. الموقف الهندي من الهيمنة الأمريكية على آسيا والمحيط الهندي

الاستراتيجيون "الهنود" يفضلون أن تعترف الولايات المتحدة بالتفوق الهندي في جنوب آسيا والمحيط الهندي، وأن تتوقف عن التدخل في جنوب آسيا، وأن تمارس فقط دور "الموازن الخارجي، وتترك التهديدات الصينية خاملة"،[3] وهم لا يخفون انزعاجهم وقلقهم من تواجد ونشاط البحرية الأمريكية في المحيط الهندي.[4]

ومع التطورات الكبيرة والسريعة التي عرفتها آسيا في العقود الأخيرة، خاصة صعود الصين وبروز معالم تحول قوة في المنطقة، فإن الهند، ومن باب التحوّط، باتت تبدي نوعا من التقبل للوجود والنشاط الأمريكي الموازن في المنطقة.

ثالثا. الموقف من النظام الدولي المهيمن عليه أمريكيا ومؤسساته

في السنوات الأولى التي تلت استقلالها عام 1947، سادت السياسة الأخلاقية على الدور العالمي للهند، وشاركت الهند بفعالية في النقاشات العالمية التي دارت حينها، كما ساهمت في الحد من النزاعات وحفظ السلم خلال عقد الخمسينات.[5]

وخلال عقدي السبعينات والثمانينات، ركزت الهند على تغيير النظام العالمي عبر العمل الجماعي في إطار ما سمي بـ: "الجنوب العالمي" وحركة عدم الانحياز ومجموعة الـ 77. وقد اتهمت الهند النظام الاقتصادي العالمي بأنه يفاضل العالم المتقدم، وطالبت بنظام اقتصادي عالمي جديد.[6]

وبعد الحرب الباردة، اتخذت الهند موقفا دفاعيا خوفا من أن النظام القائم قد يقوض مصالحها الأمنية الوطنية الرئيسية. وبشكل خاص، الهند كانت متخوفة من التغير السريع في

---

[1] - Ashley J. Tellis and Sean Mirski , "Introduction", **in:** Ashley J. Tellis and Sean Mirski (eds.), **Op. Cit**, p. 08.
[2] - Raja C. Mohan, **Op. Cit**, pp: 53-54.
[3] - George J. Gilboy and Eric Heginbotham , **Op. Cit**, p. 286.
[4]- بيير بيارنيس، **مرجع سابق**، ص 216.
[5] - Raja C. Mohan, **Op. Cit**, p.54.
[6] - Ibidem.

النظام النووي العالمي وبروز بعض القيود الدولية الجديدة على سير البرنامج النووي والصاروخي الهندي.[1]

وكقوة صاعدة ودولة حديثة السيادة، الهند تشاطر الصين ريبتها الكبيرة من المؤسسات العبر–قومية. وتصب تركيزها على العلاقات التفاوضية الرصينة بين الدول، في الوقت الذي تقلل فيه من جهود بناء نظام يتجاوز الحدود الوطنية.[2]

الهند أيضا، على غرار الصين، ترغب في توسيع وإعادة صياغة النظام الاقتصادي والمالي العالمي ليخدم مصالحها بشكل أفضل، وهي مصالح قد لا تتفق بالضرورة مع مصالح القوة المهيمنة التي تشرف على النظام المذكور.

أما عن النظام العالمي (السياسي)، ومن حيث بنيته، فإن الهند، وعلى غرار الصين أيضا، ترى أنه لا يعكس التوازنات الجديدة، وأنها لم تكن طرفا رئيسيا في صنعه، وأنه يعكس الهيمنة الأمريكية ويخدم مصالحها ومصالح حلفائها، ولهذا ترى الهند ضرورة التوجه نحو نظام متعدد الأقطاب يعكس التوازنات الجديدة، ويكون أكثر إنصافا للدول النامية والقوى الصاعدة، وتكون هي من بين الأقطاب المؤسسة له.[3]

أما من حيث المبادئ التي يقوم عليها، فالهند تتبنى الكثير منها وتبني عليها سياساتها الداخلية والخارجية، وتهندس صعودها على ضوئها، ولكنها في المقابل تتحفظ، بل وترفض صراحة، عديد المبادئ التي ترى أنها تنتهك سيادة الدول، وتبرر التدخلات الخارجية في شؤونها الداخلية.[4]

وتتحفظ الهند على قضايا حقوق الإنسان، والتدخل الإنساني، التي ترى أنها قد تقيد إدارتها لحركات الانفصال والتمرد التي تعرفها بعض مناطق الهند.[5]

كما ترى الهند، أنها غير معنية بمساهمة كبيرة في التكفل بالالتزامات العالمية والخدمات العامة التي يضمنها النظام العالمي، على أساس أنها غير قادرة على التغلب على التحديات التي تواجهها على الصعيد الوطني.[6]

---

[1] - Raja C. Mohan, **Op. Cit**, p. 54.
[2] - Ibid, p.59.
[3] - Ashley J. Tellis and Sean Mirski , "Introduction", **Op. Cit**, p. 05.
[4] - Ibidem.
[5] - Raja C. Mohan, **Op. Cit**, p.54.
[6] - Ashley J. Tellis and Sean Mirski , "Introduction", **Op. Cit**, p. 05.

وبالنسبة للنظام القضائي الدولي، فإن الهند، على غرار الصين، لا تعارض قيام هذه المؤسسات بالمبدأ، ولكنها في الممارسة تبدي بدورها تحفظا كبيرا حول حقيقة أن تلك المؤسسات، مثل المحكمة الجنائية الدولية، يمكن أن تنتهك سيادتها، كما ترى الهند أيضا أن تلك المؤسسات تمارس تمييزا وضغطا أكبر على الدول التي لا تملك عضوية دائمة في مجلس الأمن الدولي.[1]

اليوم، ورغم كل ما سبق، الهند تستمر في الضغط من أجل تغييرات هيكلية في النظام الدولي، وتفاوض بشكل صارم من أجل الحفاظ على مصالحها الوطنية، ولكن ليس كعدو. بدل ذلك، إنها تمثل قوة صاعدة مستعدة للانخراط في النظام العالمي وهي تسعى وراء مصالحها الوطني وتحمل مسؤولياتها الدولية البازغة.[2]

[1] - Ashley J. Tellis and Sean Mirski , "Introduction", **Op. Cit**, p. 07.
[2] - Raja C. Mohan, **Op. Cit**, p.55.

المبحث الثاني:

استراتيجيات التعامل مع الهيمنة الأمريكية

الترابط الكبير بين المستويات والأبعاد المختلفة للهيمنة الأمريكية، وارتكاز هذه الأخيرة على توازنات إقليمية تسعى للحفاظ عليها، جعل القوى الصّاعدة في مواجهة مباشرة مع استراتيجيات القوة المهيمنة وتحركاتها الاستراتيجية، وحتّم على كل قوة صاعدة منها أن تضع نهجا خاصا للتعامل مع هذا الوضع، خاصة في مواجهة الاستراتيجيات والسياسات التي تعيق صُعودها.

المطلب الأول:

تعامل اليابان الصّاعدة مع الهيمنة الأمريكية

أثناء الحرب العالمية الثانية، كان قدر اليابان أن تتحالف مع الطرف الخطأ، وأن تتحدى واحدة من أعتى القوى البازغة حينها، وهو ما جعلها تدفع ثمنا باهظا كاد أن يمسح وجودها من على خريطة العالم. ولكن مجرى الأحداث أعطى اليابان فرصة نهوض جديدة، غير أنها لم تكن فرصة كاملة، فقد كان على اليابان أن تختار الخضوع لاحتلال مباشر دائم، أو أن تحصل على استقلال وسيادة منقوصين لا يسمحان لها إلا بتدارك وصُعود محدود ومقيّد.

وبالنظر إلى أن اليابان ظلت تخضع لهيمنة أمريكية محكمة، وتفتقر إلى إمكانيات التحول إلى ند منافس فعلي للقوة المهيمنة (الولايات المتحدة) في آسيا أو العالم، كان على اليابان أن تتبنى استراتيجيات للصّعود تتناسب ووضعها ومكانتها الخاصة في منظومة الهيمنة الأمريكية.

أولا. استراتيجيات التعامل الياباني مع الهيمنة الأمريكية المباشرة

ما تمت الإشارة إليه قبلا يعني أن اليابان لن تتبنى حتما الاستراتيجيات ذات الطابع المعادي أو الهجومي تجاه القوة المهيمنة ومصالحها داخل اليابان وفي العالم، وستلجأ إلى الاستراتيجيات غير المباشرة وذات الحدّة الضعيفة والتي لا تثير ولا تستفز القوة المهيمنة، أو القوى الصّاعدة والقائمة الأخرى، بل وحتى جيرانها الصغار المتوجسين منها.

1. استراتيجية الخنوع والانقياد:

لا تتبنى أية دولة طموحة وترغب في الصّعود الخنوع والانقياد التام كاستراتيجية! ولكن، وبالنظر إلى الحالة التي آلت إليها اليابان المنهزمة في الحرب العالمية الثانية، وإلى السيطرة والاحتلال المباشر الذي خضعت له، لم يكن أمام اليابان الضعيفة إلا أن تختار الخضوع والانقياد للهيمنة الأمريكية من أجل أن تُمنح فرصة ثانية لبعث اقتصادها والحفاظ على وجودها. واعتمدت

اليابان، ولو بشكل تدريجي، توجها للانخراط في الغرب، ولم يعد ذلك لتداركه ولكن ليصبح جزءا منه.[1]

وحرصت الحكومات اليابانية المتعاقبة على التماهي مع السياسات الأمريكية، وعلى اعتبار الولايات المتحدة شريكها الأول اقتصاديا وأمنيا... وظل التحرك الياباني حذرا، وأفرط في تجنب أي دور سياسي عالمي مباشر، إلا على هامش القضايا الاقتصادية وفي أضيق نطاق ممكن حيث لا يمس اعتبارا بالغ الأهمية يتمثل في تأكيد أن اليابان قوة "غربية" الهوى والمسار، وغير عسكرية، وتلتزم السياسة الخارجية الأمريكية ولا تستفزها أبدا.[2]

ورغم توقع "الواقعيين" أن اليابان، خصوصا على أساس القوة الاقتصادية الهائلة لها، ستخرج إلى تحدي الولايات المتحدة، إلا أنها بدلا من ذلك، وبعد أكثر من 56 عاما على انتهاء الحرب العالمية الثانية، الحزب اللبرالي الديمقراطي المحافظ في اليابان لا تزال تختار الاعتماد على الولايات المتحدة. وهو ما دفع البعض إلى التساؤل: لماذا؟ لماذا اليابان، وهي دولة تتمتع بثاني أكبر اقتصاد في العالم، والبُنى العسكرية التقليدية الأكثر حداثة في شرق آسيا بعد الولايات المتحدة، تواصل المكوث تحت الهيمنة الأمريكية؟

في هذا السياق، قدّم "بيتر فان نيس" مجموعة من التفسيرات لخنوع اليابان وبقائها تحت ظل الهيمنة الأمريكية:[3]

- تجارب اليابان الفاشلة، والثمن الذي دفعته كنتيجة لمحاولاتها موازنة أو تحدي القوة الأمريكية، فقد حاولت اليابان في الماضي موازنة قوة الولايات المتحدة مرّة بالتحالف مع ألمانيا وإيطاليا الفاشية في السنوات الأولى من الحرب العالمية الثانية (في حلف الثلاثية سبتمبر 1940)، وبعد ذلك مواجهة الولايات المتحدة مباشرة من خلال مهاجمة "بيرل هاربر" في ديسمبر 1941؛
- معارضة الجيران المباشرين لليابان لأي دور عسكري أكبر لليابان، خاصة عندما يكون هذا الدور مستقلا وغير خاضع للتأطير والتوجيه الأمريكي؛

[1] - Modjtaba Sadria, “Le Japon et Les Charmes De L’Asie”, **Pouvoirs**, No. 71 (1994), pp: 125-126.
[2]- خير الدين عبد الرحمان، **القوى الفاعلة في القرن الحادي والعشرين** (دمشق: دار إشراق للنشر والتوزيع، 1996)، ص 67.
[3] - Peter Van Ness, "Hegemony, not anarchy: Why China and Japan are not balancing US unipolar power", **Working Paper**, No 04 (Canberra, Australian National University, December 2001), pp: 09-12.

- الاستراتيجية التي اعتمدها القادة اليابانيون لإعادة بناء بلدهم اقتصاديا بعد دمار الحرب العالمية الثانية كانت ممكنة بفضل ضمانات أمنية من الولايات المتحدة، وبمرور الوقت، تطورت علاقة تكافلية بين أنماط الترابط الاقتصادي الذي بدأته اليابان في المنطقة والهيمنة الاستراتيجية الأميركية، ولم يعد من السهل التخلي عنها؛
- ينبغي أن يكون فهم قرارات اليابان بخصوص العلاقة الاستراتيجية مع الولايات المتحدة في سياق مداولات مماثلة من قبل الأطراف الخمسة الآخرين الأعضاء في مجموعة السبعة G–7، مجموعة البلدان الرأسمالية الغنية، وهم: (كندا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا والمملكة المتحدة) وجميعهم هم أيضا أعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي. فتلك الدول، من بينها، بالتأكيد فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة، لديها كل الإمكانات المادية لتقف بعيدا عن هيمنة الولايات المتحدة، ولكن ولا واحدة اختارت أن تفعل ذلك.

هذه الاستراتيجية التي ما تزال جزء من الاستراتيجية الكبرى، ومن السياسات الخارجية اليابانية إلى يومنا هذا، مكّنت اليابان من استعادة سيادته في عدة مجالات، باستثناء الأمن والدفاع طبعا، وتجنب الخضوع لاستعمار مباشر طويل الأمد، كما ساهمت في تقليل هواجس جيرانها... ولكنها في الوقت ذاته لم تسمح لليابان بصُعود طبيعي على غرار صُعود القوى الكبرى والعالمية الأخرى، وأضعفت من صدى مكتسباتها في مجالات القوة المختلفة خاصة القوة الاقتصادية والدبلوماسية، وحرمتها من رسم استراتيجية صُعود مستقلة وتفعيل سياساتها.

2. استراتيجية "أخذ زمام المبادرة" ضمن التحالف الثنائي

بعد سنوات من اعتمادها لاستراتيجية "الخضوع والانقياد" للهيمنة الأمريكية والجدل الذي رافقها، بدأت السياسة الخارجية اليابانية بخصوص علاقتها مع أمريكا، في السنوات الأخيرة، تخرج عن ثنائية الخيار "تابعة أو مستقلة"، لتتبنى مقاربة جديدة قائمة على "أخذ المبادرة" ولكن ضمن العلاقات الثنائية. وبدى هذا الاتجاه أكثر وضوحا في ديوان رئيس الوزراء الياباني "أبي" Abe.[1]

"أبي" لم يرد أن تبقى اليابان مجرد تابع للولايات المتحدة، كما لم يرد أن تستقل عنها تماما. فأولى عناية قصوى للمصالح اليابانية، وقرّر استخدام الولايات المتحدة والاستفادة منها لأبعد حد. وهي المحاور التي شكّلت جوهر السياسة الخارجية لديوانه.[2]

[1] - Liu Jiangyong, **Op. Cit**.
[2] - Ibid.

وقد أمل "أبي" في إقامة تحالفات جيوبوليتيكية متمركزة حول اليابان، في الوقت الذي يستمر فيه في الاعتماد على الدعم الأمريكي، فقد اقترح إنشاء تحالف استراتيجي يضم الولايات المتحدة، اليابان، استراليا والهند.[1]

وهناك سببين رئيسيين لتحول اليابان من استراتيجية الخنوع والانقياد إلى استراتيجية أخذ زمام المبادرة:[2]

- السبب الأول: يكمن في المشهد السياسي الدولي، إذ أن الولايات المتحدة تتراجع في قوتها ونفوذها، في الوقت الذي تجاوزت فيه الصين اليابان لتصبح القوة الاقتصادية الثانية عالميا، إضافة إلى التصعيد المستمر في الخلافات الصينية اليابانية حول جزر "دايو" Diaoyu؛
- السبب الثاني: السياسات الداخلية اليابانية اتجهت يمينا مع انتصار التوجه القومي في الانتخابات.

وفي إطار هذه الاستراتيجية، اليابان لم تعد تتحرك بسلبية في التعامل مع الولايات المتحدة، بدلا من ذلك، تحاول التأثير على سياساتها؛ فمباشرة بعد تسلم مهامه، "أبي" اقترح زيارة الولايات المتحدة وحاول إملاء الأجندة ومواضيع الحوار ومخرجاته.[3]

ولا نتوقع طبعا من هذه الاستراتيجية أن تجعل اليابان الطرف القائد والموجه في علاقاتها مع الولايات المتحدة. وهو ما لم تأمله حتى القيادة اليابانية، ولكنها تحاول فعل ذلك بطريقة مستترة. وقد كانت اليابان ذكية في الاستفادة من الولايات المتحدة، كما يتضح من عديد الأمثلة التاريخية والمعاصرة على حد سواء.[4]

نشير هنا إلى أبرز الأمثلة التي أخذت فيها القيادة اليابانية زمام المبادرة موظفة ومستفيدة من علاقتها مع الولايات المتحدة:[5]

- انتهزت اليابان كل الفرص لتقول للأميركيين أنها تشاركهم أيديولوجيتهم المعادية للشيوعية و أيضا "القيم العالمية"، على الرغم من أن اليابانيين يعرفون جيدا في قلوبهم أن أمتهم مختلفة عن أمريكا في المصالح والقيم. وكانت خدعة فعالة، ففي عام 1931 عندما انتقلت

[1] - Liu Jiangyong, **Op. Cit**.
[2] - Ibid.
[3] - Ibid.
[4] - Ibid.
[5] - Ibid.

لاحتلال شمال شرق الصين، اليابان ادعت أن تدخلها قد يمنع "منشوريا" من أن يسيطر عليها الاتحاد السوفياتي الشيوعي؛

- تقديم اليابان لمعلومات كاذبة إلى الباحثين الأميركيين، وبالتالي واشنطن، ما أدى إلى اتخاذ قرارات خاطئة. ومن الأمثلة النموذجية على ذلك "الحقائق" الكاذبة التي يقدمها اليابان بشأن قضية جزر "دياويو"؛
- محاولات اليابان المتكررة تأويل وتفسير المعاهدات الدولية (خاصة معاهدتي سان فرانسيسكو ومعاهدة الأمن مع الولايات المتحدة) لتخدم مصالحها الخاصة، وبالتحديد عندما يتعلق الأمر بخلافاتها مع الصين حول بعض الجزر (جزر دياويو)؛
- تحاول اليابان الحصول على دور أكبر في تحديد المواضيع لاجتماعات القمم مع الولايات المتحدة. على سبيل المثال، أعلن وزير الدفاع الياباني في 5 فبراير شباط أن السفن الحربية الصينية استهدفت الطائرات والسفن باستخدام رادار مراقبة الحرائق اليابانية. نفت الصين الاتهام وثبت أنه لم يكن صحيحا. فعلت اليابان ذلك في محاولة لاستدراج الولايات المتحدة إلى الاتفاق ليشمل التحالف بين اليابان والولايات المتحدة ضد الصين في النزاع دياويو في جدول أعمال اجتماع "أوباما" و"آبي".

ورغم أن هذه الاستراتيجية حققت بعض المكاسب لليابان، ووفرت لها هامش مناورة ولو كان محدودا، إلا أن لها محاذيرها، خاصة أن الأمريكيين واعون بما تفعله اليابان ونصحوها بعدم اللعب بالنار.[1]

3. استراتيجية التحوط

بعد عقود من استراتيجية الانقياد، بدأ اليابان في اعتماد استراتيجية تحوط تجاه الولايات المتحدة الأمريكية. ورغم أن هذه الاستراتيجية لم تصل إلى الحد الذي تعتمده تجاه الصين، إلا أنها واقع ملموس في السياسة الخارجية اليابانية.

ويفسر اتجاه اليابان نحو هذه الاستراتيجية بعدة معطيات:

- إدراك القيادة اليابانية أن علاقاتها مع الولايات المتحدة لن تصل إلى عمق حقيقي، مشابه لعلاقات الولايات المتحدة مع بعض الدول الأخرى خاصة بريطانيا. ففي تقرير لفريق مهام الوزير الأول حول السياسة الخارجية في 2002 يحدد الاستراتيجيات الرئيسية للسياسة

[1] - Liu Jiangyong, **Op. Cit**.

الخارجية اليابانية في القرن الحادي والعشرين جاء أن: «الولايات المتحدة هي الدولة الأكثر أهمية بالنسبة لليابان... [ومع ذلك] من المستحيل أن تصبح العلاقات اليابانية الأمريكية مثل العلاقات الأمريكية البريطانية». وما سبق يعكس التوجه الياباني للتحوّط من علاقاتها مع الولايات المتحدة.[1]

- التقارب الأمريكي الصيني؛
- عدم مساندة الولايات المتحدة لليابان في عديد القضايا؛
- بداية تراجع الهيمنة الأمريكية في آسيا والعالم.

وفي إطار هذه الاستراتيجية اتبعت اليابان عدة سياسات أبرزها بناء علاقات مميزة مع الدول الأسيوية: في تقرير للوزير الأول الياباني سنة 2000، تم اقتراح ضرورة "بناء علاقات خلاقة مع آسيا في نفس الوقت مواصلة اعتبار العلاقات اليابانية الأمريكية كورقة قيمة".[2]

وعلى الرغم من بعض سلبيات هذه الاستراتيجية، خاصة ما تعلق بكونها مكلفة وتوهن العلاقات الثنائية مع الولايات المتحدة... إلا أنها تبقى ضرورية في الحالة اليابانية التي قد يؤدي تراجع الهيمنة الأمريكية، أو انسحاب أمريكا من آسيا، إلى تركها منكشفة وبلا حماية.

4. استراتيجية المقاومة

سلوك السياسة الخارجية اليابانية خلال المائة سنة الماضية يظهر أن اليابان ظلت تساير القوة المهيمنة ولا توازنها. وهو ما جعل العديدين يعتقدون أن موقفها سيبقى كذلك مع الولايات المتحدة ما بقيت هيمنة هذه الأخيرة "حميدة"، وهذا يعني طبعا أن اليابان لن تتبنى استراتيجية مقاومة للتحالف الأمريكي الياباني.[3]

واقعيا، أظهرت عدة محطات وأحداث ومواقف أن اليابان يمكنها أن تقاوم الهيمنة الأمريكية وسياساتها. وإن حاول البعض التقليل من أهمية ذلك بالقول أنه: « أمريكا، عندما يقاومها حلفاؤها، فهم حتما ليسوا ضد الإمبراطورية أو الهيمنة الأمريكية، بل يقاومون بعض سلوكات ومواقف السياسة الخارجية الأمريكية».[4]

[1] - David C. Kang, **Op. Cit**, p. 166.
[2] - Ibidem.
[3] - Jitsuo Tsuchiyama Aoyama, **Op. Cit**, p. 10.
[4] - Ibid, pp: 03-04.

وتتأثر استراتيجية المقاومة اليابانية بعدة عوامل أبرزها: الاعتبارات الأمنية، القوة، المصالح الاقتصادية، الهوية والثقافة والتاريخ... وتقاوم اليابان عادة عندما تتعرض لعدة مشكلات ناجمة عن "معضلة التحالف" الأمريكي الياباني، وأبرز تلك المشكلات أو الهواجس:[1]

- الخوف من التخلي: اليابان قد لا تكون واثقة وأكيدة أنها ستحصل على المساعدة الأمنية من الولايات المتحدة في وقت الأزمة؛
- الخوف من الوقوع في الشرك: عندما لا تكون اليابان راغبة في التورط في الحروب الأمريكية في آسيا.

وأبرز حالات المقاومة، ما حدث في قمة 1994 بين الوزير الأول الياباني "موريهيرو هوزوكاوا" والرئيس الأمريكي "بيل كلينتون"، عندما رفضت اليابان طلبا أمريكيا بوضع حصص للاستيراد أو وضع مؤشرات رقمية من أجل تقييم انفتاح سوقها دون أن تخشى التسبب في أزمة مفتوحة في العلاقات الثنائية.[2]

هذه "الاستراتيجية" لم تستخدم إلا في حالات قليلة واضطرارية، وهي أقرب إلى "التكتيكات" وهبات الدفاع عن المصالح المحورية منها إلى استراتيجية صُعود فعلية.

5. استراتيجية تأكيد الذات

الالتزامات الشديدة والصارمة التي عُلّقت على عاتق اليابان المنهزمة في الحرب، ضيّقت من مجال المناورة لديها إزاء الهيمنة الأمريكية وسياساتها. فقبول اليابان بأن تظل جزءا من المضلة الأمريكية العالمية، لم يترك لها سوى الساحة الاقتصادية المقيدة بدورها بالعولمة الاقتصادية والضغوطات المصاحبة لها.

وبالاعتماد على مقدراتها الاقتصادية وعلى المسيرة القصيرة لتجربتها التنموية الرائدة، حاولت اليابان أن تتحرك إقليميا لتنتزع دورا اقتصاديا وسياسيا رائدا من خلال مساهمتها ومساعدتها لدول الجوار في نهضتها الاقتصادية، وأدى هذا إلى تشكل "تكتل آسيوي متصاعد القوة والتأثير تقوده اليابان" وهو ما شكل تحديا للهيمنة الأمريكية على الاقتصاد العالمي، واستدعى ضغوطا أمريكية شديدة وصلت إلى حد توجيه الرئيس كلينتون إنذاره الصريح بفرض حصار اقتصادي على اليابان في مطلع العام 1994.[3]

[1] - Jitsuo Tsuchiyama Aoyama, **Op. Cit**, p. 10.
[2] - Modjtaba Sadria, **Op. Cit**, p. 117.
[3] - خير الدين عبد الرحمان، **مرجع سابق**، ص 65.

كما حاولت اليابان أن تمارس هيمنة وسيطرة اقتصادية مضادة على الاقتصاد الأمريكي مستفيدة من التسهيلات الأمريكية ومن تنافسية وجودة منتجاتها، فأغرقت السوق الأمريكية بالسلع والمنتجات اليابانية، وحققت اليابان اختلالا كبيرا في الميزان التجاري لصالحها.... وكان من شأن استمرار ذلك أن يعطي اليابان قدرة على التأثير على القرار الأمريكي والمساومة على تفكيك الهيمنة الأمريكية المفروضة عليها.[1]

وعقب الأزمة المالية الآسيوية اقترحت اليابان إنشاء صندوق نقد آسيوي تموله البنوك اليابانية، ويسمح لليابان والدول الآسيوية بالتحرك باستقلالية عن الهيمنة الأمريكية والغربية على المؤسسات المالية الدولية. وهو الاقتراح الذي لاقى معارضة شديدة أمريكية وغربية وتم إحباطه.[2]

وتواجه استراتيجية تأكيد الذات اليابانية عقبات كبيرة، خاصة وأنها غالبا ما تترافق ومعارضة شديدة من القوة المهيمنة، ومن جيران اليابان الآسيويين. وهو ما يجعل من طريق تأكيد الذات طويلة جدا بالنسبة لليابان في ظل الظروف والتوازنات الحالية.

6. استراتيجية تنويع الشركاء

في محاولة من اليابان للتخفيف من أحد قبضات الهيمنة الأمريكية عليها، وهي اعتمادها الكبير على السوق الأمريكية، وذلك من خلال تنويع شركاءها الاقتصاديين في المنطقة وفي العالم.

ويخشى الأمريكيون أنها ستكون بذلك أكثر قدرة على التعامل مع التصرفات والضغوطات الأمريكية الأحادية والرد عليها أيضا. وقد ينعكس على العلاقات الاقتصادية بين الحليفين ويمتد أيضا إلى العلاقات الأمنية في المستقبل.[3]

ومع أن اليابان دولة تقع أساسا تحت الهيمنة الأمريكية وتستفيد منها، فإنها تحاول أن تخفف من هذه العلاقة التي تتصف في الغالب في "وضع كل البيضات في سلّة واحدة". وكان هناك مناورة مهمة في السياسة الخارجية وهي التحرك نحو امتداد إقليمي أكبر دون تهديد التحالف الأمريكي الياباني.

[1]- خير الدين عبد الرحمان، **مرجع سابق**، ص 65.
[2]- السيد صدقي عابدين، **مرجع سابق**، ص199.
[3] - Mike M. Mochuzuki, **Japan: Domestic Change and Foreign Policy** (Santa Monica: RAND, 1995), p. 91.

الاتفاقية التي أبرمت بين رئيس الوزراء "شينزو آبي" ورئيس الوزراء الأسترالي السابق "جون ادواردز" في عام 2007 لتقوية العلاقات السياسية كانت إضافة إلى تحالفات اليابان وأستراليا مع الولايات المتحدة ومع أن الاتفاقية بدت زائدة عن الحاجة لأن كلا البلدين حليف لأمريكا، فإنه تحالف مستقل لأنه يجعل صورة الأمن أكثر تعقيدا ويجعل الهرم الأمني أقل تشددا. وفي واقع الأمر فإن رئيس الوزراء السابق "آبي" أراد البدء باتفاقية مماثلة مع الهند، مهما كانت المعارضة الداخلية للفكرة قوية قائلا: إن تحالفا مع الهند ضار بالصداقة اليابانية الصينية وأن التكيف مع هند نووية يرقى إلى التنكر لخط اليابان في انتهاج سياسة غير نووية. وفي الحقيقة فإن خطاب رئيس الوزراء ياسو فوكودا في الاجتماع السنوي لرابطة بلدان جنوب شرق آسيا (آسيان) في تشرين الثاني (نوفمبر) عام 2007 لم يحتو على أي إشارة إلى الهند.

وكانت قمّة رابطة جنوب شرق آسيا التي انطلقت في عام 2005 جزءا من الامتداد الإقليمي لليابان، وكان هدفها الاستراتيجي عدم إضفاء الشرعية على تصوّر هيمنة الصين في جنوب وشرق آسيا، بينما تحول في الوقت ذاته دون تعرضها للشجب كتجمع آسيوي محتمل مناهض لأمريكا.

ولغاية الآن, فإن خطوة امتداد إقليمي أنشط قد تجسدت في اتفاقية الشراكة الاقتصادية الثنائية، وبعد إبرام اتفاقية شراكة اقتصادية بين اليابان وسنغافورة في عام 2004، فإن ثلاث دول من شمال شرق آسيا تدافعت إلى جنوب شرق آسيا لإبرام اتفاقيات تجارة حرة واتفاقيات شراكة اقتصادية, وأبرمت الصين اتفاقية تجارة حرة مع رابطة آسيان في عام 2005، بينما أبرمت كوريا واليابان اتفاقية مماثلة مع رابطة آسيان، بعد وقت قصير. وعندما تجمع الخيوط العريضة لسياسة اليابان الخارجية, فإن الصورة التي تأخذها تشير إلى يابان تأخذ دورا "عاديا" أكبر في الساحة الدولية بحلول العقدين الثاني والثالث من القرن الحادي والعشرين، وعلى الأرجح أن المبدأ المسالم ومبدأ عدم استخدام القوة سيتم تعديلهما بشكل لا يتوقف، لتسهيل الأمر أمام قيام اليابان بدور "عادي" أكبر كعضو مسؤول في الأمم المتحدة وجار جيد لشرق آسيا, وكل هذا في سياق تحالف أمريكي ياباني قوي.[1]

[1] - "تحديد منحنى حركة السياسة الخارجية اليابانية للقرن الـ 21"، **الاقتصادية**، الأحد 23 مارس 2008 العدد 5277، (تصفح بتاريخ: 22 أفريل 2014)، متاح على الرابط التالي:

http://www.aleqt.com/2008/03/23/article_11910.html

7. البحث "التدريجي" عن الاستقلالية الأمنية والاستراتيجية

على الرغم من الموانع القانونية والتاريخية والاستراتيجية، وبالتوازي مع استراتيجية تأكيد الذات، اليابان بدأت بالسعي إلى الاستقلال الاستراتيجي. وفي هذا الصّدد اعتمدت عدة سياسات:

- **تنويع التحالفات والشراكات الأمنية:** من أجل التخلص من اعتمادها الكامل على تحالفها مع الولايات المتحدة لضمان أمنها، اعتمدت اليابان استراتيجية تنويع الشراكات والتحالفات الأمنية مع الدول والقوى الأخرى، في الوقت الذي تحافظ فيه على تحالفها مع الولايات المتحدة. وفي هذا جاء في استراتيجية الأمن القومي اليابانية لسنة 2013 أن: «اليابان حافظت على أمنها وساهمت في الأمن والاستقرار في منطقة آسيا الباسيفيك، بواسطة دعم تحالفها مع الولايات المتحدة التي تتقاسم معها القيم العالمية ومصالح استراتيجية، وأيضا بتعميق علاقاتها التعاونية مع الدول الأخرى».[1]
- **استغلال المغامرات الأمنية الأمريكية:** استغل اليابان تحركات وجهود الهيمنة الأمريكية في المجال الأمني من أجل تحقيق عديد المكاسب الخاصة، سواء بمشاركته فيها أو دون مشاركة. حيث استغل المغامرات العسكرية الأمريكية في عدة مناطق من العالم (العراق...) من أجل التخلص من عديد القيود العسكرية وتدريب وتأهيل قواته المسلحة.[2]
- **القبول الياباني المتزايد لمبدأ استخدام القوة:** الملاحظة الرصينة إلى أن هناك ميل مستمر من قبل اليابان لاستخدام واستعراض القوة في علاقاتها الدولية؛ حيث سُمح لقوات الدفاع اليابانية عام 1991 باللجوء إلى استخدام القوة، وبالذات على نطاق محدود من إطلاق النار على أهداف تتعمد الاعتداء، على الرغم من أن ذلك تم في إطار مهام قوات السلام التابعة للأمم المتحدة. كما اشتبكت سفينة تابعة للأسطول الحربي الياباني عام 2002 مع قطعة بحرية حربية تابعة لكوريا الشمالية كانت تحاول مقاومة محاولة حرس الشواطئ اليابانية تفتيش حمولتها. ومر ذلك الحادث دون أن يثير أي انتقادات محلية داخل اليابان وتم كذلك في عام 2003 السماح باستخدام أسلحة أثقل، وذلك في إطار مساهمة اليابان في القوات متعددة الجنسيات تحت القيادة العسكرية الأمريكية في العراق.[3]

---

[1] - Prime Minister's Office, **Japan National Security Strategy**, Op. Cit, p. 03.

[2]- تحديد منحنى حركة السياسة الخارجية اليابانية للقرن الـ 21"، **مصدر سابق,**

[3]- المصدر نفسه.

وتبقى استراتيجية افتكاك الاستقلالية، والتخلص النهائي من الهيمنة الأمريكية المباشرة محدودة ورهينة التطورات المستقبلية على المدى البعيد، ما لم تحدث تغيرات دراماتيكية عديدة تسرِّع من العملية.[1]

ثانيا. التعامل الياباني مع النظام الدولي ومؤسساته:

لما كان موقف اليابان لصالح الهيمنة الأمريكية العالمية، فالأمر كذاك مع مؤسسات النظام الدولي الذي أقامته القوة المهيمنة وتشرف على بقاءه، إذ تتقبل اليابان مختلف المؤسسات الدولية، وانخرطت فيها كلها تقريبا، وتدعم نشاطاتها ماديا وبشريا ودبلوماسيا.

والملاحظ أنها منذ "استقلالها" عن الولايات المتحدة، اليابان جعلت الأمم المتحدة في مركز اهتمام سياستها الخارجية، معتبرة أن ميثاق الأمم المتحدة القائم على الحل السلمي للنزاعات يعكس الطبيعة السلمية للدستور الياباني. كما أن الشعب الياباني من أكثر الشعوب دعما للأمم المتحدة.[2]

وحتى مع صُعودها الاقتصادي الذي حولها إلى عملاق اقتصادي، وبالاعتماد على نموذج تنموي مختلف، إلا أن اليابان حرصت على البقاء مندمجة في النظام "الأمريكي" على خلاف توقعات الكثيرين، ولم تتحول إلى متحد أو منافس لهذا النظام، ولم تعمل على إقامة نظام بديل تتبوأ فيه مكانة القوة المهيمنة.[3]

سياسة اليابان هذه تجاه المؤسسات الدولية التي تهيمن عليها أمريكا والدول الغربية الأخرى، ساهمت في دمج اليابان في المجتمع الدولي ونظام الهيمنة وجنبتها العزلة الدولية، ولكنها في الوقت ذاته لم تضمن لها مكانة لائقة داخل غالبية تلك المؤسسات توازي وزنها الاقتصادية ومساهماتها المالية في تلك المؤسسات.

ثالثا. التعامل الياباني مع واقع تراجع الهيمنة الأمريكية

تراجع الهيمنة الأمريكية وصُعود قوى عالمية جديدة (خاصة الصين) من الظواهر بالغة الأهمية التي تشغل اهتمام اليابان، والتي باتت تتعامل معها بشكل جدي.

وبالنظر إلى جدلية التراجع الأمريكي، ما تزال اليابان تحافظ على تحالفها مع الولايات المتحدة باعتباره عصب أمنها الوطني، ولكن مع اتجاه متزايد نحو اعتماد استراتيجيات تحوط

[1]- نجم الثاقب خان، **مرجع سابق,**

[2] - Kevin J. Cooney, **Op. Cit**, p. 131.

[3] - John G. Ikenberry and Michael Mastanduno, **Op. Cit**, p. 08.

مكملة. حيث تعمل اليابان على تقوية وتمديد التعاون الأمني مع قوى أخرى مثل استراليا وكوريا الجنوبية في إطار رابطة دول جنوب شرق آسيا (ASEAN).[1]

ومن خلال الاستعراض السابق للاستراتيجيات اليابانية في التعامل مع الهيمنة الأمريكية، يمكننا أن نخلص إلى ما يلي:

- رغم مختلف التجاذبات، والاستراتيجيات المرنة التي اتبعتها الحكومات اليابانية للحصول على أكبر قدر من المكاسب وزيادة قوة اليابان، إلا أن الاتجاه الغالب حتى اليوم، وحتى المستقبل القريب والمتوسط، سيظل نهج الصّعود تحت المظلة الأمريكية، ما لم تسحب هذه الأخيرة مضلتها عن اليابان بشكل طارئ وفي ظرف من الظروف.
- يبقى الصّعود الياباني، المتعثر أصلا حتى اليوم، أقل ما يقال عنه أنه صُعود منقوص، وأعرج، ولا يضع اليابان في نفس المكانة التي تتمتع بها القوى الصّاعدة الأخرى المستقلة ولو نسبيا عن الهيمنة الأمريكية.
- النهج الياباني العام للصّعود المطبوع بالهيمنة الأمريكية، لا ينفي محاولات من طرف اليابان للتقليل من الهيمنة الأمريكية، ولكنها ظلت تواجه بحزم من طرف هذه الأخيرة.

[1] - Shamshad A. Khan, "Japan's Response to the US "Pivot to Asia", **in:** S.D. Muni, Vivek Chadha (eds.), **Asian Strategic Review 2014: US Pivot and Asian Security** (New Delhi: Institute for Defence Studies and Analyses, 2014), p. 175.

المطلب الثاني:

تعامل الصين الصّاعدة مع الهيمنة الأمريكية

لطالما أدركت الصين أن صُعودها، الملفت بطبيعته، لم يكن ليسير بسلاسة في عصر الهيمنة الأمريكية. ولما كانت الولايات المتحدة هي الدولة الأكثر قدرة على اعتراض الصّعود الصيني، فقد شغلت مكانة مركزية في الإستراتيجية الكبرى للصين[1] التي جعلت من التعامل مع الهيمنة الأمريكية ضمن قائمة أولوياتها، وعملت على إيجاد طريق للبقاء وزيادة قوتها في ظل [وجود] هذه الهيمنة.[2]

بعد أولوية تحقيق التنمية الوطنية والحفاظ على نسبة نمو مرتفعة، يأتي التعامل مع الهيمنة الأمريكية وسياساتها ذات الطابع الأحادي وتلك الموجّهة لاحتواء الصين والتأثير عليها في المرتبة الثانية مباشرة في ترتيب أولويات الصين الصّاعدة.

والاستراتيجيات والسياسات الصينية لا تتحدد بواقع الهيمنة الأمريكية وتوزيع القوة لصالحها، بقدر ما تتحدد باستخدام الولايات المتحدة لهيمنتها ضد الصين ومصالحها.[3] ومع أن الصين مقتنعة أن الولايات المتحدة لن تتخلى أبدا عن ممارسة سياسة الاحتواء ضدها، إلا أنها تتعامل مع الهيمنة الأمريكية العالمية بواقعية وبراغماتية، متوخية عدم الدخول في مواجهة عالية النزاعية معها من جهة، وعدم الخضوع لهيمنتها من جهة ثانية.

أولا. استراتيجيات الصين في مواجهة سياسات الهيمنة الأمريكية

إلى حد الآن، الاستراتيجية الصينية الكبرى للصّعود إلى مصاف القوى الكبرى العالمية لم يتم تقديمها بشكل صريح وبطريقة شاملة من قبل قادتها. ومع ذلك، فإنه يمكن، من خلال التصريحات العامة المختلفة، استخلاص أن الاستراتيجية الكبرى الصينية تتجه نحو تحقيق ثلاثة أهداف مترابطة:[4]

- حماية النظام الداخلي ومستوى المعيشة من مختلف الإضطرابات الاجتماعية؛
- الدفاع عن السيادة الوطنية والإقليم ضد التهديدات الخارجية؛
- الحصول على نفوذ جيوسياسي كدولة رئيسية والحفاظ عليه.

---

[1] - Yuan-Kang Wang, **Op. Cit**, p. 15.
[2] - Ibidem.
[3] - Rosemary Foot, "Chinese strategies in a US-hegemonic global order: accommodating and hedging", **International Affairs**, Vol. 82, No. 1 (2006), p. 94.
[4] - Susann Handke, **Securing and Fuelling China's ascent to power: The Geopolitics of the Chinese-Kazakh Oil Pipline** (Netherlands: Clingendael international Energy Programme, 2006), p. 09.

ولمّا كانت الصين غير قادرة ولا تريد الدخول في نزاع مع الولايات المتحدة حول القضايا التي يمكن أن تضر بشكل كبير بالعلاقات الثنائية. وكنتيجة لذلك، الإستراتيجية الكبرى التي توجه السلوك الدولي للصين تستهدف هندسة صُعود الدولة إلى مكانة القوة الكبرى العالمية ضمن إكراهات وقيود النظام الأحادي القطب الذي تهيمن عليه الولايات المتحدة الأمريكية،[1] وذلك دون إثارة ردود فعل موازنة معادية".[2]

نستعرض هنا أهم الاستراتيجيات التي اتبعتها، أو ما زالت تتبعها، الصين الصّاعدة في التعامل مع واقع التفوق والهيمنة الأمريكية العالمية، وسياساتها المختلفة الموجهة لاحتواء القوى الصّاعدة.

1. استراتيجية الإصلاح

أدركت الصين أن تحسين قدرتها على التعامل مع الهيمنة الأمريكية، المتفوقة تفوقا ساحقا، ينطلق من زيادة قوتها وتقليص فارق القوة الكبير بينهما، وهذا يتم أولا عبر مراكمة القوة الاقتصادية، التي تقتضي بدورها إدخال إصلاحات على الاقتصاد...

ولهذا، هندس قادة الصين إصلاحاتهم لتضمن لهم تحقيق نمو مرتفع ومستمر، واندماج أفضل ومفيد في العولمة، وفي ذات الوقت تجنيب الصين الهيمنة الأمريكية أو التقليل من قيودها وعقباتها.

وقد تضمنت استراتيجية الإصلاح والانفتاح التي باشرتها الصين في نهاية سبعينات القرن الماضي، مجموعة من العناصر الموجهة للتعامل مع الهيمنة الأمريكية وسياساتها التي تستهدف القوة الصينية الصاعدة، ويمكن إيضاحها في العناصر التالية:

- **النهج الإمبريقي (التجريبي):** بعد الجدل الذي دار بين المحافظين ودعاة الإصلاح في الصين، قرر الإصلاحيون إعطاء الأولوية للمبادرات المحلية وإخضاع كافة الأفكار والنهج لمحك التجربة والواقع للحكم على فعاليتها،[3] وهو ما يعني أن أية وصفة للإصلاح تقدم من الداخل أو الخارج تخضع أولا للتجربة قبل التعميم، وهو ما حدّ من إمكانية فرض الولايات المتحدة لنهجها للإصلاح الاقتصادي على الصين.

---

[1] - Goldstein Avery, **Op. Cit**, p. 12.
[2] - Ibid, p. 12.
[3] - وي وي زانج، **الإصلاح الاقتصادي في الصين ودلالاته السياسية**، سلسلة دراسات عالمية، عدد11 (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1997)، ص21.

- **ترتيب أولويات الإصلاح:** رتب قادة الصين إصلاحات بلادهم، ليجعلوا من الإصلاح والتحديث العسكري في آخر سلم الأولويات، فقد جاء الإصلاح العسكري في المرتبة الرابعة ضمن ما عرف ببرنامج "الإصلاحات الأربعة"، وهذا من أجل درأ المخاوف، وعدم إثارة ردود فعل سلبية من قبل القوة المهيمنة.
- **الاعتماد على النفس ما أمكن:** وهي تصلح واقعها الاقتصادي وتنفتح على العالم، حاولت الصين أن تقلل من تبعيتها للخارج، وأن تعطي الأولوية لإمكانياتها الذاتية التي يمتلكها الشعب الصيني وقياداته في الداخل، والدياسبورا الصينية المنتشرة في آسيا والعالم. وهو الأمر الذي منح الصين استقلالية وهامش مناورة أكبر في وجه الهيمنة الأمريكية.

استراتيجية الإصلاح الصينية، بعناصرها المشار إليها، حققت نجاحا لا يمكن إنكاره في زيادة القوة الاقتصادية للصين، وجعلها في المرتبة الثانية عالميا بعد الولايات المتحدة، وتستفيد الصين اليوم من قوتها الاقتصادية في دعم أبعاد قوتها الأخرى، خاصة الدبلوماسية والعسكرية.

ومع ذلك، ما يزال الاقتصاد الصيني اليوم يعاني من عدة مشكلات، ويحتاج إلى مزيد من الإصلاحات والمراجعات. كما أن الصين تحتاج إلى استراتيجيات أخرى مكملة للحفاظ على استمرارية صعودها الاقتصادي الذي ما يزال يتأثر بشكل كبير بواقع الهيمنة الأمريكية وسياساتها الاحتوائية تجاه الصين.

2. استراتيجيات الطمأنة والتصدي لأطروحات "التهديد الصيني"

في ظل هيمنة أفكار الاتجاه الواقعي على تفسير واستشراف سلوكات القوى الصّاعدة، من الطبيعي أن يلفت الصّعود الصيني الانتباه، ويثير مخاوف عديد الأطراف في آسيا والعالم. فما بالك إذا كانت القوة المهيمنة قد لعبت على تلك الهواجس وعملت على تقويتها.

وفي هذا السياق، تبذل الصين جهودا متنوعة وكثيفة من أجل طمأنة [جيرانها] وأعدائها المحتملين، والأطراف الأخرى التي بدأت تتخوف من الصّعود الصيني وتحتاط له، وهذا من أجل قطع الطريق أمام رغبة الولايات المتحدة في استغلال هذا الشعور لإعاقة الصّعود الصيني.[1] وهي الرغبة التي تجسدت فعلا من خلال نشر أطروحة "التهديد الصيني" والتهويل من مخاطره وتداعياته على جوار الصين وعلى العالم ككل.

[1] - Susann Handke, **Op. Cit**, p. 13.

وقد تضمنت هذه الاستراتيجية مجموعة من الاستراتيجيات الفرعية والسياسات والتحركات، نحاول هنا استعراضها بشكل مركز، مع توضيح بعد التعامل مع الهيمنة الأمريكية الذي تقوم عليه.

الصين تصور تزايد قوتها في مختلف المجالات على أنها عودة لوضع عادي وليس أمرا جديدا يهدد النظام الدولي القائم. ومعتبرة أن اهتمامها الأول هو التنمية والاستقرار الداخليين.[1] كما تحاول الصين أيضا طمأنة العالم بأنها رغم نسب نموها الكبيرة، فهي ما تزال دولة نامية.[2]

وفي إطار نفس الاستراتيجية، تبنت الصين ما أطلق عليه المُنظِّر الصيني "زنغ بيجيان" Zheng Bijian "مبدأ المضاعفة والتقسيم"، حيث يعمد المسؤولون الصينيون إلى مضاعفة المشكلات وضربها في عدد سكان الصين (1.3 مليار)، وتقسيم المزايا والفوائد على نفس العدد.[3]

وأخذا في الاعتبار أن قسما كبيرا من أطروحة "التهديد الصيني" مبنية على معاينة أن المنظمات العسكرية الصينية تشكل تهديدا للعالم، الحكومات الصينية حرصت على أن تبدوا أكثر شفافية في المجال العسكري، إذ تشير الورقة البيضاء حول الدفاع الوطني الصيني لسنة 2010 إلى أن: "بناء الثقة العسكرية طريقة فعالة للحفاظ على الأمن الوطني والتنمية وحفظ السلم والأمن الإقليمي".[4]

وفي إطار الشفافية والدبلوماسية العسكرية، أقامت الصين ميكانيزمات للتشاور في المجالين الدفاعي والأمني مع 22 دولة بما فيها الولايات المتحدة والهند واليابان وفيتنام والفلبين وأندونيسيا ودول أخرى. كما سعت إلى زيادة تبادلاتها العسكرية مع دول العالم من أجل نشر المزيد من الانفتاح والصورة الشفافة عن الجيش الصيني.[5] كما دعّمت مشاركتها في عديد الترتيبات الأمنية المتعددة الأطراف منتدى الآسيان الإقليمي، والمشاركة في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلم... والتي ينظر إليها كجزء من الدبلوماسية العسكرية الناجحة.[6]

وكل تلك التحركات استهدفت تحسين صورة الجيش الصيني عالميا. فالدبلوماسية العسكرية الصينية في سنة 2011 حسّنت علاقتها مع القوى الأجنبية بشكل معتبر، ولكن رغم ذلك، الواقع

---

[1] - Ronald C. Keith, **Op. Cit**, p. 04.
[2] - Cagdas Ungor, "Countering US Hegemony: A Viable Option for China? Dynamics of the Sino-U.S. Relations in the Post Cold War Era", **in:** Atilla Sandikli, **China, A New Superpower? Dimensions of Power, Energy, and Security** (Istanbul: Bilgesam, 2010), p. 131.
[3] - Fred C. Bergsten (et al.), **Op. Cit**, p. 211.
[4] - Quoted in : Rukmani Gupta, **Op. Cit**, p. 75.
[5] - Ibidem.
[6] - Ibidem.

يوضح أن تصورات التهديد المرتبطة بالجيش الصيني لم تتم إزالتها أو تغييرها، وهذا واضح من خلال ردّات الفعل العالمية على تقديرات النفقات الدفاعية الصينية لسنة 2012.[1]

3. استراتيجية الصّعود السلمي (التنمية السلمية)

ردا على الانتشار الكبير لأطروحة "التهديد الصيني" التي روجت لها الولايات المتحدة وقوى أخرى متوجسة من تزايد قوة ونفوذ الصين، وهذا رغم جهود الطمأنة التي قامت بها السلطات الصينية، اعتمدت الصين استراتيجية مكملة أخرى لزيادة الطمأنة والتقليل من الهواجس، عرفت باستراتيجية "الصّعود السلمي".

بعد فترة وجيزة من استخدام منظمات حكومية ومؤسسات بحثية صينية لعبارة "الصّعود السلمي"، استخدمه الوزير الأول "وان جياباو" والرئيس الصيني "هو جينتاو" في خطابهما العام، وكان موجها للتصدي لخطاب التهديد الصيني على المستوى الأيديولوجي، كما اعتبر بمثابة سياسة صينية لطمأنة الغرب.[2] وتؤكد الصين على أن صُعودها السلمي سيكون فريدا من نوعه في تاريخ العالم.[3]

وقد عرّف الوزير الأول حينها "وان جياوباو" الصّعود السلمي على أنه «مسار طويل الأمد، وفي إطاره الصين لن تهدد أي أحد، ولن تبحث عن الهيمنة».[4]

واستراتيجية الصّعود السلمي مبنية على مبادئ التعايش السلمي الخمسة التي وضعتها الصين عند التوقيع على اتفاقية عدم الاعتداء مع الهند سنة 1954، وهي: الاحترام المتبادل للوحدة الإقليمية والسيادة، عدم الاعتداء المتبادل، عدم التدخل المتبادل في الشؤون الداخلية، التكافؤ والفائدة المتبادلة، التعيش السلمي.

والصّعود السلمي ليس استراتيجية للطمأنة فقط، وإنما استراتيجية تخدم الصّعود الصيني من جوانب مختلفة أخرى. فحسب "ونغ ياو" Wang Yibo، في الوقت الذي تساعد فيه هذه الاستراتيجية الصين على زيادة مكانتها الدولية وتحقيق أهداف سياستها الخارجية، فهي تساعد أيضا على دمقرطة العلاقات الدولية وترقية تعددية الأقطاب وتحقيق السلم العالمي.[5]

---

[1] - Rukmani Gupta, **Op. Cit**, p. 76.
[2] - Cagdas Ungor and Rukmani Gupta, **Op. Cit**, p. 130.
[3] - N.S. Sisodia, "Strategic Challenges and Risks in a Globalising World: an Indian Perspective", **in:** Krishnappa Venkatshamy and Princy George (eds.), **Op. Cit**, p. 29.
[4] - Yuan-Kang Wang, **Op. Cit**, p .09.
[5] - Cagdas Ungor, **Op. Cit**, p. 132.

ثم أدخلت الصين إلى قاموسها عبارة "التنمية السلمية" التي حلت محل "الصّعود السلمي" وهذا لمزيد من الطمأنة بشأن تزايد القوة الصينية. ومنذ سنة 2004 أصبحت عبارة "التنمية السلمية" أكثر استخداما من عبارة "الصّعود السلمي" نظرا للانتقادات التي تعرضت لها هذه الأخيرة داخل الصين وخارجها. واعتبرت التنمية السلمية، هدفا قريب المدى، واستجابة محسوبة للقيود الدولية التي يفرضها التفوق الأمريكي في القوة.[1]

وضمن نفس الاستراتيجية، دخلت حديثا أيضا قاموس الخطاب الدبلوماسي الصيني عبارة "العالم المنسجم"، ويعود مبدأ "الانسجام" إلى الثقافة التقليدية للصين والتقاليد الكونفشيوسية والتاوية، وهي تعني إبراز التزام الصين الحديثة بالاستقرار الدولي.[2]

والسؤال الاستراتيجي الذي شغل بال القادة الصينيين في إطار هذه الاستراتيجية هو: كيفية تعظيم القوة النسبية للصين وضمان أن هذه العملية تبقى سلمية. مثل هذه الاستراتيجية تتضمن زيادة القدرات الاقتصادية والعسكرية وفي الوقت ذاته تقزيم الانشغالات الدولية حول الصّعود الصيني.

4. الدفاع عن سيادتها واستقلالية قراراتها وسياساتها الخارجية:

تتبنى الصين مبدأ السيادة، وتستميت من أجل الدفاع عنه، فالسيادة تزود الصين بضمانات على شكل القانون الدولي، كما تسمح لها بالمطالبة بسلطتها الداخلية واستقلالها الخارجي. وعلى هذا الأساس الصين ترفض أي تدخل أجنبي أو سيطرة في الوقت الذي تتمتع فيه بالمساواة بين الدول في علاقاتها البينية.[3]

كما أن الصين من بين أكثر الدول غيرة وتمسكا باستقلالية سياستها الخارجية، فغالبية قرارات السياسة الخارجية الصينية صنعت عبر عدسات قضايا مثلت أهمية كبرى للصين، أكثر منها على أساس الإقليمية أو الاعتبارات الأمنية والاقتصاد العالمي.[4]

وهذه الاستقلالية لا تنفي أنه في فترات الضعف والهشاشة، اتبعت الصين سياسات "الانقياد البراغماتي" لتتعلم "كيف تعيش مع القوة المهيمنة"، وقد أجرت تكييفات وتعديلات سياسية حتى تتناسب وواقع السيطرة الأمريكية على النظام الدولي، ولأن الولايات المتحدة ظلت تحمل مفتاح

---

[1] - Yuan-Kang Wang, **Op. Cit**, p. 09.
[2] - Fred C. Bergsten (et al.), **Op. Cit**, p. 213.
[3] - Nadia Klein (et all), "Diplomatic Strategies of Major Powers: Competing Patterns of International Relations? (The Cases of the United States of America, China and the European Union)", **MERCURY E-paper No.2** (February 2010), p. 17.
[4] - Suisheng Zhao, **Op. Cit**, p. 102.

استمرار جهود تحديث الصين،[1] فالقادة الصينيون واقعيون، وصنعهم للسياسة الخارجية الصينية غالبا ما ينطلق من تقييمهم للقوة النسبية للصين في العالم.[2]

5. تفكيك الهيمنة من الداخل:

لم تكتفي الصين الصّاعدة باستراتيجيات التعامل "السلبية" مع الهيمنة الأمريكية، وباشرت في بلورة سياسات واستراتيجيات لكبحها وتفكيكها من داخل منظومتها ومن خارجها، نستعرض هنا أهم ملامح تلك الاستراتيجية، والسياسات والتحركات التي تدخل ضمنها.

أ. فك أو إضعاف شبكات الحلفاء الأسيويين:

في استراتيجية مضادة لاستراتيجية الربط الاقتصادي التي تعتمدها الولايات الأمريكية من أجل توثيق الصلة مع الدول الآسيوية واستقطابها، تعمل الصين وبمختلف الوسائل على فك تلك الروابط أو التقليل من أهميتها الاستراتيجية من خلال استراتيجية مماثلة للربط الاقتصادي.[3]

وفي هذا السياق، تدعّمت مكانة الصين الاقتصادية والسياسية في جنوب شرق آسيا بتقوية روابطها التجارية مع الآسيان عبر منطقة التجارة الحرة الصين–آسيان (CAFTA) التي تم تفعيلها في الأول من جانفي 2010. وأظهرت دراسة أجراها البنك الآسيوي للتنمية أن الصين مندمجة أكثر مع الآسيان أكثر من دول العالم الأخرى بعد إقامة "الكافتا"، فإقامة ديناميكية للمساعدة الذاتية المشتركة سمحت لاقتصاديات الآسيان بتخفيض ارتباطهم وتبعيتهم لصادراتهم للولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. كما أن الاقتصاد الصيني الواسع وفر مصدرا إضافيا للنمو تحتاجه الآسيان، حيث وثقت دول الرابطة صادراتها إلى الصين بدل الولايات المتحدة في سنوات ما بعد الأزمة الأخيرة.[4]

ب. دعم فكرة تعددية الأطراف:

لم تتوقف الصين عن انتقاد الهيمنة والانفراد الأمريكي بالسياسة الدولية، والإشارة إلى هشاشة ومخاطر العالم الذي تسيطر عليه قوة واحدة. ولكنها لم تدعو إلى إسقاط القوة الأمريكية وتدميرها، وإنما تدعوا إلى إشراك القوى الرئيسية الأخرى في إدارة شؤون العالم، والابتعاد عن الهيمنة المطلقة والأحادية.

---

[1] - Suisheng Zhao, **Op. Cit**, p. 103.
[2] - Ibid, p. 377.
[3] - Irene Chan and Daniel Hyatt Katz, **Op. Cit**, p. 02.
[4] - Ibidem.

ودعم التحول نحو تعددية الأطراف (الأقطاب) هي استراتيجية صينية شاملة ومتعدد الأهداف. فالصين تركز على تعددية الأطراف كمكون رئيس لسياستها الخارجية وهي تبحث من خلال ذلك على تحقيق عدة غايات:[1]

- تخفيف تأثير ونفوذ قوة واحدة بشكل خاص (في الغالب الولايات المتحدة وحلفاءها) عن طريق ترقية وضعيات مربحة للجميع، فالصين تنتقد الأحادية واللعبة الصفرية (وتدعم الأمم المتحدة)؛
- عن طريق تطوير أجندات متعددة الأطراف، الصين يمكنها نشر نفسها كقوة مسؤولة وشريك متعاون. وهذا يساعد في تقليل الشكوك بخصوص النوايا الصينية عن طريق إظهار الصين على أنها شفافة؛
- خلق المنابر المتعددة الأطراف يزود الصين بفضاء أوسع لإظهار ومد نفوذها (محادثات الأطراف الستة)؛
- عن طريق ترأس وزيادة المبادرات المتعددة الأطراف، الصين يمكنها أخذ دور القيادة بفعالية في الترتيبات الإقليمية (منظمة التعاون لشنغهاي).

وتركيزا على بعد مقاومة الهيمنة الأمريكية، أو التملص منها، وفي إطار تجسيد هذه الاستراتيجية، اتبعت الصين الصّاعدة عدّة سياسات وتكتيكات، أهمها التعاون المباشر مع الدول النامية التي تصعد كقوى اقتصادية رئيسية. وهذا لأنها ترى في "الصّعود الجماعي للقوى الصّاعدة كخاصية مهمة لعالم اليوم"، ولأنها تعتبر هذه القوى الصاعدة كقوة رئيسية لترقية دمقرطة العلاقات الدولية وإصلاح السياسة والاقتصاد الدوليين، وتكريس تعددية الأقطاب في العالم.[2]

وتنتقد الصين بأنها تستخدم تعددية أطراف انتقائية وجوفاء، فهي تلجأ إلى المفاوضات الثنائية عندما يتعلق الأمر ببعض القضايا الحساسة (خلافاتها البحرية)، ومع ذلك فالصين تستمر في دعم توجهها المتعدد ومع الوقت، المساهمة في تسريع نهاية فترة الأحادية القطبية.[3]

[1] - Rukmani Gupta, **Op. Cit**, p. 74.
[2] - National Institute for Defense Studies, **East Asian Strategic Review 2010**, p. 122.
[3] - Avery Goldstein, **Rising to the Challenge: China's Grand Strategy and International Security** (Stanford: Stanford University Press, Studies in Asian Security, 2005), p. 127.

6. اختيار نهج الصُّعود السريع:

مع الأخذ في الاعتبار تأثيرات العولمة على تسريع مسارات الصُّعود، فقد كان نهج الصُّعود السريع استراتيجية صينية؛ فالصُّعود السريع يقيد الخيارات المتاحة أمام القوى القائمة للتعامل مع القوى الصاعدة، وأيضا يقلل من الوقت المتاح لإخضاع وتكييف القوى الصّاعدة مع قواعد النظام الدولي. ومن الجهة المقابلة، الصُّعود البطئ يتيح الفرصة للتكيف وإكتشاف الخيارات السياسية المختلفة.[1]

7. بناء الشراكات الاستراتيجية (دبلوماسية الشراكة):

الشراكة الاستراتيجية هي ابتكار مهم للدبلوماسية الصينية في فترة ما بعد الحرب الباردة، والتي تتميز بأنها "غير منحازة وغير معادية". هذه الاستراتيجية كانت موجهة للقوى الكبرى أولا، سعيا من أجل تجنب مواجهتها للصين،[2] ثم تحولت الشراكة الاستراتيجية إلى أداة دبلوماسية تستخدم مع جميع الدول بغض النظر عن قوتها، وحاليا تقريبا، ربع دول العالم أصبحت شركاء استراتيجيين للصين.[3]

وإلى جانب حماية المصالح الجوهرية للصين، دبلوماسية الشراكة الاستراتيجية الصينية تسعى أيضا لخلق بيئة أفضل لاستمرار الصُّعود الصيني،[4] ومواجهة الهيمنة الأمريكية. فرغم عدم وجود عناصر علنية ضد الولايات المتحدة في هذه الدبلوماسية الصينية، إلا أن عدم الارتياح الصيني من الأحادية الأمريكية هو واحد من محركات شراكاتها الاستراتيجية. وتلك المواضيع والمحفزات كانت واضحة في التصريح المشترك لكل من الصين والاتحاد الأوروبي سنة 2003، اللذان أقامتا هذه الشراكة الاستراتيجية في غضون فترة التوتر العبر –أطلسي، وأيضا في الإعلان المشترك لكل من الصين وروسيا وإعلان قمة "منظمة شنغهاي للتعاون" (SCO) في جويلية 2005.[5] فعندما بنوا شراكات استراتيجية مع روسيا والاتحاد الأوروبي، القادة الصينيون لم يخجلوا من الإشارة إلى أن تلك الشراكات ينبغي أن تؤدي إلى ترقية التعددية القطبية وإعاقة التوجهات الهيمنية.[6]

---

[1] - Joshua Itzkowitz-Shifrinson (Rapporteur), **Op. Cit**, p. 02.
[2] - LI Chenyang, "China–Myanmar Comprehensive Strategic Cooperative Partnership: A Regional Threat?", **Journal of Current Southeast Asian Affairs**, No. 1 (2012), p. 68.
[3] - Feng Zhongping and Huang Jing, **Op. Cit**, p. 17.
[4] - Ibid, p. 13.
[5] - Evan S. Medeiros, **Op. Cit**, p. 87.
[6] - Feng Zhongping and Huang Jing, **Op. Cit**, p. 13.

وبدرجات مختلفة، الصين استخدمت شراكاتها الاستراتيجية مع القوى الرئيسية، مثل روسيا وفرنسا والاتحاد الأوروبي، من أجل توسيع علاقاتها الاقتصادية، ولتسريع تنمية مراكز القوة الأخرى في السياسة الدولية، وللبحث عن الدعم لرؤيتها لنظام دولي متعدد الأقطاب.

الشراكة مع القوى الرئيسية لم تصل إلى حد بناء تحالف مضاد للولايات المتحدة للموازنة ضد القوة الأمريكية. ومع ذلك، تلك الشراكات تتيح للصين خيارات أكبر وتساعدها على إنشاء بيئة يمكن أن تستخدم لتقييد التحركات الأحادية الأمريكية، خاصة إذا كانت تلك القوة موجهة ضد المصالح الصينية.[1]

وبشكل عام، كأداة رئيسية لإدارة العلاقات الثنائية الرئيسية للصين، دبلوماسية "الشراكة الاستراتيجية" ساهمت في قصة النجاح الكبيرة للصين، حيث أنها:[2]

- ساهمت في استقرار العلاقات الصينية مع روسيا والهند، وهي الدول التي خاضت معها حروب حدود في الخمسينات والستينات تسببت في تأجيل مسيرة التنمية الصينية؛
- ساعدت الشراكات الاستراتيجية، مع عديد الدول والقوى، الصين على تأمين مواردها من الطاقة والمواد الأولية؛
- عن طريق تأطير ووضع أولويات الأجندات مع شركائها الاستراتيجيين، الصين نشرت مفاهيم مثل التعددية القطبية وعدم التدخل ونماذج التنمية المختلفة.

وفي المقابل، سجلت استراتيجية "الشراكة الاستراتيجية" الصينية عدة مواطن ضعف وعجز في دعم الصعود الصيني ومقاومة الهيمنة الأمريكية، أهمها:[3]

- الشراكات الاستراتيجية تنتظم أساسا وتجسد على شكل تصريحات دبلوماسية ثنائية، وبالتالي ففعاليتها العملية محدودة للغاية؛
- فشلت هذه الاستراتيجية في تأطير بعض أكثر علاقات الصين أهمية وقابلية للنزاع مثل علاقاتها باليابان والولايات المتحدة؛
- رغم أن الشراكات الاستراتيجية ساهمت في حل بعض الخلافات الحدودية الصينية البرية، فهي لم تقدم الكثير بالنسبة للمنازعات البحرية.

[1] - Evan S. Medeiros, **Op. Cit**, p. 87.
[2] - Feng Zhongping and Huang Jing, **Op. Cit**, p. 15.
[3] - Ibid, pp.15-16.

وعلاوة على النقائص المذكورة، الشراكات الاستراتيجية للصين مع القوى الرئيسية مقيدة باعتبارات عدة أخرى تحد من إمكانية تحولها إلى آليات لموازنة القوة الأمريكية:[1]

- المصالح الصينية مع هذه القوى الرئيسية، خاصة روسيا والهند، تتقارب وتتباعد تبعا لمختلف القضايا والدرجات؛
- تاريخيا، الصين لا تفضل ولا ترتبط بالتحالفات (أو حتى الشراكات الثنائية القوية) في دبلوماسيتها. وتفضّل الصين الاستقلالية الواسعة من أجل توسيع هامش مناورتها إلى أبعد حد ممكن؛
- القيد الثالث الممكن لحجم الشراكات الاستراتيجية الصينية، هو أن غالبية القوى الرئيسية لديها مصالح أكبر في الوقوف إلى جانب الولايات المتحدة بدل الصين، فبعض القوى قد لا ترغب في المخاطرة بعلاقاتها مع الولايات المتحدة بالتنسيق مع الصين ضمن جهد ضمني أو صريح لتقييد الولايات المتحدة.

وحتى ولو لم تتحقق عديد الأهداف (رفع الحضر الأوروبي عن الأسلحة)، سياسة الشراكة الاستراتيجية اعتبرت أنها حققت أهدافها في مساعدة الصين للصُّعود إلى قوة رئيسية في عالم معولم،[2] وخاضع لهيمنة قوة واحدة.

8. ابتكار "نمط جديد" لعلاقات القوى الرئيسية:

ابتكرت الصين مفهوما جديدا لتأطير وتسيير علاقاتها مع الولايات المتحدة، أهم شركائها، والقوى الرئيسية الأخرى، ولمرافقة التحول السلمي للقوة، أطلقت عليه "النمط الجديد لعلاقات القوى الرئيسية". وقد اقترح هذا المفهوم أولا من قبل الوزير الأول (والرئيس فيما بعد) الصيني "جسي جيمبينغ" Xi Jinping خلال زيارته للولايات المتحدة في فيفري 2012. وبحسب الرئيس الصيني، هذه العلاقات "لا تتضمن أية نزاع أو مواجهة، وتقوم على الاحترام المتبادل والتعاون المربح للطرفين".[3]

وفي 2013، وضح وزير الخارجية الصيني حينها "ونغ يي" بعض الخطوط الموجهة لهذا النمط الجديد من علاقة القوى الرئيسية، وهي: دعم الثقة الاستراتيجية، ترقية التعاون الفعلي، دعم

[1] - Evan S. Medeiros, **Op. Cit**, pp: 87-88.
[2] - Feng Zhongping and Huang Jing, **Op. Cit**, p. 15.
[3] - Ibid, p. 16.

التبادل الشعبي–الشعبي والثقافي، تقوية التعاون في نقاط الاتصال الساخنة الإقليمية والدولية والقضايا الدولية، إعطاء الأولوية للتعاون في قضايا آسيا الباسيفيك.[1]

هذا الشكل من العلاقات تعرض لانتقادات عديدة على اعتبار أنه مثالي، ولا يجد طريقه للتجسيد، وأن علاقات القوة التقليدية المطبوعة بالسعي للهيمنة والمنافسة... هي التي ما تزال تؤطر العلاقات الصينية الأمريكية لليوم، وفي المستقبل المنظور، وأن الحديث عن شكل جديدة للعلاقات بين القوى الكبرى لا يعتبر سوى مناورة دبلوماسية.

9. استغلال ثغرات الهيمنة الأمريكية وملء فراغاتها:

لما كانت الصين ترفض الخضوع الكامل للهيمنة الأمريكية، ولا تريد الانخراط الكامل في النظام الذي تهيمن عليه بما يضفي الشرعية على هيمنتها ويكرسها، وبالنظر إلى اتساع نطاق الهيمنة الأمريكية بما لا يترك هامش مناورة كبير للصّعود الصيني، فقد بحثت هذه الأخيرة عن هوامش داخل هذه الهيمنة، أو بالأحرى نقاط الظل داخلها.

فمع الإقرار بأن الهيمنة العالمية الأمريكية الحالية غير مسبوقة، إلا أنها لا تخلو من ثغرات وفراغات في مناطق مختلفة من العالم، وفي فترات من الزمن، وهذا ما لم تفوته القوة الصينية الصّاعدة التي تتبع عن كثب تطورات الهيمنة الأمريكية العالمية.

وقد اعتبرت الصين تلك الثغرات فرصة لتوسيع هامش مناورتها، ولمواصلة الصّعود دون مواجهات مع القوة الأمريكية في مناطق نفوذها الواسعة، وركزت حركتها العالمية على مناطق الضوء التي لم تظللها الهيمنة الأمريكية.

ويمكن توضيح أهم ثغرات ومناطق هشاشة الهيمنة الأمريكية وكيفية استغلالها من طرف الصين الصّاعدة من خلال العناصر التالية:

- الدول المارقة، والدول المعادية للهيمنة الأمريكية والمناضلة ضدها، وقد استغلت الصين سياسات الولايات المتحدة تجاه "الدول المارقة" لتحصل على مكاسب كبيرة في تلك الدول؛[2]
- بعض المناطق الأخرى المهملة كإفريقيا، إضافة إلى عديد المنتديات متعددة الأطراف الناشئة والتي لم تتفاعل معها الولايات المتحدة بشكل فعال، حيث يرى بعض المتتبعين أن

[1] - Feng Zhongping and Huang Jing, **Op. Cit**, p. 16.

[2] - إيمي شوا، **مرجع سابق**، ص ص: 401-402.

النجاح النسبي والناشئ للصين تدعُّم بإهمال الولايات المتحدة، وغالبا بغيابها عن، عديد المنتديات متعددة الأطراف عبر العالم في السنوات الأخيرة؛[1]

- الدول والمجتمعات التي باتت منزعجة من السلوكات التدخلية والهيمنية للولايات المتحدة، والتي بدأت تبرز فيها التيارات والتوجهات المعادية لأمريكا. ففي الوقت الذي تخوض فيه الولايات المتحدة معركة العداء المتزايد لها عالميا، تقوم الصين بربط نفسها من دون ضجيج، مع جميع القوى الكبرى في العالم تقريبا في العالمين النامي والمتقدم.[2] وفي حين كانت الولايات المتحدة تتبع سياسات أحادية الجانب موجهة لحماية مصالحها، الصين كانت تجمع الموارد لحجب الولايات المتحدة في عدة مجالات في الشؤون الدولية، وبناء بيئة تجعل من التحركات الهيمنية للولايات المتحدة أكثر صعوبة.

كما أن الانزعاج العالمي من السياسة الخارجية الأمريكية في السنوات الأخيرة قدم نفسه كفرصة بالنسبة للصين للتركيز على الداخل، ودعم جاذبيتها العالمية وتقديم نماذج بديلة للسلوك العالمي وتشكيل النظام العالمي بطرق تخدم مصالحها الوطنية.[3]

مع عديد المزايا والفرص التي منحتها هذه الاستراتيجية للصين، إلا أن قوة صاعدة بحجم الصين، وضخامة احتياجاتها، لا يمكنها أن تعول على الفراغات التي تتركها القوة المهيمنة، أو أن تبقى تترصد هفواتها وأخطائها، والتي لا توفر سوى فرص محدودة؛ وإنما ينبغي أن تبادر باستراتيجيات وتحركات مستقلة وحازمة لضمان مصالحها، وهذا الموضوع بات جزء من الجدل الداخلي في الصين.

10. استغلال فترات "الفرص الاستراتيجية":

مهما كانت درجة هيمنة القوة العالمية، فإن هناك فترات تمر بها التفاعلات الدولية تعتبر بمثابة الفرص الاستراتيجية بالنسبة للقوى الصّاعدة، والتي يمكن أن تستغلها لتحقيق مكاسب معتبرة على حساب القوة المهيمنة. والصين، القوة ذات الخبرة التاريخية الطويلة، تدرك جيدا هذه الحقيقة الدولية التاريخية، وتكون مستعدة دائما لاستغلالها بالطريقة المناسبة.

---

[1] - Fred C. Bergsten (et al.), **Op. Cit**, pp. 223-224.

[2]- إيمي شوا، **مرجع سابق**، ص401.

[3] - Fred C. Bergsten (et al.), **China's rise: challenges and opportunities** (Washington, DC: Peter G. Peterson Institute for International Economics and the Center for Strategic and International Studies, 2008), p. 211.

وقد اعتبرت الفترة التي تلت أحداث 11 سبتمبر 2001، فرصة استراتيجية بالنسبة للصين، حيث أن تلك الأحداث حولت انتباه الولايات المتحدة من الضغط على الصين، التي اعتبرتها إدارة بوش "منافسا استراتيجيا"، إلى بناء تحالف دولي في إطار "الحرب على الإرهاب"، وهو ما استغلته الصين للتركيز على مواصلة تنميتها وبناء علاقات تعاونية مع الولايات المتحدة.[1]

كما اعتبرت أيضا فترة الأزمة المالية العالمية الأخيرة فرصة استراتيجية أخرى للصين التي استغلتها بشكل كبير من أجل زيادة قوتها الاقتصادية، وأيضا قوتها الناعمة باعتبارها دولة مسؤولة وتساهم في حل المشكلات والأزمات الدولية.

وقد ساهمت الفرص الاستراتيجية التي شهدتها الصين في زيادة قوتها الدولية وتسريع مسار صعودها، بل وجعلته متقبلا لدى القوة المهيمنة والقوى الغربية الأخرى التي أقرت المكانة الصينية العالمية ودورها في تجاوز الأزمات التي يعرفها النظام الدولي.

وفي المقابل، الصين ليست مستعدة لليوم من أجل استغلال كامل للفرص الاستراتيجية التي تتيحها الساحة الدولية الحالية، والتحول إلى قوة مهيمنة والحلول محل الولايات المتحدة، لهذا السبب لم تؤدي الفرص التي أُتيحت إلى تحقيق نقلة نوعية كبيرة في مكانة الصين العالمية.

ثانيا. استراتيجيات التعامل مع نظام الهيمنة ومؤسساته

التحليلات الصينية ما تزال تشير إلى أن مسار الصعود عبر التنمية الاقتصادية المحلية والاندماج العالمي ليس بلا تكلفة ومخاطر.[2] ولذلك اعتمدت استراتيجية خاصة للتعامل مع النظام الدولي المهيمن عليه أمريكيا.

1. الانخراط الحذر في النظام المهيمن عليه أمريكيا:

لما كانت الصين غير مرتاحة تماما لفكرة "الاندماج" في النظام الدولي الحالي التي يدعو إليها الغرب. وفي الوقت الذي لم تكن تعارض فيه الصين، بالضرورة، المبادئ التي تقوم عليها عديد المؤسسات... الكبرياء الصينية المتزايدة والثقة في النفس، أدت بها إلى التردد في الانضمام إلى المجموعات التي لم يكن لها إلا دور ضعيف في تطويرها، ولم تساعد في إقامة قواعدها.

ويشير علماء السياسة إلى أن عضوية الصين في المؤسسات الدولية، وبعد فترة من التحفظ، ازدادت بشكل كبير خاصة منذ وفاة الزعيم "ماو"، كما أن الصين أحجمت أيضا على محاولات

[1] - Yuan-Kang Wang, **China's Grand Strategy and U.S. Primacy: Is China Balancing American Power?** (Washington, DC: The Brookings Institution, 2006), p. 09.
[2] - Evan S. Medeiros, **Op. Cit**, p. 44.

تغيير قواعد المؤسسات والإعلان المستمر عن رغبتها في الصّعود في إطار، وضمن النظام الدولي الحالي، ولو مع بعض التعديلات من أجل تعزيز مكانتها الدولية.[1]

وبعد فترة، انضمت الصين إلى عديد المنظمات التي أنشأت عقب الحرب العالمية الثانية في إطار النظامين الاقتصادي والسياسي الدوليين. وشاركت في الأنظمة التي تحكم السياسة والأمن والتجارة والمالية العالمية، مثل الأم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وقليل فقط من القوى الصّاعدة عبر التاريخ استثمرت بشكل كبير في مؤسسات السياسة والاقتصاد العالمي.

واليوم، الصين لديها مقعد في كل المؤسسات الدولية تقريبا، وهي تأمل أن دورها في تلك المنظمات سيزداد ويتطور تبعا لتزايد قوتها ونفوذها في الشؤون الدولية.[2] ولكن البعض ينظر إلى انخراط الصين هذا على انه "أداتي" و"براغماتي"؛ فمجموعة العشرين استخدمت كأداة لتغيير صندوق النقد الدولي، فبعد أن حصلت على دعم سياسي كبير في اجتماع 2009، عرفت سنة 2010 الاتفاق على تحويل حوالي 06 بالمائة من حصة التصويت إلى الدول قليلة التمثيل، وكانت الصين والهند وروسيا من أكبر المستفيدين.[3] فالصين تحولت من صاحبة الحصة السادسة إلى الثالثة، بعد الولايات المتحدة واليابان.[4]

2. زيادة تمثيليتها ضمن مؤسساته الرئيسية:

وهي تنخرط بشكل حذر في النظام الدولي الخاضع للهيمنة الأمريكية والغربية ومؤسساته، تأمل الصين في أن تمثيليتها قد تزداد لتأخذ مواقع قيادية في المنظمة العالمية للتجارة وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمنظمات الرائدة الأخرى. ولكن الصين تدرك أن ذلك سيأخذ وقتا طويلا لتكوين الموارد البشرية صاحبة الخبرة والقادرة على تمثيل الصين في تلك المؤسسات العالمية.[5]

---

[1] - Center for American Progress, **Op. Cit**, p. 40.
[2] - Wang Jisi, **Op. Cit**, p. 48.
[3] - "G-20 Ministers Agree 'Historic' Reforms in IMF Governance," **International Monetary Fund**, October 23, 2010, (accessed in: 13 June 2014), available at: http://www.imf.org/external/pubs/ft/survey/so/2010/new102310a.htm.
[4] - Center for American Progress, **Op. Cit**, p. 46.
[5] - Wang Jisi, **Op. Cit**, p. 49.

3. استغلال وتغيير قواعد النظام لصالحها:

تمتلك الصين قدرات كبيرة في مختلف المجالات، ولكن بالقدر الذي يسمح لها بالتعامل مع مؤسسات نظام الهيمنة الأمريكية بهامش مناورة كبير، لا تغييره بشكل جذري. لهذا السبب، تعمل الصين وتدافع عن مصالحها في ظل مؤسسات ذلك النظام.[1]

والصين ترى في النظام التجاري والمالي الدولي الحالي بأنه يخدم مصالح الدول المتقدمة بشكل مفرط، كما ترغب في تغيير بعض القواعد والمؤسسات التي تحكم الاقتصاد العالمي من أجل إعطاء مزيد من المنافع لها وللدول النامية.

وتستخدم الصين نفوذها السياسي والاقتصادي المتعاظم لإعادة تشكيل قواعد ومؤسسات النظام الدولي ليخدم مصالحها بشكل أفضل. وعلى سبيل المثال، الصين نجحت في استخدام أعضاء مختارين من الآسيان لتجنب بروز أجندة موحدة أو استراتيجية متعلقة بقضية بحر جنوب الصين... واستراتيجية الصين في ذا المجال هي توظيف الانقسام وغياب الوحدة بين دول الآسيان للسيطرة على المنظمة وخدمة مصالحها الخاصة.[2]

4. تحدي القوة المهيمنة مؤسساتيا:

رغم دعمهما للنظام الحالي وعديد أجهزة التعاون مع الولايات المتحدة، كل من القوتين الصاعدتين (الصين والهند) تزدادان تحديا لقدرة واشنطن على تحقيق غاياتها ضمن المؤسسات الدولية. وكل منهما ترفضان التدخلات في الشؤون الداخلية للدول التي تقودها الولايات المتحدة، وبدلا من ذلك تدعمان التأويل الصارم لسيادة الدول.

وتبرز المعارضة الصينية للهيمنة الأمريكية على المؤسسات الدولية في ثلاث مجالات: التصويت في الأمم المتحدة،[3] مفاوضات التجارة والاستثمار في المنظمة العالمية للتجارة، المفاوضات المتعددة الأطراف حول الطاقة وتغير المناخ.[4]

---

[1] - Irene Chan and Daniel Hyatt Katz, "Growth of China's Power and Implications for Asia in the 21st Century", **RSIS Policy Papers** (Singapore: S. Rajaratnam School of International Studies, December 2013), p. 03.

[2] - Ibidem.

[3] - تفاصيل أكثر حول السلوك التصويتي لكل من الهند والصين في عديد المؤسسات الدولية:
George J. Gilboy and Eric Heginbotham, "Double Trouble: A Realist View of Chinese and Indian Power", **The Washington Quarterly** (Summer 2013), pp: 128-130.

[4] - Ibid, p. 128.

وفي بعض الأحيان كانت الصين تنافس بعض نشاطات المؤسسات الدولية خاصة في مجال المساعدة الدولية غير المشروطة، وتقدّم نموذجها التنموي كنموذج بديل.[1] كما أنها من فترة لأخرى تتخذ مواقف مخالفة للقانون الدولي: تجارب الصواريخ المضادة للأقمار الصناعية، إجبار طائرة استطلاع أمريكية على النزول الاضطراري....

كما أن الالتزامات السياسية والمالية الصينية للمساعدة على استقرار النظام المالي الإقليمي، اعتبرت تحديا للسيطرة المالية العالمية للولايات المتحدة عبر صندوق النقد الدولي.

5. الشروع في إقامة مؤسسات ""بديلة"

ومع أن السيطرة الأمريكية العالمية غير مريحة بالنسبة لبيجين، وهي حال بنيات التحالف الأمني في آسيا وأوروبا، الصين خفضت صوت معارضتها في السنوات الأخيرة حتى لا تطلق إنذارات لدى الولايات المتحدة والآخرين في شرق آسيا الذين يدعمون تلك البنيات.[2]

المسؤولين والأكاديميين الصينيين ناقشوا بشكل سري قابلية إنشاء وتداعيات تطوير بنيات بديلة لمنظمات مثل مجموعة الثمانية، بحيث تكون الصين حاضرة عند إنشائها وبالتالي تعمل كشريك متكافئ في إقامة القواعد الدولية.[3]

حتى وقت قريب، مصلحة الصين كانت في الحفاظ على مظهر بسيط، والتركيز على الداخل وطمأنة العالم بخصوص تداعيات صعودها، أدت إلى التردد في أخذ المبادرة لتأسيس مؤسسات عالمية جديدة أو تحدي القديمة لخوفها من جذب اتجاهات غير مرغوبة أو تحمل مسؤوليات جديدة... قد تخلق لنفسها إلهاءات وانشغالات غير ضرورية.[4]

ولما كانت الصين ليست دائما في توافق مع الولايات المتحدة والدول المتقدمة الأخرى حول ما الذي يمكن أن يشكل النظام الدولي المناسب في المستقبل، وفي حين أن الصين لا تدعم فكرة مجموعة الإثنان، والتي ستتشارك فيها المسؤوليات مع الولايات المتحدة، الصين ناضلت وما تزال تناضل أولا عبر بعض المنابر مثل مجموعة العشرين والبريكس من أجل صوت أعلى للدول النامية في الشؤون الدولية ومن أجل إصلاح النظام القائم.[5]

[1] - Fred C. Bergsten (et al.), **Op. Cit**, p. 225.
[2] - Ibid, p. 223.
[3] - Ibid, p. 224.
[4] - Ibidem.
[5] - National Institute for Defense Studies, **East Asian Strategic Review 2010**, p. 101.

ولكنها ما لبثت أن دعّمت إنشاء منابر بديلة في آسيا وفي مناطق العالم الأخرى لترقية بناء الثقة والتعاون والأمن الإقليمي. كما دخلت بيجين أيضا في ترتيبات حوار مع المنظمات القائمة في مناطق أخرى لزيادة صوتها العالمي وربح مزايا اقتصادية ومواصلة نظرتها لبناء الثقة والتعاون الأمني.[1]

وقد بدأ هذا الاتجاه يتكرّس بشكل أكثر وضوحا وجدية في السنوات الأخيرة، خاصة مع إنشاء البنك الآسيوي للتنمية بمبادرة أساسية من الصين.

ثالثا. التحضير الصيني لما بعد الهيمنة الأمريكية

الصين بدورها تدرك الواقع المتراجع للهيمنة الأمريكية، وبالتالي فهي تعمل على التحضير للمراحل القادمة التي تضعف فيها القوة الأمريكية أو تتراجع لمراتب أدنى.

على الصعيد المالي، يعتقد المخططون الصينيون أن قيمة الدولار الأمريكي (أحد ركائز ورموز الهيمنة العالمية الأمريكية) في تراجع مستمر، وأن تراجعها مرجأ بمساهمة الصين نفسها، ويتنبؤون بحقبة تصبح فيها المعادن والموارد الإفريقية أكثر أهمية وقيمة من كمبيالات الخزينة الأمريكية، وبالتالي عملوا على وضع خطط استعجالية لنشر وتوسيع "التحالفات" والاستثمارات على كل قارات العالم.[2]

ومن خلال الاستعراض السابق لتعامل الصين مع الهيمنة الأمريكية كتوجه، وكسياسات ومؤسسات، يمكننا استخلاص ما يلي:

- غلب على أسلوب التعامل الصيني مع الهيمنة الأمريكية الجانب الدفاعي، وكان الاستثناء فقط عندما يتعلق الأمر بقضية تايوان.
- أسلوب التعامل الصيني "الناجح نسبيا" مع الهيمنة الأمريكية، جعلها ملهمة في هذا المجال؛ فعلاوة على جاذبية نموذجها التنموي، "أصبحت أيضا طريقتها في التعامل مع النظام الدولي بما يحفظ لها استقلالية الخيار، وأسلوب تنظيم حياتها السياسية... في عالم واحد يسيطر عليه مركز قوي وذي جاذبية واسعة"،[3] تحظى باهتمام عالمي كبير، ما جعل البعض يعتقد أنها ستشكل بديلا لإجماع واشنطن، وأطلق عليه "إجماع بيجين".[4]

[1] - Fred C. Bergsten (et al.), **Op. Cit**, p. 223.
[2] - Horace Campbell, "China in Africa: challenging US global hegemony", **Third World Quarterly**, Vol. 29, No. 1 (2008), p. 93.
[3] - Joshua Cooper Ramo**, The Beijing Consensus** (London : the Foreign Policy Centre, 2004), p 03.
[4] - Ibid, pp: 03-04.

المطلب الثالث:

تعامل الهند الصّاعدة مع القوة الأمريكية المهيمنة

رغم ضعفها النسبي، إلا أن حال الهند مع الهيمنة الأمريكية كان أفضل بكثير من حالتي اليابان والصين؛ فالهند لم تكن تواجه معارضة كاملة وقوية من القوة الأمريكية المهيمنة، بل على العكس من ذلك لقيت الدعم والتشجيع والتسهيلات في مختلف المجالات حتى أكثرها حساسية (المجال النووي).

ومع ذلك، فهي كانت وما تزال، تدرك أن الدعم الأمريكي ليس مجانيا، وأنه لن يسمح لها بالتحول مستقبلا إلى ند منافس أو الإضرار بالتوازنات التي تقوم عليها الهيمنة الأمريكية في آسيا وفي العالم. وبالتالي، كان عليها بناء استراتيجيات وسياسات لتحقيق أهدافها التنموية، وضمان استقلاليتها الأمنية والاستراتيجية عن الهيمنة الأمريكية التي ما تزال ترغب في توظيفها بأي شكل من الأشكال.

وعلى الرغم من عدم الوضوح وعدم الثبات في السياسة الخارجية الهندية، وميلها إلى التعامل السياسي والتكتيكي أكثر من الاستراتجي، إلا أنه يمكننا حصر بعض "الاستراتيجيات" المرنة، والتكتيكات التي ترافق وتؤطر تعامل القوة الهندية الصّاعدة مع الهيمنة الأمريكية وسياساتها، ونظام الهيمنة العالمي الذي أقامته وتحميه.

أولا. استراتيجيات التعامل الهندي مع الهيمنة الأمريكية وسياساتها

منذ استقلالها، وحتى بروزها كقوة عالمية صاعدة، تبنت الهند مجموعة من الاستراتيجيات والتكتيكات للتعامل مع واقع الهيمنة الأمريكية العالمية وسياساتها تجاه القوى الصاعدة بشكل عام، وتجاهها هي ومصالحها بشكل خاص، نستعرض ونناقش ابرز تلك الاستراتيجيات.

1. النأي بالنفس وعدم الانحياز

عقب استقلالها، نأت الهند بنفسها عن هيمنة القوى الرئيسية المتنافسة (الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي سابقا) عن طريق خطاب وسياسات "عدم الانحياز". ورغم سياسة النأي بالنفس، فالهند كانت على اتصال مع الحكومات الأمريكية، والسوفياتية أيضا، وعلاقتهما كانت واسعة وعميقة، والدولتان كانتا تعرفان وتتفهمان بعضهما البعض جيدا، وكانتا بمثابة شريكين دائمين.[1]

[1] - Fareed Zakaria, **Op. Cit**, p. 152.

وقد كان لاستراتيجية الناي بالنفس، وعدم الانحياز، عدة تأثيرات إيجابية على مسار الصّعود الهندي، وخاصة من حيث أنها:

- مكّنت هذه الاستراتيجية الهند من تجنب الاستقطاب والاستغلال من كلا القطبين في حربهما الخاصة وتنافسهما على الهيمنة العالمية؛
- أعطت للهند مكانة رائدة في العالم الثالث، فقد كانت الهند هي قائدة حركة عدم الانحياز، وهو ما أعطاها مكانة دولية، مهدت لصُعودها السياسي والدبلوماسي فيما بعد.

ورغم أن خطاب عدم الانحياز ما يزال جزءا من الخطاب السياسي والاستراتيجي الهندي، إلا أن سياسة الهند واستراتيجيات تعاملها مع القوة المهيمنة، وفق مبدأ النأي بالنفس وعدم الانحياز، تظهر بعض التحول في تلك السياسة. وقد أطلقت الهند في السنوات الأخيرة نقاشا جادا حول ما إذا كان ينبغي عليها تقوية وتعميق علاقاتها الاستراتيجية مع الولايات المتحدة، أو الحفاظ دائما على استقلاليتها الاستراتيجية.[1]

هذه الاستراتيجية (النأي بالنفس) لم تعد ذات جدوى في ظل العولمة، وفي ظل التوجهات الأمريكية نحو توريط الهند في استراتيجياتها وسياساتها الاحتوائية تجاه الصين وروسيا. وهو ما يحتم على الهند مراجعة هذا التوجه، وأصبحت أكثر ميلا للانخراط في علاقات القوة الدولية والتأثير في الاتجاهات الدولية بالقدر الذي تسمح به إمكانياتها، ولا يستثير أعداءها الإقليميين (الصين وباكستان).

2. استراتيجية الإصلاح

شكلت استراتيجية الإصلاح السياسي والاقتصادي واحدا من المحاور الرئيسية للاستراتيجية الكبرى للهند المستقلة، حيث عمدت الهند إلى تعديل دستورها للتصدي لمشكلات الحكم، وتنمية مواردها البشرية الهائلة، واعتماد استراتيجية للتنمية المخططة مركزيا لتسريع النمو الاقتصادي.[2]

الدستور كان الاستراتيجية الأساسية لنجاح التنمية الهندية. فقد وضعت الهند دستورا "ديمقراطيا" تضمن نظام حكم جيد وقابل للمحاسبة، ونظام توزيع للسلع والخدمات من قبل الدولة للعامة يتسم بالعدل.... ولكن هذا الواقع بدأ يعرف عجزا متزايدا خلال العقود الماضية، ويتمظهر

[1] - National Institute for Defense Studies. **East Asian Strategic Review 2013,** p. 27.
[2] - K. Subrahmanyam, "Grand Strategy for the First Half of the 21st Century", in: Krishnappa Venkatshamy and Princy George (eds.), **Grand Strategy for India: 2020 and Beyond** (New Delhi: Institute for Defence Studies and Analyses, 2012), p. 13.

ذلك من خلال ضعف عدالة التوزيع، وتراجع هيبة وقوة القانون،[1] عدم اكتمال الإصلاحات وعدم شموليتها، المظاهرات والاحتجاجات السياسية، تعقد النظام الفدرالي الهندي، غياب الاتفاق النخبوي حول عديد القضايا السياسية المهمة، البحث عن الريوع والمزايا الشخصية من طرف عديد الكيانات الحكومية...[2]

كما أن الإصلاحات الاقتصادية مكّنت الهند من الارتقاء بنموها الاقتصادي ليحافظ على نسبة نمو تفوق 7.5 بالمائة خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وليصبح الاقتصاد الهندي في المرتبة الرابعة عالميا سنة 2010 بمعيار القدرة الشرائية، وبناتج محلي إجمالي يقدر بـ 4 مليار دولار.

ومع كل ما سبق، فاستراتيجية الإصلاح السياسي والاقتصادي التي اعتمدتها الهند، والتي جاءت متأخرة بحوالي عقد عن الصين، لم تكن شاملة ولا مكتملة، وما تزال تعاني عديد المشاكل والتحديات، والهند بحاجة إلى التفكير في إصلاحات جديدة أكثر عمقا وشمولية.

3. النضال ضد الهيمنة اللبرالية الأمريكية والغربية:

حتى بعد حصولها على استقلالها، واصلت الهند مسيرتها النضالية المثالية ضد كل أشكال الهيمنة والسيطرة والاستغلال، ولم يمنعها نهج عدم الانحياز من أن تتصدى لأفكار ومشاريع الهيمنة التي كانت تطرحها القوى المتنافسة خلال الحرب الباردة.

ولكن، الرؤية العالمية المضادة للهيمنة الخاصة بالهند ما لبثت أن تم تحديها وتفكيكها من طرف التحولات الدولية والظروف الداخلية خلال الثمانينات والتسعينات؛ فإعادة هيكلة الاقتصاد الهندي مع النموذج النيولبرالي جعلت الدولة الهندية أكثر تنافسية، ولكنها اجتثت حافتها القيمية، أي أدت إلى تراجع النزعة المضادة للهيمنة بالتحديد.[3]

4. الشراكة مع الحفاظ على الاستقلالية الاستراتيجية

كونها معزولة في منطقتها، أبرزت الهند لفترة حاجتها للدخول في شراكة استراتيجية مع قوة أقوى منها. وفي سنوات 1970-1980، تخلت "نسبيا" عن سياستها لعدم الانحياز وتقاربت مع

[1] - K. Subrahmanyam, **Op. Cit**, p. 16.
[2] - Ashley J. Tellis and Sean Mirski , "Introduction", **Op. Cit**, p. 03.
[3] - Charalampos Efstathopoulos, **Op. Cit**, pp: 07-08.

الاتحاد السوفياتي – بقيت خارج كل نظام تحالف يعيق استقلالها الوطني– من أجل الحصول على حماية قوة كبرى تتقاسم مع الحكومة الهندية نظرتها إلى العالم والاقتصاد.[1]

نفس جنس السيناريو بدأ يحدث مع التقارب الهندي–الأمريكي. فبعد انهيار الاتحاد السوفياتي، الهند وجدت نفسها مفقرة وتبحث عن روابط قوية مع الولايات المتحدة التي نموذجها الاقتصادي يشبهها، وأيضا، أكثر تكيفا مع حاجاتها.[2]

وكنتيجة لتطور العلاقات الهندية–الأمريكية، في عام 2000، "كوندوليزا رايس"، مستشارة السياسة الخارجية للمرشح الجمهوري للرئاسة "جورج دبليو بوش"، وصفت الهند بأنها "شريك استراتيجي" والصين بأنها "منافس استراتيجي '.[3]

وفي سنة 2001، راجعت الهند سياستها التقليدية لعدم الانحياز، وتحولت نحو الارتباط والتعامل الأوثق مع الولايات المتحدة. ويرجع هذا القرار الاستراتيجي الهندي إلى عدة عوامل:[4]

- انهيار الاتحاد السوفاتي ترك الهند معزولة داخل النظام الدولي؛
- تراجع حركة عدم الانحياز وأهميتها بالنسبة للسياسة الخارجية والأمنية الهندية، وتحول الاهتمام نحو القوى الرئيسية؛
- إيمان المسؤولين والنخب في الهند بأن التفوق والهيمنة الأمريكية ستستمر لعقود؛
- الصعود الصيني السريع والقوي.

وحتى مع تطور وتعمق شراكتها الاستراتيجية مع الولايات المتحدة، والقوى الرئيسية الأخرى، ظلت "الاستقلالية الاستراتيجية" تشكل واحدا من أهم دعائم أهداف السياسة الخارجية الهندية،[5] وذلك أن الهند تعتقد أنها ما تزال "دولة ضعيفة" وغير قادرة على مقاومة إملاءات القوى الخارجية، وبالتالي تعتمد على مبدأ الاستقلالية من أجل حماية نفسها من الهيمنة.[6]

فرغم أن تاريخ العلاقات الهندية الأمريكية يظهر لنا أن الهند وقفت عدة مرات إلى جانب الولايات المتحدة على حساب الصين، مثلما حدث حينما ساعدت الهند الفرق الأمريكية لتقديم الدعم

[1] - Christophe Jaffrelot, "L'Inde, puissance émergente, jusqu'où ? ", **Op. Cit**, p. 98.
[2] - Ibidem.
[3] - Oliver Stuenkel, "India's National Interests and Diplomatic Activism: Towards Global Leadership?", in**: India: The Next Superpower?**, IDEAS Reports (London: LSE IDEAS, March 2012), p. 38.
[4] - David Scott, **Op. Cit**, p. 28.
[5] - John D. Ciorciari, **Op. Cit**, p. 64.
[6] - Erin Robinson, "Rising India's Great Power Burden", **Asia Report**, Issue No. 7 (Washington, D.C.: Sigur Center for Asian Studies, JANUARY, 2010), p. 02.

لقوات التبت ضد القوات الصينية في خمسينات القرن الماضي... إلا أن الهند لا تفضل اعتبارها حليفا لأمريكا ضد الصين.[1]

كما عارضت الهند بشكل متكرر الدبلوماسية الأمريكية خلال الحرب الباردة على خلفيات أيديولوجية. فقد انحازت الهند إلى الاتحاد السوفياتي خلال فترات حاسمة من الحرب الباردة، وأقامت معه روابط دفاعية عميقة تضمن السماح بالانتشار الواسع للفرق العسكرية السوفياتية، كما رفضت الهند إدانة الغزو السوفياتي لأفغانستان في ثمانينات القرن العشرين، كما عارضت السياسات الأمريكية تجاه أفغانستان، كما أنها ما تزال تحافظ على روابطها القوية مع الصناعة الدفاعية الروسية، كما تحدت أيضا الجهود الدولية التي تقودها الولايات المتحدة لاحتواء انتشار الأسلحة النووية...[2] ومع كل تلك التكتيكات، الاستقلالية ظلت حجر الزاوية في سياستها الخارجية.[3] وقد كانت الهند "النظام الديمقراطي" الوحيد الذي لم يتماشى مع الغرب خلال الحرب الباردة.[4]

وفي كل من سياستها الدفاعية وسياستها الخارجية الحالية، غالبا ما تنحو الهند إلى إعطاء نوع من التوازن بين الارتباط والاستقلالية. فقد تضمن التقرير السنوي لسنة 11-2010 لوزارة الدفاع "استراتيجية أمن ودفاع قوية ومستقلة" كمكمل لسياسة الارتباط. والتقرير السنوي لوزارة الخارجية لسنة 10-2009 أشار إلى أن السياسة الخارجية والأمنية للهند مندمجة تماما مع هدف الأمن والتنمية للدولة، وهو: "البحث عن نظام دولي تكون فيه المصالح الهندية مضمونة، واستقلالية صنع القرار محفوظة، ويساعد على بلوغ الهدف المتمثل في تنمية اجتماعية واقتصادية سريعة ومستديمة وشاملة".[5]

كما أن الهند تبحث أيضا عن حماية حرية تحركها عبر الحفاظ على مكانتها الرمزية في العالم النامي وبناء تجمعات أصغر مع القوى المتوسطة الأخرى كجزء من محاولتها تقوية نفوذها عبر المنظمات المتعددة الأطراف.[6]

---

[1] - George J. Gilboy and Eric Heginbotham , **Op. Cit**, p. 09.
[2] - Ibid, pp. 09-10.
[3] - John D. Ciorciari , **Op. Cit**, p. 64.
[4] - Oliver Stuenkel, **Op. Cit,** p. 34.
[5] - National Institute for Defense Studies, **East Asian Strategic Review 2013**, Op. Cit, p. 29.
[6] - Raja C. Mohan **Op. Cit**, p. 61.

وفي تحرك ملفت أيضا، فضلت الهند صفقات شراء طائرات حربية فرنسية وأوروبية على الطائرات الأمريكية سنة 2011.[1] كما أن علاقة الهند بإيران، مهمة في حد ذاتها، ولكنها أيضا ترمز إلى نفور (عدم قدرة) على الانحياز لأهداف السياسة الخارجية الأمريكية.[2]

5. استغلال ثغرات وهوامش الهيمنة الأمريكية:

عملا باستراتيجية الاستقلالية الاستراتيجية، وتأثرا بالنهج الصيني، اعتمدت الهند أيضا أسلوب استغلال ثغرات وهوامش السياسات الهيمنية الأمريكية لخدمة مصالحها الخاصة ودفع مسار صعودها للأمام.

ففي جويلية 2010، اقترحت وزارة الخارجية الهندية حزمة من "الميكانيزمات المبتكرة" التي يمكن بواسطتها للشركات ومؤسسات الأعمال الهندية أن تتجنب العقوبات التي تفرضها الولايات المتحدة والأمم المتحدة في الوقت الذي تواصل فيه نشاطها وأعمالها في إيران. الميكانيزمات المقترحة تضمنت إنشاء كيانات لا تملك حسابات مالية في الولايات المتحدة وإقامة تحالفات مع شركات روسية وصينية من أجل جعل عملية تحديد المسؤولية من قبل الولايات المتحدة أكثر تعقيدا وصعوبة.[3]

6. استراتيجية الموازنة (الموازنة المرنة)

الهند يمكنها الانخراط في ما وصفه العالمان "روبرت بيب" و"ت. ف. بول" بأنه "موازنة ناعمة": باستخدام العتلات والائتلافات السياسية المرنة مع القوى الناشئة الأخرى لمقاومة القيادة الأمريكية.[4]

وعلى الرغم من أن الهند تحسن فعلا علاقاتها وشراكاتها مع القوى الناشئة الأخرى، كونها عضوا في عديد التجمعات التي تضم تلك القوى، خاصة البريكس وإبسا... إلا أنها لا تعتبر ذلك موازنة بأي شكل من الأشكال ضد القوة المهيمنة.

7. دعم تعددية الأقطاب:

في مواجهة سياسات الهيمنة والتفرد الأمريكية، ومحاولاتها صبغ النظام الدولي بطابع الأحادية القطبية، لا يتوقف قادة الهند عن النضال من أجل قيام عالم متعدد الأقطاب للجم الهيمنة

[1] - National Institute for Defense Studies. **East Asian Strategic Review 2013**, Op. Cit, p. 28.
[2] - George J. Gilboy and Eric Heginbotham , **Op. Cit**, p. 284.
[3] - Ibid, p. 11.
[4] - T.V. Paul, "Soft Balancing in the Age of U.S. Primacy", **International Security**, Vol. 30, No. 1 (2005), pp: 46-71.

الأمريكية، وفي سبيل ذلك يحاولون التقرب من الاتحاد الأوروبي وخاصة من فرنسا وألمانيا، ويرتاحون لنمو الاتحاد الأوروبي.[1] وكذلك من القوى الأخرى التي يمكن أن تشكل أقطابا في عالم اليوم أو في المستقبل المنظور.

8. استراتيجية التحوّط:

بالنظر إلى حرص الهند على استقلاليتها الاستراتيجية، فإنها تختلف عن الحالة اليابانية من حيث أنها لا تصعد تحت مضلة الهيمنة الأمريكية، وبالتالي، لا تستخدم الهند استراتيجية التحوّط مباشرة تجاه الولايات المتحدة، وإنما تستخدم علاقاتها مع الولايات المتحدة للتحوّط ضد منافستها وغريمتها الصين. أي أن الهند تستخدم هذه الاستراتيجية لإدارة العلاقات ضمن المثلث الاستراتيجي الولايات المتحدة–الهند–الصين.

وفي ظل هذه الاستراتيجية، تبحث الهند عن إبقاء وتوطيد الوجود الأمريكي في منطقة آسيا الباسيفيك من أجل التحوط من احتمالات التغول الصيني.

ثانيا. التعامل الهندي مع النظام الدولي المهيمن عليه أمريكيا ومؤسساته

بعد استقلالها عن بريطانيا، النظرة الهندية لنظام ما بعد الحرب استمدت من مثالية العالم الثالث والعامل المضاد للهيمنة التي تطبع النظام اللبرالي بقيادة أمريكية. وفق "ستيفن ام سي داول" حاولت الهند تحدي هذا النظام باتباع أجندة مراجعة على ثلاث مستويات:[2]

- أولا. اختارت الاندماج المحدود، والابتعاد عن هياكل ومؤسسات النظام الاقتصادي الليبرالي. فالهند شغلت مكانا هامشيا في الاقتصاد السياسي العالمي وتملصت نسبيا من هياكل التجارة والاستثمار التي كانت تتبعها الدول النامية الأخرى؛
- ثانيا. القادة الهنود دافعوا عن، ومارسوا، نموذج التنمية الذي تقوده الدولة عن طريق التخطيط الاجتماعي– الاقتصادي المتأثر بشروط أيديولوجية ومادية لفترة ما بعد الاستعمار؛
- ثالثا. تحدي ومواجهة الهيمنة على المستوى الدولي أخذت شكل الصراع من أجل الاستقلال السياسي في الشؤون الدولية، و"قيادة" المبادرات التي تستهدف إيجاد بديل لأشكال التنظيم السياسي والاقتصادي القائم.

[1]- بيير بيارنيس، **مرجع سابق**، ص 216.

[2] - Charalampos Efstathopoulos, **Op. Cit**, p. 07.

ورغم أن الهند ظلت ترفض المعايير والأنظمة التي ترى أنها محركات لسيطرة القوى الكبرى، فقد أصبحت تعتمد سياسة "انخراط" في المؤسسات الدولية متعددة الأطراف، ولكنها وفي إطار استراتيجيتها الحذرة والحريصة على الاستقلالية الاستراتيجية، تعتمد الهند أيضا على إقامة "الشراكات الثنائية الأطراف"، وكذا انخراطها ودعمها للمؤسسات والأطر متعددة الأطراف التي أقيمت حديثا من قبل القوى الصاعدة (خاصة البريكس وإبسا) من أجل تنويع وتوسيع خياراتها بالموازاة مع انخراطها في المؤسسات الدولية المتعددة الأطراف لنظام الهيمنة الأمريكية.[1]

ومن خلال الاستعراض السابق لكيفية تعامل الهند الصّاعدة مع سياسات الهيمنة الأمريكية ونظامها الدولي ومؤسساته، يمكننا أن نؤكد على أن الهند لم تتخذ إجراءات ولا تحركات استراتيجية حازمة ضد القوة الأمريكية وسياساتها تجاهها، وتجاه مصالحها في مختلف مناطق العالم، ولكنها في الوقت ذاته لم تخضع للهيمنة الأمريكية ولم تساير غالبية سياساتها التي تعتبرها انتقاصا لنهج الاستقلالية الاستراتيجية الذي تتبعه.

[1] - National Institute for Defense Studies. **East Asian Strategic Review 2013**, pp: 31-32.

خلاصة مقارنة: نُهُج التعامل المقارن مع الهيمنة الأمريكية

علاوة على الفرص والتحديات الكبيرة التي فرضتها العولمة على القوى الآسيوية الثلاث، كان على تلك القوى أن تحدد موقفها من الهيمنة الأمريكية وسياساتها، وتعد الاستراتيجيات المناسبة للتعامل معها. وهو ما حاولنا استجلاءه في هذا الفصل من خلال دراسة الحالات الثلاث، ونحاول هنا استعراض خلاصته المقارنة.

أولا: الموقف من الهيمنة الأمريكية:

تميّزت القوى الآسيوية الثلاث بالواقعية، واعترفت ثلاثتها بالتفوق الأمريكي العالمي، ولكن تسليم اليابان بذلك التفوق، وما نجم عنه من نُزوع هيمنية، قوبل بتحفظ صيني وهندي، خاصة الصين التي ترفض اعتبار التفوق الأمريكي مطلقا وأبديا.

ومع ترجمة الولايات المتحدة لتفوقها على شكل سياسات هيمنة، زادت الهوة بين مقاربات ومواقف القوى الثلاث من الهيمنة الأمريكية متعددة المستويات:

- الهيمنة الأمريكية المباشرة: بالنظر لظروفها الخاصة، خضعت اليابان للهيمنة الأمريكية المباشرة على مضض، في حين رفضت كل من الصين والهند أي محاولة للهيمنة المباشرة عليها، أو حتى التدخل في شؤونها الداخلية.
- الهيمنة الأمريكية على آسيا: اليابان التي لم يعد بإمكانها فرض هيمنتها على المنطقة (تأثرا بتاريخها أكثر منه مسألة قدرات)، فضّلت الهيمنة الأمريكية على هيمنات أخرى، أما الصين والهند فترفضان الهيمنة الأجنبية على المنطقة بما فيها الهيمنة الأمريكية، ولكنها لا ترغبان في "طرد" الولايات المتحدة نهائيا من المنطقة تحوطا من بعضهما البعض ومن قوى أخرى في الإقليم.
- الهيمنة الأمريكية العالمية: اليابان، المستفيدة إلى حد كبير من النظام العالمي للهيمنة الأمريكية، تتقبل، بل وتدعم الهيمنة الأمريكية العالمية ماديا وبشريا وسياسيا، ولا تعارض سياساتها الأحادية. أما كل من بيجين ونيودلهي فتعترفان ببعض مزايا القيادة العالمية الأمريكية، ولكن كل منهما تريد أن ترى مزيدا من القيود على القوة الأمريكية، وكل منهما

تعتقد أنها ستستفيد أكثر من التحول من أحادية قطبية بقيادة أمريكية نحو نظام دولي متعدد الأقطاب.[1]

وفيما يتعلق بالموقف من نظام الهيمنة ومؤسساته، فقد تطورت مواقف القوى الثلاث من النظام الدولي المهيمن عليه أمريكيا ومؤسساته وفق مسارات مختلفة، حيث تميِّز الموقف الياباني، في حين تشابهت مسارات تطور الموقفين الصيني والهندي.

لم تتحفظ اليابان على النظام الدولي ومؤسساته، ورأت في الانخراط فيه فرصة لفك عزلتها والإندماج في المجتمع الدولي واستعادة وضعها كدولة طبيعية. أما الصين والهند فتطورت مواقفهما من التحفظ والدعوة للتغيير وتفضيل العلاقات الدولية الثنائية، إلى الميل نحو القبول المشروط والانتقائي لمؤسساته وقواعده، مع الدعوة لإصلاحه أو خلق مؤسسات بديلة له، وظلت كل من القوتين الصين والهند تقدم أولويات أمنها الوطني ومصالحها الوطنية على التنازل على بعض السلطات لمؤسسات النظام الدولي المهيمن عليه أمريكيا، كما تقدم معاييرها الداخلية على المعايير الدولية.

ثانيا: التعامل مع الهيمنة الأمريكية وسياساتها

في ظل نظام دولي تهيمن عليه القوة الأمريكية هيمنة واسعة وقائمة على تفوق ساحق، وعلى تحالفات صلبة، قد يذهب الباحث في سلوك القوى الصّاعدة، في ظل هذا السياق، وراء الرأي الشائع بأنه «في ظل الهيمنة، الانقياد هو الاستراتيجية المفضّلة لغالبية الدول في النظام الدولي»،[2] ولكن نتائج دراسة حالات القوى الآسيوية الثلاث لا تتفق تماما مع ذلك، فهناك تنوع في استراتيجيات وأساليب التعامل مع الهيمنة الأمريكية.

كل القوى الآسيوية الصّاعدة محل الدراسة اختارت استراتيجية "الإصلاح والتنمية" كاستراتيجية رئيسية لزيادة قوتها والارتقاء بمكانتها الدولية، وأيضا لتجنب السياسات الموازنة والاحتوائية المعادية التي قد تتخذها القوة المهيمنة، على أنها نُهجها في الإصلاح والتنمية كانت مختلفة ومتنوعة رغم اشتراكها في إعطاء دور مركزي للدولة في إطار نموذج "الدولة الإنمائية".

[1] - George J. Gilboy and Eric Heginbotham , **Chinese and Indian Strategic Behavior: Growing Power and Alarm** (New York: Cambridge University Press, 2012), p. 265.
[2] - Rajesh Rajagopalan and Varun Sahni, “India and the Great Powers: Strategic Imperatives, Normative Necessities”, **South Asian Survey**, Vol.15, No. 1 (2008), p. 15.

كما استخدمت القوى الثلاث "مزيجا ذكيا" من الاستراتيجيات العملية للتعامل مع سياسات الهيمنة الأمريكية الموجهة ضدها، واختلفت تركيبة هذا المزيج الاستراتيجي، كما اختلفت أهمية كل استراتيجية أو تحرك استراتيجي ضمنه من دولة لأخرى.

وهناك مجموعة من العوامل جعلت أساليب تعامل القوى الصّاعدة الثلاث مع الهيمنة الأمريكية مختلفة، وأبرز تلك العوامل: اختلاف تاريخها وثقافاتها الاستراتيجية، اختلاف أنظمنها السياسية، اختلاف علاقاتها التاريخية والحالية مع القوة المهيمنة، تفاوت قوتها وإمكانياتها، اختلاف أهدافها واستراتيجياتها الكبرى...

ثالثا: حصيلة التعامل مع الهيمنة الأمريكية وسياساتها

عدّلت القوى الأسيوية الصّاعدة الثلاث استراتيجيات صُعودها وكيفتها مع واقع وتطورات الهيمنة الأمريكية، وكانت نتائج تعاملها متفاوتة على مسارات صُعودها.

صُعود اليابان في ظل الخضوع والتسليم للهيمنة الأمريكية بمستوياتها المختلفة، مكن اليابان من التدارك والصّعود السريع، ولكنه لم يكن صعودا مكتملا ومتكاملا، فالهيمنة الأمريكية لم تسمح سوى بصُعود محدود ومحسوب لليابان، ودون شقه العسكري الذي ما يزال يخضع للقرار الأمريكي حتى اليوم.

في المقابل، محاولة الصين الصّعود خارج الهيمنة الأمريكية وضعت أمامها عديد العقبات التي سببتها استراتيجيات وسياسات الهيمنة المختلفة الموجهة ضدها، وأبطأت نوعا ما صُعودها ورفعت في تكلفته... ولكنها بالمقابل سمحت لها بالمحافظة على استقلاليتها الإستراتيجية، وزيادة قوتها في مختلف المجالات، ما جعلها محل إجماع بأنها تشكل قوة صاعدة حقيقية، ومن شأن استمرار صُعودها أن سكون له تأثير كبير على مستقبل الهيمنة الأمريكية والنظام الدولي القائم حاليا.

أمّا الهند، بنهجها القائم على مناورة الهيمنة الأمريكية دون تحديها، فجاء صُعودها مفاجئا، ويسير ببطئ معتمدا على بعض الدعم الأمريكي (في إطار استراتيجية احتواء الصين)، وما كانت الهند لتحقق نتائج أفضل من هذه لو قامت بتحدي الهيمنة الأمريكية مثلما فعلت الصين، أو بالخضوع لها مثلما فعلت اليابان.

هذه الحصيلة تؤدي بنا إلى استنتاج الحصيلة المتوقعة لمختلف الخيارات التي تنتهجها القوة الصاعدة في ظل نظام دولي تهيمن عليه قوة واحدة هيمنة ساحقة، والتي نلخصها في الجدول التالي:

الجدول رقم:11

خيارات القوة الصّاعدة وحصيلة تعاملها مع القوة المهيمنة

خيارات القوة الصّاعدة	الحصيلة المتوقعة
الخضوع للهيمنة	البقاء على نفس الحال
	صعود محدود وغير مكتمل الأبعاد
تحدي القوة المهيمنة وسياساتها	**توفر الشروط المطلوبة:** صعود حقيقي قد ينتهي إلى التحول إلى ند منافس أو قوة مهيمنة؛
	عدم توفر الشروط: التعرض للإحتواء أو الاحتلال أو التدمير بحسب درجة التهديد.
مناورة القوة المهيمنة	تحقيق صعود محدودة، مكلف وبطئ.
	التعرّض للاحتواء وتأجيل الصعود.

المصدر: من إعداد الباحث.

وعلى اعتبار أن أنظمة الهيمنة ليست صديقة للدول الضعيفة،[1] فإن الصين، الأقوى ضمن القوى الآسيوية الثلاث، كانت الأقدر والأوفر حضا في اختيار استرتيجياتها، وإدارة مسار صُعودها في ظل الهيمنة الأمريكية.

ولما كانت القوى المهيمنة تحرص على إقامة نظام هيمنة يعكس مصالحها، وتعمل على الحفاظ عليه وضم الدول الأخرى وإلزامها بقواعده، حتى ولو لم يكن ذلك في صالحها، كان على القوى الصّاعدة أن تحدد مواقفها وخياراتها تجاه مؤسسات النظام الدولي.

[1] -Rajesh Rajagopalan and Varun Sahni, **Op. Cit**, p. 14.

وخلافا لمقولة أنه «في عالم اليوم، ليس هناك، حتى الآن، أي بديل قابل للتطبيق غير المشاركة في هذا النظام المعلوم، والمسيطر عليه من قبل الولايات المتحدة»، كانت للقوى الصّاعدة الثلاث خيارات متنوعة،[1] وكان لكل خيار نتائجه الخاصة على صُعود تلك القوى.

"اختارت" اليابان الانخراط في غالبية مؤسسات النظام الدولي المهيمن عليه أمريكيا وغربيا، يل وساهمت ماليا وبشريا في عديد تلك المؤسسات، وأصبحت من المساهمين الرئيسيين فيها وفي نشاطاتها، ولكن تلك المؤسسات لم تمنح اليابان وزنا سياسيا مقابلا يضاهي مساهماتها، ويضمن لها مزايا شبيهة بتلك التي تتمتع بها القوة المهيمنة والقوى الغربية الحليفة، وهو وضع تتحفظ منه اليابان، ولكنها لا تملك القوة السياسية الضرورية لتجاوزه، وبالتالي لم يضمن لها هذا الخيار صُعودا سياسيا ومؤسساتيا سلسا.

وبعد فترة من التحفظ، اختارت الصين "الانخراط التدريجي والمحسوب والانتقائي" في المؤسسات الدولية لما بعد الحرب العالمية الثانية، مستفيدة من عديد المزايا التفاوضية، وقد سمح لها هذا الأمر بزيادة قوتها السياسية والدبلوماسية متعددة الأطراف، والوصول إلى دوائر القرار داخل عديد المنظمات... ومع ذلك لا تتوانى الصين، مع عدة قوى صاعدة أخرى، عن إقامة مؤسسات يتوقع لها أن تكون بديلة عن المؤسسات التي عجزت عن تغيير قواعدها من الداخل وتحريرها من الهيمنة الغربية.

الهند تشاطر الصين في أسلوبها المذكور، خاصة العمل على تغيير قواعد تلك المؤسسات من الداخل لتعكس مصالحها، وبدرجة أقل قليلا في خلق مؤسسات بديلة.

ومن خلال المعارف النظرية ذات الصلة، وبعد التعرف على أساليب تعامل القوى الآسيوية الثلاث مع مؤسسات النظام الدولي المهيمن عليه أمريكيا وحصيلتها، يمكننا تلخيص الخيارات المتاحة أمام القوى الصّاعدة إزاء نظام الهيمنة العالمي، وما قد يترتب على كل خيار في الجدول الوارد في الصفحة التالية.

[1] - Peter Van Ness, **Op. Cit**, p. 22.

الجدول رقم: 12

خيارات القوى الصّاعدة إزاء مؤسسات نظام الهيمنة العالمي ونتائجها

خيارات القوى الصّاعدة	نتائجها المتوقعة
الانخراط التام وغير المشروط	يمنح الدولة العضوية العادية ومزاياها، ولا يضمن زيادة النفوذ والمصالح داخل النظام.
الانخراط المشروط وإعادة تشكيل القواعد	الحصول على عديد المزايا، وجعل قواعد تلك المؤسسات أكثر تلاؤما ومصالح القوة الصاعدة ومكانتها.
عدم الانخراط	الحرمان من عديد المزايا، والتحول إلى دولة مارقة والتعرض لعقوبات أو إجراءات تمييزية.
إنشاء مؤسسات بديلة	إضعاف شرعية نظام الهيمنة ومؤسساته، وتغييره بشكل تدريجي.

المصدر: من إعداد الباحث.

خـاتمـــة

فترات تحول القوة من دولة أو قوة دولية مهيمنة إلى قوة أو قوى أخرى صاعدة كانت لها دائما أهميتها، خاصة وأنها ارتبطت تاريخيا بالنزاعات الكبرى وحروب الهيمنة. ولكن تحول القوة نحو آسيا الذي يشهده عالم اليوم، يكتسي أهمية كبرى وخاصة مستمدة من السياق المميز وغير المسبوق الذي يحدث ضمنه.

السّياق المشار إليه لتحول القوة وصُعود القوى الآسيوية (اليابان والصين والهند) المطبوع بالعولمة والهيمنة الأمريكية، والتأثيرات التي أحدثها، أو تلك التي قد يحدثها مستقبلا، على استراتيجيات ومسارات صُعود تلك القوى، شكّل الموضوع الرئيس لهذه الأطروحة.

وقد تناولت هذه الأطروحة موضوعها المذكور، في فصول خمسة، وفق منطق ينطلق من الإحاطة المفهومية والنظرية بظاهرة صُعود القوى الكبرى بمتغيراتها المختلفة، مرورا بتحديد السياق الجديد لصُعود القوى الكبرى والعالمية، إلى دراسة متعددة الأبعاد لتجارب الصّعود المعاصرة للقوى الآسيوية الثلاث (اليابان والصين والهند)، وانتهاء باختبار أساليب واستراتيجيات تعامل كل قوة من تلك القوى مع المتغيرين المحددين للبيئة الدولية للصّعود.

الخُلاصات والاستنتاجات:

بعد حوصلة وفرز نتائج كل فصل من فصول الأطروحة، وإخضاع متغيرات صُعود كل قوة **للتحليل والمقارنة** مع تجارب صُعودها التاريخية السابقة، ومع التجارب المعاصرة للقوى الأخرى، خلصت هذه الأطروحة إلى مجموعة من **النتائج** التي تمت الإشارة إليها موضعيا، ونعيد هنا تلخيصها وعرضها موجزة في العناصر التالية:

- رغم الاختلاف حول مفاهيم وخصائص الصّعود والقوة الصّاعدة، وتعدد المقاربات إزاءها، ومع سيادة فكرة الهيمنة والتفرد الأمريكي، إلا أن هناك اعترافا واسعا بأن مجموعة من الدول والقوى الدولية سلكت طريقها إلى الصّعود، وأعادت إلى الأذهان ديناميكيات تحول القوة وصُعود وسقوط القوى الكبرى، والرهانات والتحديات الكبرى التي تطرحها على العالم بدوله وفاعليه؛
- تصدّرت عديد القوى الآسيوية المشهد العالمي للقوى الصّاعدة الذي حاولت الكثير من الأدبيات المتخصصة رسم ملامحه، وهو ما مكّن لفكرة "تحول القوة نحو آسيا أو نحو الشرق"، وكانت كل من اليابان والصين والهند أبرز تلك القوى على الإطلاق، مع أن وضع اليابان اليوم جدلي، وأقرب إلى القوة القائمة المتراجعة منه إلى القوة الصّاعدة؛

- نظريات العلاقات الدولية الغربية بمختلف اتجاهاتها وتنويعاتها، والمستوحاة من التجارب التاريخية للقوى الكبرى الغربية، تقدم تحليلات وتفسيرات، وحتى استشرافات، مهمة ومعتبرة، ولكنها غير كافية لفهم واستشراف ديناميكيات صُعود القوى الآسيوية اليوم؛ وهو ما يتطلب اعتماد إطار نظري متكامل، يأخذ في الاعتبار الطروحات النظرية غير الغربية، ومسنود بالدراسات الواقعية ودراسات الحالات؛
- ساهمت كل من العولمة والهيمنة الأمريكية في خلق بيئة جديدة وغير مسبوقة لصُعود القوى الدولية، هذه البيئة عدّلت وغيّرت من السّلوكات المتوقعة لتلك القوى وغالطت عديد مقولات نظريات العلاقات الدولية الغربية بهذا الشأن، خاصة مقولة الواقعية بخصوص "حروب الهيمنة" و"موازنة القوة الصّاعدة للقوة المُهيمنة"، باعتبارها المقولات السائدة في هذا المجال؛
- رغم أن العولمة قرّبت بين الدول والقوى الصّاعدة والقائمة، وأصبحت متابعة تطورات القوة في مختلف الدول متاحة بفعل التكنولوجيات المتطوّرة، إلا أنه من ناحية أخرى، فإن تعدد أشكال وقنوات ممارسة القوة، وظهور أبعاد جديدة للقوة عصيّة على القياس والمتابعة، عقّد من المسألة وأبقى على معضلة عدم اليقين في تقدير الدول لقوة بعضها البعض، وهو ما يعني أن التوترات والنزاعات التي ظلت ترافق صُعود القوى الدولية والناجمة عن عدم اليقين ستظل قائمة حتى في القرن الحادي والعشرين؛
- تواجه القوى الصّاعدة اليوم مجموعة من التحديات العالمية غير المسبوقة، والتي أدخلت تلك القوى في معضلة حقيقية، وعلى رأس تلك التحديات "التحدي البيئي" الذي يعتبر "تجاوزه انتحارا، والتعامل معه تعطيلا لمسار التنمية"؛[1] وجميع القوى اليوم تواجه المشكلات والتحديات البيئية، لكن القوى العظمى والكبرى تواجهها وهي في مكانتها تلك، في حين أن الصين والقوى الصّاعدة الأخرى تصطدم معها وهي في بداية مسار صُعودها،[2] الأمر الذي يزيد من حدّة تأثير تلك التحديات على هذه القوى؛
- في الوقت الذي أدّت فيه العولمة إلى تراجع الحروب ما بين الدول، واتجاه الدول والقوى الصّاعدة نحو نهج الصّعود السلمي والتركيز على التنمية الاقتصادية، فإن بقايا النزاعات

[1] - عبد الرحمان خليفة وفضل الله محمد إسماعيل، **مرجع سابق**، ص 319.
[2] - إبراهيم عرفات، **مرجع سابق**، ص 173.

والخلافات التاريخية وعودة التيارات القومية، وكذا سلوكات القوة المهيمنة وحلفاءها أدّت إلى استمرار الصّعود العسكري واستعداد القوى الصّاعدة لمواجهات وحروب محتملة؛

- صُعود القوى الكبرى والعالمية في النصف الثاني من القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرون، تميّز بأنه لم يكن (إلى حد بعيد) غاية في حد ذاته، وإنما كان مدفوعا بالرغبة في التنمية وتلبية الدول والقوى الصّاعدة للحاجات التنموية لشعوبها، والحفاظ على استقرارها السياسي والاجتماعي؛
- العولمة، وإن وفّرت عديد الفُرص أمام الدول النامية والدول المتوسطة لتصعد في مراتب القوة العالمية، وهي وإن كانت تتيح تسريع مسارات الصّعود وتوسيع نطاقها، إلا أنها (بقوانينها الحالية، وبسياسات الهيمنة التي تحملها من خلال عدة دول خاصة الولايات المتحدة) لا تضمن تنمية وصُعودا مستداما وإنما نموا مؤقتا مثل فقاعة الهواء، ما يلبث أن يشرع في التباطؤ لتبدأ مُحركات وقوى العولمة في التوجه نحو دول أخرى لتفعل معها الشئ نفسه، وهو ما شهدناه في الحالة اليابانية، وبدأت ملامحه ترتسم في الحالة الصينية، وتتجه نحوه الهند أيضا؛
- بالنظر إلى الهشاشة المتعددة الأبعاد التي ترافق العولمة، فإن صُعود القوى الكبرى في ظل العولمة بدوره اتسم بالهشاشة؛ حيث أن وصف حالة القوى الصّاعدة الحالية والمستقبلية كلها مرهونة بالتعامل مع صُور مختلفة من الهشاشة الناجمة عن صُعودها في بيئة عالمية مُعولمة؛
- رغم ما أتاحته العولمة من قنوات وأساليب "أقل عُنفا" للحصول على الموارد الضّرورية للصّعود الاقتصادي، لا تزال المخاوف قائمة لليوم حول إمكانيات "التوسّع الإقليمي" على الشاكلة التقليدية مثلما حصل مع القوى الغربية الصّاعدة في العصر الصناعي؛
- تؤكد هذه الدراسة على النتيجة التي توصلت لها عديد الدراسات المهتمة بالتعامل مع العولمة، والتي تؤكد على أن السياسات والاستراتيجيات المختلطة (الهجينة) والرصينة هي المجدية والتي تسمح بالاستفادة من فرص العولمة والتقليل من مساوئها.[3] على أن اعتماد تلك السياسات والاستراتيجيات يتطلب امتلاك الدول المعنية لإمكانيات التفاوض والمساومة

[3] - Prakash Somalkar, **Op. Cit**, p. 11.

والتملّص من عديد الالتزامات التي تفرضها قوى العولمة ومؤسساتها، أي أن اعتمادها ليس متاحا أمام جميع الدول؛

- صُعود القوى الأسيوية الثلاث، وبقية القوى الصّاعدة، المرتكز "غالبا" على تجاربها التنموية واستراتيجياتها الخاصة، كان له الأثر البالغ في بعث الدعوة إلى مراجعة الوصفات التنموية الجاهزة التي أتت بها العولمة والهيمنة الأمريكية (إجماع واشنطن)، وهي حقيقة اعترفت بها الأمم المتحدة في تقريرها للتنمية البشرية لسنة 2013 الذي جاء فيه أن: «نهضة الجنوب هي عبارة عن مجموعة واسعة من التجارب المتنوّعة في بلدان متعدّدة، تظهر أن خيارات تحقيق التنمية البشرية وإدامتها كثيرة ومتنوّعة أيضًا»؛[4]
- الهوية الأسيوية للقوى الصّاعدة المعنية بهذه الدراسة (اليابان والصين والهند)، بدأت ترسم ملامح جديدة للعولمة، وتبعد فكرة "الأمركة"، طارحة توجها جديدا بدأ يبرز في أدبيات العولمة وعلاقات القوة، وتجلى من خلال مفاهيم "القرن الآسيوي" بدل "القرن الأمريكي"، و"الأسيوة" بدل "الأمركة"؛
- سياسات واستراتيجيات التنمية المتّبعة، والتي أسست وساندت مسار صُعود القوى الآسيوية الثلاث، أدّت إلى دحض عديد مقولات العولمة المطبوعة "باللبرالية الغربية"، وأبرز تلك المقولات هي مقولة إبعاد الدولة عن الحياة الاقتصادية، إذ أن «السمة المشتركة بين البلدان التي حققت مثل هذا التغيير هي وجود دولة قوية مبادرة، يشار إليها أيضاً بمصطلح "الدولة الإنمائية"... »؛[5]
- النجاح النسبي والمتفاوت للقوى الآسيوية الثلاث في التعامل مع العولمة، والذي أكد عليه صُمودها في وجه الأزمات الاقتصادية العالمية المختلفة، ومحافظتها على استقرارها السياسي والاقتصادي –حتى الآن على الأقل– وهذا رغم اختلاف مواريثها السياسية والثقافية؛
- النجاح المعتبر للصين في التعامل مع العولمة والاستفادة منها مقارنة بالنجاح النسبي الهندي، يثير التساؤل حول مقولة قدرة "الديمقراطية" على المساهمة في الانتقال نحو

[4]- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية 2013: نهضة الجنوب.. تقدم بشري في عالم التنوع** (الأمم المتحدة، 2013)، ص 19.
[5]- المصدر نفسه، ص 68.

السوق والاندماج في الاقتصاد العالمي والتخفيف من حدة التوترات الناجمة عن ذلك التحول؛[6]

- تُشكل الهيمنة الأمريكية، بخصائصها الحالية، بيئة صُعود غير مسبوقة تاريخيا، وتضع قيودا كبيرة أمام كل القوى الصّاعدة، وهو ما سمح بامتداد واستمرار عمر الهيمنة الأمريكية، وبضبط رتم صُعود عديد القوى؛
- لم تخلق الهيمنة الأمريكية ضغوطا أو فرصا متساوية أمام مختلف القوى الصّاعدة، وتباين ذلك تبعا لعدّة محددات أبرزها: واقع الهيمنة الأمريكية، علاقتها بالقوة الصّاعدة، طبيعة القوة الصّاعدة ونواياها تجاه المصالح والهيمنة الأمريكية. مع الإشارة إلى أن الولايات المتحدة ظلت تحرص على تفردها وتفوقها ولا ترغب في صُعود ند منافس، ولكنها دعمت الصّعود المحدود لبعض القوى مثل اليابان والهند؛
- تظهر تجارب تعامل القوى الأسيوية الصّاعدة الثلاث مع الهيمنة الأمريكية، وجود ثلاثة أساليب عامة للصّعود في ظل هيمنة قوة واحدة: الصّعود ضمن الهيمنة وفي إطارها (حالة اليابان)، الصّعود المستقل الذي يتحدى الهيمنة (حالة الصين)، مناورة القوة المهيمنة (حالة الهند). ولكل أسلوب نتائجه تبعا لإمكانيات القوة الصّاعدة ورصانة استراتيجيات تجسيده.

مُراجعة فرضيات الدراسة:

في ضوء الخُلاصات والاستنتاجات السابقة، ومن أجل تدقيق الإجابات التي تقدّمها تلك النتائج على السؤال المركزي لهذه الأطروحة، نعمد هنا إلى مُراجعة الفرضيات التي انطلقت منها، وذلك على النحو التالي:

- **الفرضية الأولى:** التي كان نصها «أدخلت كل من العولمة والهيمنة الأمريكية متغيرات جديدة وغير مسبوقة على مسارات وآليات صُعود القوى الكبرى، مما يجعل صُعود القوى الحالية مختلفا إلى حد بعيد عن تجارب صُعود القوى الكبرى تاريخيا».

الشق الأول صحيح إلى حد بعيد، حيث أن العولمة أدخلت عدة متغيرات على صُعود القوى من قبيل: مأسسة تحول القوة، التقليل من نزاعية التفاعل بين القوى الصّاعدة والقوة

[6] - Shalendra D. Sharma, **Op. Cit**, p. 08.

المهيمنة، التعولم كسبيل للصّعود والارتقاء في مراتب القوة... وهي المتغيرات التي جعلت صُعود القوى الكبرى اليوم يتسم بنوع من الخصوصية.

ومع الاعتراف بالاختلاف الحاصل، فإن صُعود القوى الحالية يبقى يحتفظ بدرجة من التشابه مع تجارب الصّعود التاريخية السابقة.

- **الفرضية الثانية:** التي كان نصها «يختلف نهج التعامل مع العولمة والهيمنة الأمريكية من قوة صاعدة إلى أخرى، ويتحدد بعدة عوامل يمكن تحديدها بعد دراسة وتحليل تجارب الصّعود، مع الإشارة إلى أن الاختلاف يكون عميقا في حالة اليابان».

تظهر نتائج هذه الدراسة تميز واختلاف نُهج الصّعود والتعامل مع كل من العولمة والهيمنة الأمريكية من قوة صاعدة إلى أخرى. ففيما يتعلق بالتعامل مع العولمة، فقد اختارت اليابان تبني نهج التعولم والاندماج في مؤسسات العولمة المختلفة، ولكنها عمليا لم تتعولم بشكل كامل، وإنما في اتجاه واحد، أي دفعت بالعولمة نحو الخارج؛ أمّا الصين فقررت إدارة وتسيير العولمة بمختلف أبعادها بما يمكنها من اقتناص فرصها والتقليل من سلبياتها، أمّا الهند فكانت "متعولما مترددا"، وتندمج في العولمة بشكل بطئ ومتثاقل، وتناضل وتفاوض من أجل تنازلات ومعاملات خاصة لها وللدول النامية بشكل عام.

أمّا ما تعلق بالتعامل مع الهيمنة الأمريكية، فقد كان لكل قوة صاعدة من القوى الثلاث نهجها الخاص؛ فقد وجدت اليابان نفسها "شبه مجبرة" على الخضوع للهيمنة الأمريكية والصّعود "المحدود والمضبوط" ضمنها، وبمساعدة وتأطير أمريكيين. أمّا الصين ذات الإمكانيات الذاتية الهائلة، فقد قرّرت الصّعود خارج الهيمنة الأمريكية محافظة على استقلاليتها التامة في رسم مسار صُعودها وحدوده. في حين قرّرت الهند أن تناور صُعودها داخل وخارج الهيمنة الأمريكية مسترشدة بمبدأ "الاستقلالية الاستراتيجية" الذي يحكم سياستها الخارجية.

وإن كان لكل نهج محاسنه ومساوئه، إلا أن الصورة والمعاينة المرتبطة بصُعود القوى الثلاث اليوم، تجعل النهج الصيني هو الأكثر تقديرا وانعكاسا إيجابيا على صُعودها، يليه نهج القوة الهندية والذي تأثر سلبا بكثرة التحديات التي تواجهها، في حين يبقى النهج الياباني محل جدل كبير، خاصة أنه جعلها بلدا يبحث عن وضع "الدولة الطبيعية" أكثر منها قوة تحاول الصّعود.

نحن والموجة الحالية لصُعود القوى العالمية:

نحن، شعوب الدول العربية والنامية، الدول الضعيفة التي لم تستفد من فترة السلم المعتبرة للنهوض وبناء قوتها، سيظل واقعنا على ما كان عليه في موجات صُعود القوى الكبرى في السابق؛ إذ سنظل دولنا ساحات للمواجهة "غير المباشرة" بين القوى الصّاعدة والقوة المهيمنة المتراجعة.

ما حدث ويحدث في العراق منذ 2003، وما يحدث اليوم في عدة دول أخرى كسوريا ولبنان ومصر واليمن... يبرز بوضوح أن التفاعل بين القوى الصّاعدة اليوم والقوة المهيمنة، وإن أصبح أكثر مرونة ما بين تلك الدول، ويطمئن شعوبها بعدم قيام حروب كبرى ونووية فيما بينها، إلا أنه لم يغيّر الكثير بالنسبة لشعوب الدول العربية والدول النامية التي يصفها "عبد الحليم قنديل" بأنها "ساحة لاختبار صُعود وسقوط القوى العظمى"، ويعتبر أن ديناميكيات حرب احتلال العراق سنة 2003 حوّلت أمريكا من "القوة العظمى" إلى مجرد "قوة عظمى".[7]

فالقوى الصّاعدة اليوم ستتنافس بشدة في السنوات المقبلة، فيما بينها، وبينها وبين القوة المهيمنة المتراجعة، على مواردنا ومقدراتنا، هذا إذا لم يكن التنافس قد بدأ فعلا. وإذا لم يتخذ "صناع القرار" في دولنا مواقف وخيارات سليمة للتعامل مع هذا الواقع، فسيكون تحوّل القوة هذه المرة أيضا في غير صالحنا.

وعليه، ينبغي على مختلف الأطراف المعنية (سياسيين وأكاديميين) في دولنا أن تتابع عن كثب تطورات موجة صُعود القوى العالمية الأخيرة، واتجاهاتها، وتأثيراتها المختلفة على دولنا ومجتمعاتنا، من أجل توفير أرضية علمية ومعرفية لاتخاذ القرارات والتدابير المناسبة، بما فيها قرارات الانحياز والتحالف مع الطرف المناسب، حتى لا نكرر أخطاء تاريخنا المبني على تحالفات خاطئة في فترات تحول القوة.

كما ينبغي عليهم أيضا تتبع عوامل النهضة والصّعود الحقيقي والمستدام واستخلاصها من تجارب القوى الصّاعدة التاريخية والحالية، وتأصيلها في ضوء ديننا وقيمنا وأعمالنا الفكرية، حتى لا تُملى علينا عوامل زائفة للنهضة والصّعود، وحتى ننهض بدولنا ومجتمعاتنا ونتحول إلى "فاعلين" لا مجرّد متفاعلين مع ديناميكية صُعود القوى الدولية الأخرى.

[7] - عبد الحليم قنديل (رئيس تحرير مجلة صوت الأمة)، برنامج "غرفة الأخبار"، **قناة سكاي نيوز عربية**، 10 أفريل 2015.

قائمة
المراجـع والمصادر

أولا. باللُّغة العربية

1. الكتب:

- الأخرس، إبراهيم. **أسرار تقدُّم الصين: دراسة في ملامح القوة وأسباب الصُّعود** (القاهرة: إيتراك للنشر والتوزيع، 2008).
- بن نبي، مالك. **المسلم في عالم الاقتصاد**، سلسلة مشكلات الحضارة، إعادة الطبعة الثالثة 1987(دمشق: دار الفكر، 2002).
- بونعمان، سلمان. **التجربة اليابانية: دراسة في أسس النموذج النهضوي** (الرياض: مركز نماء للبحوث والدراسات، 2012).
- بيارنيس، بيير. **القرن الحادي والعشرون لن يكون أمريكيا**، ترجمة: مدني قصري (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2003).
- جندلي، عبد الناصر. **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية** (الجزائر: دار الخلدونية، 2007).
- خان، نجم الثاقب. **دروس من اليابان للشرق الأوسط**، ترجمة: مركز الأهرام للترجمة والنشر (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1993).
- خليفة، عبد الرحمان وفضل الله محمد إسماعيل. **في الأيديولوجية والحضارة والعولمة** (الإسكندرية: مكتبة بستان المعرفة، 2001).
- خير الدين، عبد الرحمان. **القوى الفاعلة في القرن الحادي والعشرين** (دمشق: دار إشراق للنشر والتوزيع، 1996).
- درويش، فوزي. **اليابان: الدولة الحديثة والدور الأمريكي**، ط3 (مصر، مطابع غباشي، 1994).
- رايشاور، أدوين. **اليابانيون**، ترجمة: ليلى الجبالي، سلسلة عالم المعرفة، عدد 136 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1989).
- زبغنيو، بريجنسكي. **رؤية استراتيجية: أمريكا وأزمة السلطة العالمية**، ترجمة: فاضل جتكر (بيروت: دار الكتاب العربي، 2012).
- سميث، ستيف وجون بيليس. **عولمة السياسة العالمية**، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004).
- شوا، إيمي. **عصر الإمبراطورية: كيف تتربع القوى المطلقة على عرش العالم وأسباب سقوطها**، ترجمة: منذر محمود صالح محمد (الرياض: دار العبيكان، 2011).
- علوان جواد الجميلي، غانم. **جذور نهضة اليابان** (الرياض: مكتبة العبيكان، 2014).

- غريفيش، مارتن وأوكالاهان تيري. **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية** (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2008).
- فولفجانج، هيرن. **التحدي الصيني: أثر الصعود الصيني في حياتنا**، ترجمة: محمد رمضان حسين، سلسلة كتاب العربية، عدد 14 (الرياض: المجلة العربية، 2011).
- كينيدي، بول. **نشوء وسقوط القوى العظمى**، ترجمة: مالك فاضل البديري (عمّان: الأهلية للنشر والتوزيع، 1994).
- ليبو، نيد ريتشارد. **لماذا تتحارب الأمم؟ دوافع الحرب في الماضي والمستقبل**، ترجمة: إيهاب عبد الرحيم علي، سلسلة عالم المعرفة، عدد 403 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2013).
- محمد السيد، سليم والسيد صدقي عابدين (محرران)، **آسيا والعولمة** (القاهرة: مركز الدراسات الأسيوية بجامعة القاهرة، 2003).
- ميتكيس، هدى وعرفة محمد، خديجة (محررتان) **الصعود الصيني** (القاهرة: مركز الدراسات الأسيوية بجامعة القاهرة، 2006).
- ميرشايمر، جون. **مأساة سياسة القوى العظمى**، ترجمة: مصطفى محمد قاسم (الرياض: جامعة الملك سعود، 2012).
- ناي، س جوزيف. **القوة الناعمة: وسيلة النجاح في السياسة الدولية**، ترجمة: محمد توفيق البجيرمي (الرياض: دار العبيكان، 2007).
- ونترز، آلن وشهيد يوسف (محرران) **الرقص مع العمالقة: الصين والهند والاقتصاد العالمي**، ترجمة: أحمد رمو، سلسلة دراسات اقتصادية، عدد 19 (دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب، 2012).
- وي وي، زانج. **الإصلاح الاقتصادي في الصين ودلالاته السياسية**، سلسلة دراسات عالمية، عدد11 (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1997).

2. المجلات والدوريات:

- الشهابي، منار ابراهيم. "نشوء القوى: المشهد الجيوسياسي"، **مجلة الفكر السياسي** (اتحاد الكتاب العرب، دمشق)، العدد 21، 2005، ص ص: 289-309.
- فرحات، محمد فايز. "الدول الصاعدة وتأثيراتها في النظام الدولي"، **السياسة الدولية** (مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، القاهرة)، العدد 185، يوليو 2011، ص ص: 12-19.

- ضاهر، مسعود. "الممارسة الصينية"، **المجلة العربية للعلوم السياسية** (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت)، العدد 18، ربيع 2008، ص ص: 189-194.
- سامرز، تيم. "لا تضحية بمصالحها الوطنية الجوهرية: عن منهج الصين في العلاقات الدولية"، **آفاق المستقبل** (مركز الإمارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، أبو ظبي)، العدد1، أبريل/مايو/يونيو 2013، ص ص: 51-53.
- مارتن، جاك. " نمط مختلف للتطور: الصين.. أيّ نوع من القوى العظمى ستكون؟"، **آفاق المستقبل** (مركز الإمارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، أبو ظبي)، العدد 08، نوفمبر/ ديسمبر 2010، ص ص: 44-50.
- مباركية، منير. "القوى الصّاعدة والتحدّي البيئي: حالة الصين"، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية** (قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، الجزائر)، العدد 07، جويلية 2014، ص ص: 48-67.
- محمود أبو زيد، أحمد. "نظرية العلاقات الدولية: عرض تحليلي"، **المجلة العربية للعلوم السياسية** (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت)، العدد 36، خريف 2012، ص ص: 48-76.

3. الموسوعات:

- أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم (ابن منظور)، **لسان العرب**، الجزء الثامن (بيروت: دار صادر، 2003).

4. التقارير:

- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية 2013: نهضة الجنوب.. تقدم بشري في عالم التنوع** (الأمم المتحدة، 2013).
- مجلة البيان، **التقرير الارتيادي (الاستراتيجي) الثامن** (الرياض، 2011).

5. المصادر الإلكترونية:

- المسلماني، أحمد. " اليابان.. من التكنولوجيا إلي الأيديولوجيا!"، **الأهرام**، العدد 43403، السنة 130، الخميس 3 من رمضان 1426 هالموافق 6 اكتوبر2005 (تُصفح بتاريخ: 22 مارس 2014)، مُتاح على الرابط:

http://www.ahram.org.eg/Archive/2005/10/6/REPO4.HTM

- الباتع عبدالعاطي، حسن. "التجربة اليابانية.. نموذج الترقي بعد التردي"، **المعرفة**، 25 جويلية/ يوليو 2009 (تُصفح بتاريخ: 22 مارس 2014)، مُتاح على الرابط:

http://almarefh.net/show_content_sub.php?CUV=360&Model=M&SubModel=157&ID=400&ShowAll=On

- البوابة المعجمية التابعة للمركز الوطني (الفرنسي) للموارد النصية والمعجمية على الرابط:

http://www.cnrtl.fr/

- الفطيسي، محمد بن سعيد. "التقييم الاستراتيجي لمستقبل اليابان والهند الجيوسياسي بعد العام 2014م"، **شبكة النبأ المعلوماتية**، 24 ديسمبر 2014 (تُصفح بتاريخ: 03 ماي 2015)، مُتاح على الرابط:

http://annabaa.org/news314

- "تحديد منحنى حركة السياسة الخارجية اليابانية للقرن الـ 21"، **الاقتصادية**، العدد 5277، الأحد 23 مارس 2008 (تُصفح بتاريخ: 22 أفريل 2014)، مُتاح على الرابط التالي:

http://www.aleqt.com/2008/03/23/article_11910.html

- رحموني، خالد. **الصين والصُعود إلى القمة: تأملات في نموذج تنموي فريد**. سلسلة دراسات، مركز نماء للدراسات والبحوث، نوفمبر 2012 (تُصفح بتاريخ: 20 ماي 2014)، مُتاح على الرابط التالي:

http://nama-center.com/ActivitieDatials.aspx?Id=157

- ضاهر، مسعود. "سياسة اليابان الخارجية في المرحلة الراهنة"، **مجلة البيان**، التاريخ: 09 يناير 2013 (تُصفح بتاريخ: 11 جوان 2014)، مُتاح على الرابط:

http://www.albayan.ae/opinions/articles/2013-01-09-1.1799679

- موقع "غلوبال فاير باور"، مُتاح على الرابط:

http://www.globalfirepower.com/

- ناي، س جوزيف. "صُعود اليابان الليبرالية"، **موقع"بروجكت سانديكايت"**، 11جوان 2007 (تُصفح بتاريخ: 20 جوان 2013)، مُتاح على الرابط:

http://www.project-syndicate.org/commentary/the-rise-of-liberal-japan/arabic

ثانيا. باللغات الأجنبية (الانجليزية والفرنسية)

1. BOOKS :

- Agnew, John. **Hegemony : the New Shape of Global Power** (Philadelphia: Temple University Press, 2005).
- Agravāla, Pramoda Kumāra and Rajiv Kumar Bhatt. **Globalization, India and the World** (New Delhi: Concept, 2011).
- Alastair, Iain Johnston and Robert S.Ross (eds.). **Engaging China: The Management of an Emerging Power** (UK: Routledge, 1999).
- Alexandroff, S. Alan & AF Cooper (eds). **Rising States, Rising Institutions: Can the World be Governed**? (Washington, DC: Brookings Institution Press, 2010).
- Armitage, L Richard and Joseph S. Nye. **The U.S.-Japan Alliance: Anchoring Stability in Asia** (Washington, DC: Center for Strategic and International Studies, 2012).
- Baldev, Raj Nayar. **India's Globalization : evaluating the Economic Consequences**, Policy studies 22 (Washington: Est-West Center, 2006).
- Baylis, John. Steve Smith and Patricia Owens (eds.), **The Globalization of World Politics: An Introduction to International Relations**, 4 edition (New York: Oxford University Press; 2008).
- Beausang, Francesca. **Globalization and the BRICs: Why the BRICs Will Not Rule the World for Long** (New York: Palgrave Macmillan, 2012).
- Bebenroth, Ralf. **International Business Mergers and Acquisitions in Japan** (Tokyo: Springer, 2015).
- Berger, Peter and Huntington Samuel (ed.). **Many Globalizations: Cultural Diversity in the Contemporary World** (Oxford: Oxford University Press, 2002).
- Bergsten, C. Fred (et al.). **China's rise: challenges and opportunities** (Washington, DC: Peter G. Peterson Institute for International Economics and the Center for Strategic and International Studies, 2008).
- Blankert, Jan Willem. **China rising : will the West be able to cope? : the real long-term challenge of the rise of China and Asia in general** (Singapore: World Scientific Publishing, 2009).
- Brown, E. Michael and Sean M. Lynn-Jones, **Primacy and Its Discontents: American Power and International Stability** (Cambridge, MA: MIT Press, 2009).
- Chan, Steve. **China, the U.S., and the Power-Transition Theory: A critique** (UK : Routledge, 2008).
- Chun, Kwang Ho. **The BRICs Superpower Challenge: Foreign and Security Policy Analysis** (U.S: Ashgate, 2013).

- Christopher, K. Johnson (ed.). **Decoding China's Emerging "Great Power" Strategy in Asia** (Washington, D.C: Center for Strategic and International Studies, 2014).
- Clark, Ian. **Hegemony in International Society** (Oxford: Oxford University Press, 2011).
- Cohen, P. Stephen. **India: emerging power** (Washington, D.C: The Brookings Institution, 2001).
- Cooney, J. Kevin. **Japan's Foreign Policy Since 1945** (Armonk, NY: M E Sharpe Inc, 2007).
- Cooper, R**.** Joshua. **The Beijing Consensus** (London: the Foreign Policy Centre, 2004).
- D'Anieri, Paul. **International Politics: Power and Purpose in Global Affairs**, Third edition (Boston, U.S: Wadsworth, 2014).
- Danilovic, Vesna. **When the Stakes Are High: Deterrence and Conflict among Major Powers** (U.S: University of Michigan Press, 2002).
- Davies, Gloria and Chris Nyland (eds.). **Globalization in the Asian Region: Impacts and Consequences** (UK: Edward Elgar, 2004).
- Daziano, Laurence. **Les pays émergents : Approche géo-économique** (Paris : Armand Colin, 2014).
- Deleon, Rudy and Yang Jiemian (eds.). **U.S.-China Relations: Toward a New Model of Major Power Relationship edited** (Washington, D.C: Center for American Progress, February 2014).
- Duus, Peter; **The Rise of Modem Japan** (Houghton Mifflin Company, 1976).
- Edström, Bert (ed.). **Japan's Foreign Policy in Transition: The Way Forward for Japan as an International Actor In a World in Flux** (Sweden: Institute for Security and Development Policy, 2011).
- Friedman, Thomas. **The Lexus and the Olive Tree** (New York: Farrar, Straus and Giroux, 1999).
- Garten, Jeffrey. **The big ten: The big emerging markets and how they will change our lives** (New York: Basic Books, 1997).
- Gaskarth, Jamie (ed**.). Rising powers, global governance, and global ethics** (UK: Routledge, 2015).
- Giddens, Anthony. **The Consequences of Modernity** (Cambridge: Polity Press, 1990).
- Gilboy, J. George and Heginbotham Eric. **Chinese and Indian Strategic Behavior: Growing Power and Alarm** (New York: Cambridge University Press, 2012).
- Gilpin, Robert. **War and Change in Word Politics** (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1981).

- Goldstein, J. **Long Cycles :Prosperity and War in the Modern Age** (New Haven, Conn., Yale University Press, 1988).
- Goldstein, Avery. **Rising to the Challenge: China's Grand Strategy and International Security** (Stanford: Stanford University Press, Studies in Asian Security, 2005).
- Gupta, Rukmani. **National Interests and Threat Perceptions: Exploring the Chinese Discourse**, IDSA Monograph Series, No. 17 (IDSA , April 2013).
- Guzzini, Stefano. **Realism in International Relations and International Political Economy: The Continuing Story of a Death Foretold** (Routledge, 1998).
- Hamilton, Daniel and Kurt Volker (ed.). **Transatlantic 2020: A Tale of Four Futures** (Washington, DC: Center for Transatlantic Relations, 2011).
- Handke, Susann. **Securing and Fuelling China's ascent to power: The Geopolitics of the Chinese-Kazakh Oil Pipline** (Netherlands: Clingendael international Energy Programme, 2006).
- Holroyd Carin and Coates Ken (eds.). **Japan in the Age of Globalization** (London: Routledge, 2011).
- Ikenberry, G. John and Michael Mastanduno (eds.). **International Relations Theory and the Asia-Pacific** (New York: columbia university press, 2003).
- Jaffrelot, Christian (ed.). **L'enjeu mondial : Les pays émergents** (Paris: Presses de Science Po, 2008).
- Jandt, E. Fred. **An Introduction to Intercultural Communication: Identities in a Global Community**, Sixth Edition (SAGE Publications, Inc, 2009).
- Japan Center for International Exchange, **Globalization, Governance and Civil Society** (Japan: JCIE, 1998).
- Kang, C. David. **China rising: peace, power, and order in East Asia** (New York : Columbia University Press, 2007).
- Kang, Liu. **Globalization and Cultural Trends in China** (Honolulu: University of Hawai'i Press, 2004).
- Keith, C. Ronald. **China as a Rising World Power and its Response to 'Globalization'** (UK : Routledge, 2005).
- Kenichi, Ohno. **The Economic Development Of Japan : The Path Traveled by Japan as a Developing Country** (Tokyo: GRIPS Development Forum, 2006).
- Keohane, R. and Nye, J. **Power and Interdependence** (New York, NY: Jr. Pearson Scott Foresman, 1989).
- Kiely, Ray. **Empire in the Age of Globalisation: US Hegemony and Neoliberal Disorder** (London: Pluto Press, 2005).
- Krieger, Joel, **Globalization and state power** (New York: Longman, 2005).
- Krishnappa Venkatshamy and Princy George (eds.). **Grand Strategy for India: 2020 and Beyond** (New Delhi: Institute for Defence Studies and Analyses, 2012).

- Lampton, M. David. **The Three Faces of Chinese Power: Might, Money, and Minds** (Berkeley, UC Press, 2008).
- Lennon, T. J. Alexander and Kozlowski Amanda. **Global Powers in the 21st Century: Strategies and Relations** (Center for Strategic and International Studies and the Massachusetts Institute of Technology, 2008).
- Ligang, Song and Jane Golley (ed.). **Rising China: global challenges and opportunities** (Australia : ANU E Press, 2011).
- Mat ray, James I. **Japan's Emergence as a Global Power** (London: Greenwood Press, 2001).
- McGiffert, Carola (ed.). **Chinese Soft Power and Its Implications for the United States: Competition and Cooperation in the Developing World** (Washington, DC: CSIS, 2009).
- Medeiros, Evan S. **China's International Behavior: Activism, Opportunism, and Diversification** (Santa Monica: RAND Corporation, 2009).
- Midlarsky, Manus I. (ed.). **Handbook of War Studies II** (Ann Arbor: University of Michigan Press, 2000).
- Mochuzuki, M. Mike. **Japan: Domestic Change and Foreign Policy** (Santa Monica: RAND, 1995).
- Morgenthau, Hans J. **Politics among Nations: The Struggle for Power and Peace** (New York: Knopf, 1948).
- Muni, S.D and Vivek Chadha (ed.). **Asian Strategic Review 2014: US Pivot and Asian Security** (New Delhi: Institute for Defence Studies and Analyses, 2014).
- Nye, S. Joseph. **The Future of Power** (New York : PublicAffairs, 2011).
- Neack, Laura. **The New Foreign Policy: Power Seeking in a Globalized Era**, Second Edition (Maryland: Rowman & Littlefield Publishers, Inc, 2008).
- Painter, David. **Oil and the American Century: The Political Economy of US Foreign Oil Policy, 1941–1954** (Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 1986).
- Pradeep S. Mehta and Purnima Purohit. **Globalization and India: Myths and Realities** (India: CUTS, 2001).
- Robertson, Roland. **Globalization: Social Theory and Global Culture** (London: Sage, 1992).
- Sandikli, Atilla. **China, A New Superpower? Dimensions of Power, Energy, and Security** (Istanbul: BILGESAM, 2010).
- Santander, Sébastian (et autres). **Puissances émergentes: un défi pour l'Europe?** (Paris : Ellipses, 2012).
- Schiffer, Michael. **The US and Rising Powers** (The Stanley Foundation, January 2009).

- Scott, David (ed.). **Handbook of India's International Relations** (UK : Routledge, 2011).
- Shambaugh, L. David (ed.). **Power Shift: China and Asia's New Dynamics** (London: University of California Press, 2005).
- ——————————. **China Goes Global: The Partial Power** (U. K: Oxford University Press, 2013).
- ——————————. and Michael B. Yahuda, **International Relations of Asia,** Series: Asia in World Politics (Lanham, MD: Rowman & Littlefield Publishers, 2008).
- Schaeffer, Robert K**. Understanding Globalization: The Social Consequences of Political, Economic, and Environmental Change** (Lanham. MD: Rowman & Littlefield, 2003).
- Sharma, D. Shalendra. **China and India in the Age of Globalization** (Cambridge University Press, 2009).
- Schaede, Ulrike and Grimes William (eds.). **Japan's Managed Globalization: Adapting to the Twenty-First Century** (Armonk: M.E. Sharpe, 2003).
- Steans, Jill (et all.). **An Introduction to International Relations Theory: Perspectives and Themes**, Third edition (England: PearsonEducation Limited, 2010).
- Steger, B. Manfred. **Globalization: A Very Short Introduction,** Third edition (New York: Oxford University Press, 2013).
- T, Szayna (et all.). **The Emergence of Peer Competitors: A Framework for Analysis** (Santa Monica, California: Rand Corporation, 2001).
- Tammen, L. Ronald (ed.). **Power Transitions: Strategies for the 21st Century** (New York: Seven Bridges Press, 2000).
- Tang, Shiping. **A Theory of Security Strategy for Our Time: Defensive Realism** (New York: Palgrave Macmillan, 2010).
- Tellis J. Ashley and Mirski Sean (eds.). **Crux of Asia: China, India, and the Emerging Global Order** (Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace, 2013).
- Trinkunas, Harold. **Brazil's Rise: Seeking Influence on Global Governance** (Washington, D.C: The Brookings Institution, April 2014).
- Tyler Conley, Melissa and Hofmeister Wilhelm (eds.). **Going Global: Australia, Brazil, Indonesia, Korea and South Africa in International Affairs** (Konrad-Adenauer-Stiftung & Australian Institute of International Affairs, 2011).
- Vasquez, A. John and Colin Elma, **Realism and The Balance of Power: A New Debate** (Upper Saddle River, NJ: Prentice Hall, 2003),
- Venkatshamy, Krishnappa Princy George (ed.). **Grand Strategy for India: 2020 and Beyond** (New Delhi: Institute for Defence Studies and Analyses, 2012).
- Wang, Yuan-Kang. **China's Grand Strategy and U.S. Primacy: Is China Balancing American Power?** (Washington, DC: The Brookings Institution, 2006).

- Wohlforth, W. **The elusive balance: power and perceptions during the Cold War** (Ithaca: Cornell University Press, 1993).
- Wallerstein, Immanuel. **The Politics of the World-Economy: The States, the Movements and the Civilizations** (London: Cambridge University Press, 1984).
- W. Carlsnaes, T. Risse, & B. Simmons (Eds.). **Handbook of international relations**. 2nd ed. (London: SAGE Publications, 2013).
- Zachariadis, Stamatis (Supervisor). **Emerging Powers in a Changing World** (Center for Euro-Atlantic Studies, November 2014).
- Zakaria, Fareed. **The post-American world** (New York, London: W. W. Norton & Company Ltd, 2008).

2. MAGAZINES and PERIODICALS:

- Akaha, Tsuneo. "Japan's Security Policy After US Hegemony", **Millennium - Journal of International Studies**, Vol. 18, No. 3 (December 1989), pp: 435-454.
- Amitai, Etzioni. "The Devolution of American Power", **the Fletcher forum of world affairs**, Vol.37, No.1 (winter 2013), pp: 13-34.
- Banning, Garrett. "US-China Relations in the Era of Globalization and Terror: a framework for analysis", **Journal of Contemporary China**, Vol. 15, No.48 (August 2006), pp: 389-415.
- Bhargava K. Kant and Pawan K. Chankotra, "Separatist movements and regional conflicts: The battle for sustainable growth", **Canada Watch** (winter 2012), pp: 38-41.
- Campbell, Horace. "China in Africa: challenging US global hegemony", **Third World Quarterly**, Vol. 29, No. 1 (2008), pp: 89 – 105.
- Carsten, Rauch and Iris Wurm. "Making the world safe for power transition: Towards a conceptual combination of power transition theory and hegemony theory", **Journal of Global Faultlines**, Vol. 1, No. 1 (2013), pp: 50-69.
- Charles F. Doran. "Power Cycle Theory, the Shifting Tides of History and Statecraft: Interpreting China's Rise", **The Bologna Center Journal of International Affairs**, Vol. 15 (Spring 2012), pp: 10-21.
- Chen, Rong. "A Critical Analysis of the U.S. "Pivot" toward the Asia-Pacific: How Realistic is Neo-realism?", **Connections: The Quarterly Journal**, Vol. 12, No. 3 (Summer 2013), pp: 39-62.
- Chitalkar, Poorvi and David M. Malone. "Democracy and politics in India: The foreign policy wildcard", **Canada Watch** (winter 2012), pp: 18-22.
- Ciorciari , D. John. "India's Approach to Great-Power Status", **the fletcher forum of world affairs**, Vol. 35, No. 1 (winter 2011), pp: 61-89.
- Cooper. F, Andrew & Flemes, Daniel. "Foreign Policy Strategies of Emerging Powers in a Multipolar World: an introductory review", **Third World Quarterly**, Vol. 34, No. 6 (2013), pp: 943–962.

- Douglas, Lemke. "The Continuation of History: Power Transition Theory and the End of the Cold War", **Journal of Peace Research**, Vol. 34, No. 1 (1997), pp: 23-36.
- Doyle, W. Michael. “Liberalism and World Politics”, **American Political Science Review**, Vol. 80, No. 4 (December 1986), pp. 1151–1169.
- Drache, Daniel. “India: The most fragile of democracies”, **Canada Watch** (winter 2012), pp : 01. 03-05.
- Gao, Cheng. "Market Expansion and Grand Strategy of Rising Powers", **Chinese Journal of International Politics**, Vol. 4, No. 4 (winter 2011), pp : 405-446.
- Gideon, Rose. "Review Article: Neoclassical Realism and Theories Of Foreign Policy", **World Politics**, Vol. 51, No. 1 (October 1998), pp: 144-172.
- Gilboy, J. George and Eric Heginbotham, “Double Trouble: A Realist View of Chinese and Indian Power”, **The Washington Quarterly** (summer 2013), pp: 125-142.
- Goswami, Namrata. "Power Shifts in East Asia: Balance of Power vs. Liberal Institutionalism", **Perceptions**, Vol. XVIII, No. 1 (spring 2013), pp: 03-31.
- Hagström, Linus and Jerdén Björn. “East Asia’s Power Shift: The Flaws and Hazards of the Debate and How to Avoid Them”, **Asian Perspective**, No. 38 (2014), pp: 337–362.
- Haggard, Stephan. "Liberal Pessimism: International Relations Theory and the Emerging Powers", **Asia & the Pacific Policy Studies**, Vol. 1, No. 1 (January 2014), pp: 01–17.
- Hanscom, Smith. “Toward a Universal Japan: Taking a Harder Look at Japanese Soft Power”, **Asia Policy**, No. 15 (January 2013), pp: 115–126.
- Harold, James. “The Rise of the BRICs and the new logic in international politics”, **The International Economy,** (Summer 2008), p. 41.
- Hart, F. Andrew and Bruce D. Jones. "How Do Rising Powers Rise?," **Survival**, Vol. 52 No. 6 (December 2010–January 2011), pp: 63–88.
- Hopf, Ted. "The Promise of Constructivism in International Relations Theory", **International Security**, Vol. 23, No. 1 (summer 1998), pp: 171-200.
- Hurrell, Andrew. “Hegemony, Liberalism and Global Order: What Space for Would-be Great Powers?”, **International Affairs**, Vol. 82, No. 1 (winter 2006), pp: 01–19.
- Ikenberry, G. John. "American hegemony and East Asian order", **Australian Journal of International Affairs**, Vol. 58, No. 3 (September 2004),.pp: 353–367.
- Kazuhiko, Togo. “Japanese Politics, the Korean Peninsula, and China”, **Joint U.S.-Korea Academic Studies**, Vol. 23 (2012), pp: 33-47.
- Kissane, Dylan. ”2015 and the Rise of China: Power Cycle Analysis and the Implications for Australia”, **Security Challenges**, Vol. 1 No. 1 (2005), pp: 105-121.
- Keohane, J.Robert and Joseph S. Nye. “Power and Independence in the Information Age”, **Foreign Affairs**, Vol.77, No.5 (September/ October 1998), pp: 81-94.

- Kothari, Ashish. ”Globalisation and its alternatives: a view from India”, **policy Matters**, No.18 (November 2011), pp: 176-223.
- Kohli, Atul. “Coping with globalization: Asian versus Latin American strategies of development (1980-2010)”, **Brazilian Journal of Political Economy**, Vol. 32, No. 4 (October-December 2012), pp: 531-556.
- Lafargue, François. "Des économies émergentes aux puissances émergentes", **Questions internationales**, No. 51 (septembre-octobre 2011), pp: 101-108.
- Liu Debin and Rizwan Naseer and Musarat Amin. “Withering Hegemony of US and Evolving De-centered Globalism: A Theoretical account”, **Journal of Political Studies**, Vol. 19, No. 2 (2012), pp: 143:154.
- Layne, Christopher. "The Unipolar Illusion: Why New Great Powers Will Rise", **International Security**, Vol. 4, No. 17 (spring 1993), pp: 05-51.
- Lenger, Alexander, Schneickert Christian and Schumacher Florian. “Globalized National Elites”, **Transcience Journal**, Vol 1, No 2 (2010), pp: 85-100.
- Masamichi, Sasaki. “Globalization and National Identity in Japan”, **International Journal of Japanese Sociology**, No. 13 (2004), pp: 69-87.
- Mearsheimer, J. John. “The Future of the American Pacifier”, **Foreign Affairs** (September/October 2001), pp: 46-61.
- ----------. "China's Unpeaceful Rise", **Current History**, Vol. 105, No. 690 (April 2006), pp: 160-162.
- Miyamoto, Shiguenoli and Watanabe Paulo Daniel, “Towards an uncertain future? The strengthening of Japan’s autonomy in Asia-Pacific”, **Revista Brasileira de Política Internacional**, Vol. 57, No. 1 (2014), pp: 98-116.
- Modjtaba, Sadria. “Le Japon et Les Charmes De L’Asie”, **Pouvoirs**, No. 71 (1994), pp: 117-128.
- Mondal, Sekh Rahim. “Interrogating Globalization And Culture In Anthropological Perspective: The Indian Experience”, **Journal of Globalization Studies**, Vol. 3 No. 1 (May 2012), pp: 152–160.
- Narlikar, Amrita. “Negotiating the rise of new powers”, **International Affairs**, Vol. 89, No. 3 (2013), pp: 561–576.
- Postel-Vinay, Karoline. “Une puissance régionale Paradoxale”, **Questions internationales**, No. 30 (mars-avril 2008), pp : 62-70.
- Pradhan, P. Rudra. “Globalization in India: With special reference to 1990s”, **Journal of Economics and International Finance**, Vol. 2, No. 5 (May 2010), pp: 76-84.
- Péron-Doise, Marianne. “Le Japon, nouvel acteur de la sécurité en Asie et dans le monde”, **AGIR**, No.17 (mars 2004), p. 06.
- Pupatti, Frédéric. "Perceptions et interprétations de l’émergence chinoise depuis la Guerre Froide: vers une approche chinoise des relations internationales?", **Perspectives Internationales**, No. 2 (avril-septembre 2012), pp : 55-69.

- Qianqian, Liu. "China's Rise and Regional Strategy: Power, Interdependence and Identity", **Journal of Cambridge Studies**, Vol. 5, No. 4, pp: 76-92.
- Rajagopala, Rajesh and Varun Sahni. "India and the Great Powers: Strategic Imperatives, Normative Necessities", **South Asian Survey**, Vol. 15, No. 1 (2008), pp: 05-32.
- Regragui, Ismaïl. "Editorial", **Perspectives Internationales**, No. 2 (avril-septembre 2012), pp: 07-09.
- Rice, Condoleezza. "Rethinking the National Interest: American Realism for a New World", **Foreign Affairs**, Vol. 87, No. 4 (July-August 2008), pp: 02–26.
- Rosecrance, Richard. "Power and International Relations: The Rise of China and Its Effects", **International Studies Perspectives**, No. 7 (2006), pp: 31–35.
- Rosemary, Foot. "Chinese strategies in a US-hegemonic global order: accommodating and hedging", **International Affairs**, Vol. 82, No. 1 (2006), pp: 77-94.
- Ross, S. Robert "Balance of Power Politics and the Rise of China: Accommodation and Balancing in East Asia", **Security Studies**, Vol. 15, No. 3 (July–September 2006), pp: 355–395.
- Slaten, Kevin. "The Decline of U.S. Hegemony: Regaining International Consent", **Journal of Politics & International Affairs**, Vol. 3, No. 1 (Winter 2009), pp: 01-31.
- Parisa Samimi and Guan Choo Lim, Abdul Aziz Buang, "Globalization Measurement: Notes on Common Globalization Indexes", **Journal of Knowledge Management, Economics and Information Technology**, Vol. 1, No. 7 (December 2011), pp: 01-20.
- Sean, Kay. "Globalization, Power, and Security", **Security Dialogue**, Vol. 35, No. 1 (March 2004), pp: 09-25.
- Shimemura, Youchi. "Globalization Vs. Americanization: Is The World Being Americanized By The Dominance Of American Culture?", **Comparative Civilizations Review**, No. 47 (Fall 2002), pp: 80-91.
- Slaten, Kevin. "The Decline of U.S. Hegemony: Regaining International Consent", **Journal of Politics & International Affairs**, Vol. 3, No. I (Winter 2009), pp: 01-31.
- Somalkar, Prakash. "Impact Of Globalization On Indian Economy", **National Monthly Refereed Journal Of Research In Arts & Education**, Vol. 01, No. 08, pp: 05-11.
- Stanque, Camille. "Point De Vue : La Non – Politique Étrangère Du Japon", **Pouvoirs**, No. 71 (1994), pp: 129-136.
- Sur, Serge."L'hégémonie américaine en question", **Annuaire français des relations internationales**, Vol. 3 (2002), pp : 03-42.
- Tellis, Ashley J. "Balancing without Containment: A U.S. Strategy for Confronting China's Rise", **The Washington Quarterly**, Vol. 36, No. 4 (Fall 2013), pp: 109-124.

- Xie, Zhihai. "The Rise of China and Its Growing Role in International Organizations", **ICCS Journal of Modern Chinese Studies**, Vol. 4, No. 1 (2011), pp: 85-96.
- Xuetong, Yan. "The Rise of China and its Power Status", **Chinese Journal of International Politics**, Vol. 1 (2006), pp: 05–33.
- Vanel, Grégory. "Les nouvelles figures de l'hégémonie américaine: le rôle des pratiques dans la consolidation de l'ordre économique globalisé", **Études internationales**, Vol. 38, No. 4 (2007), pp: 559-577.
- Wang Yong and Louis Pauly. "Chinese IPE Debates On (American) Hegemony", **Review of International Political Economy**, Vol. 20, No. 6 (March 2013), pp: 01-24.
- Yilmaz, Sait. "State, Power, and Hegemony", **International Journal of Business and Social Science**, Vol. 1, No. 3 (December 2010), pp: 192-205.
- Yuan-Kang, Wang. "Offensive Realism and the Rise of China", **Issues & Studies**, Vol. 40, No. 1 (2004), pp: 173-201.
- Yuan-Kang, Wang. and Pauly, Louis. "Chinese IPE Debates On (American) Hegemony", **Review of International Political Economy**, Vol. 20, No. 6 (March 2013), pp: 01-24.
- Zongyou, Wei. "In the Shadow of Hegemony: Strategic Choices", **Chinese Journal of International Politics**, Vol. 1 (2006), pp: 195–229.

3. **ENCYCLOPEDIAS:**

- Dowding, Keith (ed.), **Encyclopedia of Power**, 1st Edition (CA: SAGE Publications, Inc; 2011).
- George Thomas Kurian (ed.). **The Encyclopedia Of Political Science**, Volume 04, (Washington D.C : CQ Press, cop. 2011).
- OED (Oxford English Dictionary). **The Shorter Oxford English Dictionary,** Vol.1 (Oxford: Oxford University Press, 1983).

4. REPORTS:

- Agence Japonaise de Coopération Internationale. **Rapport annual 2012** (JICA, 2012).
- Ahearn, J. Raymond. **Rising Economic Powers and U.S. Trade Policy: CRS Report for Congress** (Congressional Research Service, December 3, 2012).
- Alden, Christopher. **Resurgent continent? Africa and the world: emerging powers and Africa,** IDEAS reports (School of Economics and Political Science, London, UK, 2010).
- Asian Development Bank. **Asia 2050: Realizing the Asian Century** (Manila: Asian Development Bank, 2011).

- Chanlett-Avery, Emma and Weston S. Konishi. **The Changing U.S.-Japan Alliance: Implications for U.S. Interests**, CRS Report for Congress (Congressional Research Service July 23, 2009).
- Chanlett-Avery, Emma(et al.). **Japan-U.S. Relations: Issues for Congress**, CRS Report for Congress (Congressional Research Service, February 20, 2014).
- Geopolitical Information Service. **GIS World Report 2014** (Liechtenstein: Geopolitical Information Service AG, 2014).
- Kitchen, Nicholas (ed.). **India: The Next Superpower?**, IDEAS Reports (London: LSE IDEAS, March 2012).
- ---------- (ed.). **China's Geoeconomic Strategy**, IDEAS Reports (London: LSE IDEAS, June 2012).
- Konishi, Weston S. **The Democratic Party of Japan: Its Foreign Policy Position and Implications for U.S. Interests**, CRS Report for Congress (Congressional Research Service , August 12, 2009).
- National Institute for Defense Studies. **East Asian Strategic Review 2010** (Japan: NIDS, 2010).
- ----------. **East Asian Strategic Review 2013** (Japan: NIDS, 3013).
- National Intelligence Council. **Mapping the Global Future: Report of the National Intelligence Council's 2020 Project** (Washington, DC: NIC, 2004).
- ----------. **Global Trends 2025: A Transformed World** (Washington, DC: NIC, November 2008).
- Transparency International, **Corruption Perceptions Index 2014**.
- United Nations Department of Economic and Social Affairs, Population Division. **World Population Ageing 2013** (New York: United Nations, December 2013).
- UNESCO, **Report of International Conference on: " Globalization and Intangible Cultural Heritage "**, 26 - 27 August 2004, Tokyo, Japan (Paris: UNESCO, 2005).
- U.S. Department of State. **2014 Investment Climate Statement** (June 2014).

5. PAPERS:

- Backhaus, Norman. "The Globalisation Discourse", **IP6 Working Paper,** No. 2 (NCCR, SWITZERLAND, 2003).
- Baracuhy, Braz. "The Geopolitics of Multilateralism: The WTO Doha Round Deadlock, the BRICs, and the Challenges of Institutionalised Power Transitions", **Working Paper**, No. 4 (Centre for Rising Powers, January, Cambridge, 2012).
- Chan, Irene and Daniel Hyatt Katz. "Growth of China's Power and Implications for Asia in the 21st Century", **RSIS Policy Papers** (S. Rajaratnam School of International Studies, Singapore, December 2013).

- Destradi, Sandra. “Empire, Hegemony, and Leadership. Developing a Research Framework for the Study of Regional Powers”, **GIGA Working Paper**, No. 79 (GIGA, 2008).
- Gratius, Susanne. "The international arena and emerging powers: stabilizing or destabilising forces?" **FRIDE Comment** (FRIDE, Madrid, April 2008).
- Happaerts, Sander and Hans Bruyninckx. "Rising Powers In Global Climate Governance: Negotiating In The New World Order", **Working Paper**, No. 124 (Leuven Centre for Global Governance Studies, Leuven, October 2013).
- Heller, N. Eric. “Power Projections of the People’s Republic of China: A Investigative Analysis of Defensive and Offensive Realism in Chinese Foreign Policy” **(ACDIS) Occasional Paper** (Urban-Champaign: University of Illinois, November 2003).
- Humphrey, John. "European Development Cooperation in a Changing World: Rising Powers and Global Challenges after the Financial Crisis”, **Working Paper**, No. 8 (EADI, Bonn, November 2010).
- Jean, François. "Géopolitique des pays émergents: Des puissances à la conquête du monde?", **Comprendre Les Enjeux Stratégiques - Note hebdomadaire**, No. 65 (ESC, Grenoble, 26 avril 2012).
- Miles, Kahler. "The Rise of Emerging Asia: Regional Peace and Global Security", **Working Paper**, No.: 13 – 4 (Peterson Institute for International Economics, Washington, DC, May 2013).
- Keping, Yu. “From the Discourse of ‘Sino-West’ to ‘Globalization’: Chinese Perspectives on Globalization”, **GHC Working Papers,** No. 04/1 (Institute On Globalization And The Human Condition, March 2004).
- Klein, Nadia (et all). “Diplomatic Strategies of Major Powers: Competing Patterns of International Relations? (The Cases of the United States of America, China and the European Union)”, **MERCURY E-paper,** No.2 (February 2010).
- Lee, John. “Lonely Power, Staying Power: The Rise of China and the Resilience of US Preeminence”, **Strategic Snapshot,** No. 10 (Lowy Institute for International Policy, Australia, September 2011).
- Mahadevan Prem , “Rising India: Challenges And Constraints”, **CSS Analysis in Security Policy No. 73** (Center for Security Studies, ETH Zurich, May 2010).
- Mzukisi, Qobo. “Emerging Powers and the Changing Global Environment: Leadership, Norms and Institutions”, **Occasional Paper**, No. 91 (South African Institute of International Affairs, September 2011).
- Ness, Van Peter. "Hegemony, not anarchy: Why China and Japan are not balancing US unipolar power", **Working Paper**, No 04 (Australian National University, Canberra, December 2001).
- O'Neill, Jim. “Building Better Global Economic BRICs”, **Global Economics Paper,** No. 66 (Goldman Sachs Global Research Center, New York, November 2001).

- O'Neill, Jim and Dominic Wilson, Roopa Purushothaman and Anna Stupnytska, "How Solid are the BRICs?", **Global Economics Paper,** No. 134 (New York: Goldman Sachs Global Research Center, 1st December 2005).
- Phillips, M. Lauren. ''International relations in 2030: The transformative power of large developing countries'', **Discussion Paper** (Deutsches Institut für Entwicklungspolitik, Bonn, 2008).
- R. S. Jones and T. Yoon, "Strengthening the Integration of Japan in the World Economy to Benefit more Fully from Globalisation", **Working Papers**, No. 526 (OECD Economics Department, 2006).
- Scholvin, Sören. "Emerging Non-OECD Countries: Global Shifts in Power and Geopolitical Regionalization", **GIGA Working Papers**, No 128 (GIGA, April 2010).
- Sheetz, Mark. "US Hegemony and Globalization", **GCSP Policy Briefs**, No 16 (Geneva Centre for Security Policy, 2006).
- Tsuchiyama Aoyama, Jitsuo. "Japan's Resistance Strategy in the U.S.-Japan Alliance", **working paper**, No 10 (Ridgway Center for International Security Studies, 2005).
- Wilson, Dominic and Roopa Purushothaman, "Dreaming With BRICs: The Path to 2050", **Global Economics Paper,** No. 99 (Goldman Sachs Global Research Center, New York, October 2003).
- Wilson, D & Stupnytska, A. "The N11: More than an Acronym", **Global Economics Paper,** No. 153 (Goldman Sachs Global Research Center, New York, March 28, 2007).
- Zhe, Ren. "Confucius Institutes: China's Soft Power?", **Policy Commentary** (Sigur Center For Asian Studies, Washington, DC, June 2010).
- Zhongping, Feng and Huang Jing. "China's strategic partnership diplomacy: engaging with a changing world", **ESPO working paper,** No.8 (ESPO, June 2014).

6. THESIS :

- Glosny, A, Michael. **The grand strategies of rising powers: reassurance, coercion, and balancing responses**, Thesis (Ph. D.)- Unpublished, Department of Political Science (Massachusetts Institute of Technology, 2012).
- Jing, Song. **National Elite Media Discourses on Globalization: Comparing China with India**, Thesis (Ph. D.)- Unpublished, Department of Media and Communication (CITY University Of Hong Kong, 2010).

7. PROCEEDINGS :

- Acharya, Amitav. "Theoretical Perspectives on International Relations in Asia", **Draft Paper** for the Conference on International Relations in Asia: The New Regional System", George Washington University, 27-29 September 2007.

- Efstathopoulos, Charalampos. "Emerging Powers and Post-Crisis Governance in Global Trade", **Paper** presented at the annual conference of the British International Studies Association, June 20-21, 2013.
- Itzkowitz-Shifrinson, Joshua (Rap). **Workshop on** "Assessing China's Rise: Power and Influence in the 21st Century". at the Massachusetts Institute of Technology, 27-28 February, 2009.
- Moubarack LO, "L'émergence Economique Des Nations : Definition Et Mesure", **Conférence** organisée par l'IEIM, le CEIM et le GRAMA, 2 septembre 2008.
- Mthembu, Philani. "The Rise of Emerging Powers as Sources of Development Cooperation in Africa: The Political Economy of China and India's Development Cooperation Strategies in Africa" , **Paper** presented at the 8th Pan European **Conference** on International Relations, Warsaw, Poland, 18th – 22nd September 2013.
- Tamotsu Aoki, "Globalization, Cultural Diversity and Japanese Culture: For the Development of a Multicultural World", **in:** Proceedings of the International Symposium "Cultural Diversity and Globalization The Arab-Japanese Experience: a Cross-Regional Dialogue", UNESCO, Paris, 6-7 May 2004.
- Wei-cheng Wang, Vincent. "American Perspectives on the Rise of China and the Rise of India"**, Paper** presented at the 54th Annual Conference, American Association for Chinese Studies, Georgia Institute of Technology, Atlanta, 12-14 December 2012.

8. OFFICIAL DOCUMENTS:

- Prime Minister's Office. **Japan National Security Strategy** (December 17, 2013).
- U.S. Department of State. **US National Security Strategy** (May 2010).

9. E-SOURCES:

- Acharya, Amitav. "Theoretical Perspectives on International Relations in Asia", **Draft Paper** for the Conference on International Relations in Asia: The New Regional System," George Washington University, 27-29 September 2007, p. 06. available at: http://www.amitavacharya.com/sites/default/files/Theoretical%20Perspectives%20on%20International%20Relations%20in%20Asia.pdf
- Antoniades, Andreas. "From 'Theories of Hegemony' to 'Hegemony Analysis' in International Relations", **Paper** presented at the: 49th Annual Convention of the International Studies Association (ISA) , March 26 - March 30, 2008, San Francisco, USA. (Unpublished), p. 02. available at: http://sro.sussex.ac.uk/2175/1/Hegemony_in_International_Relations_AA_ISA_(2).pdf
- International Monetary Fund, "G-20 Ministers Agree 'Historic' Reforms in IMF Governance," October 23, 2010 (accessed in: 13 June 2014), available at: http://www.imf.org/external/pubs/ft/survey/so/2010/new102310a.htm.
- Itzkowitz-Shifrinson, Joshua (Rapporteur). **Workshop on** "Assessing China's Rise: Power and Influence in the 21st Century". at the Massachusetts Institute of Technology, 27-28 February, 2009, pp: 03-04. available at:

http://web.mit.edu/ssp/publications/conf_reports/china_rising_workshop_report.pdf

- "Japan's globalization", **Mr Globalization**, Thursday, 30 June 2011, (accessed in: 30 June 2014), available at:
http://www.mrglobalization.com/globalisation-winners/337-japans-globalization
- Prime Minister's Office. **Japan National Security Strategy**, December 17, 2013, available at:
http://www.kantei.go.jp/foreign/96_abe/documents/2013/__icsFiles/afieldfile/2013/12/18/NSS.pdf
- Jiang yong, Liu. "A Change in Japan's US Policy", **China-US Focus Digest**, March 11, 2013 (accessed in: 26-08-2014), available at:
http://www.chinausfocus.com/foreign-policy/a-change-in-japans-foreign-policy-towards-us/
- "La Chine dans la mondialisation", **Questions internationales**, No. 32 (Centre Thucydide – analyse et recherche en relations internationales), juillet-août 2008 (Consulté le : 12 Avril 2013), disponible à :
http://www.afri-ct.org/La-Chine-dans-la-mondialisation
- Minagawa, Shugo. "The Impact of Globalization on Japanese Politics under the Koizumi Government: Leadership in the Process of Institutionalization", 愛知淑徳大学文化創造学部, Vol. 07, No. 03 (2007), p. 123. Available at:
http://aska-r.aasa.ac.jp/dspace/bitstream/10638/930/1/0028-007-200703-123-137.pdf
- "No country is an island: Japan is reluctantly embracing globalization", **The Economist**, Nov 29th 2007 (accessed in: June 3rd 2014), available at:
http://www.economist.com/node/10169924
- Vincent Wei-Cheng, Wang. "American Perspectives on the Rise of China and the Rise of India"**, Paper** presented at the 54th Annual Conference, American Association for Chinese Studies, Georgia Institute of Technology, Atlanta, 12-14 December 2012, p. 02. available at:
http://aacs.ccny.cuny.edu/2012conference/Papers/Wang,%20Vincent.pdf
- Vajpayee, Atal Bihari. "India Tomorrow: Building an Indian Century," Address to the India Today Conclave 2004, December 3, 2004 (accessed in: 02 April 2014), available at:
<http://pib.nic.in/release/release.asp?relid=1305&kwd=>
- Wurfel, David. "Prospects for Democracy in Japan" , **University of Missouri Business and Government Review**, VII: 2 (March-April 1966). available at:
http://davidwurfel.ca/japan/prospects-for-democracy-in-japan

فهـرس

الجـــــداول:

رقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	القوى العظمى والصّاعدة والآفلة: 1648-2000	63
02	تطور الموارد الأساسية للقوة في القرون الأخيرة	124
03	استراتيجيات القوة المهيمنة حسب "راندل شاولر"	160
04	ترتيب القوى الصّاعدة + اليابان+ الولايات المتحدة (حسب نسبة السكان التي تساوي أو تفوق 60 سنة من العمر)	193
05	القوة المهيمنة والقوى الصّاعدة في مؤشر مدركات الفساد 2014	195
06	أولويات أبعاد القوة بالنسبة للقوى الآسيوية الثلاث	234
07	القوة المهيمنة والقوى الآسيوية الثلاث في ترتيب القوى العسكرية العالمية لسنة 2015	235
08	تعولم القوة المهيمنة والقوى الأسيوية الثلاث وفق مؤشر "ارنست اند يونغ" لسنة 2012	281
09	تعولم القوة المهيمنة والقوى الأسيوية الثلاث وفق مؤشر "كوف" لسنة 2015	281
10	النّهجين الآسيوي واللاتيني في التعامل مع العولمة الاقتصادية	282
11	خيارات القوة الصّاعدة وحصيلة تعاملها مع القوة المهيمنة	344
12	خيارات القوى الصّاعدة إزاء مؤسسات نظام الهيمنة العالمي ونتائجها	346

المخططات:

رقم	عنوان المخطط	الصفحة
01	تصورات "الدول الصّاعدة" حسب أربعة مؤسسات دولية كبرى (2006-2008)	61
02	استراتيجيات القوة المهيمنة في مواجهة "الند المنافس" الصّاعد حسب مؤسسة "راند" الأمريكية	163
03	حزمة الاستراتيجيات الواقعية للقوة المهيمنة حسب "شيبينغ"	164

المُحتـــوى	الصفحة
إهداء	/
شُكر وتقدير	/
مُلخّص	/
Résumé	/
خُطّة الدّراسة	/
مُقدّمة	11
الفصل الأول: **صُعود القوى الكبرى والعالمية: المفهوم والنظريات**	29
المبحث الأول: الصّعود والقوى الصّاعدة في العلاقات الدولية	31
المطلب الأول: مفهوم "الصّعود" في العلاقات الدولية	31
أولا. تعريف "الصّعود"	31
ثانيا. خصائص "الصّعود" في العلاقات الدولية	35
ثالثا. تمييز "الصّعود" عن المفاهيم والديناميكيات المشابهة	36
رابعا. المراحل والمحطات الأساسية في مسارات الصّعود	37
خامسا. ظهور مفهوم "صُعود القوى" والاهتمام السياسي والأكاديمي به	39
سادسا. عملية متابعة وقياس مسارات "صُعود القوى" وإشكالياتها	41
المطلب الثاني: مفهوم "القوة الصّاعدة" في العلاقات الدولية	45
أولا. تعريف "القوة الصّاعدة"	46
ثانيا. الخصائص المُعرّفة للقوى الصّاعدة	50
ثالثا. تمييز مفهوم "القوة الصّاعدة" عن المفاهيم المُشابهة	55
المطلب الثالث: الدول والقوى الصّاعدة: المشهد العالمي	59
أولا. دراسات ومُسوح واستطلاعات القوى الصّاعدة	59
ثانيا. القوى الصّاعدة الرئيسية	64
المبحث الثاني: صُعود القوى الكبرى في نظرية العلاقات الدولية	66
المطلب الأول: صُعود القوى الكبرى وفق المنظور الواقعي	67
أولا. الواقعية الكلاسيكية وصُعود القوى الدولية	67
ثانيا. الواقعية الجديدة (الواقعية البنيوية) وصُعود القوى الدولية	70
ثالثا. التنويعات النظرية الواقعية الأخرى وصُعود القوى الدولية	72

المطلب الثاني: صُعود القوى الكبرى وفق المنظور اللّبرالي **90**
أولا. نظرية الاعتماد المتبادل وصُعود القوى الدولية **90**
ثانيا. نظرية السّلم الديمقراطي وصُعود القوى الدولية **92**
ثالثا. نظرية الليبرالية المؤسساتية وصُعود القوى الدولية **94**
المطلب الثالث: الصّعود وفق المنظور الإنشائي (البنائي) **97**

الفصل الثاني:
البيئة الجديدة لصُعود القوى الكبرى **103**

المبحث الأول: العولمة وظاهرة صُعود القوى الكبرى **105**
المطلب الأول: العولمة: دراسة وتحديد المفهوم **105**
أولا. تعريف العولمة **105**
ثانيا. أبعاد العولمة **109**
ثالثا. تمييز العولمة عن المفاهيم المُشابهة **111**
رابعا. تطوّر ظاهرة العولمة وخصائصها الحالية **112**
خامسا. طرق ومُؤشرات قياس ومُتابعة العولمة (التعولم) **114**
سادسا. مقاربات آثار وتداعيات العولمة على الدول **115**
سابعا. أساليب وطرق الاندماج والتكيف مع العولمة **119**
المطلب الثاني: العولمة والقوة وصُعود القوى العالمية **120**
أولا. تأثير العولمة على مفهوم القوة وديناميكياتها **121**
ثانيا. تأثير العولمة على عملية صُعود القوى الدولية **127**
ثالثا. العولمة: بين دعم وإعاقة صُعود القوى **136**
المبحث الثاني: الهيمنة الأمريكية وصُعود القوى الكبرى والعالمية **140**
المطلب الأول: مفهوم الهيمنة في العلاقات الدولية **140**
أولا. تعريف الهيمنة **140**
ثانيا. تعريف القوة المهيمنة وخصائصها **142**
ثالثا. الممارسات المختلفة للهيمنة الدولية **144**
رابعا. تمييز الهيمنة عن المفاهيم المشابهة **145**
المطلب الثاني: الهيمنة الأمريكية العالمية **149**
أولا. خصوصية الهيمنة الأمريكية **149**
ثانيا. تطورات الهيمنة الأمريكية **152**

ثالثا. الواقع الحالي للهيمنة الأمريكية 154
المطلب الثالث: الهيمنة الأمريكية وصُعود قوى منافسة 155
أولا. موقف الولايات المتحدة (القوة المُهيمنة) من صُعود قوى منافسة 155
ثانيا. استراتيجيات وسياسات الولايات المتحدة تجاه القوى الصّاعدة 159
الفصل الثالث:
الصّعود المعاصر للقوى الأسيوية الثلاث (اليابان والصين والهند) 175
المبحث الأول: صُعود (عودة) القوة اليابانية 177
المطلب الأول: الصّعود الياباني المعاصر: الانطلاقة، المعاينة والاعتراف 177
أولا. الانطلاقة والمسار العام 177
ثانيا: المُعاينة والاعتراف 178
المطلب الثاني: أبعاد ومسارات الصّعود الياباني 180
أولا. الصّعود الاقتصادي الياباني 180
ثانيا. الصّعود السياسي والدبلوماسي الياباني 181
ثالثا. الصّعود الأمني والعسكري الياباني 184
رابعا. صُعود القوة الناعمة اليابانية 187
المطلب الثالث: عوامل وتحديات الصّعود الياباني 190
أولا. عوامل الصّعود الياباني 190
ثانيا. تحديات الصّعود الياباني 192
المبحث الثاني: صُعود (عودة) القوة الصينية 197
المطلب الأول: الصّعود الصيني المعاصر: الانطلاقة، المعاينة والاعتراف 197
أولا. الانطلاقة والمسار العام 197
ثانيا: المُعاينة والاعتراف 198
المطلب الثاني: مسارات وأبعاد الصّعود الصيني 200
أولا. الصّعود الاقتصادي الصيني 201
ثانيا. الصّعود السياسي والدبلوماسي الصيني 202
ثالثا. الصّعود الأمني والعسكري الصيني 206
رابعا. صُعود القوة الناعمة الصينية 209
المطلب الثالث: عوامل وتحديات الصّعود الصيني 212
أولا. عوامل الصّعود الصيني 212

ثانيا. تحديات الصّعود الصيني 214
المبحث الثاني: صُعود (عودة) القوة الهندية 216
المطلب الأول: الصّعود الهندي المعاصر: الانطلاقة، المعاينة والاعتراف..... 216
أولا. الانطلاقة والمسار العام 216
ثانيا: المُعاينة والاعتراف 217
المطلب الثاني: أبعاد ومسارات الصّعود الهندي 219
أولا. الصّعود الاقتصادي الهندي 219
ثانيا. الصّعود السياسي والدبلوماسي الهندي 221
ثالثا. الصّعود الأمني والعسكري الهندي 223
رابعا. صُعود القوة الناعمة الهندية 225
المطلب الثالث: عوامل وتحديات الصّعود الهندي 227
أولا. عوامل الصّعود الهندي 228
ثانيا. تحديات الصّعود الهندي 230
خلاصة: الصّعود المُقارن للقوى الآسيوية الثلاث 233

الفصل الرابع:
صُعود القوى الآسيوية الثلاث والعولمة 240

المبحث الأول: مقاربات القوى الآسيوية الثلاث للعولمة وموقفها منها 242
المطلب الأول: المقاربة اليابانية للعولمة وموقفها منها 242
أولا. المقاربة اليابانية للعولمة الاقتصادية وموقفها منها 243
ثانيا. المقاربة اليابانية للعولمة السياسية وموقفها منها 244
ثالثا. المقاربة اليابانية للعولمة الثقافية وموقفها منها 245
المطلب الثاني: المقاربة الصينية للعولمة وموقفها منها 247
أولا. المقاربة الصينية للعولمة الاقتصادية وموقفها منها 247
ثانيا. المقاربة الصينية للعولمة السياسية وموقفها منها 248
ثالثا. المقاربة الصينية للعولمة الثقافية وموقفها منها 249
المطلب الثالث: المقاربة الهندية للعولمة وموقفها منها 251
أولا. المقاربة الهندية للعولمة الاقتصادية وموقفها منها 251
ثانيا. المقاربة الهندية للعولمة السياسية وموقفها منها 252
ثالثا. المقاربة الهندية للعولمة الثقافية وموقفها منها 253

المبحث الثاني: أساليب تعامل القوى الآسيوية الثلاث مع العولمة **254**
المطلب الأول: التعامل الياباني مع العولمة **254**
أولا. التعامل الياباني مع العولمة الاقتصادية **254**
ثانيا. التعامل الياباني مع العولمة السياسية **259**
ثالثا. التعامل الياباني مع العولمة الثقافية **260**
المطلب الثاني: التعامل الصيني مع العولمة **264**
أولا. التعامل الصيني مع العولمة الاقتصادية **264**
ثانيا. التعامل الصيني مع العولمة السياسية **267**
ثالثا. التعامل الصيني مع العولمة الثقافية **271**
المطلب الثالث: التعامل الهندي مع العولمة **273**
أولا. التعامل الهندي مع العولمة الاقتصادية **273**
ثانيا. التعامل الهندي مع العولمة السياسية **278**
ثالثا. التعامل الهندي مع العولمة الثقافية **278**
خلاصة مقارنة: نُهُج التعامل المقارن مع العولمة **280**

الفصل الخامس:
صُعود القوى الآسيوية الثلاث والهيمنة الأمريكية **285**

المبحث الأول: مقاربات القوى الثلاث للهيمنة الأمريكية وموقفها منها **287**
المطلب الأول: المقاربة اليابانية للهيمنة الأمريكية وموقفها منها **287**
أولا. الموقف من الهيمنة الأمريكية "الخاصة" على اليابان **287**
ثانيا. الموقف الياباني من الهيمنة الأمريكية على آسيا **289**
ثالثا. الموقف الياباني من الهيمنة الأمريكية العالمية **290**
المطلب الثاني: المقاربة الصينية للهيمنة الأمريكية وموقفها منها **291**
أولا. الموقف الصيني من الهيمنة العالمية الأمريكية وسياساتها **291**
ثانيا. موقف الصين من الهيمنة الأمريكية على آسيا..... **295**
ثالثا. موقف الصين من النظام الدولي المُهيمن عليه أمريكيا ومؤسساته **295**
المطلب الثالث: المقاربة الهندية للهيمنة الأمريكية وموقفها منها **299**
أولا. الموقف الهندي من الهيمنة الأمريكية العالمية وسياساتها **299**
ثانيا. الموقف الهندي من الهيمنة الأمريكية على آسيا والمحيط الهندي **300**
ثالثا. الموقف الهندي من النظام الدولي المهيمن عليه أمريكيا ومؤسساته **300**

المبحث الثاني: استراتيجيات القوى الثلاث للتعامل مع الهيمنة الأمريكية **303**
المطلب الأول: تعامل اليابان الصّاعدة مع الهيمنة الأمريكية **303**
أولا. استراتيجيات التعامل الياباني مع الهيمنة الأمريكية المباشرة **303**
ثانيا. استراتيجيات التعامل الياباني مع النظام الدولي ومؤسساته **313**
ثالثا. استراتيجيات التعامل الياباني مع واقع تراجع الهيمنة الأمريكية **313**
المطلب الثاني: تعامل الصين الصّاعدة مع الهيمنة الأمريكية **315**
أولا. استراتيجيات الصين في مواجهة سياسات الهيمنة الأمريكية **315**
ثانيا. استراتيجيات التعامل مع نظام الهيمنة ومؤسساته **328**
ثالثا. التحضير الصيني لما بعد الهيمنة الأمريكية **332**
المطلب الثالث: تعامل الهند الصّاعدة مع الهيمنة الأمريكية **333**
أولا. استراتيجيات التعامل الهندي مع الهيمنة الأمريكية وسياساتها **333**
ثانيا. التعامل الهندي مع النظام الدولي المهيمن عليه أمريكيا ومؤسساته **339**
خلاصة مقارنة: نُهُج التعامل المقارن مع الهيمنة الأمريكية..... **341**
خاتمة **347**
قائمة المراجع والمصادر **355**
فهرس **375**
فهرس الجداول والمخططات **376**
فهرس المحتويات **377**